

جامعة الجزائر 3
كلية علوم الاعلام و الاتصال
قسم الإعلام

الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية

دراسة مقارنة بين يومي "لوفيغارو" (LE FIGARO) و "ليبيراسيون" (LIBERATION)

- من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999 -

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال

إشراف الأستاذ:

أ. د بلقاسم مصطفى

إعداد الطالبة:

سميرة بلعربي

السنة الجامعية: 2013/2012

كلمة شكر

كل الشكر موصول للأستاذ المشرف على هذا العمل الدكتور بلقاسم مصطفىاوي
كما لا يفوتني أن أشكر الدكتور ابراهيم أبو عرقوب من الجامعة الأردنية على
المساعدات و التسهيلات التي قدمت لنا أثناء فترة تواجدها بدولة الأردن في
إطار التبرص طويل المدى ، و لا يمكن أن أنسى الأستاذين عمر بداوي و فاتح
لعقاب و باقي أساتذة قسم علوم الاعلام و الاتصال بجامعة الجزائر على الصبر
الجميل للرد على تساؤلاتنا و التوجيهات المقدمة ، بالإضافة لكل من ساهم و لو
بكلمة تحفيز لإنهاء العمل في الصورة التي تم بها و عليها .

سهيبة

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى والدي حفظهما الله

إلى إخوتي و أختي

إلى كل طلاب العلم و المعرفة

و جميع الساعين إلى رفع راية البحث العلمي في الجزائر

سميرة

خطة الدراسة :

مقدمة .

الفصل الأول : الصراع السياسي في الجزائر

المبحث الأول : الصراع السياسي ، مفهومه و بداياته الأولى في الجزائر

المبحث الثاني : تطور أحداث الصراع السياسي منذ أزمة صائفة 1962

المبحث الثالث : الصراع السياسي في الجزائر في عهد التعددية

الفصل الثاني : سياسة فرنسا اتجاه الجزائر و موقفها من الصراع الدائر فيها

المبحث الأول : خصوصية العلاقات الفرنسية - الجزائرية

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر

المبحث الثالث : تعامل فرنسا مع الصراع السياسي في الجزائر

الفصل الثالث : نشأة و تقسيمات الصحافة الفرنسية و مكانتها ضمن وسائل الإعلام الأخرى

المبحث الأول : نشأة و تطور الصحافة الفرنسية و وضعيتها الحالية

المبحث الثاني : تقسيمات الصحافة الفرنسية و إطارها القانوني

المبحث الثالث : مكانة الصحافة الفرنسية و تغطيتها للأحداث في الجزائر

الفصل الرابع : الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " لوفيغارو "

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

النتائج الجزئية .

الفصل الخامس : الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " ليبيراسيون "

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

النتائج الجزئية .

الفصل السادس : المقارنة بين تغطية يوميتي "لوفيغارو" و " ليبيراسيون" للصراع السياسي في الجزائر

المبحث الأول : التحليل المقارن لشكل المعالجة الصحفية لليوميتين

المبحث الثاني : التحليل المقارن لمضمون المعالجة الصحفية لليوميتين

المبحث الثالث : التحليل المقارن لاتجاه المعالجة الصحفية لليوميتين

النتائج العامة .

الخاتمة .

مفكرة

1- الإشكالية :

لا يشك أحد في قدرة وسائل الإعلام على التأثير سواء على صعيد الاتجاهات و الممارسات ، أو في مجال ترتيب الأولويات و الاهتمامات ، بل إن هذا التأثير وصل إلى حد أن الأفراد لا يصدقون ما يرون أو ما يسمعون ، إلا بعد متابعتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة .

و تبرز أهمية و دور وسائل الإعلام خاصة خلال فترة الأزمات من حروب و صراعات و نزاعات، فباعتبارها من المصادر الأساسية و المهمة للتوجيه و التنقيف في أي مجتمع ، تحرص كل منها على تواجد صحفيتها في موقع الحدث ، و تنوع من قوالها الصحفية و تخصص افتتاحياتها لها ، كما تحاول تحقيق أوسع تغطية ممكنة و بشكل يتناسب مع خطها الافتتاحي .

و تشير عدة دراسات إلى أن التغطية الإعلامية خلال الحروب و الصراعات تكون أقرب إلى الفعل الدعائي ، و في نفس الوقت بعيدة كل البعد عن المهنية و أخلاقيات العمل الإعلامي ، بحيث تتحول وسائل الإعلام إلى أدوات لتنفيذ سياسات الدولة و استراتيجياتها ، و يشمل ذلك الصحفيين أنفسهم ، الذين يصبح لديهم ميل خلال الحروب و الأزمات إلى تبني وجهة نظر بلادهم ، بصرف النظر عن قناعتهم الشخصية بها و بذلك يقدم الصحفي انتماءه الوطني على انتمائه المهني .

و هو ما ينطبق على الصحافة المكتوبة أيضا ، باعتبارها جزءا من المنظومة الإعلامية ككل ، و قد استطاعت هذه الوسيلة أن تحافظ على وجودها رغم المنافسة الشديدة من وسائل الإعلام الأخرى بفضل توفرها على مجموعة من الخصائص التي تميزها ، فمثلا يؤدي التكرار لفكرة معينة مقدمة في أكثر من قالب أو نوع صحفي إلى بث و ترسيخ هذه الفكرة في عقول الأفراد ، و تكمن قوة الصحافة في انتشارها بالملايين من النسخ و صدورها دوريا و إمكانية تصفحها عدة مرات .

و في فرنسا ، تظل الصحافة المكتوبة محافظة على وجودها في ظل المنافسة الشديدة من وسائل الإعلام الأخرى ، فأرقام السحب تشير إلى أن الصحف الفرنسية اليومية تحتل المرتبة العاشرة عالميا و الثالثة أوروبيا بعد كل من ألمانيا و المملكة المتحدة ، كما أن أهم عناوينها تصنف ضمن ما أصطلح على تسميته بالصحافة العالمية ، و هي بالتالي تهتم بما يحدث في جميع أنحاء العالم و كغيرها من وسائل الإعلام تهتم بتغطية الأزمات و الصراعات .

و يحتل الحدث الجزائري موقعا هاما في الصحافة اليومية الفرنسية بحكم موقعها ضمن حوض المتوسط ، كما أن التحول الجذري الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 بإقرار التعددية السياسية و تكاثف و تسارع الأحداث ، جعل وسائل الإعلام الفرنسية عموما تهتم أكثر بما يجري في الجزائر لاسيما

بالنظر إلى العامل التاريخي الذي يجمع البلدين ، و أيضا قيمة و أهمية التحولات التي عرفتها الجزائر منذ تلك الفترة خاصة السياسية منها ، فقد تم التخلي عن نظام الحزب الواحد و بالتالي إقرار التعددية السياسية باعتماد 18 حزبا عام 1989 ، ليرتفع العدد إلى 30 في عام 1990.

و من أجل استكمال السيرورة الديمقراطية ، بادر الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد بالإعلان عن تنظيم انتخابات محلية في منتصف سنة 1990 و تحديدا في شهر جوان و أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 55% ، و حدد تاريخ 27 جوان 1990 لإجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لكنها أجلت إلى غاية الـ 26 ديسمبر 1991 .

برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ لثاني مرة كأقوى حزب سياسي و تحصلت على أكثر من 44% من عدد المقاعد ، و كان من المنتظر أن يجرى الدور الثاني في الأيام الأولى من شهر جانفي 1992 ، إلا أن استقالة الرئيس الشاذلي من منصبه ، أدت إلى إلغاء المسار الانتخابي في ظل الفراغ الدستوري الذي خلفته هذه الاستقالة ، و هو الوضع الذي ساهم في انطلاق الصراع بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ من جهة و السلطة المتمثلة في المجلس الأعلى للدولة - الذي جرى تأسيسه في 16 جانفي 1992- من جهة أخرى. و قد لقي الدور الأول من الانتخابات التشريعية المنظمة في 26 ديسمبر 1991 اهتماما كبيرا من الإعلام الفرنسي ، لذلك شكل الصراع السياسي الذي دار بين السلطة السياسية و الحزب المحل (الجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقا) بعد إلغاء نتائج هذه الانتخابات في 13 جانفي 1992 ، الحدث الجزائري الأبرز على صفحات الجرائد الفرنسية و لاسيما اليومية منها .

و انطلاقا من أهمية الصحافة اليومية الفرنسية و اهتمامها بالحدث الجزائري ، نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على تغطية الصحافة اليومية الفرنسية للصراع السياسي في الجزائر ، خلال الفترة الممتدة من إلغاء المسار الانتخابي في 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أبريل 1999 ، و هو التاريخ الذي يصادف تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة التي فاز بها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة و هذا بالمقارنة بين يوميتين مختلفتين في توجههما السياسي ، و هما يومية " لوفيغارو " (le Figaro) المعروفة بتوجهها اليميني ، و يومية " ليبيراسيون " (libération) المعروفة بتوجهها اليساري ، و عليه يتمحور التساؤل الرئيسي لدراستنا حول ما يلي :

كيف عالجت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من

13 جانفي 1992 إلى 15 أبريل 1999 ؟ و ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بين اليوميتين في

تغطيتهما للصراع السياسي في الجزائر ؟

2- التساؤلات :

- (1)- هل اهتمت كل من يوميتي " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " بالصراع السياسي في الجزائر؟
- (2)- ما هي الأنواع الصحفية المستخدمة من طرف يوميتي " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " لتغطية الصراع السياسي في الجزائر؟
- (3)- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها اليوميتان لتغطية الصراع السياسي في الجزائر؟
- (4)- ما هو موقف يوميتي " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " من الصراع السياسي في الجزائر؟
- (5)- هل أثر التوجه اليميني و اليساري لكل من " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " على التوالي، على طريقة تغطيتهما للصراع السياسي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة :

- (1)- اهتمت يوميتي " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " بموضوع الصراع السياسي في الجزائر بالنظر إلى العامل التاريخي الذي يربط الجزائر بفرنسا ، مع التركيز على الإسلام السياسي .
- (2)- تختلف اليوميتان في جزء من نواحي التغطية الإعلامية للصراع السياسي في الجزائر ، و هو ما يفرضه الاختلاف في التوجه بين الصحيفتين .
- (3)- تحاول كل من يوميتي " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " خلال عرضهما لموضوع الصراع السياسي في الجزائر ، إجراء قراءات لمعرفة كيفية المحافظة على المصالح الفرنسية في المنطقة و تفادي انتقال الصراع إلى أراضيها .

4- أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة :

دفعنا لدراسة موضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية مجموعة من الأسباب ، منها ما هو ذاتي ، و يتمثل أساسا في رغبتنا في اكتساب معلومات أكثر و أوسع حول تاريخ الجزائر السياسي و الاطلاع على مختلف القراءات المتعلقة به بدءا من انعقاد مؤتمر الصومام إلى غاية الفترة الحالية ، يضاف إليه فضولنا الكبير في معرفة الخصوصيات المميزة للعلاقات الجزائرية الفرنسية و الدور الفرنسي في الجزائر ، خاصة خلال فترة الصراع التي كان الاسلام السياسي أبرز الفاعلين فيه .

و منها ما هو موضوعي ، فموضوع الدراسة يتناول فترة حرجة و هامة في تاريخ الجزائر و ساهمت إلى حد بعيد - كما يشير إلى ذلك أغلب المحللين - في توجيه مسار الأحداث في الفترة الراهنة و عدم الانسياق وراء ما أصبح يعرف بالربيع العربي ، لذلك من المهم معرفة الطرح الاعلامي الفرنسي لهذا الحدث

المعقد ، و مقارنته مع الموقف الفرنسي الرسمي ، بغرض اختبار مدى تأثير و تأثر الاعلام بالسياسة الخارجية للبلد الأم فيما يتعلق بالقضايا الخارجية .

5- أهمية الدراسة :

يشير الباحثون في مجال العلاقات الفرنسية - الجزائرية إلى أن فكرة أو مقولة " الجزائر فرنسية " لم تنتشر باستقلال الجزائر عام 1962، بل إن هذه الفكرة لا تزال قائمة إلى حد يومنا هذا.

لقد قال ديغول ذات يوم " لقد تنازلنا عن المغرب و تونس حفاظا على الجزائر و ننتازل اليوم عن الجزائر لنحافظ على فرنسا نفسها "، فقد كاد الاختلاف بين الفرنسيين على استقلال الجزائر من عدمها أن يحدث حربا أهلية في فرنسا ، و هو ما ولد خيبة أمل لديهم بعد فقدانهم لأهم مستعمرة.

بالإضافة إلى التاريخ المشترك أو العامل التاريخي الذي يربط بين الجزائر و فرنسا، نجد أن كلا البلدين يقعان على ضفة البحر الأبيض المتوسط ، و هي كلها عوامل تجعل كل بلد يهتم بما يحدث في البلد الآخر . كما لا ننسى أن الجالية الجزائرية في فرنسا تعتبر من أكبر الجاليات في الخارج إلى درجة أن مدينة مرسيليا تلقب بالولاية رقم 49، و بالتالي فكل ما يحدث في الجزائر من اضطرابات أو أزمات يؤثر بالضرورة على الجالية الجزائرية بفرنسا، و بالتالي على الوضع الداخلي الفرنسي و يمكن أن نذكر في هذا السياق المظاهرات التي احتضنتها أهم المدن الفرنسية إبان العشرية السوداء ، احتجاجا على الأعمال الإرهابية التي كانت تقع في مختلف أنحاء الجزائر .

و هنا يبرز دور وسائل الإعلام الفرنسية التي تعمل على متابعة الأحداث الجزائرية، و لاسيما السياسية منها انطلاقا من الاهتمام الفرنسي عموما بالجزائر و محاولة ربطها بالوضع الداخلي لفرنسا، و هذا ما يجعل البحث في التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام الفرنسية للصراع السياسي في الجزائر موضوعا غاية في الأهمية، خاصة إذا كانت هذه التغطية من خلال الصحافة اليومية الفرنسية التي تحتل مكانة هامة ضمن وسائل الإعلام الفرنسية و الصحافة المكتوبة الأجنبية، صف إلى ذلك عالمية هذه الصحافة.

كما أن الفترة المختارة للدراسة تزيد من أهمية بحثنا، أولا لأنها تمتد على 8 سنوات و هو ما يسمح لنا بمعرفة الطريقة التي واكبت بها الصحافة الفرنسية تطور الصراع السياسي في الجزائر، اعتبارا من إلغاء المسار الانتخابي في 13 جانفي 1992 و انتهاء عند تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة في 15 أفريل 1999.

أما العامل الثاني هو كون هذه الفترة عرفت أحداثا كثيرة و متسارعة على الصعيدين السياسي و الأمني، كما أنها تمثل فترة حرجة من تاريخ الجزائر و هو ما يزيد من أهميتها، يضاف إلى ذلك أن الرعايا

الفرنسيين في الجزائر تضرروا جراء الصراع الدائر، و هو ما جعل فرنسا تؤمن بأنها معنية بما يحدث في الجزائر.

كل هذه العوامل و المعطيات مجتمعة تؤكد على أهمية موضوع التغطية الإعلامية للصراع السياسي في الجزائر في الصحافة اليومية الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999.

6- أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

(1)-الكشف عن مدى اهتمام يوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " بالصراع السياسي في الجزائر، و تطور هذا الاهتمام طيلة فترة الدراسة الممتدة من جانفي 1992 إلى غاية أفريل 1999.

(2)-معرفة الأنواع الصحفية المستعملة من طرف يوميتي الدراسة لتغطية الصراع السياسي في الجزائر ، و تحديد مدى تركيزها على الأنواع الإخبارية من أجل نقل أخبار الصراع ، أو تركيزها على أنواع الرأي من أجل تبيان وجهة نظرها.

(3)-الكشف عن أهم المصادر الصحفية المعتمدة من كلا اليوميتين لتغطية الموضوع محل الدراسة.

(4)-الكشف عن أهم أساليب الإقناع و التأثير المستخدمة من طرف اليوميتين في عرضهما للصراع الدائر في الجزائر.

(5)-البحث في موقف و اتجاه اليوميتين نحو مختلف الجماعات و الشخصيات الفاعلة في إطار الصراع السياسي في الجزائر، و مدى تغير أو ثبات هذا الموقف طيلة فترة الدراسة، و مدى ارتباطه بتغير الشخصيات في إطار نفس الجماعات ، و نوعية الحجج و البراهين التي تقدمها اليوميتان لتبرير التغييرات التي قد تطرأ في هذا الموقف.

(6)-الكشف عن أهم الأسباب و مظاهر و نتائج الصراع السياسي في الجزائر وفقا لما قدمته كل من يوميتي الدراسة، و موقفهما من القضايا الجزئية في إطار الحدث الكلي و هو الصراع في الجزائر.

(7)-معرفة مختلف القراءات المقدمة من طرف يوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " حول الدول و المنظمات المعنية أو المتدخلة أو المتضررة بالصراع القائم في الجزائر ، مع التركيز هنا على فرنسا و تقصي مختلف التبريرات المقدمة من اليوميتين، و التي تجعل هذه الدولة معنية أو متدخلة أو متضررة بما يحدث في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

(8)-الكشف عن مدى تأثير العامل التاريخي على نوعية التغطية المقدمة من طرف يوميتي الدراسة للحدث الجزائري.

(9)-الكشف عن أوجه التشابه و الاتفاق في التغطية الإعلامية لكل من " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " للصراع السياسي في الجزائر و مدى تأثرهما بتوجههما اليميني و اليساري، بمعنى مدى الاختلاف في النظر إلى نفس الحدث من طرف يوميتين تختلفان في توجههما، و بالتالي يفترض أنهما تختلفان في نوعية الطرح لنفس القضية.

(10)- و أخيرا معرفة مدى توظيف اليوميتين للبعد الديني الإيديولوجي في تحديد موقف كل منهما من أحداث الصراع الدائر في الجزائر ، و من الجبهة الإسلامية للإنقاذ كطرف هام و فاعل في هذا الصراع .

7- منهج الدراسة :

يشير أحمد بن مرسلني إلى أن المنهج هو إخضاع النشاط البحثي من قبل الباحث إلى تنظيم دقيق ، في شكل خطوات معلومة يحدد فيها مساره البحثي ، من حيث نقطة الانطلاق و خط السير و نقطة الوصول⁽¹⁾ ، أما موريس أنجريس فيقول أن كلمة منهج ليست مصطلحا أحادي المعنى في العلم و هو مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف⁽²⁾.

و يؤكد مجموعة من الباحثين أنه لا يوجد منهج يبحث كل شيء و أي شيء ، بل توجد منهجيات علمية فعالة و لكنها لا تمثل آليا مجموعة وصفات كاملة و غير قابلة للخطأ ، و عليه يستنتج أحمد عظيمي أن المناهج تختلف باختلاف المواضيع و القضايا المطروحة للدراسة و البحث، فكل موضوع يحتاج لمنهج معين و أحيانا أكثر من منهج واحد⁽³⁾.

و في دراستنا نعلم على المنهج المسحي و المنهج المقارن و المنهج التاريخي .

أ- المنهج المسحي :

يعرف المسح على أنه دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة و في مكان معين و في الوقت الحاضر، و يعتمد المسح كطريقة للتجريب على الأسلوب العلمي في أجوائه بحيث يقيس متغيرات معينة ، و لكنه يختلف عن التجريب الذي يخضع فيه الباحث المتغير لتحكمه وفقا لخطة معينة، في حين أن المسح يدرس المتغيرات في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحث، و بذلك تكون دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية و ليست صناعية كما هو الحال في التجريب⁽⁴⁾.

(1)- أحمد مرسلني: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 283.

(2)- موريس أنجريس، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصة، الجزائر، 2005، ص 98.

(3)- أحمد عظيمي: منهجية كتابة المذكرات و أطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 16.

(4)- محمد زيان عمر: البحث العلمي (مناهجه و تقنياته)، ط8، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جدة، 2002، ص 117.

يعد المنهج المسحي من أكثر المناهج استخداما في مختلف المجالات و الميادين و هو ما يجعل منه المنهج القابل للتطبيق مع جميع أدوات البحث العلمي الست المعروفة*، و يقوم إما على مسح كل الوحدات المكونة لمجتمع البحث و هو بذلك مسح شامل، أو على مسح جزء من مجتمع البحث و هو في هذه الحالة مسح بالعينة⁽¹⁾، و قد اعتمدنا في دراستنا على أسلوب المسح الشامل نظرا لاستحالة الاستخدام العلمي السليم لأسلوب المسح بالعينة باستخدام تقنية الأسبوع الصناعي.

نسعى في هذه الدراسة إلى البحث في التغطية الإعلامية للصحافة اليومية الفرنسية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و أخذنا يوميتي " لوفيغارو" (le Figaro) و " ليبيراسيون" (libération) كنماذج لها، بعدها حددنا فترة الدراسة و التي تمتد من اليوم الموالي لوقف المسار الانتخابي بإلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 ، إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة التي أفضت إلى انتخاب الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة رئيسا جديدا للجزائر، أي أن الفترة المحددة لدراستنا تمتد من 13 جانفي 1992 إلى 15 أبريل 1999 ، و بعد حصولنا على أرشيف الدراسة قمنا بانتقاء جميع المقالات الصحفية في كلتا اليوميتين و التي تتحدث عن الجزائر عموما كمرحلة أولى، ثم اخترنا منها المقالات التي تتحدث عن الصراع السياسي في الجزائر كمرحلة ثانية ، و قد لاحظنا استحالة تطبيق تقنية الأسبوع الصناعي لأن غالبية الأعداد التي تظهر في العينة -وفقا لهذه الطريقة- لم تتناول موضوع الصراع السياسي في الجزائر، و هو ما يوضحه أكثر الملحق رقم 4**، رغم أن هناك كتبا تشير إلى إمكانية تعويض الأعداد التي لم يظهر فيها موضوع الدراسة ، بأعداد أخرى من ما أصطلح على تسميته بالعينة البديلة⁽²⁾.

و هو ما جعلنا نستخدم أسلوب المسح الشامل لجميع الأعداد الخاصة باليوميتين و التي ظهر فيها الموضوع محل الدراسة على امتداد الفترة المحددة مسبقا للبحث، خاصة و أن أسلوب المسح أو الحصر الشامل يجنبنا أخطاء التعميم التي تنتج عن استخدام بيانات مأخوذة من قطاع معين من المجتمع أي عينة منه ، و نحكم من خلالها على المجتمع ككل⁽³⁾، و هذا المسح لمضامين أعداد اليوميتين و الخاص دائما بالصراع السياسي

*ملاحظة: و هي كما أوردها أحمد بن مرسل في كتابه " مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال " ، الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، التجربة، تحليل المضمون، التحليل الإحصائي.

(1)- أحمد بن مرسل: مرجع سبق ذكره، ص 289.

**ملاحظة: تم إدراج الجدول الخاص بحجم عينة الدراسة ضمن الملاحق نظرا لطوله .

(2)-عواطف عبد الرحمن و أخريات : تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، دار العربي، القاهرة، 1983، ص09.

(3)-عاطف عدلي العبد عبيد : تصميم و تنفيذ استطلاعات و بحوث الإعلام و الرأي العام (الأسس النظرية و النماذج التطبيقية)، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2003، ص8.

في الجزائر على امتداد 8 سنوات (1992-1999) يكون باستخدام أداة أساسية ، و هي أداة تحليل المضمون التي سنأتي فيما بعد لشرح خطواتها.

ب-المنهج المقارن :

تعرف المقارنة بأنها مجموعة من الخطوات المتبعة من أجل اكتشاف أو البرهنة على الحقيقة، و إذا توسعنا أكثر فنجد أنها مجموعة من الخطوات المبرهنة و المتبعة للوصول إلى هدف، و منه نستنتج أن المقارنة فعلا هي بمثابة منهج⁽¹⁾.

كما تعرف المقارنة بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، فهي ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه و الاختلاف بين الظواهر التي تجرى عليها المقارنة، و من ثم فهي (أي المقارنة) تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة، أي وجود قدر من التشابه و الاختلاف ، إذا لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف و لا الظواهر تامة التشابه⁽²⁾، إن المنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث و الدراسة من أجل معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الاختلاف و التشابه في تلك الظواهر، و بالتالي السعي لإعطاء دلالات لصور التشابه و الاختلاف⁽³⁾.

و في دراستنا، يعتبر المنهج المقارن منهاجا أساسيا، حيث لا نكتفي بالكشف عن أسلوب التغطية الإعلامية للحدث الجزائري - الصراع السياسي تحديدا - من خلال اليوميتين الفرنسيتين ، و كذا تقديم تفسيرات للمعطيات و البيانات المحصل عليها ، بل تتعداه إلى مقارنة هذه البيانات و تفسيرها، لنستنتج في الأخير أوجه التشابه و الاختلاف بين يوميي الدراسة في شكل و مضمون و اتجاه تغطيتهما الإعلامية للصراع السياسي في الجزائر، و الإجابة عن بقية تساؤلات الدراسة و كذا اختبار مدى صحة الفرضيات .

و يكون ذلك - كما سبق الإشارة إليه- باستعمال أداة تحليل المضمون التي تسمح لنا بتصميم جدول و عمود لكل فئة من فئات التحليل على مستوى كل يومية، و بعد الانتهاء من عملية التحليل الكمي و الكيفي للبيانات الخاصة بكل صحيفة ، نقوم بتصميم جداول و أعمدة نجمع فيها المعطيات الخاصة باليوميتين معا، و هو ما يمكننا من إجراء المقارنة الكمية و الكيفية بين كل من " لوفيغارو" و " ليبيراسيون " .

(1) - Cécil vigour : **la comparaison dans les sciences sociales** (pratiques et méthodes), éditions la découverte, paris, 2005, page 15.

(2)-محمد شلبي : **المنهجية في التحليل السياسي** (المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات)، ط4، دار هومه، الجزائر، 2002، ص 70.

(3)-محمد شلبي : نفس المرجع السابق، ص 71.

ج - المنهج التاريخي :

يستخدم المنهج التاريخي في البحوث على مختلف مجالاتها مثل البحوث الخاصة بالعلوم الطبيعية والإنسانية والاقتصادية والتربوية وغيرها ، و تكمن أهمية استخدام المنهج التاريخي في أنه يمكن من خلال دراسته الأحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية في ضوء ما حدث في الماضي ، حتى يمكن بذلك تقويم ديناميكية التغيير أو التقدم أو تحقيق المزيد من الفهم للمشكلات ، و بذلك يحقق البحث التاريخي ميزة مزدوجة من حيث الاستفادة من الماضي للتنبؤ بالمستقبل و الاستفادة من الحاضر لتفسير الماضي (1).

و عليه اعتمدنا المنهج التاريخي باعتباره مركز تحليل المضمون السياسي للوصول إلى فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الراهن ، فالصراع السياسي الذي دار خلال فترة الدراسة بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لم يكن الظهور الأول لهذه الظاهرة في الجزائر ، بل تعود جذورها إلى فترة ما قبل الاستقلال و تحديدا مؤتمر الصومام ، رغم أن معظم الكتب التي تناولت ذلك ، تشير إلى أن الحركة الوطنية عرفت منذ بدايتها اختلافا و نزاعا فكريا و إيديولوجيا بين مختلف الفاعلين فيها ، لذلك كان لابد في الجزء النظري للدراسة من استعمال المنهج التاريخي لتتبع تطور الصراع على السلطة في الجزائر منذ بداياته الأولى ، كما استعملنا هذا المنهج لعرض العلاقات التاريخية بين الجزائر و فرنسا ، و وظائفه أيضا لتحليل نشأة و تطور الصحافة الفرنسية .

8- أدوات الدراسة :

إن الدراسات التي تبحث في التغطيات الإعلامية لمختلف القضايا و الأحداث تستعمل أداة تحليل المضمون لتحقيق أهدافها منه ، فتحليل المضمون هي الأداة الرئيسية في دراستنا بالإضافة إلى المقابلة و الملاحظة. و فيما يلي نستعرض كيفية و مواطن استخدام هذه الأدوات :

أ - تحليل المضمون :

يلخص التعريف الشهير الذي قدمه برلسون لتحليل المضمون التوجهات الإيستمولوجية في تلك المرحلة فتحليل المضمون حسبه " هو تقنية بحث تهدف إلى الوصف الموضوعي و المنهجي و الكمي لمحتوى المادة الإعلامية " (2) ، و تطورت هذه الأداة و أصبحت تعني " مجموع تقنيات تحليل المضمون الاعلامي و التي تستعمل إجراءات منهجية و موضوعية لوصف مضمون الرسائل (3).

(1)-فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة : أسس و مبادئ البحث العلمي ، ط 1 ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002، ص44.

(2)- Laurence bardin : l'analyse de contenu ، presses universitaires de France ، paris ، 2007 ، page 21.

(3)-ibid : page 42 .

و حاليا يقصد بتحليل المضمون " مجموع تقنيات تحليل المضمون الاتصالي ،تعتمد على خطوات و إجراءات منهجية و موضوعية هدفها وصف هذا المضمون للوصول إلى مؤشرات سواء كانت كمية أو لا ، تسمح باستنتاج معارف بخصوص إنتاج و استقبال المضمون الإعلامي" (1).

إن تحليل المضمون أداة شفافة لأن الباحث لا يتدخل في المادة محل البحث إلا بعد نشرها أو إذاعتها أو بثها (2) ، و تتحدد خطوات تحليل المضمون فيما يلي (3):

1- تحديد المفاهيم و الفروض العلمية.

2- اختيار العينة.

3- تحديد وحدات التحليل و فئاته.

4- قياس ثبات التحليل.

5- التحليل الإحصائي و نتائج الدراسة.

وحدات التحليل :

الوحدة هي عبارة عن وسيلة التسجيل أو العد و هي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة(4).
إن وحدة التصنيف ترتبط بعملية التحليل في حين ترتبط وحدة العد بعملية التوبيخ و ضمن الوحدات الرئيسية نجد وحدة الموضوع أو الفكرة كأكبر و أهم وحدات تحليل المضمون و أكثرها إفادة، و تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحليل المواد الإعلامية و الدعائية و الاتجاهات و القيم و المعتقدات(5).
و نعتمد في دراستنا هذه على الفكرة كوحدة للتسجيل في إطار سياق الفقرة ، و العد كأسلوب لقياس ورود التكرارات ، بالإضافة إلى وحدة المساحة التي مكنتنا من حساب المساحة المخصصة للحدث .

فئات التحليل :

و تهدف هذه المرحلة إلى تقسيم المحتوى في عينة الدراسة إلى أجزاء ذات خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة ، بناء على معايير التصنيف التي يتم صياغتها مسبقا، و هذه الأجزاء يطلق عليها الفئات، و هذه الفئات تعتبر بعد ذلك وحدات يضاف إليها كل ما يتفق معها في الخصائص و السمات و الأوزان (6).

(1)-ibid : page 47 .

(2)- Jean de bonville : l' analyse de contenu des médias (de la problématique au traitement statistique) ، éditions de Boeck université, Bruxelles, 2006, page 15.

(3)- محمد منير حجاب : أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية ، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص 154.

(4)- سمير محمد حسين : تحليل المضمون ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1983، ص 78.

(5)- نفس المرجع السابق، ص 79.

(6)- محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة ، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص 146.

و وفقا لإشكالية الدراسة و تساؤلاتها و متطلباتها المنهجية اعتمدنا على الفئات التالية التي رأينا أنها تخدم أكثر أهداف البحث ، و هي :

• فئة درجة بروز الموضوع :

و نهدف من خلالها إلى معرفة مدى اهتمام يوميي الدراسة بالصراع السياسي في الجزائر ، و يكون ذلك عن طريق حساب مجموع الأعداد ، ثم مجموع المواد الإعلامية المخصصة للموضوع محل الدراسة طوال فترة الدراسة ، و أخيرا قياس المساحة التحريرية المخصصة له .

كما نسعى بالاعتماد على الأعمدة البيانية إلى مراقبة تطور الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة التحريرية المخصصة للموضوع طوال فترة الدراسة ، التي امتدت على ثمانية سنوات من عام 1992 إلى غاية عام 1999.

• فئة الصور المرفقة مع المواد الإعلامية :

إن المقصود بهذه الفئة هو تصنيفات أو أنواع الصور التي يتم إرفاقها مع مختلف المقالات (المواد الإعلامية) التي وردت في كلتا اليوميتين ، و الخاصة بالموضوع محل الدراسة .

• فئة الأنواع الصحفية :

و نسعى من خلال هذه الفئة إلى معرفة طبيعة النوع الصحفي المستعمل ، و لا نهدف في هذا الإطار إلى الكشف عن النوع الصحفي حسب التصنيف الشائع الاستعمال في هذا النوع من الدراسات (خبر، تقرير ...) و لكن اعتمدنا التصنيف الثانوي (أنواع إخبارية ، أنواع الرأي ...) ، لأن هدفنا هو الكشف عن هدف اليومية من وراء تغطيتها للحدث ، كما هو محدد في دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها و المدرج ضمن الملحق رقم 3.

• فئة المصادر الصحفية :

اعتمدنا في هذه الفئة على غرار الفئة السابقة على تصنيف أقل شيوعا ، و الهدف هو معرفة المصدر الأكثر استعمالا بين المصادر الأولية و المصادر الثانوية ، المتعاونين و كذا المصادر المجهولة .

• فئة الموضوع :

و نقصد بها المواضيع الجزئية المشكلة للموضوع الكلي ، فنظرا لصعوبة البحث في التغطية الإعلامية للصراع السياسي كحدث كلي ، قمنا بتفكيك الموضوع الرئيسي إلى مواضيع أو مؤشرات فرعية ، وفقا لما جاء في مادة التحليل (أي عينة الدراسة الخاصة بالصحفيين) ، بهدف الكشف عن جزئيات الصراع التي تركز عليها كل صحيفة أكثر من أخرى .

• فئة الاتجاه :

و من خلال هذه الفئة نسعى إلى معرفة الطريقة التي عبرت بها كل صحيفة على حدى عن كل فكرة من الأفكار المشكلة للموضوع الكلي ، فهل عرضتها بشكل ايجابي أو محايد ، أم أنها أعطتها بعدا سلبيًا . استعملنا فئات كثيرة و متنوعة بغرض دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة ، و وظفنا في بعض الأحيان فئات مختلفة تجيبنا عن تساؤل واحد ، و أحيانا فئة واحدة تجيبنا عن أكثر من تساؤل ، حتى نتمكن من دراسة الموضوع بأبعاده المختلفة و لا نهمل أي جانب من جوانب التغطية الإعلامية لليوميتين للموضوع محل الدراسة.

ففتني درجة بروز الموضوع و الصور المصاحبة للمواد الإعلامية تجيبنا عن التساؤل الأول ، بينما فتني الأنواع الصحفية و المصادر الصحفية تجيبنا عن التساولين الثاني و الثالث على التوالي ، و يمكننا من خلال فئة الاتجاه معرفة توجه أو موقف الصحيفة من الفكرة المطروحة .

أما استعمالنا لفئة الفاعل فهو جد ضروري للكشف عن أهم الفاعلين في الصراع الدائر في الجزائر خلال فترة الدراسة وفقا للصحافة الفرنسية ، خاصة و أن الإسلام السياسي المتمثل في الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان أهم فاعل في هذا الصراع ، و بالنظر إلى التخوف الفرنسي من الحركات الإسلامية عموما و في الجزائر خصوصا سيكون جد مفيد الكشف عن صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما قدمتها الصحيفة اليمينية " لوفيغارو " و الصحيفة اليسارية " ليبيراسيون " ، و هذا من خلال الربط بين فتني الموضوع و الاتجاه ضمن الجداول المركبة للدراسة ، و لهذا أوردنا فئة الفاعل كمؤشر من مؤشرات فئة الموضوع .

ب- المقابلة :

المقابلة هي محادثة موجهة بين القائم بالمقابلة و بين شخص آخر أو عدة أشخاص ، و تعد من أفضل وسائل جمع البيانات في البحوث المسحية إذا ما أعد الباحث خطة تنفيذها بطريقة فعالة ، و يرجع ذلك لرغبة المبحوثين في تقديم المعلومات شفويا أكثر من رغبتهم في كتابتها (1).

(1)-فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة : مرجع سبق ذكره ، ص 131 .

و قد وظفنا المقابلة في الجزء التطبيقي من الدراسة حيث قمنا بإجراء بعض المقابلات مع صحفيي و مسؤولي الصحيفتين أثناء فترة تواجدنا بالعاصمة الفرنسية باريس* ، و تمت هذه المقابلات بشكل مباشر أو عبر الأنترنت* ، و استعملنا المعلومات المحصل عليها في تحليل بعض البيانات التي توصلنا إليها بتطبيق تقنية تحليل المضمون .

اعتمدنا أيضا على **الملاحظة العلمية** من خلال تدوين الملاحظات التي تبرز أماننا أثناء تفريغ البيانات و تحليل عينة الدراسة ، و هو ما كنا نسجله في ظهر الاستمارة الخاصة بالعدد محل التحليل من أجل الاستفادة الأمثل منها .

9-مجتمع البحث :

يعرف مجتمع البحث بأنه كل الأشخاص أو الحالات أو الوثائق أو المضامين و المواد الإعلامية التي تجري بحثا من أجل الخروج بنتائج تتعلق بها و تعمم عليها⁽¹⁾.

تأخذ كلمة " مجتمع " في العلوم الإنسانية معنا خاصا يشير إلى مجموعة من الأشخاص ، أي مجموعة عناصر من نفس الفضاء الملاحظ، مجردة و قابلة للعد⁽²⁾ ، أما في تحليل المضمون، فمجتمع البحث يتكون من مجموع الرسائل التي يسعى الباحث إلى معرفة خصائصها، لذلك يجب أن يكون اختياره نبيها و مقنعا بناء على معايير الملاءمة، التجانس، و الشمولية .

الملاءمة تعني أن يكون لهذا المجتمع علاقة مباشرة بإشكالية البحث بالإضافة إلى إلزامية أن تسمح لنا الرسائل المكونة له باختبار الفرضيات، و يكون مجتمع البحث متجانسا عندما تحمل الرسائل المكونة له نفس الخصائص ، أما الشمولية فتعني أنه يجب تحليل جميع الرسائل التي حكم عليها بأنها تتصف بالملاءمة، فالباحث لا يجب أن يضع جانبا أي جزء من مجتمع البحث لأسباب لا علاقة لها بإشكالية البحث⁽³⁾.

*** ملاحظة :** قامت الباحثة بإجراء الدراسة الميدانية بزيارة مقر صحيفتي الدراسة خلال الأسبوع الثاني من شهر أبريل 2012 و لكن تعذر عليها مقابلة معظم الصحفيين الذين قاموا بتغطية موضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 1992 إلى غاية أبريل 1999 - حيث كانت قد أعدت قائمة إسمية للصحفيين الذين وردت مقالاتهم خلال هذه الفترة بالاعتماد على عينة الدراسة - و هذا بسبب تقاعد بعضهم أو وفاتهم أو مغادرتهم للصحيفة نحو وجهة غير معلومة أو خارج فرنسا نفسها ، كما انشغل الباقي منهم بتغطية الحملة الانتخابية للرئاسيات الفرنسية أو الوضع الأمني في مالي خاصة مع اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العاصمة " باماكو " .

**** ملاحظة:** حصلنا على البريد الإلكتروني للصحفي أرزقي آيت العربي مراسل يومية " لوفيغارو " في الجزائر لكنه لم يجب عن مراسلاتنا المتكررة له. (1)- شريف درويش اللبان و هشام علية عبد المقصود: **مقدمة في مناهج البحث الإعلامي**، ط1، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص66.

(2)- يوسف تمار: **تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين**، ط1، طاكسيج للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص12.

(3)-Jean de bonville : op.cit, page (102-103).

و من أجل البحث في إشكالية تغطية الصحافة اليومية الفرنسية للصراع السياسي الدائر في الجزائر خلال الفترة من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999، كان لا بد من اختيار نماذج تمثيلية بسبب استحالة دراسة جميع اليوميات الفرنسية من جهة، و نظرا لطول فترة الدراسة من جهة أخرى.

و على اعتبار أن المقارنة هي منهجنا الرئيسي، قررنا دراسة يوميتين و إجراء المقارنة بينهما، لأن اختبار عدد أكبر يعقد من البحث ، خاصة أن الصحافة المختارة هي صحافة يومية من ناحية دور صدورها ، و هو ما يعني مبدئيا تصفح 1174 عدد في كل يومية بمجموع 4548 عدد في كليهما*.

و وقع اختيارنا - كما سبق الإشارة إليه- على كل من يومية " لوفيغارو " ذات التوجه اليميني، و يومية " ليبيراسيون " ذات التوجه اليساري، و هو ما يعني أن مجتمع البحث في دراستنا يتكون من جميع الأعداد الصادرة لكلا اليوميتين خلال الفترة المحددة للدراسة .

10- عينة الدراسة :

يعد موضوع العينات و خصائصها و طرق سحبها أحد العمليات البحثية الأساسية في مسار الدراسات الأكاديمية ، و تعرف العينة بأنها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية ، و هي جزء من الكل بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجرى عليها الدراسة ، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ، ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله، و وحدات العينة قد تكون أشخاصا ، أو أحياء أو شوارع أو مدن أو غير ذلك⁽¹⁾، أما العينة الممثلة فهي العينة التي تعكس بصورة دقيقة مختلف خصائص و أوضاع مجتمع البحث الذي سحبت منه⁽²⁾.

و فيما يتعلق بعينة الدراسة فنتمثل في جميع الأعداد الخاصة بيوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " التي تناولت موضوع الصراع السياسي في الجزائر، بدءا من 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أفريل 1999 ، و هو ما يعني أن نوع العينة المستخدم هو العينة القصدية**، و هي العينة التي يقوم فيها الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكيمية لا مجال فيها للصدفة ، بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها لما يبحث عنه من معلومات و بيانات⁽³⁾.

* ملاحظة : سمح لنا التصنيف الموضوعاتي المعتمد على مستوى معهد الدراسات السياسية IEP (institut d'études politiques)

بمدينة ليون في فرنسا بتجنب تصفح هذا العدد الكبير من الأعداد ، حيث اكتفينا بتصفح الأعداد التي تناولت فقط موضوع الجزائر .

(1)- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2002، ص199.

(2)- شريف درويش اللبان و هشام عطية عبد المقصود: مرجع سبق ذكره، ص 66.

**ملاحظة : العينة القصدية هي نوع من أنواع العينات غير الاحتمالية.

(3)- أحمد بن مرسل: مرجع سبق ذكره، ص 197.

لقد جرى اختيارنا لهذا النوع من العينات نظرا لكونه الأكثر تلاؤما مع موضوع دراستنا، فقد حاولنا تطبيق العينات الاحتمالية على غرار العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الدورة أو الأسبوع الصناعي مثلا ، لكن تظهر في العينة أعداد كثيرة لم تتحدث عن الموضوع محل الدراسة، و حتى إذا أردنا تطبيق العينة العشوائية البسيطة على مجموع الأعداد التي تحدثت فقط عن الموضوع محل الدراسة، فلا يمكن ذلك نظرا للتغيرات الكبيرة التي شهدتها التغطية الإعلامية لهذا الموضوع عبر اليوميتين ، و التي ارتبطت بأحداث معينة أو بروز أو اختفاء شخصيات معينة كذلك، و هو ما يعني أن إقصاء عدد و الاحتفاظ بعدد آخر يمنعنا من رسم معالم واضحة لأسلوب التغطية الإعلامية ، و الأهم إعطاء تفسيرات علمية لهذه التغيرات و هو هدفنا الأساسي من خلال هذه الدراسة .

لذلك قررنا إتباع أسلوب المسح الشامل لجميع الأعداد المتناولة لموضوع البحث* - وفقا للمفهوم الإجرائي للصراع السياسي و الذي سيرد ضمن آخر عنصر في هذا الجزء و هو تحديد المفاهيم و المصطلحات - و هو ما جعل العينة المختارة هي عينة قصدية.

و قد اخترنا 13 جانفي 1992 كنقطة انطلاق بالنسبة لفترة الدراسة و هو نفس التاريخ الذي يتزامن مع تأسيس المجلس الأعلى للدولة بعد الفراغ الدستوري الذي نتج عن استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، و التي بناءا عليها تم وقف المسار الانتخابي الذي كان من المفترض استكمالته بتنظيم الدور الثاني للانتخابات التشريعية في 16 جانفي 1992، و هو القرار الذي لم ينل رضى الجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقا، لذلك يعتبر الباحثون في الأزمة الجزائرية هذا الإلغاء بمثابة البداية الفعلية للصراع السياسي في الجزائر ، و لو أن جذوره تمتد إلى فترات سابقة و بعيدة**.

و تنتهي فترة دراستنا بتنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة في 15 أفريل 1999 و هي الانتخابات التي شهدت عدم ترشح الرئيس اليامين زروال، و فاز بها وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين، و هو عبد العزيز بوتفليقة.

تعتبر مرحلة ما بعد رئاسيات 1999 فترة مغايرة تماما لسابقتها من ناحية الوضع السياسي و الأمني في الجزائر، هذا الأخير الذي شهد استقرارا نسبيا إذا ما قورن بالسنوات السابقة و هو ما جعل اهتمام يوميي الدراسة بموضوع الصراع السياسي في الجزائر يتناقص تدريجيا، و بالمقابل برز موضوع آخر عبر

*ملاحظة: و هو القرار الذي نصحنا به غالبية الأساتذة الباحثين المتخصصين في أداة تحليل المضمون و نذكر منهم الدكتور أحمد عظيمي، الدكتور يوسف تمار، الدكتور أحمد شوتري، الأستاذ عمر بداوي، الأستاذ فاتح لعقاب.

** ملاحظة: سنعود إلى ذلك بالتفصيل من خلال المبحث الأول في الفصل الأول.

هذه اليوميات، و هو العلاقات الجزائرية- الفرنسية التي عادت للواجهة بعد أن أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية قلقها العميق حيال الظروف التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية عام 1999، و هو الموقف الذي اعتبرته الجزائر تدخلا في خصوصياتها و شؤونها الداخلية الخاصة، فيما رد الرئيس الجزائري قائلا "... على فرنسا أن تكف عن دس أنفها في شؤون الجزائر الداخلية..."⁽¹⁾.

و هو ما يدل على أن الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية 1999 هي فعلا فترة مغايرة تماما لسابقتها، ليس على صعيد الوضع الأمني و السياسي في الجزائر فقط، و إنما أيضا على صعيد العلاقات الجزائرية-الفرنسية التي شهدت بداية متوترة منذ 15 أبريل 1999 بعد فترة الجمود التي استمرت لسنوات. لذلك حددنا نهاية فترة الدراسة بـ 15 أبريل 1999 ، و هو كما ذكرنا يوم تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة لسنة 1999.

و تتشكل لدينا - باستعمال أسلوب المسح الشامل- عينة يقدر حجمها بـ 171 عددا، 89 عددا في يومية " لوفيغارو " (le Figaro) بمجموع 190 مادة إعلامية ، و 82 عددا في يومية " ليبيراسيون " (libération) يقابلها 173 مادة إعلامية*.

11- اختباري الصدق و الثبات :

تكثسي اختبارات الصدق و الثبات أهمية كبيرة، فهي تعتبر من الخطوات الأساسية لعملية التحليل، و تتم أثناء العمل، و بعد استخراج النتائج و قبل التفسير، بالأسلوب الذي يتفق مع كل مرحلة⁽²⁾.

أ- اختبار الصدق :

يعني صدق التحليل " أن يكون التحليل صالحا لترجمة الظاهرة التي يحملها بأمانة"⁽³⁾، و هو ما يعني دراسة أو اختبار مدى ملاءمة أدوات و طرق القياس المستخدمة في التحليل الكمي للظاهرة موضوع البحث ، و درجة صلاحها لتوفير المعلومات المطلوبة و المحققة لأهداف الدراسة، و تبعا لذلك فإن صدق التحليل في الدراسات التحليلية الكمية لمواد الإعلام و الاتصال المتنوعة ، هو التأكد العلمي من أن استمارة التحليل الأداة الأساسية في مثل هذه الدراسات تقيس فعلا ما يراد قياسه.

(1)- أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة: مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جويلية 1999، ص 24.

*ملاحظة : حجم العينة بالتفصيل في كلتا اليوميتين يوضحه أكثر الملحق رقم 04.

(2)- محمد عبد الحميد: مرجع سبق ذكره ، ص 153.

(3)- رشدي طعيمة : تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (مفهومه، أسسه ، استخداماته)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987، ص 171.

و بالتالي يبدأ انجاز و اختبار صدق التحليل أولاً بتحديد فئات التحليل طبقاً للقواعد المنهجية المعروفة في هذا المجال، و للأهداف النهائية للتحليل ثم القيام بتعريف فئات التحليل و عناصرها (وحدات التحليل) الأساسية و الفرعية تعريفاً دقيقاً.

ثم تعرض على أساتذة محكمين يتراوح عددهم بين 03 إلى 05، لهم خبرة جيدة في هذا المجال البحثي، لإعطاء رأيهم في مدى نجاح الباحث في تصميم الاستمارة و بعد حصول الباحث على ملاحظات الأساتذة المحكمين بشأن مدى صلاحية استمارة التحليل لقياس ما يراد قياسه على مستوى مادة التحليل، يقوم بإجراء التعديلات المشار إليها في هذه الملاحظات ليشرع في عملية التحليل⁽¹⁾.

و بناءً عليه قمنا بإجراء قراءة أولية لجزء من عينة الدراسة و هو ما سمح لنا بتحديد أولي لفئات و وحدات التحليل، و بعدها قمنا بإجراء قراءة ثانية موسعة و معمقة لعينة الدراسة، مكنتنا من تحديد أكثر دقة لاستمارة تحليل المضمون و دليلها و دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها، ثم قمنا بعرضها على مجموعة من المحكمين*، و بالاعتماد على ملاحظاتهم أجرينا التعديلات اللازمة، لنصل للصيغة النهائية لكل من :

- استمارة تحليل المضمون (الملحق رقم 01).
- دليل استمارة تحليل المضمون (الملحق رقم 02).
- دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها (الملحق رقم 03).

ب- اختبار الثبات:

نقصد بالثبات قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها ، أي مع توافر نفس الظروف و الفئات و الوحدات التحليلية و العينة الزمنية من الضروري الحصول على نفس النتائج ، مهما اختلف القائمون بالتحليل أو وقت التحليل ، و باختصار تسعى عملية الثبات إلى التأكد من وجود درجة عالية من الاتساق بالنسبة للبعدين الآتيين⁽²⁾:

(1) - أحمد بن مرسل: مرجع سبق ذكره، ص (113-114).

* ملاحظة : المحكمون هم :

د . بلقاسم مصطفاوي ، و هو الأستاذ المشرف على هذه الدراسة ، أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الاعلام ، الجزائر العاصمة.

د . ابراهيم أحمد أبو عرقوب ، أستاذ بمعهد العمل الاجتماعي التابع للجامعة الأردنية ، الأردن .

أ . د . نيسير أحمد أبو عرجة ، أستاذ بقسم الصحافة و الاعلام لجامعة البتراء ، الأردن .

أ . عمر بدوي ، أستاذ مكلف بالدروس بقسم علوم الاعلام و الاتصال لجامعة الجزائر 3 .

أ . ضيف ليندة ، أستاذة مساعدة بقسم العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي .

(2) -عاطف عدلي العيد و زكي أحمد عزمي : الأسلوب الإحصائي و استخداماته في بحوث الرأي العام و الإعلام ، ط1 ، دار الفكر

العربي ، القاهرة ، مصر ، 1993 ، ص 224.

• الاتساق بين الباحثين القائمين بالتحليل، أي ضرورة توصل كل تحليل إلى النتائج نفسها عند تطبيق نفس الاستمارة على المضمون نفسه.

• الاتساق الزمني، أي ضرورة التوصل إلى النتائج نفسها على المضمون ذاته في فترات مختلفة.

يعني الثبات من الناحية النظرية الوصول إلى اتفاق كامل في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس و الأساليب على نفس المادة الإعلامية ، و إن كان يصعب تحقيق اتفاق كامل من الناحية العملية نظرا لاحتمالات تسرب الخطأ إلى أي مرحلة من المراحل ، أو تدخل قدر من الذاتية فيها (1).

و قدم هولتسي نموذجاً لحساب معامل الثبات بتطبيق المعادلة التالية :

ن × متوسط الاتفاق بين المحكمين

معامل الثبات =

$1 + (n - 1) \times (\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين})$

و يمثل " ن " عدد المرمرين .

و قد اعتبر كل من كابلان و جودلسون أن نسبة الاتفاق التي تصل إلى 90% ، تعتبر مستوى عال من الثبات ، بينما لا تعتبر نسبة 75% نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها (2).

و وفقا لما سبق قمنا باختيار عشوائي لأعداد عينة الدراسة التي ستخضع لاختبار الثبات ، و تمثل العينة الاختبارية 10% من مجتمع البحث أي ما يوافق 18 عددا من يوميي الدراسة ، 9 أعداد من " لوفيغارو " ، و 9 أعداد من " ليبيراسيون " أيضا ، و هي * :

(1) - محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1985، ص211.

(2) - محمد عبد الحميد: نفس المرجع السابق، ص 222.

* ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر جدول عينة الدراسة ضمن الملحق رقم 04 .

- العدد رقم 3 .
- العدد رقم 11.
- العدد رقم 13 .
- العدد رقم 18.
- العدد رقم 38 .
- العدد رقم 51 .
- العدد رقم 58 .
- العدد رقم 70 .
- العدد رقم 82 .

و سلمنا نسخا من المواد الاعلامية التي تتضمنها أعداد العينة الاختبارية للمرمزين * ، بالإضافة إلى 18 نسخة من استمارة تحليل المضمون النهائية ، و نسخة من دليل هذه الاستمارة و دليل التعريفات الاجرائية للفئات و عناصرها ، و قارننا بين نتائج التحليل بين مجموعة المرمزين و توصلنا إلى ما يلي :

نسبة الاتفاق بين المرمزين 1 و 2 :

تم الاتفاق على تحليل 52 وحدة من بين 62 وحدة خضعت للتحليل و بتطبيق القاعدة الثلاثية نجد أن نسبة الاتفاق بين المرمزين 1 و 2 تساوي $(100 \times 52) \div 62 = 83.87 \% .$

نسبة الاتفاق بين المرمزين 1 و 3 :

تم الاتفاق على تحليل 41 وحدة من بين 62 وحدة خضعت للتحليل و بتطبيق القاعدة الثلاثية نجد أن نسبة الاتفاق بين المرمزين 1 و 3 تساوي $(100 \times 41) \div 62 = 66.13 \% .$

نسبة الاتفاق بين المرمزين 2 و 3 :

تم الاتفاق على تحليل 45 وحدة من بين 62 وحدة خضعت للتحليل و بتطبيق القاعدة الثلاثية نجد أن نسبة الاتفاق بين المرمزين 2 و 3 تساوي $(100 \times 45) \div 62 = 72.58 \% .$

* ملاحظة : المرمزون هم :

الرمز 1 : الباحثة .

الرمز 2 : الأستاذ فاتح لعقاب ، أستاذ مكلف بالدروس بقسم علوم الاعلام و الاتصال بجامعة الجزائر 3 .

الرمز 3 : الأستاذ مصطفى سحاري ، أستاذ مساعد بقسم علوم الاعلام و الاتصال بجامعة المدية .

و عليه فإن متوسط الاتفاق بين المرمرزين الثلاثة يساوي :

$$83.87 + 66.13 + 72.58 = 74.19 \% \text{ أي } 0.74 ، \text{ و بالتعويض في معادلة هولتسي فإن :}$$

$$2.22 \quad 2.22 \quad 0,74 \times 3$$

$$\text{معامل الثبات} = \frac{0.89}{1.48+1} = \frac{0.74}{(0.74)(2)+1} = \frac{0.74 \times 3}{(0.74)(1-3)+1}$$

أي أن معامل الثبات يقدر بـ **89 %**، و هو ما يعني وجود نسبة مقبولة من الثبات في النتائج بين المرمرزين.

12- الدراسات السابقة :

أ- دراسة فاتح لعقاب:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة، فهي الدراسة الأولى من نوعها - على حد علمنا- في الجزائر، و التي تتناول الصورة الذهنية التي تشكلها الصحافة الفرنسية عن الجزائر، و هي دراسة وصفية تحليلية لأسبوعيتي " الإكسبرس " (l'express) و " لوفيل أيسرفاتور " (le nouvel observateur) خلال سنوات 1990، 1991 و 1992.

و انطلق الباحث من التساؤل الرئيسي التالي: (1)

كيف تم عرض و تصوير الحدث الجزائري، و ما هو الاتجاه البارز، و هل وظفت الأسبوعيتان " الإكسبرس " و " لوفيل أيسرفاتور " المعيار التاريخي لتبرير طبيعة الصورة الذهنية النمطية ؟

أما تساؤلات الدراسة فقد جاءت على النحو الآتي :

- ماهي الصور النمطية ، المواقف و الاتجاهات السائدة في بعض كتابات الفرنسيين عن الجزائر عامة من 1954 إلى 1992م ؟

- ما مدى اهتمام أسبوعيتي " الإكسبرس " و " لوفيل أيسرفاتور " بالطرح السياسي، الثقافي، الاقتصادي و الاجتماعي للحدث الجزائري؟

- ما هي القيمة التكرارية الأكثر حضورا في عرض صورة الجزائر في الأسبوعيتين " الإكسبرس " و " لوفيل أيسرفاتور"؟

- ما مدى الاتفاق و الاختلاف في الاهتمام المركزي والهامشي للأسبوعيتين بالفئات الجزئية للحدث الجزائري؟

(1)- فاتح لعقاب، صورة الجزائر في الصحافة الفرنسية المكتوبة (دراسة وصفية تحليلية لأسبوعيتي " الإكسبرس " و " لوفيل أيسرفاتور " من 1990

إلى 1992) : رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1997، ص03.

- ما مدى الاتفاق و الاختلاف في العرض السلبي، الايجابي و المحايد للفئات و عناصرها المشكلة للحدث الجزائري؟

- ما مدى الاتفاق و الاختلاف في العرض السلبي، الايجابي و المحايد للفئات و عناصرها للمشكلة للحدث الجزائري؟

- ما هي السمات و الاستمالات الوصفية المشكلة للصورة الذهنية النمطية في الأسبوعيتين نحو الحدث الجزائري بفئاته الجزئية؟

- هل للاختلاف الإيديولوجي السياسي التحريري بين الأسبوعيتين دور في تحديد الاختلاف الوصفي التصويري في عرض الحدث الجزائري نوعيا؟

- ما هي أوجه الاتفاق و الاختلاف في منطلقات و أهداف رسالة النص المجزء في العرض الوصفي التصويري للحدث الجزائري؟

و اعتمدت الدراسة على منهجين متلازمين، هما المسح الإعلامي و المنهج المقارن ، ثم المنهج التاريخي الذي وظف كأسلوب أساسي يهدف لبناء خلفية عن اتجاه و موقف الكتاب الفرنسيين و تصويرهم للجزائر من خلال الحقب التاريخية البارزة.

أما تحليل المضمون فقد أعتمد كأداة رئيسية هامة أجابت عن الشق الأكبر من تساؤلات الدراسة. اعتبر الباحث أن دراسة الصحافة الفرنسية المكتوبة كمجتمع كلي مسألة شبيهة مستحيلة لباحث واحد، و تحديد المجموعة النموذجية صعب، و عليه تم اختيار أسبوعيتين سياسيتين متشابهتين من حيث التطور التاريخي خاصة و أن المجلات الأسبوعية توفر نموذجا مناسباً من التقارير و المقالات الإخبارية المفسرة لأحداث، خاصة بالنظر إلى السحب الواسع لأسبوعيتي الدراسة و نوعية قرائها و اهتمامها النوعي بالحدث الجزائري.

و لتحديد عينة الدراسة قام الباحث بمسح السنوات الثلاث 1990،1991،1992 و تحصل على مجموع 300 عدد، ثم قام بتحديد الحجم الذي تناول الحدث الجزائري، فوجده يبلغ 40 عددا، و بعد القراءة المتعمقة، استغنى الباحث عن 18 عدد و أبقى 22 عددا (11 للإكسبرس و 11 للونوفيل أفسرفاتور) ، و هي العينة التي بررها بكونها متشابهة من حيث الاهتمام النوعي بفئات المواضيع المشكلة للحدث الجزائري ، و برر الباحث اختياره للفترة 1990، 1991، 1992 بما يلي :

- إنها مرحلة اشدت فيها الفعل السياسي بفعل الانتقال السياسي من الديمقراطية المركزية إلى الديمقراطية التعددية.

-شهدت المرحلة أول انتخابات بلدية (12 جوان 1990) و انتخابات تشريعية متعددة القوائم الانتخابية (26 ديسمبر 1991).

-عرفت أحداثا دامية في جوان 1991، انجر عنها إعلان حالة الحصار و استقالة حكومة مولود حمروش. و فيما يتعلق بفئات التحليل فقد اعتمد الباحث على فئتين أساسيتين و هما الموضوع و الاتجاه، أما وحدات التحليل فقد اعتمد على الفكرة كوحدة للتسجيل في إطار سياق الفقرة، و العد كأسلوب لقياس ورود التكرارات. و اعتمد الباحث على مجموعة من المحكمين لتحقيق اختبار الصدق و بالتالي تحديد الشكل النهائي للفئات و عناصرها، بالإضافة إلى اختبار الثبات الذي كشف عن نسبة اتفاق عالية بين المحكمين و تقدر بـ 0.84. و كشف التحليل الكمي و الكيفي للجداول الإحصائية عن مجموعة من الاستنتاجات أوردها الباحث ضمن خاتمة الدراسة، و تتمثل أهمها فيما يلي:

-على الرغم من أن الأسبوعيتين ذات مواقف و اتجاهات سياسية إيديولوجية تحريرية مختلفة ، إلا أنها عكست تحيزا ساحقا بسبب العرض السلبي الكبير، و لم تقتصر على إساءة عرض الحدث الجزائري و إنما حاولت تشويهه.

-إن قيمة الحدث أثرت فعلا على الاهتمام المركزي المحوري للبعد السياسي اتجاه أطراف الصراع في المرحلة المدروسة بين التنظيمات الإسلامية السياسية، السلطة السياسية من خلال جدلية الصراع التي تحولت إلى مظاهر العنف السياسي.

-لم يؤثر البعد السياسي التحريري بين الوصيلتين من الوسط المعتدل (الأكسبرس) إلى اليسار المعتدل (لونوفيل أيسرفاتور) في التخفيف من حدة قيمة العرض السلبي للحدث الجزائري.

-اتضح أن أسبوعية " الإكسبرس " تفوقت من حيث نسب الاهتمام الكمي بموضوع الجزائر من خلال التحليل الكمي المقارن، و من حيث الاهتمام الجزئي بالفئات و عناصرها ، نجد أن الأسبوعيتان تشتركان بإعطاء أولوية الاهتمام لفئة الإسلام السياسي ، و داخل الفئة لعنصر التنظيمات الإسلامية الأصولية ثم الإسلاميون في فرنسا بسبب قيمة الإثارة.

-تتفق كذلك الرسالتان على وصف الإسلام السياسي بالاتجاه الراديكالي المتطرف الأصولي الذي ينحو نحو نزعة الهيمنة الجماعية، مما يعني أن هناك اتفاق إيديولوجي بين اليسار و الوسط المعتدل على رفض التيار في طرحه العام.

- هناك اتفاق نوعي على إبراز الجيش في علاقة طردية مع تطور نوعي لمظاهر الوضع الأمني، بسبب فوز الحركة الإسلامية السياسية بالانتخابات البلدية 1990 و التشريعية 1991.

-انصب التركيز التصويري لقضية المرأة على معاناة المرأة في علاقة ارتباطية بالمد الإسلامي المتنامي و الصراع من أجل الحد من الهيمنة التقليدية الإسلامية و الرجعية السلطوية الحاكمة، مع وصف الحجاب بعلامة النضال الإسلامي.

إن هذه الدراسة من الدراسات القليلة إن لم نقل النادرة التي تناولت الصحافة الفرنسية ، لذلك فقد استفدنا كثيرا منها سواء في جزئها المنهجي أو النظري أو التطبيقي ، و من السلبيات القليلة التي وجدناها فيها هو استغناء الباحث عن 18 عددا من عينة الدراسة ، في حين لم يبق سوى على 22 عددا فقط ، أي أنه استغنى عن نصف الأعداد تقريبا ، و لم يعط التفسيرات العلمية الكافية لهذا الاجراء البحثي ، خاصة و أنه استهدف أهم خطوة و هي تحديد عينة البحث .

ب-دراسة " أحمد عظيمي " :

جاءت في كتاب باللغة الفرنسية بعنوان " الإسلام و الإسلاميون من خلال الصحافة الفرنسية ، حالة ايران و الجزائر " * ، تبحث هذه الدراسة في تغطية الصحافة الفرنسية لظاهرة تنامي الإسلاموية في ايران و الجزائر منذ تأسيس أول دولة إسلامية في ايران و أول حزب إسلامي في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) ، و يرى الباحث أن الصحافة الفرنسية اعتبرت هذه الظاهرة بمثابة مؤامرة متعصبة ضد المدرسة اللاتينية ، و بدءا من عام 1990 تمحور اهتمام الصحف الفرنسية حول أحداث الجزائر ، و تحديدا تنامي الإسلاموية و الأخطار التي يمكن أن يمثلها الإسلاميون بالنسبة لفرنسا في حالة وصولهم إلى الحكم ، و يدور التساؤل الرئيسي للدراسة حول كيفية عرض الصحف الفرنسية و خاصة الأسبوعية منها ، للأحداث المتعلقة بتنامي الإسلاموية (1).

أما التساؤلات الفرعية فتتمثل في :

-عن ماذا تتحدث هذه الصحف ؟

-هل تفضل الإسلام أو القادة و المناضلين ؟

-هل تتناول بعض الأماكن أكثر من أخرى ؟ و كيف يتم الإشارة لهذه الأماكن و تقديمها ؟

-هل خطاب الصحافة الفرنسية حول الإسلام هو فعلا خطاب تحريضي ؟

*ملاحظة : " Islam et islamistes à travers la presse française ; cas de l'Iran et de l'Algérie " هو كتاب للباحث و الأستاذ

الجامعي الدكتور " أحمد عظيمي " و هو مقتبس من رسالة الدكتوراه لنفس الباحث ، و التي نوقشت في جامعة " غرونوبل الفرنسية " عام 1994

و التي جاءت بعنوان مشابه " la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française de 1978 à 1992 " .

(1)-Ahmed adimi : islam et islamistes à travers la presse française (cas de l'Iran et de l'Algérie) , éditions

dar el Gharb, Oran , 2006 , page 16 .

- ما هي الفترات الأهم لتنامي الإسلام السياسي ؟ و هل تعبر هذه الفترات عن استمرارية لهذه الحركة أم أنها متقطعة ؟

- ما هي أوجه التشابه و الاختلاف بين الوضعتين الإيرانية و الجزائرية ؟

- هل هناك اختلاف بين خطاب صحافة اليسار و صحافة اليمين ؟

و يتكون مجتمع البحث من مجموع المقالات الواردة حول الموضوع في الأسبوعيات الفرنسية الأربعة و هي " الاكسبرس (l'express) و " لوفيل أيسرفاتور (le nouvel observateur) ، " لويوان " (le point) ، " ليفينمو دو جودي " (l'événement de jeudi) ، و تمثل هذه الصحف التوجهات السياسية الفرنسية الثلاث أي ، اليسار ، اليمين و الوسط .

و قد برر الباحث اختياره للأسبوعيات بما يلي :

- كون الأسبوعيات تمثل طبقة استثنائية .

- تقترح الأسبوعيات على قرائها تكملة و تحليلا و تعليقا على الأخبار التي تقدمها الصحف اليومية .

- تهتم اليوميات بالحدث و نادرا ما تعود إلى تفاصيل ما حدث و هو ما لا ينطبق على الأسبوعيات و يتوافق ذلك مع أهداف الدراسة التي تهتم بما ينتج عن مجموعة من الأحداث، فالحدث نفسه يعد أولوية ثانية فيها. أما فترة الدراسة فتبدأ من أبريل 1978 إلى غاية مارس 1992 ، فالتاريخ الأول يمثل بداية أحداث الثورة الإيرانية ، في حين يتزامن الثاني مع حضر و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، بعد ذهاب الشاذلي بن جديد و بداية الإرهاب في الجزائر ، مع التركيز خلال هذه الفترة على أهم أربع أحداث و هي ، الثورة الإيرانية ، قضية " Rushdie " ، قضية الحجاب و تنامي الإسلاموية في الجزائر .

أما الأداة الأساسية للدراسة فهي تحليل المضمون، و تحددت المحاور الرئيسية وفقا لفئات التحليل المعتمدة، فقد خصص المحور الأول للحالة الإيرانية و تناول المحور الثاني الحالة الجزائرية ، أما المحور الثالث فقد عرض من خلاله نتائج تنامي الإسلاموية ، و عالج المحور الرابع و الأخير الإسلام و السلطة السياسية .

و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، تتمثل أهمها فيما يلي :

- إن العرض الكلي لتنامي الإسلاموية دار حول ثلاث مستويات أساسية و هي أسباب تنامي الإسلاموية و طبيعة السلطة الإسلامية ، و أخيرا النتائج الداخلية و الخارجية .

- تعود أسباب تنامي الإسلاموية بالأساس إلى العاملين الاقتصادي و السياسي .

- هناك بعض الاختلافات بين الأسبوعيات فرضها الانتماء السياسي لكل أسبوعية على حدى .

-اعتبرت الأسبوعيات الأربع أن النموذج الديمقراطي اللاتيني هو نموذج عالمي يسمح لجميع المواطنين دون استثناء بأن يكونوا أحرارا و أن يمارسوا دينهم دون قيود .

-أكدت الأسبوعيات بأن الإسلاموية تعد نقيضا للغرب و هو ما يظهر من خلال أفعال الخميني و الطلبة الإسلاميين في إيران ، بالمقابل يظهر في الجزائر في كون الإسلاميين أهم المعارضين لفرنسا .

-تم عرض الصراع على أنه صراع بين الإسلاميين و المفرنسين، و عليه أكدت الأسبوعيات للقارئ الجزائري وطنية و جزائرية الإسلاميين و ميل المفرنسين نحو القوة الاستعمارية القديمة و انفصالهم عن الشعب .

تعد هذه الدراسة ذات علاقة مباشرة بموضوع دراستنا ، لذلك استفدنا منها كثيرا في الجانب التطبيقي خاصة و أن الباحث شرح بشكل معمق أهمية طرحه لموضوع تنامي الإسلاموية من خلال الصحافة الفرنسية و التي

ازدادت بالنظر إلى الخوف الفرنسي الذي أضحى واضحا من كل رموز الإسلام في فرنسا و الجزائر ، كما مكنتنا من الاطلاع على طبيعة التغطية لهذا الموضوع قبل إلغاء المسار الانتخابي (و هو التاريخ الذي

تتطلق منه دراستنا) ، و عليه نعتقد بأن دراستنا هي بمثابة تكملة لها .

13-تحديد المفاهيم و المصطلحات :

1-الصراع السياسي :

لابد من التطرق أولا لمفهوم الصراع كظاهرة كلية ارتبطت بشكل واسع بالمجال السياسي أو السياسة :

الصراع :

اصطلاحا :

يعبر الصراع عن عدة معاني أو مفاهيم ، فهو يتخذ المفهوم الذي نمحه له حسب الصورة التي تكونت لدينا عن الصراع و حسب تجاربنا السابقة و الوسط الاجتماعي و الثقافي الذي نتموضع فيه بالمقارنة مع أو عدة وضعيات صراعية .

كلمة الصراع لها عدة مرادفات ، يمكننا تحديد بعضها مثل ، الحملة ، عدم التفاهم ، المعارضة ، الأزمة و الحرب ، الاشتباك ، إن الصراع هو نتيجة التنافر بين قوتين متعارضتين و الذي يسببه التباعد في الحاجات ، المصالح و القيم ، و هو أيضا النزاع بين نوعين أو أكثر من الأفعال يتضاد كلاهما أو أنهما يصبان في نفس الاتجاه لكنهما يتنافسان بشدة (1).

(1)-Ali hassani: **des mots pour comprendre le conflit et la violence**, éditions dar el Gharb, Oran, 2007 ;page

يمكننا تحديد 4 أنواع من الصراع (1):

- **الصراع داخل الشخص** : و هو نفسي محض ، فالصراع داخل النفس البشرية هو تعبير عن اشتباك داخل الفرد يتعلق باختيار ما أو بقرارات ستتخذ ، و هو ما يؤثر على علاقاتنا بالآخرين و حياتنا داخل المجتمع .
- **الصراع خارج الشخص** : و هو التعارض مع شخص أو أشخاص ، ما يؤكد بأن وجود الآخر أمر مزعج .
- **الصراع داخل الجماعات** : و هو الذي يتعارض فيه الأفراد الذين يجسدون نفس الانتماء أو جماعة واحدة .

و عموما يمر الصراع عبر عدة مراحل في تطوره ، و هي مرحلة ما قبل الصراع ، مرحلة الاصطدام و الأزمة ، النتيجة (2) .

التعريف الاجرائي :

هي حالة عدم التوافق بين طرفين أو أكثر حول مسألة جوهرية ، و في غياب الحلول أو الأطراف الوسيطة يتطور عدم التوافق إلى نزاع أو خلاف حاد يصل أحيانا إلى درجة استعمال العنف لتسيير هذا الصراع في ظل عدم قدرة أي من طرفيه على فرض مبادئه ، و قد يحدث داخل الجماعة الواحدة أو بين مختلف الجماعات و التنظيمات على اختلاف انتماءاتها.

الصراع السياسي :

اصطلاحا :

يقدم معهد " ايدلبرجر " (Heidelberg) الدولي للبحوث حول الصراع * تعريفا للصراع السياسي ، يختصره حول صراع المصالح أو الاختلافات في المواقف حول القيم الوطنية التي تكونت خلال فترة معينة ، و الذي تتعارض من خلاله مجموعتان سواء كانت جماعات منظمة ، دول ، مجموعات في السلطة ، منظمات ، و التي تكون جميعها مصممة على الدفاع عن مصالحها و الوصول إلى أهدافها .

(1)-ibid : page 19 .

(2)-ibid : page (21-22).

*ملاحظة : " Heidelberg Institute for International Conflict Research " و هو معهد بحوث تابع للجامعة الألمانية التي تحمل نفس الاسم و الذي يخصص دراساته منذ عام 1991 لوصف و تحليل جميع الصراعات السياسية في العالم التي تحدث داخل الدول أو خارجها .

و لا تعتبر الدول الفاعل الوحيد في الصراعات السياسية بل هناك فاعلين آخرين غير حكوميين مثل الجماعات المتمردة و أحزاب المعارضة ، و عليه فإن الصراع السياسي لا يقتصر على الصراع بين الدول بل يتضمن أيضا الصراعات السياسية الداخلية و التي تجمع الدولة ضد فاعل آخر غير الدولة نفسها ، كما أن هناك صراعات سياسية داخلية لا تكون الدولة طرفا فيها و بالتالي تتطور دون تدخل مباشر من قبل هذه الأخيرة (1) .

الفرق بين مفهومي الصراع السياسي و العنف السياسي :

إذا اعتمدنا التقسيم المقدم لمراحل الصراع السياسي ، انطلاقا من حالة فنزويلا خلال الفترة بين عامي 1983 و 1999 في كتاب " politique(s) du conflits " ، و هو كما يلي (2):

• الصراعات الكلاسيكية :

و هي طرق الطعن الأليفة أو اللبقة لدى أغلبية الناس و التي لا تثير الخوف أو القلق لدى الشعب و لا حتى لدى السلطات ، مثل الاجتماعات و المظاهرات المرخص لها .

• الصراعات العدوانية :

و هي طرق الاحتجاج الجديدة و غير القانونية الخالية من أعمال العنف و لكنها تعتمد على بعض الطرق التي من شأنها خلق المفاجأة ، و بالتالي توليد الضغط أو الحذر لدى الشعب أو السلطة ، مثل سد أو قطع الطرق و احتلال المؤسسات العمومية .

• الصراعات العنيفة :

و هي التي تؤدي إلى خسائر مادية أو بشرية مثل نهب المحلات أو قذف ممثلي السلطات العمومية . نقول إذا ان العنف السياسي - الذي يتوافق مفهومه مع المرحلة الثالثة من مراحل الصراع السياسي - هو آخر مرحلة من الصراع السياسي ، أي عندما يتطور الصراع السياسي و يصل إلى أوجه أو أقصى درجاته ، يعد عنفا سياسيا .

(1)- konfliktdefinition : <http://www.hiik.de/de/methodik/index.html> ; le 16 mai 2009 à 09:30 h .

(2)- Charles Tilly et Sidney tarrou ، traduit par Rachel bouyssou : politique (s) du conflits (de la grève à la révolution), presses de sciences po, paris , France , 2008 , page(96-97) .

التعريف الاجرائي :

ينبغي أولاً تحديد موضوع الصراع السياسي من حيث المضمون النظري و العلمي ، فيجب أن نستثني بعض مجالات الصراع من دراستنا هذه و التي وجدت أثناء فترة الدراسة الممتدة من جانفي 1992 إلى غاية أفريل 1999 .

و نعني هنا تحديدا الصراعات بين أحزاب المعارضة و كذا الصراع الذي ظهر في منطقة القبائل أو ما أسمته الصحافة الفرنسية بالصراع القبائلي أو البربري (conflit berbère / conflit kabyle) و الذي وقع في فترتين مختلفتين 1993-1994 - و تزامنت مع ما أصطلح عليه بالسنة البيضاء - و أيضا سنة 1998 بمقتل المطرب الشعبي معطوب الوناس ، على الرغم من أن استعمال كلمة " صراع " (conflit) عند العامة و حتى في وسائل الاعلام يشمل جميع أنواع الصراع و أسبابه .

إذا أردنا أن نقوم بتحديد إجرائي للصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة المختارة للدراسة ، فيمكننا الاعتماد في هذا السياق على العدد رقم 290 (مارس - أفريل 1999) من المجلة الفرنسية "cahiers français" و الذي جاء بعنوان " الصراعات في العالم " (les conflits dans le monde) ففي الفهرس العام لهذا العدد ، صنفت الدراسة التي قامت بها **جوزي غارسون (José garçon)***الأزمة الجزائرية ضمن الأصناف أو الأنواع أو الأشكال الجديدة للصراع** ، و جاء هذا العنصر في المحور الثاني لهذا العدد و المخصص لعوامل الصراع ، كما أن أطراف الصراع حسب نفس المجلة هم الاسلاميون و العسكريون ، و ترى **جوزي غارسون** بأن الصراع الذي دار في الجزائر في تلك الفترة كان حول أمرين ، أولاً الصراع بين مشروعين مجتمعين مختلفين ، و ثانيا الصراع على السلطة⁽¹⁾.

و في كتاب للمؤلفة الفرنسية " صوفي شوتار " (**Sophie chautard**)، تم ادراج الغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992 و المواجهات التي انطلقت بين السلطة (الجيش) و الجبهة الاسلامية للإنقاذ (الجيش الاسلامي للإنقاذ)، كأبرز الصراعات الحاصلة في الجزائر خاصة و العالم عامة ابان تسعينيات القرن الماضي⁽²⁾.

*ملاحظة : من بين الصحفيين الذين ظهرت مقالاتهم بكثرة خلال فترة الدراسة في يومية " ليبيراسيون " و التي عالجت قضية الصراع السياسي في الجزائر .

**ملاحظة : و هو نفس ما أشار إليه الكاتب الجزائري علي حساني في مؤلفه باللغة الفرنسية " كلمات لفهم الصراع و العنف " .

(1)- José garçon, la crise algérienne : cahiers français (les conflits dans le monde), n°290, mars -avril 1999, la documentation française ,page 44.

(2)- Sophie chautard : les conflits du xx^e siècle ; groupe vocatis (ex-groupe studyrama) ; France ; 2009 ; page 176.

و هي المفاهيم التي تتفق تماما مع المعنى الاجرائي لهذا المصطلح ، و عموما يمكن القول أن مفهوم الصراع السياسي في الدراسة يقصد به الصراع القائم بين الجبهة الاسلامية للإنقاذ و السلطة في الجزائر منذ الغاء المسار الانتخابي في جانفي 1992 ، و الذي استمر إلى غاية اضمحلال قوة و هيبة الجماعات الاسلامية ، و الحزب المحل على وجه الخصوص ، يضاف إليها الصراعات بين أطراف أخرى و التي تدخل في اطار الصراع الرئيسي على اعتبار أنها بدأت معه أو انتهت معه ، كما أنها تمحورت حول نفس الأسباب و الدوافع .

ب-المعالجة الصحفية :

اصطلاحا :

هي عملية الحصول على المعلومات و التفاصيل الخاصة بحادث أو واقعة ما و يقوم بهذه المهمة صحفي متخصص و هو المندوب المكلف بذلك ، و عليه أن يرجع إلى المصادر الأصلية للمعلومات ، و منها موقع الحدث و المشاركين فيه و شهود العيان ⁽¹⁾، كما تعرف على أنها عملية الحصول على البيانات و التفاصيل الخاصة بحدث معين ، و المعلومات المتعلقة به و الاحاطة بأسباب وقوع هذا الحدث و متى و أين و كيف وقع ؟ و أسماء المشتركين فيه ، و غير ذلك من المعلومات و الحقائق التي تجعل الحدث مالكا للمقومات و العناصر التي تجعله صالحا للنشر ⁽²⁾.

التعريف الاجرائي :

و في هذه الدراسة نعني بهذا المصطلح الكيفية التي قدم من خلالها موضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال صحيفتي الدراسة (" لوفيغارو " و " ليبيراسيون ") خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999 ، و تتضمن هذه الكيفية شكل هذه المعالجة و يضم درجة بروز الموضوع و الصور المرافقة للمواد الاعلامية و الأنواع و المصادر الصحفية المعتمدة، و كذا مضمونها و نعني به أهم الأفكار التي ركزت عليها اليوميتان ، بالإضافة إلى اتجاه هذا المضمون ، و نقصد به قيمة السلبية أو الحياد أو الايجاب التي تظغى على كل فكرة من الأفكار التي تظهر من خلال تغطية الصحيفتين .

(1)- عبد الله زلطة : القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية و ميدانية) ، ط1، الدار العالمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2007، ص44.

(2)- محمد منير حجاب : المعجم الاعلامي ، ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004.

ج-العلاقات الثنائية :

اصطلاحا :

تعرف على أنها صلات و روابط رسمية دولية تقوم من خلال ممارسة حق ايفاد و قبول الممثلين و المبعوثين الرسميين بين دول مستقلة تتمتع بالشخصية الدولية ، يعترف بعضها ببعض ، و تنظم هذا التبادل بموجب اتفاق بينهما بصرف النظر عن الاختلاف في الأنظمة الدستورية أو الحقوقية أو العقائدية ، و تستهدف تنظيم العلاقات بين البلدين و تطويرها ، و لا يتضمن انشاء العلاقات الدبلوماسية بين دولتين بالضرورة ايفاد البعثات الدبلوماسية الدائمة ، و يجوز أن توفد احدهما ممثلين دبلوماسيين دون الأخرى التي تبادر إلى تكليف احدى الدول رعاية مصالحها ، أو تكفي بإنشاء قنصلية لرعاية مصالحها التجارية و رعاية شؤون رعاياها (1).

أما الهدف من إقامة العلاقات الدبلوماسية فهو حماية مصالح الدول المعنية و مصالح رعاياها في الحدود المعترف بها في القانون الدولي ، و تمثيل الدول الموفدة لدى الدول المستقبلية و التفاوض معها و الاستعلام بالوسائل المشروعة عن أوضاع الدول الأخرى ، و تنمية العلاقات التجارية و السياسية و الثقافية و العلمية بين البلدين (2).

التعريف الاجرائي :

و قد تم توظيف هذا المصطلح في دراستنا في اشارة إلى العلاقات الدبلوماسية الثنائية التي جمعت و لا تزال تجمع بين فرنسا و الجزائر و التي تعود جذورها إلى العهد الاستعماري ، و تعززت أكثر بموجب اتفاقية ايفيان التي أقرت استقلال الجزائر ، و حاولت فرنسا من خلالها الإبقاء على علاقات مميزة مع مستعمرتها السابقة و هو ما تجسد في الفترة اللاحقة في جميع المجالات سواء التجارية ، الاقتصادية و الثقافية ، الاجتماعية ... الخ ، و لعل أهم مؤشر على ذلك هو الجالية الجزائرية الهامة في فرنسا و التي تعد أكبر جالية في الخارج .

(1)- عبد الوهاب الكيلاني : موسوعة السياسة ، الجزء الرابع ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1995 ، ص 140.

(2)- نفس المرجع السابق : ص 140.

د-السياسة الخارجية :

اصطلاحا :

هي مجموع القرارات و الأفعال التي تتضمن علاقات بين دولة و غيرها من الدول ، بينما يعدل " رينولد " من تعريفه لها و يقدمه على ثلاث مراحل :

- إن السياسة الخارجية فعل أو مجموعة من أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل .
- إن المعنى الأكثر دقة هو أن السياسة تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل و المبادئ التي تؤثر فيها .
- إن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على الساحة الدولية من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها .

و على العكس من ذلك نجد أن " جوزيف فرانكل " يستثني القرارات عندما يحاول تحديد مقومات السياسة الخارجية و يحصرها في الأفعال الخارجية التي يتخذها صناع القرار من أجل تحقيق أغراض ، بعضها بعيدة المدى و بعضها قريبة المدى⁽¹⁾.

التعريف الاجرائي :

و من خلال ما سبق نجد أن السياسة الخارجية اجرائيا هي أفعال أو قرارات السلطة الوطنية اتجاه احدى الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ، و في دراستنا ركزنا على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر و التي تتمثل في مجموع الأفعال و القرارات و التصريحات الرسمية الفرنسية المتعلقة بالجزائر كشعب و دولة ، و لابد من الاشارة في هذا السياق إلى أن الخصوصية التي تميز العلاقات الثنائية بين فرنسا و الجزائر ، جعلت السياسة الخارجية الفرنسية تتسم هي الأخرى بعدد الخصوصيات و التي سنتطرق لها بالتفصيل في المبحث الثاني من الفصل الثاني و في الجانب التطبيقي للدراسة أيضا .

(1)- كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، دون دار نشر ، دون بلد النشر ، 1979 ، ص44 .

الفصل الأول:

الصراع السياسي في الجزائر

خطة الفصل :

-تمهيد

المبحث الأول : الصراع السياسي ، مفهومه و بداياته الأولى في الجزائر

المبحث الثاني : تطور أحداث الصراع السياسي منذ أزمة صائفة 1962

المبحث الثالث : الصراع السياسي في الجزائر في عهد التعددية

-خلاصة

تمهيد :

أدى إلغاء نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 ، إلى بداية مرحلة جديدة من مراحل الصراع السياسي في الجزائر ، و كانت السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهم الفاعلين في هذه المرحلة ، لكن جذور الصراع السياسي في الجزائر تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال .

و نتناول في هذا الفصل ، الإطار المفاهيمي لظاهرة الصراع السياسي ، و جذور هذه الظاهرة في الجزائر ، بدءا من مؤتمر الصومام ، و وصولا إلى أحداث أكتوبر 1988 ، ثم تطور أحداث الصراع في عهد التعددية بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

المبحث الأول : الصراع السياسي ، مفهومه و بداياته الأولى في الجزائر

تؤكد معظم الكتابات المتعلقة بتاريخ الجزائر السياسي بأن الصراع السياسي قد ظهر علنا مع بداية أزمة صائفة 1962 ، لكن خلفيات أو جذور هذه الظاهرة تعود إلى انعقاد مؤتمر الصومام عام 1956 ، و هناك من المؤرخين من يعيدها إلى بدايات تشكل الحركة الوطنية بقيادة " مصالي الحاج " ، لذلك نحاول في هذا المبحث التعرض للبدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر بدءا من مؤتمر الصومام ، كما اتفقت على ذلك معظم المراجع التاريخية في هذا السياق .

و لكن قبل ذلك لابد من الإشارة إلى التعريفات النظرية لمفهوم الصراع و الصراع السياسي من أجل تحديد أدق لإطار و سياق ظاهرة الصراع السياسي في الجزائر .

1- الاتجاهات النظرية في تعريف مفهوم الصراع السياسي :

تعد مشكلة التعريف بالمفاهيم و تحديدها من المشكلات الأساسية في التحليل السياسي، بل و التحليل الاجتماعي بصفة عامة، إذ تتعدد و تتداخل التعريفات للمفهوم الواحد، ما يخلق قدرا من الاضطراب و اللبس عند استعمال مثل هذه المفاهيم ، و يرجع عدم الاتفاق حول تعريف المفاهيم و تحديدها في العلوم الاجتماعية إلى عدة اعتبارات منها، أن الظواهر السياسية و الاجتماعية - بصفة عامة - ظواهر مركبة و متعددة المتغيرات، و من ثم فإن المفاهيم الدالة عليها تتسم بالعمومية و التعقيد و تعدد الأبعاد، كما أن المفاهيم تعتبر نتاجا لخبرة اجتماعية مشتركة، و لما كانت خبرات الأفراد و الجماعات تختلف من حيث الزمان و المكان ، فإن ذلك ينعكس على معاني المفاهيم و استخداماتها .

لذلك فإن استخدام مفاهيم معينة أو فهمها بدلالات و معان محددة ، يعكس في حد ذاته تفضيلات و انحيازات وثيقة الصلة بخبرة الجماعة ، بالإضافة إلى ما سبق ، فإن المفاهيم الاجتماعية ليست جامدة أو ثابتة، بل أن أغلبها يتغير مع مرور الزمن و تغير الظروف و البيئات، و قد تختفي أو تندثر مفاهيم قديمة، و تظهر مفاهيم أخرى جديدة تؤدي وظيفتها، و قد يتخذ المفهوم نفسه معاني مختلفة من فترة زمنية إلى أخرى ، و من بيئة اجتماعية و ثقافية إلى أخرى⁽¹⁾ .

أ- مفهوم الصراع:

إن أول محاولة لتعريف الصراع و التي قد تكون أكثر شمولاً ، تلك التي تعرضت للصراع على أنه عملية سياسية لابد لها من أربعة أركان :

(1)-حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه 17) ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص19 .

- لابد أن يكون هناك أكثر من طرف ضالع في العملية.
 - و يتحتم أن تتعارض الأنشطة التي يمارسها كل طرف .
 - و من الطبيعي أن نتوقع من كل طرف أن يستخدم من الوسائل ما يكفل له تحقيق ما يريد، سواء كانت سلمية و هينة أو قهرية عنيفة، سعيا وراء تحطيم أو التحكم في الأطراف الأخرى.
 - كما أن التفاعلات لابد و أن تكون في صورة يمكن أن يلمسها و أن يدركها الملاحظ المحايد .
- و إذا كان ماك و سنايدر (Mack / Snyder) يريان عدم إضفاء صفة معينة على الصورة الخارجية للصراع ، فهناك من يرى أن الصراع يكون في صورة علنية و مرئية و هو ما يعني أن الصراع هو أحد صور الكفاح العدائي التي تشترك فيها جهات مختلفة ، تتعارض في مصالحها، مما يولد سلوكا معاديا في أكثر الأحيان (1) .
- يحتل مفهوم الصراع بصفة دائمة تقريبا مكانة هامة فهو يستحضر التناقضات الكلاسيكية بين الاندماج و القطيعة ، بين الإجماع و الاختلاف و بين الاستقرار و التغيير، كما أن التعارض بين الصراع و النظام يندرج ضمن تأسيس المنظومة الاجتماعية نفسها ، التي يأخذ منها مفهوم الصراع طبيعته (2) .
- ينشأ الصراع عادة نتيجة وجود رغبة من جانب أطراف معينة في القيام بأعمال تتطوي على درجة من التعارض في المصالح أو نتيجة لرغبتها في القيام بنفس الأعمال التي يمكن أن تقود إلى أوضاع متميزة لكل منها أو حتى نتيجة رغبتها في القيام بأعمال تقود إلى نتائج غير متكافئة ، و لابد أن تدرك أطراف الصراع وجود هذا التعارض في المصالح ، و هو ما يضيفي على الصراع بعدا إدراكيا يلعب في كثير من الأوضاع دورا حاسما في تحديد طرق حله و المسارات اللازمة لذلك (3) .
- و يمكن تعريف الصراع بأنه " التصادم و التعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية و مصلحة، و ينخرطان في سلسلة من الأفعال و ردود الأفعال الإرغامية، يسعى كل طرف من خلالها إلى إلحاق الأذى و الضرر بالآخرين، و يحرص على تعظيم مكاسبه، و تقوم علاقات الصراعات على أساس سعي كل من الطرفين إلى تأمين مصادر قوته و عناصره حتى تكون سندا له في

(1)-عبد الرحمن خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي (دراسة في نظرية القوة) ، دون طبعة ، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص (153-154).

(2)-Pierre Birnbaum , conflits : Traité de sociologie , dirigé par Raymond Boudon , 1 édition, presses universitaires de France, paris, 1992, page 227.

(3)- ناجي معلا : التفاوض ، الاستراتيجية و الأساليب (مدخل في الحوار الإقناعي) ، ط2 ، مطابع الفنار ، الأردن ، 2000 ، ص 79.

العمليات الصراعية " (1) ، و يشير مفهوم الصراع أيضا إلى فترات المواجهة الدامية لفترة قصيرة، كما قد يدوم أيضا لفترات طويلة (2) ، و عموما فإنه يمكن تعريف الصراع على أنه وضع تنافسي بين مجموعة من الأطراف تدرك و جود تعارض في مصالحها بالنسبة لأمر معين يسمى مجال الصراع ، بطريقة يحاول فيها كل طرف الوصول إلى وضع متميز بالنسبة لهذا الأمر (3) .

إن الصراع ظاهرة سياسية و اجتماعية ، كما سبق و أن وصفها بذلك الجزال " بروسيا كارل فون " (prussien Carl Von clause witz) ، حيث قال " إن الحرب لا تنتمي إلى مجال الفن و العلوم بل تنتمي إلى الوجود الاجتماعي، فهي صراع كبرى المصالح و الذي يتم تسويته عن طريق الدم ، و هذا هو ما يجعلها تختلف عن بقية الصراعات.. " .

إن تعبئة المواطنين تعد هدفا أسمى بالنسبة للأطراف المتصارعة ، و يقترح " فيشر " (Fischer) لفهم الصراع المقاربة التالية " إذا كان بالإمكان أن ينطلق الصراع من اختلافات موضوعية و إيديولوجية ، فإن تصعيده أو تسارع وتيرته يرجع إلى عوامل ذاتية مثل الأحاسيس الخاطئة و الشك و الإحباط " .

فالصراع هو في نفس الوقت تفاعلي و مجتمعي ، توجهه عوامل مثل الحاجات الجماعية و الخوف (4) ، و مهما كان فإن مجريات الصراع نفسه و حدته و انتظامه و الإيديولوجية التي يعبر عنها، و كذا قيم الفاعلين التي يتم الالتزام بها في ظل الرهانات المختلفة، يمكن أن تساعد قليلا لمعرفة و فهم الصراع نفسه (5).

تجمع سياسة الصراع بين ثلاث عناصر معروفة في الحياة الاجتماعية و هي الصراع، الفعل الجماعي و السياسة، إن الصراع يعني بالضرورة وضع التزام يهدد مصالح الآخرين، و هو الأمر الذي يصادفه الإنسان في الحياة اليومية و يتعلق بمسائل تافهة أو جادة ، و يقصد به أيضا أن تطالب مجموعة معينة مجموعة أخرى بشيء ما، و تتمثل هذه المجموعات عادة في الأفراد، و لكن قد تكون إحداها أو كلاهما عبارة عن جماعات أو مؤسسات ، كما يضم الصراع دائما مواضيعا أو أهدافا أو مطالباً (6) .

(1)- حسنين توفيق إبراهيم : مرجع سبق ذكره ، ص 34.

(2)- Pascaline Gabarit : restaurer la confiance après un conflit civil (Cambodge, Mozambique et Bosnie-Herzégovine) , l'harmattan, paris , France, 2009, page 24.

(3)- ناجي معلا : مرجع سبق ذكره، ص 80.

(4)- Pascaline Gabarit : op.cit, page (27-28).

(5)- Pierre Birnbaum : op.cit, page 233.

(6)- Charles Tilly : op.cit, page 21.

إن طبيعة النظام تؤثر بشكل مباشر على الصراع نفسه، حيث يختلف الأمر بين النظام الديمقراطي و النظام غير الديمقراطي، و هو ما يفسر الاختلاف بين الصراع الذي يحدث داخل هذه المؤسسات أو خارجها أو ضدها .

إن الفاعلين في الصراع يعتمدون على مجموعة واسعة من القواعد الاجتماعية لكن ذلك غير كاف لتفسير التفاعل الصراعى، الذي لا يحدث إلا في حالة استعمال بعض الميكانيزمات، مثل الوساطة، الشهادة، التعبئة و التسريح، تغيير النطاق و التي يتم إدراجها بطرق مختلفة و بنتائج متعددة أيضا (1) .

يكن الفرق الجوهرى بين مفهومى الصراع و العنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع و آلياته، و يعد العنف بالتالى إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع و حسمه ، و تتوقف شدة الصراع على كم و كيف العنف المستخدم فيه ، و من هنا فإن السلوك الصراعى من الممكن أن يكون عنيفا أو غير عنيف ، و تتدرج أشكال الصراع ابتداء من الاستخدام المباشر للعنف المادى، و انتهاء بأشكال التنافس و التناقض و الممارسات التي لا تتضمن استخدام العنف المادى.

و خلاصة القول أن الصراع أعم من العنف و أن العنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع (2) .

ب - مفهوم الصراع السياسى:

تعد المطامح الشخصية سببا قويا للصراع السياسى مثلما حدث مع هتلر حين أراد فرض سيطرته على جيرانه من الدول الأوروبية، و على سبيل المثال يعتبر البياض و السواد من أكبر أسباب الصراع السياسى في الولايات المتحدة الأمريكية، و لكنه ليس كذلك أبدا في أي بلد عربى.

و ترتبط حالات الصراع العنيف عادة بفترات عدم الاستقرار في المجتمع في صورة علاقة سببية ، ذلك حين لا تستجيب السلطات الحكومية للمطالب الشعبية لا سيما حين يتصف سلوكها بنوع من القهر و التعسف و قد أصبح تركيز السلطة أحد الدواعى الهامة لإثارة الصراع السياسى و ذلك بعد أن فقد مبدأ الفصل بين السلطات قيمته، بتدخل الحكومة في كل مجالات الدولة ، و قد دعى " مونتسكيه " إلى هذا المبدأ الذى يهدف بالأساس إلى ضمان الحرية الفردية و حمايتها و منع طغيان الحاكم و استبداده ، و أكد على خطورة تجميع السلطات كلها في يد واحدة لأن ذلك يتنافى مع الحرية ، و يتيح الفرصة للصراع.

(1)-Ibid : page 30.

(2)-حسين توفيق إبراهيم : مرجع سبق ذكره ، ص 34 .

كما أن الضغط السكاني يمثل خطورة كبيرة على البناء الاجتماعي للدولة داخليا ، و لا سيما في البلدان المتخلفة حيث يتزايد عدد السكان بصورة كبيرة ، في الوقت الذي تعجز فيه الموارد المادية عن مجاراة هذه الزيادة فتتضاعف الفرص لقيام الصراعات السياسية بخلاف الوضع الذي هي عليه البلدان المتقدمة صناعيا(1) .

يختص الصراع السياسي بميزة نادرة لا نجدها في بقية الصراعات في المجالات الأخرى ، و هي إمكانية حدوث العنف المستقل بفعل تدخل الدولة التي تملك وسائل إكراه مادية، مثل الجيش ،الشرطة ، المحاكم و السجون.. إلخ ، و هذا لا يعني أن الدولة تعد دائما طرفا في الصراع السياسي، لأن هناك صراعات يكون الأفراد فقط هم الأطراف الفاعلة فيها، و يوجهون خلالها مطالبهم إلى أصحاب القرار (الديني ، الاقتصادي..) غير العموميين(2) .

إن الدولة باعتبارها الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع هي الهيئة المشرفة و المنظمة لمختلف عمليات الصراع التي تحدث فوق إقليمها و خارجه ، بل أن نظام الحكم في بعض الأحيان هو نتيجة لبعض الأزمات الداخلية كالثورات ، أو الخارجية كالحروب و كلها صراعات .

أما الأحزاب فهي من بين التنظيمات غير الرسمية التي تسيطر على الحياة السياسية ، و تسبب الصراعات العديدة داخل نطاق الدولة و يقع على عاتقها الكثير من العبء في إنجاز التكامل أو في خلق الصراع فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبي يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة ، و هو ما يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الأحزاب.

و للأحزاب دور إيجابي فهي تمثل همزة وصل بين القطاعات العريضة من المواطنين و النظام السياسي الحاكم، و في الوقت الذي نجحت فيه بعض الأحزاب في أن تكون كذلك، فشلت أكثريتها في خلق ذلك الوعي بالمفهوم الحزبي السليم ، و بالتالي أصبحت مصدرا للصراعات السياسية .

إن المنبع الرئيسي لأنشطة الصراع يكمن في جمود النظام السياسي و عدم تكيفه مع الظروف المتغيرة و نزوعه إلى الاتجاه المحافظ الذي يدعو إلى بقاء الوضع على ما هو عليه دون تطوير(3) .

(1)-عبد الرحمن خليفة : مرجع سبق ذكره ، ص (157-176).

(2)- Charles Tilly et Sidney Tarrow : op.cit. , page 23.

(3)-عبد الرحمن خليفة : مرجع سبق ذكره ، ص (185-189).

و يرى **حسنين توفيق إبراهيم** أن هناك مؤشرين لقياس الصراع السياسي ، و هما (1) :

- عدد العقوبات السلبية التي تمارسها الحكومة .
- عدد الهجمات المسلحة المضادة للنظام .

و عموماً، يمكن استخلاص ثلاث خصائص تميز الصراع السياسي كظاهرة ، و هي (2) :

- تجمع الصراعات السياسية بين جماعات متضادة مثل الطبقات أو الفئات الاجتماعية، الطوائف الإثنية أو الدينية ،الأمم و مختلف الجنسيات، التنظيمات السياسية (أحزاب ، حكومات).
- في أي صراع سياسي يتم إشراك المؤسسات الدولية بطريقة أو بأخرى و الدولة أيضا هي خصم في الصراع ، رهان ، حكم أو وسيط فيه .
- يستدعي الصراع السياسي حلا سياسيا، و يتأتى الحل السياسي عادة عبر النقاش أو الجدل باستعمال العنف ، هذا الحل يمكن أن يحدث و قد لا يحدث ، و في النهاية فالتناوب بين العنف و النقاش أمر قائم في خصم الصراعات السياسية.

و تتحدد العوامل الداعية إلى الأشكال المختلفة للصراع الداخلي فيما يلي (3):

- عدد الاغتيالات ضد رجال الدولة .
- عدد الإضرابات العامة التي تقوم بها مختلف القطاعات.
- وجود أو انعدام حرب العصابات.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء.
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة .
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

إن الثورات و الحركات الاجتماعية و الصراعات الإثنية، الحرب الأهلية تعد كلها من أشكال الصراع السياسي (4).

(1)-حسنين توفيق إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص43.

(2)- patrice canivez, qu'est-ce qu'un conflit politique ? : revue de métaphysique et de morale , n° 58, 2008/2 , presses universitaires de France , page 164.

(3)-عبد الرحمن خليفة : مرجع سبق ذكره ، ص 211.

(4) -Charles Tilly et Sidney tarrow : op.cit, page 31.

تختلف مرجعيات الصراع حسب المكان ، الزمان و ثنائية الموضوع - الهدف، و عادة ما نجد أن رجال الدين يرفعون مطالب مشتركة ، يقومون باختلاق أفعال في إطار الحدود الثابتة التي تضعها المرجعيات الموجودة سلفا تبعا للمكان و الزمان و ثنائية الموضوع - الهدف، و يقول " كلاركسون " (Clackson) و أصدقاؤه أن العريضة و الحملات الصحفية و النشريات الدعائية و النداء لمسانده شخصيات مرموقة، هي تقريبا كل الأشكال التي استعملت بشكل متقطع خلال مختلف الصراعات في القرن الـ18⁽¹⁾.

ج- العلاقة بين الصراع السياسي و العنف و الحرب :

يشير رامل (rummel.r.j) إلى أن الصراع الداخلي يتنوع فيما بين ثلاثة أبعاد ليس بينها ترابط ، و هي الهيجان و الثورة و التخريب⁽²⁾.

إن الصراعات التي تكون في المقدمة على الساحة السياسية هي تلك الصراعات التي تتواجه فيها الأحزاب و الحركات السياسية ، الدول أو جماعات الحكم ، و عندما تتواجه جماعات اجتماعية أو إثنية أو دينية ، يتعلق الأمر بصراع اجتماعي ، إثني أو ديني ، و حتى نكون أمام صراع سياسي لا بد من تسييسه، كما أن الصراع بين الجماعات الاجتماعية، الاقتصادية و الإثنية، الثقافية، الطائفية ، يعد صراعا سياسيا بمجرد تدخل الدولة.

إن الدول تعتبر طرفا في الصراع في حالة الحرب أو الأزمة التي قد تتحول إلى حرب ، و في الحقيقة فإنه ليس من الضروري أن يتخذ الصراع - حتى و إن كان عسكريا- طابع المواجهة الثنائية بين الدول أو حلفاء الدول⁽³⁾ ، في حين يرى رايت (wright.Q) أن العلاقة المباشرة بين الحرب و الصراع السياسي سواء كسبب أو كنتيجة هي في الحقيقة شيء عادي و تاريخي لا يحتاج إلى معالجة متوسعة⁽⁴⁾.

و يتخذ الصراع السياسي صورا و أشكالا عدة تنتوع فيما بين الهين البسيط و الشديد العنيف، و هو أمر منطقي لأن هذه الظاهرة تتصل بالنشاط البشري الذي تتحكم فيه العواطف و المشاعر قبل العقل و المنطق، و إذا كانت الحرب هي أحد مظاهر الصراع الخارجي العنيف ، فإن الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلي الذي يتصف بالعنف كذلك⁽⁵⁾.

(1)- Ibid : page 40.

(2)-عبد الرحمن خليفة : مرجع سبق ذكره ، ص214.

(3)- patrice canivez : op.cit , page (166-168).

(4)- عبد الرحمن خليفة: مرجع سبق ذكره ، ص 227.

(5)- نفس المرجع السابق، ص 249.

يتحدث الصحفيون و المعلقون السياسيون و حتى الرأي العام و الساسة كثيرا عن " الحل السياسي " لصراع ما، و تعني هذه العبارة بأن الصراع يظهر على شكل مشكلة تحتاج إلى الحل، و هذه المشكلة هي نزاع قد يحسم بواسطة العنف أو يحل بالنقاش، فالحل السياسي هو تسوية الصراع عن طريق الحوار و النقاش الذي يفضي إلى نتيجة هي الاتفاق بين الأطراف ، و هذا لا يعني بالضرورة أنه سيتم إيجاد هذا الحل ، كما تم الإشارة إليه سابقا.

و يتم العنف الذي يتعارض مع الحل السياسي لصراع ما بشكل مادي، مباشر أو غير مباشر، فالعنف المباشر هو الاعتداء ضد الأشخاص ، أما العنف غير المباشر فيكون بتخريب ممتلكاتهم، كالسكن، البنية التحتية... إلخ ، و تستعمل القوة أثناء الصراع السياسي على شكلين، فهي تظهر على شكل وسائل ضغط كالإضراب ، المقاطعة ، العصيان المدني ، التمرد، الإضراب عن الطعام... إلخ، و قد تظهر من خلال القدرة على تعبئة المواطنين.

و يعبر استعمال وسائل الضغط عن معنيين مختلفين، و هما ممارسة الإكراه ضد الخصم، و القدرة على مقاومة هذا الإكراه ، إن القدرة على تعبئة المواطنين تجعل تأثير وسائل الضغط أكبر و أكبر، لأن الضغط يكون أقوى كلما شارك أكبر عدد ممكن من الأشخاص فيه(1).

عندما يستعمل العنف أثناء الصراع السياسي و يصل إلى أبعد حدوده ، لا يبقى هنا أي مجال للتفاوض بين الأطراف المتصارعة، و في هذه الحالة لا يوجد أي بديل، و لا بد في الأخير أن ينتصر أحد الطرفين على الآخر أو أن تتدخل السلطة و ترغم المتخاصمين على السكوت(2) ، لكن العنف السياسي قد لا يختفي أو ينتهي بنهاية الصراع - كتنظيم الانتخابات - بل على العكس يظهر بشكل متكرر من خلال الحياة السياسية مثل التنظيم المسبق للانتخابات (3) .

2- البدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر:

كرس تفجير الثورة في الأول من نوفمبر 1954 الثقافة غالبية -إن لم نقل جميع - التيارات الفكرية و السياسية الجزائرية حول جيش و جبهة التحرير الوطني، و على الرغم من أن الكل أعلن انتسابه لشرعية جبهة التحرير الوطني، إلا أن الصراع بين مختلف الجماعات و التيارات كان يتم بأشكال فجائية و طارئة

(1)- patrice canivez : op.cit , page (170-171).

(2)-Ibid., page 174.

(3)-Pascaline gabarit : op.cit , page 201.

تبعاً لتحالفات و انقسامات غير ثابتة، كالداخل ضد الخارج و المعتدلين ضد الراديكاليين و السياسي ضد العسكري ، غير أن أقوى صراع ترك تأثيراته العميقة على مسار تطور علاقة القوة داخل جبهة التحرير الوطني ، و بشكل خاص على محتوى و طبيعة الدولة الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال ، هو الصراع بين القيادتين العسكرية و السياسية لجبهة التحرير الوطني ، فبعد مرور عام على مؤتمر الصومام الذي أقر المبدأ المزدوج لأسبقية الداخل على الخارج و السياسي على العسكري ، تخلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال دورته العادية التي عقدها بالقاهرة في شهر أوت 1957 عن النتائج التي خلص إليها مؤتمر الصومام سنة 1956 ، و أقر في النهاية عدم وجود أية أسبقية ، لا للسياسي على العسكري و لا للداخل على الخارج.

إلا أن المعالم الحقيقية للصراع بين السياسيين و العسكريين لم تتضح إلا بعد المواجهة بين الحكومة المؤقتة و القيادة العامة للجيش، التي رفضت الاختيارات المتبعة من طرف الحكومة المؤقتة، و اتهمتها بالاعتماد على الحلول الدبلوماسية و تهميش الكفاح المسلح و تقديم تنازلات غير مقبولة خلال الجولة الأولى من المفاوضات حول الاستقلال الوطني⁽¹⁾ .

أ- مؤتمر الصومام و السباق نحو السلطة:

بدأ الصراع الداخلي منذ مؤتمر 20 أوت 1956 الذي عقد بوادي الصومام و اقتصر حضور هذا الاجتماع على قادة ولايات الجزائر، و القبائل الصغرى و الكبرى و ممثلين عن شمال قسنطينة ، بينما تخلف عن الحضور باقي قادة أو ممثلين عن وهران و الأوراس و سوق أهراس و الصحراء ، و لم يحضر ممثل للخارج ، و نجح " عبان رمضان " في فرض رأيه على المؤتمرين⁽²⁾ .

فرغم المسائل المهمة التي قام مؤتمر الصومام بتسويتها و الإنجازات التنظيمية و التأسيسية التي حققها، إلا أنه يندرج في سياق الصراع من أجل الاستحواذ على القيادة.

ظهرت نزاعات الزعامة منذ 1955، لا سيما بين الوفد الخارجي و جماعة العاصمة، و عندما شرع "عبان رمضان" في التحضير للمؤتمر كان يعلم بأن أعضاء الوفد الخارجي المنتمين إلى القادة التاريخيين و الذين أعدوا للعمل المسلح ، يشكلون عائقاً أساسياً في طريقه نحو السلطة العليا لقيادة حرب التحرير، لذلك فمبدأ أولوية الداخل على الخارج سيقضي على هذا العائق .

(1)- عبد العزيز برضوان الإدريسي ، الدولة و الحقل السياسي - الديني في الجزائر: أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني، عين الشق ، الدار البيضاء ، المغرب ، السنة الجامعية 2003/2004 ، ص (62-63).

(2)- تمام مكرم البرازي: من منع قيام دولة جند الله في الجزائر؟ ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2002 ، ص 207.

و كان أمام عبان أيضا قادة الولايات و نوابهم الذين استمدوا قوتهم من الإشراف على جيش التحرير، و مشروعيتهم من انتماءهم إلى تيار النشاط الذين أنشأوا الجبهة و خططوا لأول نوفمبر، و قد اعتمد عبان مبدأ أولوية السياسي على العسكري للتفوق عليهم ، و يندرج هذين المبدأين ضمن منظور الصراع على السلطة .

و يشير صالح بلحاج إلى أن هذين المبدأين - أي أولوية الداخل على الخارج و أولوية السياسي على العسكري- ينسجمان بوضوح مع العقل و المنطق و تاريخ الحركات التحررية ، غير أن سلامة المبدأين من الناحية السياسية و الثورية لا ينفي مطابقتهما لانشغالات عبان رمضان الظرفية الساعية للانفراد بالسلطة العليا في الجبهة (1).

و قد ظهر منذ البداية تقارب بين " العربي بن مهيدي " و "عبان"، فيها يتعلق بأولوية العمل السياسي على العمل العسكري ، و أولوية الداخل على الخارج ، و في الوقت ذاته عرف المؤتمر عدة صراعات بين "عبان" المدعم من قبل بن مهيدي و عدد من المثقفين من جهة ، و القادة العسكريين بن طوبال ، كريم بلقاسم من جهة أخرى ، و يعتقد محمد حربي أن الصراعات التي حدثت في مؤتمر الصومام تعبر في العمق عن وجود تصورين مختلفين للثورة ، الأول يدعمه "عبان رمضان" و " بن مهيدي " اللذان أرادا الاعتماد على الفئات العمالية و المدنية و البورجوازية بنقل الثورة إلى المدينة و جعلها تحمل صبغة وطنية.

و يدعم التصور الثاني القادة العسكريين، و بالأخص " لخضر بن طوبال " الذي كان يرى أن فئات الفلاحين في الأرياف هي وحدها القادرة على تحمل مسؤولية الثورة ، إلا أن الثورات الشعبية المنعزلة في كل منطقة، و التي كانت تتطلق من الأرياف، انتهت كلها بالفشل و هو ما أراد عبان تجنبه (2) .

لم تكن مهمة عبان سهلة لكن الظروف التي أنعقد فيها المؤتمر مكنته من تمرير مشروعه بسهولة نسبية ، حيث غاب الوفد الخارجي و استفاد من دعم اثنين من القادة التاريخيين ، و هما العربي بن مهيدي و كريم بلقاسم و تمكن بفضلهما من إنجاز تصورات التي جاءت مطابقة للبرنامج السياسي للجبهة و المبادئ التنظيمية و الأجهزة القيادية المتضمنة في الوثيقة التي أقرها المؤتمر .

لكن النجاح الذي حققه في مؤتمر الصومام لم يكن مطلقا نظرا للمعارضة التي لقيها داخل المؤتمر و خارجه ، فلم تعجب نزعة الهيمنة التي أبداهما "عبان" بعض العسكريين من أمثال " عميروش " الذي أوحى

(1)-صالح بلحاج : أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة (1956-1965) ، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر، 2006 ، ص (13-14).

(2)-أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيلاد... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، الكتاب الخامس (كتاب الجزيرة " شاهد على العصر ")، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان، 2007، ص (459-461).

إلى رئيسه " كريم بلقاسم " بإبعاد " عبان " ، لأنه يريد - حسب رأيه- أن يراقب و يتدخل في كل شيء ، كما تذر " لحضر بن طوبال " النائب السياسي لقائد الولاية الثانية (زيغود يوسف) و نائبه العسكري " علي كافي " من سلوك عبان و أسلوبه الانفرادي لاحتكار الإشراف على سير الأشغال في المؤتمر⁽¹⁾ ، و بعد انتهاء أشغال المؤتمر، وجه "عبان" في 23 سبتمبر 1956 رسالة إلى " محمد خيضر " أعلمه فيها بقرارات المؤتمر، و بعد إطلاع " بن بلة " عليها أعلن صراحة معارضته الشديدة للجنة التنسيق و التنفيذ و لنتائج المؤتمر ، بسبب الطابع اللائكي للدولة ، و طالب بضرورة أن يكون للمؤسسات السياسية المستقبلية طابعا إسلاميا⁽²⁾ ، كما رأى " بن بلة " أن المؤتمر يفتقر إلى صفة التمثيل * بالإضافة إلى إدماجه لممثلي الأحزاب القديمة في الأجهزة القيادية**.

تمكنت لجنة التنسيق - بالرغم من تلك الخلافات و المعارضة- من فرض سلطتها على جميع التنظيمات و الولايات ماعدا ولاية الأوراس ، التي و منذ إلقاء القبض على قائدها " مصطفى بن بولعيد " ، دخل نوابه مع أخيه في صراع مكشوف من أجل قيادتها، لكن و ابتداء من عام 1957 تدهورت الأوضاع الأمنية في العاصمة و أصبحت ظروف العمل فيها صعبة للغاية بالنسبة إلى لجنة التنسيق، فقررت مغادرة العاصمة و الالتحاق بتونس ، و هو القرار الذي اتخذه عبان و دحلب و كريم و بن خدة و بن مهدي الذي لم يتمكن من ذلك بعد إلقاء القبض عليه و قتله في السجن.

ب- نهاية خضوع العسكري للسياسي و بروز القيادة الثلاثية:

التقى الأربعة في تونس في صيف 1957 و بدأوا بمعية كل من بن طوبال و بوصوف في الإعداد لاجتماع المجلس الوطني للثورة ، و الذي عقد في أوت 1957 و شهد نهاية خضوع العسكري للسياسي، و هو ما تجلى في القرارات التنظيمية التي عكست بمنتهى الوضوح ميزان القوى الجديد، و جاءت مطابقة لإرادة العسكريين⁽³⁾ ، و تم إبعاد عبان عن مهام القيادة و صارت وظيفته متمثلة في تحرير صحيفة " المجاهد " ، بحكم مهمة تنظيم الجبهة و الصحافة و الإعلام التي أسندت إليه.

(1)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (14-15).

(2)-benjamin stora : **Algérie, histoire contemporaine 1830-1988**, casbah éditions ,Hydra, Algérie , 2004 , page 156 .

***ملاحظة** : أنعقد المؤتمر دون الولاية الأولى التي مرت بفترة اضطراب و تنافس على قيادتها بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956، و لا الولاية الخامسة التي شاركت بقائدها العربي بن مهدي و ليس بوفد ، و لا فدرالية فرنسا و لا الوفد الخارجي للجبهة.

** **ملاحظة**: فتح عبان باب الجبهة ووسع أمام قيادات الأحزاب الوطنية الإصلاحية ، حيث التحق المركزيون بالجبهة سنة 1955، و جمعية العلماء و حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سنة 1956، و جميع هذه الأحزاب حضرت بكثافة في مؤتمر الصومام.

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (15-17).

كان كل العسكريين واعين بأن الطرف الأقوى هو من يملك القوات المسلحة الأهم و باعتماد هذا المقياس فرض كريم بلقاسم و بن طوبال و بوصوف تفوقهم ، و ضمانا لهذا التفوق حاضرا و مستقبلا ، قام الثلاثة بتعيين نوابهم و أصدقائهم في الوقت نفسه لخلافتهم على رأس الولايات، و بعد اغتيال عبان رمضان في المغرب في 27 ديسمبر 1957، لم يعد من الممكن لأي قرار مهم لمصير الحركة أن يتخذ أو يطبق دون موافقة الثلاثي كريم و بوصوف و بن طوبال، و أصبحت كل السلطات مركزة بين أيديهم ، و لم يعد سبب الصراع السياسي على مستوى القيادة هو الاختلاف حول الاستراتيجية و التوجهات السياسية ، بل هو صراع زمر من أجل تدعيم المواقع و الاحتفاظ بها، و تغلبت العلاقات المصلحية على العلاقات السياسية و النضالية (1) .

كرس اجتماع المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 مبدأ أولوية جيش التحرير الوطني - على عكس مؤتمر الصومام الذي كان قد تبنى مبدأ أسبقية العمل السياسي على العمل العسكري و أسبقية الداخل على الخارج - و ابتداء من هذا التاريخ إذا - قام المسؤولون العسكريون و هم كريم و بوصوف و بن طوبال بقيادة جيش و جبهة التحرير الوطني في الخارج باسم الشرعية التاريخية ، و أصبحت القيادة ثلاثية ، لكن كريم بلقاسم ، لم ينجح في الحصول على رئاسة الحكومة المؤقتة عند إنشائها سنة 1958، و اكتفى بمنصب نائب الرئيس و وزير القوات المسلحة (2) ، فقد تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 لتحل محل لجنة التنسيق و التنفيذ فكانت آخر مؤسسة سياسية تنشأها جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير، لكن الرجال الذين تشكلت منهم الحكومة المؤقتة لم يكونوا منسجمين إيديولوجيا فكان منهم الراديكالي و الليبرالي و الإصلاح، بالإضافة إلى تدخل الجيش في الشؤون السياسية للحكومة المؤقتة . و يقول صالح فيلالي أن جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، شكلت إيديولوجيا وحدة متناقضة نجحت في تجنيد الجماهير ضد الاستعمار، لكنها فشلت في بلورة مبادئ إيديولوجية متماسكة، أي إذا كانت جبهة التحرير الوطني نجحت في حل التناقض الرئيسي بين المستعمر و المستعمر، و هو الحصول على الاستقلال، فإنها أخفقت في تجاوز التناقض الإيديولوجي الذي كان موجودا داخل قيادتها، و هو ما جعل هذا التناقض يستمر إلى فترة ما بعد الاستقلال (3) .

(1) - نفس المرجع السابق : ص (18-24).

(2) - عبد الحميد براهيم: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999) ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2001 ، ص 43.

(3) - سليمان الرياشي و آخرون : الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية) ، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان 1999 ، ص 37.

بعد إنشاء الحكومة المؤقتة ،أصبح كل أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ أعضاء فيها ما عدا الكولونيل " أوعمران " الذي تم إقصاؤه*، و ظلّت الوظائف الحاسمة كما في السابق، حيث ظل العقداء الثلاثة أصحاب سلطة القرار و سيطروا على القطاعات الحيوية، القوات المسلحة لكريم، و الداخلية لبن طوبال و الاستخبارات و الاتصالات العامة لبوصوف ، و بالنسبة إلى موازين القوى فلم يتغير شيء ، فالعسكريون الثلاثة هم الذين يمثلون جيش التحرير في الحكومة بعد إقصاء أوعمران ، و على اعتبار أن محمود الشريف يتمتع بصفات التمثيل القوى.

احتدمت الخلافات بين أعضاء الحكومة بعد أشهر قليلة من إنشائها بشكل فردي و بشكل جماعات ، و هو ما جعلها عاجزة عن التقرير و المبادرة ، فالحكومة في بنيتها تتكون من مزيج من أربعة تيارات، حزب البيان و العلماء و المركزيون و النشطاء، و هو ما ولد ثلاثة انقسامات على الأقل، بين السياسيين و العسكريين أولاً، و بين قدماء المركزيين و حزب البيان مع السياسيين ثانياً ، و بين أعضاء الثلاثي الحاكم أخيراً، و لم تتمكن الحكومة من تجاوز تلك الانقسامات ، كما أن ما انجر عنها من صراعات تجاوزت هيمنة كريم و زميليه.

و قد كان العقداء الثلاثة متحدين من أجل الاحتفاظ بالسلطة و منقسمين حول مسألة الزعامة التي أرادها كريم لنفسه بحجة أنه الوحيد الذي يملك الشرعية التاريخية بعد وفاة أعضاء لجنة الستة أو اعتقالهم، و هو ما رفضه بوصوف و بن طوبال بحجة أن المؤسسين الحقيقيين للجبهة هم الحاضرون في اجتماع الـ22 الذي غاب عنه كريم ، و لم يلتحق بلجنة الخمسة المنبثقة عن الاجتماع نفسه إلا بعد أسابيع من ذلك⁽¹⁾.

تسببت أزمة الحكومة المؤقتة في قيام القيادة الثلاثية بتنظيم اجتماع العقداء للتحكيم في الخلافات الداخلية ، أطلق عليه تسمية اجتماع العقداء العشرة* ، الذي دام حوالي 4 أشهر، و أفضى إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، و الذي تشكل في غالبيته من العسكريين ، و عقد أولى اجتماعاته في طرابلس في ديسمبر 1959⁽²⁾ .

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر " صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص32 " .

(1) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص(32-34).

*ملاحظة : و هم القادة الثلاث بالإضافة إلى قاندي القوات المسلحة في الشرق و الغرب على التوالي محمدي السعيد و هواري بومدين، و قادة الولايات الخمس و هم الحاج لخضر عن الولاية الأولى، علي كافي عن الولاية الثانية ، سعيد يزوران عن الولاية الثالثة، وسليمان دهيلس عن الولاية الرابعة و العقيد لطي عن الولاية الخامسة.

(2) -عبد الحميد إبراهيمي : مرجع سبق ذكره ، ص (43-44).

ج- إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان و تغير موازين القوى :

دخل " كريم بلقاسم " اجتماع العقداء العشرة بعد أن فقد الكثير من وزنه في جيش التحرير بالداخل و الخارج معا، فهو لم يتمكن من السيطرة على حركة المعارضة للسلطة المركزية و له شخصيا بالدرجة الأولى في صفوف القوات المرابطة بالحدود الشرقية في الفترة (1957-1959) ، يضاف إلى ذلك توتر علاقته بقائد الولاية الثانية " علي كافي " و الذي تحول منذ أبريل 1958 إلى قطيعة بينهما، كما أن كريم كان يعتمد أكثر على نفوذه في الولايتين الثالثة و الرابعة اللتين تراجع دورهما بسبب مؤامرة لابلويت*، التي كانت نقطة انطلاق لتصفيات واسعة النطاق ، عرضت الولايتين لظروف جد صعبة ، يضاف إلى ذلك خطة الجنرال شال الحربية في ربيع 1959، و لم تستعد الولايتين قوتها إلا بدءا من النصف الثاني لعام 1960، و في تلك الفترة كان كريم قد فقد ثلاثة من قادة الولايات المعول عليهم للوقوف معه في سياسة التحالفات ضمن القيادة ، و هم العقداء عميروش و سي الحواس و سي محمد بوقرة⁽¹⁾ .

و يلاحظ هنا أنه في أوت 1957 كان الانقسام و الصراع بين العسكريين و السياسيين ، بينما في صيف 1959 أصبح الصراع بين العسكريين أنفسهم، و هو ما يعني أن الصراع أشد و حسم الخلافات أصعب، ما استدعى عقد اجتماع دام ثلاثة أشهر و نصف على أقل تقدير**، و ظلت حرب التحرير دون قيادة طيلة نصف سنة على الأقل***، أي منذ الاجتماع الذي حصل فيه العقداء الثلاثة على ترخيص بتجميد الحكومة ، التي ظلت موجودة أمام الخارج فقط ، تقاديا لمساوى الإعلان الرسمي عن إقالتها⁽²⁾ .

تزامن انعقاد الاجتماع أيضا مع توقيف موالين لكريم بلقاسم من طرف ضباط من الولاية الثانية و هو الخبر الذي علم به أعضاء المجلس المنعقد ، لذلك تم اتخاذ عدة قرارات و كان كريم بلقاسم الخاسر الأكبر جرها ، حيث فقد وزارة القوات المسلحة و أصبح وزيرا للخارجية⁽³⁾ ، كما نتج عن الاجتماع قرار إنشاء

*ملاحظة: في عام 1958 وقع العقيد عميروش ضحية لعملية تسميم جهنمية عرفت باسم "la bluite" ، دبرتها المخابرات الفرنسية ، و اقتنع على إثرها قائد الولاية الثالثة بوجود مؤامرة و عملاء للجيش الفرنسي في صفوف جيش التحرير .

(1) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (38-40).

**ملاحظة: هناك اختلاف في المدة التي استغرقها الاجتماع ، 94 يوما حسب كافي ، 99 يوما حسب كورير، 100 يوم حسب بن خدة ، 110 أيام حسب g. meynier .

***ملاحظة: لم يتم الاجتماع بصورة متواصلة ، بل تخللته انقطاعات تجاوزت أحيانا 10 أيام.

(2) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 42

(3) - عبد الحميد براهيمي : مرجع سبق ذكره ، ص 45.

هيئة القيادة العامة للأركان و تعويض وزارة القوات المسلحة بلجنة وزارية للحرب تتكون من كريم بلقاسم و عبد الحفيظ بوصوف و الأخضر بن طوبال، أما هيئة الأركان فأسندت مهمة قيادتها " لهواري بومدين" و تتكون من " علي منجلي" و " قايد أحمد" و " عز الدين زراري " ، و الهدف من وراء هذا القرار هو توحيد جيش التحرير الوطني و جعله يعمل تحت قيادة موحدة ، ليصبح أكثر انسجاما و فعالية في الداخل و الخارج، وكان يُفترض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، و لكنها لم تمارس سلطتها و هو الأمر الذي استغلته هيئة قيادة الأركان لتدعيم نفسها، فشكلت قوة عسكرية نشيطة و مهيكلت على الحدود ، و تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمة الحرب نحو الاهتمام بالسباق على السلطة بعد استرجاع السيادة الوطنية (1) .

أكدت مناقشات المجلس العنصر الجديد في توازن القوى و هو بداية تراجع دور الثلاثي بكامله ، و قد بدأت هيئة الأركان عملها في شهر فيفري 1960 و عملت مباشرة على توحيد قوات جيش التحرير في الحدود الشرقية ، و نجحت في ذلك بعد حوالي ستة أشهر ، و نشير هنا إلى أن الثورة أصبح لها جيشان ، جيش في الحدود يسعى إلى السلطة ، و جيش في الداخل ، هدفه محدد و معروف و هو حماية الثورة .

و بعد تراجع دور الولايات ، أصبح الجيش الخارجي القوة الضاربة لحرب التحرير ، و كان من المفروض أن يعود إلى الداخل ، و لكن قيادته ظلت تمتنع عن ذلك رغم أوامر الحكومة في أكثر من مرة ، فمنذ 1960 أدركت هيئة الأركان مصادر قوتها و مواطن ضعف خصومها ، خاصة و أن الحكومة المؤقتة ككل و بعض وزرائها ارتكبوا أخطاء كثيرة في التسيير .

و يؤكد صالح بلحاج أن جوهر الصراع بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة هو السلطة ، لكن للتعبير عنه لابد من أسباب تمثل في الغالب ذرائع أكثر منها أسبابا حقيقية للخلاف ، و يبقى أن الصراع نشأ و تطور في ظل خلافات حول المسائل التالية ، السلطة على الولايات و مضاعفة قوات جيش الحدود ، و تجنيد الطلبة و الأطباء و المفاوضات مع الحكومة الفرنسية*، و هي الأسباب التي لا تعطي تبريرا مقنعا لتصعيد الأزمة بين الطرفين (2) .

تعرضت الحكومة المؤقتة بعد محادثات مولان إلى انتقادات من هيئة الأركان التي اتهمتها بالانفراد بالمبادرة و عدم استشارة الأطراف الأخرى، و زادت هذه الانتقادات أواخر مارس 1961 بعد إعلان بدء المفاوضات

(1) - إبراهيم لونيبي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)، دار هومه، الجزائر، 2007، ص(19-20).

*ملاحظة: لمزيد من التفاصيل حول هذه المسائل أنظر " صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره، ص (60-61) " .

(2) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (47-60) .

في 07 أفريل التالي ، و استمرت هيئة الأركان في حملتها ضد الحكومة قبل انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى ، و لاسيما ضد الوزراء الأساسيين فيها ، كريم و بوصوف و بن طوبال مع تركيز خاص على الأول الذي عين لرئاسة الوفد المفاوض، و حرصت هيئة الأركان - من خلال حملتها- على إنهاء الحرب و في الوقت نفسه عدم موافقتها على التنازلات التي سوف ينجح ديغول في انتزاعها من سياسيي الحكومة المؤقتة . لقد أرادت قيادة الأركان من وراء تلك المعارضة الغامضة أحيانا تأجيل الشروع في المفاوضات إلى أن يتم حل مشكلتها مع الحكومة بشأن السلطة على الولايات ، لأن إقرار سلطتها عليها بعد التحكم في جيش الحدود ، يعني أنها ضمنت لنفسها كل السلطة في الجزائر المستقلة (1) .

و قد زادت حادثة الطيار الفرنسي من حدة التوتر بين قيادة الأركان و الحكومة المؤقتة ، ففي جوان 1961 أسقط جيش التحرير الوطني طائرة فرنسية و قام بأسر طيارها، فطلبت الحكومة المؤقتة من قيادة الأركان تسليمه إلى السلطات التونسية، و هو ما رفضته قيادة الأركان فتدخلت الحكومة التونسية تدعمها في ذلك الحكومة المؤقتة ، و هددت بالتدخل عسكريا ضد جيش التحرير، فاتخذ بومدين قرارا فرديا، و سلم الطيار دون استشارة زميليه منجلي و قايد(2) .

ثم تفاقمت الأزمة بين الهيئتين ، و استقال قائد هيئة قيادة الأركان رفقة مساعديه في 15 جويلية 1961، في محاولة للتخلص من سلطة الحكومة المؤقتة على الهيئة - و هم يدركون دعم قادة الفيلق لهم - و هو ما نجح فيه هواري بومدين بعدما رفض ضباط جيش الحدود فكرة فرحات عباس بتشكيل لجنة مؤقتة ، فحول بذلك جيش الحدود إلى قوة مستقلة لها وزنها و كلمتها.

لقد أدت هذه العملية إلى زعزعة مكانة الحكومة المؤقتة في عملية صنع القرار خلال الثورة ، و هو ما ظهر من خلال تردد بن يوسف بن خدة في الدخول في مفاوضات أخرى مع فرنسا ، خوفا من التوصل إلى اتفاقيات لا تحترمها هيئة قيادة الأركان خاصة و أنه كان على علم بالانتقادات الموجهة من بومدين للمفاوضات التي جرت في عهد فرحات عباس ، و لم تشرع الحكومة المؤقتة في التحضير للمفاوضات مع الطرف الفرنسي إلا بعد أن تلقت الضوء الأخضر من هواري بومدين (3).

و بهذا تحول النزاع بين الهيئتين حول اتفاقيات إيفيان إلى مواجهة ، و بدأ السباق و الصراع على السلطة بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، الذي انعقد في فيفري 1962 للموافقة على اتفاقيات إيفيان.

(1)- نفس المرجع السابق : ص (62-63).

(2)- عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص53.

(3)- إبراهيم لونيسي: مرجع سبق ذكره ، ص (22-23) .

فالنسبة للقيادة الثلاثية أي كريم و بوصوف و بن طوبال ، فكانوا يرون بأن شرعية حكمهم مستمدة من الولايات التي كانوا مسؤولين عنها لغاية 1957، بالإضافة إلى صفتهم كزعماء تاريخيين، أما أعضاء قيادة الأركان فاعتبروا أنفسهم مسؤولين مؤهلين عن جيش التحرير الوطني ، بما فيه الولايات ، لكن لم يكتف أعضاء قيادة الأركان بالاعتبارات العسكرية فقط ، بل حاولوا إقامة تحالفات مع بن بلة و بوضياف و خيضر و بيطاط المسجونين آنذاك ، حتى يعوضوا الشرعية التاريخية التي افتقروا إليها كونهم (أي القادة المسجونين) أعضاء في الحكومة المؤقتة و في المجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽¹⁾.

د- تحالف بن بلة مع قيادة الأركان :

خطت هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين لكيفية الوصول إلى السلطة بمجرد استرجاع السيادة الوطنية و اعتمدت في ذلك على أحد السجناء الخمسة*، و مهد لذلك بشكل محكم ، فقد قام بومدين برفع مذكرة طويلة باسم الهيئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة ، يطرح فيها ضرورة الاحتكام إلى المسجونين الخمسة ، و في الوقت نفسه أجرت قيادة الأركان اتصالات حثيثة مع هؤلاء المسجونين لتحديد الشخص المناسب للاعتماد عليه ، و وقع الاختيار في نهاية الأمر على أحمد بن بلة الذي نجح في إقناع رايح بيطاط و محمد خيضر بالتحالف مع هيئة قيادة الأركان ضد الحكومة المؤقتة.

و كان هواري بومدين في البداية يرغب في الاعتماد على محمد بوضياف ، و لكن بعد عملية الاتصال المباشر بالمسجونين قرر استعمال أحمد بن بلة ، لأن بومدين اكتشف أن هذا الأخير كان دون أي ثقل سياسي على عكس بوضياف ، الرجل القوي الذي لا يتنازل عن قناعاته بسهولة⁽²⁾.

و يرى محمد حربي أن سبب تغيير بومدين لرأيه هو تحالف بوضياف مع كريم من أجل معارضة بن بلة ، كما نفى أن تكون مسألة السلطة هي التي قررت تحالف بن بلة مع قيادة الأركان ، و ذهب إلى أن الاتفاق تم بين الطرفين حول كيفية معالجة الأزمة، بدءا باطلاع الوزراء المعتقلين على أسبابها و إنشاء مكتب سياسي للجبهة ، متميز عن الحكومة المؤقتة كوسيلة لحلها⁽³⁾.

(1)- عبد الحميد براهيمي: مرجع سبق ذكره ، ص (57-58) .

* ملاحظة: و هم أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد ، محمد خيضر، رايح بيطاط و محمد بوضياف.

(2)- إبراهيم لونيسي : مرجع سبق ذكره ، ص (9-10).

(3)- Mohamed harbi : **le FLN mirage et réalité** (des origines à la prise du pouvoir 1945-1962),naqd/enal , Alger, 1993,page (289-290).

طرحت فكرة استدعاء المجلس الوطني للثورة للانعقاد خلال الاجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط في 22 مارس 1962 بطلب من أحمد بن بلة، و كانت الحكومة المؤقتة تتحاشى هذه الفكرة في تلك الفترة المبكرة لدخول اتفاقيات ايفيان حيز التنفيذ، إلا أن أحمد بن بلة رفض التخلي عنها و بدأ في البحث عن طرق أخرى لإرغام الحكومة المؤقتة على دعوة المجلس للانعقاد، كما ينص القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للثورة في مادتيه السابعة عشر و العشرين .

و بعد مجهودات كبيرة بدأت فكرة عقد مؤتمر للمجلس الوطني للثورة تجد لها صدى في أوساط بعض قيادات الثورة مع أواخر شهر أبريل 1962، حيث أيدها كل من رابح بيطاط و محمد خيضر عضوا الحكومة المؤقتة ، كما قرر حسين آيت أحمد مساندة اقتراح بن بلة لإنقاذ الوحدة الوطنية، و قد أعطت هذه المواقف دعما قويا لفكرة أحمد بن بلة ، و بذلك تمكن من الحصول على الأغلبية التي سيرغم بها الحكومة لدعوة المجلس الوطني للانعقاد، مع العلم أن الحكومة المؤقتة لم تكن هي الوحيدة الراضية لذلك ، بل حتى مكتب المجلس الذي كان يتشكل من عمر بوداود و محمد الصديق بن يحي و علي كافي، هؤلاء كانوا من أشد المعارضين لهذه الفكرة بحجة أن الظروف غير مواتية، و هو ما قد يؤدي إلى انقسام خطير داخل أعضائه في حالة انعقاده⁽¹⁾.

و يقول بن بلة - في هذا السياق - أن أهم معالم الأزمة في الجزائر قبل الاستقلال هي إدراك الجميع بوجود جيش لا يتفاهم مع حكومته ، و قد أرجع أسباب الخلاف ما بين الحكومة المؤقتة التي كان يقودها بن يوسف بن خدة، و قيادة الأركان التي كان يرأسها هواري بومدين، إلى أن الثورة تشكلت من خليط من الأحزاب و التوجهات السياسية المختلفة ، و هو ما يعني وجود ثغرات خطيرة تهدد الثورة⁽²⁾.

تعددت أطراف الصراع و شملت في الواقع كل مكونات الهيئات القيادية للجبهة، لكن في مؤتمر طرابلس و بعده و امتدادا للتحالفات السابقة ، تبلور الصراع بين قطبين ، قطب الحكومة المؤقتة و قطب بن بلة و قيادة الأركان، و وجدت جميع الأطراف بمنطق ميزان القوى نفسها مضطرة إلى أن تكون مع أحد القطبين⁽³⁾ ، و يقول صالح بلحاج أن دوافع الانتماء إلى قطب دون الآخر فرضته دوافع متصلة بمسألة الزعامة و حسابات السعي إلى السلطة ، أكثر من اتصالها بالمرجعيات الإيديولوجية أو الثقافية أو الجهوية ، كما يؤكد على الدور الكبير للاعتبارات الشخصية في انعقاد التحالفات و انكسارها⁽⁴⁾ .

(1) - إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص (12-13).

(2) - أحمد منصور : مرجع سبق ذكره ، ص 182.

(3) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 107.

(4) - نفس المرجع السابق : ص 110.

تقرر استدعاء المجلس للانعقاد في طرابلس يوم 27 ماي 1962 و حضره كل الأعضاء من الداخل و الخارج ، و تمحور جدول أعماله حول نقطتين، و هما⁽¹⁾:

- 1-دراسة برنامج جبهة التحرير الوطني من خلال تحديد طبيعة الثورة الجزائرية، السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية و التعرض إلى عملية بناء الحزب.
- 2-تشكيل قيادة عليا للثورة باسم " المكتب السياسي " لتحل محل الحكومة المؤقتة و تتسلم بدلا منها مقاليد الأمور.

تمت المصادقة على النقطة الأولى التي عرفت فيما بعد بمشروع ميثاق طرابلس بالإجماع من الحكومة المؤقتة بعد مداوات خفيفة و دون أي تعديلات ، و وافق عليه أيضا أعضاء المجلس الوطني للثورة بالإجماع دون مناقشة ، و يرجع سعد دحلب أسباب هذا الإجماع إلى كون المحررين الأساسيين* لهذا الميثاق مناضلين معروفين، و كانوا يحظون بثقة المجلس الوطني، لهذا لم ير أعضاء المجلس أي داع لمراجعة العمل الذي قامت به اللجنة برئاسة أحمد بن بلة ، يدل هذا العمل على أن الهم الوحيد للمسؤولين الجزائريين كان الوصول للسلطة دون التفكير الجاد بوضع برنامج عمل قوي لبناء دولة جزائرية قوية⁽²⁾.

و على عكس النقطة الأولى، كشف اختيار أعضاء المكتب السياسي عن انقسامات عميقة داخل المجلس الوطني للثورة ، و قد ظهر تياران سياسيان متجابهان ، الأول ذو توجه غربي بقيادة الحكومة المؤقتة (باستثناء بن بلة، بيطاط و خيضر و محمدي سعيد)، التي تعتمد على دعم الولاية الثالثة و جزء من قيادة الولاية الثانية ، بالإضافة إلى فدرالية فرنسا، و الثاني ذو توجه عربي- إسلامي بقيادة بن بلة نائب رئيس الحكومة المؤقتة، بدعم قيادة الأركان العامة و الولايات الأولى و الخامسة و السادسة و قائدين من الولاية الثانية، كما حصل أيضا على دعم كل من فرحات عباس و أحمد فرنسيس و أصدقائهما من الاتحاد الديمقراطي للحركة الجزائرية، الذين يحملون في الأصل توجهها غريبا لكنهم رغبا في الانتقام من القيادة الثلاثية و بن خدة الذين أبعدهم عن الحكومة المؤقتة، في حين اتخذت الولاية الرابعة موقفا محايدا⁽³⁾.

(1) - إبراهيم لونيسي : مرجع سبق ذكره ، ص 14.

* ملاحظة : و هم محمد الصديق بن يحي ، محمد حربي ، مصطفى الأشرف، رضا مالك ، عبد المالك تمام ، أحمد بن بلة ، محمد يزيد .

(2) - إبراهيم لونيسي : مرجع سبق ذكره ، ص (15-16).

(3) - عبد الحميد براهيمي: مرجع سبق ذكره ، ص 81.

اقترحت قائمتان لتشكيل المكتب السياسي و هما قائمة بن بلة* و قائمة أخرى منافسة** ، و قد وجدت الحكومة استفزازا لأعضائها في قائمة بن بلة لأنها لا تضم أحدا من الثلاثي و لا الرئيس بن خدة الذي أشرف على المفاوضات، كما رأوا أنها أقصت كريم و قدمت عليه رجلا دون وزن سياسي و هو محمدي السعيد، و لم يكن واردا أيضا أن يقبل بن بلة و أنصاره القائمة المنافسة لأن فيها ألد خصومه في الحكومة ، لذلك إذا قبلها سيجد نفسه معزولا داخل المكتب السياسي المقبل، و حتى لو قبلها بن بلة سترفضها قيادة الأركان.

واصلت اللجنة عملها و لم تحصل أية قائمة على أغلبية الثلثين اللازمة (46 صوتا)، ثم علقت الجلسات للتشاور، و استأنفت في يوم 05 جوان و انطلق نقاش ساخن منذ البداية حول قضية الوكالات ، فعمت الفوضى في قاعة الاجتماع ، و انسحب بن خدة من الاجتماع و التحق به عدة أعضاء من المجلس الوطني للثورة و رفعت الجلسة يوم 05 جوان ليلا، و كانت تلك آخر جلسة في حياة المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1) ، و بالتالي لم يتم التوصل إلى نتيجة بشأن تشكيل المكتب السياسي الذي كان من المفروض أن يكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني ، مما أدى إلى انفجار الصراع بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان، و الذي عرف بأزمة صيف 1962 (2).

المبحث الثاني: تطور أحداث الصراع السياسي منذ أزمة 1962

انفجرت أزمة صائفة 1962 إثر انعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال شهري ماي و جوان 1962 بطرابلس، فالنزاعات و الخلافات القديمة التي تراكمت طيلة مرحلة حرب التحرير الوطني، انكشفت و ظهرت بشكل قوي و ساهمت طبيعتها المعقدة أيضا في تعميق الأزمة ، فالحكومة المؤقتة - باعتبارها جهازا تنفيذيا تابعا للمجلس الوطني للثورة الجزائرية -كلفت بمهمة تدبير و تسيير الشؤون العامة للجزائر المستقلة و الإشراف على الانتقال السلمي للمجتمع الجزائري من مجتمع حرب إلى مجتمع سلم ، و لكنها وجدت نفسها ملزمة بتجاوز الخلافات و الصراعات التي تخترق مكوناتها ثم أيضا مواجهة القيادة العامة لجيش التحرير الوطني بزعامة جماعة وجة، التي لم تكن تعترف بأية سلطة أو شرعية أخرى غير سلطتها و شرعيتها الخاصة (3).

*ملاحظة: و تضم السجناء الخمسة و محمدي السعيد و الحاج بن علا.

**ملاحظة: و تضم السجناء الخمسة و كريم بلقاسم و بوصوف و بن طوبال و سعد دحلب .

(1) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره، ص (112-115).

(2) - إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 16.

(3) - عبد العزيز برضوان الإدريسي : مرجع سبق ذكره ، ص (65-66) .

1- أزمة صائفة 1962:

انفجر الصراع السياسي في الجزائر مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية و التوجه العسكري، الذي بدأت تأخذه السلطة الناشئة التي لعب جيش الحدود دورا أساسيا في صنعها ، و قد أدى هذا التوجه الخطير إلى التقليل من دور الشعب و من أهميته و إلى خطر ظهور إقطاعية أو طائفة عسكرية (1).

أ - مساعي " بن بلة " من أجل الاعتراف بالمكتب السياسي :

لم يكن السبب الجوهري لأزمة صائفة 1962 هو الاختلاف في الأفكار و المبادئ ، لأن المجموعة التي تخاصمت و انقسمت على نفسها و دخلت في صراع حاد، لم يكن قد مر على مصادقتها بالإجماع على برنامج عمل سياسي و اقتصادي و اجتماعي سوى بضع ساعات ، و هو ما يؤكد **بن يوسف بن خدة** الذي لا يعتبر هذه الأزمة أزمة اختلاف إيديولوجي أو عقائدي، فمجموعة تلمسان حسب رأيه لم تكن أكثر ثورية و لا اشتراكية و لا تجديدية من مجموعة الجزائر، و لكن بالمقابل يعتبرها أزمة أخلاقية بسبب روح اللامسؤولية و المغامرة و الديماغوجية و الفردية التي طغت على المصلحة العامة.

و هو ما يتأكد أكثر بوقوف فرحات عباس المعروف بليبراليته إلى جانب أحمد بن بلة الاشتراكي، فالصراع إذن كان قائما أساسا على السلطة ، و هو ما ظهر جليا أثناء انتخاب أعضاء المكتب السياسي الذي سيكون بمثابة قيادة مركزية مؤقتة لجبهة التحرير الوطني ، إذن فأزمة صيف 1962 هي أزمة أشخاص أي تعود أساسا إلى عامل الحب المفرط للزعامة الذي وصل إلى حد الأنانية (2).

انتهى اجتماع طرابلس قبل انتخاب المكتب السياسي و بدأ الصراع الفعلي بين الأطراف المتواجدة، حيث أمر العقيد هواري بومدين رجاله (البالغ عددهم 21000 في تونس و 15000 في المغرب) يوم 28 جوان 1962 بالتحضير للدخول إلى الجزائر، و بعدها بأيام بدأت القوات الأولى مدعمة بعتادها الثقيل في الدخول إلى البلاد (3)، و من جهة أخرى قام بن يوسف بن خدة بإصدار قرار بعزل أعضاء قيادة الأركان في 30 جوان 1962 ، و هو ما اعتبرته هذه الأخيرة قرارا غير شرعي ،لأن المجلس الوطني للثورة هو الوحيد الذي له صلاحية القيام بذلك ، كما طلبت الهيئة من كل الضباط و ضباط الصف بالبقاء في أماكنهم و الخضوع للأوامر التي تصدر عن القيادات العسكرية ، و تحضير أنفسهم للدخول إلى الجزائر (4).

(1)-benkhedda benyoucef : L'Algérie à l'indépendance (la crise de 1962), dahlab, Alger ,1997, page 152.

(2)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 17 .

(3)-benjamin stora, Algérie, histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit, page 201.

(4)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

وصل أعضاء الحكومة المؤقتة إلى الجزائر العاصمة يوم 03 جويلية على متن الخطوط الجوية التونسية قادمين من تونس، و يتقدمهم رئيسها بن يوسف بن خدة ، و قد حظيوا باستقبال كبير، و صرح بن خدة أمام الأعداد الضخمة التي استقبلته هو و أعضاء الحكومة المؤقتة " إن إرادة الشعب ستكون بمثابة سد منيع أمام الدكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض و أمام السلطة الفردية و الطموحين، المغامرين و الديماغوجيين و الفاشيين ... "، و قد أشار بن خدة بهذا التصريح حسب بنجامين ستورا (benjamin stora) إلى هواري بومدين قائد جيش الحدود الذي استقر في غار ديمو على الحدود التونسية (1).

ما ميز هذه الفترة هو التصريحات التي كانت تصدر من كل جهة عن مسؤولين سياسيين في الحكومة المؤقتة ، و في المقابل كان نشاط تحالف قيادة الأركان مع بن بلة و خيضر يتم بصورة جيدة ، و قد عكفت جماعة بن بلة على العمل لإقناع الولايات التي لا تزال متحفظة لوضع حد للأزمة و ذلك عن طريق الاعتراف بالمكتب السياسي (2).

و في هذه الأثناء أعلن بن بلة أنه قرر العودة إلى البلاد و أستقبل يوم 11 جويلية في مدينة تلمسان استقبالا حارا ، و في الوقت نفسه كانت مدينة تيزي وزو تستقبل بنفس الحرارة كريم بلقاسم و محمد بوضياف ، و هكذا تكونت جماعة تلمسان بعد انضمام عدد من المتحالفين الجدد إلى بن بلة ، و التي تضم نواة صلبة سميت جماعة وجدة المعتمدة على جيش الحدود ،مقابل جماعة تيزي وزو الأقل تماسكا و التي نجد ضمنها بوضياف و كريم و آيت أحمد أحيانا، و بن خدة بصورة متقطعة و الولاية الثالثة و المنطقة المستقلة للجزائر (3).

بدأ بن بلة مساعيه لإقناع الولايات بالاعتراف بالمكتب السياسي الذي اقترحه خلال اجتماع طرابلس ، لذلك دعى قادتها لعقد اجتماع سري بالأصنام حضرته كل الولايات بدءا من 15 جويلية ، تمسك ممثلوا الولايات المؤيدة لبن بلة بالصيغة المقترحة في طرابلس ، و قبلتها الولاية الثالثة شرط أن يحل كريم محل محمدي السعيد، و هو ما رفضه العقيد شعباني و الزبيري و عثمان.

اقترحت الولاية الرابعة - للخروج من الانسداد- مكتبا سياسيا مؤقتا يضم قادة الولايات ، تكون مهمته الدعوة إلى عقد مؤتمر للجبهة، و بعد أخذ و رد طلب العقداء الثلاثة (الزبيري و عثمان و شعباني) يوم 21 جويلية مهلة للتشاور مع نوابهم و ذهبوا إلى تلمسان.

(1)-benjamin stora , Algérie, histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit ,page 227.

(2)- عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص84 .

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص131 .

و في الوقت الذي كان فيه البقية في الأصنام ينتظرون عودتهم ، تم الإعلان في اليوم التالي (22 جويلية) من تلمسان عن قيام المكتب السياسي في ندوة صحفية نشطها أحمد بومنجل الناطق باسم الجماعة ، بحضور بن بلة و خيضر و بومدين و فرحات عباس و أحمد فرانسيس و الحاج بن علا و العقداء المنتظرين في الأصنام، و هو ما يعني الاستيلاء على السلطة على مستوى الخطاب في انتظار تحقيق ذلك في الميدان (1) ، و نجد أن شخصيات أخرى أيدت ذلك مثل توفيق المدني رئيس جمعية العلماء و كذا ياصف سعدي (2).

و قد اعتبر كل من بوضياف و كريم هذا الإعلان بمثابة الاستخدام للقوة ، و سيطر الارتباك على الأعضاء الآخرين ، و أبلغ بن خدة جماعة تلمسان أن الحكومة موافقة على المكتب السياسي المعلن شرط استدعاء المجلس الوطني فيما بعد للمصادقة عليه، و قدم وزير الخارجية سعد دحلب استقالته، و هو نفس ما قام به آيت أحمد، كما وضح أنه مستقيل من جميع الهيئات القيادية للجهة ، و كانت الولاية الثالثة هي الولاية الوحيدة التي عارضت الإعلان بشدة ، و كان موقف الولاية الرابعة غامضا (3).

و في الأيام الأخيرة من شهر جويلية جرت محادثات بين خيضر و بيطاط و بن خدة ، و يوم 28 منه بين كريم و خيضر و أدت إلى لقاء بولاية الجزائر يوم 02 أوت ، و انتهى بتسوية وقع عليها كريم و بوضياف من جهة، و خيضر باسم جماعة تلمسان من جهة أخرى ، و طبقا للاتفاق اعترفت جماعة تيزي وزو بالمكتب السياسي كما أعلن في تلمسان ، و يتولى هذا المكتب الإعداد للانتخابات المجلس التأسيسي المقرر إجراؤها في شهر أوت ، و يستدعى المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد بعد الانتخابات بأسبوع لتقييم الوضع و النظر في مشكلة المكتب السياسي.

و يؤكد صالح بلحاج بأن بوضياف و كريم لم يجدا اختيارا آخر غير التسوية بسبب تخوفهما من عواقب الاستمرار في المعارضة ، أما بن بلة و خيضر فقد حرصا على تفادي المواجهة المسلحة مع الولايات و هو ما يعرضها لضربات قوية من جيش الحدود، و في الوقت ذاته تدفع بقيادة الأركان إلى مقدمة الأحداث ، و جعلها سيدة الموقف و مفتاح حل الأزمة (4).

(1)- نفس المرجع السابق : ص 133 .

(2)- benjamin stora, Algérie, histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit, page 232.

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 135.

(4)- نفس المرجع السابق : ص (136-137).

ب- تمسك الولاية الرابعة بمبدأ الحياد و اصطدامها بجيش الحدود :

يعتبر اتفاق التسوية بين جماعة تلمسان و جماعة تيزي وزو بمثابة نهاية للحكومة المؤقتة ، و لكنه في نفس الوقت لم يقدم حلا لمشكلة الولايات التي استمرت حتى بعد اختفاء الحكومة المؤقتة، و توقفها عن معارضة و مواجهة القيادة العامة لجيش التحرير بالحدود، لأن الولايتين الثالثة و الرابعة إضافة إلى منطقة الجزائر المستقلة ، استمرت في معارضة المكتب السياسي و القيادة العامة للجيش، و رفضت الاختفاء الاختياري من الساحة العسكرية و السياسية ، قبل تشكيل حكومة مركزية و شرعية لتسيير شؤون الجزائر و الجزائريين، و هو ما أدى إلى ظهور نوع آخر من الصراع على السلطة في الجزائر⁽¹⁾.

و في هذا السياق ، يقدم بن بلة تفسيره و يقول أن مشكلة الثورات بصفة عامة و الثورة الجزائرية بصفة خاصة هي اعتمادها على مركزية الحركة ، حيث تترك لكل منطقة أن تتحرك وفقا للرؤى التي تناسب ظروفها ، و عادة ما تفرض ظروف الحرب ذلك ، فيكون الاتفاق العام على مقاومة المحتل و تحدد المناطق الطرق و الوسائل التي تختارها، ما أدى إلى وجود نوع من استقلالية الولايات جعل الموقف غير موحد عند الحاجة إلى قرار جماعي ، فلكل ولاية نظامها و جيشها و جهازها الخاص بها ، أي أنها مستقلة تقريبا و لها كل مقومات الدولة و يضيف أن هذه الوضعية استمرت لأكثر من سبع سنوات ، لذلك في النهاية كان من الصعب جمع كل الولايات تحت نظام واحد⁽²⁾.

استقر المكتب السياسي في العاصمة يوم 03 أوت وفقا للاتفاق المبرم بين الجانبين و بالتشكييلة المعلنة في تلمسان ما عدا آيت أحمد الذي رفض الالتحاق به ، و في اليوم التالي اجتمع و قام بتوزيع الوظائف على أعضائه بشكل جعل المكتب يسيطر على سلطات الحزب و الدولة معا⁽³⁾، و لم يبق أمامه سوى العمل على تحييد الولايات المعارضة له ، على الأقل بالقدر الذي سيسمح له بإجراء الانتخابات بما يخدم أهداف التحالف الذي ينتمي إليه ، و أن يفرض سلطته على العاصمة التي ستقام فيها السلطات المركزية.

و قد حسم الموقف في الولاية الثانية لصالح جماعة تلمسان عموما و قيادة الأركان تحديدا، و بالنسبة للولاية الثالثة اعتمد المكتب السياسي موقفا اتسم بالحدز الشديد، بإتباع التهدئة بدل التصعيد لنقادي الصدام معها لتضييق المواجهة ، خاصة و أن الولاية الرابعة هي التي كانت العقبة في الطريق نحو العاصمة* .

(1)- عبد العزيز برضوان : مرجع سبق ذكره ، ص 71.

(2)- أحمد منصور: مرجع سبق ذكره ، ص 212.

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 138.

* ملاحظة: تعود أهمية الولاية الرابعة أيضا إلى استحوادها على المرافق الأساسية للدولة باعتبار أن العاصمة تقع داخل هذه الولاية التي رفضت تسليم أدوات السلطة للمكتب السياسي.

لقد كان للولاية الرابعة منذ بداية الأزمة خلافات مع الحكومة المؤقتة من ناحية ، و مع بن بلة و قيادة الأركان من ناحية ثانية ، و لعب موقعها الجغرافي دورا كبيرا في موقفها الحيادي من الصراع على السلطة بين الطرفين ، و قد بدأ النزاع بين قادة الولاية الرابعة و جماعة تلمسان في شهر أوت ، و اتخذ شكل حرب البيانات و المواجهات المسلحة ، و بدأت المظاهرات و المظاهرات المضادة في العاصمة ، و اشتد بدءا من منتصف أوت و تدافعت الأحداث بوتيرة متسارعة⁽¹⁾.

فقد اعترضت الولاية الرابعة على بعض أسماء المرشحين للانتخابات التشريعية، التي احتفظ بها المكتب السياسي في الدوائر الانتخابية التي يتحكم فيها ، مع العلم أن الانتخابات التشريعية الأولى للاستقلال لم تضم سوى قائمة وحيدة و هي التي أعدها المكتب السياسي و قادة الولايات⁽²⁾ ، لكن المكتب السياسي لم يأبه بتلك الاعتراضات، فقام يوم 19 أوت بنشر قوائم المرشحين للانتخابات المقرر إجراؤها يوم 02 سبتمبر، فأعلنت الولاية الرابعة حالة الطوارئ، و في اليوم الموالي وقعت مواجهات دامية في أعالي القصبة بين الطرفين.

و في 24 أوت ، أعلنت الولايتين الثالثة و الرابعة أن مجلسيهما سيظلان في مكانهما إلى غاية إقامة مؤسسات منبثقة عن المجلس بصورة شرعية، و هو ما يعني أن الانتخابات لن تقضي على ازدواجية السلطة في ولايتين أساسيتين بالوسط ، الذي توجد به أيضا عاصمة البلاد ، و أمام تدهور الوضع تم تأجيل الانتخابات إلى 20 سبتمبر 1962⁽³⁾.

و في الأيام الأخيرة من شهر أوت، زادت الاشتباكات المسلحة بين طرفي النزاع، كما زاد عدد القتلى ، و في الوقت نفسه بدأت قوات قيادة الأركان بمناطق وهران في التحرك نحو العاصمة، و هو القرار الذي اتخذ يوم 28 أوت* ، و بعدها بيومين - أي في 30 أوت- أمر المكتب السياسي قوات جيش الحدود و الولايات الأولى و الثانية و الخامسة و السادسة بأن تسير باتجاه مدينة الجزائر، ثم ذهب بن بلة إلى وهران و لجأ خيضر إلى السفارة المصرية.

(1)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (141-144).

(2)- عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص 86.

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 145.

*ملاحظة : اتخذ القرار في بوسعادة ، على إثر الاجتماع الذي عقده القادة العسكريون و المدنيون بالانتقال إلى الفعل و استخدام القوة لدخول العاصمة ، و إدانة موقف الولاية الرابعة ، كما تم وضع خطة للدخول إلى العاصمة من 3 جهات من الغرب نحو الشرق بقيادة العقيد عثمان ، و من الجنوب نحو الشمال بقيادة شعباني ، و من الجنوب الشرقي بقيادة الطاهر زبيري .

و يوم 02 سبتمبر، وقعت المواجهات الكبرى بين وحدات الولاية الرابعة و قوات جيش الحدود و الولايات المؤيدة لها، و التي كان العقيد بومدين قد أطلق عليها تسمية الجيش الوطني الشعبي تمييزا لها عن جيش الولايات الثالثة و الرابعة ، و كانت محصلة المواجهات حوالي 1000 قتيل⁽¹⁾.

و في 04 سبتمبر تفاوض محند ولحاج مع بن بلة ، و تم الاتفاق على تسوية تقضي بوقف القتال و خروج الولاية الرابعة من مدينة الجزائر، و هو ما حدث خلال اليومين المواليين، و في 09 سبتمبر وصل هواري بومدين مع حوالي 4000 رجل من قوات الجيش الوطني الشعبي إلى العاصمة ، و في اليوم نفسه أعلن بن بلة انتصار المكتب السياسي.

و قبل إجراء الانتخابات قامت جماعة تلمسان بشطب حوالي 56 اسما من القوائم ، التي كانت قد نشرت يوم 19 أوت و عوضتها بأسماء أخرى ، و كانت الأسماء المقصاة كلها من مرشحي الولايات ما عدا الولاية الثالثة و بعض المعارضين الآخرين لجماعة تلمسان ، و جرت انتخابات المجلس التأسيسي يوم 20 سبتمبر و انتهت الأزمة بانتصار جماعة تلمسان ، و انتهى ما عرف بأزمة صيف 1962، و لكن الصراع استمر في الفترة اللاحقة بين حلفاء الأمس أنفسهم، و انطلقت مرحلة جديدة من الصراع السياسي في الجزائر امتدت إلى غاية 19 جوان 1965⁽²⁾.

2- احتدام الصراع في عهد الرئيس أحمد بن بلة :

أدرك بن بلة أهمية وجود الزعيم في تاريخ الدول لهذا سعى بكل الوسائل ليتحول إلى زعيم للجزائر، و في حقيقة الأمر فإن روح الزعامة بدأت تتكون لديه عندما كان متواجدا في مصر، و تدعمت بعد تعيينه نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة في الحكومات الأولى و الثانية و الثالثة ، و تعززت أكثر باتصال هيئة قيادة الأركان به عندما كان سجيناً و عرضها عليه السلطة ، و كل هذه الأمور جعلته يتصرف كزعيم خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس ، و لكن مهما يكن فإن أحمد بن بلة عجز في تحويل نفسه إلى زعيم حقيقي على شاكلة مصالي الحاج⁽³⁾ ، و هو ما ساهم في تأجيج الصراع على السلطة طيلة فترة حكمه.

(1)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (146-147).

(2)- نفس المرجع السابق : ص (148-149) .

(3)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 18.

أ- العزلة السياسية لأحمد بن بلة :

اقتسمت الأطراف المختلفة المشكلة لجماعة تلمسان مركز السلطة ، فقد أصبح بن بلة رئيسا للحكومة و تولى محمد خيضر منصب سكرتير عام للمكتب السياسي ، في حين شغل فرحات عباس رئاسة المجلس⁽¹⁾، و الملاحظ على التشكيلة الحكومية هو عدم وجود أي عنصر قيادي من حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية فيها، و لا حتى مجموعة الـ22 أو لجنة الستة ، باستثناء رابح بيطاط ، على عكس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي تواجدت عناصره بقوة ضمن الحكومة و أيضا الجيش الممثل بخمسة مناصب وزارية ، كما أن الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة غير ممثلة في هذه الحكومة باستثناء تواجد محمدي السعيد الذي استعمله بن بلة خلال الأزمة كواجهة لتحديد كريم بلقاسم .

و الملاحظ أيضا داخل هذه الحكومة هو الدمج بين تيارات سياسية يستحيل توحيدها و بالتالي لا يمكنها تطبيق ميثاق طرابلس المتناقض مع إيديولوجية معظم أعضائها⁽²⁾ ، كما لم يظهر فيها أي عضو من الأعضاء الذين كانوا ضمن آخر حكومة مؤقتة، و على العكس من ذلك ، تقلد خمس عسكريين، و من بينهم العقيد هواري بومدين مناصب هامة⁽³⁾.

و كان يفترض أن يتولى المجلس التأسيسي إعداد الدستور عن طريق اللجنة الدستورية التي أنشئت لهذا الغرض ، و لكن قبل أن تشرع في مداولاتها تدخلت الحكومة و أعلنت بأنها ستتولى بنفسها هذه المهمة و هو ما أدى إلى حدوث صدام بينها و بين فرحات عباس ، انتهى باستقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس في 12 أوت 1963⁽⁴⁾.

و جرت مناقشة شكلية لمحتويات الدستور، و تمت الموافقة عليه بأغلبية 133 صوتا ، و بعدها عرض على الاستفتاء الشعبي في 08 سبتمبر 1963، و تم ترشيح بن بلة لرئاسة الجمهورية بمقتضى هذا الدستور و جرت الانتخابات في 15 سبتمبر ، و نال فيها المرشح الوحيد للحزب الأغلبية المطلقة و بذلك أصبح رئيسا للجمهورية الجزائرية و للحكومة و أمينا عاما للحزب ، بعد استقالة محمد خيضر في 17 أفريل 1963

(1)- benjamin stora , Algérie, histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit, page 236.

(2)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص (59-60).

(3)- benjamin stora , Algérie, histoire contemporaine 1830-1988: op.cit, page 238.

(4)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 65.

نتيجة خلافه مع بن بلة حول طبيعة الحزب المراد بناؤه*.

و قد عمل دستور 1963 على ترسيم تركيز السلطة في يد شخص واحد ، حيث حصر جميع المسؤوليات داخل المكتب السياسي بزعامة أحمد بن بلة و بتدعيم من الجيش بزعامة هواري بومدين ، و هو ما أدى إلى الانفراد بالسلطة و توجه العديد من زعماء الثورة إلى المعارضة (1) ، فلجأ محمد بوضياف في 20 سبتمبر 1963 إلى تأسيس الحزب الثوري الاشتراكي و تبعه آيت أحمد عام 1964 بإنشاء جبهة القوى الاشتراكية ، بعد أن أخفقا في العمل معا سياسيا من خلال " لجنة الدفاع عن الثورة " التي شكلها في 8 جوان 1962، ميلورين الصراع حينها بين " جماعة تيزي وزو" و " جماعة تلمسان " ، كما تمرد في إطار مغاير العقيد محمد شعباني في جوان 1964 في منطقة الأوراس (2).

و هكذا تخلص الرئيس بن بلة من أنصاره أثناء الأزمة الواحد تلو الآخر لذلك لم يعمر التحالف المنتصر طويلا ، و من أبرز ما ميز أسلوب الحكم لدى بن بلة هو اعتماده خطابا شعبويا واضحا في علاقته مع الشعب و ممارسته لسلطوية قمعية داخل النظام و اتجاه المعارضين، بالإضافة إلى تجاوزه الصارخ للمؤسسات و شخصنته المفرطة للسلطة، و قد زودت هذه السمات خصومه بالحجج التي كانوا يبحثون عنها للإطاحة به (3).

لقد ساهمت الظروف التي استولى فيها أحمد بن بلة على السلطة في نشوء خلاف و عداة كبيرين بينه و بين الزعماء السياسيين و العسكريين ، بالنظر إلى القوى المختلفة و المتناقضة التي ساندته، و هو ما جعل سلطته مهددة ليس فقط من قبل العناصر التي أبعدها و أقصاها في البداية ، و لكن أيضا من قبل القوى و الجماعات التي تحالفت معه، و هي وضعية دفعته للبحث بشكل دائم عن الوسائل الضرورية لتدعيم و تقوية سلطته، وقد واجه بن بلة العديد من أشكال و نماذج المعارضة سواء العسكرية منها أو السياسية ، المعلنة أو الخفية ، و التي يمكن اختصارها في نموذجين اثنين :

*ملاحظة : اشتد الصراع بين أحمد بن بلة و محمد خيضر بطرح فكرة ضرورة عقد مؤتمر الحزب من محمد خيضر، و هذا بعد انتهاء فترة المجلس التأسيسي، و في المقابل رغب أحمد بن بلة في تأجيل انعقاد المؤتمر بهدف توطيد مكانته داخل الحزب و الدولة ، كما أن خيضر كان يرى بأن الحزب هو وسيلة لاحتلال المكان الأول في السلطة ، و أمام هذا الخلاف حاول محمد خيضر تجنب مواجهة خطيرة و انتقال تحت الضغط و التهديد ، و يقول بن بلة عن خلافه معه أن محمد خيضر كان يعتبر نفسه الشخص الأساسي في النظام ، و اختلف معه حول نظام الحكم و استولى على خزينة جبهة التحرير الوطني، و هو يرى بأن خيضر لم يكن لصا لأنه اكتشف بعد استرجاع الأموال - بعد رفع قضية لدى البنوك في سويسرا - بأن الأموال قليلة لأنه كان قد منح المعارضة جزءا منها قبل إيداعها لتفاصيل أكثر أنظر " أحمد منصور: مرجع سبق ذكره ، ص 236 " .

(1)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص (67-68).

(2)- إسماعيل قيرة و آخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2002، ص105.

(3)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 152.

• المعارضة التقليدية السياسية و العسكرية التي أعلنت منذ أزمة صيف 1962 رفضها للخط السياسي الذي انتهجه بن بلة بشكل خاص و جماعة تلمسان بشكل عام.

• المعارضة الداخلية التي نشأت من جراء الانقسام الذي عرفته جماعة وجدة ، فمنذ أن نشرت لائحة أعضاء المجلس الوطني ، قدم محمد بوضياف استقالته من المجلس الوطني و المكتب السياسي لجهة التحرير، رغم أنه كان قد قبل تلك العضوية بموجب اتفاق 08 أوت 1962، بسبب إقصائه من تحضير و وضع اللوائح الانتخابية ، و عدم استشارته أيضا عند تعيين العديد من الشخصيات السياسية في مناصب عليا.

أعلن محمد بوضياف بشكل قاطع معارضته لبن بلة و اختياراته المتبعة، و أسس الحزب الثوري الاشتراكي، و حدد أولى أهدافه في تعبئة كل الطاقات و الإمكانيات الثورية حول البرنامج الاشتراكي⁽¹⁾. أما حسين آيت أحمد، فقد تزعم المعارضة من داخل المجلس الشعبي الوطني لمراقبة عمل الحكومة ، و عمل على الدفاع عن صلاحيات المجلس الوطني و حماية الممارسة الديمقراطية ، و قد أراد من وراء ذلك أن يجمع حول مبدأ الدفاع عن الديمقراطية كل المعادين للمكتب السياسي، لكن في الواقع لم يكن آيت أحمد ضد المكتب السياسي كهيئة ، بل رفض تشكيلته التي لم تكن تمثل كل القوى و الجماعات الوطنية ، إذ طالب في طرابلس بضرورة توسيع عضويته ليشمل 14 شخص ، غير أن اقتراحه لم يحظى بالموافقة، و هو ما جعله يرفض العمل في إطاره⁽²⁾.

و في 21 جوان 1963 ، تم اعتقال محمد بوضياف و مجموعة من المعارضين لسياسة بن بلة، بتهمة التواطؤ مع إسرائيل و فرنسا و تونس لقلب نظام الحكم، فتدخل حسين آيت أحمد - باعتباره عضوا بالمجلس الوطني - لدى بن بلة لإطلاق سراحهم ، و قدم لوسائل الإعلام في 2 جويلية 1963 إعلانا بهذا الشأن انتقد فيه الدكتاتورية الفردية لأحمد بن بلة المتعصب لآرائه و أفكاره ، و كثف من انتقاداته للحكومة مما أدى إلى حظر جبهة القوى الاشتراكية.

أدى ذلك بآيت أحمد إلى الإعلان عن رغبته في مقاومة النظام إلى جانب العقيد محند ولحاج ، فدخل في صراع مسلح مع الجيش ، و لكنه توقف بسبب النزاع الحدودي مع المغرب.

(1)- عبد العزيز برضوان الإدريسي : مرجع سبق ذكره ، ص (73-74).

(2)- نفس المرجع السابق ، ص (75-76) .

لم يكن يجمع الأشخاص المنتمين لجماعة تلمسان أي برنامج سياسي أو تصور إيديولوجي موحد، فقد وجدوا أنفسهم في صف واحد من أجل السباق نحو السلطة ، و كان كل واحد منهم يريد - بعد غياب الحكومة المؤقتة من الساحة السياسية- أن يفرض زعامته و هيمنته على الآخرين ، فمحمد خيضر كان يريد الوصول إلى رئاسة الدولة من خلال منصب الأمين العام للحزب ، أما بن بلة باعتباره الرجل الأول في الحكومة ، و هواري بومدين من خلال وزارة الدفاع ، و فرحات عباس كونه رئيسا للمجلس الشعبي الوطني (1).

و قبل 19 جوان 1965، لم يكن في الجزائر سوى قوتين سياسيتين رئيسيتين و هما بن بلة الذي ركز كل السلطات في يده ، ثم الجيش الذي كان ملتزما دستوريا باحترام الأول، لكن السلطات التي كانت في يد أحمد بن بلة لم تركز على الجيش ، بل كانت تعكس الرغبة الكبيرة في مراقبة كل شيء من أجل الانفلات و التحرر من ضغوط المؤسسة العسكرية ، و عليه تأزمت علاقته بجماعة وجدة التي ارتبط مستقبله السياسي بقوتها و مكانتها، و في الوقت نفسه كان قد ابتعد عن زعماء حرب التحرير المدنيين ، ما جعله يبقى وحيدا أمام الجيش - بقيادة هواري بومدين- الذي أصبح أكثر قوة و تنظيما (2).

ب- صراع الرئيس بن بلة مع بومدين و حركة 19 جوان 1965:

يقول محمد حربي - و هو الذي كان له دور سياسي فعال أثناء الثورة و خلال فترة حكم بن بلة- أن بن بلة فضل الطرق غير المنظمة في تسيير القضايا العمومية ، و رفض الحركة السياسية، و مال إلى التغييرات المفاجئة ، و قد منحت كل هذه العوامل الشرعية لانقلاب بومدين عليه (3).

اعتمد أحمد بن بلة منذ البداية على الجيش من أجل الوصول إلى السلطة ، و قد أدرك أنه الجهة الوحيدة التي تملك القوة ، بل و أصبح - أي الجيش- يشكل خطرا واضحا على مستقبله ، لذلك سارع لتشكيل الميليشيات الشعبية من أجل إيجاد توازن بينه و بين قيادة الجيش ، و قد رفض بومدين هذا الاقتراح بالنظر إلى التجارب العالمية التي أثبتت بأن تعدد الجيوش يؤدي إلى الاصطدامات و الحروب الأهلية، و أن وحدة الجيش و تماسكه يحمي الدولة من الفوضى و الاضطرابات، و كان المشاركون في المؤتمر التأسيسي صوتوا لصالح فكرة بن بلة، و هو ما جعل بومدين يعين حلفاءه خفية على رأس هذه الميليشيات (4).

(1)- نفس المرجع السابق ، ص (78-79).

(2)- نفس المرجع السابق ، ص 81.

(3)-benjamin stora , Algérie , histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit , page 141.

(4)- إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص (124-126).

و فيما يخص بومدين ، فخلالته مع بن بلة لا تعود إلى سنة 1965، بل هي قديمة قدم التحالف نفسه ، فخلال أزمة صيف 1962، كان الخلاف بين الطرفين واضحا فيما يخص الوسائل المستخدمة للوصول إلى السلطة ، و خلال الفترة اللاحقة عملت جماعة تلمسان على تعزيز مواقعها و توسيع نفوذها داخل أجهزة الدولة و الإدارة و الحزب ، و في نفس الوقت كان الرئيس بن بلة ينتهج سياسة فردية و يكثر من المبادرات الشخصية، و هو ما أثار استياء العقيد بومدين و أنصاره في قيادة الجيش ، خاصة فيما يتعلق بالمسائل التي كان وزير الدفاع يرى أنها من صلاحياته وحده و لا يحق لرئيس الجمهورية التدخل فيها.

لقد بدأ الصراع بين الطرفين بعد الوصول إلى السلطة مباشرة ، و تبين للرئيس بن بلة أن من أوصلوه إلى السلطة قد أصبحوا مصدر الخطر الحقيقي على مساره السياسي، فعمل على التقليل من نفوذ خصومه في قيادة الجيش بالوسائل التي أتاحت له، لكن بومدين و جماعته فهموا المقصود من وراء ذلك، لهذا عملوا على اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة الإجراءات الرئاسية ضدهم، مثل الاحتفاظ بالحقائب الوزارية الأساسية في الحكومات المتعاقبة ، و التمثيل الكافي في المكتب السياسي.

استمر الصراع و حاول بن بلة ضرب مواقع بومدين و جماعته ، بينما عمل هؤلاء على تدعيم صفوفهم و تعطيل المحاولات الرامية إلى إضعافهم (1) ، و قد أشار خالد نزار في مذكراته إلى أن بومدين اكتشف بأن بن بلة كان يشتري أسلحة و أجهزة للميليشيات دون إخباره بذلك، و هو قائد للجيش و مسؤول على العتاد العسكري ، كما سعى بن بلة إلى خلق نوع من الصراع بين هواري بومدين و العقيد الطاهر الزييري بعد قيامه بتعيين هذا الأخير قائدا للأركان العامة للجيش دون استشارة وزير الدفاع الذي كان في زيارة إلى الاتحاد السوفياتي، لأن خلق هذا الصراع سيساعد على إضعاف و تحييد المؤسسة العسكرية ، لكن بومدين على العكس سعى إلى كسب الطاهر زييري إلى صفه(2).

و الملاحظ أن بن بلة لم يجرؤ على استهداف هواري بومدين بشكل مباشر فهو نائب المجلس و وزير الدفاع ، ما يعني أنه قائد القوة الوحيدة المنظمة في البلاد، لكنه واصل محاولاته التقليل من تأثير و نفوذ جماعة وجدة ، فاستقر أحمد مدغري و دفعه للاستقالة من منصبه كوزير للداخلية ، بتخليصه من بعض المهام التي جعلها من صلاحيات الرئاسة(3).

(1)- صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص (163-164).

(2)- إبراهيم لونيبي: مرجع سبق ذكره ، ص 126.

(3)-benjamin stora , Algérie , histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit , page 249.

و في ديسمبر 1964، و بمناسبة التعديل الدستوري، قام بتقليص كبير في اعتمادات شريف بلقاسم (أي المهام التي كلف بها) و هو عضو جماعة وجدة و وزير التوجيه و المسؤول أيضا عن الإعلام ، التربية الوطنية و الشبيبة.

لقد كان بن بلة رئيسا للجمهورية و الحكومة و السكرتير العام لجبهة التحرير الوطني، كما نسب لنفسه حقائب وزارة الداخلية و المالية و الإعلام ، فأصبح كل المقربين منه معارضين لشخصه، و قام بن بلة كذلك بمجرد استشعاره للخطر بوضع الدكتور محمد صغير زكاش (وزير الصحة) تحت الرقابة ، و في 28 ماي 1965 و بينما كان بومدين يمثل الجزائر في ندوة وزراء الحكومة العرب في القاهرة ، أعلن أحمد بن بلة بأنه سيجرد عبد العزيز بوتفليقة (و هو عضو آخر في جماعة وجدة) من وزارة الخارجية، ثم أخطر بوتفليقة قائده هواري بومدين، الذي جمع رفاقه من جماعة وجدة و التحقوا بجماعة قسنطينة (الطاهر الزبيري، سعيد عبيد، أحمد دراية ، صالح سوفي ، عبد العزيز زرداني)، و إتفق هؤلاء على الانقلاب ضد بن بلة⁽¹⁾.

و في 19 جوان 1965 ، على الساعة الواحدة و النصف صباحا تم إيقاف أحمد بن بلة ، بعد أن تم توزيع الدبابات على مختلف الأماكن الاستراتيجية ، و على الساعة الثانية عشر و خمس دقائق ، و في رسالة ممضاة من العقيد بومدين، أعلنت الإذاعة الوطنية تشكيل مجلس الثورة ، الذي سيتولى جميع السلطات ، و بعدها بخمسة أيام كان من المفروض أن تفتح في الجزائر القمة الأفروآسيوية و التي كان سيظهر الرئيس بن بلة من خلالها كأحد القادة السياسيين في العالم الثالث.

لقد بقي الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية مسجوناً لمدة 15 سنة ، و لم يطلق سراحه سوى في 30 أكتوبر 1980، و لم يؤدي اعتقاله إلى مظاهرات شعبية كبيرة ، ما عدا عنابة التي سجل فيها عشرة قتلى بعد المواجهات مع الجيش⁽²⁾.

يتفق غالبية المشاركين في حركة 19 جوان 1965 على أن الأسباب التي دفعتهم لهذا العمل تنحصر كلها في ممارسات بن بلة للحكم الفردي ، و سياسة النفوذ المفرط و حب إبراز الشخصية الفردية على حساب الشرعية الثورية ، كما أنه أبعد المكتب السياسي من مهمة اتخاذ القرار، و هو ما أدى إلى انعدام الاستقرار في البلاد ، ما خلق غضبا واسعا في أوساط الجيش و المناضلين⁽³⁾.

(1)– Ibid: page 250.

(2)– Ibid: page 251.

(3)– إبراهيم لونيسي : مرجع سبق ذكره ، ص (124-125).

في حين يرى بن بلة أن خلافه مع بومدين كان حول من يحكم الجزائر بين جبهة التحرير و الجيش حيث كان ضد تدخل الجيش في الإدارة المدنية و العمل السياسي، و اعتبر أن دور العسكريين هو النضال و حماية الدولة (1) ، و يشير أيضا إلى أن انقلاب بومدين تزامن مع تحضيره رفقة الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر و آخرين ، لتكوين نظام عالمي جديد مضاد لنظام الهيمنة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، و هو العمل الذي دامت مداواته 06 أشهر و تم التوصل في الأخير إلى اتفاق مع 60 دولة تقريبا، و كان من المقرر الإعلان عن ميلاد هذا النظام خلال المؤتمر الإفريقي الآسيوي الذي كان سيعقد في الجزائر في 29 جوان 1965، و لكن حركة بومدين أفشلت الفكرة (2).

و في حقيقة الأمر، تعد حركة 19 جوان نتيجة طبيعية للتطورات التي عرفتها الجزائر منذ 1962 و الصراع الخفي الذي ميزها بين بن بلة من جهة و هواري بومدين و مجموعته من جهة أخرى (3) ، كما أنها امتداد حتمي و منطقي لمسار السعي من أجل السلطة الذي بدأته قيادة الأركان في صيف 1960 ، فقد بحثت قيادة الأركان من خلال تحالفها مع بن بلة عن اقتسام السلطة معه مؤقتا، و بعد 1962 تواصل العمل من أجل الهدف النهائي، لذلك كان لابد على السلطة الفعلية أن تستلم السلطة الرسمية و هو ما حدث في 19 جوان 1965 (4) ، و بالتالي حسم الصراع الذي كان قائما داخل السلطة بين أحمد بن بلة و هواري بومدين.

3- تطور الصراع السياسي خلال الفترة (1965-1988):

لقد كان تركيز السلطة بين يدي الرئيس أحمد بن بلة أحد الأسباب ، التي دفعت هواري بومدين إلى تنظيم انقلابه في 19 جوان 1965، و الذي تم تحت شعار العودة إلى الحكم الجماعي و إنهاء الحكم الفردي، و لكن ذلك لم يمنع بومدين من إعادة تجربة بن بلة، حيث ركز السلطة بين يديه و مارسها من خلال مجلس الثورة، و قد قنن دستور 1976 هذا التركيز للسلطة ، كما منح بومدين سلطات واسعة (5).

(1) - أحمد منصور: مرجع سبق ذكره ، ص 284.

(2) - نفس المرجع السابق : ص 293.

(3) - إبراهيم لونيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 128.

(4) - صالح بلحاج : مرجع سبق ذكره ، ص 167.

(5) - محمد ضريف : الإسلام السياسي في الجزائر، ط1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، دون بلد النشر ، 1994، ص59.

أ - الصراع خلال فترة الرئيس هواري بومدين :

لم تكن مرحلة الرئيس هواري بومدين مرحلة بناء و استقرار و تنمية فحسب، بل كانت تشوبها بعض الصراعات السياسية و الفكرية ، إلا أنها لم تصل في حدتها و قوتها و خروجها على القانون مثلما حدث في المرحلة السابقة أو المراحل اللاحقة (1) ، فقد اقترح بومدين على جميع أعضاء المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني تخصيص مقر لمجلس الثورة الجديد ، و هو ما رفضه عضوان فقط و هما حسين زهوان و عمر بن محبوب، كما إتفق جميع الوزراء على ذلك، منهما وزيران استقالا عاما بعد ذلك و هما علي محساس و بشير بومعزة.

تم تشكيل الحكومة في 10 جويلية 1965، و في سبتمبر تشكلت شبكة سرية سمت نفسها " تنظيم المقاومة الشعبية " ، و التي تكونت من قدماء أعضاء الحزب الشيوعي و بعض الماركسيين المستقلين و المقربين من بن بلة ، و لكن سرعان ما تم اكتشافها من قبل الشرطة السياسية للنظام الجديد (2).

لقد مكنت حركة 1965 بومدين من تأمين استقرار البيروقراطية في إطار سياسة رقابة الدولة لكل قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الإداري ، ما ساهم في تعزيز سلطته الفردية (3) ، و تتكون شخصية بومدين من ثلاثة أبعاد و هي البعد الثقافي من خلال الانتماء إلى الحضارة العربية-الإسلامية ، ثم البعد السياسي و يتجسد في التأثير الشيوعي، إضافة إلى البعد الاقتصادي و التقني بتأثره بالرأسمالية ، لذلك حرص على عدم الإشراف المباشر للجيش و مصالح الأمن لتعزيز سلطته الشخصية - رغم أنه كان قد اعتمد قبل الاستقلال على الجيش للوصول إلى السلطة- أي أنه استخدم الجيش و مصالح الأمن لتعزيز سلطته الشخصية ، لكن من دون إشراكهم في سيورة اتخاذ القرار في الميدانين السياسي و الاقتصادي، و قد حظي بومدين بالاحترام و الخوف من طرف الجيش و مصالح الأمن (4).

و كان بومدين قد وضع منذ عام 1962 مسؤولية تسيير وزارة الدفاع و هي وزارة استراتيجية -على عاتق أمينها العام، و هو " عبد القادر شابو " الذي كان يحظى بثقة كبيرة لديه ، و عندما جمع بومدين منذ جوان

(1)- سرحان بن ديبيل العتيبي ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998) : مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، المجلد 28، شتاء 2000، جامعة الكويت، ص 14.

(2)- benjamin stora , Algérie , histoire contemporaine 1830-1988 : op.cit , page 253.

(3)- عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص 109.

(4)- نفس المرجع السابق : ص (112-113).

1965 مهام رئيس الدولة و وزير الدفاع ، زادت صلاحيات الأمين العام الذي أصبح مسؤولا مباشرا على تنظيم الجيش و تسييره (1)، و في الوقت نفسه جرى إبعاد قادة جيش التحرير الوطني عن الساحة السياسية، و هم الذين تولوا مسؤوليات مهمة خلال حرب التحرير، لكن السلطة اعتبرتهم مصدرا للخطر فبومدين لم يكن يريد إشراك أحد في السلطة باستثناء مجموعة وجدة المتكونة من قائد أحمد، عبد العزيز بوتفليقة ، شريف بلقاسم، أحمد مدغري و طيبي العربي ، و هكذا جرى إقصاء الرائد علي منجلي و العقيد صالح بوبندير و العقيد يوسف خطيب (2).

أقام بومدين بعد حركة جوان 1965 مؤسستين برئاسته ، و هما مجلس الثورة المؤتمن الجديد على السيادة الوطنية ، و الحكومة التي لا تمتلك غير سلطات بالتفويض و لم يكن ينتمي إلى هاتين الهيئتين معا سوى أعضاء مجموعة وجدة ، باستثناء بشير بومعزة و علي محساس اللذين غادرا الجزائر عام 1966 و تحولا إلى المعارضة ، و بما أن النظام الجديد لم يفصل بين السلطات ، فقد تجمعت مراكز القرار بين أيدي مجموعة وجدة التي شكلت نواة النظام الصلبة.

نقد بومدين مشاريعه و اعتمد في ذلك على تعزيز نظامه عن طريق وزارات الخارجية و الداخلية و المال و الصناعة و الطاقة، و قد ساهمت الوزارات الثلاث الأخيرة في تقوية سلطته (3) ، و في سنة 1975، أي بعد 10 سنوات من تسلم بومدين زمام السلطة ، لم يعد مجلس الثورة - الذي أنشأه الرئيس - يضم سوى 12 عضوا من 26 الأولين ، فقد تم إقصاء غالبية مؤسسي هذا المجلس ، و بعد عام 1976 جرب النظام دمج قسم من النخبة المثقفة ، حيث أن آخر حكومة تم تشكيلها في عهد بومدين في أبريل 1977، ضمت رجال من أمثال مصطفى الأشرف ، محمد الصديق بن يحي و رضا مالك (4) .

رغم أن الرئيس بومدين أحكم السيطرة على الحكم - خاصة من خلال جهاز المخابرات الذي قاده قاصدي مرياح- إلا أن هذا لم يمنع من استمرار الصراع على السلطة ، و هو ما يظهر من خلال تنامي المعارضة ضد نظام حكمه، ما اضطره إلى صياغة دستور 1976 و إجراء انتخابات تشريعية و رئاسية، و قبل ذلك المحاولة الانقلابية التي قادها الطاهر الزبيري سنة 1967 (5) .

(1)- نفس المرجع السابق : ص 116.

(2)- نفس المرجع السابق : ص (121-122).

(3)- نفس المرجع السابق : ص 129

(4)- Benjamin stora , Algérie , histoire contemporaine 1830-1988: op.cit , page 254.

(5)- توازي خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 92.

و بعدها زاد مرض بومدين ، ثم وفاته في ديسمبر 1978 من حدة الصراع على خلافته، لكن إقصاء المتنافسين المعننين و هما عبد العزيز بوتفليقة و محمد صالح يحيياوي ، مكن من ظهور مرشح تسوية و هو العقيد الشاذلي بن جديد الذي كان آنذاك قائد الناحية العسكرية الثانية "وهران"⁽¹⁾ ، فعلى الرغم من تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي و التعددية الحزبية ، فقد تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة ، بين جناح محمد صالح يحيياوي الحزبي و جناح عبد العزيز بوتفليقة الدبلوماسي، لصالح عقيد من صفوفها، بحجة أنه أقدم ضابط في أعلى رتبة ، و لكن التداول على السلطة كان سلميا، رغم كونه تم خارج إرادة الشعب و باسم ما تبقى من مجلس الثورة ، الذي أعلن منذ 20 نوفمبر 1978 - تاريخ شغور السلطة بسبب مرض الرئيس بومدين - رسميا توليه الإدارة السياسية للبلاد ⁽²⁾ .

نص دستور 1976 في المادة 117 على ضرورة اختيار رئيس الجمهورية من قبل جبهة التحرير الوطني و لتطبيق هذه المادة بشغور منصب رئاسة الجمهورية ، تكونت لجنة مشكلة من 37 عضوا، كلفت بصياغة القانون الأساسي للحزب وشكلت لجنة مركزية تضم بين 130 و 180 عضوا، و بين 30 و 40 مساعدا تتولى اختيار مكتب سياسي يضم بين 17 و 21 عضوا ، و عقب انتهاء أشغال المؤتمر، ثار جدل حول كيفية ترجمة ما قرره ميثاق 1976، فيما يتعلق بالفصل بين جهاز الحزب و جهاز الدولة ، و ذلك خلال الدورة الأولى للجنة المركزية في مارس 1979 ، حيث برز تياران⁽³⁾ :

• التيار الأول يدعو إلى دعم جهاز الدولة و اختيار المسؤولين من بين أعضاء المكتب السياسي، و تزعمه عبد العزيز بوتفليقة.

• التيار الثاني يدعو إلى دعم جهاز الحزب على حساب جهاز الدولة ، و ذلك عن طريق تفرغ أعضاء المكتب السياسي للمهام الحزبية فقط ، و يقود هذا التيار محمد صالح يحيياوي.

و قد سعى الرئيس الشاذلي بن جديد في بداية حكمه إلى التوفيق بين التيارين المتصارعين.

ب- الصراع بين أجنحة السلطة و التمهد لأحداث أكتوبر 1988:

بدأ الشاذلي بن جديد عهده بمحاولة تنظيم مؤسسة رئاسة الدولة دستوريا، و رغم أن التعديل الدستوري الذي جرى سنة 1979 ألزم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس للوزراء ، إلا أن تمركز السلطة بين يدي رئيس الجمهورية لم يتغير، و ذلك لأن وظيفة رئيس الوزراء اقتصر على مساعدة الرئيس و تنسيق النشاط الحكومي و تنفيذ القرارات المتخذة من قبل مجلس الوزراء .

(1)- عبد الحميد إبراهيمي : مرجع سبق ذكره ، ص 167.

(2)- إسماعيل قيرة : مرجع سبق ذكره ، ص 96.

(3)- محمد ضريف : مرجع سبق ذكره ، ص (74-76).

و قد عمل الرئيس بن جديد في السنتين الأولتين من حكمه على تقوية نفوذه بدءا بالتحكم في رؤساء الجهات العسكرية ، و مرورا بإضعاف مجموعة حراس الثورة*، و وضع الإدارة العسكرية تحت إشرافه.. إلخ ، و هكذا ، ما كادت تمر سنتين على توليه السلطة ، حتى عاد الحكم إلى طبيعته في عهد بومدين ، أي تركز السلطة بين يدي رئيس الدولة الذي يجمع بين وظائف وزير الدفاع الوطني، و الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، و الأمين العام للحزب(1) .

و من أجل دعم سلطته ، عكف الشاذلي على بناء الحزب ، و في هذا السياق عقدت اللجنة المركزية للحزب في بداية شهر ماي 1980 دورة عادية تمخضت عنها الدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي، و الذي عقد بين 15 و 19 من شهر جوان، و خرج بالقرارات التالية:

- تقوية سلطات رئيس الدولة.
 - تقليص صلاحيات المكتب السياسي، حيث تحدد دوره في إبداء المشورة لرئيس الجمهورية.
 - تخفيض عدد أعضاء المكتب السياسي من 17 عضوا إلى سبعة أعضاء.
- و ظل اهتمام الشاذلي منصبا على بناء الحزب بهدف تقوية سلطته، و هذا ما جسده انعقاد الدورة الرابعة للجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1980 التي بلورت مجموعة من الإجراءات على المستوى التنظيمي منها:
- إلزام جميع إطارات المنظمات الجماهيرية الملحقة بالحزب باقتناء بطاقة العضوية، و ذلك ابتداء من 01 جانفي 1981.
 - انتخاب أعضاء لجنة الانضباط المكلفة بمتابعة أي عضو داخل الحزب متهم بارتكاب أخطاء جسيمة أو الانتماء إلى تنظيم سياسي آخر.
- و بين مؤتمر جانفي 1979 و مؤتمر نهاية 1983 أي المؤتمر الخامس ، تمكن الشاذلي بن جديد من ترسيخ سلطته و تكريس نفوذه(2) .

إن ملاحظة الأحداث منذ وفاة الرئيس بومدين و تولي الشاذلي بن جديد مهام الحكم ، توضح وجود صراع بين أنصار البومدينية ، و هو الاتجاه الذي عبر عن نفسه في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني عام 1980، و الذي رفع شعار الوفاء و الاستمرارية، و بين الرئيس بن جديد و مجموعته التي كانت تسعى

*ملاحظة: تعتبر مجموعة "حراس الثورة" بمثابة هيئة رسمية، و تتكون من كبار الضباط المنضوين في مجلس الثورة السابق، أو رؤساء الجهات

العسكرية مثل العقيد عبد الغني بلوصيف، الرائد غزيل، المقدم بونعيلات، عبد الله بلهوشات، بن جدي ، محمد صالح يحياري .

(1)- محمد ضريف : مرجع سبق ذكره ، ص (60-61)

(2)- نفس المرجع السابق : ص (76-78).

إلى إحداث تغيير في المعادلة السياسية و الاقتصادية، و هو ما أسماه الرئيس بن جديد بالمراجعة (1)، أي ضرورة تقويم التجربة الجزائرية دون التراجع عن الأهداف و المنطلقات التي تضمنها ميثاق 1986. و لقد حاول الرئيس بن جديد القيام بهذه المراجعة من خلال طرح أفكاره في نطاق حزب جبهة التحرير الوطني، و لكنه واجه مقاومة عنيدة ، و هو ما اتضح بمراجعة ميثاق 1976، فقد جاء ميثاق 1986 مطابقا لميثاق 1976 إلى حد كبير، و إضافة إلى ذلك، اتجه بن جديد إلى اتخاذ بعض الإجراءات التي مست أهم إنجازات الرئيس بومدين ، فأدخل أراضي الثورة الزراعية في دوامة من التنظيم و إعادة التنظيم ، الأمر الذي انتهى بإرجاعها إلى أصحابها، و قام أيضا بتفكيك الشركات الكبرى في المجال الصناعي بحجة أنها أصبحت تشكل دولة داخل دولة ، و من ثم كان لا بد من إعادة هيكلتها في إطار محاربة مراكز القوى الموروثة عن فترة بومدين ، كما قام بإعادة هيكلة جهاز المخابرات (2).

و لكن ملامح الصراع داخل النظام تغيرت خاصة بعد تجسد الفريق الحاكم تحت قيادة الرئيس بن جديد، بعد معارك خلافة الرئيس بومدين و التي استمرت حتى بداية سنة 1984، أي طيلة الفترة الرئاسية الأولى للرئيس بن جديد ، و في هذه السنة تحديدا تجسد نظام بن جديد، و إن كانت ملامح النخبة فيه من حيث القوى الممثلة فيها لا تختلف كثيرا عن عهد بومدين ، و الملاحظ أن الفريق الجديد أصبح يتكون من ثلاثة أطراف و هي الجيش المهيمن على هذا الفريق ، و التكنوبيروقراطية التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في صياغة القرارات السياسية، بالإضافة إلى الحزب الذي ظهر كمركز قوة تحت قيادة مساعديه، بعدما كان دوره مهما طيلة فترة حكم الرئيس بومدين .

يعتبر الجيش المهيمن الأكبر على الفريق الجديد باعتباره المؤسسة الأكثر تنظيما، كما أنه ضامن مسألة الخلافة لصالح الشاذلي بن جديد ، أما بالنسبة للجناح التكنوبيروقراطي فيعبر أساسا عن المجموعة التي كلفت بتسيير الاقتصاد بين عامي 1980 و 1988 بقيادة عبد الحميد براهيم، و عبر هذا الجناح عن توجه الرئيس بن جديد ، أما الحزب فقد لعب دورا كمركز قوة في نظام بن جديد نظرا لإسهامه بقيادة محمد الشريف مساعديه في تجسيد حكم بن جديد ، من خلال تصفية خصوم الرئيس و أتباعهم خاصة في جهاز الحزب و المنظمات الجماهيرية (3)، و ابتداء من سنة 1985 ظهر تنافس بين هذه الأطراف، خاصة بين الجناح التكنوبيروقراطي و جهاز الحزب ، مع بقاء الجيش كمؤسسة قوية و مهيمنة ، و قد حاول

(1)- عبد الباسط دردور: العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي، ط1 ، دار الأمين ، القاهرة، مصر ، 1996، ص 50.

(2)- نفس المرجع السابق : ص 51.

(3)- قي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر(1988-1999) : أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2003، ص (83-84).

الطرفان إبراز قوتهما، فتحول التنافس إلى صراع حول البرنامج السياسي و الاقتصادي للنظام ، و كان محوره سياسات الانفتاح التي عرفها النظام منذ بداية الثمانينات، و في ظل هذه الظروف ، ظهر الصراع بين الجناحين ، و قد مر بعدة مراحل ، أهمها:

1- مرحلة إثراء الميثاق الوطني:

لقد كان إعلان الرئيس بن جديد خلال النصف الثاني من سنة 1985 على ضرورة إثراء الميثاق الوطني بمثابة المنطلق لأول أزمة حقيقية داخل النظام الجديد، بين تيار إصلاحي يقوده الرئيس محاولا تكريس الإصلاحات ، و تيار محافظ على النهج السابق و الطرح الاشتراكي ممثلا أساسا في الحزب بقيادة مساعديه و بعض المنظمات الجماهيرية ، و قد تجسد هذا الصراع بين أفكار الجناحين من خلال قنوات تعبير ، تمثلت أساسا في جريدتي " الجزائر الأحداث " (Algérie actualités) كقناة تعبير عن جناح الانفتاح و الإصلاحيين، و جريدة " الثورة الإفريقية " (la révolution africaine) كقناة تعبير عن جناح المحافظين أو معارضي الإصلاحات .

و انتهى المؤتمر بظهور مشروع الميثاق الوطني الجديد سنة 1986، و فيما يتعلق بمحور الصراع الذي كان قائما حول الاختيارات، فلم يطرأ تغيير كبير على الطروحات التي تضمنها ميثاق 1976، باستثناء التركيز على تكامل القطاعين الخاص و العام⁽¹⁾ .

2- مرحلة الإسراع بالإصلاحات 1986-1987:

كلف الشاذلي بن جديد الوزير الأول عبد الحميد براهيمى بإعادة هيكلة شركات الدولة، و لكن بعد مرور 4 سنوات ثبت فشله في مهمته و الأهم أنه استنزف كل الطاقات، ما أدى إلى إيقاف كل الاستثمارات و في نفس الوقت أدى تضارب أسعار البترول إلى تراجع كبير في عائدات البلاد الخارجية التي تقلصت من 16 إلى 8 مليار دولار، كما سجل نفس التراجع في المجال الفلاحي و بالمقابل ارتفع الاستهلاك بسبب الانفجار الديمغرافي.

و ابتداء من سنة 1985 بدأت مجموعة برئاسة مولود حمروش - السكرتير العام للرئاسة-عملها حول الإصلاحات الاقتصادية، و هي المجموعة التي سميت لاحقا " الإصلاحيين " ، و اشترك فيها العديد من المسيرين ذوي الخبرة النظرية و العملية ، و قد كان من الطبيعي أن يصاحب كل هذه الاضطرابات في المجال الاقتصادي تغيرات هامة في الحياة السياسية ، و كان الاستحقاق السياسي الأقرب هو مؤتمر جبهة التحرير الوطني، الذي كان يفترض عقده في نهاية عام 1988، لانتخاب رئيس جديد لحزب جبهة

(1)- نفس المرجع السابق : ص85.

الذي سيكون المترشح الوحيد للانتخابات الرئاسية⁽¹⁾.

3- مرحلة التحضير للمؤتمر السادس 1988 :

لقد تصور الرئيس الشاذلي و الإصلاحيون أن مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لابد أن يؤكد على الانفتاح الذي خططوا له ، و أن يؤسس بشكل سري للتعددية الحزبية التي ستتحقق بالرضا على امتداد عدة سنوات و لكن بالمقابل لم يقف أنصار النظام القديم مكتوفي الأيدي ، حيث أن أتباعهم كانوا موظفين أساسا على مستوى جهاز جبهة التحرير الوطني و منظماته السياسية ، في الجيش و بشكل سري في الإدارة و مصالح الأمن.

تولى التحضيرات للمؤتمر المسؤول عن الجبهة و هو محمد شريف مساعديه و الذي نجح في سد المنافذ، فجميع النصوص المعتمدة منذ بداية سنة 1988 إلى غاية شهر أكتوبر ، كانت كلها تصب في اتجاه معارض للانفتاح ، و اشتركت الإدارة هي الأخرى في هذا الصراع رغم عدم فاعليتها الواضحة و هذا طوال صيف 1988، لتساهم في تفاقم الفساد (نقص الماء و المواد الغذائية و المواصلات..) و بالموازاة انطلقت حملة ضد الرئيس الشاذلي ، و التي اعتمدت على مزيج من المعلومات الصحيحة و الخاطئة و كانت أشهرها تلك التي أشركت أحد أبنائه في قضية الاحتيال التي أضرت بالبنك الخارجي الجزائري⁽²⁾ .

لقد ساهمت الظروف السابقة في تأجيج الصراع داخل النخبة الحاكمة و الذي وصل إلى ذروته، و صور على أنه صراع يتحتم حسمه لصالح أحد الطرفين في المؤتمر السادس، و عرفت هذه المرحلة الإعلانات المتعددة عن الإضراب خاصة في المناطق الصناعية، و حتى لا يفرض التيار المحافظ نفسه في المؤتمر، رد الرئيس بن جديد على الحملة بكشفه عن الصراع و طرحه على الشارع من خلال خطاب ألقاه في 19 سبتمبر 1988، و الذي تمحور حول تبرير الإصلاحات الجارية و حتميتها للخروج من الأزمة ، و توجيه الاتهام إلى العناصر المعارضة للإصلاحات في أجهزة الحزب و الدولة .

أدت هذه الحملات المضادة بين التيارين إلى إنزال الصراع بينهما إلى الشارع الساخط بسبب آثار الأزمة الاقتصادية ، و هو ما أدى إلى تشكيل السياق السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للانفجار الذي عرفته الجزائر من خلال أحداث 05 أكتوبر 1988⁽³⁾ .

(1)- Abed charef , les émeutes d'octobre 1988, une crise fondatrice ? : **Algérie , 30 ans** (les enfants de l'indépendance), dirigé par merzak allouache et Vincent colonna ,hors-série n ° 60, éditions autrement- série monde , paris ,France mars 1992, page 79.

(2)- Ibid : page 80.

(3)- قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص (90-93)

المبحث الثالث : الصراع السياسي في الجزائر في عهد التعددية

إن الصراع السياسي على السلطة في الجزائر أمر واقع منذ الاستقلال ، و قد أصبح هذا الصراع على السلطة علنيا، و برز كحدث بعد وفاة بومدين عام 1978، بعد أن أحكم السيطرة على النظام منذ إطاحته بالرئيس بن بلة عام 1965، و لم يؤد فرض الشاذلي بن جديد من قبل الجيش ، إلا لتأجيل الصراع السياسي بين أجنحة السلطة و الذي انكشف من خلال أحداث أكتوبر 1988⁽¹⁾ .

1- بروز التيار الإسلامي بعد أحداث أكتوبر 1988:

إن أهم سبب لأحداث أكتوبر 1988 يكمن في الانشقاقات و الصراعات الموجودة داخل نظام الحكم ، بين مجموعة بن جديد- دعاة الانفتاح الاقتصادي - و بين دعاة السير في الطريق الذي كان يفضلته الرئيس الراحل بومدين ، و هو سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي⁽²⁾ ، و رغم أن أحداث أكتوبر عرفت بأنها السبب المباشر لتبني التعددية الحزبية في الجزائر ، إلا أنها أيضا كانت الواجهة الأولى التي برزت من خلالها الجماعات الإسلامية التي فازت بأول و ثاني انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة ، و فرضت نفسها كأقوى طرف في الصراع السياسي على السلطة قبل و بعد إلغاء نتائج تشريعات ديسمبر 1991.

أ-كرنولوجيا أحداث أكتوبر 1988:

تزامن خطاب الرئيس بن جديد مع مجموعة الإشاعات التي عمت البلاد في نهاية سبتمبر 1988 و انطلاق حركة الإضرابات الواسعة ، خاصة بالمنطقة الصناعية بالروبية و الرغاية ، و قد تمت آخر محاولة للتهدئة في 04 أكتوبر من خلال الاتفاق الموقع بين الحكومة و الاتحاد العام للعمال الجزائريين و لكنه لم يمنع بداية الأحداث المتسارعة ، فقد توافد على الجزائر العاصمة منذ الخامس أكتوبر ملايين الشباب، و خربوا المؤسسات العمومية و الملاحظ أن هذا التخريب اتخذ شكلا منظما دل على أنه من تنفيذ محترفين، و على العكس سجلت اعتداءات قليلة على أملاك الخواص ، و في الوقت نفسه تعرضت عديد المقرات التابعة لشركات الطيران الأجنبية للتخريب ، في ظل الغياب الكلي للشرطة على مستوى الشوارع الرئيسية بالعاصمة ، و قد تزامن هذا الوضع مع الإشاعة التي تم تداولها قبل ذلك بعشرة أيام و التي أعلنت عن إضراب عام يوم 05 أكتوبر، و لم يتم معرفة مصدرها و الكيفية السريعة لانتقالها.

(1)- تمام مكرم البرازي ، من منع قيام دولة جند الله في الجزائر؟ : مرجع سبق ذكره ، ص54.

(2)- فرانسوا بورجا، ترجمة لورين فوزي زكري: الإسلام السياسي...صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، ط2، دار العالم

الثالث ، القاهرة ، مصر ، 2001، ص 273.

و في مساء اليوم الأول من الأحداث، تم إحصاء خسائر كبيرة ، لذلك جمع المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني كل شخصيات النظام ، و اعتبر أن هناك عناصر ترغب في نشر الفوضى من أجل تشويه صورة النظام ، لكن المظاهرات لم تتوقف و استمرت خلال اليوم الموالي، لتمتد إلى مدن أخرى مثل البليدة و وهران و تيارت التي تعد ثاني مدينة بعد العاصمة من حيث شدة عنف المواجهات⁽¹⁾.

إن الأمر المثير للفضول هو أن مدينتي تيزي وزو و قسنطينة لم تتحركا مع الأحداث، رغم أن الأولى كانت مركز إثارة و الذي تمحور دائما حول الأمازيغية و الديمقراطية و حقوق الإنسان ، أما الثانية فقد عاشت شهر أكتوبر الخاص بها عام 1986، عندما تحول إضراب بسيط للطلبة إلى مواجهات مميتة ، و هو إثبات آخر على أن الأحداث من تدبير جهات معينة .

و تأكد مع اليوم الثاني أن المظاهرات ليست مجرد غضب عابر بعد أن عمت الفوضى، لتبدأ النداءات بتدخل الدولة ، لذلك منعت السلطات أي مظاهرة و فرضت حضر التجول في العاصمة و ضواحيها، و أكدت بأنها ستعمل على استرجاع الهدوء باستعمال السلاح إذا تطلب الأمر ذلك، بعد أن نشر الجيش قواته في أهم مفترقات الطرق و أمام البنايات الاستراتيجية⁽²⁾.

و في السابع من أكتوبر ، أي اليوم الثالث للمظاهرات، تدخل الإسلاميون لأول مرة في الأحداث ، فقاموا بتنظيم مسيرة بعد صلاة الجمعة نحو بلكور، و التي انتهت دون حوادث، و قد تواصلت المظاهرات في الأيام الموالية أي من السابع إلى غاية العاشر أكتوبر، لكن بأقل حجم و هو ما أشّر إلى إمكانية عودة الوضع الطبيعي ، و كان "هادي خديري" أول مسؤول سامي يظهر من خلال التلفزيون في الثامن من أكتوبر، و مع ذلك بدى و كأن الأسباب الحقيقية وراء المظاهرات لم تحل.

و في العاشر من أكتوبر ، بدأ الإسلاميون مظاهرة في منتصف النهار ، و شملت أيضا حشدا من المواطنين بلغ عددهم حوالي 20000 شخصا، و قد اتجهت المسيرة من بلكور إلى مدخل باب الواد ، لكنها حوصرت من طرف قوات الأمن ، لتغير وجهتها عبر شارع بلوزداد ، و وصل المتظاهرون إلى مقر مديرية الشرطة و وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام حاجز عسكري، و أثناء المفاوضات بين الطرفين، أصيب أحد المتظاهرين عن طريق الخطأ، و بعدها- و حسب شهادات متطابقة - أطلق أحد المحرضين الرصاص على العسكريين الذين بادلوه إطلاق النار، ما أدى إلى مقتل 34 شخصا ، و قد سبق إطلاق النار خطاب الرئيس بن جديد الذي لم يسجل له أي تصريح خلال المظاهرات التي توقفت بالتزامن مع خطاب الرئيس⁽³⁾.

(1)- Abed charef : op.cit, page 81.

(2)- Ibid : page 82.

(3)- Ibid : page (83-84)

إذا كانت الأزمة الجزائرية متعددة الأبعاد ، فإن ما حدث منذ 5 أكتوبر 1988 قد شهد حالة من تفاقم الصراع على السلطة، بشكل أصبح فيه الصراع السياسي المحور الرئيسي لما يحدث في الجزائر⁽¹⁾ ، و يرى الأستاذ **عبد العالي دبله** أن هذه الأحداث تعود إلى السبعينيات عندما تم إلحاق الحزب بالدولة ، و كان وجوده رمزياً أكثر منه فعلياً، حيث تحمل إطارات و تكنوقراطيو الدولة عملية التنمية و التحديث ، فأكثر العمليات حسماً في هذه الفترة تمت بعيداً عن الحزب ، و بقدوم الرئيس بن جديد استعاد الحزب فعاليته ، و أصبح أكثر قوة لدرجة أصبح يقلق فيها السلطة التكنو-عسكرية ، و يهدد وجودها و نفوذها خاصة بعد سيطرة الحزب على التنظيمات الاجتماعية المختلفة التي ألحقت به ، لهذا فهو يعتبر أن أحداث أكتوبر 1988 تمثل رد فعل على النفوذ الكبير و المتزايد للحزب ، أو أنها استثمرت للتخلص منه، و ذلك بتبني التعددية الحزبية ، فهي نتيجة لحسابات سياسية لأطراف فاعلة في السلطة⁽²⁾.

و يشير **عمار بن عمروش** في كتابه حول " الإضرابات و الصراعات السياسية في الجزائر " ، إلى أن عالم الشغل و على غرار القطاعات الأخرى ساهم بصفة متكررة في الصراعات التي مر بها المجتمع الجزائري⁽³⁾ ، و هو يعتبر بأن أحداث أكتوبر 1988 تعبر عن العلاقة بين صراعات العمل و الصراع السياسي، و يستشهد على ذلك بكون المظاهرات الأولى من تنظيم الشباب البطل، حتى أنها حملت في طياتها مطالب نقابية بالأساس⁽⁴⁾ ، في حين يرى **المنصف وناس** بأن هذه الأحداث تعد شرخاً عميقاً في صلب المجتمع الجزائري ، كنتيجة إخفاقات متعددة و صراعاً بين الدولة و الحزب و المجتمع المدني⁽⁵⁾ ، و هو نفس التفسير الذي كان قد سبقه إليه **عبد الباسط دردور**⁽⁶⁾ ، بينما يقدم **محمد سعيد أبو عامود** تفسيراً أكثر شمولاً من خلال دراسته " الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر " ، فيؤكد أن الصراع الذي كان يدور في نطاق السلطة قبل أحداث أكتوبر ، تركز حول عدة محاور، هي⁽⁷⁾:

(1)- خميس خزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 160.

(2)- عبد العالي دبله : الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد و المجتمع و السياسة) ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر، 2004، ص(218-219).

(3)-Amar benamrouche : grèves et conflits politiques en Algérie, éditions Karthala ,paris, France,2000, page13.

(4)- Ibid : page 16.

(5)- المنصب وناس، الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر (محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر1988): الأزمة الجزائرية، مرجع سبق ذكره ، ص 246.

(6)- عبد الباسط دردور: مرجع سبق ذكره ، ص 96.

(7)- محمد سعيد أبو عامود ، الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر : مجلة السياسة الدولية، العدد 113، القاهرة، 1993، ص 114.

- المحور الأول كان يدور حول التعددية السياسية في مواجهة الحزب الواحد.
- المحور الثاني تركز حول اتساع دور القطاع الخاص اقتصاديا في مواجهة سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

- أما المحور الثالث ، فيتعلق بالهوية الجزائرية، هل الجزائر عربية إسلامية أم فرانكفونية ؟

و يضيف أن هذا الصراع قد دار منذ وفاة الرئيس بومدين في 1978، بين أنصار بومدين الذين عبروا عن أنفسهم في المؤتمر الاستثنائي لجبهة التحرير الوطني عام 1980، و طالبوا بالوفاء و الاستمرارية ، و الاتجاه الثاني الذي تزعمه الرئيس بن جديد و مجموعته ، التي كانت تسعى إلى إحداث تغييرات سياسية و اقتصادية (المراجعة) ، أي محاولة إعادة تقييم التجربة الجزائرية من خلال طرح بعض الأفكار و التصورات الخاصة في إطار جبهة التحرير الوطني ، إلا أنه فشل بسبب عدم قدرته على المساس ببعض المنجزات الزراعية التي حققها بومدين، و عجزه في تفكيك الشركات الكبرى التي كانت على رأس القطاع العام ، ثم حاول إعادة هيكلتها في إطار محاربة مراكز القوى الموروثة عن الفترة السابقة ، لتعزيز موقعه السياسي و إزاحة المعارضين له في الحزب (1) ، لينفجر الصراع بين الجناحين في أكتوبر 1988.

و رغم اختلاف التحليلات و الدراسات السياسية حول تفسير أحداث أكتوبر 1988، لكن هذا لم يمنع من إجماع غالبية هذه الدراسات على أن العامل الحاسم فيها، تمثل في الصراع الحاد بين أجنحة النخبة السياسية الحاكمة في الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينات (2) ، و هكذا ساهمت أحداث أكتوبر 1988 في تشكيل الخريطة السياسية ، و برز معها صراع الكتل للعلن و خرج عن الخفاء (3).

أعلن الرئيس بن جديد في 10 أكتوبر 1988 عن إجراء استفتاء في نوفمبر يتناول مشروع تعديل الدستور، الذي يمكن من اختيار رئيس للحكومة يكون مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، و في 29 أكتوبر أعفي الجنرال لكحل عياط مدير الأمن العسكري و محمد شريف مساعديه الأمين العام لجبهة التحرير الوطني من مناصبيهما ، و في نوفمبر 1988 عرضت إصلاحات جديدة على المجلس الشعبي الوطني، و في 27 نوفمبر صادق مؤتمر جبهة التحرير الوطني السادس على الإصلاحات الجارية، و عين الشاذلي بن جديد مرشحا وحيدا لرئاسة الجمهورية، و رئيسا لجبهة التحرير الوطني، و في 22 من الشهر نفسه أنتخب الشاذلي للمرة الثانية رئيسا للجمهورية لولاية مدتها خمسة سنوات ، و نجح

(1) - نفس المرجع السابق، ص 115.

(2) - قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 82.

(3) - محمد الميلي ، الجزائر إلى أين؟ : مجلة المستقبل العربي، العدد 171، بيروت ، لبنان ، سبتمبر 2001، ص 19.

بالتالي⁽¹⁾ في صراعه مع التيار المحافظ - و لو مؤقتا - من خلال فرض الانفتاح الذي سعى إليه و الذي كرسه دستور 03 فيفري 1989.

ب - ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مشروعها للوصول إلى السلطة :

لقد كان الإسلاميون أول من طلبوا إنشاء حزب مستندين في ذلك على الاهتمام الذي أحاطتهم به الرئاسة أثناء أحداث أكتوبر 1988، التي شهدت ظهور الجماعات الإسلامية ، التي أثبتت قدرتها الفائقة على تأطير الانتفاضات الشعبية و اكتساب الشرعية انطلاقا منها، و هو ما يدل عليه استقبال الرئيس بن جديد لمحفوظ نحناح و أحمد سحنون و علي بلحاج و عباسي مدني⁽²⁾.

بدأت الإصلاحات السياسية مع المصادقة على دستور 1989، و ظهور التنظيمات السياسية المتعددة و تراجع دور و فاعلية حزب جبهة التحرير الوطني بإلغاء النص على الأحادية الحزبية، و في الوقت نفسه استمر الصراع بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية ، و قد وضعت هذه الأبعاد بمجملها الجزائر في حالة من الصراع على السلطة الذي انطلق من جديد بحصول التغيير في بنية النظام ، و ظهرت قوى سياسية متعددة ، حاولت كل منها أن تطرح نفسها كحامي للنظام، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، أو كبديل له، كما هو الحال بالنسبة إلى التيار الإسلامي ، و لاسيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽³⁾.

لقد مكنت الانتخابات البلدية لعام 1990 المعارضة من المشاركة فيها، و تسيير أكثر من 60 % من المجالس البلدية و الولائية ، و مع انهيار شرعية حزب جبهة التحرير و النظام، أصبح هناك صراع بين شرعيات عديدة، شرعية تهاوت و هي شرعية حزب جبهة التحرير و الرئيس الذي يعتمد على الجيش، و شرعية جماهيرية و ثقافية و هي شرعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لذلك فالصراع الذي دار خلال التسعينيات هو نزاع بين عدة شرعيات سياسية و ثقافية في الواقع السياسي الجزائري ، و هي⁽⁴⁾:

• الشرعية التاريخية للاستقلال و التي ارتكزت عليها جبهة التحرير الوطني.

• شرعية انتخابية حصلت عليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية عام 1991.

أعلنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مشروعها السياسي في 7 مارس 1989، اعتبرت فيه الجيش بحاجة إلى إعادة إصلاح حتى يستعيد سمعته التاريخية و قدرته القتالية و اعتباره لدى الشعب الجزائري، و هو ما يمكن

(1) - زهرة بن عروس و آخرون : الإسلاموية السياسية (المأساة الجزائرية)، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2002، ص (81-82).

(2) - عبد الباسط درور : مرجع سبق ذكره ، ص 96.

(3) - خميس حزام والي : مرجع سبق ذكره ، ص (160-161).

(4) - عمرو عبد الكريم سعداوي ، التعددية السياسية في الجزائر (1989-1992): رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص

(93-94).

تحقيقه باستيلاء الجبهة على الجيش ، و إعادة تأهيله عقائديا و أخلاقيا ، و لم يرد الجيش على مشروع الجبهة ، و ظل يراقب تطور الأحداث إلى غاية انفجار الصراع و ارتفاع حدة المواجهة ، مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990.

فقد أعلن المدير العام لوزارة الدفاع الجنرال شلوفي ، في بداية فيفري 1990، اتهامه لجبهة الإنقاذ بمحاولاتها الاستفادة من الديمقراطية لفرض نفسها، و ذكر بأن الجيش حارس الدستور و الحريات العامة ، كما رفض الخلط بين الديمقراطية و الفوضى ، و ردت الجبهة عبر مجلة " المنقذ " و دعت الشعب إلى الخوف من التهديدات العسكرية ، فرد الجيش عبر مجلته بأن الدستور أعطاه حق التدخل لحماية الحريات العامة، كما أصدرت قيادة الجيش في أبريل 1990 أمرا يقضي بمنع اللحية و الحجاب في المستشفى العسكري في العاصمة ، و هددت الجبهة بحمل السلاح ، لكن المواجهة العسكرية لم تحصل ، و جرت الانتخابات البلدية ، التي أفضت عن فوز الجبهة الإسلامية و الذي اعتبرته بداية الطريق نحو السلطة (1).

نجحت الجبهة الإسلامية في أول انتخابات تعددية شهدتها الجزائر نجاحا ساحقا بين إلى مدى تمكنت من تعبئة الموارد و حشد الطاقات، حيث تمكنت من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500، فكانت النتيجة ما يعادل 54 % ، في حين أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يحصل إلا على 28% من الأصوات. يعود نجاح الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى عمل كبير قامت به في فترة قصيرة من الزمن، أي أن التنظيم و نشاط التعبئة المنظم أديا إلى تحقيقها نتائج كبيرة ، بالإضافة إلى الأزمة المجتمعية العامة التي ساعدتها على تعبئة الأناصر في زمن سريع (2) .

و الواضح أن خطاب الجبهة الإسلامية قد لقي تأييدا واسعا في الشارع ، بحكم انطلاقه من القاعدة الإسلامية التي تتوافق مع الحس الإسلامي العميق لدى الجزائريين، في حين كانت جبهة التحرير الوطني تتعرض لانتقادات متعددة منذ أحداث أكتوبر 1988، و أتهمت بأن سياستها- كحزب في السلطة - أوجدت فراغا سياسيا و عقائديا كبيرا (3) .

لقد أصبحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الانتخابات البلدية و الولائية المنظمة في جوان 1990، تسيطر على 32 ولاية من أصل 48 ولاية ، و لا تعكس هذه المعطيات حجم الفوز الذي حققه الإسلام السياسي، لأن

(1)-مركز الدراسات و الأبحاث في دار الكاتب العربي: الجزائر إلى أين؟ 1830-1992 ، ط1، دار الشواف للنشر، الرياض، السعودية، 1992، ص (16-17).

(2)- رياض صيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، الأزمة الجزائرية : مرجع سبق ذكره ، ص (531-533).

(3)-سامح راشد ، الأحزاب السياسية في الجزائر: سلسلة بحوث سياسية، العدد 117، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، أكتوبر 1997 ، ص (03-04).

الجبهة الإسلامية أيضا حصلت على أغلبية الأصوات في جميع المدن الكبرى ، أي على 64.18 % من الأصوات في العاصمة ، و 70.57% في وهران و 72 % في قسنطينة ، كما سيطرت على جميع بلديات البلدة و عددها 29 بلدية ، و على جميع بلديات قسنطينة و عددها 12 بلدية و جميع بلديات جيجل و عددها 28 بلدية⁽¹⁾ .

و يعتبر الملاحظون بأن بروز الجبهة الإسلامية في التسعينيات ، جاء بمثابة إجابة متأخرة لصراع قديم لم ينته في صفوف الحركة الوطنية، ذكرت بالانقطاعات في مسار هذه الحركة ، و التي خلقت فراغات في الخمسينيات تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من سدها في نهاية الثمانينات⁽²⁾ .

ج- الصراع بين الجبهة الإسلامية و السلطة حول قانون الانتخابات الجديد:

أدركت جبهة الإنقاذ أن السلطة لن تسمح لها بتحقيق فوز انتخابي على المستويين التشريعي و الرئاسي دون وسائل ضغط ، خاصة بعد فوزها الكبير في الانتخابات الولائية و البلدية في 12 جوان 1990 ، و بالفعل سعت السلطة إلى التحكم في القوة الانتخابية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، عن طريق اعتماد قانون الانتخابات الجديد الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني سنة 1991، و كان رد فعل الجبهة الإسلامية هو مطالبته بتنظيم انتخابات رئاسية موازية للانتخابات التشريعية، و هددت باللجوء إلى الإضراب العام المفتوح⁽³⁾ . اعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أسلوبيين مترابطين لإدارة صراعها مع السلطة ، حيث لجأت إلى الشعب و السلطة معا في وقت واحد، بهدف ضمان الدعم الجماهيري و استمرار عملية التعبئة الشعبية ، و في نفس الوقت إحراج الرئيس بن جديد سياسيا، و هو ما حصل أولا بعد نجاح الإنقاذ في الانتخابات البلدية ، و ثانيا تغيير قانون الانتخابات.

فرغم فوز الجبهة بالانتخابات البلدية في جوان 1990، إلا أنها قامت بمسيرة إلى مقر رئاسة الجمهورية لتسليم لائحة مطالب، و تشير هذه المذكرة المسلمة لرئاسة الجمهورية إلى الصراع القائم بين السلطة و الإنقاذ، و توضح أن الأخيرة أرادت بها أن تكشف للشعب أن سبب فشلها في إدارة بعض البلديات ، يرجع للعقبات التي وضعتها الحكومة ، و هو ما يعني أن أي فشل للجبهة في الممارسة السياسية تتحمله الحكومة ، كما أن نجاح السلطة المحلية الإسلامية مرتبط بسيطرته على السلطة المركزية من خلال الانتخابات التشريعية⁽⁴⁾ .

(1)-فرانسوا بورجا: مرجع سبق ذكره، ص 284.

(2)- حاتم رشيد: الأزمة الجزائرية... إلى أين، دار سندباد للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999، ص 12.

(3)-محمد ضريف: مرجع سبق ذكره ، ص 227.

(4)- محمد العباسي : السلطة و الحركة الإسلامية في الجزائر (أخطاء و خطايا)، د ط ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، 1993، ص 138.

أما الصراع الأكبر، فكان حول تعديل قانون الانتخابات و الذي انتهى بالإطاحة بحكومة مولود حمروش ، ففي 24 مارس 1991، عقد وزير الداخلية محمد الصالح محمدي ندوة صحفية تناول فيها مشروع قانون الانتخابات الذي قدمته الحكومة للمجلس الشعبي الوطني لمناقشته و المصادقة عليه استعدادا للانتخابات التشريعية ، و في 27 مارس أعلنت ثمانية أحزاب رفضها للمشروع و دعت إلى تكوين لجنة انتخابية وطنية لإعداد القانون ، و هددت بإضراب عام في حالة عدم الاستجابة لمطالبها.

و في 30 مارس وجه عباسي مدني رسالة مفتوحة لأعضاء المجلس الشعبي الوطني ، يحذرهم فيها من المصادقة على مشروع الحكومة المتعلق بقانون الانتخابات و تقسيم الدوائر الانتخابية ، و في الأول من أبريل وافق المجلس الشعبي الوطني على مشروع القانونين اللذين تقدمت بهما الحكومة ، و في الثاني من أبريل دعى عباسي مدني إلى إيقاف تنفيذ قانوني الانتخابات و تقسيم الدوائر، و إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مسبقة متزامنة مع الانتخابات التشريعية و هدد بإضراب عام في حالة عدم استجابة السلطة لشروطه. و في 03 أبريل ، أصدر الرئيس بن جديد مرسوما رئاسيا يدعو الناخبين إلى انتخابات تشريعية مسبقة في 27 جوان 1991، و في 12 ماي 1991 انتهى أجل تقديم طلبات الترشيح للانتخابات، التي تقدم إليها مرشحو 39 حزبا سياسيا على رأسها حزب جبهة التحرير الوطني و الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽¹⁾ .

لقد أصبح الاقتراع - وفقا للقانون الانتخابي الذي أقرته حكومة حمروش- على الاسم الواحد بالأغلبية في دورتين حسب المادة 84 من القانون رقم 06/ 91 ، و هو ما يعني أن المترشح يعتبر فائزا في الدورة الأولى إذا حصل على الأغلبية المطلقة " النصف زائد واحد " ، و إذا لم ينل أحد المرشحين الأغلبية المطلقة تعاد الانتخابات في دورة ثانية ، و يشارك في ذلك المترشحون الذين حازوا على أكبر عدد من الأصوات المعبر عنها ، و يعتبر فائزا في الدورة الثانية المرشح الذي حصل على أكثرية الأصوات⁽²⁾ .

إن هذا النمط من الاقتراع لا يعطي أهمية للأصوات الأخرى ، لذلك فهو لا يخدم التعددية و يتعارض مع مبدأ تمثيل الأقليات ، أما بالنسبة لقانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، فقد حدده القانون رقم 07/91 الصادر في 3 أبريل 1991، و قد تم فيه زيادة عدد المقاعد في مناطق لا تعرف كثافة سكانية كبيرة ، فهذا القانون همش المدن لحساب الأرياف، فمثلا خصص نفس عدد المقاعد لمناطق تعرف كثافة سكانية عالية مع منطقة ذات كثافة سكانية أقل ، و يفسر ذلك بأن الحكومة تعمدت هذا التقسيم من أجل ضمان تمرير بعض

(1)- نفس المرجع السابق : ص 139.

(2)- إلهام نايت سعدي، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995): رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2001-2002، ص (90-91).

المشاريع، فقد أخذت بعين الاعتبار نتائج الانتخابات المحلية ، التي فازت فيها الجبهة الإسلامية في المدن الكبرى، لذلك تم زيادة المقاعد في المدن الصغرى و الجنوبية المؤيدة لجبهة التحرير الوطني (1).

إن الخلاف حول نمط الاقتراع كان بسيطاً إذا ما قارناه بقانون تقسيم الدوائر الانتخابية ، فحزب جبهة القوى الاشتراكية كان الحزب الوحيد الذي اعترض على النمط الجديد للاقتراع.

لقد كانت الجبهة الإسلامية من أكبر المعارضين للقانونين ، متهمة الحكومة بالتحيز لجبهة التحرير الوطني ثم تلتها مجموعة (1+7)* التي أعلنت أنها سوف تقوم بإضراب احتجاجي على القانونين ، و طالبت بإلغائهما أو تعديلهما ، لأنهما يعتبران استراتيجيتين انتخابية وضعتها الحكومة وفق خطة محكمة ،و دعت المجموعة السابقة للإضراب ، لكنها تراجع لتخوفها من عدم استجابة الجماهير لها ، ما عدا الجبهة الإسلامية التي تمسكت به ، و لقد نادى للإضراب كذلك حزب العمال في 23 مارس 1991.

أعلن كل من عباسي مدني و نائبه علي بلحاج أن الإضراب السياسي غير المحدود سينطلق بدءاً من 25 ماي ، و ارتدى خلاله المتظاهرون قمصانا بيضاء و نادوا بإقامة الدولة الإسلامية (2).

لقد ساعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ في هذا التحرك الاحتجاجي بعض العوامل المهمة، التي دفعت الشارع الجزائري إلى الانضمام إليه، و هي (3):

1- إن رفض الإنقاذ للقانون الانتخابي و تقسيم الدوائر كان محل إجماع معظم الأحزاب المعارضة ، فكانت مطالبها السياسية واضحة لكل الناس و مقبولة عندهم ، كما اعتمدت على شعارات تتفق مع قناعاتهم أو لا تختلف عنها على الأقل.

2- كان البعد الديني العقائدي في الشعارات التي نادى بها المسيرات تستهوي عامة الناس ، و غابت عنها أي روح حزبية ضيقة ، و زاد رفع المصاحف فيها بكثافة في إصاقها بالمقدس ، و شارك المتظاهرون في هذا الإضراب بدافع الانتماء للإسلام ، و ليس الانخراط في حزب سياسي .

3- كما ساهم عدم استعداد هذا التحرك لمؤسسات الدولة التي يمكن أن تتدخل ضده في نجاحه و تتمثل خصوصاً في الجيش و الشرطة و الدرك .

(1)- نفس المرجع السابق ، ص 92.

* ملاحظة : تتكون هذه المجموعة من الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، الحزب الوطني للتضامن و التنمية، حزب التجديد الجزائري، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، الحركة الجزائرية للعدالة و التنمية ، حركة حماس ، حزب العمال ، " زائد واحد " أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

(2)- إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص(93-94).

(3)- عمرو عبد الكريم سعداوي : مرجع سبق ذكره ، ص 209.

إن الهدف من هذا الإضراب هو إلغاء أو تعديل القانون الانتخابي ، و لتحقيق ذلك وجب الضغط على السلطة بكل الوسائل فسعت إلى شل حركة المؤسسات لكنها لم تنجح سوى في المؤسسات المعروفة بولائها للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و بتعقد الأمور بدأت الاتصالات السرية و العلنية بين الجبهة و الحكومة التي طلبت التوقيف الفوري للإضراب ، و هو ما تجاهلته الجبهة الإسلامية ، و في 03 جوان أصدرت وزارة الداخلية بيانا دعت فيه الجبهة إلى إخلاء الساحات العمومية ، لأن الحملة الانتخابية على الأبواب ، و أمام رفض الجبهة ، أعطى الرئيس الأمر بإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، و من هنا بدأت المشادات بين قوات الأمن و المعتصمين في الساحات (1).

2- تطور الصراع السياسي بعد تأجيل تشريعات جوان 1991:

أصدر الرئيس بن جديد في 05 جوان 1991 مرسوما رئاسيا قرر فيه حالة الطوارئ لمدة أربعة أشهر في كل أنحاء البلاد، و حظر التجوال بولايات الجزائر و بومرداس و تيبازة بدءا من 06 جوان ، و نزلت قوات الجيش و تمركزت في الساحات العامة و المواقع و الشوارع الاستراتيجية ، و أقال بن جديد مولود حمروش ، و كلف سيد أحمد غزالي بتشكيل حكومة جديدة *، و تقرر تأجيل الانتخابات التشريعية.

أ- تحدي الجبهة الإسلامية للسلطة و دخولها الانتخابات في ظل استمرار الصراع :

و في 07 جوان التقى غزالي بعدد من زعماء المعارضة من بينهم عباسي مدني و علي بلحاج ، اللذين أعلنوا في نفس اليوم إنهاء الإضراب و توصلهما لاتفاق مع رئيس الحكومة بإجراء انتخابات تشريعية و رئاسية مسبقا قبل نهاية عام 1991، و في 08 جوان انتهى الإضراب و انسحبت وحدات الجيش (2).

و رغم ذلك لم يتوقف الصراع بين السلطة و الجبهة الإسلامية التي اعتبرت أن بعض مطالبها لم تلبى بعد، مثل عودة عمال كثيرين ممن استجابوا لندائها للإضراب إلى وظائفهم ، و كذلك الإبقاء على حالة الطوارئ، و ما زاد الأمر تعقيدا هو قرار السلطة العسكرية منذ 20 جوان إعادة رموز الجمهورية إلى بعض البلديات التي تسيطر عليها جبهة الإنقاذ، و ذلك بنزع لافتة " بلدية إسلامية " التي وضعتها الإنقاذ و وضع شعار " من الشعب إلى الشعب " عليها ، و رفع علم الجزائر فوق المبنى و وضع صورة رئيس الجمهورية ، و هو ما تسبب في حدوث صدامات بين الطرفين و سقوط ضحايا، لذلك عادت الوحدات

(1) - إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص 95.

* ملاحظة : و الملاحظ فيما بعد أن حكومة " سيد أحمد غزالي " عملت على غلق باب الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و فتحت المجال واسعا أمام الصراع السياسي في الجزائر.

(2) - محمد العباسي : مرجع سبق ذكره ، ص 142.

العسكرية - التي انسحبت قبل ذلك - يوم 24 جوان و انتشرت بحجم أكبر ، بعد أن حدثت الصدمات بين متظاهرين إسلاميين و قوات الجيش خلال أيام 24 و 25 و 26 جوان⁽¹⁾.

و يوم 28 جوان دعى عباسي مدني إلى رفع حالة الطوارئ ، و حذر باللجوء إلى الجهاد، و رفض الحوار مع الحكومة الجديدة إذا لم يتحقق ذلك ، و لكن في 30 جوان تم اعتقاله مع علي بلحاج بتهمة تدبير و تنظيم و القيادة العمدية لمؤامرة مسلحة ضد أمن الدولة، كما تم اعتقال 700 آخرين من عناصر جبهة الإنقاذ ، و هكذا نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إدارة الصراع مع السلطة و بجرها لها إلى معركة في الشارع ، و هو ما جعلها تظهر أمام الرأي العام في صورة حركة مقموعة مضحية في سبيل ما تؤمن به ، الأمر الذي ساهم في تحقيقها لفوز عريض خلال الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991⁽²⁾.

تصاعد الصراع القائم بين الحكومة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد أن توالى النداءات لإطلاق سراح المعتقلين و خاصة قادة الجبهة ، إلا أن الحكومة رفضت ذلك معتبرة أن القضية من اختصاص القضاء العسكري ، و ما زاد الوضع تأزما هو دخول قادة الجبهة في إضراب عن الطعام في 07 سبتمبر 1991 ، في الوقت الذي كان سيعلن فيه عن رفع حالة الطوارئ ، لذا تم تمديدها إلى غاية استرجاع الأمن . و لم تمنع هذه الظروف و الأوضاع الحكومة من إعادة النقاش حول القانون الانتخابي و تقسيم الدوائر الانتخابية بل تمت المصادقة عليه في 15 أكتوبر 1991، و في نفس اليوم أعلن رئيس الجمهورية عن إجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية يوم 26 ديسمبر 1991، و برمج الدور الثاني من نفس الانتخابات في 16 جانفي 1992.

رفضت المؤسسة العسكرية إجراء الانتخابات في تلك الظروف، و أرجعت ذلك إلى عدم حياد الإدارة المحلية في عملية تحضير الانتخابات، كما اعتبرت أن المساجد ليست بعيدة عن الصراعات الحزبية المثيرة للعنف و الشغب.

لقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ آخر حزب يعلن عن ترشحه للانتخابات، و ذلك يوم 14 ديسمبر 1991 كما أنها كانت الحزب الوحيد الذي ترشح في جميع الدوائر الانتخابية⁽³⁾ ، فرغم الظروف الصعبة التي مست القيادة العليا للجبهة و كثيرا من إداراتها ، إلا أن أحد تياراتها الأكثر اعتدالا بقيادة عبد القادر حشاني، فرضت المشاركة في الانتخابات ، و قد فاجأت نتائج هذه الانتخابات الجميع ، بما فيها النخبة

(1) - نفس المرجع السابق : ص 143.

(2) - نفس المرجع السابق : ص (144-146).

(3) - إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص (100-101).

الحاكمة التي كانت تنتظر فور جبهة التحرير الوطني، أو حتى القيادة الإسلامية الجديدة التي لم تتوقع فوزا ساحقا مماثلا (1) ، فقد حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا، أي بنسبة 47.54 % من أصوات الناخبين ، بينما حصلت جبهة القوى الاشتراكية على 25 مقعدا ، و جبهة التحرير الوطني 16 مقعدا و المستقلون ثلاثة مقاعد (2).

إن توقعات السلطة بفوز جبهة التحرير الوطني في هذه الانتخابات ، كانت بناءا على التقرير الذي قدمه المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة ، حيث تتبأ بفوز جبهة التحرير بأكثر من 60% من مقاعد البرلمان ، لكن النتائج جاءت عكس ذلك لأن الجبهة الإسلامية هي التي فازت في الدور الأول بـ 188 مقعدا من أصل 430 ، كما أنها كانت مرشحة للفوز بالغالبية العظمى من المقاعد المتبقية في الدور الثاني فحسب المحللين السياسيين فإن جبهة الإنقاذ كانت مرشحة للفوز بعد الدور الثاني بأكثر من 70% من مقاعد البرلمان ، الشيء الذي كان سيخول لها تغيير الدستور و معظم القوانين الأخرى التي تسير البلاد (3).

ب - وقف المسار الانتخابي و تدخل الجيش كأقوى طرف في الصراع :

كان يكفي الجبهة الحصول على 28 مقعدا في الدور الثاني ، لكي تحقق أهدافها في تأسيس الدولة الإسلامية ، لكن تطورت الأحداث بعد الدور الأول من الانتخابات بصورة غير متوقعة ، بخروج عشرات الآلاف من المواطنين في الجزائر العاصمة إلى الشوارع ، و أعلنوا رفضهم للحكم الإسلامي القادم (4). بعد ذلك ، و في 04 جانفي 1992 تم حل المجلس الشعبي الوطني بقرار من رئيس الجمهورية ، بعد ذلك بأسبوع - أي يوم 11 جانفي 1992- استقال الرئيس بن جديد ، و طبقا لدستور 1989 كان يجب أن يخلف الرئيس بن جديد رئيس المجلس الشعبي الوطني عبد العزيز بلخادم ، و ذلك بصفة مؤقتة لمدة 45 يوما في انتظار عقد انتخابات رئاسية، و هو ما لم يتم بسبب حل المجلس (5).

(1)- رياض صيداوي : مرجع سبق ذكره ، ص 538.

(2)- مركز الدراسات و الأبحاث : مرجع سبق ذكره ، ص 49.

(3)-محمد قيراط : قضايا إعلامية معاصرة ، ط1 ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006 ، ص (221-222).

(4)-سامح راشد : مرجع سبق ذكره ، ص 05.

(5)- تمام مكرم البرازي ، من منع قيام دولة جند الله في الجزائر؟ : مرجع سبق ذكره ، ص 117.

كذبت بعض المصادر استقالة الرئيس بن جديد و اعتبرتها بمثابة انقلاب عسكري سلمي ، قاده قادة الجيش الشعبي الوطني ، و ذلك بعد محاولة التحالف بين عبد القادر حشاني العضو القيادي في المجلس الشوري في الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الرئيس الشاذلي بن جديد (1) ، كما أن استقالته الفجائية تدل على عدم إمكانية حسم الصراع أو الصراعات، لذلك انسحب من قيادة الحزب لتفادي الضغوطات و الانتقادات الموجهة للحزب و إليه(2).

لقد أكدت الاستقالة - أو بمعنى أصح الإقالة - أن إرادة حسم الصراع تواجدت منذ البداية لدى أهم الفاعلين السياسيين ، و خاصة الجيش و بقية الأحزاب العلمانية ، بعد رفضهم رغبة بن جديد في التعايش مع جبهة الإنقاذ ، و قد التقت هذه الإرادة حول نقطتين أساسيتين(3):

- إنهاء حكم بن جديد الذي اتسم بمسايرة جبهة الإنقاذ في إطار قواعد اللعبة الديمقراطية .
- تعطيل مسيرة جبهة الإنقاذ نحو السلطة و تطويق عملية وصولها إلى الحكم من خلال إقصائها من مواقعها المكتسبة انتخابيا.

بعد شغور مؤسستي الرئاسة و التشريعية ، تم تنصيب المجلس الأعلى للأمن ، و الذي يفترض أن يرأسه رئيس الجمهورية و تكون مهمته استشارية فقط ، فبعد اجتماعه المنعقد يوم 12 جانفي 1992 توصل إلى التكفل المؤقت بكل القضايا المتعلقة بالنظام و الأمن العام للدولة ، و يظل في اجتماع دون انقطاع حتى تتوصل الهيئات الدستورية إلى إيجاد حل لسد شغور منصب رئاسة الجمهورية ، و في 13 جانفي 1992 أعلن هذا المجلس عن توقيف المسار الانتخابي ، و في ظل انسداد الحلول الدستورية كان لابد من إيجاد الحل للخروج من الفراغ الدستوري، و تم التفكير في طريقة انتقالية من خلال تكوين قيادة جماعية ذات غالبية مدنية ، لتجري الموافقة على صيغة " المجلس الأعلى للدولة " ، الذي يعوض عهدة رئيس الجمهورية التي بقي منها سنتان، و عين محمد بوضياف رئيسا له بعد عودته من المنفى يوم 16 جانفي. لم تعترف الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمجلس الأعلى للدولة ، و اعتبرت توقيف المسار الانتخابي وقوفا أمام اختيار الشعب و انقلابا ضد الدولة الإسلامية و إرادة الشعب ، و اتهمت المجلس الدستوري بإحداث الفراغ بقبوله الاستقالة (4).

(1)- نبيلة بن يوسف ، إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2002) : رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 71.

(2)- إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص 112.

(3)- عمرو عبد الكريم : مرجع سبق ذكره ، ص 229.

(4)- إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص (113-115) .

و انحصر الصراع على السلطة بعدها بين قوتين فاعلتين و مؤثرتين في الوضع السياسي الجزائري و قد ضم قوى متضامنة و مؤيدة لكل منهما، و هما قوى النظام السياسي القائم، و قوى الجماعات الإسلامية المعارضة⁽¹⁾ ، لكن في الوقت ذاته برز الجيش كأقوى طرف في الصراع السياسي القائم على السلطة ، و وصل إلى حد تعدد تدخله لإعادة ضبط توازنات القوى منذ استقالة الرئيس بن جديد⁽²⁾ .

بدأت مرحلة جديدة من مراحل الصراع السياسي في دائرة السلطة بتولي محمد بوضياف رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، فبعد أن ابتعد الحزب عن الحكم ، أصبح الصراع بين بوضياف الذي يمثل الشرعية الثورية ، و بعض القوى الأخرى التي حققت مكاسب كبيرة في المراحل السابقة ، و التي انتشرت في كافة مؤسسات و أجهزة الدولة⁽³⁾، و الواقع أن الصراع بين بوضياف و القوى التي رأها تمثل الفساد، كان لصالح الإسلاميين بالأساس ، إذ أن هذه التهم سواء كانت صحيحة أو كاذبة ، قد أفقدت الطبقة السياسية القديمة مصداقيتها أمام الرأي العام ، كما أنها مست بنظام الحكم و الدولة ، إضافة إلى ذلك ، استعملها الاتجاه الإسلامي لتعبئة الجماهير في صفوفه⁽⁴⁾ .

أعلنت حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 و تمكنت السلطة بواسطتها من القضاء على قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و التخلص من وجودها الشرعي في البلديات، و ردت الجبهة الإسلامية بدعوة الشعب إلى حشد الطاقات لإلغاء حالة الطوارئ ، و أكدت أنه لا يمكن القضاء عليها بمجرد غلق مقراتها و اعتقال رجالها، كما عملت السلطة على تجريد جبهة الإنقاذ من أهم أسلحتها و هي السيطرة على غالبية مساجد الجزائر، فشرعت في تطبيق القانون الصادر في ربيع 1991 و الخاص بحظر استعمال المساجد لأغراض سياسية ، لقد أدركت السلطة الأهمية البالغة لكسب معركة تحييد المساجد في صراعها مع جبهة الإنقاذ⁽⁵⁾ ، ليأتي قرار الحل الرسمي للجبهة الإسلامية يوم 04 مارس 1992 من قبل الغرفة الإدارية لمجلس قضاء الجزائر العاصمة.

و تواصل الصراع الدائر في الجزائر و لم يستثن أحدا ، و راح ضحيته الرئيس محمد بوضياف الذي تم اغتياله في عنابة يوم 29 جوان 1992، و ما يمكن استخلاصه عن فترة حكم بوضياف القصيرة و التي دامت 165 يوما ، هو تميزها بصراع مراكز القوى المختلفة ، ما يدل عليه الاغتيالات و الاعتقالات⁽⁶⁾ .

(1)- خميس حزام والي : مرجع سبق ذكره ، ص 162 .

(2)- نفس المرجع السابق ، ص 199 .

(3)- عبد الباسط دررور : مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

(4)- نفس المرجع السابق : ص 56 .

(5)- عمرو عبد الكريم : مرجع سبق ذكره ، ص 232 .

(6)- إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص (120-124) .

بعد اعتقال بوضياف بدأ الصراع على السلطة من جديد ، و رغبت المؤسسة العسكرية في البقاء في الظل، على الأقل في مرحلة عدم الاستقرار السياسي التي مرت بها الجزائر ، و لذلك استندت مرة أخرى بالشرعية التاريخية الثورية ، و تم اختيار علي كافي - الذي يعد من رموز الشرعية الثورية- رئيساً للمجلس الأعلى للدولة⁽¹⁾ ، و قد وصل علي كافي إلى سدة الحكم في إطار عملية الصراع على السلطة ، و استمرارية العنف و عدم الاستقرار السياسي، الذي تجسد في الإطاحة بأربع حكومات خلال أربع سنوات، و قد خضع اختيار علي كافي لمجموعة من الاعتبارات ، أهمها⁽²⁾:

- حرص السلطة على الاحتماء بالشرعية التاريخية الثورية بحيث يعد كافي رمزا من رموزها.
- تأكيد الاستمرار في الخط الذي سلكه بوضياف في تعامله مع الجبهات الثلاث، التحرير، الإنقاذ، القوى الاشتراكية .
- إبعاد الجيش عن المعارك و الصراعات الحزبية بشكل يضمن للمؤسسة العسكرية استمرارية سيطرتها على مقاليد السلطة .

و مع تولي علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة ، بدأت مرحلة جديدة ، ركزت السلطة عملها خلالها على الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع تأجيل الصراعات الأخرى في نطاق السلطة. و قد أدى تجميد حزب جبهة التحرير الوطني و ضعف الأحزاب المتبقية ، إلى ضعف موقف السلطة الجزائرية الواضح في مواجهتها للقوى الإسلامية على المستوى السياسي ، و هو الأمر الذي جعل خيار العنف هو الخيار المتاح أمام السلطة ، و أكثر من غيره من الخيارات الأخرى في إدارتها للصراع السياسي مع الإسلاميين ، و ذلك في ظل تحالفها مع الجيش⁽³⁾.

ج- المواجهة المسلحة بين طرفي الصراع و طغيان العنف السياسي :

إن إيقاف المسار الانتخابي في أوائل عام 1992 لم يكن أمراً بسيطاً ، لأن الساحة الإسلامية التي كانت في طليعة القوى المعارضة ، كانت تضم فريقين متعارضين ، الأول و هو أقلية كانت ترى بأن الجهاد وحده الكفيل بإحداث التغيير و بإقامة الدولة الإسلامية ، أما الثاني و يمثل الأغلبية، فيرى بأن التغيير يجب أن يتم بقبول المسار الديمقراطي، أي بقبول الانتخابات كوسيلة للتغيير.

(1)- سرحان بن ديبيل العتيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 26.

(2)- قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 156.

(3)- عبد الباسط درور : مرجع سبق ذكره ، ص (56-57).

و بعد إلغاء المسار الانتخابي ، تم تركية الجناح المتطرف (أي الأول) ، و من هنا بدأت بوادر العنف تظهر ، و استطاعت الأقلية المتبينة للعنف أن تحتل الساحة بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و سحب قيادتها، و تطور هذا العنف في ظل سلطة كانت تعتبر أن الاستئصال وحده هو السبيل للخروج منه⁽¹⁾ . و هكذا انطلقت المواجهات بين السلطة و الحركة الإسلامية ، فبدأ العنف المتبادل بين الجيش و الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽²⁾ .

إن رهان القوة الذي اعتمدت عليه الجبهة في صراعها على السلطة، كان يقضي أن تتوفر الجبهة على جناح عسكري ، و هذا الجناح لم يكن موجودا، فالعمليات المسلحة كانت تنفذها مجموعات غير تابعة لجبهة الإنقاذ رغم وجود بعض التنسيق بينهما ، و الذي تحقق من خلال قمر الدين قرباني و سعيد مخلوفي، و لهذا جاءت " فتوى الدم " التي أصدرها علي بلحاج في فيفري 1993، و التي أراد من خلالها تنظيم العمليات العسكرية (أو الجهادية) في إطار تنظيم مسلح هو " الحركة الإسلامية بالجزائر" التي قادها عبد القادر شبوطي.

إن دعوة علي بلحاج إلى ما أسماه بالجهاد في إطار الحركة الإسلامية المسلحة بالجزائر، كان من شأنها تهميش قادة جبهة الإنقاذ، خاصة أن عبد القادر شبوطي هو امتداد لمصطفى بويعلي و ليس امتدادا لعباسي مدني ، لذلك شرع قادة جبهة الإنقاذ منذ سنة 1993 في تشكيل النواة الأولى لجناحهم العسكري المتمثل في الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي اعتمد في هيكلته على نظام الكتائب⁽³⁾ .

و لمواجهة العنف بالعنف ، عملت السلطة على تجنيد المدنيين و تكوين قوات المليشيات المسماة بـ " قوات الدفاع الذاتي " ، أما الجماعة الإسلامية المسلحة * فقد سعت إلى تصفية رموز السلطة ، فاستهدفت أولا أعضاء المجلس الاستشاري الوطني، فأفتت بإباحة دمائهم ، و كان لفتوى الدم أثرا على عمل الجماعة الإسلامية المسلحة ، فاغتيل الهادي فليسي ، محمد بوخبزة كما تم تصفية أعضاء اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر ، كالجيلالي خنشير .

أما على الصعيد الإيديولوجي ، فسعت إلى إحداث فجوة بين النظام و ركائزه الإيديولوجية من خلال⁽⁴⁾:

(1)- سليمان الرياشي و آخرون : مرجع سبق ذكره ، ص 181.

(2)- Sophie chautard : op.cit , page 145.

(3)- محمد ضريف : مرجع سبق ذكره ، ص (236-237).

* **ملاحظة :** و المعروفة بالـجيا (GIA) و ضمت الأفغان الجزائريين ، و هو تنظيم يرفض الحوار مع النظام السياسي القائم و يكفره ، و يؤمن بوسيلة واحدة من أجل تغيير نظام الحكم ، و هي استعمال العنف بكل الوسائل المتاحة ، أي الجهاد.

(4)- إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص 157.

- تصفية رجال الإعلام و الصحافة .
- تصفية رجال الثقافة و الفكر .
- تعطيل النظام التربوي، فأصدرت في سبتمبر 1994 بيانا تدعو فيه الطلبة و الأساتذة للامتناع عن الالتحاق بمختلف المؤسسات التعليمية.

و ما يمكن قوله عن طبيعة الجماعات الإسلامية المسلحة ، هو أنها ليست متجانسة الأفكار و التركيب فهناك بداخلها أكثر من تيار و تنظيم ، و هذا ما أدى بصراع الزعامات داخل هذه الجماعات و انشقاق العديد من الأمراء (1) ، و ازدادت حدة الصراع المفتوح بين السلطة و الإسلاميين المسلحين طوال خريف 1993، و ازداد انتشار موجة الخوف ، و اتسع نطاقها إلى طبقات جديدة، و بدأ الإنذار الذي وجهته المجموعات المسلحة إلى الأجانب غير المسلمين، يتسبب في هروب جماعي (2).

تواصل الصراع خلال المرحلة الانتقالية الثانية الممتدة من جانفي 1994 إلى نوفمبر 1995، و التي تميزت بتعيين زروال رئيسا للدولة ، و استمرت السياسة الأمنية القائمة على استخدام القوة ، بالإضافة إلى المفاوضات بين السلطة و زعيمى الجبهة الإسلامية للإنقاذ عباسي مدني و علي بلحاج (3)، و في نفس الوقت رفضت السلطة الحل الذي خرجت به الأحزاب الثمانية المجتمعمة في روما نهاية عام 1994 و بداية عام 1995 الذي سمي بالعقد الوطني، و أعلن الرئيس زروال عن تنظيم الانتخابات الرئاسية التي رفضها الموقعون على العقد (4).

و في أبريل 1996، بدأ زروال سلسلة جديدة من الحوارات مع المعارضة و الرموز الوطنية ، و تركزت هذه المرة على قانون الأحزاب و الانتخابات و تعديل الدستور، و أعلن في 11 ماي مذكرة رئاسية تتضمن اقتراحات حول هذه المسائل ، و تتوجه إلى 12 حزبا فقط ، و هي الأحزاب التي اعتبرها زروال الأحزاب الحقيقية ، ثم عقدت جولة حوارية أخرى في جويلية ، و أنفق خلالها على عقد مؤتمر وفاق وطني في الشهر التالي، ليكون بديل للعقد الوطني في روما ، و أنعقد المؤتمر الذي قاطعته أربعة أحزاب و هي ، جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، الحركة من أجل الديمقراطية ، التحدي، و أنفق خلاله على تعديل الدستور و أجري الاستفتاء عليه في 28 نوفمبر 1996، و وافقت الأغلبية على التعديل (5).

(1) - نفس المرجع السابق ، ص 159.

(2) - عبد الباسط درور : مرجع سبق ذكره ، ص 129.

(3) - عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص 246.

(4) - تمام مكرم البرازي : الجزائر تحت حكم العسكر، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة ، مصر، ص 70.

(5) - سامح راشد: مرجع سبق ذكره ، ص (8-9).

إن الانقسام الحاصل في الساحة السياسية - في تلك الفترة - قائم بين جانبي القضية الأساسية التي هي موضوع الصراع ، و هذه القضية لا تتعلق بمسألة عقائدية مجردة ، و لكنها عملية بالأساس و تحديدا الوضع القانوني للجبهة الإسلامية ، بين من يرون ضرورة إعادة الشرعية لجبهة الإنقاذ و دمجها في العملية السياسية الدستورية و من يعارضون ذلك ، و يوضح الجدول التالي مواقف مختلف القوى السياسية في منتصف التسعينيات فيما يتعلق بهذه المسألة(1):

جدول رقم 01 يمثل مواقف الأحزاب من إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية :

المعارضون	المؤيدون
- التحدي - التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية - المنظمة الوطنية للمجاهدين - الاتحاد العام للعمال الجزائريين	- الجبهة الإسلامية للإنقاذ - جبهة التحرير الوطني - جبهة القوى الاشتراكية - حزب العمال - النهضة - حركة العمل من أجل الديمقراطية في الجزائر - حماس - حزب التجديد الجزائري

لقد حقق برنامج الرئيس اليامين زروال الخاص باستقرار الوضع السياسي و محاولة تجديد الشرعية للدولة و النظام، قدرا ملحوظا من النجاح بتحجيم المعارضة و تهميش ما تبقى من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد وافقت كل من حركتي حماس و النهضة على إلغاء المرجعيات الإسلامية من برامجها الانتخابية، و عليه فإن طروحات النظام السياسي كانت هي الأرجح في الكيفية التي تعامل بها النظام مع الأزمة ، و أشارت تلك الطروحات إلى أن النظام استطاع أن يحسم الصراع مع المعارضة لصالحه (2).

و على العكس منه، فشلت الجماعات الإسلامية في صراعها مع السلطة، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال متابعة تطور الأحداث منذ عام 1995 إلى اليوم، حيث (3):

(1) - هيو روبرتس: الجزائر بين الطريق المسدود و الحل الأمثل (دراسات عالمية)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 8، أبو ظبي، 1996، ص 16.

(2) - خميس حزام والي : مرجع سبق ذكره ، ص 200.

(3) - رياض صيداوي : صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر (الحزب ، الجيش، الدولة)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص (156-157).

1- إنشقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى فصائل عسكرية غير متمركزة القيادة ، فتصارعت فيما بينها، كما انشقت القيادة السياسية في الخارج بين أنصار رابح كبير في ألمانيا و أنصار أنور هدام في الولايات المتحدة الأمريكية.

انتهت الجبهة كحزب منظم و مهيكّل و متماسك في الخارج ، و الأهم هو تفككها الكامل في الداخل ، سواء بفعل الضربات الأمنية الشديدة أو بفعل انشقاقات تنظيماتها العسكرية ، فالجماعة الإسلامية المسلحة كفرت الجبهة ، و اعتبرتها خارجة عن الشرع و الإسلام ، بما في ذلك عباسي مدني و علي بلحاج ، و يضاف إلى كل العوامل السابقة تشجيع السلطة للإسلام الإخواني المعتدل ، الذي تمثل في " حماس " بقيادة محفوظ نوح كبديل للجبهة أو " حركة النهضة " بقيادة آدمي - و بذلك استطاع الجيش أن يخلق بديلا للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

2- نجح الجيش في حماية نفسه من مخاطر التفكك الداخلي و فرض قواعد جديدة للعمل السياسي ، و تمكن أيضا من عزل جبهة الإنقاذ، و أدخل أغلب المعارضين السياسيين في إطار مسعى الديمقراطية ، و الأهم أنه تمكن من تحييد الجيش الإسلامي للإنقاذ و إبرام معاهدة سرية للتنسيق العسكري الميداني لمحاصرة الجماعة الإسلامية المسلحة.

خلاصة :

إن الصراع على السلطة هي خاصية ارتبطت بالنظام السياسي الجزائري منذ بداية الثورة التحريرية ، إلا أن هذه الخاصية ارتبطت في الوقت نفسه بخاصية أخرى ، و هي أن هذا الصراع كان خفيا و لا يظهر إلى السطح إلا بانتهاء و خروج الطرف المنهزم من الساحة السياسية ، باستثناء أزمة صائفة 1962 و ما تلاها من أزمات حتى حركة 1965 ، كما ارتبط ذلك الصراع على السلطة بخاصية أخرى ، و هو كونه صراعا شخصيا ، و لم يكن - أو هكذا كان يبدو - صراعا حول الاختيارات و البرامج السياسية و الاقتصادية .

و لقد لخص هذه الحقيقة رئيس الحكومة السابق مولود حمروش في مداخلته في ملتقى هواري بومدين في 27 ديسمبر 1994⁽¹⁾ ، و خلاصة ما طرحه هو أن إشكالية الزعامة و القيادة و الصراع حول السلطة كانت قائمة منذ الثورة ، و رافقت كل مراحلها ، بدءا من القيادة التاريخية و مرورا بالقيادة المنبثقة عن مؤتمر الصومام ، ثم داخل المجلس الوطني للثورة و الحكومة المؤقتة ، و عرفت هذه الصراعات أوجها بعد الاستقلال.

(1) -قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

الفصل الثاني :

سياسة فرنسا اتجاه الجزائر
و موقفها من الصراع
الدائر فيها

خطة الفصل :

- تمهيد

المبحث الأول : خصوصية العلاقات الفرنسية - الجزائرية

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر

المبحث الثالث : تعامل فرنسا مع الصراع السياسي في الجزائر

- خلاصة

تمهيد :

تعود جذور العلاقات الثنائية بين فرنسا و الجزائر إلى الفترة ما قبل الاستعمار و لم تنته هذه العلاقات باستقلال الجزائر بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، بل و على العكس ساهمت اتفاقية إيفيان في تعزيز العلاقات الثنائية على جميع الأصعدة ، لتحافظ فرنسا بذلك على علاقات جد استثنائية مع إحدى أهم مستعمراتها السابقة .

و بناءا عليه كان لفرنسا سياسة خاصة في تعاملها مع الجزائر، و التي حددت الموقف الفرنسي من مجمل الأحداث الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، و منها بالخصوص الصراع القائم في الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي.

المبحث الأول : خصوصية العلاقات الفرنسية-الجزائرية

تعود العلاقات الحديثة بين فرنسا و المغرب العربي إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، إذ كانت الجزائر الحلقة القوية في هذه التفاعلات بفعل امتلاكها لأسطول بحري كبير على مستوى البحر الأبيض المتوسط، و ممارستها للقرصنة البحرية كنشاط عسكري و تجاري بفرض الإتاوات البحرية، كما أن الجزائر كانت تعد المخزون الأول للقمح في المجال المتوسطي، و الذي كان المصدر الأساسي في التفاعلات التجارية الخارجية، و الذي خلق إطارا لتبعية فرنسا للجزائر في هذا المجال.

و ترتب عنه أيضا ديون كبيرة لفرنسا اتجاه الجزائر، و الذي كان أحد أسباب العلاقات الدبلوماسية التي وقعت بين البلدين، خاصة بعد هزيمة الأسطول الجزائري في معركة نافارين 1827، فقد شكل هذا الحدث التاريخي نقطة التحول، ليس فقط على مكانة الجزائر في الهيكلية العثمانية، و لكن أيضا على مستوى التوزيع الثنائي للقوة مع فرنسا، و الذي أصبح في صالح هذه الأخيرة، مما حفز القيادات الإمبريالية في تفعيل مخططات لاحتلال الجزائر بحجة الانتقام من سوء معاملة القنصل الفرنسي الذي ضرب بالمروحة من قبل داي الجزائر⁽¹⁾.

1- تاريخ العلاقات الفرنسية-الجزائرية:

قال الرئيس الراحل هواري بومدين ذات يوم " إن العلاقات بين فرنسا و الجزائر يمكن أن تكون حسنة أو سيئة، لكنها لا يمكن في أي من الأحوال أن تكون تافهة ". تدل هذه العبارة على نوعية العلاقات الاستثنائية بين الجزائر و فرنسا، و التي مرت بأزمات عديدة لكنها حلت كلها، و لم تنقطع هذه العلاقة الثنائية الفريدة في العالم⁽²⁾.

و قد سعى المسؤولون الفرنسيون بانتظام منذ استقلال الجزائر إلى إحياء كم كبير من الملتقيات العلمية، و طرحت فيها غالبا كيفية جعل العلاقات الجزائرية-الفرنسية طبيعية لأنها لطالما تميزت بما سمي في فرنسا من قبل الباحثين بـ " الشغف "، و في الواقع فإن- و كما يقول " جورج مورن " (Georges Morin) - المبالغة الدائمة في المشاعر العميقة أو ردود الفعل السطحية هي ما ميز العلاقات بين البلدين⁽³⁾.

(1)- سالم برفوق : الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، د ط، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009، ص45.

(2)-Jean-François daguzan , les rapports franco-algériens 1962-1992 (réconciliation ou conciliation permanente : politique étrangère, n° 04 ,1993, page 885.

(3)- Georges Morin, France -Algérie, la passion toujours : confluences méditerranée, n° 19 , automne 1996, page 53.

أسست اتفاقيات ايفيان عهدا جديدا للعلاقات بين الجزائر و فرنسا، فأول مرة و منذ 1830- تاريخ احتلال فرنسا للجزائر- تغيرت طبيعة العلاقات بين البلدين ، فبعد عام 1962 لم تعد الجزائر مقاطعة من المقاطعات الفرنسية ، لكن أصبحت بلدا مستقلا ذو سيادة ، و رغم كل الانتقادات و كل ما قيل عن نتائج هذه المفاوضات ، فقد شكلت هذه الأخيرة الخيار السلمي الوحيد بالنسبة للجزائر و فرنسا⁽¹⁾.

تدخل اتفاقيات ايفيان في إطار الحفاظ على العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بفرنسا، كما كرست أيضا حرية تنقل الأشخاص بين البلدين ، و لكن و بعد 40 سنة قضت فرنسا على هذه الحرية حيث ضاعفت من صعوبات دخول إقليمها أمام الجزائريين ، فقد فرضت عام 1968 إجبارية حمل جواز السفر ثم ضرورة الحصول على تأشيرة للدخول عام 1986، و شهدت سنوات التسعينيات من القرن الماضي انخفاضا حادا في توزيع التأشيرات⁽²⁾.

و تعد الإيماءات و الكلمات الرمزية شرطا لتجاوز الخلافات بين الجزائر و فرنسا، فهي وسيلة لتغيير مجرى الأمور و إحداث طفرات في العلاقات الثنائية ، التي تتميز بكثير من التعقيد و التناقض ، و يتميز نظام العلاقات الجزائرية الفرنسية بتعدد أشكاله و توفرها و كذا غموضه الكبير، و هو ما يعود إلى الفترة الاستعمارية حيث رفض الفرنسيون فكرة الاختلاف الجزائري ، و هو ما يدل عليه مسميات مثل " الجزائر ابنة فرنسا "، " فرنسا أخرى "، " فرنسا جديدة " ، " فرنسا إفريقية " ، " فرنسا الجزائرية "، " الجزائر هي فرنسا "، و التي استعملت كلها للدلالة على رفض الاعتراف الإيجابي باختلاف الجزائر و الجزائريين عن فرنسا و الفرنسيين ، و هي المقارنات التي لا تحضر أبدا عند الحديث عن تونس و المغرب⁽³⁾.

لقد كلفت حرب الجزائر فرنسا ست رؤساء لمجلس الحكومة و انهيار الجمهورية ، و مع نهاية القرن الـ19، لم تعد الجزائر تابعة إداريا لوزارة المستعمرات، و لكنها أصبحت تابعة لوزارة الداخلية، و يبدو من خلال ذلك أنه من الصعب، بل من المستحيل التفريط في إقليم مرتبط بفرنسا منذ 130 سنة ، خاصة أن اكتشاف البترول و إمكانية استخدام الصحراء الشاسعة للبدء في التجارب النووية، عزز من هذه الفرضية⁽⁴⁾.

(1)- محمد فذول ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال جريدتي " الوطن " (elwatan) و " لوموند " (le monde) ، 2003-2007 (دراسة وصفية تحليلية مقارنة) : مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008-2009 ، ص 23 .

(2)-Pierre henry et Carmen Duarte, France, Algérie , un peu de courage : confluences méditerranée ,n°42 ,été 2002 , page 109 .

(3)-Jean-robert henry , France- Algérie , assumer l'histoire commune : confluences méditerranée,n°19 ,automne 1996, page (12-19).

(4)-Benjamin stora : op.cit , page (121-122).

إن بعض الأطراف في فرنسا ، لازالت ترفض خروجها و هزيمتها في الجزائر و خسارتها لهذه الأرض التي نهبها أجدادهم في السابق و عاثوا فيها و في شعبها فسادا (1) ، و قد حاول الساسة الفرنسيون تبرير استعمار فرنسا للجزائر ، فقد قال موريس طوريز الأمين العام للحزب الشيوعي " الجزائر أمة في مرحلة التكون " ، في حين قال رئيس الحكومة الأسبق إدغارفور " إنها لم تكن أبدا أمة في التاريخ " ، و قال ديغول " لم يكن هناك أبدا في أي ظرف من التاريخ ، أو بأي شكل كان ، دولة جزائرية " ، أما وزير الخارجية - في عهد الرئيس بومبيدو - ميشيل جوبير، فقال " الجزائر ولدت في 5 جويلية 1962 " ، في حين أن المؤرخ و عضو الأكاديمية الفرنسية بيار نور، فقد عقب على إصرار الجزائر على استرجاع أرشيفها " لعلها تجد فيه ذكرى لوجودها في الماضي كأمة و لكنها لن تجدها " (2) ، كما أكد بيير مينداس فرانس (Pierre mendès France) يوم 12 نوفمبر 1954 " الجزائر فرنسية منذ زمن بعيد ، إذن لا داعي لأي تصور حول الانفصال " (3).

لقد قامت العلاقات بين البلدين على سياسة التعاون ، و خلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى غاية عام 1975 ركزت فرنسا مساعداتها الضخمة للدولة الجزائرية الناشئة حديثا، ثم عملت على التفكيك التدريجي لمواقعها، و رغم ذلك فإن الجزائر بقيت البلد الأكثر تعاونا مع فرنسا إلى غاية السبعينيات من القرن الماضي، فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1963 و 1969 تلقت الجزائر 72% من المساعدات الفرنسية الموجهة لدول المغرب العربي ، و 22% من مساعدات التعاون الخاصة بوزارة الخارجية الفرنسية (4). عرفت الجزائر خلال الفترة 1965-1978 وصول الرئيس هواري بومدين إلى الحكم بعد حركة 19 جوان 1965، و دامت فترة حكمه أكثر من 12 سنة ، أما فرنسا ، و خلال نفس الفترة ، شهدت مرور ثلاثة رؤساء بدءا من ديغول مؤسس الجمهورية الخامسة الذي حاول أثناء فترة حكمه وضع علاقات نموذجية و متميزة مع الجزائر المستقلة ، و بعده جاء دور الرئيس جورج بومبيدو (g.pompidou) ، الذي لم يكن لديه أي ارتباط عاطفي مع الجزائر مقارنة بسابقه و رغم ذلك عبر خلال فترة حكمه عن تمسكه بضرورة تحسين العلاقات مع الجزائر (5).

(1)-Atmane laouche : **notre ami Sarkozy** , el maarifa éditions , Alger, 2007, page24.

(2)- محمد السعيد، لماذا يحق للجزائر طلب الاعتذار من فرنسا: **يومية الشروق الجزائرية**، العدد 2957 ، الاثنين 07 جوان 2010 ، ص 11 .

(3)-Benjamin stora : op.cit , page 131.

(4)- jean- François daguzan : op.cit , page 887.

(5)- محمد فلول : مرجع سبق ذكره ، ص 25.

و بوصول " فاليري جيسكار ديستانغ " (Valery Giscard d'Estaing) للرئاسة الفرنسية ، حدث تغير جذري في مسار العلاقات الفرنسية الجزائرية ، رغم أن عهده بدأت بشكل مثالي بزيارته للجزائر العاصمة بعد فترة قصيرة من انتخابه، حيث تسببت الأفعال العنصرية ضد الجالية الجزائرية في فرنسا في دفع الحكومة الجزائرية ، لتقرر عام 1973 تعليق الهجرة ، ثم توقيفها نهائيا عامين بعد ذلك ، لكن الأزمة الحقيقية حدثت بسبب النزاع في الصحراء الغربية ، و الذي بدأ بعد اتفاقيات مدريد 1976.

فقد اعتمدت الجزائر في هذه القضية على حيادية فرنسا ، و لكن هذه الأخيرة أيدت المغرب و موريتانيا بتوفيرها للسلاح بكمية كافية للمغاربة و التدخل العسكري لإخراج الموريتانيين ، فانطلقت المظاهرات الشعبية ضد فرنسا في الجزائر العاصمة ، ما أدى إلى تدهور العلاقات الثنائية (1).

و في عام 1975 إنتقد الرئيس هواري بومدين علنا السياسة الفرنسية بقوله " مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطا كبيرا على الإسبان من أجل ترك الصحراء الغربية للمملكة المغربية ، و أظن أن الفرنسيين أيضا ضغطوا على الإسبان من أجل تحقيق ذلك " ، و بعد التدخل الفرنسي في هذه القضية عاد الرئيس بومدين ليصرح " معروف منذ التاريخ أن فرنسا ضغطت بكل وسائلها على الحكومة الإسبانية من أجل ترك الصحراء الغربية لمتعاونيها و حلفائها " (2).

بعد ذلك ، انسحبت فرنسا تدريجيا من هذه القضية و أعلنت بأن هذه المسألة لا بد أن تحل وفقا للإجراءات الخاصة بهيئة الأمم المتحدة ، ما أدى إلى إعادة بعث العلاقات مع الجزائر ، و هو ما ظهر من خلال التعاون المكثف في قطاعات أساسية ، فقد وقعت خمس اتفاقيات هامة عام 1980، و تم مراجعة الملفات محل النزاع بين البلدين ، و لم تحل سوى مشكلة الأرشيف التي بقيت عالقة (3).

عاد التقارب الفرنسي الجزائري إلى الواجهة بعد نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات ، و قد عرفت تلك الفترة وصول رئيس جديد إلى الجزائر و هو الشاذلي بن جديد عام 1979 ، كما وصل اليسار الفرنسي إلى الحكم بقيادة فرانسوا ميتران بدءا من عام 1981 و الذي صرح بعد 20 سنة من استقلال الجزائر " أنا مقتنع بأن الجزائر ستظل مرتبطة بفرنسا، و هذا شيء ضروري بالنسبة للجزائر ، مفيد لفرنسا و ضروري للعالم " ، كما اعتبر أنه من الضروري تحقيق المصلحة الفرنسية الجزائرية بعد إخفاق جيسكار ديستانغ في ذلك (4).

(1)- jean- François daguzan : op.cit, page 888.

(2)- Grimaud Nicole : **la politique antérieure de l'Algérie**, éditions Karthala, paris , France, 1984, page 96.

(3)- jean- François daguzan : op. cit , page 889.

(4)- محمد فذول : مرجع سبق ذكره ، ص 35.

لذلك قام الرئيس الجديد بزيارة الجزائر العاصمة في ديسمبر 1981 ليقتراح ديناميكية و روحا جديدة للتعاون ، كما استجابت فرنسا لطلب وزير الخارجية آنذاك (رابح بيطاط) بفتح ملف الأرشيف العالق بين البلدين، و تم أيضا تسوية الخلاف حول الغاز بعقد اتفاق نموذجي في جانفي 1983*، و كللت هذه الفترة الإيجابية في مسار العلاقات الثنائية بزيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لباريس في نوفمبر 1983، و كانت أول زيارة لرئيس جزائري إلى فرنسا (1).

و رغم هذا التقارب بين الطرفين - خاصة على المستوى السياسي و الاقتصادي- إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة ، فمثلا لم تكلل بعض المشاريع المقررة بين البلدين بالنجاح مثل مشروع مترو الجزائر الذي قدم للشركات الفرنسية ، كما طلبت الجزائر من شركة " فيات (Fiat) بدلا من شركة " بوجو " (Peugeot) ، إنشاء ثلاثة مصانع لتركيب السيارات ، إضافة إلى مشكل الأرشيف الذي بقي عالقا رغم اعتراف الرئيس الفرنسي بأحقية الجزائر في استعادته (2) ، و في الوقت ذاته عملت الحكومة الجديدة في فرنسا على التفاوض من جديد بخصوص الاتفاقيات النموذجية ، لأنها و بفعل الظروف الاقتصادية العالمية الجديدة ، لم تعد قادرة على المواصلة في تطبيقها بدءا من عام 1985 (3) .

تدهورت العلاقات بين البلدين من جديد في عهد حكومة جاك شيراك منذ عام 1986، بفرض وزارة الداخلية بقيادة شارل باسكوا إجراءات معقدة للحصول على تأشيرة الدخول إلى فرنسا ، و بعد الاعتداءات التي تعرضت لها فرنسا ، قامت بتعديل تأشيرات الدخول لغير المقيمين من الجالية الأوروبية ، و هو ما اعتبرته دول المغرب العربي عموما و الجزائر خصوصا إساءة لها ، لتسارع برد فعل مماثل، و لم تغير عودة اليسار الفرنسي إلى الحكم عام 1988 الوضع فيها يتعلق بالعلاقات بين البلدين ، رغم تخفيف إجراءات الدخول إلى الإقليم الفرنسي (4).

و قد دفع انهيار أسعار البترول بفرنسا للدخول في مفاوضات تهدف إلى مراجعة أسعار الغاز باتجاه التخفيض ، و هو الأمر الذي لم يرضي الطرف الجزائري ، لتستمر بذلك المفاوضات دون نتائج و الانتظار حتى أحداث أكتوبر 1988 و مجيء أحمد غزالي لترأس وزارة المالية ، و تراجعت الجزائر و قبلت بسعر

*ملاحظة: يقضي هذا الاتفاق باقتناء فرنسا للغاز الجزائري بسعر أعلى من متوسط السعر المعتمد في السوق.

(1)- jean- François daguzan : op.cit , page 890.

(2)- صويلح مولود، فرنسا و الأزمة الجزائرية : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001، ص 10.

(3)- jean- François daguzan : op.cit , page 890.

(4)- Ibid : page 892.

تجاري مشترك مع جميع الشركاء الأوروبيين بما فيهم الفرنسيين، مع تقديم الطرف الفرنسي لدعم متزايد في شكل قروض بهدف دفع التطور، و لا بد هنا من الإشارة إلى أنه خلال العديد من السنوات ، كانت العلاقات الفرنسية- الجزائرية تسير أساسا من طرف مستشاري الرئيسين " جان لويس بيانكو" (jean-Louis bianco) من الجانب الفرنسي و الجنرال " العربي بلخير" من الجانب الجزائري ، فالأمر يتعلق بشخصنة العلاقات دون إعطائها أي مضمون (1) .

لقد تسببت أحداث أكتوبر 1988 في إلغاء الزيارة المبرمجة للرئيس فرانسوا ميتران للجزائر ، و التي أرادها لاستعادة العلاقات القديمة المثالية بعد فترة حكومة شيراك، و قد أيدت فرنسا المسيرة الديمقراطية في الجزائر و التي استمرت إلى غاية عام 1991، و حاولت تنشيط الجاليات باستحداث اتحاد المغرب العربي في مراكش في 14 فيفري 1989، و في الوقت ذاته كثفت فرنسا مساعداتها المالية الموجهة لبلدان حوض المتوسط خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

دفعت فرنسا أيضا بفكرة الحوار داخل الدول الغربية للمتوسط (و هي المبادرة المعروفة باسم 5+5) و التي بحثت من خلالها عن إيجاد سبل شاملة للتعاون بين دول اتحاد المغرب العربي ، مالطا، إيطاليا و إسبانيا و لجنة الجاليات ، و لكن الحوار توقف بعد عزل ليبيا على إثر الاعتداءات التي استهدفت الطائرات المدنية ، و كذا إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر (2) .

لقد دفعت التحولات العديدة التي طرأت في الجزائر مع نهاية الثمانينات بمستقبل العلاقات الجزائرية-الفرنسية ، فالإصلاحات التي باشرتها الجزائر جاءت لتخلق رؤية سياسية مشتركة بين البلدين ، لكن و بعد إلغاء نتائج الدور الثاني من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 لم تتردد فرنسا في إبداء موقفها، و الذي اعتبرته الجزائر بأنه تدخل في شؤونها الداخلية خاصة بعد إتهام فرنسا للنظام الجزائري بانتهاكه لحقوق الإنسان ، و هو ما زاد من التوتر بين البلدين و ولد أزمة دبلوماسية حقيقية ، و لكن بالمقابل لم تتنازل فرنسا عن مصالحها بالجزائر ، و لعل أكبر دليل على استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين هو موافقة فرنسا على منح الجزائر قروضا لإنعاش اقتصادها، كما حصل عام 1993 عندما قدمت للجزائر قرضا بلغت قيمته 6 مليارات فرنك، و قد بلغت واردات الجزائر من فرنسا 41.14 مليار دينار جزائري ، أما قيمة صادراتها نحو فرنسا فبلغت قيمتها 39.37 مليار دينار جزائري (3) .

(1)- صويلح مولود : مرجع سبق ذكره ، ص 15.

(2)- jean François daguzan : op.cit , page 893.

(3)- سعد شيجاني ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة من 1999 - 2004 : مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ، 2009/2008، ص(85-86).

ساهم التناقض الذي ظهر به الموقف الفرنسي إزاء ما يحدث في الجزائر في جعل التباعد السمة الغالبة على العلاقات الجزائرية الفرنسية ، خاصة و أن الموقف الفرنسي يمثل المعيار الحقيقي لأوروبا و المؤثر الفعلي لديها، بالنظر إلى الفترة الطويلة التي استعمرت خلالها الجزائر ، و كذا حجم مصالحها فيها (1).

فقد أثر الصراع الذي جرى في الجزائر منذ عام 1992 على فرنسا، و جعلها غير قادرة على صياغة سياسة واضحة اتجاه الجزائر ، و لكن هذه الظاهرة ليست جديدة ، فمنذ استقلال الجزائر عام 1962 نادت فرنسا بعدم المساعدة و التدخل و التباعد مع الجزائر ، و في نفس الوقت سجلت حضورا بشريا و اقتصاديا هاما فيها ، فالهوة بين الخطاب و السلوك الفعلي واضح جدا، إن العلاقة بين البلدين لا يمكن أن تنتهي أبدا بلغة الخشب و انعكاسات الماضي اللذان يميزان الخطاب السياسي (2).

ثم أدت حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية إيربوس أ 320 (Air bus A320) إلى إعلان فرنسا عن عدم تدخلها في الشؤون الداخلية الجزائرية ، و في الوقت ذاته ساهمت عمليات الاغتيال التي تعرض لها الرعايا الفرنسيون في الجزائر، في زيادة التوتر في العلاقات الثنائية بين البلدين ، و بوصول جاك شيراك إلى الحكم سنة 1995، بدأت بوادر التحسن في العلاقات الجزائرية الفرنسية ، لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها قضية اختطاف الطائرة، فحرص الرئيس الجديد على الامتناع عن التورط المباشر في الصراع الجزائري ، و سعى بالمقابل إلى تفعيل الجانب الاقتصادي من خلال تشجيعه للمبادلات الجزائرية الفرنسية و بعد إلغاء اللقاء الذي كان مبرمجا بين الرئيسين زروال و شيراك ، دخلت العلاقات الثنائية حلقة جديدة سادها الجمود ، و كانت بمثابة قطيعة غير معلنة بين البلدين في المجال السياسي و الدبلوماسي على الأقل (3).

و في 15 أفريل 1999، أنتخب عبد العزيز بوتفليقة كرئيس جديد للجزائر، و قد كانت الظروف التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية المسبقة محل جدل عالمي، حين طعن كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية في شرعية بوتفليقة الدستورية ، و جاء أول رد فعل من فرنسا ، حيث أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية عن قلقها العميق حيال الظروف التي جرت فيها ، و التي لم تعبر في نظرها عن تطلعات الشعب الجزائري.

لقد جاء الموقف الفرنسي في الوقت الذي كانت فيه العلاقات بين البلدين شبه جامدة ، ليظهر التوتر على صعيد التصريحات ، فاعتبرت الجزائر هذا الموقف تدخلا في خصوصياتها و شؤونها الداخلية الخاصة و هو ما يظهر في تصريح الرئيس الجزائري قائلا " إنني أرفض أي تدخل فرنسي في شؤوننا، فلا وصاية و لا

(1) - نفس المرجع السابق ، ص 87.

(2) - Lucile Provost , la France peut-elle penser son rapport avec l'Algérie ? : **confluences méditerranée**, n° 19 , automne 1996, page 175.

(3) - سعد شيجاني : مرجع سبق ذكره ، ص (89-90).

حماية و لا أحكام و لا دروس ، و على فرنسا أن تكف عن دس أنفها في شؤون الجزائر الداخلية ، و أن تشتغل بشؤونها الخاصة (1).

لقد دافع كثيرون من رجال السياسة في فرنسا عن ضرورة توقيع معاهدة الصداقة أثناء زيارة جاك شيراك إلى الجزائر في مارس 2003 (2) ، و يعتقد " جان بيير توكوا " أن الرئيس الفرنسي ارتكب خطأ فادحا ، حينما أعلن عن تاريخ توقيع المعاهدة أمام السفراء الفرنسيين المجتمعين في قصر الإليزيه في نهاية صيف 2004 حينما قال " إن توقيع معاهدة الصداقة مع الجزائر في 2005 من شأنه أن يؤسس علاقة قوية و طموحة في المستقبل " ، و رغم أن الرئيس سحب تاريخ توقيع المعاهدة في خطابه أمام الجمهور ، إلا أن النص المكتوب و الموزع على الصحافة ، حدد التاريخ جيدا أي عام 2005 ، لذلك فالرئيس شيراك نسي أنه لما يتعلق الأمر بالمواضيع الدقيقة ، من المستحسن تجنب الوعود الإلزامية التي تقيد المستقبل و تنقلب على صاحبها، و هو ما حدث بعد الشرح الذي حدث في العلاقات الفرنسية الجزائرية نتيجة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار ، خاصة و أن إعلان الجزائر لم يحدد أي تاريخ لتوقيع هذه المعاهدة (3).

لم يمنع شيراك قانون 2005 الممجد للاستعمار، لذلك أجبرته الفضيحة على العودة إلى الورا ، و يرى المؤرخ **بنجامين ستورا** أن هذا القانون لم يأت صدفة ، فشيراك يرفض إدانة النظام الاستعماري الذي عرفه عن قرب باعتبار تجنيده فيه ، حيث أدى الخدمة العسكرية في الجزائر عام 1956 و كان ملازما ثانيا و عاد من الضفة الأخرى للمتوسط بفكرة أن الجزائر هي فرنسا، فقد استلهم شخصيته و نظرتة إلى الجزائر من الأحكام المسبقة للوسط الاجتماعي و الثقافي ، خلال الفترة التي نشأ فيها خاصة و أنه عمل طويلا في حكومة " فيشي " (vichy) ، لذلك لم يتمكن من إدانة النظام الاستعماري الذي عمل فيه أثناء شبابه (4).

2-عوامل التصادم و التقارب في العلاقات الثنائية:

تعرف العلاقات الجزائرية الفرنسية مجموعة من الصعوبات و العقبات التي تعود بالأساس إلى عوامل تاريخية ، رغم أن هذه الخلافات لم تصل أبدا إلى حد قطع العلاقات بين الدولتين بفضل العمل الدبلوماسي الذي غالبا ما يكون حاضرا لتجاوز هذه العقبات للإبقاء على هذه العلاقات حتى و لو تميزت بالبرودة و التوتر ، بفضل المصالح المشتركة التي تفرض ذلك على البلدين.

(1)- نفس المرجع السابق : ص 92.

(2)-jean – pierre tuquoi : **paris- Alger, couple infernal** , édition grasset, paris . France, 2007 , page 106.

(3)-Ibid : page 109.

(4)-Ibid : page (113-115)

أ- عوامل التصادم :

أولا : الخلافات التاريخية و السياسية :

استرجاع الأرشيف :

ما تزال الحكومة الفرنسية ترفض تسليم الأرشيف الوطني التاريخي للجزائر " الحقبة العثمانية " ، الذي استولت

عليه السلطات الاستعمارية خلال تواجدها بالجزائر، و الأرشيف الخاص بتجاربها النووية في الصحراء

الجزائرية و أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر التي امتدت ما بين عامي 1830 و 1962 ، لأنها تعتبره

أرشيفا فرنسيا، رغم الاتفاقية التي أبرمت بين البلدين عام 2009 التي لم تطبق إلى حد الآن.

يضاف إلى ذلك خرائط الألغام المنتشرة على المناطق الحدودية ، فما سلمه الجنرال جون لويس

جورجلان - قائد أركان القوات الفرنسية - أثناء زيارته إلى الجزائر خلال الفترة 20-22 أكتوبر 2007 يبقى

محدود الفائدة في كشف الألغام على طول خطي شال و مورييس، و ترى الجزائر أن الأرشيف الذي سلمته

فرنسا للجزائر ، يمجّد الفترة الاستعمارية، و لا يعكس الاعتراف بحقيقة المجازر، و هي لا تريد تسليم

الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية ضد الأبرياء كأحداث 08 ماي 1945 إلى غاية 1962، لأنها

كانت المنعرج الحاسم لتوضيح مدى همجية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، أما فرنسا فترى أن موقفها لم

يتغير ، و الأمر القانوني هو أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية ، و بالتالي فالأرشيف فرنسي (1)، و هو ما

أدى إلى عدم تطبيق اتفاقية 2009 التي تنص على تسليم نسخ في المرحلة الأولى إلى حين يتم التفاهم حول

استرجاع كامل الأرشيف، إضافة إلى ما هو متواجد في كل من تركيا و إيطاليا و الفاتيكان، التي تحوي على

رصيد هام يتعدى عمره 25 قرنا مدونا باللغة اللاتينية أما ما هو موجود في فرنسا فحجمه مجهول (2).

تعويض ضحايا الاستعمار و التفجيرات النووية و تصفية الأماكن الملوثة:

إن الجيش الاستعماري الفرنسي لم ينكر أبدا الذين كانوا يذبحون و يقطعون الرؤوس ، و يشوهون النساء

و الرجال و المسنين و الأطفال في أرض الجزائر ، كما أن بعض الجزائريين لم يعلنوا بعد الحداد على ذويهم

من المفقودين و لم ينسوهم ، ممن اختفوا بعد التجارب النووية في رقان و عين إيكير، و كذا التجارب

الكيميائية بواد الناموس (3) ، و قد وصل عدد التجارب إلى 17 تجربة نووية ما بين عامي 1960

و 1966 ، و خلفت ما لا يقل عن 30 ألف ضحية جزائري.

(1)- محمد لمين حبيبة ، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999- 2009 (الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر): مذكرة ماجستير في العلوم

السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر 2010 ، ص 127.

(2)- نفس المرجع السابق : ص 128.

(3)- Atmane laouche : op.cit , page 47.

حاولت فرنسا إخفاء النتائج الكارثية لهذه التجارب ، لكن النواب الفرنسيين كشفوها بتقديمهم مشروع قانون للبرلمان الفرنسي يهدف إلى تعويض المتضررين ، كما خصص مجلس الشيوخ الفرنسي و مجلس الأمة مشروع قانون حكومي حول التعويضات على هذه التجارب ، إذ تقرر تعويض 18 حالة مرضية بقرار من لجنة مختصة من قبل الأمم المتحدة ، غير أن فرنسا اشترطت على من يريد التعويض أن يبرهن على تواجده بالمناطق التي تمت فيها التجارب ، و هو ما يعد هروبا من المسؤولية لأن الجزائر لا تملك الأرشيف و الشهادات العائلية الخاصة بتلك الفترة (1).

إن الشعب الجزائري لم ينسى جرائم مجرمي الحرب الجنرالين " بيجو" و " ماسوا " ، و فرنسا على العكس من ذلك عملت دائما على حماية مجرميها ، و ترفض الاعتراف و هو الوسيلة الوحيدة للاعتذار (2).

و قد أكد الرئيس نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) بمجرد انتخابه على أنه لا يريد معاهدة بين فرنسا و الجزائر ، و أنه يرفض أي شكل من أشكال الندم –أي الاعتذار- حيث قال " أريد أن أسترجع شرف الأمة و الهوية الفرنسية ، أريد أن أعيد للفرنسيين فخرهم و اعتزازهم بكونهم فرنسيين ، أريد أن أنهي هذا الندم الذي يعد حقدا على الذات ، و هذا التنافس بين ذاكرت الشعوب..". و هو التصريح الذي أدلى به ساركوزي عشية انتخابه في 07 ماي 2007.

و الملاحظ أن الرئيس الفرنسي استعمل خطابا مزدوجا أثناء حملته الانتخابية و بعدها ، فيما يتعلق بمسألة الاعتراف و الاعتذار عن جرائم فرنسا في الجزائر (3)، فعلى عكس ما باح به للصحافة الفرنسية حول نفوره من معاهدة الصداقة على طريقة شيراك ، أكد لصحيفة " الجزائر نيوز " الجزائرية أنه سيوقع معاهدة الصداقة ، و أن الجزائر للجزائريين ، و أضاف أنه ينكر دون أي تحفظ النظام الاستعماري (4).

و يذكر **جان بيير توكوا** في إطار الحرب القذرة التي خاضتها فرنسا ضد الجزائر - على سبيل المثال لا الحصر - أن قانون الأهالي الذي جرى استحداثه ، طبق أولا في الجزائر قبل تعميمه على باقي المستعمرات الفرنسية ، كما أن هذا القانون الذي تم التصويت عليه عام 1881، كان يفترض أن لا يدوم أكثر من سبع سنوات ، و هي المدة التي حددت لنقل الحضارة و التمدن للشعوب المحلية- على حد تعبير واضعي القانون - و لكن في الحقيقة ، لم يلغى هذا القانون الوحشي إلا في سنة 1944 (5).

(1)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 131 .

(2)- Atmane laouche : op.cit , page 48.

(3)- Jean-Pierre tuquoi : op. cit , page 97.

(4)- Ibid : page 98.

(5)-Ibid : page 101.

ملف الصحراء الغربية :

يتبين من خلال متابعة تطورات مشكلة الصحراء الغربية في تسلسلها الزمني بروز قطبين في منطقة المغرب العربي ، يتمثل الأول في الرباط (المغرب) بمساندة فرنسية ، و يتمثل الثاني في الصحراء الغربية بدعم من المجتمع الدولي بما فيها الجزائر، كما نجد أن العلاقات المتأزمة بين القطبين أثرت سلبا على واقع المنطقة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، و خلقت عوامل تصادم خاصة بين الجزائر التي يقوم موقفها من هذه المشكلة على أساس أنه تصفيه استعمار و تحرير شعب، و فرنسا التي تساند المغرب بسياسة غامضة للإبقاء على مصالحها فيها.

إن الخلاف حول قضية الصحراء الغربية يعود إلى فترة الوقوف الفرنسي إلى جانب النظام المغربي في نزاع الصحراء الغربية بالتحمس لاتفاقية مدريد الثلاثية الخاصة بتقسيم الصحراء الغربية ، فتسبب ذلك في أخطر أزمة سياسية بين البلدين منذ الاستقلال ، و قال في هذا الصدد الرئيس بوتفليقة - بمناسبة زيارة وزير الخارجية الفرنسي للجزائر ما بين 09 و 10 أبريل 2006- " إن المساندة التي يحظى بها المغرب من باريس في الملف الصحراوي غير مقبولة و أنها من بين ما يعرقل معاهدة الصداقة بين الجزائر و فرنسا" (1).

ثانيا : الخلافات القانونية :

تعود الخلافات القانونية إلى عشرات المراسيم و القوانين التي صدرت منذ سنة 1961 إلى غاية سنة 2005 ، و التي تحاول إعادة الاعتبار لمنظمة الجيش السري و الحركي و الأقدام السوداء الذين غادروا الجزائر سنة 1962، ففي 26 ديسمبر 1961 صدر قانون خاص بعودة الفرنسيين ما وراء البحر، و تلتها قوانين التعويض في بداية السبعينات ، ثم قوانين التقاعد منتصف الثمانيات ، بالإضافة إلى النصوص الخاصة بتسوية وضعية هؤلاء ، و هي مرسوم رقم 99-469 الصادر في 04 جوان 1999 الخاص بمسح الديون على الفرنسيين المرحلين غير الأجراء ، وصولا إلى القوانين العامة ، لا سيما قانون 23 فيفري 2005 الذي خلق ضجة في الأوساط الجزائرية ، و ساهم في تراجع العلاقات الثنائية خاصة في مادته الرابعة و الذي تفرعت عنه المراسيم التالية :

- مرسوم 477-2005 / 17 ماي 2005.
- مرسوم 521 - 2005 / 23 ماي 2005.
- مرسوم 539-2005 / 26 ماي 2005.
- مرسوم 540-2005 / 26 ماي 2005.

(1)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 135.

تولي الدولة الفرنسية أهمية بالغة لهذه المراسيم و ذلك بإسنادها إلى وزير مكلف بالمرحلين (الأقدام السوداء)، و هو ما مكن هذه الفئة من دعم مطالبها باسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر ، برفع قضايا أمام المحاكم الدولية و الأمم المتحدة ضد الدولة الجزائرية ، فقد شكلت المطالب في كثير من الأحيان مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين ، خاصة إذا علمنا أن عدد المرشحين سنة 2006 حوالي 1.025.000 منهم 85% أوروبيون و 15% يهود و 10% جزائريون (حركى) و الذين يتكثرون عادة في جمعيات ثقافية تعمل على محاولة إعطاء طابع المشروع لما قامت به من أعمال إجرامية في الجزائر، مثل الجمعية الثقافية لفرنسيي شمال إفريقيا ، التي تمكنت من انتزاع مصادقة المجلس البلدي لمدينة باربينيون في 23 ماي 2006 ، من أجل بناء مركز للوثائق الخاصة بالتواجد الفرنسي في الجزائر ، بالإضافة إلى إقامة متحف لتمجيد الاستعمار و جدار يخلد المفقودين خلال الفترة ما بين عامي 1954 و 1963 (1).

و تستمر الخلافات القانونية بين البلدين حول إعادة النظر في اتفاقية 1968 و التي كانت قد منحت مزايا خاصة للمهاجرين الجزائريين ، ففرنسا ترغب في إجراء تعديلات على هذه الاتفاقية ، باستبدال بنود منها بنظام جديد ينظم حركة تنقل الأشخاص ، لكن في إطار قانون الهجرة و القانون العام بدلا من اتفاقية ثنائية ، و عرضت باريس نظام محاصصة سنويا للشباب المهنيين و ذوي الكفاءات ، من خلال عدد كبير من المهن و الوظائف ، مقابل تعديلات على نظام استقبال و عمل الطلبة القاصدين للجامعات الفرنسية ، و هو ما يعني بالضرورة مراقبة عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين ، و التخلص تدريجيا من التأشيرات طويلة المدى و الاكتفاء بالتأشيرات قصيرة المدى (2).

في حين ترفض الجزائر التنازل عن التسويات القانونية التي تقرها الاتفاقية بالنسبة للطلبة الجزائريين المعنيين بتجديد بطاقة الإقامة و مسائل التقاعد ، و بالخصوص قضية التجمع العائلي الذي يعد أهم امتياز حصلت عليه الجزائر في الاتفاقية بالاعتماد على اتفاقية ايفيان ، و على العكس من ذلك طرحت فرنسا تعديلات جذرية في هذا الشق ، من خلال الرقابة السنوية على استمرار ربط الزواج بين جزائريين و آخرين يحملون الجنسية الفرنسية ، و هو ما قد يجسد توصيات وزارة الداخلية الفرنسية في محاربة ما تسميه بـ " الزواج الأبيض " (3).

(1) - نفس المرجع السابق : ص 136.

(2) - عاطف قدارة ، خلافات داخل اللجنة الجزائرية- الفرنسية لمراجعة اتفاقية 1968 (الجزائر ترفض استبدال امتيازات التنقل بنظام محاصصة)

: www.elkhabar.com/ar/politique, 2011/01/25.

(3) - نفس المرجع السابق.

ثالثا: الخلفات الاقتصادية و الأمنية:

تمثل الجزائر سوقا كبيرا للمواد الأولية الاستهلاكية بالنسبة لفرنسا، حيث تمثل المبادلات السنوية في السلع " الاستيراد و التصدير" من ثمانية إلى عشرة ملايين أورو سنويا (2008-2009) ، بينما نقل الاستثمارات الفرنسية في الجزائر عن 500 مليون أورو ، و هو ما يعني عدم التوازن بين المبادلات و الاستثمارات و القاعدة تقول أن الاستثمار يعبر عن الشراكة الدائمة على المدى البعيد ، في حين أن التجارة (الاستيراد و التصدير) يمكن أن تكون مبنية على علاقة مؤقتة ذات مصالح على المدى القريب.

خلق عدم التوازن هذا شرخا كبيرا في العلاقات ما بين الدولتين ، ما دفع الجزائر إلى البحث عن مجالات أخرى للتعامل مثل الصين ، الهند ، تركيا، البرازيل، كوريا ،الولايات المتحدة الأمريكية، ما أدى بالتالي إلى تجميد العديد من العقود مع الطرف الفرنسي خاصة في ظل الصراع الدائر في الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي (1) ، فالجزائر لا تمثل إلا 1% من التجارة الخارجية لفرنسا و 5% من صادراتها (الغاز و البترول)، و هذا لا يرقى إلى حجم العلاقات السياسية بين البلدين ، حيث تفضل فرنسا الاستثمار في كل من تونس و المغرب على حساب الجزائر، و بالتالي فمن الطبيعي أن تفقد تدريجيا حضورها في السوق الجزائرية ، و نتيجة لهذا الوضع الذي لا يخدم الاقتصاد الفرنسي تسعى الإدارة الفرنسية منذ سنوات لتشجيع المستثمرين للاستقرار بالجزائر، لأن الوضع جيد حسب ميداف* ، فالمشاريع التي هي في طريق الإنجاز تقدر بـ 3.5 مليار أورو ، و هو ما يمثل أكثر من مجموع الاستثمارات المنجزة منذ عشرين سنة (2).

اتخذت الجزائر إجراءات لحماية اقتصادها و هو ما اعتبرته فرنسا تهديدا مباشرا لمصالحها التجارية في الجزائر، و مثال ذلك قضية ميناء مرسيليا الذي كان لقانون المالية أثارا سلبية مباشرة عليه ، حيث قال السيد برنار فيديل المدير العام للشركة البحرية مافرات ، أن القانون أثر على المبادلات التجارية ، و هو ما يجعل هناك تخوفا كبيرا على مصير التجارة في مرسيليا عموما بنسبة 84% من السلع ، لذلك تدهورت مداخل الميناء، و تكبدت ميزانية بلدية مرسيليا خسائر ضخمة ، و لم تحل زيارة النواب الفرنسيين عن المجلس البلدي لمدينة مرسيليا إلى الجزائر هذه القضية ، لأن الأمر يخص سيادة الجزائر في سن قوانينها التي تتناسب مع الوضع الداخلي الاقتصادي و ما يؤثر فيه من تحولات على المستويين الإقليمي و الدولي (3).

(1)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 139.

* **Remarque** : MEDEF, est le mouvement des entreprises de France, organisation patronale qui représente les dirigeants des entreprises françaises.

(2)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 140.

(3)- نفس المرجع السابق: ص 143.

ب- عوامل التقارب :

يعود التقارب في العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية إلى عوامل تجعل من هذه الثنائية محكوما عليها بالاتفاق من أجل مواجهة التحديات الإقليمية بالمنطقة ، و تأتي في مقدمتها العوامل الجيو استراتيجية و التي تدخل في إطار الضرورات الأمنية بالنسبة لفرنسا ، و خاصة مع ما يعرفه العالم اليوم من تطور في مفاهيم الأمن ، كما أن الجزائر تعتبر بالنسبة لفرنسا إقليما لنشر اللغة الفرنسية .

يضاف إلى ذلك العوامل الاجتماعية التي أبقّت على الاتصال قائما بين البلدين حتى في أصعب المراحل بالنظر لوجود عدد كبير من الرعايا في كلا البلدين، و هو ما يفرض إيجاد سبل و طرق التقارب لتحديد الأطر القانونية لتنتقل الأشخاص .

أولا : العوامل الجيو استراتيجية :

لقد جعل كل من عاملي التاريخ و الجغرافيا فرنسا تبحث -باعتبارها قوة متوسطة -عن الدفاع عن مكانتها الأولى في هذه المنطقة إلى جانب إسبانيا ، و مع بريطانيا العظمى خلال القرن التاسع عشر ، لذلك حافظت على علاقاتها الثنائية القوية مع الأنظمة المستقلة و الجديدة في دول المغرب العربي (1).

و يتمثل العامل الجيو استراتيجي في العلاقة بين الموقع الجغرافي و السياسي ، و هو ما يعني الاستقرار السياسي عموما و استمرارية أداء اللعبة السياسية إقليميا أو دوليا وفق قواعد تنظيمية ، و بالتالي فالجغرافيا السياسية لا بد أن تتناسق مع الجغرافيا الاستراتيجية ، و هو ما تدركه فرنسا اليوم في المنطقة ، لأن أمريكا أصبحت جزءا من الجغرافيا السياسية لأنها تدير الأرض و الموارد ، و تريد أن تكون جزءا من الجغرافيا الاستراتيجية بتدخلها في الشؤون الداخلية للدول و رسم سياساتها في منطقة المتوسط و المغرب العربي لكن أمريكا لا يمكنها إدارة البشر و التاريخ ، لأنها تفتقد إلى الامتداد مع الأرض و الاحتكاك مع البشر .

إن فرنسا بخلاف أمريكا تستطيع فعل ذلك لأنها تعرف تاريخ المنطقة جيدا بحكم الاستعمار ، بالإضافة إلى الحدود المتجاورة كعامل جيو استراتيجي يخلق التقارب مما يسهل عملية الاندماج (2) ، فالموقع الجيو استراتيجي للجزائر و انفتاحها على العالم الخارجي القريب من فرنسا بامتداداته البحرية و البرية مع دول المغرب العربي و دول المتوسط ، جعلها منطقة جذب لفرنسا ، لتتمكن من خلالها تحقيق الأمن و التعاون و الاستقلالية لأوروبا، و التصدي لعوامل الاختراق التي سببها المد الأمريكي و الآسيوي .

(1)-Rémy leveau, la France , l'Europe et la méditerranée. Un espace à construire : politique étrangère ,n°04, 2002 , page 1020.

(2)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 147.

إن الأهمية الاستراتيجية التي تخلق التقارب و تدفع إلى استمرارية العلاقات الثنائية ، يمكن إدراكها من الجانب الأمني و ما تمثله الجزائر بالنسبة لفرنسا ، و خاصة من الشمال كمجال سهل للعبور ، حيث أن تعرض هذه المنطقة لأي اختراق أو سيطرة من طرف أي قوة دولية تمثل خطرا أكيدا عليها، و أثبت الواقع صحة ذلك مع التحديات الأمنية الجديدة ، و نذكر منها على وجه الخصوص (1):

- الخطر الإرهابي و تعدد أشكاله و أنواعه كالاختطافات ، كما جرى للفرنسي " ميشال جيرمانو " الذي أختطف في 19 أبريل 2010 ، و قتل في 24 جويلية من نفس السنة .
- خطر الاختراق الأمريكي الذي يمثله توسيع مجال نشاط و تدخلات الحلف الأطلسي على المصالح الفرنسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، خاصة و أن فرنسا تعتبر أضعف المساهمين في ميزانيته بـ 6.40 % مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية 29.16 % ، ألمانيا 19.95 % ، بريطانيا 11.59 % ، إيطاليا 11.59 % ، و بالتالي فتأثيرها ضعيف ، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تكاثف حضور قوات الحلف الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط (1200 جندي) .
- النوايا الاستراتيجية من وراء تأسيس أفريكوم ، ففرنسا تعلم جيدا البعد الاستراتيجي الأمريكي الذي يهدف إلى الاختراق التدريجي ، كما فعلت في عدة مناطق من العالم ، فهي تسارع في كل مرة تسمح فيها الفرصة لإبراز قدراتها التدخلية و إثبات حضورها بالمنطقة ، لتبرز الولايات المتحدة أنها (أي المنطقة) مازالت تحت الوصاية و السيطرة الفرنسية، و لها الحق في التدخل إذا ما تعلق الأمر بمصالحها، دون التنسيق مع دول المنطقة.

ثانيا: نشر اللغة الفرنسية :

يقول جاك باتو (jack batho) " و لكن ماذا نقول عن بلد يعتبره كثيرون كوطن ثاني للفرنكوفونية في العالم بعد فرنسا ، و هي الجزائر التي لا تملك فيها اللغة الفرنسية أي إطار كلغة رسمية ، حتى أنها- أي الجزائر- ليست حتى عضوا في المنظمة الفرنكوفونية؟" (2) ، و يتضح من خلال هذا التعليق الأهمية الاستراتيجية التي يوليها الفرنسيون للجزائر باعتبارها مجالا خصبا لنشر اللغة الفرنسية ، فهي تعد بالنسبة لهم منطقة نفوذ لغوي - إن صح التعبير- ، على اعتبار 132 سنة التي استعمرت خلالها فرنسا الجزائر ، و فرضت فيها اللغة الفرنسية كلغة علم و ثقافة بالنسبة للطبقة أو النخبة المثقفة على الأقل ، لذلك فتراجع علاقاتها معها قد يعني تراجع نفوذ اللغة الفرنسية و الفرنكوفونية في الجزائر .

(1)- نفس المرجع السابق : ص (148-149).

(2)- jack batho , le français , la francophonie et les autres : politique étrangère ,n°01 , 2001, page 176.

و يمكن أيضا في هذا السياق أن نستدل بما أكدته " إلفيرا ستينهاردت " (Elvira Steinhardt) في إحدى كتاباتها حول " سياسة التعريب في الجزائر " حيث تقول " إن مكانة اللغة الفرنسية فرضها في جزء كبير منها استعمالها الثابت خلال عدة قرون كلغة ثقافة و معرفة على مستوى جميع المجالس الملكية الأوروبية ، كما أن انتشارها عبر التاريخ لم يكن صدفة ، بل جاء غداة التوسع الاستعماري الفرنسي و أيضا بفضل التغييرات التاريخية ، أما حاليا ، و مع الاحتكاك بلغات أخرى ، فهي تتموقع في وسط متعدد الاتجاهات بأساليب مختلفة تتحدد حسب الوضعية التاريخية (1).

و في فرنسا و كما هو الحال بالنسبة للدول الفرنكوفونية ، تظهر اللغة الفرنسية كلغة الأغلبية عندما تستعمل أليا و حصريا على المستوى الوطني و الجهوي ، أما في الدول غير الفرنكوفونية ، فنجدها بجانب لغات أخرى ، حيث تعد كلغة عالمية أو لغة للتبادل ، أما الوضع اللغوي (أي وضعية اللغة الفرنسية) في دول المغرب العربي فهو مشكلة مختلفة تماما ، لأن الهدف المنشود من قبل السلطات السياسية هو التعريب الكلي لمجالات الحياة العامة و المجتمع .

و بالنسبة للجزائر التي لا تتضم و لا تشارك في أي من المعاهد الفرنكوفونية الرسمية ، فهي تتشبه كثيرا باستعمال عبارة " اللغة الوطنية " لما يتعلق الأمر باللغة العربية و " اللغة الأجنبية " لما يتعلق الأمر باللغة الفرنسية ، و هو ما يعود إلى أن الفرنسية هي لغة المستعمر ، و هي تعتبر أيضا أن الفرنكوفونية هي الوسيلة الجديدة للاستعمار الجديد غير المعترف به ، و الذي يسعى حسب رأيهم إلى استعادة المكانة التي فقدتها بفعل استقلال الجزائر .

و تتمثل السياسة اللغوية في الاعتراف الكلي باللغة العربية ، و كذا سعى القانون الصادر في ديسمبر 1990 - بضغط من التيارات الإسلامية و المتعلق بتعميم اللغة العربية - بوضوح إلى رفض الحضور المتميز للمرجعيات الفرنسية في أذهان المغرب العربي .. " (2).

و هو ما يعني أن الفرنسيين يعتبرون بأن تراجع الفرنكوفونية في الجزائر يعني تراجعها في بقية دول المغرب العربي ، و بالتالي إبقاء المرجعيات الفرنسية على حالها في الجزائر يعني بقاءها في دول المغرب العربي و العكس صحيح ، و لذلك توجب الحفاظ على العلاقات الفرنسية التاريخية مع الجزائر .

(1)- Elvira Steinhardt , quelques réflexions sur la politique algérienne d'arabisation de la fin des années quatre-vingts : **le Maghreb , l'Europe et la France** (annuaire de l'Afrique du nord 1990) , éditions du centre national de la recherche scientifique , paris , France , 1990 ,page 275 .

(2)- Ibid : page 276 .

ثالثا : العوامل الاجتماعية :

تعتبر الهجرة و الجالية من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى التقارب و الاستمرارية في العلاقات الثنائية بين فرنسا و الجزائر ، نظرا لتأثيرها على الاستقرار الفرنسي الداخلي ، و قد ارتكز تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا أساسا على مصلحة فرنسا و حاجتها إلى هؤلاء المهاجرين ، لبناء إقتصادياتها فانصهرت هذه الفئة داخل المجتمع الفرنسي دون أن تتخلى عن قيمها ، و أضحت واقعا يفرض التعامل معه .

فالهجرة إذن تعد أهم العوامل الاجتماعية التي تدفع إلى استمرارية العلاقات الفرنسية الجزائرية ، نظرا لتقل الأشخاص بين البلدين ، بالإضافة إلى ما تمثله الجالية الجزائرية من ثقل في العلاقات الثنائية ، فهي أكبر جالية بفرنسا ، لهذا تم التوقيع على اتفاقية بين البلدين سنة 1968 لتنظيم الهجرة * ، و إحداث تسهيلات لتقل الجزائريين و ضمنت لهم هذه الاتفاقية الحق في العمل و التملك و التقاعد و تتجلى هذه الامتيازات فيما يلي (1):

- الوحيدون الذين لهم الحق في الحصول على إقامة مؤقتة قصد العلاج أو ممارسة نشاطات تجارية .
- الجزائريون هم الوحيدون الذين لهم الحق في بطاقة الإقامة 10 سنوات .
- حق القاصر في اختيار الجنسية يبدأ من سن 13 ، مقابل 10 سنوات للجاليات الأخرى .
- حق الطلبة الجزائريين في العمل موازاة مع الدراسة لمدة 20 ساعة في الأسبوع على خلاف الجاليات الأخرى .

فقد ساهمت هذه الامتيازات في زيادة عدد المهاجرين و أصبح هذا الملف ذو وزن كبير في العلاقات بين البلدين و خلق مسؤولية مزدوجة ، لكن الجانب الفرنسي يتحمل مسؤولية أكبر ، لأن هذا العدد الهائل من المهاجرين يتواجدون على أراضيها ، و هو ما دفع بها إلى السعي لتعديل هذه الاتفاقية سنة 2001 ، و هو ما بررته فرنسا باتساع ظاهرة الإرهاب في الجزائر ، و خوفها من انتقال الصراع داخلها إلى الأراضي الفرنسية (2).

و يؤكد محمد حربي على دور الهجرة و الجالية في استمرارية العلاقات الثنائية ، حيث يقول أنه في أسوأ الحالات لم تنقطع العلاقات بين سلطات البلدين ، و يرجع ذلك حسبه إلى :

* ملاحظة : و قد سبق الإشارة ضمن عنصر العلاقات القانونية كعامل من عوامل التصادم في العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا ، إلى هذه

الاتفاقية التي ترغب فرنسا في تعديلها للحد من الامتيازات الممنوحة للمهاجرين الجزائريين .

(1) - محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 151 .

(2) - نفس المرجع السابق : ص 152 .

- وجود مئات الآلاف من المهاجرين في فرنسا من الجزائريين بحيث وصل عددهم إلى ما يقارب 4 ملايين.
 - وجود علاقات و تبعية على المستوى الاقتصادي و المالي بين مجموعات فرنسية مؤثرة و أرباب السلطة في الجزائر .
 - وجود جالية فرنسية بالجزائر تتطلب هي الأخرى إطار و قنوات ثنائية سواء من ناحية التنظيم أو الاستقرار ، بالإضافة على وجود مراكز و مؤسسات تعليمية فرنسية داخل الجزائر .
- و تبين إحصائيات وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية لعام 2004 أن حوالي 71000 فرنسي يعيشون في الجزائر، 30964 منهم مسجلين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، و البقية غير مسجلين، و بالتالي فالتعامل مع هذه الملفات يستدعي التقارب و التعاون ، لمعرفة الإيجابيات التي يمكن للجالية أن تقدمها، و يتم الاستثمار فيها في المستقبل⁽¹⁾.

(1) - نفس المرجع السابق : ص 153 .

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر

لقد كان للمشكلة الجزائرية و سياسة القمع التي مارستها فرنسا طوال ثمانية سنوات وزنا كبيرا و عميقا على اتجاه استراتيجية المتوسط و على مجمل العلاقات الفرنسية مع السلطات العربية ، و نجد أيضا أن الهدف الأساسي الذي حدده الجنرال ديغول وضع العلاقات الفرنسية الجزائرية ضمن صف نموذج التعاون الفرنسي - العربي بتصعيد الدور التاريخي لفرنسا في المتوسط (1).

إن انسجام الجزائر مع فرنسا سمح بتغذية الخطابات و الخيال المتوسطي و أيضا المسألة الأورافريقية و قد وضع استقلالها نهاية لذلك ، و لكنه شجع من جهة أخرى بروز سياسة أخرى بديلة و هي السياسة العربية لفرنسا ، التي تعتمد أسسها على تجديد العلاقات الفرنسية - الجزائرية ، و استغلال العلاقات الفرنكوعربية (2).

1- سياسة التعاون كخيار استراتيجي :

بعد تصفية الاستعمار في أغلب المستعمرات الفرنسية في إفريقيا ، برزت حاجة ملحة لدى فرنسا للتفكير في استراتيجية لاحتواء هذه الدول الجديدة ، و استثمارها في تحقيق أهدافها العالمية الكبرى سواء على مستوى عمليات الاستقطاب، التموقع العسكري ، ضمان الموارد الأولية الإنتاجية أو الاستراتيجية و احتكار الأسواق المحلية لهذه الدول كمنافسة تجارية مريحة بحكم العلاقات التاريخية بين فرنسا و هذه البلدان ، و وجود اتفاقيات ثنائية محافظة على المصالح الفرنسية (اتفاقيات إيفيان بالنسبة للجزائر) .
تريد فرنسا من خلال بناء هذه الفلسفة الجديدة تحقيق هدفين أساسيين (3):

- فمن جهة تريد فرنسا رسميا و عمليا و ليس دائما المساهمة في تحمل المسؤولية التاريخية نحو المستعمرات السابقة ، بتقديم المساعدات المادية ، المالية ، التقنية و الثقافية الضرورية لضمان استمرار الهياكل السياسية و الإدارية و الاقتصادية للدول الصاعدة.
- و من جهة أخرى ، تهدف فرنسا لخلق مجال امتيازي لها في هذه الدول ، و الاحتفاظ لنفسها بمكانة مهيمنة في تسيير و استغلال المجالات الاقتصادية لمستعمراتها السابقة ، أي أنها تريد أن تستبدل استراتيجية الهيمنة المباشرة باستراتيجية التحكم غير المباشر ، بتطوير آليات تشاور غير متكافئة قائمة على التعاون الظرفي مع كل حالة بصفة تمكنها من استخدام آليات التهديد أو الاستمالة لتحقيق أعلى المستويات النفعية الفرنسية .

(1)- Hayéte chérigui : la politique méditerranéenne de la France (entre diplomatie collective et leadership) , édition l'harmattan , paris , 1997 , page 36.

(2)- Ibid : page 37.

(3)- سالم برفوق: مرجع سبق ذكره ، ص 79.

و هو ما يؤكد أن فرنسا لا تريد تغيير علاقاتها مع مستعمراتها السابقة في المغرب العربي أو في إفريقيا ، و إنما أرادت فقط أن تكيف طبيعة و هياكل تفاعلاتها مع الدول في ظل سياسات الدول الكبرى (الاتحاد السوفياتي سابقا و الولايات المتحدة) القائمة على استقطاب الدول الحديثة الاستقلال لفرنسا ، و أن تخلق لنفسها مكانة متميزة في هذا العالم (1).

و قد اعتمدت في ذلك على ما أسمته بسياسة التعاون ، التي اتسمت في عهد الجنرال ديغول (1958-1969) بالتفريق في المعاملة مع دول المغرب العربي ، بحيث أعطى ديغول التعاون مع الجزائر طابعا مميزا ، بينما أظهر بعض التحفظ في تعاونه مع المغرب و تونس ، و يعود ذلك إلى أسباب نفسية و ديمغرافية و سياسية و اقتصادية ، فهذا التعاون يرمي إلى رفع معنويات الأمة الفرنسية التي أصيبت بانهييار كبير بسبب الحرب الجزائرية ، و محو آلام هذه الحرب من ذاكرة الفرنسيين ، و إشعارهم بأن الجزائر مازالت تتعاون مع فرنسا و لم تتعد عنها (2).

إن العلاقات مع الجزائر تشكل أهمية استثنائية بالنسبة لفرنسا ، فقد بقيت الذكرى السيئة عن المشكلة الجزائرية دائما حاضرة في ذهن " فرانسوا ميتران " إلى غاية موته ، فقد أعلن في سبتمبر 1957 بعد أن أصبح نائبا بأن المتوسط يمثل محور أمن السياسة الخارجية الفرنسية ، و بالنسبة له لا يستند المطلب الجزائري حول تقرير المصير و الاستقلال إلى أي شرعية ، و أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، و أنه يرفض كل محاولة لتدويل الأزمة الجزائرية ، فميتران لم يغفر أبدا للجزائريين نيلهم للاستقلال و انتصارهم في الحرب (3) ، لذلك ففرنسا تريد من وراء علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر أن تبعث الديناميكية التجارية بين البلدين ، و أن تعود إلى الصف الأول لممولي الجزائر، كما تطمح لوضع حد نهائي أو على الأقل التقليل من المنافسة الأجنبية، و خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، و من جهة أخرى ، و على الصعيد الدولي ، ترغب في أن تجعل التعاون الفرنسي- الجزائري فعليا و نموذجيا، بتحويله إلى رمز العلاقات الجديدة بين الشمال و الجنوب ، و أن تضمن التأثير الفرنسي و نشر هيبتها لدى دول العالم الثالث ، كما تهدف أيضا إلى التنسيق دوليا بين السياسات الخارجية للبلدين (4).

و تستهدف سياسة التعاون الديغولية مع الجزائر أيضا تأمين حماية فرنسيي الجزائر ، و لا شك أن لموقع الجزائر الجغرافي و الاستراتيجي و ثقلها في العالم الثالث أثرهما في انتهاج سياسة التعاون هذه ، و فرض

(1)- نفس المرجع السابق : ص 80.

(2)- علي محافظة : فرنسا و الوحدة العربية 1945-2000 ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2008، ص 288.

(3)- hayeté chérigui : op.cit , page 67.

(4)- Ibid : page 69.

نفت الصحراء الجزائرية و غازها أهميتهما على ديغول لإيثار الجزائر على تونس و المغرب ، بالإضافة إلى حيوية السوق الجزائرية التي لا يمكن تجاهلها بالنسبة إلى المنتجات الصناعية و الزراعية الفرنسية⁽¹⁾.

تعرضت سياسة التعاون الفرنسية مع دول المغرب العربي لتغيرات عديدة خلال السبعينيات و الثمانينيات من القرن العشرين ، غير أن هذه التغيرات لم تؤثر على الخصائص الجوهرية لهذه السياسة ، و كان أبرز هذه التغيرات التخلي عن التحيز للجزائر و إهمال تونس و المغرب اللذين مارسهما الجنرال ديغول⁽²⁾.

يعد التعاون خيارا استراتيجيا لرؤساء الجمهورية الخامسة ، رغم أن مضمون السياسات الرئاسية الثنائية أو الجماعية مع دول المغرب العربي تختلف تبعا لحالات العلاقات الظرفية بين الدول ، و الأوضاع الدولية الراهنة و طبيعة الخيارات السياسية للرؤساء الفرنسيين المتتابعين منذ 1958 ، و بصفة تخدم أفضل التصورات الخاصة بالمصلحة الوطنية الفرنسية ، فمع هذا التغير العملي لمضمون سياسات التعاون ، إلا أنها تبقى مع ذلك متميزة بتجانس وظيفي على مستوى التصور العالمي للسياسات الخارجية الفرنسية و أهدافها الاستراتيجية الكبرى ، خاصة مع اعتمادها على تصور مذهبي للتعاون أرسته مجموعة من التقارير الرسمية الموجهة لسياسات التعاون الفرنسية منذ 1958 إلى غاية اليوم .

لهذا لجأت الحكومات المثالية في عقدي الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي ، لبناء هيكلية معيارية و قيمة موجهة لهذا السلوك الخارجي ، مع السماح للحكومات المتلاحقة بتكييف أطرها الإجرائية حسب ما تقتضيه الشروط المجالية و التفاعلية و النفعية الخاصة بكل حالة تعاون⁽³⁾.

عمدت فرنسا إلى الحصول على امتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الاستقلال و النصوص المرافقة لها من أجل تكريس تواجدها الثقافي غداة استقلال الدول المغاربية الثلاثة ، و بالنسبة للجزائر فقد تحصلت فرنسا بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات ايفيان للاستقلال ، و بحكم المادة الثانية منها ، لها الحق في الحفاظ على ملكية 05 مراكز بحوث ، 18 ثانوية ، 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كل التراب الجزائري ، إن إصرار فرنسا للحفاظ على هذه الآليات التربوية ، كحق من الحقوق الامتيازية التي تحصلت عليها تعاقديا يشكل أحد الأبعاد الأساسية المكونة لاستراتيجية واعية لإضعاف المغرب العربي ، فكما يقول فرانسوا بيرو (françois Perroux) لا تمنح هذه الأطر التربوية و الثقافية لفرنسا أدوات نقل معرفية أو ثقافية فقط ، و لكنها تؤسس أولا و قبل كل شيء لهيمنة هيكلية بعيدة المدى على هذه الدول و منها الجزائر .

(1)- علي محافظة : مرجع سبق ذكره ، ص 289 .

(2)- نفس المرجع السابق ، ص 294 .

(3)- سالم برفوق : مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

و من أجل تبرير هذه الامتيازات أبدت فرنسا رغبتها صراحة في الحفاظ على إدارتها المطلقة للهيكلة التربوية في الجزائر تنظيميا و وظيفيا (1).

كما حصلت فرنسا بموجب اتفاقيات ايفيان أيضا على عدد من الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق المكتسبة للرعايا الفرنسيين ، فأعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي و المالي تؤكد أن الجزائر تتعهد بضمان مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

و تنص المادة 12 من الفصل الرابع من اتفاقيات ايفيان أن الجزائر تضمن دون أي تمييز الانتفاع الحر و المستمر للحقوق الاقتصادية المكتسبة قبل تقرير المصير في الجزائر ، أما المادة 17 من الفصل الرابع فتتص في نفس السياق على ضرورة حماية الاستثمارات الخاصة للفرنسيين بالجزائر .

كما اعترفت الجزائر بموجب المادة 14 من إعلان مبادئ التعاون الاقتصادي و المالي الملحق باتفاقية ايفيان بضمانها للحقوق المكتسبة للشركات الفرنسية في مجال البحث ، التنقيب ، الاستغلال و النقل للموارد المنجمية و للمحروقات (2).

2- الرؤية الفرنسية لأهمية الجزائر و تأثيرها :

تحكم الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر مبادئ و منطلقات ثابتة ، ترتبط جذورها بنظرة فرنسا إلى منطقة البحر المتوسط ، و الذي تعده بحرهما ، و إلى صفته الجنوبية التي تعدها إحدى المجالات الحيوية لتحقيق استراتيجيتها الشاملة ، و انطلاقا من هذا التصور ، عملت في الماضي من أن تجعل الجزائر أرضا و شعبا و لمدة 132 سنة ، قطعة تابعة لها و ذلك بواسطة سياسة الإدماج بالقوة .

و لقد تبنت منذ استقلال الجزائر سنة 1962 سياسة تهدف إلى الحفاظ على مصالحها الحيوية ، عبر ما كان يسمى بالعلاقات الأئموذجية بين البلدين ، و هي سياسة وظفتها لتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى إبقاء الجزائر منطقة نفوذ فرنسية شبه مغلقة ، إلا أنها و منذ بداية الثمانينات بدأت تتوجه إلى تحويلها إلى منطقة عبور ، ليس فقط إلى مناطق نفوذها التقليدية ، و إنما إلى العديد من ميادين التنافس الدولي الجديد بين القوى الكبرى (3) ، و أبرزها منطقة المغرب العربي و عالم الجنوب.

(1)- نفس المرجع السابق : ص (115-117) .

(2)- نفس المرجع السابق : ص 122 .

(3)- سعود صالح : الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية) ، د ط ، طاكسيج كوم ، الجزائر ، 2009 ، ص

أ - في منطقة المغرب العربي :

* مكانة الموقع الاستراتيجي :

إن الأسباب التي كانت و ما تزال تدفع بالسياسة الفرنسية إلى إقامة علاقات مستمرة و مثالية مع الجزائر، هو طبيعة نظرتها الاستراتيجية التقليدية لموقع الجزائر الجيوبوليتيكي و الاستراتيجي البالغ الأهمية على مستوى منطقة المغرب العربي و الدول الإفريقية المجاورة ، و ذلك باعتبار أنها تمثل إحدى أهم تلك المناطق الجغرافية التي كانت تحت سيطرتها الاستعمارية ، فالجزائر تصنف في الاستراتيجية الدولية عموما، و الفرنسية خصوصا ، من ضمن أهم الدول المحورية في العالم ، و ذلك جراء قدرتها على التأثير سلبا و إيجابا في الاستقرار الإقليمي و الدولي بفضل إمكاناتها المادية و المعنوية (1).

و ترجع الأهمية الجيوسياسية التي تكتسبها الجزائر إلى عدة أبعاد ، أهمها (2):

البعد الجغرافي: تعتبر الجزائر أكبر دولة على المستوى المغاربي و ثاني دولة على المستوى الإفريقي من حيث المساحة ، و لها حدود متصلة مع جميع دول المغرب العربي ، حيث يقدر طول الحدود البرية بـ 6343 كلم و صحراء ذات بعد استراتيجي مهم من حيث الموارد الطبيعية و المناجم ، كما تعد امتدادات واجهتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط حلقة بحرية بين جنوب أوروبا و شمال إفريقيا ، و هي الدولة الوحيدة التي لها حدود مع كامل الدول المغاربية .

الأبعاد الإقليمية: تتوسط الجزائر قلب المغرب العربي مكونة حلقة الاتصال بين القطب الشرقي و القطب الغربي ، حيث أنه من الصعب إقامة أي مشروع في المنطقة دون مشاركتها ، يضاف إلى أنها تكون حلقة اتصال بين الشمال الغربي و دول الجوار المغاربي و دول الجنوب الإفريقي .

الأبعاد الاقتصادية: إن الجزائر محور هام للتبادلات و التعاون مع القارة السمراء، بفضل انتمائها إلى حوض البحر الأبيض المتوسط الذي لا بديل عنه في المبادلات التجارية و الاقتصادية فهو معبر لثلاث قارات، إفريقيا، آسيا، و أوروبا.

البعد الأمني: تعد الجزائر بوابة استراتيجية نحو دول الساحل و منعرجا حاسما في تقاطع السياسة الفرنسية مع نظيرتها الأمريكية التي أصبحت تولى أهمية بالغة لهذه المنطقة ، يضاف إلى ذلك الأهمية التي تكتسبها الصحراء الجزائرية الشاسعة ، و ما تمثله من عمق استراتيجي، اقتصادي و أممي انطلاقا من المقولة الأمريكية " من يتموضع في الصحراء يسيطر استراتيجيا على منطقة الساحل و غرب إفريقيا " .

(1)- نفس المرجع السابق : ص 98 .

(2)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص (17 - 18) .

كما أنها فضاء مهم لمسائل الأمن للعديد من القوى الدولية و مصالحها الاستراتيجية ، و خاصة فرنسا التي تتواجد على بعد 756 كلم جوا عن الجزائر ، ما جعل أمنها مهددا من ناحية الشمال ، و بالتالي تعرض هذه المنطقة لأي خطر يعد تهديدا مباشرا لأمنها القومي ، خاصة مع تزايد الاهتمام الأمريكي بهذا الفضاء ، مما يؤدي إلى تقاطع المصالح الفرنسية مع الأمريكية .

تسعى فرنسا انطلاقا من هذه المنطلقات الجيو استراتيجية للحيلولة دون وصول أي قوة إلى اختراق مجال تحركاتها في المنطقة ، بحكم الأسبقية التاريخية للتواجد الفرنسي في المنطقة (1). و بناء على ما سبق ، فإن الموقع الجيوبوليتيكي للجزائر قد ازدادت أهميته بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية ، لاسيما منذ انتهاء أزمات الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي .

* تأثير المكانة السياسية:

أعلن فرانسوا ميتران إثر وصوله إلى السلطة و على مستوى الخطاب السياسي ، أنه يعمل على طي خلافات الماضي و إزالة بصماتها التي سممت و لفترة طويلة العلاقات الجزائرية - الفرنسية و إعادة بنائها على أسس و معطيات جديدة لكي تكون مثمرة و فعالة ، ليس فقط على المستوى الثنائي بين الطرفين ، و إنما على مستوى المغرب العربي الذي ترى فيه دوما أنه منطقة نفوذ لها فيما يتعلق باستراتيجيتها . و عليه فإن استمرار هذا الإدراك لأهمية مكانة الجزائر السياسية و تطوره ، يعود إلى تطور مجرى الأحداث لاسيما في المغرب العربي .

و التي بينت أن أي خلاف بين فرنسا و أي دولة من دول المغرب العربي ، ما هو إلا مجرد توتر في العلاقات الثنائية ، أما الخلاف مع الجزائر فإنه يتجاوز ذلك ، و يمكن أن يهدد الدبلوماسية الفرنسية في العالم ، و ذلك نظرا للمكانة السياسية التي كانت و مازالت تحظى بها الجزائر على المستوى الدولي و المغرب العربي بالخصوص (2).

أدركت فرنسا الأهمية السياسية للجزائر و الخطر الذي أصبح يهددها، بالنظر إلى تقاطع مصالحها مع كثير من الدول التي دخلت في تنافس معها حول المنطقة من منطلق مبدأ " ملأ الفراغ " ، الذي كان سببه تراجع اهتمامها بالمنطقة ، و الذي يعود إلى (3) :

- قدرات الجزائر من الناحية السياسية و الدبلوماسية المعروفة بها في حل النزاعات .

(1) - نفس المرجع السابق : ص 19 .

(2) - سعود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

(3) - محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

- تجربة الجزائر في محاربة الإرهاب (العشرية السوداء) .
- امتلاكها لقوة طاقوية إقليمية كبيرة مع احتياطات هامة (الغاز و البترول ..الخ) .
- خصوصيات الجزائر الطاقوية و أبعادها المغاربية العربية ، المتوسطة ، الإفريقية و الإسلامية.

* تأثير المتغير الاقتصادي:

تعد الجزائر من أكبر منتجي الغاز و النفط في العالم نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات و يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، إذ يمثل حوالي 95 % من عائدات البلاد من التصدير ، و بذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لاحتياطي الغاز الطبيعي و الرابعة عشر بالنسبة لاحتياطي النفط ، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات و المرتبة التاسعة في تصديرها عالميا ، و هي بذلك أكبر دولة مصدرة للغاز ، و ثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المسيل (المميع) و غاز البترول المسيل ، كما أنها تعتبر ثالث مورد لفرنسا و أوروبا بالغاز (1).

و هنا تبرز الأهمية البالغة للناحية الاقتصادية ، ففرنسا ترى أحقيتها في المنطقة بحكم الأسبقية التاريخية باعتبارها منطقة نفوذ لها ، لذلك فهي لا ترغب أن ترى أي دولة أخرى تزاحمها و خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية ، و هو الشيء الذي أدركته فرنسا ، و تعمل من أجل إضعاف الاختراق الذي يزداد سعة و أهمية ، و ذلك بإعادة النظر في سياستها اتجاه دول المنطقة ، حيث أن سياسة التردد و التهميش التي انتهجتها اتجاه دول المتوسط عامة و الجزائر خاصة هي سياسة غير مجدية (2).

و عليه ركزت الاستراتيجية الفرنسية على الحصول على المواد الأولية التي تزخر بها منطقة المغرب العربي و التي من بينها الغاز الجزائري الذي ازداد التركيز عليه منذ سنة 1982 ، و ذلك عندما وقعت معها اتفاقية سمحت لها بتغطية 22 % من احتياجاتها سنويا بسعر أعلى مما هو موجود عليه بالسوق الدولية 20 % ، و لقد قادت استراتيجية إيصال الغاز الجزائري بواسطة أنبوبي الغاز العابرين للبحر المتوسط إلى وسط أوروبا إلى ازدياد اهتمام الحكومة الفرنسية بالمساهمة في تنفيذ هذا المشروع، و ذلك لما يقدمه من تسهيلات لإيصال هذه المادة إلى أسواقها ودعم الترابط بين الدول التي يمر بها و يصل إليها الأنبوبان. و على العموم فإن أهمية الجزائر الاقتصادية ما تزال تحتل مكانة كبيرة في الاستراتيجية الفرنسية ، و ذلك على الرغم من تراجع مكانة فرنسا الاقتصادية و دورها في الجزائر عما كانت عليه خلال السبعينيات (3).

(1)- Laure borgomano – loup et d'autres : **le Maghreb stratégique** (première partie) , Ed jean dufourcq et laure borgomano- loup , Nato defence college , Roma , italy , 2005 , page 21 .

(2)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

(3)- سعود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص (111-112).

ب - في عالم الجنوب :

* المشروع الأورو- متوسطي :

تجسدت التوجهات الرسمية للمشروع المتوسطي الذي تعود جذوره إلى الحوار العربي الأوروبي في مؤتمر الأمن و التعاون في البحر المتوسط ، و الذي اقترح فيه الاتحاد الأوروبي و بتوجيه من فرنسا عقد اجتماع تمهيدي لهذا التنظيم سنة 1995 ، و هو التنظيم الذي انبثق عنه المشروع الأورو متوسطي الذي يهدف عموما إلى إنشاء منطقة تجارة حرة لأربعين دولة تضم أكثر من 800 مليون نسمة ، تعالج فيه شؤون الأمن المتبادل و الهجرة إلى أوروبا ، و تفاقم ظاهرة الإرهاب و انتشار أسلحة الدمار الشامل مع تنظيم شؤون التجارة ، و مشاريع البترول و الغاز ، و دعم الديمقراطية و حقوق الإنسان .

و على إثر الإعلان عن هذا المشروع في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ، بدأت فرنسا المتبينة لمنطلقاته و الداعمة له في توظيفه من أجل تنفيذ استراتيجيتها المتوسطية اتجاه دول الضفة الجنوبية ، و أولها الجزائر ، حتى تتمكن من الاستمرار في المحافظة على مكتسباتها التقليدية التي أصبحت تنافسها فيها أكثر من قوة و في مقدمتها الولايات المتحدة و اليابان (1).

لقد جاء لقاء برشلونة من أجل بعث الأمل في ربط حاجات الأمن للضفة الشمالية من المتوسط - أوروبا عموما- مع حاجات الازدهار و التقدم للضفة الجنوبية ، و تستهدف هذه المبادرة جعل أوروبا كفاعل دولي أساسي (2) ، أما فرنسا فهي تبحث من خلالها عن توازن جيو بوليتيكي و جيو اقتصادي يمكنها من التأقلم مع مختلف التطورات التي عرفها العالم خاصة منذ بداية التسعينيات ، و على رأس هذه التطورات نمو الظاهرة الإسلامية أو الإسلامية التي توجه قواها إلى جذب أولئك الذين فقدوا الأمل في أي نوع من الإصلاحات المتبعة في بلدانهم ، و التي انتقلت تأثيراتها إلى فرنسا خصوصا .

و بما أن فرنسا لا تستطيع مواجهة هذه التطورات و لا حتى أوروبا لوحدها ، فقد وظفت دول الضفة الجنوبية للمتوسط و حاولت دفعها من أجل المشاركة في وضع حد لهذه التهديدات و تفاقمها و من بينها الجزائر ، لكن و بالمقابل شهدت السياسة الخارجية الجزائرية تغيرا ملحوظا في توجهاتها العامة و الهادفة إلى تطوير شراكتها و تنويعها مع العالم الخارجي ، و بالخصوص بعد تراجع علاقاتها مع فرنسا طيلة حكم الاشتراكيين ، و ذلك بالنظر إلى الظروف السياسية التي مرت بها ، نتيجة تأثرها داخليا بالأزمة التي بدأت منذ

(1)- نفس المرجع السابق : ص (113 - 114).

(2)-Rémy leveau : op.cit , page 1022 .

1992 إثر توقيف المسار الانتخابي ، و ما نتج عنه من مضاعفات سلبية للأحداث اللاحقة له ، و خارجيا بتلك المتغيرات التي شهدتها الدائرة العربية التي تعد جزءا منها (1).

و قد رأَت الجزائر أن إيجابيات المشروع الأورو متوسطي لا تنفي أنه في الواقع تعبير عن تطلعات أوروبية مشتركة بتأثير فرنسي ، و يستجيب لها أكثر مما يراعي مصالح دول الضفة الجنوبية التي لا تمتلك رؤى موحدة اتجاهه.

و أدركت فرنسا هذا الموقف منذ انطلاق المشروع ، و سعت بمشاركة حلفائها الأوروبيين إلى إزالة العديد من السلبات التي اعترضته ، و ذلك بالعمل على تنمية العلاقات الأوروبية مع كل دول الجنوب ، و مع الجزائر تحديدا ، باعتبارها من أهم الدول المؤثرة و المتأثرة بكل ما يحدث في المنطقة (2).

* الساحل الإفريقي:

إن هاجس فرنسا قد ظل على المستوى الاستراتيجي يكمن في كيفية ضمان استمرارية نفوذها في إفريقيا، و هو ما يعكسه تواجدها المتفاوت القوة و الحجم في 24 بلدا من أصل 46 بلدا إفريقيا المتمثل في (3):

● مصالح اقتصادية كبرى متمثلة في انتشار و تواجد العديد من شركاتها المتنوعة، و التي وصلت إلى حد التسيير و التحكم في العديد من إقتصادياتها.

● مصالح عسكرية متمثلة في ارتباط العديد من هذه الدول باتفاقيات عسكرية تتمكن بموجبها من حماية مصالحها داخل هذه الدول و خارجها .

● مصالح ثقافية تتمثل في استمرار مجموعة الدول الفرنكوفونية التي ما تزال تعد خزان لغويا ترتكز عليه الثقافة الفرنسية ، و تعده أهم ناقل لها و محافظ على نفوذها في العالم و ضامن لممارستها في المنظمات الدولية ، يضاف إلى ذلك الحيلولة دون وصول منافسين دوليين غير مرغوب فيهم إلى تلك الدول التي تشكل ما يعرف باسم منطقة الفرنك الإفريقي ، و بما أن الجزائر التي تتوغل في المجال الإفريقي و تؤثر فيه سواء من حيث الموقع الجيوبوليتيكي أو الجيوستراتيجي ، لذلك كانت و ما تزال في المنظور الفرنسي ، تعد البوابة الاستراتيجية لإفريقيا التي لا يمكن التفريط فيها .

و من أهم المتغيرات التي تبرز مكانة الجزائر هذه في الاستراتيجية الفرنسية، و تدفعها لإبقائها ضمن منطقة نفوذها، ما يلي (4):

(1)- سعود صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 116

(2)- نفس المرجع السابق : ص 118 .

(3)- نفس المرجع السابق : ص 120 .

(4)- نفس المرجع السابق : ص (122 - 127) .

- أنها تتحكم في مدخل وصولها إلى البلدان الإفريقية التي تحتفظ معها بعلاقات قديمة، و تعد محطة توصيل طبيعية للاتصال بها في الوقت الحاضر، و هو ما يدفعها باستمرار للإعلان عن الحفاظ على العلاقات المتميزة ما بين الدولتين.
- إن هذه الأهمية تعود إلى عوامل تاريخية متمثلة في أن الجزائر كانت المنفذ الاستراتيجي للاحتلال و الاستقلال في الوقت نفسه لمعظم البلدان الإفريقية الأخرى.
- إنها تعد حلقة الربط بينها و بين الساحل الإفريقي، الذي تعده فرنسا منطقة نفوذها المركزية في إفريقيا، لأنها تحتوي على احتياطات كبيرة من الثروات الطبيعية ، و مركز استثمارات للشركات و البنوك الفرنسية ، مما جعلها سنة 1996 تحظى بالرعاية الأولى و تستحوذ على 42% من المساعدات الثنائية من قبل وزارة التعاون الفرنسية ، و ذلك لأن الدول الإفريقية التي احتلتها فرنسا قد وصلت إليها بعد احتلالها الجزائر ، كما أن معظمها نالت استقلالها السياسي قبل استقلال الجزائر .
- ترى فرنسا أن الدور الذي مارسه الجزائر ، و الذي يمكن أن تقوم به في المستقبل ، سواء كان ذلك عبر التنظيمات الإقليمية و الدولية ، أم عبر العلاقات الثنائية و الجماعية ، فيما يتعلق بالقضايا التي تهم بلدان الجنوب ، مؤثر جدا في إفريقيا التي تعدها الامتداد الاستراتيجي الوحيد لها في العالم.
- ترى فرنسا أن السياسة الخارجية الراضية لسياسة الهيمنة في العلاقات الدولية، ما يزال لها تأثير كبير للحد من سياسة التدخل التي تمارسها فرنسا في المنطقة .
- أدركت فرنسا المهمة بالمحافظة على نفوذها الثقافي و اللغوي في العالم عموما و إفريقيا خصوصا ، أن محاولات الجزائر لتثبيت استعمال لغتها بهدف إكمال شخصيتها الوطنية ، سيدفع دولا إفريقية أخرى إلى انتهاج سياسات مشابهة لها لوضع حد للانحلال الثقافي ، الذي تمارسه فرنسا باسم الفرنكوفونية ، و هو ما جعلها - أي فرنسا - توظف كل ثقلها للحيلولة دون إعادة الجزائر للغتها الوطنية الكاملة ،حتى يبقى استقلالها الثقافي ناقصا فيها يتعلق بثوابته و عمومياته المميزة لشخصية الشعب الجزائري.
- و يمكن الاستدلال في هذا الإطار بالمعارضة العامة في فرنسا التي دامت أشهراً على القانون المتعلق بتعميم استخدام اللغة العربية ، و الذي أصبح ساري المفعول بدءاً من الخامس من جويلية 1998، و قد انطلقت هذه المعارضة قبل وقت طويل من تبني هذا القانون (1).

(1) - عبد الحميد براهيمى : مرجع سبق ذكره ، ص 227.

3- تطور السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر خلال فترة الصراع السياسي (1990-2000):

أخذت فرنسا اتجاه الوسط في تعاملها مع الصراع في الجزائر، و ذلك نتيجة عدم قدرتها على وضع مفهوم واضح للوضع السائد في الجزائر، حيث ارتكزت سياستها على أربعة نقاط (1) :

- لا يمكن أن يكون هناك مستقبل للإسلام الراديكالي في الجزائر.
- محاربة الإرهاب من الأولويات مع الدعم الفرنسي للجزائر.
- المسار الديمقراطي هو الحل لأن لا يكون هناك حكم إسلامي أو ديكتاتوري عسكري.
- الاتجاه نحو الاقتصاد الحر بمساعدة فرنسا.

و عموماً، فإن السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر خلال فترة الصراع السياسي ، قد برزت على عدة مستويات، كالتالي:

أ- على المستوى السياسي:

لقد تميزت الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر و سياسة تنفيذها منذ بداية التسعينيات بالتذبذب ، بسبب تأثرها بعدة مواقف سياسية ، من بينها ما يلي (2) :

على المستوى الثنائي:

لم تتجاوز الجزائر مع الطروحات الفرنسية الجديدة لإعادة العلاقات الرمزية إلى ما كانت عليه في بداية الثمانينات ، و هو ما دفع بفرنسا إلى طرحها من جديد ضمن سياستها المتوسطة الجديدة ، التي أعلن عنها فرانسوا ميتران أثناء زيارته للجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 و تشجيعه لإنشاء اتحاد دول المغرب العربي سنة 1989 ، بهدف تمكين دول السوق الأوروبية المشتركة من التعامل مع دوله تحت قيادتها ، و هي توجهات غلب عليها عدم الوضوح لا سيما في جوانبها العملية .

على المستوى الدولي:

اعتبرت الجزائر مشاركة فرنسا في العدوان الثلاثي على العراق سنة 1991 قراراً معادياً لها و للعرب خاصة و أن فرنسا لم تعر أي اهتمام لدول المغرب العربي في سياستها الخارجية ، و هو ما جعلها ترد على ذلك و بطريقة غير مباشرة ، بترك المصالح الفرنسية - بما فيها الرسمية - تتعرض لرد فعل مظاهرات الشعب الجزائري ضد العدوان على العراق ، و أيضاً لتضييق الخناق على رعاياها و متعاونيها في الجزائر .

(1)- محمد لمين حبيبة : مرجع سبق ذكره ، ص 60.

(2)- سعود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص 161.

لم تحد هذه السياسة الحذرة التي اتبعتها فرنسا من تدخلها في الأحداث التي عرفتها الجزائر، و التي من بينها تدعيم المسار الانتخابي في بداية سنة 1992 ، و ذلك عندما قررت على إثرها مباشرة تكوين خلية أزمة للوقوف على مجريات تفاعلاتها عن قرب ، و اتخاذ المواقف إزاءها ، و هو ما انعكس في تأكيدها على استمرارية المسار الانتخابي من خلال الإعلان الرسمي الذي اعتبرت فيه " أن إيقاف المسار الانتخابي غير طبيعي و من المستحسن استئنافه في أقرب وقت ممكن " .

و في نفس الوقت سارعت باريس إلى دعم النظام الجزائري ماديا و عمليا من أجل الحد من وصول الإسلاميين إلى السلطة ، و الواقع أن هذه السياسة المتناقضة عمدا لم تكن تحظى بالإجماع في جهاز الدولة الفرنسية الاشتراكية ، فرومان دوما مثلا أكد سنة 1993 بأن لفرنسا شريك واحد هو السلطة ، في حين تبنى شارل باسكوا وزير الداخلية نهجا استئصاليا اتجاه الإسلاميين ، أما آلان جوبيه وزير الخارجية صرح بأن وصول سلطة متطرفة إلى الحكم في الجزائر ، سيهدد توازن منطقة جنوب المتوسط (1) .

و الواقع أن فرنسا خشيت من تطورات الأحداث في الجزائر منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ، و تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا ، خاصة إذا انتهجت هذه التيارات سياسات معادية لفرنسا، لذلك كان التفعيل الاقتصادي و تقديم المساعدات أحسن السبل للحد من هاته التيارات (2) .

ب- على المستوى الاقتصادي :

تعتبر فرنسا حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، أول شريك تجاري للجزائر ، و ذلك على مدى الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتى أيامنا هذه ، و بذلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا ، و هي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، بعد الصين و روسيا (3) .

و قد انحصرت رغبة فرنسا في استمرار و تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر منذ بداية التسعينيات لحد الآن ، في المجالات الصناعية (الغاز) ، لأنها أصبحت خاضعة أكثر من ذي قبل لاعتبارات فرضتها حاجتها المستعجلة لمواجهة تراجعها الاقتصادي ، و هو ما جعلها تراعي مصالحها المباشرة أكثر من مراعاة المصالح الثنائية بين الطرفين ، رغم أن اتفاقيات التعاون التي تم إبرامها نصت على ضمان توازن المبادلات

(1)- نفس المرجع السابق : ص162.

(2)- مريم مولاوم ، السياسة المتوسطة الفرنسية (التطوير، الأبعاد ، الاستراتيجيات): مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2010/2009 ، ص127.

(3)-بيرم فاطمة ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2010/2009 ، ص 115.

بينهما ، و من أجل أن تنفذ هذه الاستراتيجية ربطت فرنسا مساعداتها للجزائر بتلك المساعدات التي تقدم إلى دول المنطقة ، بهدف إعادة التوازن لصالح المشروع المتوسطي ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي عقدها مع بعض الشركات و المؤسسات الخاصة في بعض الميادين الاقتصادية ، و من المواقف التي يمكن ذكرها في هذه المجال هو قرار باريس بتقديم مساعدات مالية إلى الجزائر و لكنها على مراحل ، و قد بلغت في مجموعها 6 مليار فرنك فرنسي أي ما يعادل 2 مليار دولار، و كانت مرفقة بشروط قاسية منها ، 4 مليار فرنك فرنسي مرتبطة باقتناء السلع الفرنسية ، و مليار واحد يستخدم لإعادة تمويل المشاريع (1) .

بقيت هذه المسألة تتفاعل سلبا بين الدولتين و طرحت العديد من التساؤلات ، و منها من يساعد من ؟ لأن هذه المساعدات في الواقع سمحت لفرنسا بترقية صادراتها اتجاه الجزائر و دعمت استثماراتها في القطاعات الاقتصادية المهمة ، إضافة إلى أن الميزان التجاري ظل يتطور لصالحها، ما دفع المسؤولين الجزائريين بالتوجه إلى أوروبا و الولايات المتحدة للبحث عن المساعدات ، و على الرغم من لجوء فرنسا إلى تقليص دعمها للجزائر أثناء اشتداد الصراع عام 1995 ، فإن ذلك لم يستمر بسبب رفض الرئيس الفرنسي جاك شيراك منذ 1998 تقليص المساعدات الاقتصادية المقدمة للجزائر و ربطها بإيجاد حل وسط مع الإسلاميين (2) .

و الملاحظ أن فرنسا ظلت محافظة على المركز الأول في قائمة مموني الجزائر منذ سنوات التسعينيات بنسبة 23,1% ما بين عامي 1990 و 1997 و نسبة 23,3% عام 1999 ، و نجد أيضا أن الجزائر تمثل موردا كبيرا و مهما لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة ، و ذلك بحكم افتقارها لهذه المواد إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم و الطاقة الكهربائية (3) .

ج - على المستوى الاجتماعي :

إن أبرز قضية تطرح في هذه الإطار هي مسألة الهجرة ، فوجود المهاجرين الجزائريين في فرنسا- الذين يعتبرون همزة وصل بين شعبيين و ثقافتين- يجعل العلاقات بين الجزائر و فرنسا تقاس في جزء كبير منها بمقياس الاعتبار الذي توليه السلطات الفرنسية للجالية الجزائرية المقيمة على أراضيها، و بدءا من التسعينيات ظهر نوع جديد من الاهتمام الفرنسي الذي تمثل في إعلان رولان دوما وزير الخارجية الفرنسي عام 1993 عن قيام فرنسا بإجراءات تهدف في عمومها لتحسين الوضعية الإنسانية بين البلدين ، لا سيما ما يتعلق منها بقضية انتقال الأشخاص و الممتلكات و تحسين وضعية جالية كل طرف لدى الآخر و تسهيل

(1)-سعود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

(2)- نفس المرجع السابق : ص 166 .

(3)- بيرم فاطمة : مرجع سبق ذكره ، ص 116 .

منح التأشيرات لبعض الفئات كالطلبة ، مع تصلب داخل فرنسا اتجاه الإسلاميين .
و من أهم الأسباب التي أدت لاتخاذ هذا القرار هو توقيف المسار الانتخابي عام 1992 ، و ما نتج عنه من مضاعفات ، و الذي رأت فيه فرنسا أنه سيؤدي إلى هجرة جديدة تنقل مظاهر الأصولية و الإرهاب إلى الضفة الأخرى من المتوسط (1) ، إلا أنه في الواقع استمرت سياسة المواجهة التي كان قد تبناها شارل باسكوا وزير الداخلية الفرنسي ، و هي السياسة التي تدعمت أكثر بمجيبى جان لويس دوبريه إلى وزارة الداخلية في حكومة آلان جوبييه (1995-1997) ، و ذلك عندما أعلن أن المهاجرين مطالبين بحق احترام القوانين و الأمن في فرنسا .

و لقد ظهر هذا التشدد عندما قررت الحكومة الفرنسية تقليص عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين و الذي انخفض من 900 ألف تأشيرة سنويا إلى 60 ألف تأشيرة سنة 1994 ، إضافة إلى فرض شروط قاسية على طالبي التأشيرات من رجال الأعمال و الأطباء و الصحفيين ، و ذلك للحد من انتقال الأشخاص إلى فرنسا تحت ذرائع أمنية ، كما أعلنت وزارة الخارجية أن منح التأشيرات لم يعد يبيث فيه من الجزائر ، و إنما في فرنسا بواسطة جهاز أمن مركزي تشكل لهذا الغرض في مدينة نانت ، و ما زاد من تعميق الخلاف حول هذه المسألة ، هو قرار آلان جوبييه بتحويل حركة الطيران الجزائرية إلى مطار شارل ديغول بحجة إجراءات أمنية ، و هي الإجراءات التي لم تعتمد مع غيرها من الخطوط للدول الأخرى (2).

و استمرت سياسة المواجهة ضد المهاجرين التي قادها من جديد شارل باسكوا العائد إلى وزارة الداخلية في نهاية مدة الائتلاف الثانية (1995 - 1997) ، حيث ضيق الوضع على المهاجرين و على شبكات الإرهاب المتواجدة في فرنسا ، و من بين القرارات المؤثرة التي اعتمدت خلال هذه الفترة و ما بعدها ، لجوء السلطات الفرنسية إلى الاعتماد على المغرب و السعودية في إدارة بعض الجمعيات و المساجد التي كانت تدار سابقا من قبل الجزائريين .

و لقد أريد بذلك تحقيق استراتيجية الحد من تزايد الهجرة و قطع الطريق أمام دولها ، و بالدرجة الأولى الجزائر للاتصال بها حتى لا تؤثر فيها و لا تستخدمها كوسيلة للضغط في علاقاتها مع فرنسا، و بما أن مصالحها في الجزائر لا تعوض فقد عملت على تحييد عديد المسائل ذات الطابع السياسي و الاجتماعي كملف الهجرة و الأرشيف و الثقافة ، لكي لا تؤثر سلبا على استراتيجيتها للمحافظة على هذه المكانة (3) .

(1)-سعود صالح : مرجع سبق ذكره ، ص 167 .

(2)- نفس المرجع السابق : ص 168 .

(3)- نفس المرجع السابق : ص 169 .

المبحث الثالث: تعامل فرنسا مع الصراع السياسي في الجزائر

لا شك أن الجزائر تمثل واحدة من أهم بلدان المغرب العربي في الخريطة السياسية الفرنسية ، و تنعكس أحداث الجزائر على الوضع الداخلي الفرنسي ، و على الصعيد الآخر يبقى الموقف الفرنسي من أهم و أخطر المواقف الخارجية المؤثرة في الوضع الجزائري.

و لقد سيطر الحدث الجزائري على الاهتمام في الأوساط السياسية و الإقليمية الفرنسية لاسيما مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، و التي أجمعت على أن الانتصار المذهل الذي حققته جبهة الإنقاذ قد يشكل عبئا على العلاقات الفرنسية الجزائرية ، و قد عرف التعامل الفرنسي مع الصراع الدائر في الجزائر عدة تطورات و تغيرات استجابت في معظمها للمصالح الفرنسية ، و هذا على امتداد الفترة من عام 1992 إلى عام 1999 .

1- رد فعل فرنسا بعد تفوق الجبهة الإسلامية و بروز الإسلام السياسي :

واكب الصراع السياسي في الجزائر بداية تزايد الاهتمام الأوروبي به تبعا لمقتضيات النظرة الجيو سياسية ، أي الاستقرار السياسي في جنوب المتوسط ، خاصة و أن هذه المنظمة مازالت تمثل هامشا حيويا لسياسات الدول الأوروبية و مصالحها و نفوذها.

و بدأت كل من فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و بريطانيا- بعد تطور الأحداث العنيفة و تصاعد تأثير التيار الإسلامي و وصوله إلى السلطة - تنظر إلى الجزائر نظرة اهتمام و شك ، و اعتبرت أن ما يحدث فيها يتعلق بأمنها القومي ، خاصة مع إدراكها أن التيار الإسلامي ينظر إليها (أي هاته الدول) نظرة معادية لها و لتطلعاتها و مصالحها ،و لم يقتصر رد فعل هذه الدول على الانتباه و الحذر، بل سعت إلى التدخل لضبط تصاعد الأحداث ، و تحييد أي مضاعفات من الممكن حدوثها بعد صعود التيار الإسلامي (1) .

و في فرنسا استخدمت كثيرا عبارة "حرب الجزائر الثانية" لوصف أحداث الصراع الدائر في الجزائر إبان التسعينيات ، فقد كانت حرب الجزائر الأولى- في نظر الفرنسيين - هي حرب التحرير الكبرى التي خاضها الشعب الجزائري ضد فرنسا نفسها ، و يعتقد المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا أن لسان حال الفرنسيين يقول " لقد خضتم الحرب ضدنا، فحلوا أموركم الآن دوننا " ، و يضيف بأن أغلبية الفرنسيين كانوا ضد التدخل الفرنسي في الصراع الجزائري ، حيث أن 74% من الفرنسيين الذين تم استجوابهم يعتقدون أن ذلك سيشكل تهديدا كبيرا لهم، و 50 % منهم ضد التدخل الدبلوماسي لفرنسا .

(1)- عمرو عبد الكريم : مرجع سبق ذكره ، ص 277 .

و لكن في نفس الوقت يشكل التقارب الجزائري - الفرنسي أمرا واقعا ، حيث يعيش أكثر من مليون جزائري فوق التراب الفرنسي، كما أن الرابط التاريخي المزدوج اجتماعيا و ثقافيا جد قوي ، صنعه الماضي الاستعماري و تعززه الهجرة في الوقت الحاضر (1) .

في الواقع ، لقد تم إغلاق القنصليات الفرنسية في الجزائر منذ 1994 ، و أصبح الحصول على التأشيرة أمر جد صعب ، كما توقفت شركة الطيران الفرنسي عن برمجة رحلات إلى الجزائر ، و السؤال الذي طرح نفسه أو فرض نفسه بقوة على الساحة الفرنسية في تلك الفترة هو " هل يجب مساندة الدولة (العصرية) ضد الإسلاموية (التي تتعارض مع الفكر و العلم و التقدم حسب الفرنسيين)؟

يبدو أن الفرق بين ما هو سيء و جيد لم يكن واضحا جدا عندما انطلق الصراع في الجزائر ، و رغم ذلك فإن التوجه العام المسيطر على الرأي العام الفرنسي هو معارضة الإسلاموية للحيلولة خاصة دون انتقال العنف إلى الضفة الأخرى من المتوسط (2) .

و قد نقلت الإذاعة البريطانية عن " آلان جوبيه " وزير الخارجية الفرنسي دعوته للعالم لمكافحة التطرف الديني الإسلامي في الجزائر، لأن وصول الإسلاميين إلى الحكم في الجزائر يتعارض مع مصالح الحزب، و سيكون له عواقب وخيمة على توازن المنطقة(3) .

و في نفس الوقت ارتفعت لهجة العديد من السياسيين الفرنسيين - خاصة المتطرفين منهم - في أن الجزائر مقبلة على مرحلة خطيرة مستقبلا ، إذا ما وصل الإسلاميون إلى الحكم ، بل و طالبوا بإعادة النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية ، فموقف أغلب المثقفين الفرنسيين و الساسة ، كان هو العمل على إلغاء أو وقف العملية الانتخابية التي تجري ، اعتقادا منهم أن الطرف المنتصر سيستفيد من الانتخابات الحرة ليحكم قبضته تماما على السلطة و يبقى دكتاتور (4) .

إن احتكاك الدبلوماسية الفرنسية بالإسلام السياسي بشكل مباشر، يعود إلى أزمة الرهائن في لبنان ، و سلسلة التفجيرات التي عرفتها العاصمة باريس خلال فترة التعايش الأولى في حياة الجمهورية الخامسة ، إذن فالتعامل الفرنسي مع ظاهرة الإسلام السياسي ، حديث نسبيا ، و هو ما أدى إلى وضع الدبلوماسية الفرنسية في موضع المتابع للأحداث محاولة إيجاد مواقف و سياسات ظرفية ، تتحدد وفقا لتطورات الصراع

(1)- benjamin stora , ce que dévoile une guerre , Algérie : politique étrangère , n° 04, 1997, page 490.

(2)- Ibid : page 491.

(3)- تمام مكرم البرازي ، من منع قيام دولة جند الله في الجزائر ؟ : مرجع سبق ذكره ، ص 207.

(4)- Antoinette delafin , les intellectuels français face à la guerre en Algérie : peuples méditerranés, n°70-71, janvier -juin 1995, page 50.

و إفرازاته في الجزائر⁽¹⁾، و الملاحظ أن الأحداث السياسية في الجزائر عادة ما تلقى موقفا حاسما و رأيا قاطعا من الجانب الفرنسي، بما يتوافق مع ما تمليه المصلحة القومية الفرنسية ، و مثال ذلك ما قاله وزير خارجية فرنسا السابق " جان فرانسوا بوسيه "، بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالانتخابات البلدية التي أجريت في جوان 1990، حيث قال " إن هذه النتيجة تثير قلقا بالغا، إنها تحد خطير لفرنسا و لأوروبا... يجب أن لا يسمح للأصولية التي تكسب أرضا في جنوب البحر المتوسط بالانتشار إلى الشمال " (2) .

و بعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، صرحت فرنسا بأنها منشغلة بما يجري في الجزائر و أكدت أن ذلك سيؤثر عليها نتيجة العدد الهائل من المهاجرين إلى فرنسا، فقد صرح "جان ماري لوبان " رئيس حزب الجبهة الوطنية الفرنسية " بأن التخوف من الهجرة أصبح الآن أكبر ، خاصة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و إننا نعرف جيدا من أي لون سيكون اللاجئون الجزائريون، فهم إما شيوعيون أو اشتراكيون أو ديمقراطيون ، أخضعوا البلد للحكم الديكتاتوري منذ 30 سنة " (3) .

لقد أعلن كل المسؤولين الفرنسيين صراحة معارضتهم لوصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة ، فقد حذر " شارل باسكوا " وزير الداخلية السابق الإسلاميين الذين يعيشون في فرنسا من مغبة عدم احترام قوانين البلاد التي تضيفهم ، محذرا إياهم من القيام بأي عمل من شأنه أن ينال مصالح فرنسا ، أما وزير الخارجية آنذاك " آلان جوبيه " فقال أن فرنسا ضد وصول سلطة متطرفة في الجزائر ، و قال بأنه حتى إذا كان الحوار السياسي ضروريا ، فإن وصول نظام متطرف ضد فرنسا و ضد أوروبا و ضد الغرب ، سيهدد توازن المنطقة (4) .

استحوذ الحدث الجزائري على الاهتمام في الأوساط السياسية و الإعلامية الفرنسية بشكل بارز، و توالى تعليقات الصحافة الفرنسية على نتائج الانتخابات في الجزائر، و التي أجمعت على أن الفوز المذهل الذي حققته الجبهة الإسلامية للإنقاذ، قد يشكل عبئا على العلاقات الفرنسية الجزائرية ، التي لم تعرف تحسنا ثابتا منذ استقلال الجزائر ، و رغم ذلك فإن فتح الحوار بين باريس و الجزائر سمح بالحفاظ على نوع من التعاون ، و شكل ضمانا للجالية الجزائرية في فرنسا ، و تساءلت صحيفة لوموند الفرنسية إن كان هذا التعاون سيبقى على حاله إذا وصلت الجبهة الإسلامية إلى السلطة ، كما حذرت من أخطار ما أسمته الانغلاق

(1) - مولود صويلح : مرجع سبق ذكره ، ص 117 .

(2) - عمرو عبد الكريم سعداوي : مرجع سبق ذكره ، ص 278 .

(3) - إلهام نايت سعدي : مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

(4) - ناظم عبد الواحد الجاسور، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر (أبعاده الإقليمية) : المستقبل العربي، السنة 18، العدد 202 ،

ديسمبر 1995، ص 52 .

و وقف التقدم لمصلحة انعزال فكري و اقتصادي و حلم بمجتمع إسلامي ، و حذرت الصحيفة من أن تسلم الإسلاميين للسلطة سيعجل بتدفق المهاجرين من الجزائر ، و يؤجج المشاكل في فرنسا، و ركزت وسائل الإعلام الفرنسية على ما سوف يحدثه قيام نظام إسلامي في الجزائر من مؤثرات على المجتمع المدني و الحياة العامة ، و على تركيبة العلاقات الداخلية بين التيارات السياسية و الإيديولوجية المختلفة (1) .

و يمكن حصر وجهة النظر الفرنسية الرسمية اتجاه الإسلام السياسي المتمثل في الجبهة الإسلامية للإلتقاء في النقاط التالية (2) :

- إن قيام دولة إسلامية يعتبر مأساة بالنسبة للجزائر، و إن فرنسا لا تخشى تراجع العلاقات بين البلدين و على المصالح الفرنسية، و لكن تخشى من الهجرة البشرية إليها عبر المتوسط.
- ترى فرنسا أنه لا يوجد بديل عن مساندة النظام القائم عسكريا و اقتصاديا، رغم أخطائه الظاهرة .
- تعتقد فرنسا بأنها ملزمة بالسعي للتدخل لضبط تصاعد الأحداث و الوقوف أمام أي محاولات لتقليص النفوذ الفرنسي في الجزائر ، بسبب التحولات في المنطقة و ما تبعها من تصاعد تأثير التيار الإسلامي و وصوله إلى السلطة ، و ما يحمله ذلك التيار من نظرة معادية لفرنسا و تطلعاتها و مصالحها في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ.
- لا سبيل للتوفيق بين إيديولوجية الدولة و إيديولوجية الإسلاميين ، و ذلك لأن الإسلاميين ثوريين في أهدافهم و مناهجهم ، و لن يرضوا إلا بقيام دولة إسلامية كاملة ، بينما الدولة هي في الأساس علمانية ، لا يمكن أن تتوافق مع أعدائها دون تغيير جذري لمحتواها .
- إن أساس المشكلة اقتصادي ، و بالتالي عن طريق زيادة المساعدات الاقتصادية للجزائر يمكن إنهاؤها.
- ترى فرنسا أنه لا يوجد أمل في وجود وسيط يحظى بالقبول بين الطرفين فضلا عن عدم وجود أرضية مشتركة.
- حتمية ظهور الحل السياسي لكن من خلال النظام و القوى التي تعلن تخليها عن العنف.
- تعتبر فرنسا أكثر الدول تضررا في الجزائر في تلك الفترة حيث اضطر أكثر من 90% من رعاياها لمغادرة الجزائر، و تعرض الكثير منهم للاغتيال، فمن بين 25 ألف فرنسي كانوا في الجزائر، لم يبق منهم سوى حوالي 200 شخص (3).

(1)- عمرو عبد الكريم سعادوي : مرجع سبق ذكره ، ص 279.

(2)- قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 185.

و يؤكد ناظم عبد الواحد الجاسور بأنه لا شك من أن الأوساط السياسية الفرنسية قد صدمت بنياً فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات البلدية ، كما يشير إلى رد فعل فرنسا إزاء ما أسمته بالإسلام الأصولي الذي أثار مخاوف الضفة الشمالية من البحر المتوسط ، قد جاء بدرجات متقاربة ، و أحيانا بحسب الوسط السياسي الذي صدر عنه ، سواء كان من الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة ، فالرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك أعلن أنه من الضروري إعادة التفكير حول طبيعة المساعدة الاقتصادية التي ستمنح للمغرب العربي ، أما آلان لامارسو و هو نائب سابق عن حزب التحالف الديمقراطي كان واقعياً و دعى إلى ضرورة التكيف للعيش مع الأصولية ، في حين أن الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران أكد أن كل شعب يعيش في دولة مستقلة حر في اختياراته (1) .

و عموماً فإن الموقف الفرنسي الصريح من الإسلام السياسي في الجزائر و من الجزائر خصوصاً محكوم بعدد من الاعتبارات و المتغيرات الإقليمية و الدولية التي تتمثل في (2):

- لقد كان الإسلام أحد أبرز عناصر مقاومة الاستعمار الفرنسي ، فاستخدمت المساجد للتوعية الوطنية و الدينية و لتأكيد الهوية الوطنية الإسلامية ، في حين حاول المستعمر الفرنسي محو هذه الأسس و تهميش هوية الجزائر ، و هو نفس ما تكرر إبان العشرية السوداء لكن بين الجزائريين أنفسهم، بين المفرنسين ذوي النظرة العلمانية الانفتاحية ، و الأصوليين المتمسكين بالقيم و الأصول الجوهريّة في الإسلام ، و المستهدف من هذا الصراع هي الثقافة و المصالح الفرنسية.
- إن منطقة حوض المتوسط و بالذات الجزء الجنوبي منه ، لا زال يمثل هامشاً كبيراً لسياسة فرنسا الدولية التي ازدادت أهميتها بعد عام 1991 ، لذلك فبروز عقبات أمام هذه المصالح سيهدد مكانة فرنسا ، كما أن هذا الجزء يعد منطقة ثقافية فرنكوفونية شبه مغلقة ، و بالتالي فالأصولية الإسلامية - التي يوجد من يدعمها من القوى الكبرى - لا يمكنها أن تتعايش مع ثقافة أجنبية تتناقض مع القيم الإسلامية و أنماط سلوكها.
- لا شك أن عدم استقرار الوضع السياسي في الجزائر له انعكاساته المباشرة على وضع الجالية الجزائرية و المغاربية عموماً في فرنسا ، إذ يعيش فيها حوالي 800 ألف جزائري ذوي التربية الإسلامية ، إضافة لتدفقات الهجرة غير المتوقعة من الجزائر و كذا ردود الأفعال الكثيرة

(1)- ناظم عبد الوحيد الجاسور : الجزائر، محنة الدولة و محنة الإسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية و أبعادها الإقليمية و الدولية) ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2001، ص 145.

(2)- نفس المرجع السابق : ص (146-147) .

و المتشنجة في الأوساط السياسية الفرنسية الرسمية و الشعبية ، و التي أثارها جواب الجبهة الإسلامية على برقية التهنة التي بعثها لها يوسف لوكير عن الفدرالية الإسلامية في فرنسا إثر فوزها في الانتخابات البلدية ، و الذي تمت فيه الجبهة أن يحصل نفس الشيء في فرنسا .

• إن استقرار الوضع السياسي في الجزائر له انعكاساته أيضا على استقرار المنطقة ، كما أن الوضع المتأزم فيها عامل مركزي من عوامل تحريك عدم الاستقرار في المنطقة من خلال المكانة التي تحتلها الجزائر ، إضافة إلى أن استلام الإسلام السياسي للسلطة من شأنه أن ينشط الاتجاهات الإسلامية الأخرى في القسم الجنوبي لحوض المتوسط و خصوصا في المغرب العربي و مصر ، كما أن نجاح الجبهة الإسلامية و وصولها إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع ، يمثل حالة من الممكن سريانها إلى الدول الأخرى ، و يمهد الطريق لتفاعلات سياسية مستقبلية ، تصل فيها القوى السياسية الإسلامية عبر الطريق الديمقراطي⁽¹⁾ .

2- انتظار و خطاب غير منحاز لأي من طرفي الصراع :

تميزت نهاية سنة 1991 بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول للانتخابات التشريعية ، و أمام هذا الوضع الجديد - الذي برزت فيه الجبهة كقوة في الشارع الجزائري من خلال حجم قاعدتها الانتخابية و في نفس الوقت لم يتضح حجم قوتها الفعلي و مدى امتلاكها لأوراق أخرى تدعم قوتها في الشارع ، كما لم يتأكد وصول الجبهة إلى الحكم من عدمه- تبنت فرنسا منطق الحياد.

إذ عبر رئيس الجمهورية الفرنسية في جانفي 1992 ، بأن فرنسا ستكون لها دون شك علاقات مع من سيحكمون الجزائر ، و قد كان هذا الموقف خوفا من المراهنة على طرف معين ، ما يؤدي إلى نتائج وخيمة على مصالحها في جنوب المتوسط ، إذا ما فاز الطرف الآخر بالحكم⁽²⁾ .

و بعد استقالة الرئيس بن جديد ، اعتبر وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما هذه الاستقالة بمثابة حدث بالغ الأهمية و له عواقب وخيمة ، و أكد أن فرنسا ستراقب باستمرار و ببالح الأهمية التطورات في الجزائر، بالنظر إلى طبيعة العلاقات الودية التي ربطت و تظل تربط دائما بين البلدين ، و أشار جان ماري لوبان زعيم حزب الجبهة الوطنية (و هو حزب يميني متطرف)، إلى أن فرنسا لا يجب أن تتدخل في أمور الجزائر الداخلية ، و أن الاحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال الوطني سيؤدي إلى السلام و التعاون، خاصة

(1)- نفس المرجع السابق : ص 148 .

(2)- نور الدين تحتوت ، المصالحة الوطنية و أثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005: رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2006 ، ص 134 .

و أن السياسات الفرنسية للهجرة أدت إلى وجود أكثر من مليون جزائري في فرنسا ، و هو الأمر الذي سيؤثر لا محالة في فرنسا (1) .

بقيت السياسة الفرنسية غير واضحة و معتمدة على المراقبة و الانتظار حتى بعد إلغاء المسار الانتخابي و كان ر. دوماس (R.dumas) أول شخصية رسمية تعلق على الحادث ، و اقتصر تعليقه على الأمل في العودة إلى الهدوء أما ليونال جوسبان فقد كان متحفظا ، و على العكس اعتبر " س . شيسون " (C.Chysson) أن الجيش قرر لعب ورقة الديمقراطية و كان ضروريا إيقاف الانتخابات التي كانت خطأ . أما المعارضة اليمينية ، فبقيت على نفس الموقف حين ندد جاك شيراك بالمحاولة الرامية للتدخل في الشؤون الجزائرية و التصريحات التي لا تتناسب مع الظروف ، و بعدها عاد شيراك نفسه ليتصل بالسيد بلعيد عبد السلام و أخبره أن قرار قطع الطريق أمام الإسلاميين كان صحيحا .

و يدل هذا التفاوت في المواقف بين التصريحات العلنية و السرية على عجز الإدارة الفرنسية على صياغة رؤية متكاملة تتعامل مع الصراع القائم بطريقة فعالة (2) .

لقد وضعت فرنسا مسافة بينها و بين السلطة الجزائرية و هو ما يظهر من خلال تعليقها ، الذي اعتبرت فيه أن غياب مؤشرات واضحة عن الأسباب العميقة التي أدت بالرئيس الشاذلي إلى الاستقالة ، لا يساعدها على التعليق أكثر في هذا الخصوص ، و أكدت تضامنها مع الشعب الجزائري ، و بهذا انتهجت فرنسا خطأ سياسيا غير واضح و لم تثق في السلطة العسكرية ، لكن في نفس الوقت لم يرد علنا أن فرنسا يجب عليها البقاء بعيدا عن ما يحدث في الجزائر ، أما الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران فقد أكد في جانفي 1992 أن توقيف المسار الانتخابي حدث في ظل فراغ دستوري ، جاء نتيجة استقالة الرئيس بن جديد ، و اعتبر أن المفاهيم تتصادم لذلك لا يحق لفرنسي أن يتدخل في النقاش السياسي الداخلي للجزائر ، و لكن في نفس الوقت حث المسؤولين الجزائريين على استرجاع طريق الحياة الديمقراطية (3) .

يتبين من خلال هذا التصريح الرفض العلني و الصريح لفرانسوا ميتران لوقف المسار الانتخابي في الجزائر و هو الموقف الذي أثار استياء السلطات الجزائرية ، ما دفع فرنسا إلى تغيير سياستها إزاء النظام الجزائري و العمل على محو آثار تصريحات ميتران ، فأثناء زيارة بلعيد عبد السلام - رئيس الحكومة آنذاك - إلى باريس في فيفري 1993 ، قال له فرانسوا ميتران " لقد أصبتم عندما ألغيتم الدور الثاني من التشريعات "

(1)- مركز الدراسات و البحوث : مرجع سبق ذكره ، ص 39.

(2)- بلعيد منيرة ، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2004-2005، ص (68-69).

(3)- محمد فذول : مرجع سبق ذكره ، ص 43 .

و بعدها اختارت الدبلوماسية الفرنسية السكوت ، و رغم أنه كان بإمكان السلطات الفرنسية تقديم تقارير إعلانات رسمية ، تبين موقفها مما يحدث في الجزائر ، فضل المسؤولين الفرنسيون التحدث عن هذا الملف عبر مقابلات و ندوات صحفية ، و هو ما يؤكد أن النظرة الفرنسية لم تكن واضحة ، و هو ما يسمى بالدبلوماسية الخفية التي لا يمكن لا فهمها و لا تحليلها (1) .

لم تحاول فرنسا المغامرة و إعلان دعمها للسلطة في الجزائر ، بل حاولت الانتظار و معرفة حجم القوة الفعلية للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لذلك تبنت على مستوى تصريحات المسؤولين خط عدم الانحياز لأي طرف في الصراع ، و تقليص الدعوات السياسية و اللقاءات الرسمية ، مع الإبقاء على التعامل و الدعم الاقتصادي (2) ، و من خلال ما سبق ذكره ، يمكن تحديد خصائص و آليات التعامل الفرنسي مع الصراع في الجزائر في مرحلته الأولى، و هي كما يلي (3):

- غياب سياسة واضحة المعالم ، قائمة على تقنيات و آليات صنع القرار في السياسة الخارجية كما هو متعارف عليه.
- تفضيل شخصية السياسة الفرنسية على مأسستها، و يتضح ذلك من خلال غياب الدور الذي كان من المفروض أن تلعبه وزارة الخارجية الفرنسية ، بمقابل الدور الفعال الذي قامت به قنوات الاتصال الشخصية و الفردية على حد سواء.
- العجز عن تحقيق التكامل و التناسق في خطاب السياسة الخارجية الفرنسية في عمومها.
- صعوبة تحديد الموقف الفرنسي من الانفتاح السياسي في الجزائر ، بالرغم من كون هذا الانفتاح مطلباً فرنسياً قديماً .

3- تكييف القروض و خطاب ضد الإسلاموية :

بدأت تظهر التغيرات على الخطاب و الممارسة الفرنسية بعد انتخابات مارس 1993 ، و مجيء حكومة يرأسها إدوارد بالادور ممثل اليمين الفرنسي و وزير الداخلية شارل باسكوا و وزير الخارجية آلان جوبييه الذين عبروا عن موقف واضح تمثل في معارضتهم لوصول الإسلاميين إلى السلطة ، و القلق الكبير من الهجرة المكثفة نحو فرنسا (4) .

(1)- نفس المرجع السابق : ص 44 .

(2)- نور الدين حتوت : مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

(3)- صويلح مولود : مرجع سبق ذكره ، ص (28 - 29).

(4)- نور الدين حتوت : مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

و قد انقسم الرأي العام الفرنسي حول طبيعة الموقف إزاء ما يحدث في الجزائر ، بين من يطالب بالقطيعة بين البلدين ، و من يناهز بالدعم المشروط للجزائر (السيرة الديمقراطية) .

و في 03 أوت 1994 ، قتل 3 دركيين و اثنين من أعوان القنصلية الفرنسية في الجزائر العاصمة و هو الحدث الذي عجل بطغيان الصراع الجزائري على الساحة الداخلية في فرنسا ، فقد أعلن وزير الداخلية شارل باسكو يوم 05 أوت وضع 17 جزائري رهن الإقامة الجبرية ، أشتبه في انتمائهم للعناصر الإسلامية ، كما تم تعزيز الإجراءات البوليسية في المناطق التي يقطنها الجزائريون في فرنسا ، و بعدها جاء حادث اختطاف الطائرة الفرنسية في 24 ديسمبر 1994 ، ليؤكد بأن فرنسا ليست ببعيدة أبدا عن ما يحدث في الجزائر (1) .

و هو ما يعني أن القيادة الفرنسية أصبحت تقترب من طروحات السلطات الجزائرية ، فيما يتعلق بموضوع الحوار الذي لا يجب أن يشمل الجميع ، إذ اعترف " جوبيه " أمام الجمعية الوطنية بأن الحوار الذي تحاول الحكومة الجزائرية إقامته مع الإسلاميين لن يؤدي إلى نتيجة ، لأنه من الصعب الحوار مع القوى السياسية التي تفضل لغة " الكلاشينكوف " ، و هو ما يعني التراجع عن موقف سابق حين أعلنت السلطات الفرنسية دعمها للجزائر في إطار الحوار مع الإسلاميين ، باعتباره الوسيلة الوحيدة للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية (2) ، و قد فضلت حكومة إدوارد بالادور أن تحدد قبل كل شيء ، سياستها المستقبلية اتجاه الجزائر ، و لكنها واجهت 4 تساؤلات رئيسية (3) :

• هل يتوجب البقاء أم الانفصال ؟

فرنسا لها شراكة تجارية متميزة مع الجزائر و هو ما يؤكد الرقمان التاليين ، في سنة 1973 ، كانت فرنسا تشكل 17 % من الواردات الجزائرية ، و وصل هذا الرقم إلى 33% سنة 1993 ، و أصبحت فرنسا بالتالي الشريك الأول للجزائر و زبونها الثاني ، و جددت عام 1994 قرضا قيمته 6 مليارات فرنك للجزائر (سبق و أقرضتها نفس المبلغ عام 1993) ، كما اقتنت فرنسا ما قيمته 6,3 مليار فرنك من المنتجات الجزائرية كان أهمها الغاز و هو ما يعني أن طلب بعض القياديين من اليمين المتطرف بسحب اليد العاملة ليس بسيطا . و يرى بنجامين ستورا أن الذين يطالبون بالقطيعة مع الجزائر ، يجب أن يضعوا محل الاعتبار فشل فرنسا عقب حرب التحرير و الاعتبار الاقتصادية الجادة ، و تؤكد هذه المسألة بأن فرنسا رغم كونها قوة استعمارية كبرى في الماضي ، إلا أنها مازالت تعتمد على علاقتها المضطربة و الانفعالية مع الجزائر .

(1)– Benjamin stora , conflits et champs politiques en Algérie : **politique étrangère** ,N° 02 , 1995 ,page 336 .

(2)– نور الدين تحتوت : مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

(3)– Benjamin stora , conflits et champs politiques en Algérie : op.cit , page (336 – 337) .

• هل يجب ترحيل جميع الفرنسيين من الجزائر ؟

قتل 26 فرنسيا في الجزائر منذ سبتمبر 1993، و قد تبنى الجماعات الإسلامية المسلحة GIA هذه الاغتيالات ، و كان قد اشترط في بيان سابق له مغادرة جميع الأجانب ، و بذلك دفعت فرنسا ثمن دعمها العسكري و الاقتصادي للنظام الجزائري ، و قد أعلن آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي في أكتوبر 1994 ، بأن أكثر من 6000 فرنسي وصلوا إلى فرنسا منذ 1 نوفمبر 1993 ، و منهم 1100 شخص تمكن من ذلك بمساعدة القنصليات.

و في جانفي 1995 ، أعلن آلان جوبيه أسفه من احتمال أن العنف الذي يتعرض له الفرنسيون قد يدوم أكثر ، فحماية المواطنين الفرنسيين تبدأ بحل سياسي شامل للصراع السياسي في الجزائر .

• هل يجب استقبال جميع اللاجئين الجزائريين في فرنسا ؟ (1)

أعلن قصر فرساي في 24 أوت 1994 بأن توزيع التأشيرات لن يتم من الجزائر ، و لكن من فرنسا بواسطة مصلحة مركزية مقرها في مدينة " نانت " (Nantes) ، و هو ما اعتبره الكثير من الجزائريين إغلاقا للحدود الفرنسية من جهة المتوسط .

و بعد اختطاف الطائرة الفرنسية ، قامت كل من فرنسا و إسبانيا و إيطاليا بمقاطعة الرحلات نحو الجزائر جويا و بحريا ، و بالمقابل لم يكن أجر الشحن البحري مرضيا ، فقد حصلت الجزائر مقابل ذلك من فرنسا على 2.3 مليون طن من السلع ، و منها 1.5 مليون كمواذ غذائية سنة 1993، و قد طرح قرار استقبال جميع الجزائريين ، ثم معاملتهم السيئة من قبل الإدارات مسألة الحركة البشرية التقليدية بين البلدين ، و احتمال القضاء على الفضاء الثقافي المزدوج الذي تحقق على مر سنوات طويلة بين ضفتي المتوسط ، و أدركت فرنسا بأن غلق الحدود يشجع - حسب رأيها - المتعصبين ، و يمكن من تراجع الهويات .

• هل يجب دعم النظام الجزائري ؟

أوضحت فرنسا تأييدها للنظام الجزائري في حملته ضد الإرهاب ، و بالإضافة إلى القروض المالية ، أعطت السلطات الفرنسية الضوء الأخضر لتوزيع مروحيات مدنية (لكن بالإمكان تجهيزها لمهام عسكرية)، و كان هذا التوجه الذي نادى به شارل باسكوا الذي افتخر بتفكيكه للشبكات الإسلامية في فرنسا ، و وضعه لشروط صعبة فيما يتعلق بمنح التأشيرات ، و أدى هذا الموقف الجديد للقيادة الفرنسية من الحركة الإسلامية و الحوار إلى إعادة بعث الحوار و التعاون بين باريس و الجزائر سنة 1993 ، و قد تزامنت تلك الفترة مع

(1)- Ibid : page 338 .

الأزمة المالية التي أصبحت تعاني منها الجزائر و كانت المساعدات الاقتصادية الوسيلة الأكثر فاعلية لدعم النظام الجزائري ، و التي انطلقت بقرض قيمته 5 مليار فرنك فرنسي كقروض تجارية لسنة 1993 ، و قد هدف هذا الدعم إلى إنقاذ النظام من الانهيار أمام الإسلاميين (1).

و آثار الموقف الفرنسي الداعم بالفعل للنظام الحاكم في الجزائر استياء الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجماعات الإسلامية المسلحة ، و قد وضعت هذه الأخيرة فرنسا على رأس الدول المناهضة لمشروعها السياسي ، حيث تعتقد هذه الجماعات بأن فرنسا تخوض معركة النظام ضدهم ، من خلال المساعدات المقدمة للجزائر أو من خلال الضغوط الكبيرة لدى الجماعة الأوروبية و المؤسسات المالية النقدية للتوصل إلى إعادة جدولة ديون الجزائر، إضافة إلى الدعم العسكري الذي قدمته فرنسا للمئات من مؤيدي الجماعات في فرنسا (2).

و تشير في هذا الإطار أيضا إلى الدور الأساسي الذي لعبته فرنسا ، في الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية بقيادة رضا مالك و صندوق النقد الدولي و الذي استنقذت الجزائر على إثره من شروط جيدة، مكنتها من تسريع إعادة بناء و تحرير اقتصادها ، و بعدها مباشرة أعلن رئيس الدولة آنذاك الجنرال زروال ، بأن المسعى الذي سبق و أن بدأ فيه و المناهض للإسلام المسلح أو الإرهاب لا رجعة فيه، و الهدف الأساسي هو استئصال هذه الظاهرة (3)، و قد يكون للعامل الإقتصادي دور في سلوك النظام الفرنسي اتجاه الصراع في الجزائر ، فهو يحرص على استمرار القروض و المساعدات الأجنبية للاقتصاد الجزائري ، بالشكل الذي يضمن استمرار تدفق النفط و الغاز ، مع توفير سيولة مناسبة لضمان سداد الديون المستحقة ، و بقاء السوق الجزائرية في حالة عادية (4).

لم تلق هذه السياسة رضى جميع القيادات الفرنسية ، حيث أوحى آلان جوبيه منذ صيف 1993 بعدم تحمله لها ، أي لهذه السياسة ، و بعد اختطاف الطائرة الفرنسية أعلن نيكولا ساركوزي الناطق الرسمي باسم الحكومة الفرنسية ، بأن فرنسا تساند الشعب الجزائري وحده و ترفض أي تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر . يشكل هذا التوضيح إنكارا ضمنيا لشارل باسكوا الذي سخر في صيف 1994 من إمكانية " أن لا يكون هناك أي رابط أو علاقة بين الجيش و الإسلاميين " ، و قد قوبل هذا التحول في السياسة الفرنسية برضى آلان جوبيه ، الذي أكد مرة أخرى بأن الجمود لن يؤدي على أي حل (5).

(1) - نور الدين حتوت : مرجع سبق ذكره ، ص 136 .

(2) - قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

(3) - Paul-Marie de la garce , la France et le Maghreb : **politique étrangère** , n°04 , 1995 , page 934 .

(4) - قبي آدم : مرجع سبق ذكره ، ص 186 .

(5) - Benjamin stora, conflits et champs politiques en Algérie, op.cit. , page 338 .

تبنى باسكوا شعار تصفية " الأصولية الإسلامية " ليس في فرنسا وحدها وإنما في الجزائر ، و كانت هذه السياسة الفرنسية سببا في تعرض المصالح الفرنسية في الجزائر إلى الأذى من خلال قتل العديد من الفرنسيين أو تعرض فرنسا ذاتها لأعمال عنف أودت بحياة كثيرين ، و ساهم تولي الزعيم الديغولي جاك شيراك الرئاسة الفرنسية في إدخال بعض التعديلات على السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر ، و اتجهت سياسته إلى التهدئة في التعامل مع الوضع الجزائري (1).

4 - العودة إلى خطاب الحياد مع استمرارية الدعم :

إن الدعم الفرنسي العلني للنظام الجزائري لم يعرف الاستمرارية - على الأقل على مستوى الخطاب الفرنسي الرسمي - بحيث تغير بعد تنامي قوة الجماعات المسلحة و تزايد عملياتها لتشمل أفرادا و مصالح فرنسية في الجزائر ، كان آخرها اختطاف الطائرة المدنية الفرنسية ، و خوفا من إمكانية الحسم العسكري لصالح الجماعات المسلحة و امتداد العنف إلى فرنسا، بدأ الخطاب الرسمي الفرنسي يعرف نوعا من التغير، بعد أن عادت فرنسا مرة أخرى لتؤكد على رغبتها في حوار ديمقراطي دون إقصاء من أجل الوصول إلى تسوية (2). لكن و بعد التفجيرات و الأعمال الإرهابية التي هزت فرنسا ، صعدت هذه الأخيرة من مواقفها و ردود أفعالها ، فصرح الوزير الفرنسي آلان جوبيه يوم 29 أوت 1995 أن فرنسا لا تدعم العسكريين الجزائريين و تتمنى جزائر ديمقراطية و مستقرة ، أما الرئيس شيراك فقد كرر في عديد المناسبات أن الدعم الفرنسي يجب أن يستفيد منه الشعب الجزائري ، كما وافق على لقاء رئيس الدولة اليامين زروال في نيويورك ، ليعبر بذلك عن الرفض الفرنسي لقطع العلاقات الجزائرية - الفرنسية ، و حالة الانسداد ، رغم ضغط بعض الأوساط السياسية و الثقافية ذات التوجهات اليسارية.

و قبل ثلاثة أيام من لقاء الرئيسين ، حدث تفجير جديد في فرنسا كرسالة من الجماعات الإرهابية ، التي أجبرت فرنسا على تغيير مضمون تصريحاتها الرسمية ، فبدأت تتحدث من جديد عن ضرورة مرافقة الدعم المالي و الاقتصادي بالتطور الديمقراطي ، و لم يتم اللقاء (3).

إن أزمة اللقاء بين شيراك و الرئيس الأسبق زروال في نيويورك في أكتوبر 1995 ، و إلغاء الاجتماع في اللحظة الأخيرة ، يعد أحد مظاهر التباعد الظاهري في السياسة الفرنسية الجديدة.

(1)- عمرو عبد الكريم سداوي : مرجع سبق ذكره ، ص 283 .

(2)- نور الدين حنوت : مرجع سبق ذكره ، ص 138 .

(3)- بلعيد منيرة : مرجع سبق ذكره ، ص 74 .

و يرصد برونو إيتيان (Bruno Etienne) مجموعة العوامل التي ساهمت في تعديل الموقف الفرنسي و انتصار خط وزير الخارجية آلان جوبيه المعتدل على حساب خط وزير الداخلية شارل باسكوا ، و هي (1):

- العامل الأول ، هو وثيقة روما التي توصلت إليها أغلب أحزاب المعارضة الفاعلة ، بعد ندوتها الثانية في العاصمة الإيطالية ، بإشراف جمعية " سانت ايجديو " الكاثوليكية المقربة من الفاتيكان .
- العامل الثاني هو تولي فرنسا رئاسة المجموعة الأوروبية في تلك الفترة ، و سعت باريس إلى التقريب بين ضفتي المتوسط .

- العامل الثالث يتعلق بالولايات المتحدة التي تمكنت إحدى شركاتها " بكتيل أندسي " ، من تمويل مشروع خط أنابيب الغاز الضخم الذي انتهى العمل فيه ، و يربط الجزائر بأوروبا عبر المغرب .

و يؤكد برونو إيتيان على قناعته بأن الأمريكيين يفضلون الحوار مع الإسلاميين ، و أنهم يمارسون ضغطا على الأوروبيين باستخدام حقائق الغاز ، و خاصة على فرنسا ، و يتمثل الهدف من وراء هذا الضغط في اعتماد الحوار في الجزائر ، لأن عدم الاستقرار فيها يقلق الأمريكيين .

و عليه حاولت فرنسا أن تبدو - على الأقل على مستوى الخطاب الرسمي - خارج معادلة الصراع و لا تتحاز إلى أي طرف ، و ذلك ما تضمنه تصريح جوبيه الذي أعلن بأنه ليس على فرنسا أن تحل محل الجزائريين لاختيار مصيرهم ، و أن الحزب الوحيد التي تدعمه فرنسا في الجزائر هو الديمقراطية ، و فرنسا بذلك حسب جوبيه لا تتحاز إلى أي جانب في الصراع الدائر بين الحكومة و الجماعات الإسلامية ، و أضاف بأن فرنسا ستواصل الدعوة إلى بدء الحوار بين الجانبين.

فقد أوصل هذا الاختلال الجديد - في الموازين بين الجماعات المسلحة و النظام - فرنسا إلى تبني خطاب جديد ، لأنها تعتقد بأنها ستخسر كل مصالحها في الشمال الإفريقي ، إذا حاولت أن تجعل من التيارات الإسلامية عدوة لها (2).

و إذا تجاوزنا مستوى الخطاب ، نجد أن فرنسا استمرت على نفس الخط المدعم لكفة النظام و الحل الأمني ، فالقروض و المساعدات المالية استمرت بشكل كبير حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي، فقد جدد شيراك دعمه للنظام في جويلية 1995 ، و طالب بإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر المقدرة بـ 37 مليار فرنك فرنسي ، و منح مساعدة اقتصادية قدرت بـ 6 مليارات فرنك فرنسي .

(1) - عمرو عبد الكريم سعادوي : مرجع سبق ذكره ، ص 284 .

(2) - نور الدين حتوت : مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

يضاف إلى ذلك التحرك الدبلوماسي الفرنسي على رأس منظمات دولية ، و مثال ذلك تعبير مجموعة الدول الأوروبية في 10 جوان 1997 عن رضاها بخصوص نزاهة الانتخابات التشريعية ، و هذا رغم التقرير الناقد لبعثة الأمم لحيثيات إجراء نفس الانتخابات .

و ركزت منظمات أوروبية عملها خلال عام 1997 على الجزائر ، لتتوصل إلى التتويه بالدور الكبير الذي يلعبه النظام في طريق التحول الديمقراطي ، في حين انتقدت كل المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان تقارير الاتحاد الأوروبي، و اتهمته بسعيه لإعطاء شرعية للنظام من أجل أهداف سياسية و اقتصادية⁽¹⁾.

يظهر لنا جليا أن فرنسا لم يكن لها دور إيجابي في الصراع الذي جرى بين مختلف الفاعلين في الأزمة الجزائرية ، فالشيء الوحيد الذي لم تفعله هو تمكين هؤلاء أو على الأقل مساعدتهم من أجل التلاقي و حل المشاكل العالقة بينهم .

و إذا ركزنا في الدليل الظاهري المستمد من التصريحات الرسمية ، و الذي يشير إلى رغبة فرنسا في إيجاد حل للصراع في الجزائر ، عن طريق المفاوضات الجادة بين الأطراف المتصارعة ، لوجدنا أنه دليل كاف على أن العكس هو الصحيح ، و بالتالي فالوساطة الفرنسية ليست أبدا ضرورية لأي حل نهائي ، و إنما هي في أفضل الحالات غير ملائمة ، و في أسوأها عقبة أمام أي فك لهذا الصراع⁽²⁾.

أما الموقف الفرنسي من الصراع الدائر في الجزائر ، يتلخص فيما عبرت عنه وسائل الإعلام الفرنسية " حكم عسكري خير من الملتحين " ، لقد أدى هذا الخيار إلى تأييد النظام منذ انطلاق الصراع ، و بالنسبة للفترات التي بدى فيها أن فرنسا تبنت منطق حياد ، فهذا المنطق لم يتعدى مستوى الخطاب ، فالممارسة أثبتت أن فرنسا اختارت ضمان استمرارية دعمها للسلطة القائمة ، و تغليب كفة النظام و الإخلال بالتوازن لصالحه ، و هو ما يعيق ما يتطلبه التحول من توازن بين الأطراف المتصارعة .

و هي نفس الممارسة التي استمرت في الحوارات اللاحقة، من الوثام المدني إلى المصالحة الوطنية، و التي لقيت دعما من فرنسا⁽³⁾.

(1) - نفس المرجع السابق : ص 140 .

(2) - هيو روبرتس : مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

(3) - نور الدين حنوت : مرجع سبق ذكره ، ص 141 .

خلاصة :

لا يوجد أي مذهب و لا حتى خطاب سياسي عام يلخص الموقف الفرنسي من الصراع في الجزائر ، ففرنسا استمرت في مساعداتها للجزائر و لكنها تمننت في نفس الوقت عقد اتصالات مع من أسمتهم بالإسلاميين العصريين ، لهذا نلمس ازدواجية الخطاب في التعامل الفرنسي مع الصراع السياسي الذي دار في الجزائر بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ إلغاء المسار الانتخابي .

فرنسا أكدت على عدم التدخل في هذا الصراع ، و لكنها في نفس الوقت حافظت على وجودها في الجزائر دون أن تتحدث عنه .

الفصل الثالث :

نشأة و تقسيمات الصحافة الفرنسية

و

مكانتها ضمن وسائل الإعلام الأخرى

خطة الفصل :

-تمهيد

المبحث الأول : نشأة و تطور الصحافة الفرنسية و وضعيتها الحالية

المبحث الثاني : تقسيمات الصحافة الفرنسية و إطارها القانوني

المبحث الثالث : مكانة الصحافة الفرنسية و تغطيتها للأحداث في الجزائر

- خلاصة

تمهيد :

تعد فرنسا مهد الصحافة و حرية الإعلام ، فهي بلد منشأ الصحف ، على اعتبار أن " لاغازيت " (la gazette) هي أول صحيفة في التاريخ ، كما أن إعلان حقوق الإنسان و المواطن الصادر عقب الثورة الفرنسية ، كان أول قانون يقر بمبدأ حرية الإعلام (المادة 10 و 11 منه) .

و في هذا الفصل ، نتعرض لتاريخ و نشأة الصحافة الفرنسية ، و نحاول تحليل وضعيتها الحالية و أهم تقسيماتها ، ثم نعرض القوانين المنظمة لها ، و أهم خصائص البيئة الصحفية الفرنسية ، و المكانة التي تحتلها الصحافة الفرنسية محليا ، أوروبا و عالميا ، و لأن دراستنا تتعلق بتغطية هذه الصحافة للصراع السياسي في الجزائر ، فقد خصصنا آخر عنصر لعرض العلاقة بين الصحافة و السلطة في فرنسا ، و كيفية تعامل الصحافة الفرنسية مع الحدث الجزائري .

المبحث الأول : نشأة و تطور الصحافة الفرنسية و وضعيتها الحالية

ظهرت أوائل الصحف الدورية في الوقت نفسه في جميع البلدان المتطورة ، و قد أصبحت الصحف الدورية المطبوعة ، التي صدرت بعد هذه الصحف الأولى وسيلة ضرورية للطبقة البورجوازية الصاعدة ، و التي تستخدمها في مسعاها من أجل ممارسة النفوذ السياسي و استلام السلطة ، و في صراعها ضد الإقطاعية . إن ظهور هذه الصحافة الدورية في أوروبا ، يؤكد قانونية و حتمية و ضرورة ظهورها، فقد بدأت في تلك البلدان التي انفردت و تميزت فيها الطبقة البورجوازية.

إن فرنسا تمثل الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة ، فالصحف الدورية المطبوعة الأولى التي صدرت في فرنسا، لا يمكن إطلاقا نسبتها إلى البورجوازية الفتية، بل كانت تتلقى الأوامر من السلطة الملكية و الإقطاعية (1).

1- أهم المحطات في تاريخ الصحافة الفرنسية :

احتدم الصراع في نهاية الأربعينيات من القرن السادس عشر بين الملك الراغب في فرض سلطة مركزية ، و بين أمراء الإقطاع ، و خلال هذه الفترة ، ازدهر نشر النشرات السرية ، التي كانت تتعلق بمشاكل عصرها السياسية ، و في القرن السادس عشر خلصت الكنيسة الكاثوليكية فرنسا من البروتستانتية و أصبحت هي المسيطر الوحيد في فرنسا ، و فرضت رقابة صارمة بالإضافة إلى عقوبة الإعدام على كل من يساهم في إصدار المنشورات المطبوعة ، و نتج عن هذه الرقابة صدور الجرائد السرية من نسخة واحدة و الورقيات السائبة ، و في عام 1534 منع صدور أي نشرة مطبوعة ، و غامر الكثير من الطابعين و الناشرين و المحررين بحياتهم من أجل إصدار و توزيع الورقيات السائبة أو الجرائد ذات النسخة الواحدة. إن ازدهار و تطور و تعاظم قوة تأثير هذه الصحف أي الورقيات السرية غير الشرعية ، دفع السلطة الملكية إلى إدراك أهمية و إمكانات الكلمة المطبوعة ، و من أجل تقوية وجودها و توسيع سلطتها ، وجدت في الطبقة البورجوازية القوية حليفا مؤقتا، و لكنه ضروري ، و من هذا التحالف الناتج عن توازي و تطابق المصالح في مرحلة معينة ولدت الصحافة الدورية في فرنسا(2).

أ- لاغازيت (la gazette) أول نشرة رسمية لمملكة فرنسا :

و عموما فإن تحديد البدايات الأولى لليوميات ليس بالأمر السهل ، فإذا تعلق الأمر بالبدايات الأولى لكتابة الأحداث الهامة ، فلا بد من العودة إلى العصور القديمة ، حيث كانت تكتب الأخبار باليد و ترسل إلى الأمراء و كبار التجار، و كان ذلك خلال القرن الـ 14 ، ثم جاء اختراع الطباعة عام 1438 على يد غوتنبرغ

(1)- د. تودوروف ، ترجمة أديب خضور: تاريخ الصحافة العالمية ، ط2 ، المكتبة الإعلامية ، دمشق، سوريا، 2009 ، ص17 .

(2)- نفس المرجع السابق : ص 18.

و التي كانت بمثابة خطوة حاسمة سمحت بنقل النصوص ، كما ساهمت الطباعة أيضا في ظهور الكراريس المطبوعة الصغيرة " المناسباتية " المتكونة من بضع صفحات ، و التي تروي حدثا هاما، و أيضا الأخبار المثيرة و التي تنتشر حول جريمة أو كارثة وقعت سالفا ، و التي انطلقت بدءا من القرن الـ16، و نتج أيضا عن الأزمات و المواجهات ذات الطابع الديني خاصة ، ازدهار النصوص الجدلية الحادة في غالب الأحيان ، و نجد أيضا أن فكرة المطبوعات الدورية كانت سابقة لأوانها أيضا، فقد بدأت في ألمانيا على شكل رزنامة أو تقويم خلال القرن الـ15.

إن بداية الطبع الدوري للأخبار أعطى الضوء لظهور عدة محاولات بدءا من عام 1597 ، في أغسبورغ (Augsbourg) ، ثم أونفيرس (Anvers) ، ستراسبورغ (Strasbourg) ، هامبورغ (Hambourg) ، ... إلخ و على رأسها الشهريات ، لكن الأسبوعيات الأولى لم تظهر إلا بعد قرن من ذلك ، و تعد " لاغازيت " دوما أول أسبوعية في تاريخ الصحافة الفرنسية (1).

صدرت " لاغازيت " خلال شهر ماي 1631 ، و كان ناشرها تيوبراست رونودوت* (théophraste Renaudot) ، و كان طبيبا مشهورا في باريس ، و قد أقام علاقات وثيقة و دائمة مع مرضاه و غالبا ما كانت تستمر هذه العلاقات من خلال الرسائل لذلك أنشأ مكتبا للمراسلة سماه " مكتب المراسلات و المقابلات " ، و وسع هذا المكتب اهتماماته و نشاطاته ، و في هذا الوقت اقترح الكاردينال روشيلو على الدكتور رونودوت فكرة إصدار جريدة ، تنشر فيها مقتطفات من رسائل المكتب و أخبار عن الأدوية الجديدة و مواد أخرى للتسلية ، و هكذا ظهرت جريدة " لاغازيت " في ماي 1631، و بعدها تم ترقية الدكتور رونودوت إلى مؤرخ إخباري للقصر ، و كان أول فرنسي يحصل على ترخيص حكومي بإصدار جريدة ، و منذ البداية كانت " لاغازيت " صحيفة قريبة من القصر الملكي ، حتى أنها أصبحت الناطق الرسمي باسمه، و حصل مؤسسها في وقت لاحق على الكثير من الامتيازات الملكية (2).

(1) - jean- Marie Charon : **la presse quotidienne** , éditions la découverte , paris, France , 2005, page 09.

*ملاحظة : يعتبر " رونودوت " في الحقيقة مؤسس الصحافة الدورية في فرنسا ، و تعتبر صحيفة " لاغازيت " أول صحيفة فرنسية ، و لكنها ليست الصحيفة السياسية الأولى التي تصدر باللغة الفرنسية ، ففي سبتمبر 1620 أصدر " كاسبر فان هليتن " في أمستردام و باللغة الفرنسية دورية سماها " بريد إيطاليا و ألمانيا و قبرص " ، التي تعتبر أول صحيفة من نوعها باللغة الفرنسية ، و كانت تصل إلى فرنسا ، و تعتبر بالتالي بداية الصحافة الفرنسية الدورية ، و لكنها لم تنجح في أن تعتمد و يعترف بها ، و ليس لها أهمية بالنسبة لتطور الصحافة الدورية الفرنسية ، كذلك التي حققتها صحيفة " لاغازيت " ، أما أول أسبوع في فرنسا فهي " نوفيل أوردينير دو ديفير أونديروا " (Nouvelles ordinaires de divers endroits) و التي أنشأها " جان إبتان " (jean eptein) في جانفي 1631، و لكنها تعرضت للاضمحلال بعد صدور " لاغازيت " بعدة أشهر.

(2) - د. تودوروف : مرجع سبق ذكره ، ص 18.

لقد حصل " رونودوت " على الرخصة لكن مقابل الوفاء اتجاه السلطات الرسمية ، و هو ما تم ضمانه بعد تأسيس مجلس تحرير يتكون من المقربين للسلطة ، و لم يمنع ذلك أن تخضع كتابات " لاغازيت " و تحليلاتها للمراقبة المسبقة من قبل الكاردينال نفسه ، و بدءا من عام 1762 أصبحت " لاغازيت " مملوكة بشكل كلي من قبل النظام الملكي الذي ألحقها بوزارة الشؤون الخارجية ، و تغير اسمها إلى " لاغازيت دو فرانس " (la gazette de France) ، التي أدرجت إلى غاية الثورة ضمن مجموعة صغيرة من النشريات المرخص لها ، إلى جانب " جرنال دي سافون " (journal des savants) المختصة في التقنيات و الابتكارات العلمية و أيضا " ميركور قالون " (Mercure galant) الملحقة هي الأخرى بوزارة الشؤون الخارجية (1).

ساهمت " لاغازيت " في نشر الكثير من المعارف الجديدة في أوساط الجماهير الشعبية ، كما سرعت عملية إنهاء المفاهيم و الأفكار الإقطاعية عن العالم ، و قد حددت الطريقة التي صدرت بها أول صحيفة دورية فرنسية مجمل التطور اللاحق للصحافة البورجوازية الفرنسية ، فالصحافة الفرنسية لم تصدر كنتيجة للصراعات الطبقة التي خاضتها الطبقة البورجوازية حين ظهورها ، بل صدرت كنتيجة لمساومة و اتفاق مع الإقطاعية و السلطة الملكية .

تشكل هذه الحقيقة أول خاصية أساسية للصحافة الفرنسية و هي قابليتها لتلقي رشاي و فسادها، أما الخاصية الثانية فهي صلتها الوثيقة بالأدب ، و قد نجم عنها استخدام الأسلوب الأدبي في الصحافة الفرنسية ، و تعود بداية هذه الخاصية إلى السنوات الطويلة التي اضطهدت فيها الصحافة ، و التي استمرت حتى الثورة الفرنسية 1789 ، و خضوع الصحافة طوال هذه الفترة لرقابة و سيطرة الكنيسة الكاثوليكية (2).

و تشير الكثير من الكتابات حول تاريخ الصحافة الفرنسية إلى صلتها بالأدب فـ" مادلين فارين دانقل " (Madeleine varin d'ainvelle) في كتابها حول " الوظائف النفسية الاجتماعية للصحافة " ، تضيف للدور السياسي دورا أدبيا (3)، و الذي تناوله أيضا " توماس فرنزي " (Thomas ferenczi) في كتابه حول " ميلاد الصحافة العصرية في فرنسا " (4) ، فيمكن للصحفيين عن طريق نشر و نقد المؤلفات الأدبية، أن

(1)– Jean-Marie Charon, la presse quotidienne : op.cit , page 10.

(2)– د. تودوروف : مرجع سبق ذكره ، ص (19-20).

(3)–Madeleine varin d'ainvelle : **la presse en France** (genèse et évolution de ses fonctions psycho-sociales) , presses universitaires de France , paris , France , 1965, page 255.

(4)–Thomas ferenczi : **l'invention du journalisme en France** (naissance de la presse moderne à la fin du xix ème siècle) , 1 ère édition, petite bibliothèque Payot, paris , France, 1996, page 257.

يعبروا عن توجهاتهم السياسية دون أن يقعوا في مشاكل بسبب الرقابة الحكومية ، فالرأي الذي يظهره المؤلف سواء كان تقليدياً أو طلائعياً، يمكنه من أن يكون له موقع ضمن الحياة السياسية (1).

و خلال القرن الـ18، ظهرت عدة محاولات لإنشاء عناوين أخرى و تجاوز عهد التراخيص، و اقتصر النصوص و الكتابات الجديدة المنقولة باليد على العبارات المعارضة و الأخبار المنتقدة ، و التي كانت تباع " تحت المعطف " ، و لكنها ساهمت شيئاً فشيئاً في انتشار الأفكار الجديدة لعصر النور عبر المجالات الأدبية ، أما أول يومية صدرت في فرنسا فهي " جرنال دو باري " (journal de paris) ، و كان ذلك في الفاتح جانفي 1777 بمبادرة من " بيير أنطوان دولابلاس " (Pierre Antoine de la place) ، و لم تكن تحتوي سوى على أربع صفحات ، تضمنت نشرة للأحوال الجوية ، معلومات إدارية ، و عمود قضائي ، برنامج العروض المسرحية و معلومات أدبية و عمود قضائي ، برنامج العروض المسرحية و معلومات أدبية ، بالإضافة إلى أخبار الحوادث ، أسعار البورصة ، و كل أنواع الأخبار و حاولت أن تجعل محتواها بعيداً عن الأحداث و المواضيع السياسية ، تعرضت اليومية للمصادرة من 23 إلى 29 جانفي بعد ذهاب مؤسسها ، ثم منعت في جوان 1785 ، و لم تعد للظهور إلا بمساعدة " جان بابتيست سوارد " (jean-Baptiste suard) و كان مديراً لـ " لاغازيت دو فرانس " الرسمية (2).

ب - الصحافة الفرنسية الرأسمالية الاحتكارية منذ قيام الثورة و حتى ما بعد الحرب العالمية :

كانت المنشير هي المادة الطباعية المفضلة لنشر الأفكار السياسية في الأيام الأولى للثورة ، تليها الملصقات ، و في مرحلة لاحقة من النضال السياسي احتلت المجلة السياسية موقعا هاما ، و في مرحلة متأخرة جدا ظهرت الجرائد العديدة و الكبيرة نسبيا ، التي تنطق باسم شرائح مختلفة من الطبقة البورجوازية، و كان ناشرو الصحف الموالية للثورة يسعون في الوقت ذاته إلى تحقيق الأرباح من صحفهم ، و أكثر من ذلك ، فقد أقدم الناشرون الفرنسيون على سلوك أصبح فيما بعد سمة مميزة للصحافة البورجوازية في العالم ، و ليس في فرنسا فقط و هو ابتزاز المال مقابل عدم نشر بعض الفضائح ، و هو ما أصبح يعرف بالابتزاز مقابل الصمت.

في الثاني من شهر ماي 1789، أصدر " غراف ألكسندر ميرابو " * صحيفة " ليزايتا جينيرو" ، و بالرغم من صدور قرار ملكي بإغلاقها بعد اليوم الخامس من صدورها ، إلا أنها نجحت في الاستفادة من الاضطرابات

(1)-Madeleine varin d'ainvelle : op.cit , page 114.

(2)- Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page (10-11).

*ملاحظة : كان " ميرابو " أول ناشر و رئيس تحرير في فرنسا يجرأ دون إذن من الملك أو الحكومة على إصدار صحيفة جديدة .

الثورية التي اندلعت في باريس وفرنسا كلها ، لكن هذا لم يمنع السلطة من إيقاف صحيفته و مصادرة أعدادها الخمسة التي صدرت، لم تستفد السلطة من هذا الإجراء ،لأن ميرابو بدى بطلا للحرية في نظر الجماهير، كما سارع لإصدار صحيفة جديدة و هي " رسالة ميرابو الى ناخبه " و في 02 أبريل 1972 أصدر صحيفة " كوربير دي بروفانس " ، لكن و في عام 1790 ، أصبح ميرابو مسؤولا عن الدعاية في القصر الملكي، و ذلك لأن الملك وافق على أن يدفع له مليون ليرة و مرتبا شهريا عاليا(1).

و لم تكن حادثة " ميرابو " الوحيدة من نوعها ، فقد سادت في تلك السنوات الرشوة و الفساد ، بالإضافة إلى ذلك تميزت صحافة تلك الفترة بامتلاكها حرية مطلقة في نشاطها ،كما صدرت تقريبا جميع الصحف السياسية الهامة و التي كانت عبارة عن منابر للثورة ،كما تنوعت أسماؤها و سعت إلى عكس مشاعر القراء. و خلال الثورة الفرنسية (1789 - 1792) أصدر جميع القادة السياسيين و الكتاب و الشخصيات الاجتماعية صحفا خاصة بهم أو شاركوا في تحرير صحف غيرهم مثل " باتريوت فرانس " لناشرها و رئيس تحريرها " جان بيبير بريسو" و كان شعارها " الصحيفة الحرة مناضل دائم اليقظة على مصالح الشعب " ، و تعد بداية لما يسمى بـ " الصحافة الشخصية " أي الصحيفة التي تمثل أفكار و آراء و مواقف شخص واحد، و تقوم هذه الشخصية بتحديد خط و مضمون و اتجاه و لغة الصحيفة.

و قد تواصل ظهور هذا النوع من الصحف ببروز " باريس الثورية " التي أصدرها المحامي " أليس لوستالو" الذي كان رئيس تحريرها أيضا، ثم صحيفة " بيرديوشن " لـ " جان رينيه " التي وصل توزيعها إلى 200 ألف نسخة ، و هو رقم لم يكن معروفا على الإطلاق في ذلك الوقت.

و بعدها برزت أكثر الصحف الثورية جرأة و هي " لوراتور دو بويل" للثوري غير المساوم " جان بول مارا " الذي أصدر أيضا صحيفة " بوبليست باريسيان " ، و غير اسمها بعدها ليصبح " لامي دو بويل" و استمرت في الصدور لمدة أربع سنوات(2) ، و بعد توقفها أصدر مارا صحيفة مشابهة لها باسم " جريدة الجمهورية الفرنسية " .

لقد ظهرت و نضجت خلال تلك السنوات الصحف الإخبارية الفرنسية التي تنتشر أخبارا من جميع أنحاء العالم ، و تحاول عدم التعرض للقضايا السياسية ، و تطلبت المهام الجديدة التي فرضتها الثورة وسائل و طرق تعبير جديدة ، لذلك ظهرت أنواع صحفية جديدة أبرزها التعليق السياسي و الخبر القصير و المواد الهزلية و الفلنتون السياسي و رسائل القراء و التحقيق الصحفي...الخ.

(1)- د. تودورف : مرجع سبق ذكره ، ص (55-56).

(2)- نفس المرجع السابق ، ص (57-61).

بدأ عهد سلطة المديرين في عام 1794 و التي تمثل دكتاتورية البورجوازية الكبيرة المعادية للثورة ، و قد بحثت السلطة الجديدة عن طرق جديدة لتدعم الصحافة ، حيث نص دستور 1795 في المادة 353 " لا يجوز منع أي شخص من التعبير عن أفكاره ، أو منعه عن الكتابة أو الصحافة أو النشر"، كما رغبت في توطيد سلطتها، لذلك بحثت عن الدعم من خلال التظاهر بتحمل نقد الصحافة ، و لكن في نفس الوقت بقيت الصحافة غير بعيدة عن مراقبة الشرطة ، ليتم إغلاق 15 صحيفة.

و على الرغم من إلغاء العديد من قيود الرقابة على الصحافة بسبب الاحتجاجات الجماهيرية إلا أن ذلك لم يستمر طويلا ، خاصة بعد بداية عهد سلطة القنصل التي فرضها نابليون ، و التي كانت بمثابة النهاية الكاملة لحرية الصحافة الفرنسية.

أدرك نابليون قوة و أهمية الصحافة لهذا لم يحاول منعها، بل اهتم بها و نجح في تحويلها إلى ناطقة باسم سلطته ، كما حاول بمختلف الطرق الممكنة الحد من حرية الصحافة المعارضة أو تصفيتها، و في الوقت نفسه أصدر لوحده صحفا جديدة ، و حين صار القنصل الأول أصدر مرسوما يقضي بإغلاق 60 صحيفة من أصل 73 عنوانا، و منع إصدار أية صحيفة جديدة و فرض على ناشري و محرري الصحف التي لم تمنع من الصدور كتابة تعهد بالولاء للدستور، خاصة و أن دستور 1797 لم ينص إطلاقا على حرية الصحافة ، أظهر سقوط نابليون عام 1814 الفساد الداخلي لهذه الصحافة ، التي بدأت تشتم الإمبراطور نابليون و تصفه بالطاغية ، و لكن عندما هرب عام 1815 من منفاه و عاد إلى فرنسا، بدأت الصحافة الباريسية التي كانت تصفه بالطاغية تسميه " النمر " ، و تتبعت و بعناوين مثيرة دخوله عبر كافة المناطق إلى غاية وصوله إلى باريس⁽¹⁾.

و يتضح من خلال ما سبق أن تطور الصحافة الفرنسية ارتبط بتطور السلطة السياسية نفسها ، و هو ما يبرر تركيز مجمل المراجع الفرنسية حول تاريخ الصحافة عموما على التاريخ السياسي لفرنسا، حيث يتم تقديم دور الصحافة بشكل ضمني و صريح على أنه دور سياسي ، فالصحف إذن هي مجرد منابر تستعمل للتدخل في الساحة السياسية و التأثير على الرأي العام.

و نجد من بين هذه المراجع كتاب " شارل ليديري (Charles lédré) الذي تناول فيه تطور العلاقة بين الصحافة و السلطة ، و كذا الحملات من أجل حرية الصحافة و اتجاه مختلف الأنظمة السياسية (الملكية و الإمبراطورية ، الجمهورية..) نحو الصحف ، و قد تعرض لتاريخ الصحافة و ربطه بشكل واسع

(1) - نفس المرجع السابق ، ص (62-69).

بالأحداث السياسية⁽¹⁾، و خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1814 و 1830 ، برزت سمات و ملامح الصحافة البورجوازية الفرنسية الفردية و الشخصية التي يسودها أسلوب الارتزاق ، و هو ما يمكن اختصاره في مقولة فوشيه الشهيرة " أضع يدي على الصحف ، و أصبح بالتالي سيدا مسيطرا على الوعي الاجتماعي " و الذي طور مبادئه المتعلقة بالسيطرة على الرأي العام من خلال شراء و رشوة الصحافة الفرنسية.

إن الصحيفة الأولى في تلك الفترة هي " جورنال دو ديبا " - مركز تجمع البورجوازية الليبرالية الفرنسية - التي كانت منافسا قويا للصحف الرسمية مثل " المونيتور " ، و بعد سقوط نابليون حققت اسما و مكانة و أصبحت أية حكومة تستلم السلطة تسعى إلى كسبها ، و كانت تتلقى مساعدات شهرية تبلغ 2000 فرنك ، و قدر عدد مشتركها بـ 15 ألف مشترك عام 1825، كما كانت تجمع أفضل القوى الفكرية حولها ، و استطاعت "جورنال دو ديبا " أن تستمر في الصدور إلى غاية الحرب العالمية الثانية ، و من بين الصحف الكبرى خلال هذه الفترة صحيفة " كونستيتوسيونيل " المعارضة لـ " جورنال دو ديبا " و التي تفوقت عليها في التوزيع عام 1925، و كانت قد تأسست من قبل " أدولف تيير " عام 1815.

و قد أدى التطور العام للرأسمالية منذ 1830 إلى صدور الصحف الهزلية و دخول الكاريكاتور مجال الصحافة ، و مساهمة العديد من كبار الكتاب و الشعراء في الكتابة للصحف ، كما احتلت الإعلانات مكانة هامة ، و أصبحت مهمة الصحافة هي الحصول على الأخبار بأقصى سرعة ممكنة ، و تحول هدف النشر إلى هدف تجاري ينصب على زيادة التوزيع.

يعتبر " إميل دو جيراردن " أول ناشر لصحافة البنس في فرنسا ، و تعتبر صحيفة "لابرس" الممثل النموذجي لها ، حيث أسس شركة مساهمة و عرض أسهمها للبيع ، و في تلك الفترة أيضا كان نشر الروايات بشكل متسلسل في الصحف الدورية ظاهرة جديدة ، و أول مجلة فرنسية نشرت رواية على صفحاتها هي " ريفيو دو باريس " ، و يعد " أرمان ديوتاك " ثاني أبرز اسم في مجال الصحافة البورجوازية ، و أصدر عام 1836 صحيفة " ليوسياكل "، أما الاسم الثالث فهو " جول جانين " الذي فضل البقاء في صحيفة "جورنال دو ديبا"⁽²⁾، و في هذه الفترة تحولت الصحافة من نظام التوزيع بواسطة الاشتراكات إلى نظام البيع في الشارع ، و بدأ استخدام البرق من أجل نقل الأخبار بسرعة ، كما أن فرنسا هي البلد الأول الذي تأسست فيه الوكالات ، و هو ما مهد لإنشاء وكالة هافاس المعروفة حاليا بوكالة الأنباء

(1)- Charles ledré : **histoire de la presse** (les temps et les destins), fayard , paris, France, 1958, page 411.

(2)- د . تودوروف : مرجع سبق ذكره ، ص (110-115).

الفرنسية ، و ظهرت أيضا الصحافة المصورة ، كما ترسخ استخدام الكاريكاتور في الصحافة ، و صدرت المجلات الهزلية ، و كذا الصحافة العمالية الاشتراكية مثل " لاتيبه " و " ريفورم " .

في عام 1868 صدر قانون جديد للصحافة و هو قانون ليبرالي أدى إلى ظهور العديد من الصحف الجديدة ، و هو ما يعتبر بداية العصر الذهبي للصحافة البورجوازية الفرنسية ، فتعززت المنافسة الحرة ، و وصلت الصحافة الفرنسية إلى قمة تطورها بظهور أسماء جديدة ضخمة و بداية الصحافة الصفراء ، و في فترة نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، تشكلت نهائيا بنية الصحافة البورجوازية ، كما تحددت طرقها و أشكالها الخاصة ، و التي استطاعت بواسطتها المؤسسات الاحتكارية في فرنسا ترسيخ سيطرتها على الصحافة⁽¹⁾.

بعد كل التطورات التي عرفتتها الصحافة الفرنسية خلال فترة 1860 - 1880، نتج سيطرة الصحف الفرنسية البورجوازية الخمس الكبيرة التي صدرت في باريس ، و الصحيفة الأولى من حيث الصدور هي " لوبتي جورنال " التي استمرت في الصدور حتى الحرب العالمية الثانية رغم تغير ملكيتها ، و الصحيفة الثانية هي " لوبتي باريزيان " التي أسسها " جان ديويوي " ، و أصبحت الصحيفة الأولى في فرنسا من حيث رقم التوزيع بعدما وصل توزيعها إلى مليونين ، أما الصحيفة الثالثة فهي صحيفة " لوماتان " التي أسسها الأمريكي " إدواردز " عام 1883، و قد زاد توزيعها في مطلع القرن العشرين على المليون نسخة، و الصحيفتان الأخيرتان هما " ليكو دو باري " التي تأسست عام 1884 و التي كانت نموذجا للصحيفة الشعبية اليمينية و " لوجورنال " التي تأسست عام 1892 ، و مثلت هذه الصحف الخمس لعدة عقود الاحتكارات القوية في مجال الصحافة في فرنسا، و عشية الحرب العالمية الثانية ، كان يصدر في باريس 41 صحيفة يبلغ مجمل توزيعها ستة ملايين نسخة ، و تبلغ حصة الصحف الخمس الكبرى منها خمسة ملايين نسخة.

تبادلت هذه الصحف الدعم و المساعدة فيما بينها، و ضمنت السيطرة الكاملة الرأسمالية الاحتكارية على الصحافة بالتعاون مع وكالة هافاس للأنباء و شركة " هاشيت " (hachette) للنشر و التوزيع و الإعلان ، و بهذه البنية التنظيمية دخلت الصحافة الفرنسية القرن العشرين⁽²⁾.

استمرت الصحافة الفرنسية على حالها في فترة ما بين الحربين 1919-1939 محاولة تغيير الشكل و المحتوى من خلال الاهتمام بالجانب الخارجي أكثر مع تطوير الروبورتاجات ، و التتويج من الصفحات بين الرياضة ، السينما، السياحة، صفحات خاصة للأطفال و أخرى للنساء ، و في هذه الفترة عرفت

(1) - نفس المرجع السابق ، ص (116-120).

(2) - نفس المرجع السابق ، ص (124-126).

الصحافة الدورية مرحلة التوسع مقابل تدهور مستمر للصحافة اليومية (1).

عانت الصحافة في فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى من أزمات اقتصادية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ، نظرا لارتفاع تكاليفها و المنافسة الحادة ، مما جعل الدولة تتدخل و تتخذ بعض الإجراءات لحماية الصحف و مساعدتها اقتصاديا(2).

ثم جاءت مرحلة الحرب العالمية الثانية 1939-1945 التي كانت حاسمة جدا، لأنها غيرت الهيكل التنظيمي العام لها، إذ انطلقا من أوت 1939 كثرت التعليمات التي سمحت للحكومة بحجز أو توقيف أي صحيفة خصوصا بعد توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية و الاتحاد السوفياتي، حيث تم وقف الصحف الشيوعية بعد قرار الرقابة في 28 أوت من نفس السنة، أما الصحف الباريسية فقد أضطر الكثير منها إلى الاختفاء أو التحول إلى صحف الضواحي بعد 10 جوان 1940 ، تاريخ دخول القوات الألمانية للأراضي الشمالية لفرنسا(3).

و بعد تحرير فرنسا، بدأت مرحلة جديدة في تطور الصحافة البورجوازية ، ففي 26 أوت 1944 أصدرت الحكومة الفرنسية المؤقتة قرارا وضعت فيه أسس الصحافة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب، و نصت القرارات التي صدرت في 30 سبتمبر 1944 على منع صدور جميع الجرائد و المجلات التي صدرت بعد احتلال فرنسا، كما تم مصادرة ممتلكاتها التي منحت لمجموعات المقاومة و أخذت ممتلكات هافاس و هاشيت الضخمة، و تلاشت الصحف الباريسية الخمس و احتكارها، و بدأ بذلك العصر الذهبي للصحافة الفرنسية.

لم يستمر ذلك طويلا، فقد استعادت البورجوازية الفرنسية الاحتكارية نفوذها و قوتها بفضل المساعدة الأمريكية، ليتم بعث مؤسسة " هاشيت " و شجعت حكومات الجمهورية الخامسة تمركز الصحافة في عدد قليل و قوي من الاحتكارات الصحفية ، و نتج عن هذا الوضع انخفاض في عدد الجرائد من 280 عنوان قبل الحرب العالمية الثانية إلى 132 خلال عامي 1954-1955 ، مع تمركز سدس الصحافة الفرنسية و ثلث توزيعها في باريس التي عرفت منافسة شديدة ، أدت إلى انخفاض عدد الصحف اليومية إلى 14 صحيفة(4).

(1)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 69.

(2)- هناء فاروق صالح عبد الدايم ، معالجة صحيفة لوموند الفرنسية لتطورات قضية السلام العربي الإسرائيلي في الفترة من 1991 حتى 1996 : رسالة ماجستير في الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1999 ، ص 132.

(3)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 69.

(4)- د . تودوروف : مرجع سبق ذكره ، 218.

2 - الوضعية الحالية للصحافة الفرنسية :

تسحب الصحافة اليومية في فرنسا 156 نسخة لكل 1000 ساكن، ما يجعلها تحتل المرتبة الـ23 في العالم من حيث رقم سحب الصحافة اليومية ، و هي بعيدة في الترتيب عن كل من ألمانيا، بريطانيا، الدول الإسكندنافية ، الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، و لا يعد ذلك وضعاً جديداً لها ، بل هو وضع سيء و ثابت للبلد الذي كان يملك في بداية القرن الماضي أكثر من 300 عنوان ، 80 عنوان منها في باريس من بينها " لوبوتي باريزيان (le petit parisien) أكبر صحيفة عالمياً بسحب يقدر بمليون و نصف نسخة.

أ - ملامح أزمة الصحف اليومية :

انقسمت الصحافة ما بين الحريين العالميتين ، و زاد تراجعها بدءاً من الخمسينيات ، و بعد تحرير فرنسا آمن الجميع باستعادة الصحافة لمكانتها، ففي عام 1946 ، تجاوز السحب الكلي للصحافة 15 مليون لمائتي عنوان ، و هو وضع مثالي و عابر ارتبط بالفترة التي عرفت بركنا من الأفكار و ابتهاجا باسترجاع الحرية المفقودة ، و الحاجة إلى المعلومات الخالية من الرقابة و الدعاية، و بعدها بعام فقط تراجع السحب إلى ما دون 13 مليون ، و استقر منذ عام 1950 و تأرجح خلال عشرينتين بين 11 و 12 مليون، و منذ عام 1985 لم يتجاوز عتبة 10 ملايين، و لم يتوقف منذ ذلك الحين عن الهبوط⁽¹⁾.

إن الدليل على تراجع الصحف الفرنسية هو رقم المبيعات و التوزيع ، و الأرقام الأكثر شؤماً تتعلق بعام 2004، فمن بين 80 عنوان ، تمكن فقط 14 منها من المحافظة أو تطوير توزيعها، أما الصحف الوطنية ، فتطورت منها الصحف المتخصصة أو المتواضعة، و من ناحية أخرى نجد أن التراجع هام جداً و يتجاوز في بعض الحالات 5% ، كما أنه لم تظهر أية يومية من الصحف ذات الذوق العالي ، ما عدا " ليبيراسيون (libération) في الثمانينات⁽²⁾، و هي المعطيات التي توضحها الجداول التالية :

جدول رقم 02 يمثل تطور سحب الصحف اليومية الأربعة :

السنوات	1960	1975	1994	2004
Le figaro	386 000	382 000	386 000	330 000
Le monde	166 000	425 000	354 000	331 000
Le parisien	756 000	310 000	423 000	500 000
France soir	1 115 000	633 000	203 000	62 000

المصدر : Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page 04

(1)- Daniel junqua : la presse écrite et audiovisuelle ,1 ère édition, imprimerie France Quercy, septembre 1995, page 14.

(2)- Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit, page 04.

جدول رقم 03 يمثل توزيع اليوميات الفرنسية الوطنية على مدار 15 سنة :

النسبة المئوية	2004/1988	2004	1988	الصفحة / السنوات
				صحافة الرأي
-7.1	-7400	96 600	104 000	La croix
-56.9	-62 000	47 000	109 000	L'humanité
				صحافة الذوق العالي
-17.7	-75 000	347 200	422 200	Le figaro
-1.9	-7400	380 000	387 400	Le monde
-19.9	-39 200	156 200	195 400	Libération
				الصحافة الشعبية
+31.1	119 600	504 100	384 500	Le parisien , le parisien d'aujourd'hui
-79	-264 000	70 000	334 000	France soir
				الصحافة المتخصصة
+23.6	22 700	118 900	96 200	les échos
-	-	80 100	-	La tribune
+55.5	128 000	358 500	230 500	l'équipe
-4.6	-104 600	2 158600	2 263200	المجموع

المصدر: Jean -Marie charon , la presse quotidienne :op.cit. , page 101:

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن تطور الصحافة الفرنسية ذات الذوق العالي لم يكن كبيرا ، و يختلف من صحيفة إلى أخرى ، و يجب أيضا الإشارة إلى أن نهاية الثمانينات كانت جد استثنائية لكل من " لوفيفارو " و " ليبيراسيون " (و هما يوميتا الدراسة) ، و لكن رغم ذلك يبقى هذا التطور بعيدا عن مستوى التطور الذي عرفه نفس النوع من اليوميات في كل من بريطانيا و ألمانيا و إيطاليا⁽¹⁾.

(1)– Ibid : page 102.

جدول رقم 04 يمثل توزيع اليوميات في فرنسا :

نوع اليومية	العنوان - تاريخ النشأة	التوزيع الكلي 08/2007	تطور التوزيع 2000/1990	تطور التوزيع 2007/2000
إخبارية سياسية عامة	Le monde 1944	344053	4+	11-
	Le Figaro 1854	339236	13-	6-
	Aujourd'hui en France	193711	-	46+
	France soir 1944	25877	75-	-
	Libération 1973	133631	6-	12-
	La croix 1883	102976	13-	17+
	L'humanité 1904	52107	35-	3-
اقتصادية	L'échos 1908	137475	41+	10-
	La tribune 1985	82023	71+	16-
رياضية	L'équipe 1946	336665	51+	16-
	Paris turf 1946	77645	18-	26-

المصدر: Francis Balle : médias et sociétés (2009)

إن تحليل تطور سوق اليوميات في فرنسا أسهل من تحليل تطور باقي أنواع الصحف ، فقد استقر منذ عشر سنوات من ناحية عدد العناوين ، خاصة و أن احتمال إنشاء عناوين جديدة تغير المشهد أو الوضع الحالي تبقى ضعيفة ، إلا أن الإبقاء على بعض العناوين الوطنية يعتبر في حد ذاته إشكالية ، يضاف إلى ذلك الكساد الواضح في سوق هذه اليوميات مقارنة ببقية الدول الغربية ، التي حافظت على نسب تغلغل جد عالية للصحف ما عدا الدول اللاتينية ، و لم يتمشى تطور السحب مع تطور السكان الذي تجاوز منذ عام 1946 حدود 40 إلى 61 مليون ساكن ⁽¹⁾، فالسحب لم يتوقف عن التراجع طوال نصف قرن، و لكن بالمقابل زادت الكثافة السكانية (أي القراء المحتملون) بمقدار الثلث خلال نفس الفترة ، كما تطور المستوى التعليمي باستمرار ، و الملاحظ أن الصحافة الباريسية لم تشهد نفس التطور الذي عرفته الصحف الوطنية ، و كذا صحف الأقاليم ، فبعد أن سجلت أعلى سحب لها سنة 1965 بما يفوق 7.8 مليون نسخة

(1)- Pierre Albert : **la presse française** ، la documentation française, paris, 2008, page (139-140).

عرف تراجعاً بطيئاً ليصل إلى 6,9 مليون سنة 1991 ، و قد مس هذا التراجع رقم السحب و أيضا عدد العناوين الصحفية (1).

و قد تضاعفت الإشارات الدالة على الخطر الذي تعيشه الصحف اليومية الفرنسية مع بداية الثمانينات ، ففي عام 1980 ، نجد أن " لوفيغارو" و " لزيكو" كانتا اليوميتان الوحيدتان اللتان لم تعرفا عجزا ، كما عرفت بعض الصحف الجهوية عدم التوازن (2)، و خسرت " لوبروقري " الليونية (le progrès) 20 مليون فرنك فرنسي ، في حين وصلت الخسائر إلى 50 مليون فرنك بالنسبة لصحيفة " لودوفيني لبييري " (le dauphiné libéré) ، و لم تتحسن وضعية الصحف في السنوات اللاحقة ، بل تراجعت أكثر ، فعلى سبيل المثال ، فقدت يومية " لوموند " (le monde) 110 مليون فرنك فرنسي ما بين عامي 1982 و 1984. إن هذه الأزمة تعتبر ترجمة آلية لتراجع التوزيع ، و الذي ظهر خصوصا خلال النصف الثاني من السبعينيات ما بين عامي 1975 و 1980 ، فيومية " لوفيغارو" فقدت 70000 نسخة ، و فقدت " لوباريزيان لبييري " (le parisien libéré) من جهتها نصف توزيعها ، أي أكثر من 300 000 نسخة و قدر تراجع " فرانس سوار " (France soir) بـ 200 000 نسخة ، مع العلم أن توزيعها يقدر بحوالي 433000 نسخة ، في حين كان قد بلغ 1 115000 سنة 1960.

قدر السحب الكلي للصحف الفرنسية عام 1980 بـ 3 مليون ، في حين كان قد وصل قبل عشر سنوات من ذلك إلى 4,2 مليون ، كما فقدت الصحف الجهوية مليون نسخة ، و لكن بالمقارنة مع الأرقام السابقة التي تجاوزت 10 مليون ، نجد أن تراجعها أكبر ، و تشير الإحصائيات إلى أن 175 فرنسي فقط من بين 100 يشترون يومية ، في حين كان 360 في عام 1946 ، و من بين المؤشرات الدالة على الخطر أيضا ، اختفاء العناوين و الذي مس خاصة اليوميات الشعبية " باري جور" (Paris jour) عام 1972 ثم " لورور " (l'aurore) عام 1980 ، و يوميات الرأي " كومبا " (combat) عام 1974 ، أما بالنسبة لعوامل التراجع ، فتعود أساسا للانحراف الذي عرفته أسعار الجرائد ، بحيث تضاعفت أربع مرات و إذا قارنا بين مؤشرات متوسط الأسعار ، فنجد أنه تغير من 100 ، عام 1970 ليصل إلى 420 ، كما وصل إلى 835.9 بالنسبة لليوميات .

(1)– Daniel Junqua : op.cit , page 14.

(2)– Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit. page 20.

و في جميع الأحوال ، أثرت الأسعار على وضعية الصحف ، لكن المشكلة الأكبر تكمن في مضامين هذه الصحف ، فلم تطور من مضمونها و شكل تقديمها و كتابتها بشكل كبير منذ الستينيات ، و بالمقابل عرف المجتمع الفرنسي تحولا عميقا، بعد الحروب الاستعمارية و استقرار المؤسسات السياسية بتأسيس الجمهورية الخامسة ، و انتعاش الاقتصاد ما سمح بتطور اجتماعي كبير ، دل عليه ارتفاع الاستهلاك و نمو الترفيه.. إلخ ، و هو ما لم تأخذه اليوميات بعين الاعتبار .

لقد مست هذه الظاهرة أكثر اليوميات الشعبية التي كانت مطالبة لمعالجة تراجعها ، أن تراعي تأثير التلفزيون ، ففي الوقت الذي تقترح فيه الصحف الفرنسية طبعات مصغرة كل نهاية أسبوع ، كانت الصحف الأوروبية و على العكس تطرح طبعات ثرية ، بالإضافة إلى الملاحق ، و هو ما أدى إلى أن اليوميات الفرنسية منحت فرصة مواتية للمجلات خاصة الإخبارية و النسائية لتصبح من المنافسين الأساسيين لها⁽¹⁾.

جدول رقم 05 يمثل مقروئية اليوميات الوطنية :

2004	1994	الصحيفة
1 833 000	1670 000	L'équipe
1 725 000	1 415 000	Le parisien aujourd'hui
1 410 000	1 328 000	Le monde
1 081 000	1 217 000	Le figaro
572 000	704 000	Libération
483 000	463 000	L'échos
299 000	254 000	La tribune
278 000	210 000	La croix
209 000	600 000	France soir
209 000	252 000	L'humanité

المصدر : Jean- Marie Charon ,la presse quotidienne : op.cit , page 107

تدل الدراسات على أن جمهور " لوفيجارو" من المسنين، في حين أن " ليبيراسيون " يقرأها جميع الأجيال أما " لوموند " فهو العنوان المتوجه إلى العامة و الذي يحدد جمهوره بطريقة أحسن⁽²⁾ ، و يوضح الجدول رقم 06 مقروئية اليوميات الرئيسية في فرنسا حسب متغيرات السن و الجنس :

(1)-Ibid : page(21-22).

(2)-Ibid : page 100 .

جدول رقم 06 يمثل مقروئية الصحف حسب متغيري السن و الجنس :

اليوميات	الجنس		السن		
	أنثى	ذكر	34-15	59-35	60 فما أكثر
لوفيغارو Le figaro	%42	%58	%20.9	%35.2	%43.9
لوموند Le monde	%41.6	%58.4	%33.3	%42.7	%24
ليبيراسيون Libération	%39.4	%60.6	%31.5	%52.5	%16

المصدر: Jean- marie Charon, la presse quotidienne :op.cit , page 100

لقد استقر السحب العام للصحف اليومية الثمانية الكبرى في فرنسا سنة 1993 في حدود 1,9 مليون، في حين قدرت مبيعاتها من التوزيع العام بما يفوق 1,3 مليون ، كما أن التراجع الأكبر شهدته يومية " فرانس سوار" (france-soir) ، التي قارب توزيعها سنة 1964 مليون نسخة (995175) ، و لكنه هبط بما يفوق 700 000 نسخة سنة 1976 ، في الوقت الذي تولت فيه مجموعة " هرسون " (hersant) رقابتها ، و واصلت الصحيفة تراجعها رغم التغييرات العديدة من أجل استعادة مكانتها وسط القراء.

و تمكنت يومية " لوفيغارو " - من أهم الصحف التابعة لمجموعة " هرسون " - من أن تحتل المرتبة الأولى بين الصحف الباريسية بعد أن تجاوزت في نهاية الثمانينات منافستها الكبرى يومية " لوموند " ، لكن هذه اليومية الأولى في فرنسا جاءت في الترتيب بعيدا خلف يوميتين جهويتين ، و هما " وست فرانس " (ouest-france) التي بلغ توزيعها 766 000 (أي تقريبا ضعف توزيع لوفيغارو) و كذا " لوباريزيان " (le parisien) التي تجاوزتها بحوالي 50 000 نسخة ، لكنها تضررت كثيرا بسبب الركود الإشهاري لتتخلف مبيعاتها بدءا من عام 1994 (-4%) (1).

لقد مس هذا التراجع بنسبة قريبة العناوين الأخرى و على وجه الخصوص " لوموند " و " لومانيتي " و " ليبيراسيون " و " لاکروا " التي نجحت في الحفاظ على ثبات توزيعها ، و وصلت الخسائر سنة 1993 إلى 42.5 مليون فرنك بالنسبة لـ " لوموند " ، في حين حققت " ليبيراسيون " نتيجة إيجابية بـ 4.4 مليون فرنك برقم أعمال قيمته 428.7 مليون فرنك بهامش 1% ، و هي نتيجة مدهشة بالمقارنة مع الظروف و لكنها ضعيفة كقيمة مطلقة ، كما حققت كل من " لومانيتي " و " لومانيتي ديمانش " فائضا طفيفا (2 مليون فرنك) ، بعد سبع سنوات من الخسائر ، و لكنهما لم تحققا التوازن في حساباتهما إلا بمساعدات

(1)-Daniel Junqua : op.cit , page 18.

الدولة التي فاقت 8 مليون فرنك (1).

إن تراجع و ضعف اليوميات الوطنية في فرنسا و ضعف المجموعات الصحفية و سخط أو عدم استقرار القراء ، يشكل جوانبا مختلفة لنفس الحقيقة التي مفادها ، أن اليوميات الإخبارية العامة و الإخبارية السياسية تعاني من مشاكل مزمنة ، رغم أن فرنسا هي بلد منشأ الصحافة اليومية ، صحافة " إيميل جيراردين " و " موزميلود " (Emile de Girardin , Moise millaud) ، و هو ما جعل بالزك (Balzac) يقول " إذا كانت الصحافة غير موجودة ، فقد توجب أن لا يتم إنشاؤها " .

إن باريس هي العاصمة التي تطرح أكبر عدد من اليوميات أمام قرائها حسب إحصائيات عام 2008 و هي اليوميات الإخبارية العامة و السياسية الثمانية * ، و قد عرفت سنة 2008 إنشاء يوميتين رياضيتين و هما " le 10 sport " و " Aujourd'hui'hui sport " ، و من بين الصحف اليومية أيضا ، يمكن إحصاء 5 عناوين رائدة و هي " Paris turf " ، " bilto " ، " Paris courses " ، " week- end " ، " tiercé " .

لقد تناقص عدد اليوميات في فرنسا بخمسة أضعاف خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1914 إلى 2005 حيث نزل من 322 إلى 68 يومية ، و من جهة أخرى ، نجد أنه منذ أن سجلت هذه اليوميات رقما قياسيا في السحب العام في 1946 ، و الذي كان متوسطه 15 مليون نسخة/يومية ، تناقص السحب العام بمقدار الثلث ، باستثناء الارتفاع الطفيف الذي سجل عام 1994 و 1995 بفضل ظهور الأخبار الصباحية ، فقد تجاوز عام 2000 عتبة 9 ملايين ، و وصل عام 2005 إلى 8.3 مليون نسخة /يومية ، 2 مليون لليوميات الوطنية و 6,3 لليوميات الجهوية (2).

و يلخص فرنسيس بال أسباب أزمة اليوميات في العناصر التالية (3):

- الارتفاع الكبير في أسعار اليوميات لا سيما الباريسية منها .
- أعباء الاستثمار الخاصة بمؤسسات الصحافة اليومية ، حيث أن أسعار شراء الورق و تكلفة الطبع تمثل حوالي 25 % من أعباء أي مؤسسة صحفية يومية .

(1)- Ibid : page 19 .

*ملاحظة : و هي Aujourd'hui ، la croix ، l'humanité ، le Figaro ، france soir ، libération ، le monde ، présent و اليوميتين الاقتصاديتين les échos ، la tribune ، و يومية رياضية l'équipe .

(2)- François Balle : **Médias et sociétés** ، 14 éme édition ، montchrestien (lextenso édition) ، paris ، France ، 2009 ، page 73 .

(3)- Ibid : page (102-104).

- عدم كفاية أو نقص رؤوس الأموال الخاصة باليوميّات نفسها ، فالانخفاض المتواصل في عائدات مؤسسات الصحافة اليومية ، لا يسمح بتأمين الأموال الضرورية للاستثمارات .

- قصور نظام التوزيع و ارتفاع تكاليفه ، خاصة و أن التوزيع بالعدد هو نظام التوزيع الأساسي في فرنسا بما يفوق 56 % .

- منافسة التلفزيون و الأنترنيت للصحف اليومية في سوق الإشهار ، فبعدما تراوحت حصة الصحف ما بين 50% إلى 56% خلال العشرية الممتدة من عام 1990 إلى 2000 ، انخفضت إلى ما دون 50 % عام 2002 ، لتصل في عام 2007 إلى 44,6 % .

و يرى فرنسيس بال أيضا أن اليوميّات الفرنسية أمام ثلاث تحديات أساسية و هي (1):

- تقدم سن قرائها .

- تجديد شبكة التوزيع .

- منافسة اليوميّات المجانية .

ب - الإشهار في الصحافة اليومية الفرنسية و دور مساعدات الدولة :

يعد الإشهار من المداخل الأساسية لكافة وسائل الإعلام ، و لكن و قبل التطرق لذلك ، لا بد من الإشارة إلى أن الصحافة المكتوبة - و رغم الأزمة التي تتخبط فيها و خاصة اليوميّات منها - توظف الغالبية الكبرى للصحفيين في فرنسا بما نسبته 79 % عام 1964 ، 74.7 % عام 1990 و 72.8 % عام 1999 ، لكن الأرقام تبقى غير معروفة بعد عام 1999 ، و تنقسم نسبة 72.8 % من الصحفيين على مختلف الدوريات بشكل مختلف ، بنسبة 7.4 % للصحافة اليومية الوطنية ، 20.1 % للصحافة اليومية الجهوية و 45.3 % للصحافة الأسبوعية ، بما نسبته 21 % للمجلات المتخصصة ذات الجمهور الواسع ، 11.7 % للصحافة المتخصصة و الاحترافية ، 5.3 % للمجلات الإخبارية العامة ، 3.1 % للصحافة الجهوية و المحلية غير اليومية و 4.2 % لصحافة المؤسسات (2).

و يوضح الجدول التالي تطور عدد الصحفيين في قطاع الصحافة المكتوبة على اختلاف طريقة توظيفهم على مستوى المؤسسات الصحفية الفرنسية :

(1)- Ibid : page 107.

(2)-Pierre Albert , la presse française(2008): op.cit , page 71.

جدول رقم 07 يوضح تطور عدد الصحفيين المهنيين من 1955 إلى 2006 :

2006	2005	2000	1995	1985	1975	1965	1955	الصحفيون
25670	25726	22313	19872	15713	10106	7516	5072	الأجراء المثبتون بالشهر
1503	1582	1072	1083	699	186	80	34	البطلون
506	479	462	602	423	352	284	186	المدراء (صحفيون سابقون)
5578	2639	5035	4047	2049	837	452	465	الأجراء المثبتون بالقطعة
2405	2277	2235	2128	2285	1856	1484	992	الأجراء المتريصون بالشهر
1347	1250	1250	739	580	298	174	81	المتريصون العاملون بالقطعة
73009	36503	32738	28471	21749	13635	9990	6830	المجموع

المصدر: Pierre Albert , la presse française (2008) : op.cit, page72

و بالنسبة للإشهار ، فيخضع هذا الدخل في فرنسا - كما هو الحال في غالبية دول أوروبا و العالم - لتنافس كبير بين مختلف النشريات و المطبوعات ، و حتى بين كبرى وسائل الإعلام ، أي الصحافة المكتوبة ، التلفزيون ، الإذاعة ، السينما ، كما أن ملاحظة موقع كل وسيلة إعلامية على المدى الطويل، يظهر قوة و تطور التلفزيون ، حتى و إن كان قد تراجع قليلا أمام الصحافة المكتوبة (جدول رقم 08) و هو الأمر الذي يحدث في فرنسا ، و غير موجود في إيطاليا على سبيل المثال .

جدول رقم 08 يوضح حصص أهم وسائل الإعلام من الإشهار :

2002	1999	1996	1970	
37,1	43	47,3	71,3	الصحافة المكتوبة
34,8	34	33,5	10,3	التلفزيون
13,8	8	7	7,3	الإذاعة
14,3	14	12,4	9,7	الملصقات

المصدر: Jean- Marie Charon ,la presse quotidienne: op.cit, page 62

و حتى داخل الصحافة المكتوبة نفسها ، نجد أن التنافس ليس بأقل حدة ، حيث تتفوق المجالات ذات الجمهور الواسع على اليومية ، و هذا ما يوضحه الجدولين التاليين (1):

جدول رقم 09 يوضح توزيع حصص الاستثمار الإشهارى بين مختلف أشكال الصحافة (2002):

الحصص ضمن السوق	مليون أورو	
1,1	309	اليوميات الوطنية
2,6	749	اليوميات الجهوية
3,7	1058	مجموع اليوميات
5,6	1647	المجلات
0,3	75	الأسبوعيات المحلية
1,9	546	الصحافة الاحترافية
2,8	820	الصحافة المجانية
0,7	202	الصحافة المحلية
35,5	10 399	كل وسائل الإعلام (المجموع)
64,5	18 887	خارج وسائل الإعلام (المجموع)
%100	29 286	السوق (المجموع)

المصدر: Jean- Marie Charon , la presse quotidienne: op.cit. , page 62

جدول رقم 10 يمثل واردات الإشهار بالنسبة للصحافة خلال الفترة 1985-2006 (مليون أورو):

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1995	1990	1985	
362	358	373	373	418	485	672	356	569	245	اليوميات الوطنية
1078	1063	1035	1001	1008	1005	1008	770	860	595	اليوميات الجهوية
1527	1542	1559	1579	1613	1655	1689	1191	1355	841	المجلات
572	566	581	574	620	702	748	566	695	408	الصحافة المتخصصة
1168	1090	1005	920	892	886	861	772	184	325	المجانية
137	135	128	122	120	119	116	/	/	/	الأسبوعيات الجهوية
4 844	4 753	4 681	4 569	4 871	4852	5094	3655	3143	2 413	المجموع

المصدر: Pierre Albert , la presse française(2008): op.cit. , page 101

(1)-Jean- Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page 62 .

يتضح من خلال الجداول السابقة أن اليوميات الفرنسية تعرف عوائقا في مجال الإشهار ، خاصة إذا قارنا حصصها مع حصص المؤسسات خارج وسائل الإعلام الموضحة في الجدول رقم 09 (3,7 % لمجموع اليوميات مقابل 64,5 % خارج وسائل الإعلام) ، أو مع حصص المجلات الموضحة في الجدول رقم 10 (362 مليون أورو لليوميات الوطنية سنة 2006 مقابل 1527 مليون أورو للمجلات في نفس السنة).

و يعود ذلك إلى ضعف مقروئية مجمل العناوين في فرنسا ، و التي لا مجال لمقارنتها مع نظيرتها لدى القنوات التلفزيونية ، و هو ما يعود إلى كونها موجهة إلى عامة الجمهور و تهتم بمجموعة من الميادين ما جعلها عاجزة عن استقطاب جماهير عريضة (1).

و من أجل المساهمة في النهوض بمختلف قطاعات الصحافة ، تقوم الدولة الفرنسية بتقديم مساعدات لها ، و التي تنقسم إلى نوعين ، مساعدات مباشرة و غير مباشرة :

المساعدات المباشرة :

تم التصويت من قبل البرلمان الفرنسي على هذه المساعدات ، و لذلك فهي مفروضة لإظهار أن الصحافة تعد من أولويات الدولة ، و لكن حجمها أقل من المساعدات التي تأتي بطريقة غير مباشرة قدرت سنة 2005 بـ 77.5 مليون أورو مقابل 642 مليون كمساعدات غير مباشرة ، و تتمثل في تعويض للفاتورات التي يقدمها الناشر و الممولون الفرعيون ، أو المساعدات المالية التي تستفيد منها مثلا صحافة الرأي أو الموجهة لضمان النقل ، و قد تظهر أيضا من خلال الأموال التي تهدف إلى العصرنة الاجتماعية للصحافة اليومية الإخبارية و السياسية العامة من خلال ضمان تواجد موظفي التصنيع بعدد إضافي ، و في العشرينات الثلاث الأخيرة ، أصبحت هذه المساعدات توجه و تستفيد منها أكثر الصحف الأكثر ضعفا و هي اليوميات التي لها أقل مدخول من الإشهار ، فمساعدات النقل و الطبع لا تستفيد منها سوى صحافة الرأي ، و هو التوجه الذي تم إقراره منذ السبعينيات ، و أدى إلى زيادة المساعدات ليومياتي " لومانيتي " (l'humanité) و " لأكروا " (la croix) (2) ، و يوضح الجدول التالي كمية المساعدات المباشرة المقدمة للصحافة خلال العشرية الأولى من القرن الـ 21 :

(1)- Ibid : page 64 .

(2)-ibid : page (90-91).

جدول رقم 11 يوضح مساعدات الدولة للصحافة بالأورو (* رقم مؤقت) :

2008	2006	2004	2002	2000	طبيعة المساعدات
*98907260	92103595	24240000	32965575	32121008	مساعدات التوزيع
11555000	8555000	8055895	6017158	5355898	مساعدات التعددية
55186416	70191550	26316857	26817750	24820000	مساعدات العصرنة
165648676	170850145	58612752	65800483	62296906	المجموع
109412883	107795977	103205400	95890432	92597533	اشتراكات الدولة في و.أ.ف
275061599	278646122	161818152	161690915	154894439	المجموع الكلي بما في ذلك اشتراكات و.أ.ف

المصدر : Francis Balle : op.cit, page302

المساعدات غير المباشرة :

و تأتي على شكل أسعار تفضيلية أو إعفاءات ضريبية ، و يعتمد مبدأ المساعدات غير المباشرة على جدول أسعار البريد الذي تستفيد منه مختلف النشریات ، و الذي نتج عن الاتفاق الثلاثي بين الناشرين و الدولة و مصلحة البريد ، و المعروف باتفاقيات " الصحافة - البريد " ، و يضاف إلى ذلك التخفيض الهام للضريبة إلى 2.1 % ، و الأهم هو الإعفاء من الضريبة المهنية و التي قدرت بـ 174 مليون أورو سنة 2004 .

إن أكبر نقطة ضعف في المساعدات غير المباشرة ، هو إنفاق جزء كبير من المال العام على جميع العناوين الصحفية مهما كانت نسبة ازدهارها أو تطورها أو القيمة الاجتماعية لمضامينها ، و على العكس لم توجه أي مساعدات بهدف إنشاء عناوين جديدة ، رغم أن هدف المساعدات هو تعزيز التعددية ، و بدءا من عام 1997 ، عرف في فرنسا شكل جديد من المساعدات بإنشاء " صندوق عصرنة الصحافة " و الموجه أساسا للصحافة اليومية الإخبارية السياسية العامة و أيضا تحسين الإنتاج الصحفي عن طريق عصرنة التقنيات⁽¹⁾ ، و يوضح الجدول التالي تطور المساعدات المباشرة و غير المباشرة للصحافة في فرنسا:

جدول رقم 12 يوضح تطور مساعدات الدولة للصحافة بين عامي 1990 و 2005 (مليون أورو) :

2005	2004	2003	2000	1995	1990	
249.2	135.6	134.8	132.4	123.5	112.8	المساعدات المباشرة
1 389.2	1 289.8	129 7.8	1 228	1 143.8	815.4	المساعدات غير المباشرة

المصدر : Pierre Albert , la presse française(2008): op. cit , page 60

(1)-ibid : page (92-93).

المبحث الثاني: تقسيمات الصحافة الفرنسية و إطارها القانوني

إن الصحافة انعكاس دائم للسلطة السياسية و لثقافة و احتياجات المجتمع حسب تقدير بيير ألبير و هو المبدأ الذي تشكل عبد التاريخ و أصبح جد تقليدي ، و بالنسبة للصحافة الفرنسية فقد كانت دائما صحافة تعبير أكثر منها صحافة ملاحظة ، و هي تمنح الأولوية للعمود و التعليق أكثر منها للتقرير و الريبورتاج و بالنسبة لعرض الأحداث ، ففي تهتم دائما بعرض الأفكار أكثر من تحليل الأوضاع و تمسكت بانتقاد النوايا و التكهن بالنتائج ، و عليه فهي تختلف بشكل أساسي عن الصحافة الأنجلوساكسونية الواقعية التي تحرص على فصل الخبر عن التعليق عليه ، و عن الصحافة التحليلية و البيداغوجية الألمانية التي تهتم بتناول المواضيع أكثر من وصف الأحداث⁽¹⁾.

1- تقسيمات الصحافة الفرنسية:

قدمت الموسوعة الإلكترونية " ويكيبيديا " (wikipédia) تقسيما دقيقا و مفصلا للصحافة الفرنسية ، و الذي جاء على النحو التالي⁽²⁾ :

أ - الصحافة اليومية الوطنية :

و تشمل العناوين التالية :

L'équipe, le monde, le figaro , le parisien / aujourd'hui en France ,France soir, l'humanité, la tribune, la croix, les échos, libération .

ب- الصحافة اليومية الجهوية :

و تنقسم بدورها إلى :

- الشمال و جزيرة فرنسا: و تشمل 07 عناوين منها la voix du nord , la presse de la manche ,nord éclair .

- الغرب : و تشمل 06 عناوين منها ، le télégramme de Brest , le courrier de l'ouest , presse-océan.

- الجنوب الغربي : و تشمل 04 عناوين منها ، la dépêche du midi , sud ouest .

(1)-Pierre Albert , la presse française(2008): op.cit , page 47 .

(2)-Presse en France : [fr.wiki - pedia.org/wiki/presse en France](http://fr.wiki-pedia.org/wiki/presse_en_France), 04/11/2011 à 12:24.

- الوسط الغربي - المرتفعات الجبلية الوسطى : و تشمل 11 عنوان منها ، l'écho , Charente libre , du centre ; le berry républicain.

- البحر الأبيض المتوسط: و تشمل 08 عناوين منها ، la marseilaise , le travailleur-catalan , la provence .

-جبال الألب (Alpes) الشرقية : و يشمل عناوين ، le dauphiné libéré, le progrès.

-الشمال الشرقي : و يشمل 10 عناوين و منها ، l'alsace , l'est républicain , le bien public .

ج- الصحافة الأسبوعية:

- العمومية : و تشمل 15 عنوان منها ، les 4 vérités , le nouvel observateur , l'express .

- الأسبوعيات الساخرة : و هي 03 عناوين ، le canard ، siné hebdo ، charlie hebdo ، enchainé .

- مجلات الشعب : و هي ، gala , closer , voici .

- أخرى : و هي ، auto plus , vsd , paris match .

د - الصحافة المجانية .

هـ - المجلات الشهرية .

و -المجلات نصف شهرية .

ن- المجلات السنوية.

و بالنسبة لعدد اليوميات ، فقد عرف استقرارا منذ عشرات السنين ، و يقدر عددها بـ 80 عنوان ، و منها عشر يوميات وطنية ذات جمهور واسع و 60 يومية محلية ، جهوية أو صادرة عن مقاطعة معينة ، تتوجه عشر يوميات منها إلى جمهور خاص (أطباء ، قضاة ، رجال مال...إلخ) ، كما تمكنت ثلاث يوميات مجانية منذ 2002 من تطوير مفهوم صحافة القطار ، يضاف إلى ذلك النجاح الاستثنائي باستحداث نوع من الصحف الموجهة للأطفال ، و التي تباع عن طريق الاشتراك و هي " كوتي " (quoti) ، ثم " لاكتو " (l'actu) و هي تكملة لهذا النوع من الصحف التي سبق و أن سجلت ظهورها الأول عام 1994 ، بعناوين " لوبوتي كوتيديان " (le petit quotidien) و " موكوتيديان " (Mon quotidien) .

و قد أتى ظهور اليوميات المجانية مع مطلع الألفية الجديدة ليعوض اختفاء عناوين تاريخية مثل " كومبا " (combat) ، " لورور " (l'aurore) ، " نورماتا " (nord matin) ، و " لالبييرتي دو موربيهان " (la libérté du morbihan) ، بالإضافة إلى محاولات تأسيس يوميات أخرى ، و لكنها لم تكمل بالاستمرارية

مثل " لوكونتيديان دو باري " (le quotidien de paris) ، " لوماتان دو باري " (le matin de paris) ما بين عامي 1970 و 1980 ، أو محاولات الإصدار الفاشلة خلال سنوات التسعينيات مثل " تروف " (truffe) ، " جور " (jour) ، " أنفوماتان " (info matin).

و عموما تنقسم اليوميات الفرنسية إلى أربع أنواع رئيسية ، و هي (1):

أ-يوميات الذوق العالي Haut de gamme :

تشكل العناوين الثلاثة " لوفيغارو " و " لوموند " و " ليبيراسيون " نوعا مفصلا يمكن تصنيفه ضمن " صحافة الذوق العالي " التي تضاهي مستوى هذا النوع من الصحف سواء في إيطاليا ، إسبانيا أو ألمانيا ، و تتميز هذه اليوميات بمستوى جد متطور في معالجة الأخبار ، سواء من ناحية تنوع مجالات المعالجة أو التعمق في كل موضوع ، و تحتل المواضيع الدولية مساحة كبيرة فيها ، كما تشكل مجالات السياسة و الاقتصاد و الثقافة نقاط قوة إضافية لها .

كما أنها تخصص ملاحق إضافية للعلوم، الصحة، الترفيه، الرياضة، و على العكس نجد أن الأخبار العادية أقل حضورا فيها، و قد مكنها ارتباطها المتميز بمجالات الفكر و صناعة القرار، من أن يكون لها تأثير في أنحاء شتى من أوروبا من خلال منحها مكانة هامة على شكل مساحات للتعبير أو منابر حرة مفتوحة أمام المثقفين ، مثل الشخصيات السياسية عبر العالم ..إلخ .

إن تناول الأخبار بهذه الطريقة يجعل هذه اليوميات في حاجة إلى طاقم تحريري هام ، يقدر على مستوى " لوموند " بـ 370 صحفي،بالإضافة إلى إلزامية أن يتمتع هؤلاء الصحفيين بمستوى فكري عالي ، و أن يكونوا من الأكفاء في مجالات عدة ، كما أن مكانة الأخبار الدولية في هذه الصحف جعلها تمتلك شبكة مراسلين في أهم عواصم العالم .

تتوجه اليوميات ذات الذوق الرفيع أو العالي في فرنسا بالدرجة الأولى لصناع القرار و الفاعلين الاقتصاديين ذوي المستوى العالي ، و الإطارات و أصحاب المهن الفكرية الثقافية ، و لا بد هنا إلى الإشارة إلى أن ميزة هذا النوع من الجمهور هو تطوره المستمر في البلدان ذات الاقتصاد العصري ، فهذا النوع من القراء تنامي في كل أنحاء أوروبا، في المملكة المتحدة ، إيطاليا ، إسبانيا ، ألمانيا و بدرجة أقل في فرنسا ، كما أن القدرة الشرائية لهذا النوع من الجمهور سمح ببيع هذه اليوميات بأسعار جد مرتفعة ، و تجذب هذه اليوميات إليها

(1)-Jean- Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit, page(35-36).

معلني المنتجات و الخدمات، خاصة منها المنتجات الغالية الثمن ذات الاستهلاك العام مثل أجهزة التلفاز⁽¹⁾.
ب - يوميات الرأي :

و تقتصر على 3 عناوين هي " لاكروا " (la croix)، " لومانيتي " (l'humanité) و " بريزو " (présent).
إن الحديث عن يوميات الرأي لا يعني أن الجرائد الأخرى بعيدة عن الحساسيات أو الانحرافات الفلسفية أو السياسية ، بل هي نوع من النشريات التي يعود الهدف من إنشائها في الأصل إلى رغبتها في تبليغ تحاليلها و أفكارها الخاصة ، سواء عن انتماء ديني ، كما هو الحال بالنسبة لـ " لاكروا " ، أو حزب سياسي مثل " لومانيتي " التي تعتبر و منذ وقت طويل من أجهزة الحزب الشيوعي الفرنسي ، أو توجه سياسي ، كالخاص بـ جون ماري لوبان من خلال " بريزو " ، فهذه اليوميات تحاول شرح أطروحات سياسية معينة من خلال كل العناوين التي توظفها من يوم لآخر في عرضها للواقع ، عن طريق نقدها انطلاقا من سلم تحاليل التوجه السياسي الذي تدافع عنه .

اعتمدت هذه اليوميات في السابق على تغطية مجموعة من الأحداث و الوقائع المحدودة ، و الأهم هو كيفية تقديمها بالاعتماد على طاقم تحرير متواضع إلى جانب بعض الأسماء البارزة و المتعاونين من بعض الشخصيات السياسية ، و مع بداية الألفية الجديدة اقترحت كل من " لاكروا " و " لومانيتي " نموذجا جديدا من خلال تغيير الأركان و المقاس و طريقة التقديم ، و هكذا اقتربت الصحيفتان كثيرا من باقي اليوميات.
و تختلف كل " لاكروا " و " لومانيتي " عن بقية يوميات الرأي في منحها مكانة للأخبار الدولية و الثقافية و تركز " لومانيتي " على المجتمع في حين تولي " لاكروا " أهمية للمسائل الأخلاقية ، نوعية الحياة ، العائلة ، تربية الأطفال ، و بذلك اقتربت يوميات الرأي من الاهتمامات و المجالات و طرق المعالجة التي تهتم قراء اليوميات ذات الذوق الرفيع⁽²⁾.

ج- اليوميات الشعبية :

هيمنت اليوميات الشعبية على الصحافة الفرنسية إلى غاية الحرب العالمية الثانية و هي " لوباريزيان أوجوردوي أون فرانس " (le parisien-aujourd'hui en france) و " فرانس سوار " (France soir) و يقدر توزيعهما بحوالي 500 000 نسخة ، و هو رقم يبقى متواضع ، إذا تمت مقارنته مع اليوميات الشعبية في باقي أوروبا.

(1)-ibid: page 37.

(2)-ibid: page(38-39).

و خلال التسعينيات قامت " لوباريزيان ليبيري" (le parisien libéré) بتغيير جذري في طريقة تسويقها و في أسعارها ، حيث أعادت تنظيم توزيعها بتطوير نقلها و تجديد شكلها ، و يعد تناول الأحداث بالتركيز على عمقها الاجتماعي أحد أهم نقاط القوة في الأسلوب الجديد الذي اعتمده " لوباريزيان " ، إضافة إلى حضور الجمهور نفسه من خلال بريد القراء و بعض الأركان الأخرى .

و بعدها شهدت فرنسا جيلا جديدا من اليوميات الوطنية أكثر تماسكا بإصدار " أوجوردوي أون فرانس " (aujourd'hui en France) ، التي كلفت بمواجهة " أنفوماتان " (info matin) التي بيعت بـ 3.5 فرنك فرنسي في بداية التسعينيات ، و قد ساهمت هذه الاستراتيجية في استعادة 70 % من التوزيع الضائع خلال 15 سنة ، و على العكس لم تعرف "فرانس سوار" (France soir) نفس النجاح و البريق.

د- اليوميات المتخصصة :

سيطرت صحيفتي " ليكيب " (l'équipe) و " ليزيكو " (les échos) على الصحف المتخصصة في فرنسا إلى غاية الثمانينات ، فالأولى تهتم بالرياضة ، في حين تركز الثانية على الاقتصاد ، و رغم ذلك فتوزيعها يبقى متواضعا مقارنة مع " فينونسيل تايمز" (financial times) البريطانية -الاقتصادية- و " لاغازيتا ديل سبورتو" (la gazetta dello sporto) الإيطالية -المختصة في الرياضة- ، و هو ما سرع في ظهور صحف منافسة .

ففي الاقتصاد غامر مجموعة من الصحفيين و أصدروا " لاتريبون " (la tribune) التي عرفت بعض التقلبات ، و لكنها نجحت في إزاحة صحيفة قديمة و منافسة لها و هي " لاكوت ديسفوسي " (la cote desfossés) ، و تضاعف توزيعها من 56000 نسخة سنة 1979 إلى 118900 نسخة سنة 2004 ، ما شجع مجموعة " برسون " (pearson) و هي الناشر لـ " financial times " البريطانية ، على شرائها و العمل على تطويرها ، و ساهم أيضا إصدار " لوسبور " (le sport) سنة 1987 في تغيير مشهد الصحافة الرياضية في فرنسا ، فخلال أشهر فقط استقر توزيعها في حدود 40000 نسخة مؤثرة بذلك على جمهور " ليكيب " ، التي اضطرت إلى تجديد جذري لشكلها بتوسيع عدد الرياضات التي تغطيها ، حتى تمكنت من إزاحة الصحيفة المنافسة لها ، و واصلت عصرنة مضمونها و شكلها ، لتحقيق توزيعا يقدر بـ 100000 نسخة بنسبة تطور قدرت بـ 55% ما بين عامي 1988 و 2004⁽¹⁾.

أضاف جون ماري شارون إلى الأنواع الأربعة السابقة ، نوعين آخرين لليوميات في فرنسا و هما⁽²⁾ :

(1)-ibid: page (40-41).

(2)-Ibid : page(42-44).

-اليوميات المحلية ، و التي تنقسم بدورها إلى الصحف الجهوية الكبرى (les grands régionaux) و اليوميات القريبة (quotidiens de proximité).

-اليوميات المجانية .

2- القوانين المنظمة للصحافة الفرنسية :

تشكل المؤسسة الصحفية في فرنسا - كما في الأنظمة الليبرالية الأخرى - ملكية خاصة ، و بالتالي تخضع لقوانينها ، فهي حرة الصدور (دون تأمين أو إخطار) ، و حتى في اختيار الشكل القانوني لها ، و أن يكون لها رئيس تحرير فرنسي و يتمتع بحقوقه المدنية ، و أن لا يكون محروما منها لسبب قضائي، و تستمد ملكية الصحف في البلدان الرأسمالية (و منها فرنسا) سندها القانوني من الدساتير المطبقة في البلاد و لوائح المؤسسات الصحفية ، مروراً بقوانين النشر و التشريعات الصحفية و مواثيق الشرف الصحفي (1).

حدد مركز تكوين و تلقين الصحفيين JCFP الفرنسي المراحل التاريخية الكبرى التي عرفت فيها الصحافة الفرنسية من حيث التقنيين و التشريع الرسمي كما يلي (2):

- 1789 : المادة 11 من إعلان حقوق الإنسان و المواطن ، و التي تتحدث عن حرية التعبير .
- 1812 : الإمبراطورية الأولى و تزايد مظاهر الرقابة ، الترخيص المسبق ، إجبارية الحصول على رخصة المطبعة .
- 1815-1848: أكثر من 18 قانون و تعليمة تمس الصحافة.
- 1868 : إلغاء الرخصة المسبقة و تحذيرات 11 ماي من نفس السنة .
- 1881: قانون 29 جويلية حول حرية النشر و التوزيع و جنایات الصحافة .
- 1914-1918 : الرقابة الرسمية على الصحافة بسبب الحرب العالمية الأولى .
- 1935 : تحديد ميثاق و وضعية الصحفيين (29 مارس 1935) .
- 1944 : تعليمات 26 أوت و 30 سبتمبر 1944 ، التي أعادت للصحافة حريتها مع منع صدور الصحف المتعاونة مع المحتل الألماني .

و نتعرض في هذا العنصر فقط لقانون 29 جويلية 1881 ، ثم تعليمات 26 أوت و 30 سبتمبر 1944 ، نظراً لتأثيراتها المباشرة على الصحافة الفرنسية المكتوبة الحالية .

(1)-هناك فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص138.

(2)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص83.

أ - قانون 29 جويلية 1881 :

يعد قانون جويلية 1881 جوهر القوانين المطبقة على الصحافة المكتوبة ، و يحتوي على ثلاث أقسام ، مبدأ الحرية ، طبيعة المسؤولية و الإجراء المطبق في حالة الجريمة⁽¹⁾ ، و هو أيضا أول قانون فعلي رسمي ينظم مهنة الصحافة في فرنسا ، و قد استمد مبادئه من إعلان حقوق الإنسان و المواطن لعام 1789 ، إذ عمل الجمهوريون في تلك الفترة على إزالة جميع الضغوطات التي تحول دون إصدار نشرية ، و منذ تلك الفترة لم يعد هناك من عائق ، عدا التصريح لدى النائب العام بنية إنشاء صحيفة ، و يتضمن هذا التصريح اسم و عنوان المسير و مكان الطبع .

و يصف الباحث زهير إحدادان هذا القانون بالزجري ، رغم أنه يتضمن نقاط مهمة ، مثل إلغاء النظام الاحتياطي الذي يعتمد الحصول على رخصة مسبقة و على رقابة كل ما ينشر، إذ يشترط بعض الإجراءات الإدارية الخفيفة ، التي تتمثل في تقديم تصريح بإنشاء مطبوعة إلى السلطات ، و تقديم بعض النسخ كإيداع رسمي دون إذن من الإدارة ، و من ناحية أخرى ، فهذا القانون يحدد الجرائم الإعلامية التي تتلخص في حماية الطفولة و الشباب ، و الامتناع عن المساس بأعراض الناس و كرامتهم ، كما يبين العقوبات المترتبة عن ذلك .

و يرى زهير إحدادان أيضا بأن القانون قد حدد المسؤول داخل المؤسسة ، و عين المحاكم الشرعية المؤهلة لإلحاق أي تهمة بالصحفي⁽²⁾ ، أما زجرية القانون ، فتكمن في نظره في النقاط التالية :

- لم يهتم القانون بتحديد نوعية المؤسسة الإعلامية، و اكتفى بدمجها في المؤسسات التجارية و الصناعية رغم الميزات السياسية و الثقافية للمؤسسة الإعلامية ، إذ أخذ الطابع الرأسمالي للمؤسسات الإعلامية بعدا كبيرا ، أصبح فيه بالإمكان لأرباب الأموال القضاء على الصحف الصغيرة و شرائها ، و هو ما يمس بحرية التعبير ، و يؤدي إلى توجيه الرأي العام .
- لم يحدد القانون وضعية الصحفي داخل المؤسسة ، و لم يدقق جيدا في الاتهامات التي يمكن أن توجه له و طبيعتها و ما يترتب عليها ، إذ أبقى التأويلات مفتوحة لتوجيه أي تهمة للصحفي ، إضافة لذلك ، فهذا القانون لا يحمي الصحفي من الضغوطات التي قد يتعرض لها داخل المؤسسة الإعلامية .

(1)-Jean- Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit, page24.

(2)- فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 85 .

• بعد صدور القانون ، حصلت انتهاكات متعددة لحرية الصحافة مثلما وقع عام 1893 ، عندما أصدرت الجمهورية الثالثة إجراءات تلغي بعض الجوانب من حرية التعبير ، بهدف القضاء على الحزب الفوضوي الذي أصبح له نشاط كبير في فرنسا .

و مهما يكن ، يبقى قانون 29 جويلية 1881 كمتروك للمراحل التاريخية الكبرى ، لما قبل و بعد الثورة الفرنسية عام 1789 ، و التي شهدت هي كذلك مراحل متفاوتة لحرية التعبير و الصحافة ، و لابد هنا إلى الإشارة إلى أن نفس القانون منح لوزير الداخلية الصلاحيات ، بمنح توزيع أو بيع الجرائد و الدوريات المكتوبة باللغة الأجنبية ، أو المنشورات باللغة الفرنسية الآتية من الخارج بسبب الإخلال بالأمن العام و الدفاع الوطني ، و هو البند الذي طبقت السلطات الفرنسية خلال المراحل الاستثنائية، لاسيما أثناء الحربين العالميتين الأولى و الثانية (1).

ب- تعليمات 1944 :

مورست الرقابة على مؤسسات الطبع في فرنسا أثناء الفترة التي تلت استقلالها عن طريق ما يعرف بـ "قوانين أو تعليمات 1944" ، و التي منعت صدور العناوين التي تعاونت و رفضت الشركاء الطابعين و وضعت شروطا لإعادة إصدار الصحف بناء على قواعد سياسية ، و التي أخذت بعين الاعتبار من قبل السلطة التي اعتمدت نظام التراخيص إلى غاية عام 1947، و عملت هذه القوانين على تطبيق مبادئ الشفافية و رفض أي شكل من التمركز ، بالإضافة إلى مبدئي الاستقلالية و التعددية ، و شكلت تعليمات 1944 النصوص الوحيدة التي أطرت الصحافة المكتوبة الإخبارية السياسية و العامة إلى غاية عام 1984 (2).

تعتبر هذه التعليمات الأكثر تأثيرا في حياة الصحافة الفرنسية المكتوبة ، لأنها سمحت بتحرير سوق المنافسة بين الصحف ، بعدما منعت الصحف الموالية للاحتلال الألماني في عهد الجنرال "بيتان فيشي" (pétain vichy) أما مسألة التدخل و الرقابة فقد تم حصرها في الحالات الاستثنائية مثل حالة الطوارئ ، حالة الحصار و التي اتضحت أكثر في مظاهر تدخل السلطة الإدارية في حجز الجرائد بفعل المادة 702 من قانون الأحكام الجنائية المعدل بقانون 15 جانفي 1963 ، كما أجبرت هذه التعليمات المسير و المدير العام أن يكون شخصا واحدا لتحديد المسؤولية المباشرة اتجاه المسؤول ماديا و معنويا ، و بموجبها أصبح من واجب الصحف تقديم بيانات سنوية عن مداخل الإشهار و المبيعات و ما يتصل بهما (3).

(1) - نفس المرجع السابق : ص 86 .

(2) -Jean-Marie Charon : les médias en France , éditions la découverte , Paris, France, 2003 ,page 30.

(3) - فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 87.

إن قوانين 1944 وضعت الكثير من الشروط و القواعد و الإجراءات لتنظيم الصحافة الفرنسية ، و منها حرية إنشاء الصحف و اختيار الشكل الإداري و القانوني المناسب ، و كذلك حق القارئ في معرفة ملاك الصحيفة التي يقرأها حتى يكون على علم تام و دقيق بهوية من يقوم بإعلامه ، كما أوجب على الصحف نشر حساباتها السنوية (1) ، أما التعديل الجوهري في القوانين فهو الاعتراف بالصحف التي تسحب أكثر من 10000 نسخة كمؤسسة ، ما يجبرها على استحداث منصب " مدير النشر " بدل المسير ، كما كان معمولاً به من قبل ، بالإضافة إلى احتوائه على عناصر فرعية مثل التصريح برقم الأعمال ، و إجبارية الجنسية الفرنسية بالنسبة لكل الشركاء و المساهمين .

تبدو هذه التعليمات ليبرالية ، و لكنها في الواقع سمحت بحجز المنشورات التي تشكل خطراً على الأمن العام من خلال المادة 30 من قانون الأحكام الجنائية ، التي غالباً ما أدت إلى ممارسات تعسفية ، و التي تنص على إمكانية أن يستدعي الحاكم أو الوالي في حالات طارئة ضباط الشرطة القضائية لمنع أي نشرية يمكن أن ترتكب جرائم أو جناحاً ضد أمن الدولة ، و وفقاً لتأويلها فيحق لهما حجز الصحيفة بعد إبلاغ وكيل الجمهورية الذي يزودهما بوثائق تسمح لهما بذلك في أجل لا يتعدى 24 ساعة ، و تقوم الشرطة القضائية بالحجز في حالات الأزمات الاجتماعية و السياسية و التي مورست فعلاً أثناء حرب التحرير الجزائرية (2) .

بعد ذلك ، جاء قانون 23 أكتوبر 1984 الذي أعاد نفس الإجراءات و كيفها مع ظروف سنوات الثمانينات ، بمنع أي شكل من التمركز (غير المطبق) عن طريق تبني حد أقصى من عدد النسخ التي يمكن لنفس المجموعة بيعها، و قد أنشأت " اللجنة من أجل استقلالية و شفافية الصحافة " من أجل السهر على تطبيق هذا القانون ، و بعدها تم التصويت على قانون آخر في 01 أوت 1986 ، و الذي جاء للتخفيف من صرامة القوانين السابقة ، ليلغي بالتالي قيد الرقابة ، و هو القانون المعمول به إلى حد الآن (3) .

لقد عمل قانون 1986 على تصحيح نقائص مرسوم 26 أوت 1944 ، و قد أعاد أهم المبادئ الواردة فيه و هي الشفافية و الاستقلالية و التعددية ، و تُلزم جميع المؤسسات الناشئة لأي نوع من النشريات بتطبيق المبادئ السابقة ، مع الأخذ بعين الاعتبار مسألة التمركز التي لا تخص سوى النشريات اليومية الإخبارية السياسية و العامة ، و يعد مبدأ الشفافية كضمان للاستقلالية و التعددية ، و في الوقت نفسه يسمح للقارئ بمعرفة هوية المؤسسة التي تقدم له الأخبار، و عليه فإن كل عدد من أي نشرية لابد أن يوضح في

(1) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 139 .

(2) - فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

(3) - Jean-Marie Charon , les médias en France : op.cit. page 30.

إحدى صفحاته و في مكان خاص اسم مدير النشرية ، أهم المسؤولين أو المالكين أو المساهمين ، اسم الطابع ، أهم المحررين (المادة5) ، كما تلزم المادة السادسة إدراج الأخبار ، التي تتعلق بتغيير أصحاب حصص رأس المال في مضمون الجريدة ،و التي تقع نتيجة التحولات في الملكية .

إن استقلالية النشرية مضمونة مع احترام المصالح الأجنبية ، فالمادة الثامنة تمنع على المؤسسة الناشئة أن تتلقى بشكل مباشر أو غير مباشر رؤوس أموال أو تحفيظات من حكومة أجنبية ، كما وضعت المادة السابعة حدودا لمساهمة المستثمرين الأجانب (عدا المجموعة الأوروبية منذ عام 1992) و المقدرة بـ 20% من رأس المال الاجتماعي أو حقوق التصويت للمؤسسة الناشئة للصحيفة باللغة الفرنسية .

و الملاحظ أن قانون 1986 وضع قاعدة مشتركة بين اليوميات و أشكال النشريات الأخرى و خاصة المجلات ، التي لم تكن إلى غاية صدور القانون معنية بهذه الأحكام⁽¹⁾ ، و لا بد من الإشارة إلى أن أول قانون في العالم يتناول شرط الضمير (clause de conscience) ، هو قانون 19 مارس 1935 الذي تبناه المشرع الفرنسي ، و الذي اعترف للصحفيين بحقهم الخاص في فسخ تعاقدهم مع الجريدة ، إذا حدث تغير في خصائصها أو توجهاتها ، و إذا تسبب ذلك في حالة من الخوف لدى الصحفي على شرفه أو سمعته أو اهتماماته الأخلاقية ، أو إذا توقفت الجريدة لأي سبب من الأسباب⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك تتميز فرنسا بوجود عدد كبير من النقابات و كان أقدماها النقابة الوطنية للصحفيين (SNJ) و التي تأسست عام 1919 ، و كان هدفها ضم كل من يمارس المهنة دون التفرقة بينهم ، و ضمان حريتهم و كرامتهم و سلامة كل من يمارس المهنة * ، و تعددت النقابات و تنوعت إلى أن ظهر تنظيم مهني جديد و هو شركات المحررين (sociétés des rédacteurs)، حيث اتبع عدد من الصحف نهج يومية " لوموند " في تأسيس شركة المحررين (1951) ، و يوجد في فرنسا اليوم حوالي 30 شركة تضم 24 ألف و نصف صحفي محترف ، و هي تمنح للصحفي حق مراجعة و حتى التدخل في المسائل المهمة التي تخص الصحيفة و تخصهم مثل إقالة رئيس تحرير .. .
و تنقسم النقابات المهنية إلى نقابات أرباب العمل و هي :

(1)– Jean-Marie Charon , la presse quotidienne: op.cit. page (29–30).

(2)– هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 139.

* ملاحظة : في فرنسا كما في غيرها من الدول ، يسمح لأي فرد بأن يعمل في الصحافة دون شرط الحصول على شهادة في الإعلام ، و إن كان السوق الصحفي بدأ يفضل تدريجيا خريجي معاهد الصحافة الذين ازداد عددهم بعد الحرب العالمية الثانية ، و ذلك لتعليم الصحفيين القواعد الأخلاقية و تكوينهم نظريا و عمليا .

- الاتحاد الوطني للصحافة الفرنسية .
- النقابة الوطنية للصحافة اليومية الإقليمية.

و نقابات للعاملين و هي تشمل (1):

- نقابات الصحفيين ، و تشمل 6 نقابات منها ، النقابة الوطنية للصحفيين الفرنسيين
- كل من يعمل في الصحافة من غير الصحفيين لهم نقابات خاصة بهم تنبثق من اتحادات وطنية.
- عمال المطابع و الكتب و الذين تجمعهم أيضا نقابات ترعى شؤونهم.

3 - ظاهرة التمرکز في الصحافة الفرنسية :

تتخذ ظاهرة التمرکز في الصحافة الفرنسية عدة أشكال منها الاختفاء الكامل لعديد الصحف ، و اقتصار الميدان الصحفي على مجموعة من الصحف التي يتضاءل عددها باستمرار ، بالإضافة إلى شراء الصحف الكبرى للصحف الصغرى ، كما تتضمن الشكل المباشر الذي يتمثل في انطواء معظم الصحف الفرنسية تحت ملكية عدة مجموعات صحفية ، و في إطاره تنتمي عدة صحف إلى قوة مالية واحدة ، قد تكون شخصا أو شركة أو منشأة ، و تملك هذه القوة المالية النفوذ الأكبر في مجالس إدارات كل منها .

تمتلك مجموعة " هاشيت " (Hachette) 75 صحيفة توزع في فرنسا ، و تصدر عدة طبعات في الولايات المتحدة و البرازيل و هونغ كونج و المملكة العربية السعودية و ألمانيا و إيطاليا و السويد ، كما تتمتع بمكانة هامة من ناحية ملكية الصحف اليومية المحلية في فرنسا و كذلك في ميدان الصحف المتخصصة، و تمتلك نسبة 34 % من أسهم المطبعة الحديثة لمجموعة " لوموند " الصحفية ، بينما تركز مجموعة " communication cep " على ملكية الصحف المتخصصة ، حيث تنتمي إليها 35 مجلة متخصصة، كما تصدر مجلات في كل من إيطاليا و إسبانيا و بريطانيا ، أما مجموعة " هرسون " (hersant) فتمتلك 30 صحيفة من بينها جريدة " لوفغارو " - و هي المنافس التقليدي لجريدة " لوموند" - و أيضا " فرانس سوار " (France soir) و هي أهم صحيفة شعبية عامة و يومية في فرنسا ، كما يمتد نشاطها خارج فرنسا باشتراكها في ملكية صحف في بلجيكا و إسبانيا و المجر .

(1) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 140.

أما مجموعة " لوموند " ، فرغم مشكلاتها الاقتصادية ، إلا أنها لازالت تعد من أهم المجموعات الصحفية الفرنسية بفضل أهمية مطبوعاتها المتخصصة و المتعمقة في مجالات السياسة و الاقتصاد و التعليم و بفضل النجاح التجاري لمطبعتها الحديثة، و شروعها في مد أنشطتها إلى مجال الإنتاج السمعي البصري و كذا حرصها على دعم مشروعاتها المشتركة مع عدة صحف يومية خارج حدود فرنسا في كل من بريطانيا و بلجيكا و ألمانيا و إيطاليا و إسبانيا ، لاسيما ما يتعلق منها بتنسيق النشاط الإعلاني مع هذه الصحف (1) ، و تتميز المجموعات الاحتكارية في فرنسا بـ (2):

- لا تصدر مطبوعات تتعدى أرقامها الملايين من النسخ ، كما هو الحال في إنجلترا و اليابان و ألمانيا .
- هناك صحف مستقلة لا تنتسب إلى أية مجموعة ، و يرفض بعض منها التخلي عن جزء من استقلاليتها و صورتها مقابل هذا الانتساب ، حيث ترى أنها تستطيع من خلال مكانتها في السوق الصحفي أن تضمن نجاح و استمرار أي مشروع تتبناه (كإصدار مطبوعة جديدة مثلا) عند القراء و المعلنين على حد سواء .
- التعاون بين بعض المجموعات في إصدار مطبوعة ما ، مثل مجموعة " هاشيت " و " فيليباشي " (Filipacchi) ، و يصدران معا صحيفة " باري ماتش " (paris match) .

و قد تم اقتراح عدة مشاريع على المجلس الوطني الفرنسي و المتعلقة بقانون المؤسسة الصحفية إلى غاية عام 1957 ، دون أن يتم المصادقة على أي منها ، و ابتداءا من عام 1958 ، بمجيء ديغول ، لم تشكل القوانين التي حافظت على صرامتها سوى موجة إحالات ، لم تتمكن من منع الأفراد من إعادة شراء الجرائد- مثلما هو الحال بالنسبة لشركة " هاشيت " مع صحيفة " فرانس سوار " - أو تجميع أكبر قدر من العناوين " سود وست " (sud ouest) ، " لادبيش دو ميدي " (la dépêche de midi) ، " لوبروقري دو ليون " (le progrès de Lyon) ، و كلها تابعة لمجموعة " روبرت هرسون " Robert hersant .

لم يتم التصويت على قانون الصحافة إلا سنة 1984 من طرف اليسار ، و ذلك بهدف مواجهة احتكار مجموعة " روبرت هرسون " التي أصبح لها وزن كبير ، و لكن تم تعديله بعد ذلك بمدة قصيرة سنة 1986

(1)- كمال قابيل محمد ، المعالجة الصحفية للأحداث الخارجية في الصحافة المصرية و الفرنسية (دراسة مقارنة بين " الأهرام " و " لوموند " من

1985 إلى 1992) : رسالة دكتوراه في الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1996 ، ص 88 .

(2)- هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 135 .

بعد تغير الأغلبية السياسية ، و بعدها تم تبني مبدأ الشفافية و وضع سقف أو حد أقصى لرؤوس الأموال الأجنبية ، كما وضع حد أقصى للتوزيع لا يمكن تجاوزه للقضاء على التمرکز⁽¹⁾.

بعد الحرب العالمية الثانية ، تكفلت الدولة الفرنسية بمجموع المؤسسات المتنافسة في المجال الصحفي، بحيث ضمنت المساواة في التعامل مع الصحف و منحها أحسن الإعانات بأحسن الأسعار و يتعلق الأمر هنا بالمؤسسات المتكثلة من خلال تزويدها بالأخبار بواسطة وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) ، و الورق عن طريق الشركة المهنية لورق الصحافة (SPPP)، و تزويدها أيضا بوسائل التصنيع من خلال النقابة الوطنية للنشر الفوتوغرافي (SNEP) ، و كذا التوزيع بواسطة وكالات النقل الجديدة للصحافة الباريسية (NMPP) ، و لم يبقى حاليا من هذه المساعدات سوى تلك التي تضمنها وكالة الأنباء الفرنسية ، و تلك المتعلقة بالتوزيع و يشكلان معا المحور الأساسي للقانون.

فقد خص قانون 10 جانفي 1957 وكالة الأنباء الفرنسية بوضع خاص عن طريق ضمان استقلاليتها بالسماح لها بالحفاظ على توجهها نحو تغطية كل دول العالم ، بفضل إعانة الدولة التي تتخذ شكل اشتراكات لدى الوكالة ، أما تنظيم التوزيع فحدده قانون 02 أبريل 1947 ، الذي أقر حرية كل عنوان في التوزيع الذاتي ، و في جميع الحالات الأخرى ، يتوجب على الناشرين أن يعهدوا بنسخهم لشركات النقل المتكونة على شكل شركات تعاونية⁽²⁾.

و منحت لهذه الشركات التعاونية إمكانية أن تسند بعض العمليات المادية لشركات تجارية ، بشرط أن تملك هذه التعاونيات أغلبية رأس المال ، و بهذه الطريقة تمكنت التعاونيات الست الموجودة من الاحتفاظ بـ51% من رأسمال مؤسسة التوزيع الأساسية NMPP ، و التي تملك فيها الشركة الفرعية لهاشيت 49% المتبقية . أعطى هذا القانون لكل عنوان صحفي الحق في إسناد نسخه إلى شركة النقل التي يختارها ، و التي لا يمكنها رفض ذلك و هي أيضا التي تحدد كمية النسخ و سعر البيع ، كما يعتبر كل ناشر صاحب حق لدى تعاونية التوزيع التي يختارها ، و لضمان احترام هذه النصوص ثم تشكيل المجلس الأعلى لوكالات نقل الصحافة ليتولى هذه المهمة⁽³⁾، و تهدف كل هذه الإجراءات إلى وضع حد لهيمنة المجموعات الاحتكارية .

(1)- Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page20.

(2)- Jean-Marie Charon , les médias en France : op. cit. , page 31.

(3)- Ibid : page32 .

كما حاول المشرع الفرنسي حماية حرية الإعلام عن طريق مجموعة من الأحكام التي تهدف إلى وضع حدود لظاهرة التمركز ، و التي تطبق المبدأ القائل "رجل واحد ، صحيفة واحدة " ، فمدير النشرية لا يمكنه أن يدير و يملك سوى عنوان واحد ، كما لا يمكنه أن يجمع هذه الوظيفة مع وظيفة مدير وكالة الأنباء ، أو وكالة إخبارية أو مؤسسة صناعية ، و حدد توزيع المؤسسة الواحدة أو مجموعة صحفية واحدة بـ 15% من التوزيع العام بالنسبة لليوميات سواء منها الوطنية أو الجهوية أو كلاهما ، و قد رفعت المادة 11 من قانون 01 أوت 1986 هذا السقف إلى 30% من توزيع النشريات اليومية الإخبارية السياسية و العامة من نفس الطبيعة (1).

4 - خصائص البيئة الصحفية في فرنسا :

انطلاقا مما سبق ، يمكن استخلاص الخصائص العامة المميزة للبيئة الصحفية الفرنسية ، و تتمثل أبرزها في :

أ - ازدهار الصحافة الدورية :

و التي ظهرت مع الصحافة نفسها و ازدهرت معها و زادت قيمتها في فرنسا ، و منذ القرن التاسع عشر أخذت تتخصص لتتوجه إلى جماهير محددة ، مثل الصحافة النسائية و الرياضية و الزراعية و التجارية ، و منها المجلات الإخبارية (événement de ، le point ، le nouvel observateur ، l'express ، jeudi) ، المجلات المصورة (paris match ، jours de france) ، مجلات التلفزيون (7 télé ، télé) ، المجلات النسائية (elle ، marie Claire) ، مجلات الشباب (loisirs ، télé poche ، télé star ، jours) ، المجلات الاقتصادية (phosphore ، salut ، folk ، rock ، age tendu) ، المجلات العلمية (sciences et vie économique ، l'expansion ، la recherche) ، مجلات الترفيه (science et avenir ، et vie) ، (nous deux ، intimités) (2).

ب - تدهور و إنهيار صحافة الرأي :

تمثل صحافة الرأي في فرنسا ركيزة تقليدية في الحياة السياسية ، بحيث ضمنت النقاش السياسي على غرار " لوفر " (l'oeuvre) لغوستان تيري (gustave théry) و هي يسارية ، " لوتو " (le temps) و هي يمينية ، " لوجورنال دي ديبا " (le journal des débats) المراقبة من قبل مجموعة صناعية كبرى . و اليسار المتطرف أيضا صحيفة و هي " لومانيتي " (L'humanité) و هي لـ " جان جورس "

(1) - Jean-Marie Charon ، la presse quotidienne : op.cit ، page31.

(2) - هناك فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 132.

(jean jaures) ، و قد خضعت لسيطرة الشيوعيين بعد شقاق عام 1920 ، في حين أن يومية " لوبوبيلير " (le populaire) تابعة لـ SFIO* ، و سيطر اليمين المتطرف على صحيفة " لالبيبارول " (la libre parole) لموريس درومنت (maurice drumont).

فالقاعدة المتداولة هي أن لكل حزب سياسي و شخصية سياسية هامة صحيفة يراقبها ، و التي من خلالها يمكن له التعبير عن آرائه ، و مع ذلك فبعض من هذه العناوين ضعيفة ماليا ، و هو ما يجعلها قادرة على قبول مساعدات أكثر أو أقل أهمية ، أموال سرية من الحكومة ، اشهارات ، رؤوس أموال أو غيره من مجموعات صناعية ، و التي تمكنت بهذه الطريقة من الاستحواذ الرسمي على " لوتو " (le temps) عام 1927 ، كما استولت على بعض أسهم " ديبا " (débats) و " ليكو دو باري " (l'écho de paris) (1).

ج - تدهور أوضاع الصحافة اليومية :

تعاني الصحافة اليومية الفرنسية منذ عام 1945 من تراجع مستمر، فبينما قدر عدد اليوميات عام 1914 بـ 309 عنوان ، أصبح عددها 76 يومية فقط عام 1990 ، أي أقل بـ 4 مرات ، رغم أن الشروط كانت جد مواتية لتطورها و ازدهارها من تحسن ظروف المعيشة ، و دخول التكنولوجيا و زيادة عدد الصحفيين و خلال هذه الفترة ، اختفت صحف كثيرة و أسماء كبيرة في عالم الصحافة مثل " باري جور " (Paris jour) 1972 و " كومبا " (combat) 1974 و " لورور " (l'aurore) 1980 و " لوماتان " (le jour) 1988 (matin).

و سجلت الصحف الكبرى خسائر ضخمة مثل " لوموند " 7,5 مليون فرنك ، " ليبيراسيون " 557 ألف فرنك ، " لومانيتي " 4 مليون فرنك ، " لاكروا " 9 مليون فرنك ، " لوماتان دوباري " 6,5 مليون فرنك و كان ذلك عام 1980 ، ثم ازدادت الوضعية صعوبة لتصل خسائر " لوماتان دوباري " و " لوكوتيديان دوباري " عام 1983 إلى 10 مليون و 18 مليون فرنك بالنسبة لـ " لوموند " (2).

* ملاحظة : SFIO هي الحروف الأولى من كل كلمة في عبارة " section française de l'internationale ouvrière " و هو حزب اجتماعي جرى تأسيسه أثناء مؤتمر باريس في أبريل 1905 ، لمزيد من التفاصيل أنظر " fr.wikipedia.org/wiki/section_francaise_de_l'internationale_ouvriere".

(1)– Catherine berthoin : la démocratie et les médias au 20^e siècle, Armand colin, paris, 2000, page (41-42).

(2)– هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 133.

د - احتفاظ صحافة النخبة و الجودة العالية بمكانتها :

و هي صحافة قومية ، باريسية تحديدا ، و رغم أن الصحافة الباريسية تراجعت لتتطور الصحافة الإقليمية، إلا أنها احتفظت بمكانتها و بمعدلات ثابتة لدى الجمهور ، و خاصة منها الصحف ذات الطابع الإخباري العام و الصحف الاقتصادية و الثقافية ، و من بين الصحف نجد " لوموند " ، " لوفيغار " و " ليبيراسيون " و كذا الصحف الاقتصادية " ليزيكو " و " la tribune de l'expansion " .

هـ - انتهاء عصر التوزيع الضخم :

إذ اقتصرت أرقام التوزيع الضخمة على صحيفتي " لوموند " و " لوفيغارو " اللتين تجاوز توزيعهما حسب إحصائيات 2008 عتبة 300000 نسخة ، و كذا صحيفة " ليكيب " الرياضية التي يتجاوز توزيعها أيضا هذا الرقم* .

و - انتعاش و ازدهار الصحافة الإقليمية :

و ذلك بفضل التغيرات التي طرأت عليها سواء من حيث الملكية أو الإدارة أو إقتصادياتها ، أو من حيث التكنولوجيا المتطورة التي استخدمتها و كذلك توجهاتها التحريرية ، و لذلك أصبحت جريدة " وست فرانس " (ouest France) هي الجريدة الأولى في فرنسا كلها (حوالي 800 ألف نسخة) ، رغم أنها إقليمية بالدرجة الأولى (1) .

ن - الصحافة المجانية كمنافسة للصحافة غير المجانية :

بدأت تجربة الصحف المجانية في فرنسا عام 2002 ، و قد تعرض هذا النوع من الإصدارات إلى ردود فعل قوية من قبل الناشرين الذين انتقدوا بعنف ما اعتبروه تهديدا لعناوينهم غير المجانية ، و أيضا من قبل ناشري الكتب ، و حاولوا عن طريق دعم نقاباتهم زعزعة توزيع صحيفة " مترو " (métro)، و هو الأمر الذي لم ينل رضى الجمهور، و خاصة منهم الشباب الذي رحب بالنوع الجديد من النشريات ، و تم في الأخير التوصل إلى اتفاق على تنظيم شروط إصدار العناوين الجديدة .

لقد جاء ميلاد اليوميات المجانية ليغير كثيرا وضعية الصحافة اليومية الفرنسية حيث تأكد أن الفرنسيين ليسوا قراء لليوميات ، فيوجد فعليا ما يقارب 3 ملايين شخص يقرؤون الصحف المجانية بانتظام ، فتبدلت بشكل عميق شروط تطور الصحافة الشعبية ، لتصبح هذه الصحافة منافسا حقيقيا لها ، و هو ما تحقق

* ملاحظة : ارجع إلى الجدول رقم 04 .

(1) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص134 .

بتراجع مقروئية اليوميات الجهوية الكبرى في جميع المدن الفرنسية التي بها محطة مترو (قطار) ، و لاسيما مرسيليا ، ليون و ليل (1).

ي - تعاضم قوة المجموعات الاحتكارية :

يقود النظام الرأسمالي إلى ظاهرة صعب تفاديها و هي الاتجاه إلى تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدي مجموعات اتصالية عملاقة (قومية و عالمية) ، لتتنقل ملكيتها تدريجيا من أصحاب الإيديولوجيات و الأفكار السياسية و الاجتماعية ، إلى أصحاب التوجهات الاقتصادية البحتة ، الذين دفعوا بوسائل الإعلام إلى كسب المال و السيطرة على السوق ، و قد ساعدت التكنولوجيا الحديثة على زيادة التركيز على المستوى المحلي و الدولي بصفة عامة ، و ظهر تمركز الصحف بعد الحرب العالمية الثانية في فرنسا ، فقد احتاجت إلى استثمارات ضخمة ، و بالتالي التركيز في عدد أقل من المؤسسات ، و رغم صدور تعليمات 1944 للحد من التمركز و الاحتكار ، إلا أنه لم يمنع شراء المجموعات * للصحف و تعاضم دورها على حساب حرية الصحافة ، لتسيطر على السوق.

ر - ارتفاع أسعار الصحف :

عملت المؤسسات الصحفية على تطوير و تحسين إنتاجها ، و في الوقت نفسه كان عليها إيجاد الحلول لمشكلة توجه المعلنين نحو التلفزيون ، و كان الحل عن طريق رفع أسعارها للحفاظ على حد أدنى من الخدمة الصحفية الجيدة ، لذلك ارتفعت أسعار بيع الصحف خلال 15 عاما (1970 - 1984) 06 مرات بالنسبة للصحف اليومية ، و 4 مرات بالنسبة للمجلات ، و هو ما أدى إلى أن العديد من الصحف في فرنسا تباع بسعر أعلى من مثيلاتها في الدول الكبرى ، فمجلة " الجامين زيتونج " الألمانية تباع بسعر أقل بكثير من " لوموند " الفرنسية ، و هي نفس المقارنة التي تنطبق على جميع أنواع الصحف (2).

و يضيف الباحث **بيير ألبير** خاصيتين أخريتين تميزان البيئة الصحفية الفرنسية ، و هي ضعف سوق الإشهار الفرنسي و خسارة اليوميات الوطنية لجمهور قرائها (3).

(1)-Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit, page(22-23).

* **ملاحظة** : تتمثل أبرز المجموعات في "هاشيت" و تحتل المرتبة الثامنة عالميا ، "هرسون" و تحتل المرتبة الأولى عالميا ، و"ست فرانس" التي تصدر صحيفة بنفس الاسم و تعتبر الصحيفة الأولى في فرنسا ، "communication-cep" و تسيطر على سوق الصحافة المحترفة ، و"prisma" و تحتل المرتبة السادسة ضمن المجموعات الفرنسية ، "amaury" و تحتل المرتبة السابعة و تصدر كل من " ليكيب " و " فرانس فوتبول " ، بالإضافة إلى مجموعات "Filipacchi" و" لوموند " ، "excelsion" ، "expansion" و "la vie catholique" .

(2) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص(135-138).

(3) -Pierre Albert : **la presse française** , la documentation française , 1998, page (39- 40).

المبحث الثالث : مكانة الصحافة الفرنسية و تغطيتها للأحداث في الجزائر

إن الاختلافات بين الدوريات المطبوعة و وسائل الإعلام السمعية و السمعية البصرية واضحة ، فهي تعتمد على وسائل تعبير متعارضة ، فالكلمة و الصوت و الموسيقى هي أساليب التعبير الأساسية بالنسبة للإذاعة ، في حين يعتمد التلفزيون على الصور المتحركة ، الصوت و الموسيقى و كذا الكتابة و تحتاج الأولى إلى جهاز استقبال ، في حين تحتاج الثانية إلى جهاز استقبال و شاشة التلفزيون ، أما أساليب التعبير لدى الصحافة ، فهي صفحات الورق و الحبر ، و رغم هذه الاختلافات إلا أنها تؤدي وظائف متشابهة ، مثل نقل الأخبار و الأفكار و المعارف و التفسيرات ، فالمقولة الشهيرة " الإذاعة تعلن ، التلفزيون يبرز ، و الصحافة تفسر " صحيحة جزئيا فقط (1) ، على اعتبار تشابه وظائف هذه الوسائل ، و لكن يبدو أن ذلك لا ينطبق على الصحافة في فرنسا ، التي تراجعت بسبب منافسة التلفزيون و الأنترنت لها ، و قد ساهم ذلك في تراجعها أوروبا و عالميا أيضا ، و خاصة منها الصحف اليومية .

1- مكانة الصحافة الفرنسية محليا :

تحتل وسائل الإعلام الفرنسية مكانة مميزة في حياة الفرنسيين و هي في تقدم مستمر ، لأن هؤلاء يخصصون من 3 إلى 4 ساعات للتلفزيون ، و نفس الرقم بالنسبة للإذاعة ، أما اليوميات فهي أقل اطلاعا بمعدل 1/2 ساعة / في المتوسط ، في حين أن الأنترنت تتطور باستمرار بمعدل 6 ساعات و 47 دقيقة أسبوعيا ، و إذا كان جميع الفرنسيين يشاهدون التلفزيون و يقرأون المجلات ، فإن 80% منهم يستمعون للإذاعة ، و على العكس فإن نسب الذين يطالعون اليوميات بانتظام في تراجع مستمر و لا تتجاوز 36% ، و تشكل معدلات قراءة المجلات في فرنسا أكبر معدل في العالم بنسبة 7 عناوين / شخص .

تعاني الصحافة اليومية الفرنسية عموما من نقص الأرباح باستثناء " ليزيكو " (les Echos) اليومية الاقتصادية و " ليكيب " (l'équipe) اليومية الرياضية ، وهو ما يعود في جزء منه إلى تكاليف الإنتاج التي تبقى مرتفعة في مناخ اجتماعي صعب ، و كذا العائدات الإشهارية غير الكافية ، و التي تمثل 40% من المصادر الإجمالية ، يضاف إلى ذلك حجم التوزيع الراكد أو المنخفض (2).

(1)-Pierre Albert , la presse française (2008) : op.cit , page 20 .

(2)- Les médias français : [www.ambafrance-bw.org / spip.php? article 96](http://www.ambafrance-bw.org/spip.php?article_96) ,03/11/2011, 09 :45.

كما تشير إحصائيات أخرى إلى أن أرقام القراءة المنتظمة لدى الفرنسيين في تراجع مستمر ، حيث أخذت منحى تنازلي من 55% إلى 36% ما بين عام 1973 و 1997 ، كما أن نسبة مقروئية اليوميات جد منخفضة في المناطق الحضرية ، لاسيما المدن الكبرى ، و تعتبر المجالات المنافس الأول لليوميات خاصة بالنظر إلى مقروئيتها الواسعة وسط المراهقين ، النساء ..إلخ ، و هي مشكلة فرنسية خالصة (1).

تواجه الصحف اليومية منافسة قوية من المجالات الأسبوعية المتخصصة التي تحظى برواج كبير في ميدان الصحافة الفرنسية ، و تحقق معدلات قراءة هائلة ، منها على سبيل المثال مجلة "Télé 7 jours" التي تحقق معدل قراءة يبلغ تسعة ملايين و 689 ألف قارئ أسبوعيا ، و مجلة "Femme actuelle" بستة ملايين و 302 ألف قارئ .

و لا تقتصر المنافسة الحادة التي تلقاها الصحف اليومية القومية على المجالات العامة و المتخصصة ، بل إنها تواجه خطرا تنافسيا كبيرا من جانب الصحف اليومية المحلية ، التي تشهد تصاعدا مستمرا في سوق التوزيع و في سوق الإعلان ، و هو تصاعد يحدث في الغالب على حساب الصحف اليومية القومية و يعكسه بوضوح انخفاض معدل قراءة هذه الأخيرة بنسبة 10 % في مقابل ارتفاع معدل قراءة الصحيفة اليومية المحلية بنسبة 2,2 %، و ذلك في الفترة الممتدة من عام 1967 إلى عام 1982 .

و تكتمل أبعاد البيئة التنافسية الحادة التي تعمل فيها الصحف اليومية القومية ، بالموقع المتميز الذي يحتله التلفزيون في سياق التطورات التقنية الحديثة ، التي أتاحت تعدد القنوات التلفزيونية و تنوعها و إمكانية استقبال الإرسال التلفزيوني الذي يجري بثه من دول أخرى ، و هو ما يعد عامل جذب لأعداد كبيرة من القراء ، كما استحوذ التلفزيون على حصة كبيرة من السوق الإعلانية (2).

إن مقروئية اليوميات ضعيفة و هو ما يدل عليه تراجع القراءة المنتظمة ، و قد مست هذه الظاهرة خاصة القراء الشباب ، الإناث ، في المناطق الحضرية ، و تقدر نسبة المشترين بـ 149 لكل ألف مقيم ، في حين أن هذه النسبة تصل إلى 582 لكل 1000 في النرويج ، 376 لكل 1000 في سويسرا ، و القطاع الأكثر ضعفا هو اليوميات الشعبية " فرانس سوار " (France soir) وعناوين الرأي "لاكروا" (la croix) " لومانيتي " (l'humanité) ، في حين أن اليوميات الراقية أو ذات الذوق العالي - أو كما يسميها الأنجلوساكسون (Quality paper) - و هي " لوموند " ، " لوفيغارو " ، " ليبيراسيون " فقد حافظت بشكل

(1)-Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page 05.

(2)-كمال قابيل محمد : مرجع سبق ذكره ، ص (90-91).

أحسن على توزيعها عن طريق تجديد قرائها ، أما اليوميات الجهوية فقد قاومت أحسن و لفترة طويلة منافسة المجلات و القطاع السمعي البصري ، فصحيفة " لوباريزيان (le parisien) التي تعتبر أكبر صحيفة شعبية ، نجحت في إعادة تطوير قرائها بتحويلها إلى يومية المنطقة الباريسية ، و عرفت الصحافة المحلية منذ الثمانينات من القرن الماضي نفس التراجع (1).

و قد جاء إطلاق الصحف المجانية في مطلع عام 2002 ليعقد الأمور أكثر ، لأن هذه الصحف توزع في 10 مدن فرنسية كبرى ، و حظيت بإقبال جيد من جمهور معظمه من الشباب المتعلم ، و يتميز بالتوازن بين الرجال و النساء ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن عزوف القراء و الجمهور عن الصحافة اليومية الفرنسية ، أدى إلى تراجع المعلنين و الإيرادات من الإشهار ، و تراجع الصحافة نفسها أمام وسائل الإعلام الأخرى . إن أهم التساؤلات التي تفرض نفسها تتعلق بخصوصيات الصحف اليومية مقارنة مع بقية وسائل الإعلام ، فاليوميات تعتبر مكملًا رئيسيًا لها ، لا يمكن تجاوزه ، فهي تقوم بعدة وظائف بدءًا من جمع الأخبار إلى غاية توزيعها ، كما أن تطورها ضعيف و بطيء بسبب بنيتها الصناعية الثقيلة و المعقدة، و من بين الصعوبات التي تعترض الصحافة اليومية و العامة في الغالب ، هو كونها مطالبة بتغطية مواضيع متنوعة و كثيرة ، بالاعتماد على محررين كثيرين ، و لا يجب تناولها بأي شكل مشترك مع القنوات الإذاعية أو التلفزيونية .

إن جمهور اليوميات مختلف ، و لكن الصحيفة تتوجه إلى الجميع بعنوان واحد، و هو ما يمكن لوسائل الإعلام الأخرى تفاديه أي تخصص لكل شريحة وقتًا و برنامجًا معينًا ، فكيف يمكن لصحيفة أن تبذل صياغة متجددة ، جذابة للشباب ، من دون أن تخسر أو تخدع أو تتكر جمهورها الأكثر قدمًا و وفاء(2). إن الصحافة اليومية بثقل بنيتها و صلابة افتتاحياتها و هشاشة اقتصادها ، تجد نفسها في موقع سيئ ضمن سوق وسائل الإعلام التي تعرف تنافسًا حادًا.

لقد أعلن المدافعون عن الأنترنت نهاية الورق ، و ألزموا مؤسسات الصحافة المكتوبة بالتحول إلى وكالات أخبار متعددة الوسائط ، فبداية الثمانينات ، تمثل إطارًا لشرح الأزمة الحالية للمكتوب ، حيث بدأت التجارب الأولى لوسائل الإعلام الإلكترونية ، و التي تزامنت مع تحرير القطاع السمعي البصري ، باستثناء المجلات التي لم تعرف نفس المصير، ففي فرنسا ، تعد المجلات منافسًا قويًا لليوميات ، فهي تصدر عدة عناوين و تضاعف من مجالات تخصصها و مقروئيتها كبيرة ، كما ذاع صيتها بشكل واسع دوليًا، ضف إلى

(1)– Les médias français : op.cit .

(2)–Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page (05–06).

ذلك ارتباطها بسهولة مع وسائل الإعلام السمعية و السمعية البصرية و الإلكترونية عن طريق المجموعات أو الاحتكارات الصحفية ، و نجد أن بعض هذه المجموعات التي تمكنت من الانضمام إليها عملاقة على غرار " ورنر " (warner) ، " برتلسمان " (bertelsmann) و " لاغاردير " (la gardère).

و يقول جان ماري شارون أنه رغم كل الصعوبات التي تعترض الصحافة اليومية في فرنسا ، إلا أنه لا يمكن تصور اختفائها لتظهر بشكل جديد ، سواء على شاكله الصحف المجانية ، أو الصحف المتخصصة المدفوعة الثمن أو الصحف الموجهة للنخبة ، لأن اليوميات مازالت تلعب دورا هاما، فبغض النظر عن كونها مركزا للمعلومات، فكل ما تحققه من سبق صحفي ، و تنتج من افتتاحيات و ملفات، يتم استعماله من قبل الصحافة السمعية البصرية، و هو ما يمنحها جمهورا و تأثيرا مضاعفا⁽¹⁾ ، كما تلعب اليوميات دورا هاما في تنويع وجهات النظر حول المسائل محل النقاش داخل المجتمع، فباعتبارها وسيلة إعلام حول قضايا الساعة فهي تجمع و تسعى لتنويع التحاليل و ردود الأفعال حول الأحداث المحلية الفرنسية و الدولية ، إضافة إلى ذلك تمكنها بنيتها التحريرية الاستثنائية (صحفيون مختصون ، مراسلون محليون أو دوليون ..) من متابعة و مواكبة القضايا محل النقاش بكل مستوياتها ، و كذا إمكانية محرريها الكبيرة في التحليل و التحقيق بفضل صحفييها الذين يتمتعون بكفاءات معترف بها (مختصين ، كتاب أعمدة أو افتتاحيات .. الخ) ، و هو ما يؤدي إلى استجواب مواقف مختلف الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين ، الثقافيين .. الخ .

إن الثورة التي تشهدها اليوميات منذ عشرينات عديدة ، عن طريق توسيع طواقمها التحريرية التي تغطي مجالات شتى كالإقتصاد و المجتمع و التربية و الصحة و العلوم و الثقافة..، مكنها من توسيع و مواكبة مستمرة للميادين التي يبدأ فيها النقاش و يتطور، و كذا الفاعلين في ذات الميادين⁽²⁾.

2- المكانة الأوروبية و العالمية للصحافة الفرنسية :

تشكل وسائل الإعلام الفرنسية عموما مع مطلع الألفية الثالثة نشاطا اقتصاديا هاما ، برقم أعمال* يفوق 11 مليار أورو بالنسبة للصحافة المكتوبة ، 5.5 مليار أورو بالنسبة للتلفزيون ، و حوالي 1 مليار أورو بالنسبة للإذاعة ، و توظف هذه الوسائل أكثر من 300 000 صحفي ، و هو ما يعني تضاعف هذا الرقم خلال عشرينتين ، و تمثل وسائل الإعلام الفرنسية أيضا قاعدة لكبرى مجموعات الاتصال مثل " هاشيت " (hachette) و " لاغاردير " (lagardère) التي تعتبر المجموعة الأولى في العالم التي استثمرت

(1)-Ibid : page (07-08).

(2)-Ibid : page 114.

* ملاحظة : للإطلاع على رقم الأعمال الخاص باليوميات الفرنسية الإخبارية السياسية و العامة أنظر الملحق رقم 05 .

في المجالات ، كما أن القناة الفرنسية الأولى (TF1) هي أول تلفزيون عمومي أوروبي يبث عبر موجات الهرتز (Hertz) ، كما أن عددا من مجموعات الاتصال الفرنسية وجهت نشاطها نحو العالم ككل ، يضاف إلى ذلك أن الديناميكية التي يشهدها سوق المكتوب و أيضا السمي البصري ، لفتت اهتمام كبرى المجموعات العالمية مثل " تايم ورنر " (Time warner) و " برتل سمان " (Bertelsmann) ، " برسون " (pearson) و " إيماب " (Emap) ⁽¹⁾، و من ناحية أخرى، تدل الإحصائيات في فرنسا على أن كل فرد يتجاوز مرحلة المراهقة يستمع إلى الإذاعة في منزله أو أثناء التنقل، ما بين ساعتين إلى 3 ساعات يوميا ، و يشاهد التلفزيون لمدة متوسطة 3 ساعات و 24 دقيقة و لا يخصص لقراءة الصحافة سوى 22 دقيقة مقابل 31 دقيقة في ألمانيا ، 13 دقيقة في إيطاليا و 11 في إسبانيا ، كما أن 32 % فقط من الفرنسيين يقرأون الصحيفة بشكل منتظم ، مقابل 38 % في إنجلترا و ألمانيا و هولندا ، و 30% منهم يفعلون ذلك ما بين مرة إلى 4 مرات في الأسبوع ، و 38 % يوميا ، و يعود السبب إلى أن الفرنسيين يخصصون وقتا أكبر لمتابعة بقية وسائل الإعلام الأخرى-الثقيلة - ، كما ساهم ارتفاع استعمال الكمبيوتر في ضعف الوقت المخصص من قبل الأفراد لقراءة الصحف ، و خاصة لدى مستعملي الأنترنت منهم ⁽²⁾.

إن الصحافة الفرنسية في تراجع مستمر ، ففي سنة 1946 ، كل 1000 ساكن يشتري 360 يومية ، في حين انخفض الرقم في الوقت الحالي إلى 167 ، و إذا قارنا هذا الرقم الأخير مع بلدان أخرى فالفرق شاسع بحيث يقدر بـ684 في النرويج ، 393 في المملكة المتحدة ، و إلى غاية نهاية سنوات التسعينيات ، تسمح عدة عوامل باكتشاف الفوارق في ترتيب الصحف الفرنسية ، فمن جهة نجد أن بعض اليوميات المختصة في الاقتصاد و الرياضة أو ذات " الذوق العالي " (على طريقة " لوموند ") ، هي التي يبدو أنها فلنت من الانهيار ، أو أنها قادرة على تجاوز الأزمة ، و من جهة أخرى تواصل الصحف نهضتها في أوروبا و العالم و اليابان ، و في آسيا عامة و القارة الأمريكية ، فهي تتجدد و تتطور، كما أن مؤسساتها كانت دوما قوية و مزدهرة ⁽³⁾ ، و تحتل فرنسا المرتبة العاشرة عالميا بمعدل توزيع يقل عن 8 ملايين نسخة يوميا ، و لها عنوان واحد فقط يصنف ضمن المائة عنوان الأكثر توزيعا في العالم ، و تبقى اليابان البلد الأكثر استهلاكاً للصحف في العالم بـ 624 نسخة من اليوميات المباعة لكل 1000 ساكن ، في حين تحتل فرنسا المرتبة الـ 42 عالميا بـ 154 نسخة مباعة لكل 1000 ساكن ⁽⁴⁾.

(1)-Les médias français : op.cit .

(2)-Pierre Albert , la presse française (2008) : op.cit , page 21.

(3)-Jean-Marie Charon , la presse quotidienne : op.cit , page 03.

(4)- Francis Balle : op.cit , page (53-54).

تشكل الصحافة المتخصصة ذات الجمهور الكبير 42 % من الصحف المطبوعة في فرنسا ، و يقدر عددها بـ 2013 عنوان ، ثلثين منها تقريبا فصلية ، و تحتوي الصحافة المختصة التقنية و المهنية 1499 عنوان بنسبة 31,3 % ، تليها صحافة الإعلانات المجانية بـ 620 عنوان (13 %) ، ثم الصحافة المحلية الإخبارية العامة و السياسية بـ 468 عنوان (10%)، ثم الصحافة الوطنية الإخبارية العامة و السياسية بـ 80 عنوان بنسبة 1,7 % من المجموع ، و منها 10 يوميات ، 27 أسبوعية و 23 شهرية ، و في الأخير نجد الصحافة الإخبارية المجانية بـ 74 عنوان بنسبة 1,6 % من المجموع ، منها 8 يوميات ، 11 أسبوعية و 33 شهرية (1).

و رغم أن فرنسا تأتي في الصف الأول عالميا من ناحية السحب العام للصحافة الأسبوعية غير اليومية ، فعلى العكس بالنسبة للصحافة الإخبارية السياسية و العامة التي تسجل تراجعا مستمرا منذ سنوات الخمسينيات من القرن الماضي (2).

أما بالنسبة للصحف المجانية ، فقد تم توزيع أول يومية مجانية في فرنسا في 18 فيفري 2002 ، و كان ذلك في باريس ، و هي " مترو " (Métro) ، و بعدها بأسابيع ظهرت يومية مجانية أخرى في مرسيليا و هي " مارسيليا بلوس " (Marseille plus) ، التي تم إطلاقها من قبل الناشر الجهوي " لابروفنس " (la Provence) ، و خلال بضعة أسابيع تم وضع أكثر من 800 000 نسخة من هذه اليوميات في متناول المحطات الفرنسية .

و لكن تبقى فرنسا بعيدة عن القمة في هذا المجال أيضا ، على اعتبار أن مجموعة المترو الدولية ، و التي يوجد مقرها في السويد ، أطلقت صحيفتها المجانية الأولى منذ عام 1995 ، و تقترح حاليا على مستوى العالم 25 طبعة مختلفة بتوزيع يتجاوز 12 مليون نسخة ، و في السياق ذاته ، تم إنشاء صحيفة مجانية أخرى و هي " 20 مिनوت " (20 minutes)، بمبادرة من ناشر نرويجي و بالتعاون مع مجموعة " وست فرانس " (ouest France) ، و قد تم توزيعها أيضا إلى عدة دول أوروبية (3).

و من جهة أخرى تعد الصحافة الفرنسية- إلى جانب المغتربين الفرنسيين- أحد النواقل الأولى للوجود الثقافي و السياسي و الاقتصادي لفرنسا في الخارج ، و تشكل اليوميات 23 % من حجم

(1)- Ibid : page 63 .

(2)-Ibid : page 73.

(3)- Jean-Marie Charon , la presse quotidienne, op.cit. page 22.

الصحافة المصدرة و 12 % من قيمتها ، و تخضع قبل توجيهها إلى الخارج لرقابة تامة من قبل (nouvelles messageries de la presse parisienne) NMPP.

إن سوق الصحافة في تدهور مستمر منذ عشر سنوات ، و يعد نجاح القطاع السمعي البصري و الأنترنت أحد أسبابه دون شك ، ففي سنة 2006 تم تصدير 3525 عنوان بقيمة بيع تقدر بـ 246 مليون أورو و 91,5 مليون نسخة بيعت ، و تعد الدول الفرنكوفونية المجاورة لفرنسا أحسن الزبائن بنسبة 58,7% (بلجيكا 34,3% ، سويسرا 21% ، لوكسمبورغ 3,2%) ، تليها دول الاتحاد الأوروبي غير الفرنكوفونية بنسبة 14,8% (إسبانيا 4% ، إيطاليا 2,5% ، البرتغال 1,8% ، بريطانيا 1,7%) ، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 7,5% (كندا 6% ، الولايات المتحدة 1,2%) ، و المغرب العربي 5,2% (المغرب 2,7% ، تونس 1,8% ، الجزائر 0,7%) ، ثم إفريقيا 5,9% (الغابون 1,1% ، ساحل العاج 1,1% ، السنغال 1% ، الكمرون 0,8%)⁽¹⁾.

تستفيد الصحافة الفرنسية من نظام مساعدات خاص و استثنائي مقارنة ببقية دول أوروبا ، و لكن رغم ذلك فهذه المساعدات أيضا لا تشكل استثناء ، لأن الصحافة البريطانية تستفيد من مساعدات على شكل إعفاء من الضريبة الجبائية تقدر بـ 0% ، كما أن مساعدات البريد أعلى مما هي عليه في فرنسا ، بالإضافة إلى أنه في بلدان أوروبية أخرى مثل إيطاليا و إسبانيا ، تمثل المساعدات المباشرة نسبة هامة جدا ، و لو أن بريطانيا و ألمانيا تتجنبان هذا المبدأ⁽²⁾.

و يؤكد جان ماري شارون أن مسألة أساسية يجب أن تطرح في فرنسا ، و تتعلق بالدور السري الذي تلعبه الدولة أو الحكومات وسط المؤسسات و المجموعات ، و يتساءل - في هذا السياق - كيف لا يهتم رجال السياسة في بلد مثل فرنسا بتغيير مالك يومية وطنية ذات أهمية ؟ ، و أهم مثال يستشهد به هو شراء مجموعة " برسون " (Pearson) البريطانية لصحيفة " ليزيكو " (les échos) ، على الرغم من أن وزير المالية " إدوارد بالادور " حاول بكل الطرق الممكنة تطبيق نص قانون 1986 ، و الذي يحدد المساهمة القصوى لمجموعة أجنبية بـ 20% ، و الأمر هنا يتعلق بمنع تبعية اليومية الاقتصادية لبورصة باريس ليومية بورصة لندن و هي " فينونسيل تايمز " (financial times) ، و لكن النتيجة كانت سيئة للوزير و حكومته، لأن العملية قد تمت فعلا⁽³⁾.

(1)- Pierre Albert , la presse française (2008) : op.cit , page 94.

(2)- Jean-Marie Charon , la presse quotidienne, op.cit. page 96.

(3)-Ibid : page (97-98) .

3 - الحدث الجزائري من خلال الصحافة الفرنسية :

لا يمكن تجاهل عملية التأثير المتبادل بين وسائل الإعلام و سلطات الدول ، فهي تؤثر في ديناميكية الدولة و لكن هذا التأثير يجب أن يكون في حدود الفلسفة السياسية القائمة ، و بشكل يتماشى مع سياسة النظام ، فهي جزء منه و مسؤولة لدى الدولة بشكل يجعلها تعمل من خلال ضوابط إيديولوجية و قومية معينة ، و هو ما ينطبق بطبيعة الحال على تغطية الصحافة الفرنسية للأحداث الخارجية ، الجزائرية على وجه التحديد ، على اعتبار العلاقات التاريخية بين الجزائر و فرنسا .

و من أجل فهم التغطية الصحفية للأحداث في الجزائر ، لابد من معرفة طبيعة العلاقة بين الصحافة و السلطة السياسية ، في إطار الارتباط العام بين وسائل الإعلام و السياسة الخارجية .

أ - السلطة و الصحافة في فرنسا :

توجد مجموعة تصورات عامة صاغها الباحثون في مجال الإعلام السياسي ، لما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في مجال السياسة الخارجية ، فقد ذهب **حميد مولاتا** إلى أن وسائل الإعلام يمكن أن تقوم بالوظائف التالية⁽¹⁾:

- كمساند كبير لسياسات الحكومة و مدافعة عن الوضع القائم .
- كأداة دعائية و مطلب سابق للوصول إلى أية غاية .
- كمراقب لما تريده الحكومة .

و من جملة الخلاصات التي توصل إليها الباحث المصري في الإعلام **أيمن منصور ندا** حول العلاقة بين وسائل الإعلام و السلطة السياسية في مجال السياسة الخارجية ، أنه لا يمكن التهويل من شأن قوة وسائل الإعلام و اعتبارها متخذة القرارات أو صانعة السياسات ، و جعل صانعي السياسات مجرد منفذين لأوامر وسائل الإعلام أو مستقبلين سلبيين لتصوراتها ، كما لا يمكن في الوقت ذاته التقليل من شأنها و جعلها مجرد ناقل سلبي للأخبار و أداة في يد متخذي القرارات ، و إنما يمكن القول عن العلاقة بينهما - و هو ما يتجلى أكثر في المجتمعات الليبرالية - هي علاقة " خصمين حميمين " أو " صديقين لدودين " ، فكل منهما ، أي وسائل الإعلام و متخذي القرارات ، يحاول فرض السيطرة و الهيمنة و تحجيم دور الآخر ، و في الوقت ذاته يحرص كل منهما على تعميق علاقته بالآخر، فهما إذن في شد

(1)- أيمن منصور ندا : الصور الذهنية و الإعلامية (عوامل التشكيل و استراتيجيات التغيير) ، د ط ، المدينة برس ، القاهرة ، 2004 ، ص 141 .

و جذب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، و عليه فوسائل الإعلام قد تقوم أحيانا بمجرد النقل السلبي للأحداث و قد تكون هي صانعة الحدث أو المعجلة به ، غير أن دورها غير ثابت تماما ، و إنما يتغير بتغير الظروف و الأحداث (1) ، و بالنسبة للصحافة ، فهي تؤدي وظائف اجتماعية ، و لكنها أيضا في خدمة جميع المؤسسات من أجل الدفاع عن المصالح السياسية أو الاقتصادية ، فمعرفة الجهات التي تخدمها الصحافة أهم من كشف الوظائف التي تقوم بها ، فقد كانت الحكومات على مر العصور في حاجة إلى التوجه إلى المحكومين ، و لم تكن الشبكات الإدارية البسيطة كافية لنقل الأوامر و التعليمات ، لذلك عملت الصحافة منذ نشأتها خلال القرن الـ17 على إعلام المواطنين بواجباتهم و تمجيد عدالة سياسة الملك و بعدها ساهم تطور التمثيل البرلماني ، ثم ديمقراطية السلطات في تنويع الدور السياسي للصحف التي طالبت باستقلاليتها و فرضت نفسها كسلطة رابعة أو على الأقل كمعارضة للدولة .

فهي يجب أن تعلم المواطن - القارئ - كي يتمكن من تحديد اختياراته بعد معرفة شاملة بالأسباب، و في الوقت نفسه تعبر عن مطالب الأفراد من أجل توضيح اختيارات السلطة السياسية عن طريق الاتصال الصاعد ، و يجب عليها أن تساهم - من خلال عديد نشراتها الحرة و المستقلة - في الدفاع عن التعددية الديمقراطية بواسطة أخبارها و تعليقاتها و انتقاداتها ، فباعتبارها عوناً للديمقراطية ، تقوم الصحافة برعاية النقاش العام عن طريق السماح للمؤسسات الحكومية و الأحزاب السياسية و النقابات و الجمعيات و لعدد محدود من الأفراد بالتعبير عن أفكارهم و وجهات نظرهم (2).

إضافة إلى ذلك ، تعد الصحافة إحدى الوسائل الإعلامية ذات التأثير في المجال الخارجي ، و قد اعتبرها البعض أداة من أدوات الدبلوماسية ، بينما يراها البعض الآخر سلطة مستقلة ذات مصالح تسعى لتحقيقها ، كما تم التأكيد على دورها في إزالة التوترات لدى الأفراد و لدى الشعوب أو التخفيف من حدتها و ذلك عن طريق البحث عن الحقيقة و نشرها ، و إن كانت علاقتها مع السلطة ليست بهذه البساطة ، فهي قد توظف لخدمة النظام بما يؤثر على أهداف الخطاب الخارجي و توجهاته و مضمونه و أسلوبه .

و على المستوى الاقتصادي نجد أن أشكال الهيمنة تتعدد في المجتمعات الصناعية الغربية الرأسمالية ، إذ تسعى مجموعات مرتبطة بمصالح في اليمين و اليسار إلى السيطرة على ملكية وسائل الإعلام لخدمة أهدافها و تحويلها إلى أداة " للتلاعب الإيديولوجي " و التأثير على الرأي العام ، و فضلا عن ذلك ، تضع المؤسسة الإعلامية القواعد و الضوابط الخاصة بالخطاب الخارجي و موقفها منه ، فالتنظيم المؤسسي

(1) - نفس المرجع السابق ، ص (146-147).

(2) - Pierre Albert , la presse française (1998) : op.cit , page(31-32).

للصحافة يلعب دورا مهما في عملية إنتاج الخطاب الخارجي ، لاسيما و أن الصحف الجادة ذات المستوى الرفيع هي الأكثر اهتماما بإنتاج هذا الخطاب ، و في الوقت نفسه هي الأكثر صرامة و التزاما في تطبيق التنظيم المؤسسي ، حيث يعتمد على التخصص الشديد كأسلوب يضمن لها تحقيق مستوى أفضل ، على اعتبار أن الصحفي يكتب بكفاءة و سرعة أكبر ، كلما تخصص في العمل الذي يؤديه (1).

و قد أكدت الدراسات و النظريات أن تأثير وسائل الإعلام على إدراك الجمهور للواقع الاجتماعي ، أقل في الظواهر التي يكون للأفراد تجربة مباشرة بها و خبرة عنها ، أما تلك التي يجهلون فيها فإنهم يتلقون أخبارها عبر وسائل الإعلام ، بل و كما يؤكد " سكوت " (Scott) فإن الناس أحيانا يقومون بالربط بين بعض خصائص الدول ، فيستخدمون المعلومات التي لديهم عن بعض الخصائص لكي يستنتجوا بصدق خصائص أخرى (2). تعد الصحف و المجلات الدولية الواسعة الانتشار وسيلة فعالة من وسائل السياسات الخارجية للدول ، التي تعمل على تقوية الوسائل المختلفة لسياستها الخارجية في سعيها لتحقيق مصالحها ، و تساهم في اتخاذ القرار الخارجي من خلال دورها كمراقب و مشارك ، كما تيسر التفاهم الدولي ، فهي تخدم السياسة الخارجية للدولة بالدرجة الأولى ، و هي بهذا المعيار تعتبر جزءا من ظاهرة العلاقات الدولية .

و قد أثبتت عدة دراسات أن الخطاب الصحفي الخارجي في الدول الديمقراطية ، يعكس مصالح صناع القرار و وجهات نظرهم أكثر مما يفعل الخطاب الصحفي الداخلي في هذه المجتمعات ، و ذلك لأنه يتعرض للضبط أكثر مما يتعرض له الخطاب الصحفي الداخلي (3).

و في فرنسا ، يحدد الإطار القانوني جانبا من جوانب العلاقة بين الصحافة و السلطة السياسية بتقرير استقلال الصحافة ، و ضمان إصدارها بعيدا عن قرار السلطة ، و في نفس الوقت يمنح للسلطة صلاحيات نحو الصحف في موضوعات محددة و أوقات معينة ، و بالمقابل يحدد إطار ممارسة الجوانب الأخرى لهذه العلاقة ، و هي (4):

(1) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص(97-98).

(2) - نفس المرجع السابق : ص99.

(3) - نفس المرجع السابق : ص(122-124).

(4) - كمال قابيل محمد : مرجع سبق ذكره ، ص94 .

• تمتلك السلطة السياسية أداة فعالة لمواجهة الصحافة ، و هي المعلومات التي تستحوذ عليها إدارات الدولة و مؤسساتها المختلفة ، و تستطيع السلطة التحكم بعنصر المعلومات و رسم خطوط معينة لكل الصحف و أيضا لكل وسائل الإعلام ، وفقا لدرابنتها بسياسة كل وسيلة و وعيها بالمنافسة الشديدة بين الوسائل الإعلامية المختلفة ، و إمكانية استغلال هذه المنافسة من جانب السلطة عن طريق " منح المعلومات التي تريد لمن تريد في الوقت الذي تريد " ، و هو ما يجعل الصحافة تابعة للسلطة .

و في هذا السياق أصبحت عملية تسريب المعلومات من جانب المسؤولين في الحكومة - سواء في إطار الصراع بين أعضائها أو بهدف التأثير في الرأي العام بشأن قضية معينة - ممارسة منتشرة ، و لم تجد وسائل الإعلام الفرنسية وسائلًا تضمن لها عدم الوقوع كضحية لمثل هذه العملية .

• تلعب الدولة في فرنسا أدوارا أكثر فاعلية و اتساعا و مركزية من مثيلاتها في دول عديدة و لذلك تعد الصحافة الفرنسية أقل عداوا للسلطة ، وتبدو أكثر تسامحا في مواجهتها عن نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا .

• تلتزم الدولة في فرنسا بتقديم مساعدات اقتصادية عديدة للصحافة المطبوعة في شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية ، و أسعار خاصة للاتصالات و المواصلات و البريد ، و إعانات مالية حتى لا تتوقف الصحف بشكل يهدد مبدأ التعددية و التنوع ، غير أن هذه المساعدات لم تق الصحف من عثراتها الاقتصادية نتيجة لعدم كفايتها أو لصعوبة الشروط المقررة لسريانها ، و رغم ذلك فهي تمثل وسيلة ضغط يمكن أن تمارسه السلطة بدرجة أو بأخرى .

• توحى العلاقات الشخصية الوطيدة التي تربط بين الصحفيين و السياسيين بالشك فيما يتعلق باستقلالية العمل الصحفي ، بسبب تماثل المرجعية الاجتماعية و الثقافية للجانبين ، و تبرز حاجة كل جانب إلى الآخر ، و ما ينتج عن ذلك من تعامل منظم و مستمر و تبادل للخدمات المختلفة فأصبح الصحفي أكثر اعتمادا على رجال السياسة للحصول على كم هائل من المعلومات التي تتحكم فيها السلطة ، كما أن مستقبل السياسة أصبح يعتمد أكثر فأكثر على وسائل الإعلام بما فيها الصحافة .

و يرى بيير بورديو (Pierre bourdeaux) أن الصحفيين و رجال السياسة في فرنسا يشتركون في القيم و أطر التفسير نفسها ، حيث أنهم حافظوا على علاقات وثيقة و أحيانا شخصية بينهم ، و درسوا في

المدارس نفسها و ساهموا معا في نشر رؤية متشابهة للعالم ، تستبعد بوجه خاص التمثيل العادل للحركات الاجتماعية و النقابات ، و قضايا الهجرة ، و على العكس ، منحت الأولوية لقضايا أقل أهمية ، و تناسب برنامج الحكومة ، مثل الغياب المتزايد للأمن في فرنسا ، أو ضرورة التكيف مع العولمة الاقتصادية (1).

يتمركز الحكم في فرنسا حول رئيس الجمهورية الذي يحدد و يوجه السياسة الوطنية و تتحرك تبعاً له أجهزة نظام الحكم ، بل أن الدستور سمح له بأن يستولي على السلطة التشريعية و التنفيذية في حالات معينة (المادة 16) ، و على عكس السياسة الداخلية ، يعد الرئيس الصانع الوحيد لجميع القرارات الهامة في

السياسة الخارجية ، و هو ما حدث بصفة مستمرة و دائمة ، و لم يتوقف منذ عام 1958 .

و لذلك يشعر الصحفي بأنه تابع للرئاسة (قصر الإليزيه) و الخارجية (قصر أورساي) ، و يعبر عنهما و عما تريانه مناسباً ، لأنه في هذه الحالة يتحول إلى وسيلة من وسائل الدولة للحفاظ على مصالحها و مكانتها العالمية (2).

و في هذا السياق يرى **جاك لوبويك (Jacques le bohec)** أن تطبيق الرقابة العسكرية على وسائل الإعلام في فرنسا لا يعني غياب الإعلام نفسه ، و لكنه سينحصر في إطار ما يسمى بالاتصال الدعائي الموجه ، لإخفاء الأخطاء و الرعب و التحضير المعنوي للجنود ، و الإبقاء على الأمل في النصر النهائي و تسميم أفكار العدو ، فعلى سبيل المثال اختصر الصحفي **باستور.ج (J.pasteur)** العلاقة بين العلاقة بين وسائل الإعلام و الحرب ، و عبر عن المعارك بين التونسيين و الفرنسيين في بنزرت في 18 جويلية 1961 ، و اختصرها في الأمر الذي تلقاه من مدير الإذاعة و التلفزيون الفرنسي (RTF) في تلك الفترة حيث قال له * " عزيزي باستور ، هذا المساء ، قيل أن تكون موضوعياً ، يجب أن تكون فرنسياً " (3).

و هو ما يوضح أن وسائل الإعلام في هذه الحالة تتحول إلى وسيلة ، كما تنتوع في هذا الإطار الوسائل المستعملة للوصول إلى الهدف المنشود ، فقد أجبرت الصحف الجهوية في ظل نظام فيشي (vichy) على الترويج لحكومة ب.لافال (P.laval) بفضل تعويض مدراء الصحف بمراقبين يعملون لصالح الحكومة و جيش الاحتلال ، و قد حدد بروتوكول الاتفاق - الذي جاء في 07 جانفي 1991 في فرنسا مع احترام مرسوم 22 جوان 1944- بأن مراسلي الحرب يعتبرون بمثابة ضباط (و لكنهم يختلفون بالمقارنة مع الجنود

(1)- أندرياس جرن والد ، ترجمة حازم سالم : **تجارب الإعلام المرئي و المسموع في أوروبا**، ط 1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (سلسلة قضايا الإصلاح 14) ، 2007 ، ص 194 .

(2)- هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

* **ملاحظة** : و هي العبارة التي توافق ما يلي " Mon cher pasteur , ce soir , avant d'être objectif , il s'agit d'être français "

(3)- Jacques le bohec : **les rapports presse – politique** ، l'harmattan ، paris ، France, 1997 ,page 229 .

الأصليين) و يمكنهم ارتداء الزي العسكري (المادة السابعة) ، و يختار الصحفيون إذن ما بين قبولهم لهذا الاتفاق المفروض أو عدم اعتمادهم من قبل السلطات العسكرية (1) ، و فيما يتعلق بمستوى الاهتمام بالسياسة في فرنسا ، فقد أشارت دراسة أجراها كونفيريس و دويو (converse et dupeux) ، بأنه أقل مما هو عليه في دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن أغلب الاهتمام ينصب حول القضايا ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية ، مما يجعل الشؤون الخارجية تأتي في مرتبة لاحقة بمراحل ، باستثناء قضايا الحرب و السلام ، و هنا أيضا يتدخل الإعلام في إبراز القضايا أو التعتيم عليها بصورة فعالة (2).

ب - تغطية الصحافة الفرنسية للأحداث في الجزائر :

يعتقد الباحثون أن التعددية الإعلامية السياسية في فرنسا كدولة ليبرالية غربية ، لا يعني اختلاف عرض المجتمعات الأجنبية ، و خصوصا مجتمعات دول العالم الثالث ، و منها الجزائر بحكم الانتماء السياسي العام ، لاسيما و أن بعض الدراسات الأجنبية الغربية ، كشفت عن مركزية أولويات القيم الخيرية في وسائل الإعلام الجماهيرية الغربية ، مثل التركيز على قيم السلبية ، الصفوة ، و هذا بسبب بعد الإثارة فيها (3).

و قد اهتمت الصحافة الفرنسية منذ العهد الاستعماري بما يجري في الجزائر ، فنجد أن الدوريات الفرنسية ذات الطابع الاشتراكي ، لم تعط لأحداث 1 نوفمبر 1945 العمق السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي كان يمكن أن يخفف من خطورة الوضع في الجزائر ، فالصحافة الاشتراكية وقعت في تناقض من خلال نقد الوضع المزري ، و محاولة تكييف الوضع الاستعماري بمطالبه الجزائريين بالخضوع لمسألة الجزائر فرنسية ، في حين حاولت صحافة اليسار أن تبرز الوجه الحقيقي للجزائر من خلال حديثها عن الوضع المأساوي الاجتماعي ، مع محاولات عدة لطرح البديل الحضاري الذي من أجله أنتت فرنسا ، من وظيفة إخراج الشعب من الأمية ، الجهل و الفقر ، إلى الحضارة الفرنسية المتسامحة ، الأخوية و العادلة، بينما دعت الصحافة الشيوعية إلى مساواة سكان البحر المتوسط دون تفريق عرقي أو ديني من خلال نداء الوحدة ، و على العموم فإن مجموع الصحافة اليسارية في فرنسا و الجزائر، قد أبرزت المشكل الجزائري على أنه مشكل اجتماعي اقتصادي ، و تجاهلت البعد السياسي الأكثر حضورا في أدبيات الحركة الوطنية السياسية منذ 1945 (4).

(1)-Ibid : page 230.

(2) - هناء فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 100 .

(3) - فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص، 02.

(4) - نفس المرجع السابق : ص(20-21) .

و قد تباينت مواقف الصحف الفرنسية من النظام الاستعماري الفرنسي خلال الخمسينيات من القرن الماضي ، ففي اليوم الموالي للحرب ، برهنت حالة العصيان في الفيتنام للفرنسيين بأن مسألة الإمبراطورية لا بد أن تنتهي ، و قد وقف الحزب الشيوعي - في إطار استمراريته في اختياراته التاريخية - في الصفوف الأولى المناهضة للاستعمار ، و لكن الصراع الذي خاضته بعض الأسبوعيات ضد الاستعمار أولا ، ثم نهاية حرب الجزائر ثانيا ، كان بناء على مبادئ أكثر تعقيدا ، ف " لوفيل أفسرفاتور " التي قادها " جان دانيال " و القريبة من الحزب الاشتراكي الموحد PSU ، تمثل اليسار المنتقد بالنسبة للشيوعية ، و تعبر في الوقت نفسه عن تقاليد إنسانية ، في حين أن " لكسبرس " (l'express) التي يديرها " جان جاك سرفان شرايبر " بمساعدة " فرانسواز قيروود " (Françoise giroud) ، تعتبر قبل كل شيء ملحقا لجريدة مالية و هي " ليزيكو " (les échos) ، و قد عبرت عن مشاعر البورجوازية المتفتحة على قيم إنسانية ، و مقتنعة بأن النموذج الاستعماري قد تم تجاوزه (1).

أما جريدة " باري ماتش " (Paris match) و هي أسبوعية مصورة أنشئت عام 1938 ، و أعاد مالكها " جان بروفوست " بعثها عام 1949 ، نشرت ريبورتاجات كبرى مدعمة بالأخبار و الصور ، و مؤيدة في البداية للتطور التدريجي لنظام المستعمرات على الطريقة الفرنسية ، و لكنها انضمت شيئا فشيئا لفكرة التخلي التدريجي عن هذا النظام .

و قد ساهم الصحفي " رايموند كارتيري " (Raymond cartier) في انتشار فكرة أن المستعمرات تكلف فرنسا أكثر مما تجلب لها ، و حث على تفضيل " لاكورير " (la corrére) و هي المقاطعة الفرنسية رقم 19 ، على نهر " زامبيز " (zambéze) الذي يقع في دولة زامبيا وسط القارة الإفريقية (و هي إحدى المستعمرات الفرنسية السابقة) ، خاصة و أن فكرته لاقت تأييد جزء من البورجوازيين .

و في الوقت نفسه ، حظيت تقارير مجلة " ماتش " (match) الشعبية الكبيرة ، بمقروئية واسعة تقدر بـ 5 مليون ، فمثلا ساهمت تغطيتها لمعركة " ديان بيان فو " (diên biên phû) في خلق وعي حرر الفرنسيين من الأوهام ، فقد وقفت المجلة وقفة إجلال للجيش الفرنسي بعد الخسارة التي لحقت به ، و أشادت بشجاعة الجنود و تضحياتهم ، و هو ما ترك الانطباع بأن الحرب التي تخوضها السلطة الفرنسية لا أمل منها ، و ربما لا هدف من ورائها أيضا .

(1)- Catherine Bertho lavenire : op.cit , page 211.

و فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية ، فقد خاضت " لئونفيل أيسرفاتور " نضالا لصالح جبهة التحرير الوطني ، كما كانت تتحدث بشكل دائم عن التعذيب و عن تجاوزات الشرطة ، و قمع المظاهرات في فرنسا خلال ثلاثينيات القرن الماضي ، و يدخل كل ذلك في إطار حملة اليسار ضد الاستعمار ، باسم حرية الشعوب و الكرامة الإنسانية ، و بالمقابل عبرت " لكسبرس " (l'express) هي الأخرى عن نضالها حول نفس المبادئ ، ما برهن للحكومة الفرنسية على أن جزءا على الأقل من ناخبي الوسط اليميني ، يريد إنهاء المسألة الاستعمارية (1).

فقد كتبت " لئونفيل أيسرفاتور " في عددها الصادر في 14 جانفي 1961 " ..إن الوضعية التي يوجد فيها ديغول تدفعه إلى الوقوع في متناقضات خطيرة للغاية ، إن برنامجه يتمثل في تكوين الهيئة التنفيذية ، ثم ترقب إقبال الجبهة عليه ، و لكنه يعرف أن تكوين تلك الهيئة لا يمكن أن يتم إلا إذا بادر بتقديم عروض جديدة على الجبهة .. و إذا لجأ ديغول إلى دعوة الجبهة إلى المفاوضة ، فهل يعني ذلك أنه يقصد بصدق إنهاء المشكل بالمفاوضة ، أم لا يهدف إلا إلى تكرار عملية مولان ؟ أما أنا فإنه من رأيي أن ديغول لا ينوي في الظروف الراهنة أن يتفاوض مع الجبهة وحدها في شروط تطبيق تقرير المصير، و كل ما يمكن أن يفعله معها هو فتح محادثات حول وقف القتال " (2).

لقد شجعت معظم الصحف الفرنسية ضرورة فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني من أجل إيجاد حل للمشكلة الجزائرية ، فنجد أن " لوفغارو " اليمينية رأت بأن مفاوضات مولان - التي فشلت - تم تحضيرها بعجلة أكثر من اللازم ، لذلك يعمل الطرفان على تحضير المقابلة القادمة بعناية أكثر، و توقعت الصحيفة بأن تلك الاتصالات يمكن أن تكون مفيدة لتحقيق وقف القتال ، أما صحيفة " لورور " اليمينية المتطرفة ، فقد كتبت " إن الجديد كل الجدة و المهم أيضا هو أننا نجد في بلاغ الحكومة الفرنسية شيئا من التفاؤل الممزوج بالحدس إزاء جبهة التحرير الوطني ، و لذلك يبدو أن الاستعدادات مرضية الآن أكثر لإجراء اتصالات سلمية " ، في حين بدت " ليبيراسيون " اليسارية أقل تفاؤلا ، حيث اعتبرت " من الظاهر أن الجنرال ديغول لا يرفض الاتصالات ، و لكننا مع ذلك لا نجد في نص البلاغ الفرنسي أدنى إشارة إلى سعيه إلى تيسير استئنافها و لذلك فإننا نخشى أن يكون العكس صحيح " (3).

(1)-Ibid : page 212.

(2)-عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الأول 1961 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة ، ص 23 .

(3)- نفس المرجع السابق : ص (33-35) .

لقد تفتنت الحكومة الفرنسية إلى أن الصحافة هي التي تثير الرأي العام ، فقد نشرت " لوموند " (le monde) يوم 05 أكتوبر 1956 أقوالا لهنري مارو (henri marrou) - وهو أستاذ في جامعة الصوريون - عنوانها "فرنسا... وطني" ، و في موضع آخر تم نشر "شهادات مسيحية" (témoignage chrétien) في شهر أفريل من العام الموالي ، و هي نص لـ "جان مولر" (jean muller) الذي قتل أثناء إحدى المعارك ، و في نفس الفترة من ربيع عام 1956 ، نشرت "إسبري" (esprit) شهادة أخرى لشاب غادر الجزائر في 27 مارس ، و تقول "كاترين لافونير" بأن الصحافة الفرنسية في تلك الفترة أدت دورا تاريخيا ، من خلال تنبيه الرأي العام و الرقابة النقدية للحكومة (1).

لقد تمتت صحافة اليسار في فرنسا أن يطبق الرئيس "ديغول" خطة معاكسة تماما للتي أجبرته الظروف على أن يصرح بها فيما يتعلق بالمشكلة الجزائرية ، و بالنسبة لليمين المتطرف ، فنجد أن الصحافة التابعة له تعرضت كثيرا للموضوع المسمى بـ "الدياثة*" ، و الذي استعمله "جاك بيريت" (Jacques Perret) منذ البداية في صحيفة "أسبي دو لافرانس" (Aspects de la france) و قد استأنفتها "لوكانار أونشيني" (Le canard enchaîné) بقلم "ترونو" (treno) الذي كتب "إن أوائل الديوثين هم الذين سعدوا بديغول إلى الحكم".

إن قلق الصحافة الفرنسية من ما يحدث في الجزائر منذ مجيء ديغول ، برز أكثر من خلال صحافة العاصمة باريس ، و كان أكثر تسارعا ، فقد نشرت صحيفة "لوموند" في عددها الصادر في 13 سبتمبر 1959 مقالا للنائب الشيوعي "ف.تنغاي بريغنت" (F.tanguy-prigent)، الذي لم يخف أبدا عداوه للنظام الجديد ، و الذي عنوانه بـ "ساعدوا ديغول؟" (2).

لقد جاء رد فعل الصحافة الفرنسية مناقضا و معاديا لخطاب ديغول في 16 سبتمبر 1959 ، بعد أن فضل الرئيس الفرنسي عدم التفريط في الجزائر ، فقد ركزت أسبوعية "فرانس أنديبوندونت" (France indépendante) على القطيعة التي حدثت بين ديغول و المناادين من الوسط الفرنسي باستقلال الجزائر ، و اعتبرت أن سياسة ديغول لم يبق منها سوى الفشل و الهزيمة و الإفلاس ، و من جهة أخرى نال نداء ديغول بضرورة استرجاع الأمن ، إعجاب بعض الصحف ، فقد عنونت "لوباريزيان

(1)- Catherine Bertho lavenir : op.cit , page 212.

* ملاحظة : الديوث هو الإنسان الذي لا غيره له على أهله ، و في الصحافة الفرنسية قصد بها الفرنسيون غير الغيورين و المبالين بمصلحة فرنسا .

(2)-Claude Bellanger et autres : **Histoire générale de la presse française** , (de 1958 à nos jours), 1ère édition , tome 05 ; presses universitaires de France , paris , France , 1976 , page 170 .

ليبيري " (le parisien libéré) " الجنرال ديغول.. أدعوا الفرنسيين مرة أخرى أينما كانوا و أيا كانوا أن يتحدوا من أجل فرنسا "، و لم تتذكر " ليبيراسيون " من الخطاب سوى مبدأ العمل " ديغول .. لن أستسلم" بينما لم تتردد " لومانيتي " بخصوص الكلمة المفتاح " لن أخلف بوعدى حول تقرير المصير " ، في حين حاولت " لورور " (l'aurore) أن تكون متوازنة حتى ترضي قرائها " ديغول.. الحل الذي اختاره حول الجزائر هو أكثر خدمة لفرنسا "، و بعدها غادر " جاك سوستل " (Jacques soustelle) الحكومة و بعد بضعة أسابيع قام الجنرال ديغول بجولة في الجزائر ، و التي لم يتابعها سوى صحفي واحد و هو ممثل وكالة الأنباء الفرنسية ، لقد علقت كل الصحف تقريبا على ذلك بشكل إيجابي ، فقد كتب " جورج بيدوت " (Georges bidault) في صحيفة " لوكارفور " (Le carrefour) " لا نريد الدولة الجزائرية ، نريد الجزائر الفرنسية و ماعدا ذلك فهو جنون " ، و في نفس الأسبوعية أعلن " أندري ستيبيو " (André stibio) في 29 جوان و ندد بما سماه " حملة المساومة على السلام " و " الانتصار الضائع " و هي نفس الحملة التي ترجمت من خلال " بيان الـ121 " ، و التي كان أول من وقعها من الكتاب و الأساتذة و الفنانين ، بهدف " الحق في التمرد على حرب الجزائر " (1) ، و كتبت يومية " لوموند " أيضا " و أخيرا نلخص انطباعاتنا بملاحظة عامة ، و هي أن ديغول لم يترك نفس الأثر في عاصمة الجزائر و في داخل القطر ، فقد شاهد الجنرال و استمع ، و إذا كان في نيته إقناع جميع الناس ، فإنه غير متأكد من أنه أقتنعهم جميعا " (2).

و هو نفس ما أشارت إليه " لوفيغارو " اليمينية .. و خلاصة القول أن تصريح ديغول فتح آفاقا جديدة و برهن على أن الانتصار في الحدود الثورية لا يعتمد على القوة فحسب، بل على الإقناع خصوصا.. (3).

و في سياق آخر كتب " بيير بريسون " (Pierre brisson) في يومية " لوفيغارو " دائما " نريد أن نقنع م ديبيري (m.debré) و أيضا الجنرال ديغول ، بأنه في ظل الديمقراطية، و أمام أمة حرة و في فرنسا أكثر من غيرها لا شيء يمكن أن يحدث دون الصحافة، و لا يمكن الوصول لشيء من دونها أيضا " (4).

و تحدثت صحيفة " لونوفيل أسرفاتور " في مقال بعنوان " خصومات بين جنرالات فرنسا " عن المشاجرات و النزاعات القائمة داخل وزارة الدفاع في منتصف عام 1959 بسبب اختلاف الرؤى حول مواصلة الحرب الجزائرية ، و اعتبرت أن تطور الوضعية العسكرية بالجزائر هو ما سيحدد طريقة حل هذا النزاع (5).

(1)- Ibid : page (171-172).

(2)- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الثالث 1959 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة ، ص 35 .

(3)- نفس المرجع السابق : ص 71.

(4)- Claude bellanger et autres : op.cit , page 174.

(5)- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الثاني 1959 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة ، ص 09.

لقد تراوحت ردود فعل الصحف الفرنسية بعد أن قبلت فرنسا التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ، و أجبرت على الاعتراف بممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فقد بقيت كل من " لوموند " و " لأكروا " معارضتين لـ " المغامرة " ، أما " لوفيغارو " التي لم تكن أقل ميلا للحكومة ، و لكنها في نفس الوقت رفضت أن تصدق " أن ما لا يمكن تداركه قد انتهى " ، بينما حافظت " لوباريزيان لبييري " على وفائها لأطروحة الجزائر الفرنسية (1).

تواصل اهتمام الصحف الفرنسية بما يحدث في الجزائر ، فقد نقلت أحداث أكتوبر 1988 و وصفتها على النحو التالي " جاءت أحداث أكتوبر 1988 كنتيجة لظروف سياسية و اقتصادية و اجتماعية سيئة، و كتأكيد على رغبة العديد من أفراد الشعب الجزائري في التغيير ، بدأت أحداث الغضب كما تسمى في بداية أكتوبر 1988 ، في الوقت الذي بدأت فيه الاضطرابات التي تترجم الغضب العام في 04 أكتوبر و الأيام التي تلتها ، لقد خرج شباب غاضبون معظمهم من الطلبة يتظاهرون في شوارع العاصمة .. " . أما القنوات التلفزيونية، فقد انتظرت إلى غاية 06 أكتوبر حتى تنقل الحدث ، و منحت هذه القنوات منذ بداية تغطيتها و لقراءة شهر اهتماما أكبر لما يحدث في الجزائر، و لا سيما قناتي France2 و TF1 (2).

لقد زاد اهتمام وسائل الإعلام الفرنسية بالأحداث الجزائرية منذ الانتخابات التشريعية التي نظمت في 26 ديسمبر 1991 ، و يعتبر آلان شينال (Alain chenal) ، أن القول بأن وسائل الإعلام الفرنسية لم تثبت اهتمامها دائما بأخلاقيات المهنة ، و لم تلتزم بالدقة المهنية ، يعد تهوينا للواقع ، فلا طالما مزجت بين التهويل و التكتم الإعلامي ، و نادرا ما خرجت عن هذه القاعدة ، و هو ما يفسره بالصعوبات الكبيرة التي وجدتها الصحافة الأجنبية للعمل في الجزائر في تلك الفترة ، حيث أن إنجاز حصة أو كتابة مقال حول الانسداد الرهيب في ظل غياب أي تصور لمخرج مستقبلي واضح أو صادق يعتبر تحديا .

و كان التلفزيون البريطاني أول من قام بإنجاز رپورتاجات حول مخابئ الإسلاميين ، أما وسائل الإعلام في فرنسا فقد اعتمدت خلال أعوام 1992 و 1993 و 1994 مبدأ تهويل ما يحدث في الجزائر ، و لكن و ابتداء من منتصف عام 1994 ، تخلت عن هذا المبدأ ، خاصة بعد لقائي روما.

و اعتبرت معظم العناوين الصحفية مع بداية تفوق الجبهة الإسلامية للإنقاذ سياسيا ، على أن كلمة " Fis " - و هي الاختصار للحروف الأولى من كلمات "Front" (الجبهة) ، "islamique" (الإسلامية) "Salut" (الإنقاذ) - تعني في حقيقة الأمر معنى آخر ، و هو :

(1)- Claude bellanger et autres :op. cit , page 177.

(2)- محمد فدول : مرجع سبق ذكره ، ص 40 .

الفييس (Fis) = فرنسا (France) – إيران (Iran) – السودان (Soudan) (1).

و يشير فرانسوا بورجا (François burgat) إلى أن الخطاب المتحمس للإعلام الفرنسي الهادف إلى حماية المعسكر الديمقراطي ، عندما تقابل مع خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تدين حزب فرنسا ، قد ساهم بكل تأكيد في التقليل من أهمية هذا المعسكر و إبراز معارضيه (أي الجبهة) .

كما أفرط التلفزيون الفرنسي في تأييد القوى العلمانية و استخدم بعض المفردات اللغوية ذات الإيحاءات السيئة في إدانة مناضلي جبهة الإنقاذ ، يضاف إلى ذلك العدوانية الانتقائية للغاية التي اتسم بها خطاب مقدمي برامج التلفزيون عند تقديمهم " للرجل الذي يخيف فرنسا " * ، كما أن المعلقين عجزوا باستمرار عن الفصل بين هذا التشدد الذي لا يكفون عن الحديث عنه ، و بين الأطر المرجعية الخاصة بالهوية ، و التي يشترك فيها جميع الجزائريين (2).

و في ذات السياق ، يعتبر الأستاذ محمد قيراط أن الإعلام الفرنسي استعمل الفبركة و التلوين و التضليل و التزييف ، في تعامله مع الأزمة الجزائرية في مراحلها العديدة ، و خاصة موقفه من الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية سنة 1992 – أي بداية الصراع – و كذا تعامله مع المؤسسة العسكرية ، و هو ما يثبت مقولة أن الإعلام يتبع الدبلوماسية و السياسة الخارجية لدولته ، سواء كان الأمر صحيحا و موضوعيا أم كان يتنافى مع أخلاقيات الممارسة الإعلامية و الضمير المهني (3) ، فمع بداية الصراع ، حاول الإعلام الفرنسي جذب الحركة الإسلامية في الجزائر و تحديدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و راهنت فرنسا و إعلامها على الجبهة ، و استعملت كل الطرق لتدعيمها إعلاميا و معنويا ، و فتحت المجال أمام مناضليها و مسؤوليها للنشاط بحرية داخل التراب الفرنسي ، و عمل الإعلام الفرنسي من خلال ذلك على التحضير لفترة الجمهورية الإسلامية في الجزائر، و كسب ود الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، لكن المخابرات الفرنسية أخطأت في حساباتها ، لأن الصراع انتقل إلى داخل فرنسا (4).

(1)– Alain chenal , la France rattrapée par le drame algérien : politique étrangère , n °02 , 1995 , page (416-418).

*ملاحظة : استخدمت مجلة " لويوان " (le point) الفرنسية هذه العبارة في أحد أعدادها للإشارة إلى عباسي مندي .

(2)– فرانسوا بورجا : مرجع سبق ذكره ، ص 289 .

(3)– محمد قيراط : تشكيل الوعي الاجتماعي (دور وسائل الإعلام في بناء الواقع و صناعة الرأي العام) ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 2007 ، ص 284 .

(4)– نفس المرجع السابق : ص 285 .

و قبل عقد الانتخابات الرئاسية لعام 2007 التي صعدت بنيكولا ساركوزي إلى قمة الرئاسة في فرنسا ، اعتبرت الصحافة الفرنسية أن السلطة الجزائرية تتقرب هوية الرئيس الفرنسي الجديد ، حيث كتبت أسبوعية " لكسبرس " (l'express) في عددها الصادر في 2006/04/27 ، أن الجزائر تنتظر عام 2007 حتى تعرف شكل السياسة الفرنسية ، و أن موقف الرئيس بوتفليقة و رؤيته للأشياء ، قد تغيرت منذ مرضه ، فقانون المصالحة الوطنية و إذاعة الصلاة في التلفزيون و الإذاعة ، و دعوة مئات الشخصيات إلى مكة ، كل ذلك يشكل مبادرات تشهد على الاتجاه الديني للرئيس الجزائري (1).

و فيما يتعلق بجرائم فرنسا في الجزائر ، فجد أن صحيفة " لومانيتي " التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي (PCF) وقفت موقفا مشرفا إزاء هذه الجرائم التي ارتكبتها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري خلال حرب التحرير (2) ، أما صحيفة " لوموند " فقد نشرت شهادة " لوبيزات إيغيل أحرير " في 20 جوان 2000 و التي كانت بداية لفتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر، و في 31 أكتوبر 2000 نشرت جريدة " لومانيتي " نداء وجهته 12 شخصية فرنسية ، إلى كل من رئيس الجمهورية جاك شيراك و رئيس الحكومة الفرنسية طالبوا فيه الحكومة الفرنسية بالاعتراف باقتراح جرائم ضد الشعب الجزائري من طرف الجيش و الضباط الفرنسيين و إدانة مرتكبيها ، و في 23 نوفمبر من نفس العام فتحت صحيفة " لوموند " صفحاتها لشهادة كل من الجنرالين ماسو و أوساريس ، و كانت مناسبة هامة لتوسيع دائرة الجدل و الحديث و المناقشات، حول قضية التعذيب و جرائم القتل الجماعي من طرف الجيش الفرنسي و ضباطه، و كان لزاما على الإعلام الفرنسي فتح صفحاته للرأي العام الفرنسي من مختلف شرائحه و اتجاهاته و ميوله الحزبية .

و قد كلفت صحيفة " لوموند " مكتب سبر الرأي العام لإجراء تحقيق لفائدة الجريدة حول الموضوع و معرفة مواقف كافة الاتجاهات السياسية ، و الجدير بالذكر أن صحيفتي " لوموند " و " لومانيتي " كانتا وراء فتح ملف جرائم فرنسا في الجزائر ، فخصصت " لوموند " مثلا 8 صفحات كاملة في ملحقها (le monde .. dossiers et documents) ، مرفقة بالصور و شهادات حية لأفراد لا يزالون على قيد الحياة ، و عايشوا ما جرى من تعذيب قام به الجيش و ضباط فرنسا في الجزائر خلال حرب التحرير 1954-1962 (3).

(1) - عشيرة كامل ، الاتجاهات الفرنسية : مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 19 ، جامعة عين شمس ، مصر ، جويلية 2006 ، ص 126.

(2) - سعدي بزيان : جرائم فرنسا في الجزائر ، د ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 ، ص 87 .

(3) - نفس المرجع السابق : ص (129-131) .

خلاصة :

رغم أن أول صحيفة ظهرت في العالم هي " لاغازيت " الفرنسية ، إلا أن الوضع الحالي للصحافة في فرنسا ليس كذلك ، بحيث تراجعت بالمقارنة مع نظيرتها في أوروبا و العالم على حد سواء ، و قد مس هذا التراجع بالخصوص اليوميات ، و لكن بالمقابل تطورت المجالات التي تحولت إلى منافس حقيقي لباقي الصحف .

كما ظهرت اليوميات المجانية التي أصبحت هي الأخرى تهدد مكانة الصحف غير المجانية ، و تعتبر يوميات " لوموند " و " لوفيجارو " و " ليبيراسيون " اليوميات العامة النادرة ، التي تمكنت من المحافظة على جمهورها و مكانتها محليا و أوروبا باعتبارها صحافة عالمية .

الفصل الرابع :

الصراع السياسي في الجزائر
من
خلال يومية " لوفيغارو "

خطة الفصل :

- تمهيد

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو "

- النتائج الجزئية

تمهيد :

تعتمد أداة تحليل المضمون على التحليل الكمي و هو القراءة الكمية للمعطيات أو البيانات المحصل عليها ، و التي تم تبويبها و تسجيلها و حفظها من خلال جداول إحصائية تبرز الظهور العام لكل فئة على حدى ، كما تم تصميم أعمدة بيانية توضح التطور الجزئي لكل فئة عبر كل سنة من سنوات الدراسة .

لكن التحليل الكمي وحده لا يكفي في مثل هذا النوع من الدراسات ، لذلك لابد من الاعتماد أيضا على التحليل الكيفي ، أي تقديم تفاسير علمية للقراءة الكمية التي تمكن الباحث من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة .

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " لوفيفارو "

1- نبذة عن صحيفة " لوفيفارو " :

صحيفة " لوفيفارو " (le figaro) هي يومية فرنسية تصدر كل يوم ما عدا الأحد* ، مملوكة للصناعي و السيناتور (عن مقاطعة " ليسون " l'essonne) " سرج داسو " (serge d'assault) فهو رئيس شركة فيغارو و المساهم الوحيد فيها، معروفة بخطها التحريري اليميني ، تباع بسعر 1.5 يورو، في حين يباع عدد السبت بـ 4.5 يورو ، و فيغارو هي أحد الشخصيات للكاتب بومارشيه (Beaumarchais) بطل قصص مثل " حلاق إشبيلية " ، " زواج فيغارو مع الأم المذنبه " ، اقترنت الصحيفة في عام 1986 من شكل " واشنطن بوست " الأمريكية ، فأصبحت و كأنها " واشنطن بوست " على الطريقة الفرنسية (1).

1-1- ظهورها :

تعتبر " لوفيفارو " من أقدم صحف العالم ، ظهرت في البداية على شكل صحيفة صغيرة تصدر بشكل منتظم بتوجهات تعتمد السخرية أسلوبا في التحرير، لتتحول بعد ذلك إلى صحيفة يومية بخط تحريري جدي ابتداء من عام 1866 ، يتم تحريرها في باريس ، و تعتبر إلى جانب " لوموند " (le monde) إحدى أهم صحف الرأي الفرنسية (2) ، و يعود أول ظهور لها كيومية إلى 16 نوفمبر 1866 ، لكنها ظهرت بهذا الاسم منذ 15 جانفي 1826 و أسسها كل من " موريس ألوي " (maurice alhoy) و " إيتيان أراغو " (étienne arago).

كانت تصدر مرتين في الأسبوع بمعدل أربع صفحات و تقدم أخبارا حول المسرح ، النقد ، العلوم و الفنون الآداب ، الفضائح ، الاقتصاد المحلي.. الخ ، و تحول اهتمام هذه المجلة شيئا فشيئا نحو السياسة ، ففي عام 1854 استلم " إيپوليت دوفيلومسو " (hyppolite de villemessant) إدارة الجريدة و قرر بعد ذلك بـ 12 سنة تحويلها إلى يومية ، و تم عنونة أول عدد بـ " الجريدة الأدبية " و في ماي 1867 تحولت " لوفيفارو " إلى جريدة أدبية و سياسية.

* **ملاحظة :** تعد كل من "جورنال دو ديماناش " (journal de dimanche) و " لوباريزيان " (le parisien) الصحيفتان الوحيدتان اللتان لهما الحق في إصدار يوم الأحد ، بالإضافة إلى الصحف الجهوية و الإقليمية ، ماعدا ذلك لا يحق للصحف اليومية ذلك ، فهتان اليومتان تحتكران إصدار يوم الأحد.

(1)– Le figaro : fr.wikipedia.org/wiki/le_figaro , le 12/07/2012 , à 14 : 00 .

(2)– المصطفى مرادا ، لوفيفارو.. الصحيفة الفرنسية التي تعتبر من أقدم جرائد العالم : festival.7olm.org/t4610-topic ، 11 أوت 2011 ، تاريخ الزيارة 16 فيفري 2012 ، الساعة 30 : 11 .

و اتضح نجاح اليومية الجديدة بسرعة ، ففي أبريل 1874 اتخذت من فندق فخم مقرا لها، و هو ما يعود بالأساس إلى التنوع المتواصل في محتوياتها، فقد كانت الجريدة الوحيدة التي ترسل صحفييها و مبعوثيها داخل فرنسا و في الخارج أيضا، كما أطلقت الإعلانات الصغيرة في عام 1875 .

و بعد وفاة " إيبوليت " في 11 أبريل 1879 ، تم إسناد إدارة الجريدة إلى ثلاث من موظفيها و هم " دورودايس " (de rodays) ، " ماغانار " (magnard) و " بيريفي " (périvier) ، و أصبحت الصحيفة جدية أكثر في جزئها السياسي من حيث أسلوب و نوعية الأخبار، و في نفس الوقت أقل اهتماما بأخبار الحياة الباريسية ، و هكذا تخلت " لوفيجارو " عن ولائها للملكية لتتضم تدريجيا إلى الجمهورية ، و بدءا من ديسمبر 1895 صار عدد الصفحات المخصصة للسياسة 6 صفحات ، بعد أن توفرت على هيئة تحرير الأكثر كفاءة في باريس و التي ضمت المشاهير مثل ، " زولا " (Zola) ، " دوديت " (daudet) ، " لوتي " (loti) ، " موباسو " (maupassant) ، و بعد وفاة "ماغانار" و " دورودايس " تراجعت الصحيفة خاصة بعد تورطها فيما أضحى يسمى في فرنسا بقضية " دريفوس" (Dreyfus)*، و أوقفت بعدها حملتها الدفاعية عن النقيب "دريفوس" لكنها لم تتحول ضده (1).

و تسببت هذه القضية في فقدان " لوفيجارو" للعديد من قرائها ، و في مارس 1901 استأنف مجلس الإدارة السابق عمله بمبادرة من " جورج بريستات " (georges prestat) الذي تولى صهره " غاستون كالميت " (gaston calmette) إدارة " لوفيجارو" في العام الموالي ، ما أدى إلى تطور سحب و عدد صفحات الجريدة و في 28 فيفري 1922 ، تولى " فرانسوا كوتي " (françois coty) رقابة " لوفيجارو " ، و أسند رئاسة التحرير لكل من " فلير " (Flers) و " كابو " (capus) ، و بعد وفاتهما تولى هو نفسه منصب المدير السياسي للصحيفة في 18 أكتوبر 1927، ما أدى إلى تعاقب رؤساء التحرير خاصة و أنه كان يوقع بنفسه الافتتاحيات ، و مع بداية عام 1928 اشترى " كوتي " صحيفة " لوقولوا " (le gaulois) و أدمجها مع " لوفيجارو " خلال الفترة الممتدة من مارس 1929 إلى غاية بدايات عام 1934، و عليه تحولت " لوفيجارو " إلى " فيغارو " و احتوت على 10 صفحات ، لكن و بعد طلاقه عام 1933 ، فقد " فرانسوا كوتي " رقابته على الصحيفة ، و تحولت أسهمه إلى زوجته السابقة التي تزوجت برجل أعمال أمريكي من أصل روماني " ليو كوتنارونو " (léo cotnareaunu).

***ملاحظة:** و هو صراع سياسي و اجتماعي كبير حدث في عهد الجمهورية الثالثة في نهاية القرن التاسع عشر، و يتعلق باتهام الخيانة الذي وجه للنقيب " ألفريد دريفوس " و هو فرنسي ذو أصول ألبانية و ديانة يهودية و الذي تم في الأخير تبرئته ، وكانت " لوفيجارو " قد شنت حملة صحفية إيمانا منها ببراءته ، لتفاصيل أكثر أنظر : fr.wikipedia.org/wiki/affaire_dreyfus .

(1)– Emmanuel Derieux : **la presse quotidienne française**, librairie Armand colin, paris ,1974, page(54-55).

1-2- التوجه الليبرالي للصحيفة مع " بيير بريسون " :

و في عام 1934 تسلّم " لوسيان رومبي " (lucien romier) رئاسة الصحيفة ، و كان محاطا بجيل جديد من أمثال " موروا " (maurois) ، " موراند " (morand) ، " دورميسون " (d'ormesson) و " بيير بريسون " (pierre brisson) ، و هذا الأخير و هو مدير القسم الأدبي تحول في أكتوبر 1936 إلى مدير متعاون للجريدة ، كما أن " بيير بريسون " هيمن هو الآخر على " لوفيغارو " طوال 30 سنة (1).

و تكرر التوجه الليبرالي للصحيفة مع " بيير بريسون " سنة 1946 ، الذي قاد حروبا فكرية و ثقافية ضد الشيوعية و النازية ، و كان من أشد المدافعين عن فكرة الاتحاد الأوروبي و حلف الشمال الأطلسي ، الذي عرف فيما بعد بالناطو، و استطاع أن يستقطب كبار المفكرين و الكتاب في تلك المرحلة ليكتبوا في صحيفة " لوفيغارو " مثل "رايمون آرون " و " أندريه جيد" و " فرانسوا مورباك " ، لتصبح صحيفة النخبة المتتورة و المتحررة (2).

و قبل الحرب العالمية الأولى ، انطوت " لوفيغارو " بأسلوبها العصري على المواقف الكلاسيكية لليمين ، فأعلنت عن مخاطر النازية و دعت إلى التقارب مع إنجلترا و إيطاليا و حتى إسبانيا ، و بعد وصول الألمان إلى باريس في عام 1940 استقرت في مدينة ليون ، و واصلت الطبع رغم الوضعية المالية الصعبة بفضل القرض الذي منحه " جان بروفوست " (jean provost) و كذا تمويل حكومة فيشي ، ليتم مصادرتها في 11 نوفمبر 1942 .

حصل " بيير بريسون " في 19 أوت 1944 على رخصة شفوية من قبل السكرتير العام للإعلام لإعادة إصدار " لوفيغارو " ، و منذ 23 أوت أصبحت الصحيفة التي حافظت على نفس العنوان تسحب 100000 نسخة ، و حاولت السيدة " كوتارينو " تحويل اهتمامات الصحيفة نحو السياسة الخارجية ، لكن " بريسون " حذرهما من أن رخصة إعادة إصدار " لوفيغارو " مخولة له بشكل شخصي ، و أن أي محاولة لعودتها إلى إدارة أو تحرير الصحيفة أو امتلاكها لغالبية رأس مالها تتناقض مع مرسوم 26 أوت 1944 ، و في 28 فيفري 1947 صدر قانون سمي بقانون بريسون (loi brisson) و الذي ضمن و أكد حقوق " بيير بريسون " و فريقه في صحيفة " لوفيغارو " (3).

(1)-Ibid : page 56.

(2)- المصطفى مرادا: مرجع سبق ذكره.

(3)- Emmanuel Derieux : op.cit , page (57-58).

و بعد معركة قانونية طويلة الأمد أقرت المحكمة التجارية في 30 جويلية 1948 ، بأن الرخصة الممنوحة لـ " بيير بريسون " تتضمن حقه في تشكيل مجموعة مكلفة بالإدارة و التسيير و التحرير تعمل وفقا لتوجيهاته ، و عليه تقلصت ملكية السيدة " كوتارينو " إلى 48 % من رأس مال الصحيفة ، و حصل كل من " بروفوست " (prouvoست) و " بيغين " (Beghim) على 24 % من رأس المال لكل منهما ، و مكنت مساهمة الأول في تشكيل شركتين مستقلتين عن " لوفيغارو " ، فإلى جانب شركة لوفيغارو ذات المسؤولية المحدودة التي يتجاوز رأس مالها 60 مليون فرنك و المالكة للصحيفة ، تأسست الشركة المكلفة بنشر " لوفيغارو " و " لوفيغارو الأدبي " (le figaro littéraire) و تم تعيين " بيير بريسون " كرئيس مدير عام لشركة " فيغارو " و الذي تحمل أيضا مسؤولية النشرية ، و تم الاتفاق على أنه في حالة رحيل " بيير بريسون " فإن المدير الجديد لـ " لوفيغارو " يتم تعيينه بعد اتفاق مجلس إدارة الشركة المسيرة و مجلس الإدارة لشركة فيغارو⁽¹⁾.

نوعت " لوفيغارو " خلال الفترة السابقة من موادها و اشتهرت بتحقيقاتها ، التي ينجزها صحفيوها في الميدان سواء في فرنسا أو في الخارج ، و نوعت صفحاتها لتشمل الفن و الأدب و الموسيقى ، بل كانت تنظم حفلات موسيقية ، و باختصار أصبحت الجريدة تجسد الحياة المعاصرة ، فقد أصدرت في عام 1947 مجلة أسبوعية أدبية لمحاربة الهيمنة الشيوعية في مجال الثقافة و الأدب ، و تبنت نظرية " الأدب من أجل الأدب " و هي نظرية مناهضة للنظرية الإيديولوجية⁽²⁾.

1-3- وفاة " بيير بريسون " و مجيء " روبرت هرسون " :

و بعد وفاة " بيير بريسون " في 31 ديسمبر 1964 ، قامت السيدة " كوتارينو " ببيع أسهمها لكل من " بروفوست " و " بيغين " ، لتمر الصحيفة بظروف صعبة فقد تولى " لويس قابريل روبيني " (Louis gabriel robinet) إدارة التحرير ، و في نهاية جانفي 1965 تم انتخاب " جان هاملين " (jean hamelin) كرئيس مدير عام لشركة فيغارو و عين " جان دو لاكلرتيل " (Jacques de lacretelle) كرئيس مدير عام للشركة المستقلة فيغارو التي يديرها " موريس نويل " (maurice noel) .

و في 17 جويلية من نفس السنة قررت الجمعية العامة لمحري لوفيغارو تكوين جمعية محررين ، و التي طالبوا من خلالها تمثيلهم على مستوى مجلس إدارة الشركة المستقلة ، و تم تشكيل مجلس إدارتها في 10 أكتوبر 1965 ، و هدفها هو ضمان سلطة لوفيغارو المعنوية و المستمدة من استقلاليتها - كما خطط

(1)- Ibid : page 59.

(2)- المصطفى مرادا : مرجع سبق ذكره .

لها " بيبير بريسون " و عززها بوجود الشركة المستقلة- بالإضافة إلى المطالبة و تسيير الحقوق التي تؤول إلى فريق الصحيفة (1).

و بين عامي 1968 و 1969، حدث خلاف عميق بين الصحفيين و ممولي الصحيفة حول الطرف الذي يفترض أن يكون له أكبر قدر من الصلاحيات ، انتهى بإيداع الشركة المالكة لفيغارو لطلب أمام المحكمة التجارية ، ما أدى إلى تعيين " م.بيبيير " (M.bevierre) بشكل مؤقت لإدارة الصحيفة في 23 ماي 1969 ، و في 18 فيفري 1970 أعلن القضاة قبول تدخل جمعية المحررين باعتبار أن هدفها هو المطالبة و تسيير الحقوق التي تؤول إلى فريق لوفيغارو .

و في 30 ماي 1971 تم الإمضاء على بروتوكول الاتفاق الذي حدد الإطار القانوني الجديد للصحيفة ، و بناء على ذلك قامت شركة فيغارو المالكة لها بتشكيل فرع لها و هي شركة تسيير فيغارو التي عوضت الشركة المستقلة ، و المكلفة بتسيير مختلف طبعات فيغارو و تتكون بدورها من شركة ذات مسؤولية محدودة و مجلس مراقبة (2) ، و في فيفري 1974 تخلى " لويس قابرييل روبيني " عن مهامه كمدير للصحيفة ، ليختار مجلس الرقابة في 19 فيفري بالإجماع " جان دورمسون " (jean d'ormesson) كرئيس لمجلس الإدارة (3) ، و في عام 1975 ، قام كل من " بروفست " و " بغيين " ببيع " لوفيغارو " لروبرت هرسون بعد اعتراضهما على بروتوكول الاتفاق الممضي في 30 ماي 1971 ، بعد أن أدى إلى أزمة كبيرة و جديدة و رحيل العديد من الصحفيين ، لتعيش " لوفيغارو " مرحلة إعادة هيكلة عميقة ، فقد أضافت المجموعة لليومية سلسلة من الملاحق تسحب ما يساوي مجموع سحب الصحيفة ، خاصة " لوفيغارو ماغازين " (le figaro magazine) في 1978 ، و كان " روبرت هرسون " قد اشترى الصحيفة بـ 72 مليون فرنك فرنسي و منذ قدومه عرف رأس مال الصحيفة نموا بـ 28 مليون فرنك مصدرها كلها مجموعته كما منح للصحيفة القديمة إمكانيات قوية للتجديد ، و بعد رحيل " جان دورمسون " تولى " روبرت هرسون " شخصيا إدارة الصحيفة ، و قد أثار ذلك زعزعة داخل قسم تحريرها، و أعاد طرح مسألة ملكية الصحف.

و لم تسفر إعادة شراء " لوفيغارو " من قبل مجموعة هرسون إلى تقليص الصعوبات التي مرت بها الصحيفة في بداية السبعينيات ، فخلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1969 و 1979 ، كانت " لوفيغارو " تفقد في المتوسط حوالي 11000 إلى 12000 قارئ سنويا، و على العكس تواصل هذا التراجع بشكل رهيب ، فبعد

(1)- Emmanuel Derieux : op.cit ,page (60-61).

(2)- Ibid : page (63-64).

(3)- Ibid : page 71.

أن كان سحب الصحيفة يقدر في عام 1960 بـ 384 ألف نسخة يوميا ، نزل إلى 382 ألف في عام 1975 و 311 ألف في عام 1980⁽¹⁾، و الأكيد أن هذا التراجع جاء في فترة عرفت فيها الصحافة الفرنسية عموما صعوبات كثيرة* .

و في نوفمبر 1974 تم طرح شكل جديد للصحيفة عن طريق فتح صفحاتها بشكل موسع أمام الآراء الحرة ، و الشخصيات خارج الجريدة ذات تيارات مختلفة ، و تم تغيير شكل تقديم الصحيفة خاصة الصفحة الأولى و الأخيرة و دعم ذلك بحملة إخبارية تحت شعار " لوفيجارو تتغير" (le figaro change) و هو ما خلق نوعا من الفضول لدى الجمهور ترجم من خلال بيع إضافي لبضعة عشرات الملايين من النسخ في الأسابيع الأولى، و هنا تحولت الصحيفة إلى مدافع و ممثل لأفكار اليمين الفرنسي و بالتالي إلى ناطق شبه رسمي باسم الطبقة المثقفة اليمينية⁽²⁾ .

و في أوت ، 1976 ، استقرت الصحيفة في مقرها الجديد بشارع " لوفر " (louvre) و التحقت هيئة التحرير و المصالح التقنية بالمبنى الذي كان يتم فيه سحب اليومية ، في حين بقيت الإدارة و المديرية العامة في حي " شون إليزي " (champs Élysées) الراقي.

و منذ وصول مجموعة هرسون تم استحداث الطبعة الجهوية للصحيفة و التي كانت تطبع بالإقليم ذاته ، و سخرت لذلك ست مطابع على امتداد التراب الفرنسي ، و بدءا من 19 جويلية 1976 ، أصبحت " لوفيجارو " تباع في تولوز في نفس الوقت مع اليوميات الجهوية الصباحية .

أسند هرسون رئاسة تحرير الصحيفة لـ " ماكس كلو " (max clos) الذي تولى هذا المنصب خلال الفترة التي سيطرت فيها مجموعة هرسون على لوفيجارو ، و قد عرف بتوجهه المضاد للسياس و المساند بشكل مطلق لليمين ، و عمل على الحفاظ على الخط السياسي المحافظ لليومية⁽³⁾ .

عرف توزيع الصحيفة انخفاضا يقدر بـ30% خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1969 و 1979 ، و يعود سببه إلى تغيير مالك الصحيفة ، و خلال سنوات الثمانينات ، أصبح الإشهار يمثل 75% من محتوى الصحيفة ، بينما تمثل الإشهارات الصغيرة 60% من رقم أعمال الإشهار، و أصبحت يومية مجموعة هرسون بالتالي الأولى في سوق الإشهارات العقارية و الثانية فيما يخص إعلانات التوظيف⁽⁴⁾ .

(1)– Claire Blandin : le figaro (deux siècles d'histoire), Armand colin, paris , 2007, page (241–242).

*ملاحظة : أنظر المبحث الأول من الفصل الثالث .

(2)– Claire Blandin : op.cit , page(243–244).

(3)– Ibid : page (255–257).

(4)– Ibid : page (268–269).

و في سنة 1984 حاولت الأغلبية اليسارية في البرلمان الفرنسي إصدار قوانين تمنع الاحتكار في الصحافة لضرب إمبراطورية " روبرت هرسون " ، و من ثمة تصفية الحساب مع " لوفيغارو " لكن لم يتحقق لها ذلك بعد إصدار المحكمة الدستورية لقرار بعدم شرعية هذه القوانين ، و قد تعدت اهتمامات " هرسون " مجال الصحافة المكتوبة فأسس القناة التلفزيونية الشهيرة " la cinq " (1) .

و من المآزق التي وقعت فيها الصحيفة ، ما حدث في مساء 10 ماي 1981 ، بعد مسانبتها لليمين الذي خرج من السباق على السلطة و لفترة طويلة ، فاضطرت الصحيفة للتراجع عن موقفها السابق، لذلك أعلن " روبرت هرسون " بأن " السيد ميتران تم انتخابه و أنه رئيس جميع الفرنسيين " (2) .

و قد حاول مسيرو " لوفيغارو " بعدها دفع قرائها يوم السبت إلى شراء اليومية في أيام الأسبوع الأخرى ، و وفقا لهذا المنظور تجسدت سياسة الملاحق التي كان أولها " لوفيغارو إيكونومي " (le figaro économie) و يمثل عام 1986 سنة حاسمة أخرى في تاريخ " لوفيغارو " حيث عمل " ميشيل بيير هامليت " (michel-pierre hamelet) ، بالتنسيق مع روبرت هرسون على تحويل الجريدة إلى أداة ذات فعالية في الحياة السياسية ، و تم التركيز بالخصوص على رغبات القراء ، و بعد فوز اليمين في الانتخابات و بداية مرحلة التعايش الأولى ، أضحت " لوفيغارو " صحيفة ناطقة باسم الحكومة ، و باحتوائها على 250 صحفيا أصبحت تعد من أهم أقسام التحرير في باريس (3) .

و مع نهاية فترة الثمانينات فرضت " لوفيغارو " نفسها كصحيفة مزدهرة ، فقد حقق توزيعها خلال سبتمبر 1988 زيادة من 1 إلى 3 % ، كما زاد عدد المشتركين الذي أصبح يشمل 20000 عدد و هو نفس العدد الذي يوزع مجانا في المدارس و الجامعات ، و عرفت مداخيل الإشهارات زيادة بـ 5% بالنسبة للإشهارات الصغيرة ، و أصبحت الصحيفة رائدة فيما يخص إعلانات توظيف الإطارات ، و نفس التطور شهدته مختلف ملاحق الصحيفة ، و عليه جرى استحداث صفحات رأي جديدة و تقوية هيئة التحرير عن طريق فتح مكاتب جديدة في الخارج و تشكلت بالتالي مجموعة فيغارو الحقيقية ، و اتضح توجهها اليميني ، و أضحت من بين أقوى صحيفتين يوميتين إخباريتين في فرنسا (4) .

(1)- المصطفى مرادا : مرجع سبق ذكره .

(2)- Françoise berger : journaux intimes (les aventures tragi-comiques de la presse sous François Mitterrand) , éditions robert Laffont , paris , 1992 , page147.

(3)- Claire Blandin : op.cit , page 269.

(4)- Ibid , page 280.

1-4- " لوفيفارو " في المرحلة الحالية :

تميزت فترة التسعينيات على مستوى " لوفيفارو " بتغير مالكيها مجددا و الذي طرح مجددا مسألة ملكية عناوين الصحافة ، فلم تستطع مجموعة هرسون الصمود بعد وفاة مؤسسها في عام 1996 ، و تفككت شيئا فشيئا لتصبح " لوفيفارو " عام 2004 ملكا لمجموعة " داسو " (sautdas) المختصة في صناعة الأسلحة و المعدات الحربية لتدخل مرحلة أخرى ، بحيث غيرت حجمها و جددت إخراجها الفني ، و أصبحت تصدر كل جمعة ملحقا من ثمان صفحات يضم نخبة من مقالات الصحيفة الأمريكية " نيويورك تايمز " (1) .

تحول مقر الصحيفة بعد تحول ملكيتها إلى مجموعة " داسو " نحو شارع عصمان (boulevard Haussmann) في 19-21 أوت 2005 ، و هو مقر فخم يضم أيضا مقرات لمؤسسات أخرى من ضمنها السفارة الأمريكية * ، كما غيرت شكلها في 3 أكتوبر 2005 للمرة الأولى منذ أكثر من 20 سنة ، و أصبح عنوانها يكتب بالأزرق ، كما تم إضافة ملحق آخر و طابع ترفيهي بعنوان " إي فو " (et vous) .

و استلم " إيتيان موقيت " (étienne mougeotte) إدارة أقسام تحرير لوفيفارو في نوفمبر 2007 بمساعدة " جان ميشال سالفاتور " (Jean-michel salvator) في إدارة اليومية ، و تم الإعلان في فيفري 2008 عن مخطط اقتصادي يهدف إلى التخلي عن 10 إلى 13% من موظفيها، فقد وصل عجز الصحيفة في عام 2007 إلى 10.5 مليون يورو، و رفعت سعرها في 22 ديسمبر 2008 من 1.20 إلى 1.30 أورو، ليرتفع سعرها مجددا في نهاية ديسمبر 2010 إلى 1.40 ، و هو ما فسره فرنسيس مورل (Francis morel) بارتفاع أسعار المواد الأولية للجديدة .

أطلقت الصحيفة في 22 ديسمبر 2008 شكلها الجديد بمانشيت جديدة ملونة ، و يتم طبعتها في مطبعة جديدة و هي " ترومبلاي أون فرانس " (tremblay-en-France) ، و بدءا من 4 ديسمبر 2009، أصبحت نسخة يوم الجمعة مرفقة بملحق من 8 صفحات يضم مجموعة من مقالات " نيويورك تايمز " (new york times) (2) .

(1)- المصطفى مرادا : مرجع سبق ذكره .

* ملاحظة : و كانت صحيفة " لوباريزيان " الفرنسية (le parisien) أعلنت بأن هذا المقر قد تم شراؤه من قبل شركة قطرية دون تحديد اسمها .

(2)- Le figaro , fr.wikipedia.org/wiki/le_figaro : op.cit.

و انطلاقا مما سبق يمكن تقسيم كرونولوجيا حياة الصحيفة إلى 4 مراحل تاريخية كبرى ، و هي :

- 1826 – 1854 الظهور العشوائي .
- 1854 – 1924 تألق الصحيفة الغنية.
- 1925 – 1976 ثراء البرجوازية العظمى.
- 1976 – 2005 العودة إلى الأصل .

و يتضح من خلال هذا التقسيم أن التغيير في مقر " لوفيغارو " تزامن دائما مع تغير مالك العنوان (1) . و في فيفري 2012 ، صدر بيان عن جمعية صحفيي " لوفيغارو " تم الإعلان فيه عن الخط التحريري للجريدة ، و التي اعتبرت كمساند هام لمختلف حكومات اليمين المتعاقبة منذ عام 2000 . يتم إرفاق الصحيفة يوميا بملحق " لوفيغارو ايكونومي " (le figaro économie) و بكراس " لوفيغارو إي فو " (le figaro et vous) ، أما طبعة يوم الاثنين فتفرق بملحق بحجم التابلويد " لوفيغارو ريوسير " (le figaro réussir) ، إضافة إلى 4 صفحات خاصة بالصحة و هذا منذ فيفري 2010 . و يتم إرفاق طبعة يوم الأربعاء في ضواحي باريس بملحق التسلية والترفيه " لوفيغارو سكوب " (le figaroscope) ، أما طبعة يوم الخميس فتفرق بملحق من 8 صفحات بعنوان " لوفيغارو ليتيرير " (le figaro littéraire) ، و منذ أكتوبر 2011 أصبحت طبعة الجمعة تفرق بملحق أكبر حجما على شكل مجلة و هي " لوفيغارو ماغازين " (le figaro magazine) ، " مادام فيغارو " (madame figaro) و مجلة تلفزيونية " تي في ماغازين " (TV magazine) ، و بدءا من أكتوبر 2006 تم إضافة العدد الأول من " مادموزيل فيغارو " (mademoiselle figaro) و ملحق من ثماني صفحات بعنوان " نيويورك تايمز " (new york times) (2) .

انطلق الموقع الإلكتروني للصحيفة (lefigaro.fr) في فيفري 2006 ، و احتل المرتبة الأولى في جوان 2008 كأول موقع إخباري عبر الأنترنت ، و في جانفي 2010 أصبح الموقع الإلكتروني يقدم خدمات خاصة لمشتركي الصحيفة .

و تمثل الطبقة المتوسطة و الإطارات السامية و أرباب العمل الصغار أهم قراء " لوفيغارو " ، و تراعي الصحيفة طبيعة جمهورها لذلك تخصص مساحة أكبر للتغيرات الاجتماعية و الثقافية الجديدة من خلال

(1)–Claire Blandin : op.cit , page 294.

(2)– Le figaro , fr.wikipedia.org/wiki/le_figaro : op.cit .

ملحقاتها الموضوعاتية الاقتصادية ، الأدبية ، النسائية..، و يمثل الجدول التالي توزيع الصحيفة في فرنسا منذ عام 1999 (1):

جدول رقم 13 يمثل متوسط التوزيع اليومي لصحيفة " لوفيجارو " :

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط التوزيع اليومي	366690	360909	366521	369108	369706	365083	337118	332818	338618	330482	323991	325509	334406

المصدر : الصفحة الخاصة بيومية " لوفيجارو " الفرنسية ضمن الموسوعة الإلكترونية " وكبيديا "

و يتم توزيع الصحيفة مجانا على مستوى الجامعات و العيادات الطبية و شركات الطيران و المؤسسات ، و يتجاوز 70000 نسخة ، و على غرار مختلف عناوين الصحافة في فرنسا ، تتلقى " لوفيجارو " مساعدات هامة مباشرة أو غير مباشرة ، فقد حصلت على 3.85 مليون أورو في إطار المساعدات الموجهة للعصرنة خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2010 ، و الخاصة بتقليص تكاليف التصنيع و التوزيع و تلقت " لوفيجارو " في عام 2008 على سبيل المثال - مساعدة مقدارها 0.11 أورو/ للعدد الواحد ، و هي أقل من " لوموند " (0.23 أورو / للعدد الواحد) و " لومانيتي " (0.54 أورو / للعدد الواحد) (2) .

و يقترح الموقع الإلكتروني للصحيفة أخبارا حول السياسة ، العالم ، المجتمع ، العلوم ، الصحة و البيئة ، الطقس ، الرياضة ، الثقافة ، بالإضافة إلى معلومات و أقسام أخرى متنوعة (3) .

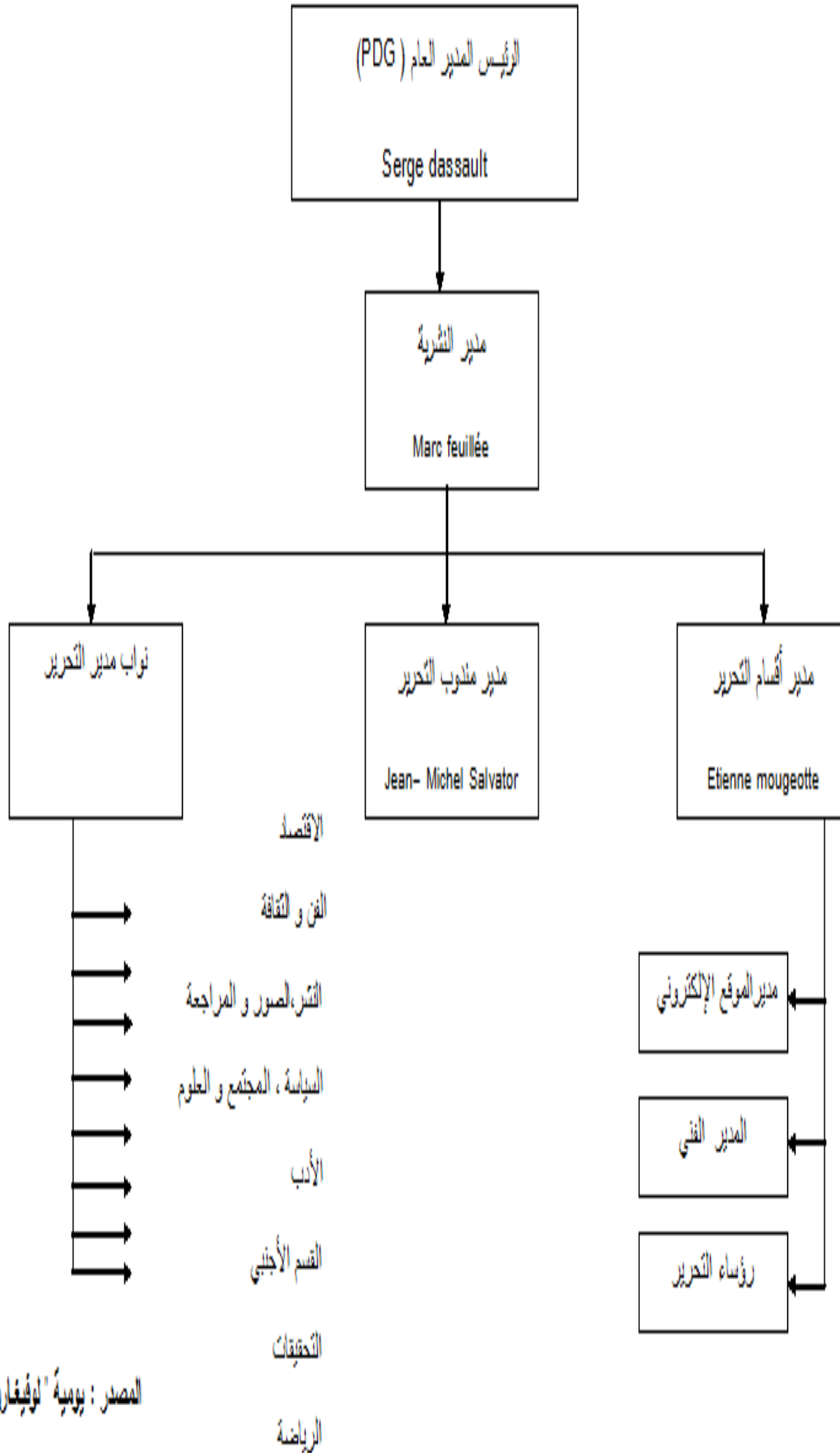
و يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للصحيفة :

(1)- Ibid .

(2)-Ibid .

(3)-www.lefigaro.fr : le 05/07/2012 à 16 : 30 h .

شكل رقم 01 يوضح الهيكل التنظيمي ليومية "لوفغارو" (أفريل 2012):



2- شكل المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو " :

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء تحليل كمي و كفي للبيانات الإحصائية الخاصة بيومية " لوفيغارو " التي تحصلنا عليها بعد تفرغ و تجميع المعطيات الخاصة بكل عدد من أعداد عينة الدراسة ، و قد رأينا ضرورة إجراء عملية تفرغ و تجميع البيانات المحصّل عليها على مرحلتين ، حيث قمنا بتجميع كلي للبيانات، و هو ما ساعدنا على تصميم جداول إحصائية تبين تكرار و نسبة ظهور عناصر كل فئة من فئات التحليل طوال فترة الدراسة ، كما قمنا بتجميع جزئي للبيانات ، أي فصل المعطيات الخاصة بكل سنة من سنوات الدراسة ، و هو ما سمح لنا بتصميم أعمدة بيانية تبرز تطور ظهور كل فئة و عناصرها على امتداد فترة الدراسة ، بهدف الوصول إلى نتائج أكثر عمقاً و صدقاً، و تفيد أكثر في الإجابة عن تساؤلات الدراسة .

2-1- تحليل الجداول الإحصائية :

أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 14 يمثل درجة بروز موضوع الصراع السياسي في الجزائر في يومية " لوفيغارو " :

المساحة الكلية (سم ²)	مجموع المواد الاعلامية	مجموع الأعداد	درجة بروز الموضوع
60344,17	190	89	التكرار أو المساحة

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 01 أن موضوع الصراع السياسي في الجزائر ظهر في 89 عددا من خلال يومية " لوفيغارو " ، بمجموع 190 مادة إعلامية ، و بمساحة تحريرية تقدر بـ 60344.17 سم² ، و هذا على امتداد الفترة من 13 جانفي 1992 إلى 16 أفريل 1999.

و تبرز لنا هذه الأرقام درجة بروز موضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال هذه اليومية ، التي قامت خلال نفس الفترة بتغطية أحداث دولية أخرى سواء في منطقة المغرب العربي أو مناطق أخرى من العالم، كما عالجت أحداثا سياسية مغايرة في الجزائر، و كان أبرزها السنة البيضاء التي شلت منطقة القبائل عام 1994، و اختطاف المطرب الشعبي معطوب الوناس في نفس السنة ، ثم اغتياله عام 1998* . لذلك فإن تخصيص 89 عددا لموضوع الصراع السياسي الذي يمثل جزءا من الحدث السياسي الجزائري العام، يعبر عن الاهتمام الكبير الذي أولته يومية " لوفيغارو " للحدث السياسي الأبرز في الجزائر خلال تلك المرحلة، و ينبع اهتمام اليومية بموضوع الصراع السياسي من الاهتمام الكبير الذي توليه " لوفيغارو "

*ملاحظة : يتبين لنا من خلال تصفح أرشيف اليومية خلال فترة الدراسة ، الاهتمام الكبير و المبالغ فيه في بعض الأحيان و الذي توليه الصحيفة للأحداث في منطقة القبائل، و خاصة مقتل المطرب معطوب الوناس الذي خص بتغطية شاملة.

للحدث الجزائري بشكل عام، و هو ما يعود إلى موقعها الجغرافي القريب من فرنسا، فهي الدولة الأقرب في إفريقيا إلى فرنسا، كما أنّ العلاقات استثنائية بين البلدين خاصة بالنظر إلى عامل آخر و هو الجالية، فما يحدث في الجزائر أهمّ بالنسبة ليومية " لوفيغارو " من ما يحدث في تونس أو المغرب، رغم واقع التبادل التجاري و لاسيما الثقافي الذي لا يميل دائماً لصالح الجزائر⁽¹⁾.

إنّ الصحافة نشاط يمارس في ظل وسط ثقافي، اجتماعي، اقتصادي و سياسي و محيط تاريخي يكبلها و يقيدها، بهدف صياغة ممارسة نموذجية لها تتوافق مع هذا الوسط و المحيط⁽²⁾، لهذا فقد اهتمت يومية " لوفيغارو " بالصراع السياسي في الجزائر من منطلق العلاقات التاريخية الاستثنائية التي تربط فرنسا بالجزائر، و كذا الفكرة السائدة داخل الوسط الاجتماعي الفرنسي آنذاك و التي مفادها أنّ فرنسا معنية بالصراع الحاصل في الجزائر من خلال انعكاساته المباشرة عليها، خاصة في حالة انتصار الإسلاميين (الجهة الإسلامية للإنقاذ سابقاً) و تصاعد هجرة الجزائريين نحو فرنسا⁽³⁾.

ب- نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

جدول رقم 15 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية المخصصة للصراع السياسي في الجزائر في يومية " لوفيغارو " :

المجموع	الخرائط	الرسوم	الصور الفوتوغرافية	الصور المصاحبة للمواد الإعلامية
100	8	15	77	التكرار
%100	%8	%15	%77	النسبة المئوية

يتبين لنا من خلال القراءة الكمية للجدول رقم 15 أنّه تم إرفاق الـ 89 عددا المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر على مستوى يومية " لوفيغارو " بـ 100 صورة، أي بمعدّل 1.12 صورة لكل عدد، و هو ما يعني أنّه لا يوجد أي عدد تحدّث عن موضوع الدراسة دون إرفاقه بصورة ، و نجد أنّ الصور الفوتوغرافية سجّلت أعلى نسبة (77% من مجموع الصور)، تليها الرسوم بنسبة 15%، و في المرتبة الأخيرة الخرائط بنسبة 8%.

إنّ ما يميز الصورة هو أنّها لا تحتاج إلى إطلاع لغوي للتواصل مع منطقتها و خطابها و بنيانها المعرفي، و بذلك أصبحت لها أبعادها السياسية و الثقافية و الإعلامية، بل حتى النفسية و الأخلاقية

(1)-مقابلة مع الصحفي تيبيري أوبرلي (Thierry obérlé) في مقر يومية " لوفيغارو " بشارع عصمان (Haussmann) في باريس يوم 05 أفريل 2012 على الساعة 12:00.

(2)-Gilles Gauthier, l'analyse éditoriale française et québécoise (une comparaison entre le monde et le devoir) : **Études de communication**, numéro 25 , 2002 , page 146.

(3)-مقابلة مع الصحفي تيبيري أوبرلي : سبق ذكرها.

بعد التطور الكبير الذي شهده عالم الصورة بنوعيتها الثابتة و المتحركة، و تزداد أهميتها إذا علمنا أن الإنسان يحصل على 89% من المعلومات عن طريق حاستي البصر و السمع ، بل و يحصل على 90% من معلوماته عن طريق حاسة البصر فقط (1).

و يبدو أن يومية " لوفيغارو " تطبق المبدأ القائل بأهمية الصور، لذلك حرصت على إرفاق كل ما نشرته عن الصراع السياسي في الجزائر بصور توضيحية أو تدعيمية للفكرة العامة للمقال، خاصة و أنّ الصراع في الجزائر في تلك الفترة كان صراعاً من دون صور بسبب عدم تمكن الصحفيين و لاسيما الصحفيين الأجانب* من الوصول إلى ميدان الصراع و المتمثل أساساً في المناطق الجبلية و الغابية و التي اتخذتها الجماعات الإرهابية كمخابئ لها، بالإضافة إلى مناطق التمشيط العسكري و بعض الأحياء



أو الولايات التي صنفن في تلك الفترة بالمناطق الخطيرة و غير الآمنة، مثل حي براقى بالعاصمة و مدينة مفتاح بالبلدية، لذلك كان لزاماً على الصحفية الاعتماد على الرسوم لتوضيح الفكرة المراد إيصالها، في ظل غياب حد أدنى من الصور الحية من موقع الحدث(2).

لقد طغى استعمال الصور الفوتوغرافية على باقي أنواع الصور، و الملاحظ أيضاً هو أنّ يومية " لوفيغارو " اعتمدت كثيراً على وكالات الأنباء لاستقاء الصور و هي وكالة الأنباء الفرنسية و وكالة رويترز و أسوسياتيد برس (Associated press).

(1)-علي عباس فاضل: الصورة في وكالات الأنباء العالمية بين الإستمالية و الإقناع، ط 1، دار أسامة، عمان ، الأردن، 2012، ص (22-23).

*ملاحظة: و هو ما يعود إلى سببين رئيسيين :

- صعوبة الحصول على التأشيرات للدخول إلى الجزائر خلال تلك الفترة.

- الإجراءات الأمنية المشددة المفروضة على كل صحفي أجنبي يحصل على تأشيرة الدخول، حيث لا يحق لهم التجوال دون حماية، كما يمنع عليهم التوجه إلى الأماكن التي قد تشكل خطراً عليهم حرصاً على حياتهم.

(2)-مقابلة مع الصحفي تييري أوبرلي : سبق ذكرها.



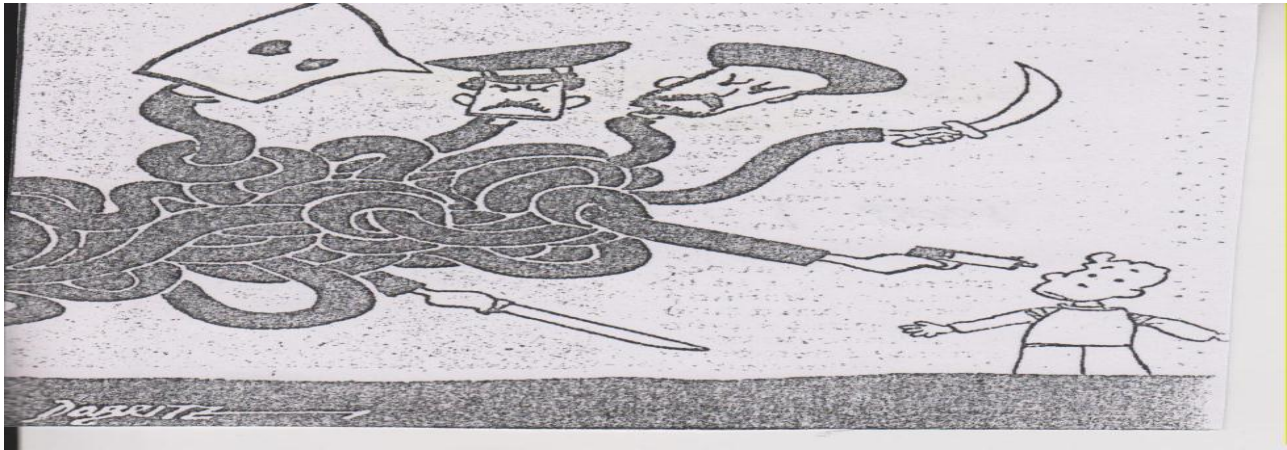
أرفق المرسلون جميع رورتاجاتهم بصور ملتقطة في الأماكن التي تم فيها إنجازها، كما تم تدعيم المقابلات بصور الشخصية التي تم محاورتها و البورتريهات بصور الشخصية موضوع الصورة الصحفية، و حاولت الصحيفة من خلال مجموع الصور إبراز ردود فعل الشارع الجزائري بعد كل حدث من أحداث الصراع، و ركزت على نقل مظاهر الإسلام السياسي في الجزائر، مثل اكتظاظ جموع المصلين في المساجد، و الرسوم الحائطية في أحياء الجزائر الممجددة لرمز الجبهة الإسلامية للإنقاذ



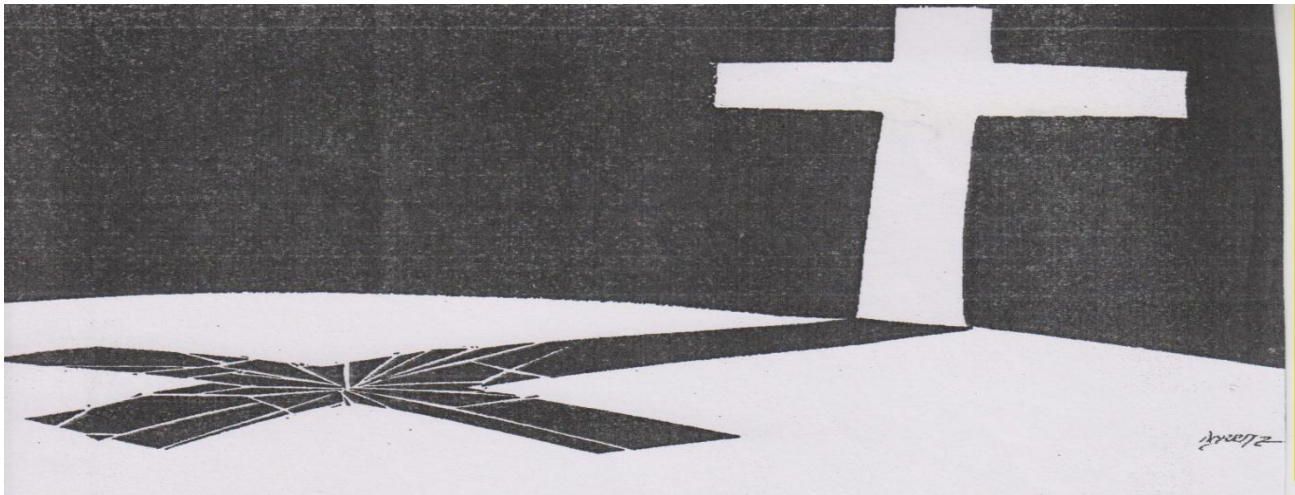
(Fis)، و الرجال الملتحين و النساء اللواتي يرتدين الحجاب الشرعي...، بالإضافة إلى مظاهر الخوف و الحزن و العنف على غرار الإجراءات الأمنية المشددة، صور النساء في المقابر و ملامح التخريب بعد التفجيرات.



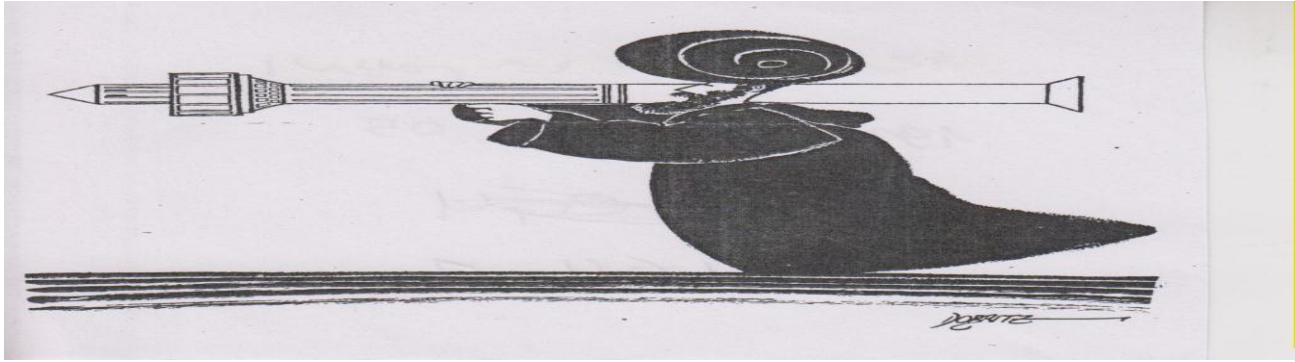
تميزت تغطية يومية " لوفيغارو " لموضوع الصراع السياسي باستعمال الرسوم، و التي يتم تصميمها بنفس الشكل الكاريكاتوري العادي و لكنها تبتعد عن أسلوب السخرية أو المزح في الطرح، و غالبا ما تصاحب مواد الرأي و تلخص المغزى العام لها، و يعرف الكاريكاتور السياسي بأنه أحد الفنون الجرافيكية (الخطية) التي تستهدف النقد السياسي و الاجتماعي و التي تعتمد على المبالغة في الرسم و على المفارقات غير المعقولة أحيانا ، في المواقف و ذلك لإثارة الضحك و التحريض على السخرية ، و كثيرا ما يكون الكاريكاتور مضحكا مبكيا في آن واحد ، و تشكل الصحف و المجالات الوسيلة الأساسية إن لم نقل الوحيدة لإيصال هذا النوع من الفنون الهادفة إلى الجماهير (1).



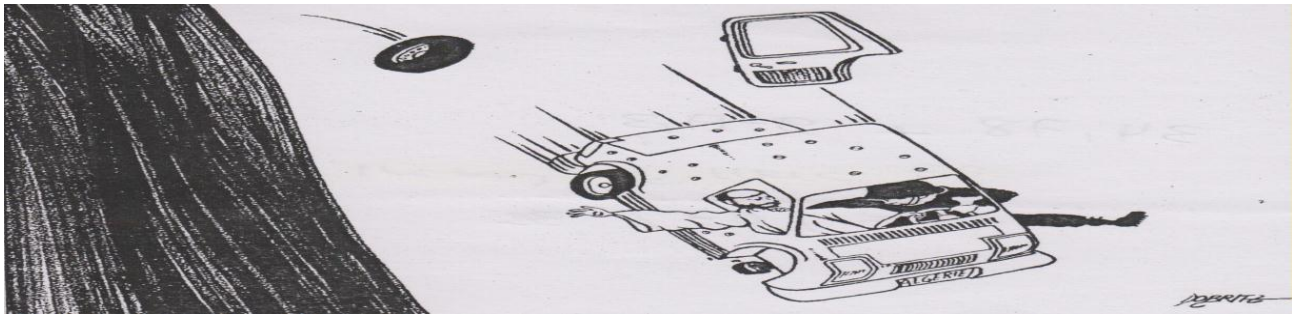
و قد ركزت الرسومات على ثلاث أفكار أساسية و هي إبراز حالة الفوضى و العنف المستفحل في الجزائر، و استهداف الأجنبي من قبل الجماعات الإرهابية و في مقدمتهم الفرنسيين من رجال الدين و إدارات و انتقال العنف إلى التراب الفرنسي و من ثم الانشغال الرسمي الفرنسي بذلك، و أخيراً الصراع بين مختلف الأطراف، و الملاحظ أنّ الرسوم ركزت أكثر على الصراع بين الجيش



(1)-عبد الوهاب الكيلاني : موسوعة السياسة ، الجزء الخامس ، ط 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1990 ، ص37.



و الجماعات الإسلامية.



أما الخرائط فقد استعملت ثمانية مرات فقط و عادة ما كان ذلك بغرض إبراز ما أسمته الصحيفة بمواقع الحرب في الجزائر أو مواقع الإسلاميين، حيث استعان الصحفيون بهذا النوع من الصور لوصف



أماكن حدوث التفجيرات أو المجازر...، أو لتحديد الموقع الجغرافي لمدينة أو قرية ما خصت ببروتاج يصور الوضع فيها، و لكن توظيف الخرائط غالبا ما كان من أجل تدعيم الأخبار أو التقارير الإخبارية.



و هو ما يعني أنّ كل نوع من الصور، أستعمل مع نوع صحفي معين، فالصور الفوتوغرافية استعملت أكثر من خلال الأنواع التعبيرية، في حين اقتصر استخدام الرسوم على أنواع الرأي، بينما استخدمت الخرائط عموماً ضمن الأنواع الإخبارية.

ج . الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 16 يمثل توزيع الأنواع الصحفية في يومية " لوفيغارو " :

المجموع	أنواع تعبيرية	أنواع رأي	أنواع إخبارية	الأنواع الصحفية
190	51	69	70	التكرار
%100	%26.84	%36.32	%36.84	النسبة المئوية

يكشف الجدول رقم 16 عن توزيع الأنواع الصحفية في يومية " لوفيغارو "، و يظهر لنا أن استعمال الأنواع الصحفية الثلاثة كان بنسب متقاربة و متوازنة تقريبا، فقد استعملت الأنواع الإخبارية 70 مرة بنسبة 36.84% تليها أنواع الرأي بـ 69 و بنسبة متقاربة جداً بلغت 36.32%، في حين تأتي الأنواع التعبيرية في المرتبة الأخيرة، لكن بنسبة غير بعيدة عن نسبة النوعين الأولين و قدرت بـ 26.84% ما يعادل 51 تكرارا.

إن الأنواع الصحفية شديدة الالتصاق بالتقاليد الثقافية و السياسية في هذا البلد أو ذاك، و تشكل بعدا من أبعاد خطب الممارسات الاجتماعية، و تعبر سيميائيا عنها حسبما ذهب إليه الباحث فرانسوا راستيي (François rastier)، إنها تدرج ضمن علاقات اجتماعية مقننة يمكن أن تتنوع في السياقات الاجتماعية و الثقافية و التاريخية المختلفة، فالصحافة الفرنسية مثلا تعتمد على شكل من الكتابة الإخبارية يطلق عليها تسمية " ليكو" (l'écho) أو الصدى، و الذي يقصد به المعلومة الصغيرة ذات الطابع الساخر و الترفيهي و يحرق بطريقة أصلية و جذابة، و يكتب بأسلوب حاد متاولا ما يقع على هامش الحياة السياسية (1).

(1) نصر الدين لعباضي : اقترايات نظرية من الأنواع الصحفية ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص (23 - 24).

تهدف الأنواع الإخبارية إلى إعلام الجمهور و إبلاغه بما جرى و تتمثل أساسا في الخبر و التقرير الصحفي، في حين تسعى أنواع الرأي (أو الأنواع الفكرية) إلى تأطير الجمهور و توجيهه، و غرس مجموعة من القناعات و المواقف في ذهنه، و هي المقال و التعليق، بينما تشمل الأنواع التعبيرية المواد الصحفية التي تبرز حالات خاصة أو تقدم أشخاصا معينين، فتسلط عليهم الأضواء، و تصفهم في تفاعلهم مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه مثل الـربرتاج و الـبورتري، يضاف إليه المقابلة أو الحديث الصحفي⁽¹⁾، و يبدو من خلال الأرقام المتحصل عليها أنّ صحيفة " لوفيغارو " حرصت على جمع الأخبار و كتابة التقارير حول الصراع السياسي الدائر في الجزائر، بنفس درجة حرصها على التعليق على ما يحدث و تقديم مختلف الآراء و التفسير و حتى التنبؤات لما سيكون عليه الوضع بعد كل حدث هام، و لكنها في الوقت ذاته لم تغفل الجانب الميداني الذي اعتمدت فيه على الـربرتاج و المقابلة خاصة، و الـبورتري بدرجة أقل.

اعتمدت " لوفيغارو " أكثر على الأخبار التي يقوم بناؤها على الجمع بين المعلومات و التصريحات و الأحداث، ممّا يقدم أساسا تغطية متكاملة، و الملاحظ أنّ عددا هاما من الأخبار المنشورة كان مصدرها وكالات الأنباء و هي إمّا وكالة الأنباء الفرنسية أو وكالة رويترز أو كلاهما، في حين قلّ استعمال التقارير التي يقوم عادة صحفيو الجريدة بإعدادها، و ركزت الصحيفة من خلال الأنواع الإخبارية على نقل تفاصيل ما يحدث في الجزائر و تتبع تطورات الوضع السياسي و انعكاساته على الوضع الأمني الداخلي للجزائر و لفرنسا نفسها، كما اعتمدت الصحيفة على مراسليها في إنجلترا و إيطاليا و ألمانيا لمتابعة تحركات و نشاطات الجماعات الإسلامية و ممثليها في هذه الدول.

عملت " لوفيغارو " منذ إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر في 13 جانفي 1992 على تقديم وجهة نظرها إزاء ما يحدث و هي الوظيفة التي قام بها بالأساس صحفيوها بهيئة التحرير المركزية في باريس أو مراسلوها في الجزائر و حتى بعض المتعاونين، و يقوم ذلك على أساس تقديم الإجابة على تساؤلات تفسر الأحداث و الوقائع، و تفسّر تحديدا ما وراء الأحداث من خلال التعليقات و المقالات و القراءات الحرّة، و يلعب هذا النوع من التغطية دوراً كبيراً في التأثير على القراء، خاصة و أنّها كانت ترفق برسوم توضيحية.

تناولت مواد الرأي مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر باعتباره شعار أبرز الفاعلين في الصراع القائم و هي الجبهة الإسلامية للإيقاد، و عملت على تتبع تطور موازين القوى بين مختلف الأطراف الفاعلة، و بعد أن انتقل الصراع إلى فرنسا نفسها، حاولت تقديم الطرق المثلى للتعامل مع السلطة الجزائرية من جهة

(1)- نفس المرجع السابق : ص31.

و الإسلاميين من جهة أخرى بهدف حماية فرنسا من أي خطر يترتب عنها نتيجة ميلها لأحد طرفي الصراع. أما الأنواع التعبيرية فقد اختلفت وظيفتها حسب كل نوع منها، فقد استعمل الـرَبوتاج لإبراز معاناة الشعب الجزائري الذي كان-حسب الصحيفة-بين نارين، نار السلطة و نار الجماعات الإسلامية، و لم يكن لديه الحق في أن يكون محايدا⁽¹⁾، و من أبرز كتاب الـرَبوتاج في الجريدة في تلك الفترة كل من **تيري أوبرلي** و **أرزقي آيت العربي** و هو المراسل الدائم ليومية " لوفيغارو " في الجزائر، و الملاحظ أن الصحيفة ركزت أكثر على معاناة المرأة و المثقفين، و من بين عناوين الـرَبوتاجات التي أنجزت خلال تلك المرحلة " الحرب الأهلية من وجهة نظر صحفي جزائري.. متيجة، قانون واحد، هو قانون الإسلاميين " (la guerre civile vue par un journaliste algérien..mitidja,une seule loi,celle des islamistes ، " في الجزائر تفشي البؤس لصالح الفيس...الدولة الإسلامية في الكاليتوس " (en Algérie,la misère (travaille pour le Fis...la république islamique des eucalyptus .

استعملت الصحيفة أيضا المقابلة أو الحديث الصحفي، الذي يتمحور هدفها حول جمع و حوصلة أقوال شخصية تم محاورتها⁽²⁾، و ركزت " لوفيغارو " في البداية من خلال هذا النوع الصحفي على الباحثين المختصين في الشأن الجزائري - سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين - و حاولت أن تستفسر منهم عن طبيعة ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر، و أسباب التقاف الجزائريين حولها، و من بينهم **برونو إيتيان** (Bruno Etienne) و **بنجامين ستورا** (benjamin stora).

و حاورت شخصيات جزائرية بارزة كمناضلي حقوق الإنسان مثل المحامي علي يحيى عبد النور و رئيس الحكومة الأسبق عبد الحميد براهيمي و رؤساء الأحزاب الجزائرية مثل سعيد سعدي و محفوظ نحناح، و الملفت للانتباه أيضا هو أن الصحيفة حاورت في مناسبات عديدة ممثلي الجبهة الإسلامية في الخارج و بحثت منهم عن إجابات حول طبيعة الإسلام السياسي و أسباب نظرتة العدائية لفرنسا و دورها في الصراع القائم ، و مع بداية استهداف الفرنسيين في الجزائر، استفسرت " لوفيغارو " لدى الباحثين الفرنسيين و أفراد الجالية الفرنسية في الجزائر، عن مدى خطورة الوضع، و الإجراءات المستقبلية في حالة ما إذا أصبح الصراع داخل الجزائر يشكل خطرا حقيقيا على الفرنسيين ، و كأمثلة عن بعض المقابلات نجد " برونو إيتيان...الوقت يمضي لصالح الفيس " (Bruno Etienne... le temps joue pour le Fis)

(1)-مقابلة مع الصحفية ماري أميلي لومبارد لاتون (Marie- Amélie Lombard- latune)، تمت عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 04 /23 /2012 على الساعة 03 :16.

(2)-Yves Agnès :**manuel de journalisme** , nouvelle édition,éditions la découverte et syros ,paris,2002,page 276.

و " مقابلة مع رئيس حركة مجتمع السلم ، حماس سابقا ، محفوظ نحناح يرفض الجزائر اللائكية " (un entretien avec le chef du mouvement social pour la paix algérien, ex- Hamas... . (mahfoud nahnah refuse une Algérie laïque

أما البورتري و هو ثالث و آخر نوع ضمن الأنواع التعبيرية فاستعماله كان قليلا جدا اقتصر على تعريف القارئ ببعض الشخصيات الجديدة التي تدخل كطرف في الصراع القائم، كما فعلت بعد مجيء رئيس الدولة الجزائري محمد بوضياف الذي خصته ببورتري بعنوان " بوضياف، المنفي الذي يتحول إلى رئيس دولة " (Boudiaf, l'exilé devenu chef d'état) ، و في سياق اهتمام الصحيفة بالإسلاميين العصريين -كما وصفتهم- نشرت الصحيفة بورتري عن الشيخ عبد الباقي صحراوي بعد اغتياله، و هو أحد ممثلي الجبهة الإسلامية في فرنسا، و ذكرت فيه أن الشيخ نبذ العنف و التطرف الديني و هي الفكرة التي نلمسها من عنوان البورتري نفسه " رجل دين ملتزم " .

و اهتمت الصحيفة من خلال البورتري أيضا بتخليد ذكرى الفرنسيين الذي سقطوا كضحايا للصراع الدائر في الجزائر، و خاصة منهم رجال الدين الذين رفضوا مغادرة الجزائر .

د- المصادر الصحفية في يومية " لوفيغارو " :

جدول رقم 17 يمثل توزيع المصادر الصحفية في يومية " لوفيغارو " :

المجموع	دون توقيع	متعاونين	مصادر ثانوية	مصادر أولية	المصادر الصحفية
190	21	7	35	127	التكرار
%100	%11.05	%3.68	%18.42	%66.84	النسبة المئوية

يكشف لنا الجدول رقم 04 عن توزيع مختلف المصادر الصحفية في يومية " لوفيغارو " و هذا طوال فترة الدراسة ، و يظهر جليا أن المصادر الأولية هي أكثر المصادر استعمالا على مستوى الصحيفة، و بفارق شاسع عن بقية المصادر الأخرى، فقد ظهرت بنسبة 66.84% في مجموع 127 مادة إعلامية من أصل 190 مادة مخصصة لموضوع الصراع السياسي، بينما اعتمدت الصحيفة بشكل أقل على المصادر الثانوية بما نسبته 18.42% و هو ما يعادل 35 تكرار ،بينما سجلنا ظهور 11.05% من المواد الإعلامية دون أن تحمل أي توقيع أي ما يعادل 21 تكرار و هي نسبة هامة على اعتبار أنها لم تسند إلى مصدر معين، في حين فتحت الجريدة صفحاتها أمام المتعاونين لأخذ انطباعاتهم حول موضوع الصراع السياسي 7 مرات فقط ، أي بما نسبته 3.68% .

إن ذكر المصدر أو مبدأ الإسناد -الذي يعد جزءا من الموضوعية- هو الاقتباس و النسب للمصدر نقلا

حرفيا، و تؤكد أهم المراجع في مجال الصحافة على ضرورة إيراد المصادر و اكتمال خصائصها لبناء المصدقية في الصحيفة، و الاستعانة بالمصادر عملية ضرورية تفرضها الأحداث نفسها، في الوقت نفسه ضرورة للقارئ الذي يصدر أحكامه حول كفاءة المصدر و قدرته على تزويده بالمعلومات و مصداقيته(1).

و قد احتلت المصادر الأولية المكانة الأولى في الصحيفة بالمقارنة مع بقية المصادر، بحيث استعانت " لوفيغارو " أكثر بمراسلها الدائم في الجزائر* ، و مبعوثيها الخاصين - و في غالب الأحيان كان تييري أوبرلي - و مراسليها الدائمين في الولايات المتحدة الأمريكية و بعض دول أوروبا التي يتواجد فيها بعض نشطاء و قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بالإضافة إلى صحفييها بهيئة التحرير المركزية الذين كانوا يقومون بالتعليق على الحدث بناء على ما يرد إلى الجريدة من أخبار** ، و هو ما يعني أن يومية " لوفيغارو " أرادت الحفاظ على مكانتها كصحيفة عالمية و كجريدة نخبة و على كونها أقدم صحيفة يومية في فرنسا، من خلال حضورها الدائم في الجزائر، خاصة و أن سياسة الجريدة في هذا الإطار هي الحصول على المعلومة من مصادرها الخاصة عن طريق إرسال مراسلين و توفير الامكانيات لهم من أجل تنفيذ هذه السياسة(2).

و هو ما يفسر لنا قلة اعتماد الصحيفة على المصادر الثانوية التي تتمثل أساسا في وكالات الأنباء العالمية، فمن أجل تنفيذ سياستها فيما يتعلق بالمصادر، كان لابد أن تتفادى الاعتماد الكبير على هذا النوع من المصادر، حتى تثبت وجودها و قيمتها كصحيفة عالمية، و الملاحظ أن " لوفيغارو " اعتمدت على وكالات الأنباء فقط عند الحاجة، أي عندما لا تتمكن شبكة مراسليها من الحصول على بعض الأخبار، كما أن المواد الإعلامية التي يكون مصدرها ثانوي لا تحتل في العادة مساحة كبيرة.

و الملفت للانتباه أن الصحيفة اعتمدت فقط على وكالتين و هما وكالة الأنباء الفرنسية و وكالة رويترز البريطانية، و هو ما يعود إلى أنهما كانتا أكثر الوكالات اهتماما بالحدث الجزائري، أما باقي الوكالات فلم تهتم كثيرا بالصراع السياسي في الجزائر، و الأهم أنها لا تملك النفوذ الكافي في الجزائر الذي يكفل لها الوصول لمصادر الخبر و لا حتى الإمكانيات كما هو الحال مع الوكالتين الفرنسية و البريطانية(3).

(1)-هناك فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره ، ص 443.

*ملاحظة: الاستثناء في صحيفة " لوفيغارو " هو أن لها مراسل دائم في الجزائر و لا يزال يعمل مع الصحيفة حتى الآن و هو الصحفي أرزقي آيت العربي.

**ملاحظة: و هو الدور الذي كان يقوم به أيضا تييري أوبرلي .

(2)-مقابلة مع جان ميشيل سالفاتور (Jean- Michel Salvator) نائب مدير التحرير، تمت عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 2012 /4/26 على الساعة 13:45 .

(3)-مقابلة مع تييري أوبرلي : سبق ذكرها .

تؤكد الدراسات أن مضمون الاتصال يصبح ذا أثر عظيم على الجمهور و تزداد فعاليته عندما يتم نسبه إلى الشخصيات ذات المكانة الراقية أو الشخصيات المؤثرة، كما أظهرت أن الجمهور يغير اتجاهه بشدة حول الموضوع و المضمون بناء على المصدر نفسه (1)، و هو ما لم تسعى إليه صحيفة " لوفيغارو " التي حاولت تغليب مصادرها الخاصة على بقية أنواع المصادر الأخرى - كما أشرنا إليه سابقا - لذلك كان الاعتماد على المتعاونين بنسبة ضئيلة جدا لم تصل إلى حدود 4% من مجموع المواد الإعلامية المخصصة لموضوع الصراع السياسي.

لكن في نفس الوقت اعتمدت في ذلك على الأسماء الرنانة و الشخصيات البارزة من الباحثين و رجال السياسة، الذين لهم وزن و صدى داخل الوسط السياسي الفرنسي، و من بينهم تييري دو مونتبريال (Thierry de montbrial) و هو رجل اقتصاد مختص في العلاقات الدولية و إدغار بيزاني (Edgard pisani) و هو وزير سابق و رئيس سابق لمعهد العالم العربي (IMA) الذي يقع مقره في باريس، و جان بيير توكوا (Jean- pierre Tuquoï) و هو مختص في العلاقات الجزائرية الفرنسية.. إلخ، و هكذا و عن طريق الاعتماد على متعاونين لهم اهتمامات مختلفة و متكاملة في نفس الوقت، أرادت " لوفيغارو " أن يعطي هؤلاء قراءة كاملة لأحداث الصراع السياسي في الجزائر.

لم يمنع اعتماد الصحيفة على مصادرها الخاصة من ورود 21 مادة إعلامية من أصل 190 مادة تتعلق بموضوع الصراع السياسي دون توقيع، أي لم يحدد المصدر، و هو ما يتعارض مع مكانة " لوفيغارو " كصحيفة عالمية ذات مستوى رفيع لها مصداقيتها العالية، و لها سمعتها العريقة لدى جمهورها، خاصة و أن هذه المواد كلها عبارة عن أخبار كان لا بد من أن تنسبها إلى مصدرها. و هو ما يؤكد نتائج دراسة إعلامية أجريت في جامعة " أوهايو " الأمريكية التي توصلت إلى أنه " كلما كبر حجم المؤسسة الصحافية و مركزها و مستواها و كثر انتشارها في المجتمع الاتصالي زاد اعتمادها على المصادر الخفية التي تتعامل معها (2).

(1)-هناك فاروق صالح عبد الدايم: مرجع سبق ذكره، ص 444.

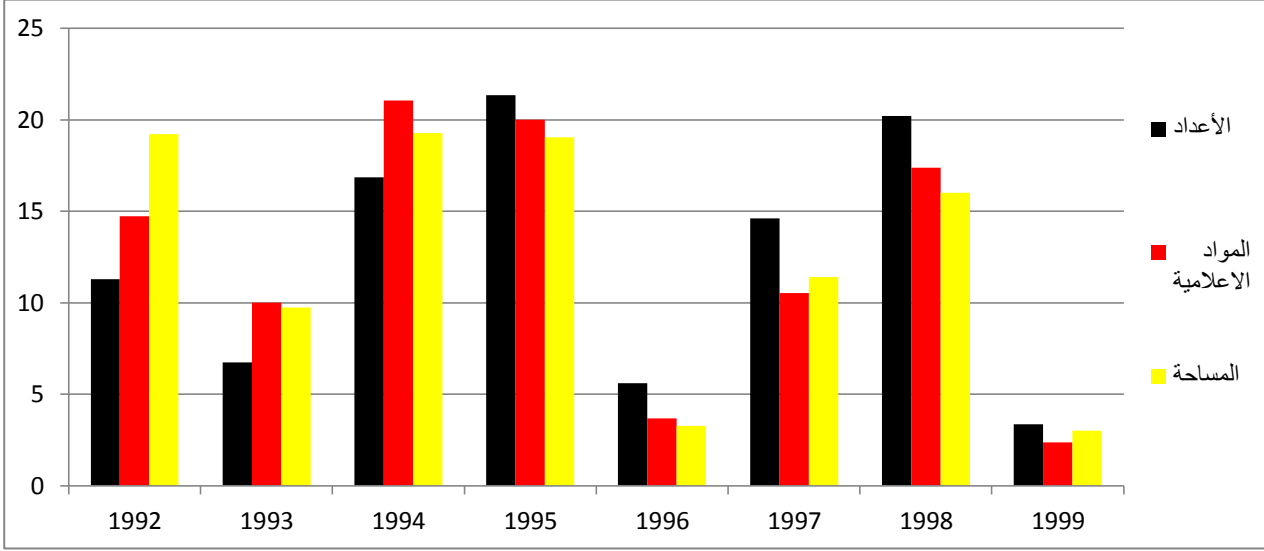
(2)-انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك: تطور الأداء و الوسيلة و الوظيفة، الطبعة الإلكترونية الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة، بغداد، 2011، ص 122.

2-2-تحليل الأعمدة البيانية :

أ-تطور بروز موضوع الصراع السياسي على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 01 يوضح تطور بروز موضوع الصراع السياسي في يومية " لوفيغارو " على إمتداد

فترة الدراسة :

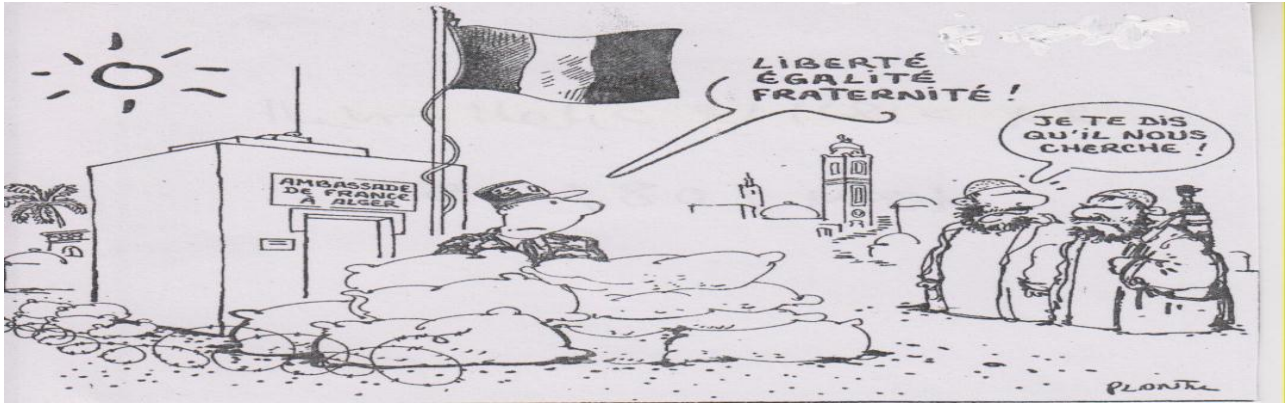


يوضح لنا العمود البياني رقم 01 تطور حجم الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر في يومية " لوفيغارو " ، و يظهر لنا من خلاله أن موضوع الصراع السياسي خصص له أكبر نسبة من الأعداد سنة 1995 و قدرت بـ 21.35 % ، تليها مباشرة سنة 1998 بـ 20.22 % ثم سنة 1994 بـ 16.85 % و تليها سنتي 1997 و 1992 بنسبة 14.61 % و 11.29 % على التوالي، في حين سجلت سنوات 1999 و 1996 و 1993 أقل النسب بـ 3 % و 5.62 % و 6.74 % على التوالي.

أما أكبر نسبة من المواد الإعلامية فكانت في عام 1994 بنسبة 21.05 % ، يليه مباشرة عام 1995 بنسبة قريبة قدرت بـ 20 % ، ثم عام 1998 بنسبة 17.37 % و عام 1992 بنسبة 14.74 % و بالمقابل خصصت نسبة أقل من المواد الإعلامية للموضوع في باقي السنوات، بلغت 2.36 % عام 1999 ، 3.68 % عام 1996 ، 10 % عام 1993 و 10.53 % عام 1997.

كما خصصت يومية " لوفيغارو " أكبر مساحة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر أعوام 1994 و 1992 و 1995 و بنسب متقاربة تقدر بـ 19.28 % و 19.22 % و 19.03 % على التوالي ، و نجد أيضا أن عام 1998 احتل نسبة 16.02 % من المساحة الإجمالية المخصصة لموضوع الدراسة ، في حين

سجلت الأعوام الأخرى نسبة أقل و كان أقلها عامي 1999، و 1996 بـ 3% و 28.3% على التوالي. و تشير القراءة الأولية لمعطيات العمود البياني إلى اختلاف توزيع نسب كل من الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة ، و لكن إذا دققنا في ملاحظتها، فنجد أن أكبر النسب ضمن الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة المخصصة لموضوع الصراع السياسي قد سجلت خلال أعوام 1995 و 1998 و 1994 مع اختلاف في الترتيب فقط، كما أن أقل النسب سجلت عامي 1996 و 1993، في حين عرف عام 1997 نسبة متوسطة ،إن الأهمية و الإثارة و الصراع و السلبية من أكثر القيم الإخبارية التي تراعيها الصحافة الغربية⁽¹⁾، و هي القيم التي توفرت في موضوع الصراع السياسي في الجزائر، و تحديدا خلال سنوات 1995 و 1998 و 1994 بسبب تزايد حدة الصراع خلالها و كثرة الأحداث و تسارعها فقد افتتحت صحيفة " لوفيغارو " حديثها عن الصراع في الجزائر عام 1994 بحكمها على فشل مؤتمر العقد الوطني، و بعدها وجهت اهتمامها نحو استدعاء الجنرال اليامين زروال لتولي رئاسة المجلس الأعلى للدولة، أما الحدث الأبرز في تلك السنة هو تنامي الإرهاب الإسلامية كما أسمته الصحيفة و بداية استهداف الرعايا الفرنسيين في الجزائر و هو ما يلخصه الرسم التالي*:



أما سنة 1995 فقد شهدت بداية المفاوضات بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ و السلطة، و هي القضية التي أثارَت الصحيفة تساؤلات عدة حولها تتعلق بجدوى التفاوض مع ممثلي الإرهابيين، و في الوقت ذاته تواصل استهداف الرعايا و المصالح الفرنسية في الجزائر، ما جعل " لوفيغارو " تستفسر حول الكيفية المثلى للتعامل مع الصراع القائم، و ضرورة التخلي عن سياسة دعم السلطة الجزائرية ضد الإسلاميين** ، يضاف

(1)- نفس المرجع السابق ، ص (92- 93) .

*ملاحظة: جاء هذا الرسم في الصفحة الأولى للجريدة في عددها الصادر بتاريخ 8/5 /1994 .

**ملاحظة : لمزيد من التفاصيل حول طبيعة الموقف الفرنسي إزاء الصراع القائم في الجزائر خلال الفترة 1992- 1999 ، ارجع إلى " العودة إلى خطاب الحياد مع استمرارية الدعم" ضمن المبحث الثالث من الفصل الثاني.

إلى ذلك أن نفس العام عرف تنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر، تزامنت مع استمرار العنف ، و بالنسبة لعام 1998 فقد تميز بالعنف المستقل و سلسلة المجازر الإنسانية التي وقعت في مناطق عدة ، منها الجزائر العاصمة خصوصا، و قد اهتمت اليومية بمتابعة تفاصيل ما يحدث و صداه محليا - أي داخل الجزائر- فرنسا و دوليا، من منطلق البعد الإنساني لتلك المجازر التي أثارت ردود فعل كثيرة لدى الشارع الفرنسي⁽¹⁾، لذلك ركزت الصحيفة على تلك المجازر و كذا توسيع الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) لشبكتها في الشرق الجزائري، كما أشادت بفرق الدفاع الذاتي التي دخلت كطرف جديد في الصراع و وقفت في مواجهة الجماعات الإرهابية أما الأشهر الأخيرة في نفس السنة فقد تأكد فيها نهاية عهد زروال* وتساءلت " لوفيغارو " عن أسباب الاستقالة المفاجئة .

أما الاختلاف الواضح بين نسب الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة فيتمثل في عام 1992 الذي شهد ثاني أكبر مساحة تحريرية مخصصة للموضوع ، في حين عرفت نفس السنة نسبة أقل من متوسطة من الأعداد و هو ما يفسر بجدة الموضوع نفسه و تسارع الأحداث بشكل كبير، ما جعل الصحيفة تهتم بالتعليق على الأحداث أكثر من اهتمامها بنقل تفاصيلها، ففي كل عدد تتناول فيه موضوع الصراع السياسي تفسح المجال أكثر للتعليقات سواء تلك التي يحررها صحفيوها و مراسلها أو بعض المتعاونين.

و نلاحظ أيضا أن عام 1999 سجل أقل النسب، و هو ما يعني تراجع اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة، الذي يفسر بتراجع الصراع السياسي نفسه ، بدليل تناقص حدة العنف كأحد أبرز مظاهر الصراع خلال تلك الفترة، يضاف إلى ذلك أن الفترة المحددة للدراسة تنتهي بنهاية الثلاثي الأول من هذه السنة.

و فيما يتعلق بعام 1993 الذي شهد ثالث أقل نسبة، فقد تواصلت فيه أحداث الصراع في الجزائر، لكن لم تكن مثيرة بدرجة كبيرة كما هو الحال بالنسبة لعام 1998 مثلا و هي نفس الملاحظة بالنسبة لعام 1996 مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السنة تم فيها تعديل الدستور ، ما أثر على اهتمام الصحيفة بالموضوع الجزئي (الصراع السياسي) في إطار اهتمامها العام بالأحداث السياسية في الجزائر.

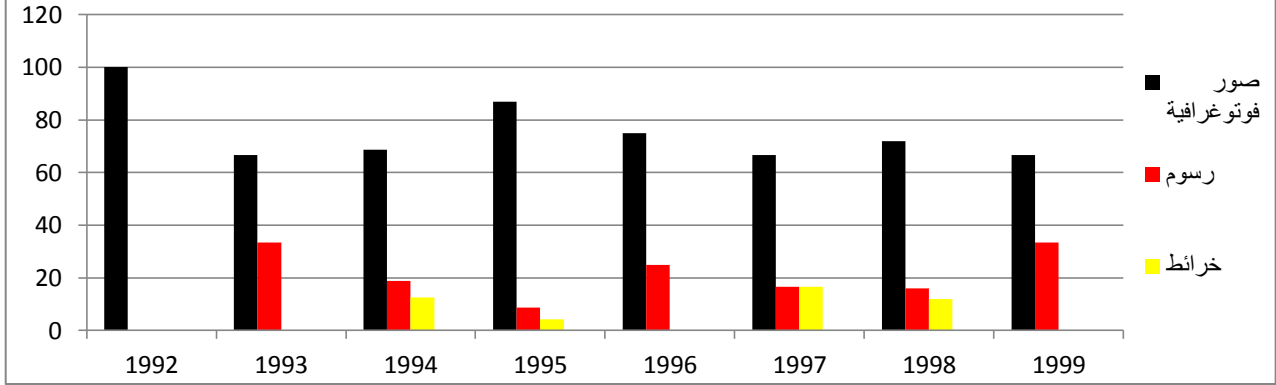
في حين نلاحظ أن نسب كل من الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة المخصصة لموضوع الدراسة في عام 1997 هي نسب متوسطة، و هو ما يعود إلى أن هذه السنة على العموم لم تشهد أحداثا بارزة كثيرة حتى يزيد اهتمام " لوفيغارو " بالصراع في الجزائر، و في نفس الوقت استمر الوضع العادي في تلك المرحلة، و استمرت معه تغطية و متابعة الصحيفة له.

(1)-مقابلة مع تيبيري أوبرلي : سبق ذكرها.

*ملاحظة: و هو العنوان الذي علقته به " لوفيغارو " على الاستقالة المسبقة للرئيس اليامين زروال و إعلانه عن تنظيم انتخابات رئاسية لن يترشح لها.

ب-تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 02 يوضح تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة :



يتبين لنا من خلال العمود رقم 02 أن عام 1992 هو العام الوحيد الذي أستعمل فيه نوع واحد من الصور هو الصور الفوتوغرافية ،و ذلك يعود إلى عدم حاجة الصحيفة للنوعين الآخرين ، فقد وظفت الرسوم في السنوات اللاحقة لنقل صورة عن ما يحدث في الجزائر للقارئ في ظل صعوبة - وحتى استحالة - الوصول إلى المواقع و الأطراف الفعلية للصراع ،كما وظفت الخرائط لتحديد دقيق لأماكن التفجيرات و المجازر، أو تلك التي تناولتها من خلال ربورتاجاتها بعد التدهور الكبير في الوضع الأمني .

و ما عدا سنة 1992 ، فقد استعملت الرسوم خلال السنوات المتبقية من فترة الدراسة ، و ظهرت بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 33.34% عامي 1993 و 1999 و 8.69% عام 1995 ، و إذا علمنا بأن الرسوم تستعمل في يومية " لوفيغارو " للتعليق على الأحداث ذات الأهمية بالنسبة للصحيفة⁽¹⁾ فقط ، فهذا يعني اهتمامها بموضوع الصراع السياسي في الجزائر طوال سنوات الدراسة ، أما الاستعمال القار و الدائم للصور الفوتوغرافية طوال سنوات الدراسة الثمانية و ظهورها بنسب هامة و تفوقها على باقي الأنواع - كما يبين العمود رقم 02 - يعود إلى كونها أهم وسيلة من وسائل الاتصال غير اللفظي ، فهي تصور أشياء أو مناظرا حقيقية تؤكد مصداقية الخبر الصحفي ،و تساهم في إضافة الكثير من المعاني للمادة المقدمة، حيث يمكن من خلالها الاستغناء عن كتابة الخبر عندما تنتم بالبساطة و القدرة على توصيل الفكرة أو الرسالة، كما تدعم المادة المقدمة من خلال إضافتها للكثير من المعاني مما يكسب هذه الأخيرة مصداقية أكبر، و يدعم تفهم القارئ للواقع المنقول و استيعابه ،يضاف إلى ذلك توفيرها للوقت، فيمكنها أن تتقل الكثير من المعاني في وقت قصير على خلاف المادة المكتوبة⁽²⁾.

(1)-مقابلة مع جان ميشيل سالفاتور : سبق ذكرها.

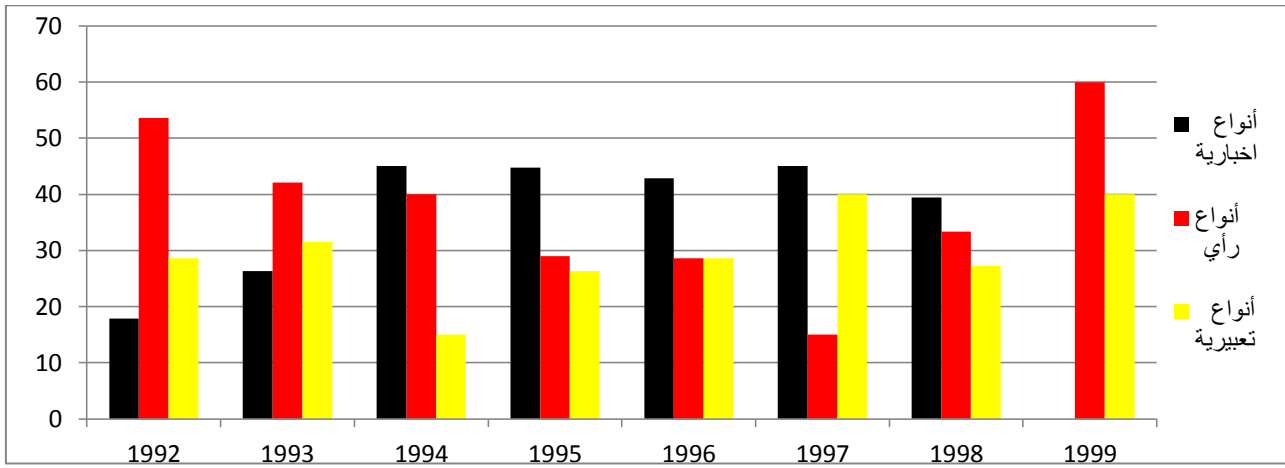
(2)-محمد منير حجاب و سحر محمد وهبي : المداخل الأساسية للعلاقات العامة(المدخل الاتصالي)،دار الفجر،القااهرة،1990،ص(146-147).

و بالنسبة للخرائط، فقد وظفت من قبل الصحيفة في 4 سنوات من أصل ثمانية تضمنتها فترة الدراسة و هي أعوام 1994, 1995, 1997 و 1998 و الملاحظ أن استعمال الخرائط تم في السنوات الأكثر عنفا في الجزائر، فنجد مثلا أن عام 1996 الذي عرف أقل النسب من حيث حجم الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة المخصصة للموضوع بسبب تراجع أحداث العنف، لم تستعمل فيه الخرائط لنفس السبب، كما أن عام 1997 سجل أكبر نسبة من حيث استعمال الخرائط، بسبب الاستعمال الكبير للأنواع التعبيرية – الريبورتاج على وجه التحديد - خلال نفس السنة*.

ج- تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 03 يوضح تطور الأنواع الصحفية المستعملة في يومية " لوفيفارو " على امتداد

فترة الدراسة :



يوضح لنا العمود البياني رقم 3 حجم استعمال الأنواع الصحفية خلال كل سنة من سنوات الدراسة، و نجد أن يومية " لوفيفارو " وظفت جميع الأنواع الصحفية على امتداد فترة الدراسة، ما عدا سنة 1999 التي اعتمدت فيها على أنواع الرأي و الأنواع التعبيرية فقط.

إن الأنواع الصحفية هي القوالب التي يستعملها الصحفيون من أجل تحديد الشكل الذي سيتخذه النص، و قد عمل المختصون على تصنيف الأنواع الصحفية انطلاقا من الموضوع الذي تعالجه، الذي هو في حقيقة الأمر شريحة الواقع التي يعبر عنها أو يعكسها، فالتحقيق الصحفي و الريبورتاج على سبيل المثال يغطي شريحة من الواقع أوسع من تلك التي يغطيها الخبر الصحفي⁽¹⁾، لذلك نجد أن الصحيفة ركزت خلال العامين اللذين أعقبا إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر على التعليق حول ما يحدث بغض النظر عن ما

*ملاحظة: سبق و أن أشرنا من خلال العنصر الأول ضمن هذا المبحث إلى أن الخرائط استعملت أيضا لتحديد دقيق للأماكن و المناطق التي خست من قبل يومية " لوفيفارو " ريبورتاج.

(1)-نصر الدين لعياضي : مرجع سبق ذكره ، ص 42.

يحدث خاصة و أن وسائل الإعلام العالمية و الفرنسية - التلفزيونية تحديداً - كانت تتقل باستمرار أخبار الوضع بالصورة و الصوت، و هي الحقيقة التي يدل عليها توظيف 57.53% من أنواع الرأي خلال عام 1992 مقابل 86.17% من الأنواع الإخبارية، و 1.42% مقابل 26.32% خلال عام 1993.

كما كثفت الصحيفة من الأنواع التعبيرية خلال العامين الأولين فاستعملت المقابلات 6 مرات خلال عام 1992 من أجل رصد آراء مختلف الشخصيات و الباحثين الفرنسيين حول مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر، و استعملت البورتري مرتين و كلاهما كانا حول الرئيس محمد بوضياف ، بمناسبة توليه لمنصب رئيس المجلس الأعلى للدولة في 16 جانفي 1992 ، ثم اغتياله في عنابة في شهر جوان من نفس السنة ، أما في سنة 1993 أنجزت 4 رپورتاجات و أجرت مقابلتين.

لكن و بعد تدهور الوضع الأمني ،حولت " لوفيغارو " اهتمامها إلى تغطية ما يحدث أي التركيز على الأنواع الإخبارية ،فمنذ أن أخذت الأحداث في الجزائر منحى استثنائي غير متوقع بعد نهاية عام 1993 ،أوحى كثيرون بأن سيناريو الأحداث سيكون على الطريقة اللبنانية أو الإيرانية و حتى السودانية، و غالبا ما كانت هذه المصطلحات واسعة لأنها لا تتلاءم مع التحليل المقارن المعمق، و في الحقيقة فإن هذه الخاصية الشاذة للصراع في الجزائر و طبيعته المحلية الخالصة تحدان كثيرا من إمكانية عقد أي نوع من المقارنات ،خاصة أن الصراع بقي مغلقا و معزولا عن العالم الخارجي بسبب رفض كل الفاعلين فيه تدخل القوى الخارجية، رغم أن تنامي العنف طرح مخاطر تعقد و توسع دائرة الصراع⁽¹⁾.

فرغم الإجماع العام على صعوبة الوصول إلى المعلومة و هو الوضع الذي تأكد منذ عام 1994، إلا أن " لوفيغارو " اعتمدت أكثر على الأنواع الإخبارية و بهذه الطريقة حاولت أن تفرض اسمها كمصدر للأخبار، حتى و إن كان على حساب الموضوعية في بعض الأحيان* ، و في نفس الوقت لم تهمل أنواع الرأي و الأنواع التعبيرية مع تسجيل تفوق نسبي لأنواع الرأي في باقي السنوات و هو ما يعني أن " لوفيغارو " وضعت التعليق على الأحداث كأحد أهم الأولويات التي لم تهملها طوال فترة الدراسة.

كما نلاحظ أن عام 1997 شهد أكبر نسبة من الأنواع التعبيرية بسبب تركيز الصحيفة على وصف الحالة النفسية لسكان رابيس و بن طلحة بعد المجازر التي عرفتها خلال صيف هذه السنة ، و سجلت سنة 1999 أعلى نسبة من حيث توظيف أنواع الرأي و الأنواع التعبيرية، فقد ركزت يومية " لوفيغارو " من خلال الأعداد الثلاثة التي تناولت فيها موضوع الصراع في الجزائر على تحليل الوضع السياسي الجديد في

(1)-May chartouni – dubarry, le Maghreb à l'épreuve de l'Algérie: **Politique étrangère**, n=02, 1995, page 328.

*ملاحظة : لأن أغلب المواد الإعلامية غير الموقعة أو غير المنسوبة إلى مصدر معين ظهرت مع نهاية عام 1993 ، و خلال عامي 1994 و 1995 بنسبة تجاوزت 48% : أنظر العمود البياني رقم 04 .

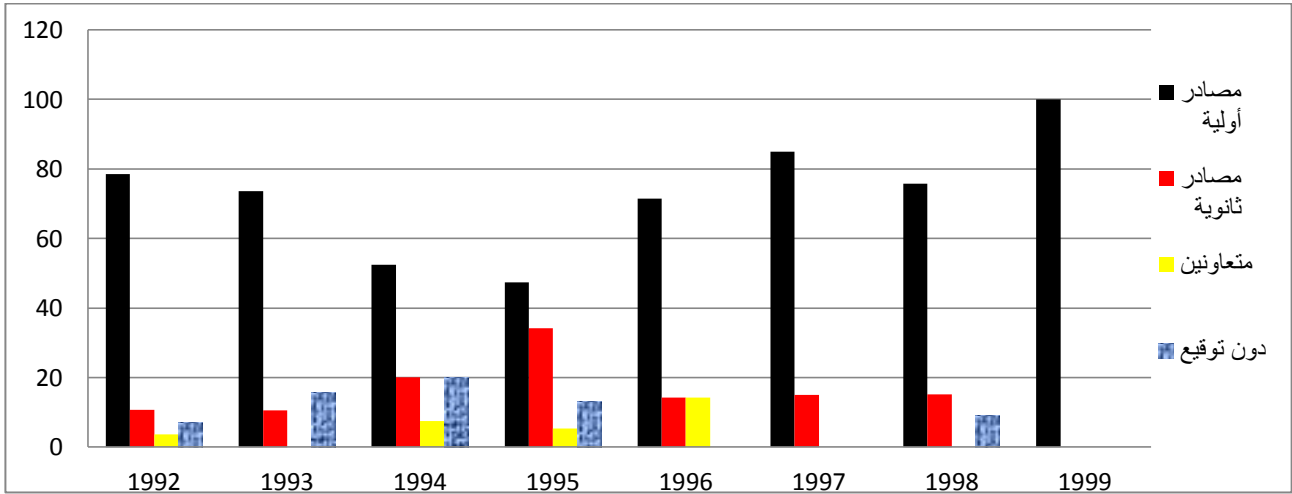
الجزائر، و أجرت مقابلة مع أحد المترشحين للرئاسيات و المنسحبين عشية الانتخابات و هو رئيس الحكومة الأسبق مولود حمروش، كما نشرت بورترى مطول للمترشح عبد العزيز بوتفليقة و الذي توقعت أن يكون الرئيس الجديد للجزائر باعتباره الوحيد الذي أكمل سباق الرئاسيات.

و على العموم - و بالاعتماد على نتائج العمود البياني رقم 03 - يمكن القول بأن صحيفة " لوفيغارو " استعملت جميع الأنواع الصحفية بشكل متوازن، فبحثت عن جمع أكبر قدر من الأخبار عن تطورات الصراع السياسي في الجزائر، و من ثم إجراء التحليل و المقارنات حولها، و بعدها النزول إلى الميدان لإبراز حالات أو مناطق خاصة أو تقديم أشخاص معينين و وصف تفاعلهم مع الصراع القائم.

د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 04 يوضح تطور المصادر الصحفية المعتمدة في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة

الدراسة :



يتبين لنا من خلال قراءة معطيات العمود البياني رقم 04 أن المصادر الأولية، هي أهم مصدر اعتمدت عليه يومية " لوفيغارو " لتغطية موضوع الصراع السياسي في الجزائر في كل سنة من سنوات الدراسة، و بلغت أعلى نسبة سنة 1999 بـ 100%، تليها مباشرة سنة 1997 بنسبة 85%، في حين سجلت أعوام 1992 و 1998 و 1993 و 1996 نسبا متقاربة تقدر بـ 78.57% و 75.76% و 73.68% و 73.44% على التوالي، كما سجل عام 1994 نسبة 52.5%، أما السنة التي عرفت أقل استعمال للمصادر الأولية فهي سنة 1995، و بلغت نسبتها 47.37% و هي نسبة هامة أيضا، و بذلك طبقت " لوفيغارو " سياستها العامة المتمثلة في ضرورة الاعتماد على مصادرها الخاصة من صحفيين و مراسلين في تغطية مختلف الأحداث (1).

(1)-مقابلة مع الصحفي تييري أوبرلي : سبق ذكرها .

و من أجل تحقيق نفس السياسة، تحاشت الصحيفة المصادر الثانوية حيث بلغ أقصى اعتماد عليها نسبة 21.34% في سنة 1995، في حين لم يتجاوز اعتمادها على ذات المصادر نسبة 20% في باقي السنوات، و لم توظفها بتاتا خلال عام 1999، بالنظر إلى كون جميع المواد الإعلامية الصادرة خلال هذه السنة من مواد الرأي و الأنواع التعبيرية.

و يمكن إسقاط نفس الملاحظة على اعتماد الصحيفة على المتعاونين ، فإضافة إلى نسبتهم القليلة ، نجد أيضا أن هذه الفئة لم تظهر إلا في أربع سنوات من أصل 8 سنوات ، و هي أعوام 1992 الذي سجل أقل نسبة (3.58%) و هو ما يعود إلى جدة الموضوع و آنيته في تلك السنة ، لذلك أرادت الصحيفة أن يطلع قراءها على موقفها و تحليلها لأحداث الصراع ، ثم عام 1996 و الذي عرف أعلى نسبة (28.14%) و هي السنة التي شهدت أقل اهتمام من " لوفيغارو " إزاء الصراع القائم* ، و لهذا أفسحت المجال أكثر للمتعاونين، بالإضافة إلى عامي 1994 و 1995 و اللذين سجلا نسبا متقاربة (5.7% و 26.5% على التوالي) ، و هي الفترة التي شهدت استهدافا كبيرا و واسعا للرايا و المصالح الفرنسية، ما دفع الصحيفة إلى الاعتماد على تحاليل بعض المتعاونين المختصين في الإسلام السياسي و العلاقات الفرنسية الجزائرية لمعرفة أسباب و دوافع هذا الاستهداف.

و يظهر لنا من خلال نفس العمود أن فئة دون توقيع سجلت نسبا هامة خلال أعوام 1993 و 1994 و 1995 قدرت بـ 79.15% و 20% و 13.16% على التوالي ، و هي نفس السنوات التي شهدت تصعيدا في الصراع القائم في الجزائر، في الوقت الذي زاد فيه أيضا اعتماد يومية " لوفيغارو" على الأنواع الإخبارية رغم صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر و مواقع الصراع الفعلية، و هو ما يفسر ارتفاع المواد الإعلامية غير الموقعة خلال نفس الفترة، فالمصادر الخفية أو غير المعلنة تشكل المصدر الأكثر أهمية في كبرى وسائل الإعلام في العالم المعاصر، فالتأكيد على ضرورة الاعتماد على المصادر المعلنة للمعلومات، لا ينفي دواعي اعتماد المصادر الخفية، لاسيما فيما يتعلق بالأحداث الكبيرة و المهمة و غالبا ما يكون استعمالها مرتبطا بأهمية الحدث نفسه⁽¹⁾.

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر ارجع إلى تحليل العمود البياني رقم 01.

(1)-انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك : مرجع سبق ذكره ، ص 121.

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو "

قمنا في المبحث السابق بتحليل كمي و كفي للجدول الإحصائية و الأعمدة البيانية الخاصة بيومية " لوفيغارو " و المتعلقة أساسا بفئات درجة بروز الموضوع ، الصور المصاحبة للمواد الإعلامية ، و الأنواع الصحفية و المصادر الصحفية ، و في هذا المبحث نسعى إلى تحليل مضمون المعالجة الصحفية لنفس الصحيفة ، و هو ما يتم بتحليل الجداول الإحصائية ، ثم الأعمدة البيانية الخاصة بفئة الموضوع .

1-تحليل الجداول الإحصائية :

جدول رقم 18 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو " :

المواضيع الرئيسية	أطراف الصراع السياسي	دوافع الصراع السياسي	مظاهر الصراع السياسي	الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر	الدول و علاقتها بالصراع السياسي في الجزائر	المنظمات و علاقتها بالصراع السياسي في الجزائر	انعكاسات الصراع السياسي	المجموع
التكرار	213	295	1576	2681	896	39	761	6463
النسبة المئوية	%3.30	%4.57	%24.39	%41.5	%13.87	%0.6	%11.77	%100

يتبين لنا من خلال قراءة الجدول وجود اهتمام كمي متباين من قبل يومية " لوفيغارو " اتجاه فئات الموضوع الرئيسية، و يأتي موضوع الفاعلون في الصراع السياسي في المرتبة الأولى بنسبة تقارب الأغلبية أي 41.5 %، يليه مباشرة موضوع مظاهر الصراع السياسي بنسبة بعيدة عن الأولى و تقدر بـ 24.39 %، ثم فئة الدول و علاقتها بالصراع السياسي في الجزائر بنسبة 13.87 % و فئة انعكاسات الصراع السياسي بـ 11.77 % أي ما يقابل 761 تكرار، في حين سجل كل من موضوع دوافع الصراع السياسي، أطراف الصراع السياسي، المنظمات و علاقتها بالصراع السياسي أقل النسب بـ 4.57 % و 3.30 % و 0.6 % على التوالي.

يظهر لنا جليا أن الاهتمام الكلي ليومية " لوفيغارو " تمحور حول موضوع الفاعلين في الصراع، أي أن الاهتمام المركزي في اليومية يكمن في البعد السياسي اتجاه أطراف الصراع في تلك المرحلة ،بين التنظيمات الإسلامية السياسية و السلطة السياسية من خلال جدلية الصراع المتممة بمظاهر العنف⁽¹⁾.

(1)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص175.

إذا عدنا إلى ماضي الحركة الوطنية ، فنجد أن هناك ثلاث تصاميم أو تصورات للأمة تتنافس مع بعضها البعض ، الأمة الشعبوية التي دافع عنها مصالي الحاج ، الإسلامية بقيادة عبد الحميد بن باديس ، العصرية عن طريق فرحات عباس، و لم يصلح الإستقلال بين الآباء الثلاث المؤسسين للجزائر، بل على العكس ساهم في انقسامهم بتنمية الشك و العداء بين ورثتهم الذين طالب كل طرف على حدى بالسلطة لنفسه فقط، فكل اتجاه له تصوره الخاص عن الأمة، و الذي يسعى إلى فرضه على الآخرين باستعمال القوة، و هو ما يعني أن التعددية الحزبية في ظل هذه الشروط الإيديولوجية لن تؤدي إلى الديمقراطية، بل تخلق التعصب و العنف⁽¹⁾.

فمن أجل فهم سيرورة الصراع في الجزائر، لابد من التركيز على الفاعلين الأساسيين فيه، و معرفة توجهاتهم و انتماءاتهم الإيديولوجية و هو بالضبط ما قامت به " لوفياغرو " بحكم معرفتها السابقة لذلك* . و لأن الصراع الجدلي القائم خلال الفترة 1992-1999 بين مختلف الفاعلين اتسم بمظاهر العنف، فقد عملت اليومية على إبرازها، و هو ما يظهر من خلال النسبة و التكرار الكلي الذي شغلته فئة مظاهر الصراع السياسي و المقدرة بـ 39.24% أي ما يعادل 1576 تكرار، و الحقيقة أن جميع المراقبين و المنتسبين للوضع السياسي في الجزائر، استغربوا من المنحى الذي أخذه العنف السياسي في الجزائر مباشرة بعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإيقاد، فمنذ هذا التاريخ لم يمر يوم إلا و تعرضت فيه قوات الأمن و المدنيين (من تجار، موظفين جامعيين) إلى اعتداءات، ما جعل عدد الضحايا يرتفع يوميا سواء من جانب قوات الأمن أو الإسلاميين⁽²⁾ ، و شغل موضوع الدول و علاقتها بالصراع السياسي المركز الثالث من حيث الاهتمامات المحورية للصحيفة، في حين جاء موضوع انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر في المرتبة الرابعة، و هي نتيجة تتناقض مع معطيات و واقع الصراع نفسه الذي تضرر منه أكثر الجزائر و الجزائريون، كما أن ما حدث في الجزائر بقي بعيدا عن التأثير على بلدان المغرب العربي، و تحديدا المغرب و تونس و على مصر أيضا⁽³⁾.

(1)-Lahouari addi , l'armée , la nation et l'état en Algérie : **confluences méditerranée** ,n=29 ,printemps 1999, page 40.

*ملاحظة : تملك " لوفياغرو " كغيرها من الصحف الفرنسية الخبرة في التعامل مع الحدث الجزائري عموما، و هو الأمر الذي يعود على أقل تقدير إلى العهد الاستعماري، ما يجعلها ذات قدرة على تحليل الأحداث و فهمها ، و لاسيما السياسية منها.

(2)-Lahouari addi, violence et système politique en Algérie : **les temps modernes** , janvier 1995 ,page 46 .

(3)-May chartouni -dubarry : op.cit , page 328.

و رغم أن " لوفيغارو " تطرقت في عديد المقالات إلى سبل إيقاف الصراع الدامي في الجزائر، إلا أنها لم تولي أدنى اهتمام بموضوع دوافع الصراع السياسي، فمن يرغب فعلا في معالجة مشكلة ما ،عليه أولا أن يعرف أسبابها، و هو ما لم تقم به الصحيفة بتاتا، الأمر الذي يطرح التساؤلات حول مدى جدية " لوفيغارو " في مسعاها لوقف الصراع !

كما نلاحظ بأن الصحيفة لم تركز في معالجتها لموضوع الصراع السياسي على أطراف الصراع نفسه، أي من يتصارع ضد من؟ لأنها اهتمت بتحليل التركيبة النفسية لكل فاعل على حدى، و الملفت للانتباه أنها لم تتطرق كثيرا لموضوع المنظمات و علاقتها بالصراع السياسي في الجزائر.

جدول رقم 19 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في يومية " لوفيغارو " :

عناصر الموضوع 01	أطراف الصراع السياسي	التكرار	النسبة المئوية	الجماعات الإسلامية- السلطة	الجماعات الإسلامية- الجيش	الجماعات الإسلامية- الجماعة الإسلامية	أخرى	المجموع			
44	40	24	38	67	213	20.66%	18.78%	11.27%	17.84%	31.45%	100%

سجلت فئة أطراف الصراع السياسي ثاني أقل نسبة في الظهور ضمن التكرار الكلي لفئات المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو " ، و يوضح الجدول رقم 19 أن العناصر الأربعة الرئيسية لهذه الفئة توزعت بنسب متقاربة إلى حد ما ،تصدرها الجماعات الإسلامية-السلطة بنسبة 20.66 %، تليها مباشرة الجماعات الإسلامية-الجيش بنسبة قريبة و هي 18.78 %، و بنسبة قريبة أيضا بلغت 17.84 % نجد فئة السلطة-الجيش في المرتبة الثالثة، في حين جاءت فئة الجماعات الإسلامية-الجماعات الإسلامية في آخر مرتبة ضمن الفئات الرئيسية لموضوع أطراف الصراع السياسي بنسبة 11.27 %.

إن فوز أي حزب في الجزائر في انتخابات معينة لا ينظر إليه- كما يقول الباحث **عدي الهواري** - على أنه حدث مرتبط بزمن، بل يعتبر كفرصة أو مناسبة للتخلص النهائي من منافسيه و هو ما يفسر جزئيا إلغاء الانتخابات التي فاز بها الإسلاميون في ديسمبر 1991⁽¹⁾، و بناء على ذلك تحول الصراع على السلطة بين الجبهة الإسلامية و السلطة إلى أبرز الصراعات خلال الفترة اللاحقة، و يقول الصحفي **باتريك دوسانت إغزوييري** (Patrick de saint – Exupéry) عن ثنائية الصراع هذه " يواصل النظام الجديد استعمال جميع أوراقه ، فقد لمح مسؤولون سامون بعد الإعلان أمس عن مراجعة قانون الأحزاب ، إلى حل

(1)-Lahouari addi, l'armée , la nation et l'état en Algérie : op.cit page .

المجالس الشعبية البلدية لتعويضها بإدارات مؤقتة.. يهدف هذا الإجراء في الحقيقة إلى تفكيك نظام الأحياء الذي دخل حيز التطبيق بعد الانتخابات البلدية في جوان 1990 من قبل الإسلاميين.. حرمان الفيس من قواعده و تفادي أدنى اشتباك مباشر، هكذا يبدو التوجه الذي يسير عليه النظام الجديد " (1)، و تبدو " لوفيغارو " من خلال هذا المقال أكثر تحاملا على السلطة، و لكن في نفس العدد و نفس الصفحة نقرأ عبارة تلخص التوجه العام لهذا العدد، خاصة و أنها جاءت في مقال رأي لشخصية هامة و هو تييري دو مونتبرال (Thierry de montbrial) - مؤسس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية - حيث يقول في نهاية مقاله " يعتقد آخرون بأنه كان لابد باسم المبادئ الديمقراطية، أو ببساطة بموجب المنطق الساخر، ترك الفيس يفوز بالانتخابات حتى يثبت بنفسه عدم قدرته على إدارة الحكم.. " (2).

و في نفس السياق دائما ترى " لوفيغارو " بأن السلطة هي التي دخلت في صراع مع الجبهة الإسلامية و الجماعات الإسلامية عموما، و ليس العكس لأنها هي التي سمحت لأشخاص معروفين بخطابهم المتطرف بإنشاء حزب سياسي، فاز في نهاية الأمر بالانتخابات بطريقة ديمقراطية، ثم ألغت نتائج الانتخابات و طعنت في شرعية الجبهة التي اكتسبتها عن طريق السلطة نفسها، و تدعمت أكثر بفضل هذه الانتخابات و بذلك أصبحت السلطة هي من تفتقد إلى الشرعية، فحاولت أن تستعيد و لو جزءا منها بإسناد رئاسة المجلس الأعلى للدولة إلى محمد بوضياف و هو الشخصية التاريخية الذي قدمته " لوفيغارو " على أنه الرجل الوحيد الذي بقي بعيدا عن الصراع الدائر في الجزائر منذ الإستقلال.

تمحور الاهتمام الثاني للصحيفة بأطراف الصراع السياسي حول صراع الجماعات الإسلامية ضد الجيش مركز السلطة الفعلية حسب الصحيفة، حيث كتب الصحفي باتريك دوسانت إغزوييري دائما " واصلت قوات النظام و بجدية أكثر حملة الاعتقالات و الاستجابات و التفتيش، هدفها طبعاً الفيس الذي تم تجريده من جميع أجهزته الرسمية، فقد أعتقل العديد من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي.. " (3).

و الملاحظ أن الحديث عن الجيش و قوات الأمن ارتبط بتطورات الوضع السياسي و الأمني، فكلما تعقد و تدهور يتدخل الجيش كفاعل و موجه لأحداث الصراع القائم مع الجماعات الإسلامية، في حين يغيب عنه هذا الدور في حالة الاستقرار السياسي.

(1)-P.S.E , briser les bases du Fis : **le Figaro** , le 21/01/ 1992 , page 10 .

(2)-Th. M , le pouvoir entre légitimité et légalisme ; op.cit , page 10.

(3)-P.S.E , le pouvoir resserre l'étau : **le Figaro** , le 22/01/1992, page 10.

كما لم تغفل يومية " لوفيغارو " عن الصراع بين السلطة و الجيش ،على الرغم من الطابع الخفي لثنائية الصراع هذه و غالبا ما يتم الحديث عن مؤسسة الجيش باعتبارها صانعة القرار السياسي الفعلي، و الرئاسة صاحبة القرار الشكلي ،كما يشير إلى ذلك الصحفي ريمي فافريت " إن الجيش الجزائري و قائده الجنرال خالد نزار، الرجل المفتاح في النظام، ففي جانفي 1992 ،أقنع الرئيس الشاذلي بالاستقالة ،ما أدى إلى تعطيل المسار الانتخابي و منع وصول الإسلاميين إلى السلطة .. "، و يحاول الصحفي نفسه تبرير هيمنة الجيش هذه، فيقول " إن خالد نزار المحاط بمجموعة من الضباط العصريين الحازمين، تنتظره مهمة متعبة تتعلق بالوضع الأمني المتردي وتسيير التناقضات داخل المجتمع ،و التي عجز السياسيون المدنيون في حلها.. " (1)،و الواضح هنا أن الصحفي يطرح فئة الصراع (جيش- إسلاميون) كبديل لفئة الصراع (سلطة- إسلاميون) ، بسبب عجز السلطة الشكلية عن مقاومة المد الإسلامي داخل المجتمع، ما يظهر حسب الصحيفة في استمرار تمسك الشعب بفكرة الدولة الإسلامية بدعمه للجماعات الإسلامية و رفضه بالموازاة للدولة العصرية (اللائكية) التي تمثلها السلطة ، تابعت يومية " لوفيغارو " أيضا الصراع بين الجماعات الإسلامية مع الجماعات الإسلامية ،فهي ترى بأن الصراع داخل التنظيم الإسلامي بشكل عام قائم حتى قبل إلغاء المسار الانتخابي ،و ترجع السبب في ذلك إلى عدم توحيد المذاهب الدينية لعناصرها ،فهناك على الأقل تياران متصارعان، الأول يمثله رئيس الجبهة الشيخ عباسي مدني و هو متعلم و منفتح و يميل أكثر نحو لغة الحوار ،و الثاني يتزعمه نائب رئيس الجبهة علي بن حاج المعروف بخطابه المتطرف العنيف.

و تستدل الصحيفة على ذلك بقرار عبد القادر حشاني دخول الانتخابات التشريعية رغم سجن رئيس الجبهة و نائبها منذ جوان 1991 ، أي منذ المظاهرات العنيفة التي أعقبت قانون الانتخابات الجديد ،يضاف إلى ذلك التصريحات المتناقضة لمختلف قيادي الجبهة و تعتبر " لوفيغارو " بأن هذا الصراع الداخلي تؤكد أكثر بعد تعدد التنظيمات المسلحة المنبثقة عن الجبهة الإسلامية، و عدم قدرة قياديينها على التحكم فيها.

كما اهتمت اليومية بصراعات فرعية حدثت في إطار الصراع الكلي، كانت أقل أهمية من فئات أطراف الصراع الأخرى، و هو ما يعود إلى عدة أسباب تأتي في مقدمتها عدم فعالية أطرافها بالمقارنة مع أطراف الصراع الأخرى في تلك المرحلة (الجماعات الإسلامية . السلطة، الجيش) ، كما أن دورها في تحريك الصراع المحوري كان ثانويا جدا، يضاف إلى ذلك أنها تظهر بشكل متقطع، أو أن نشاطها يقتصر على فترة معينة، لتختفي نهائيا في فترات لاحقة.

(1)-Rémi favret ,un an de répression contre les islamistes (Algérie , la guerre d'usure de l'armée) : **le Figaro** , le 24/01/1993 , page 03 .

و كمثل عن هذه الأطراف ،صراع المعارضة ضد السلطة الذي برز أكثر بعد إلغاء نتائج الانتخابات بسبب رفض المعارضة لهذا القرار، و بعد اتفاقية السانت إيجديو التي عقدت بروما عام 1995 و رفضتها السلطة الجزائرية شكلا و مضمونا، بالإضافة إلى ذلك صراع قوات الدفاع الذاتي ضد الجماعات الإسلامية، و صراع الشعب ضد الجماعات الإسلامية ،و هما الفئتان اللتان برزتا أكثر بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي، كما اهتمت الصحيفة أيضا بصراع جبهة التحرير الوطني - التي وصفتها بالابن الضال للسلطة - ضد السلطة نفسها، و هو الصراع الذي تواصل طيلة فترة الدراسة، لكنه لم يتمتع بصدى واسع لأنه لم يأخذ طابعا عنيفا.

و يلخص اهتمام صحيفة " لوفيغارو " المتقارب بمختلف فئات أطراف الصراع السياسي إجمالي ثنائيات الصراع الأهم و القائمة في الساحة السياسية في الجزائر، منذ إلغاء المسار الانتخابي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة مغايرة بعد رئاسيات 1999 و التي ميزها الاستقرار السياسي و الأمني، فأهم الصراعات خلال تلك الفترة هو الصراع الذي خاضته الجماعات الإسلامية ضد السلطة من جهة و الجيش من جهة أخرى، كما لم يخف على أحد الصراع داخل هذه الجماعات نفسها، و لاسيما بين جناحها السياسي المعتدل و جناحها العسكري المتطرف، يضاف إلى ذلك الصراع في أعلى هرم السلطة الذي تجسد في الصراع بين مؤسسة الرئاسة و المؤسسة العسكرية.

جدول رقم 20 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في بومية " لوفيغارو " :

عناصر الموضوع : 02	دوافع الصراع السياسي	التكرار	النسبة المئوية	الصراع على السلطة	الصراع حول القيم	صراع مصالح	صراع قديم	المجموع
				67	145	66	17	295
				22.71%	49.16%	22.37%	5.76%	100%

يكشف التحليل الكلي لفئة دوافع الصراع السياسي في صحيفة " لوفيغارو " عن توزيع متباين لعناصرها فقد احتلت فئة الصراع حول القيم النسبة الأكبر بـ 49.16% ،تليها فئتي الصراع على السلطة و صراع مصالح اللتان سجلتا نسبا متقاربة تقدر بـ 22.71% على التوالي و بالمقابل احتلت فئة صراع قديم أقل نسبة، حيث لم تتجاوز 5.76%.

يعتبر الإسلام من المواضيع القليلة التي تثير الانفعال في فرنسا، كما أن تضارب الآراء و تعددها حول وجود أكثر من 5 ملايين مليون مسلم ، جعل هذه الديانة تحتل مكانة هامة من خلال وسائل الإعلام، النشر

و خطابات رجال السياسة، فيتم تناوله أثناء قضايا الإرهاب الخطيرة التي تحدث بشكل متقطع إثر الأزمات التي تتعرض لها الدول الإسلامية مثل ليبيا، إيران و الجزائر، أو التي تؤدي إلى العنف باسم الدين (1)، إن الإسلام هو كذلك موضع إتهام في حالات أقل دراماتيكية مثل التي تتعلق بالحجاب، إن الطريقة السهلة التي يتم بها إدانة الإسلام في كل مرة في فرنسا، تأكدت أكثر فأكثر مع توالي الأحداث عبر السنين في هذا الإطار (2) ، ما يتأكد أيضا من خلال تحليل دوافع الصراع السياسي في صحيفة " لوفيغارو " ، حيث نسبتها في جزء كبير منها إلى الصراع حول القيم، أي الصراع بين الدعاة إلى إقامة دولة إسلامية في الجزائر على الطريقة الإيرانية، و بين المصممين على إبقاء الطابع اللاتيني للدولة* ، أي أن الإسلام السياسي هو جوهر الصراع على السلطة، القائم في الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي ، و هو ما لم يكن عليه الأمر في غالب الصراعات السياسية التي عرفتها الجزائر قبل الإستقلال و بعدها، أو على الأقل لم يظهر على الساحة كما حدث منذ بداية التسعينيات.

و هو ما نقرأه من خلال عنوان طويل لإحدى التقارير التي أعدت بمناسبة مرور عامين على استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد " ثمانية سنوات من التقهقر نحو الجحيم... كل شيء بدأ عندما قرر الرئيس الشاذلي لعب ورقة الإسلام ضد الديمقراطية " ، فحسب الصحفي تييرري ديجيراردين (Thierry desjadins) فإن جذور الصراع الدامي في الجزائر يعود إلى عام 1986 بعد الهبوط المفاجئ لأسعار البترول الذي أدى إلى الانفجار الاجتماعي عام 1988 ، ما أرغم الشاذلي على التفاوض مع المعارضة، و منها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي استغل ممثلوها الفرصة، فحصلوا على اعتماد رسمي للحزب في 14 سبتمبر 1989 (3).

و تميز " لوفيغارو " بين نوعين من الإسلام ، الإسلام السياسي المتعصب الذي أصبحت تمثله خاصة الجماعات الإسلامية الإرهابية ، و الإسلام المتسامح الذي يتبناه غالبية الشعب الجزائري و بناءا عليه تسائل الصحفي إيبان ريوفول (Ivan rioufol) في إحدى افتتاحياته " هل يجب أن نفقد الأمل في الإسلام ؟ " ، و أوصى من خلالها بضرورة القيام بكل شيء لتفادي المواجهة المباشرة مع الإسلام المتعجرف و العنيف بل يجب احتواؤه ، و هو ما يجب أن يقوم به المسلمون أنفسهم حسب نفس الصحفي ، ثم يجيب في نهاية الافتتاحية " لا ، لا يجب أن نفقد الأمل في الإسلام " (4).

(1)–Sadek sellam : **la France et ses musulmans** (un siècle de politique musulmane 1895 – 2005) , casbah éditions , Alger , 2007 , page 07 .

(2)–Ibid : page 08 .

*ملاحظة : أنظر التحديد الإجرائي لمصطلح " الصراع على القيم " في الملحق رقم 03.

(3)–Thierry Desjadins , huit ans de descent aux enfers : **le Figaro** , le 01/11/1994 , page 10.

(4)–Ivan rioufol , désespérer de l'islam ? : **le Figaro** , le 16/08/1995 , page 01.

أما المستوى الثاني من التحليل على مستوى الصحافة، أرجع دوافع الصراع إلى أمرين متلازمين و هما الصراع على السلطة و صراع المصالح ، و قد احتلت كلا الفئتين مجتمعيتين نسبة 45.08 % ، فالسلطة في الجزائر ليست حكمها و إنما هي المحرك الرئيسي للصراع الاجتماعي ، فعندما يحتل فرد أو جماعة موقعا في السلطة، يستعمل هذا المنصب لإضعاف خصومه و هدفه الأساسي هو تقوية سلطته بالاعتماد على النظام⁽¹⁾، و ترى يومية " لوفيغارو " أن ذلك بالضبط ما شرعت فيه الجبهة الإسلامية بمجرد فوزها في الانتخابات البلدية، حيث عملت على إقصاء بقية التيارات السياسية في المجتمع تحت غطاء الإسلام ، رغم أن الإسلام دين الجميع و ليس حكرا عليها وحدها، فأرادت ممارسة سياسة الإقصاء باسم الديمقراطية ، من أجل أن تحتفظ بمراكز القرار الهامة و تعزز من سلطتها، و تعتبر نفس الصحيفة أن هذا المشروع الطموح اصطدم مع رغبة السلطة الفعلية - أي الجيش - في الإبقاء على نفوذها و مصالحها من خلال الإبقاء على السلطة القائمة ، ما أدى إلى نزاع عنيف بين الطرفين و الهدف واحد هو الاستحواذ على السلطة.

و في الوقت نفسه ربطت الصحيفة هذا النوع من الصراع بصراع المصالح سواء داخل الجماعات الإسلامية أو داخل أجهزة السلطة نفسها، و إذا كانت الأولى قد عرفت هذا النوع من الصراع مباشرة بعد إلغاء المسار الانتخابي، فإن صراع المصالح في أعلى هرم السلطة برز أكثر خلال نهاية التسعينيات، و هو ما يلخصه **تيري أوبرلي** في إحدى مقالاته "... العهدة الرئاسية لليامين زروال تنتهي قبل موعدها... و في انتظار الانتخابات المقبلة المقررة مبدئيا في فيفري أو أفريل، انطلقت أولى مراحل تصفية الحسابات السياسية...⁽²⁾.

و بالمقابل لم تنظر " لوفيغارو " إلى الصراع القائم خلال فترة الدراسة باعتباره مجرد استمرارية لصراعات سياسية سابقة تمتد إلى فترة ما بعد الإستقلال رغم أنها حاولت إجراء بعض المقاربات بين ما كان يجري في تلك الفترة، و بين ما جرى خلال فترات سابقة، و تظهر النزعة اليمينية لليومية من خلال حديثها عن حرب الجزائر الأولى - أي الثورة التحريرية - و هي الثورة العنيفة التي خاضها الشعب الجزائري ضد فرنسا الاستعمارية نفسها، و ربطها بما أسمته حرب الجزائر الثانية القائمة بين الإسلاميين المتطرفين و السلطة كما شبهت العنف السياسي في تلك الفترة بالعنف الذي مارسته فرنسا ضد الجزائريين خلال 132 سنة.

(1)-Lahouari addi, l'armée , la nation et l'état en Algérie : op.cit , page 45.

(2)-Thierry obérlé , la guerre des clans bat son plein à l'approche de l'élection présidentielle : **le Figaro** , le 04/11/1998 , page 09.

جدول رقم 21 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في يومية " لوفغارو " :

عناصر الموضوع 03 مظاهر الصراع السياسي	الخطاب السياسي	المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات	اللجوء السياسي و هجرة السكان	المراقبة و الاعتقالات	العنف	التصفية الجسدية	أخرى	المجموع
التكرار	38	62	65	137	541	423	310	1576
النسبة المئوية	%2.41	%3.94	%4.12	%8.69	%34.33	%26.84	%19.67	%100

يوضح لنا الجدول رقم 21 توزيع أهم مظاهر الصراع السياسي خلال الفترة 1992-1999 من خلال يومية " لوفغارو " ، حيث يظهر جليا تركيز الصحيفة في تغطيتها لموضوع الصراع السياسي على فئتي العنف و التصفية الجسدية اللتان سجلتا نسب 34.33% و 26.84% ، أي تفوق نسبتها معا 61% و لم تتجاوز باقي مظاهر الصراع الأساسية نسبة 10% فاحتلت فئة المراقبة و الاعتقالات نسبة 8.69% ، اللجوء السياسي و هجرة السكان 4.12% ، المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات 3.94% ، الخطاب السياسي 2.41% ، في حين سجلت مظاهر الصراع المتنوعة (أخرى) نسبة 19.67% . و يلاحظ من خلال نتائج الجدول تركيز الصحيفة في وصفها للصراع على المظاهر الأكثر سلبية و هي العنف و التصفية الجسدية، و هو المنحى الذي تنتهجه معظم وسائل الإعلام في معالجتها للنزاعات و الحروب ، يضاف إلى ذلك أن الطبيعة السلبية للأحداث تمثل أحد العوامل المؤثرة على تغطية الأحداث الخارجية⁽¹⁾ ، لكن الأمر غير الطبيعي هو إصرار الصحيفة على ربط العنف و التصفية الجسدية بالإسلام كديانة ، و مثال ذلك ما جاء في روبرتاج للصحيفة أنيت ميسونييه (Annette messonnier) " يواصل الأصوليون الإسلاميون اعتداءاتهم بقتل صحفي و رعية فرنسية... لتجد المرأة الجزائرية نفسها في قمة الصراع ضد الأصولية...⁽²⁾ " ، و في روبرتاج آخر للصحفي أرزقي آيت العربي نقراً " ... لأول مرة تقوم الجماعات الإسلامية المسلحة بذبح مراقبين... سوى لأنهم لم يلتحقوا بالمخابئ الإسلامية...⁽³⁾ .

و ربما نجد تفسيراً لذلك في إحدى البحوث التي قام بها الباحث الجزائري عدي الهواري الذي يقول بأن غالبية

(1)-آمال كمال طه محمد، صورة العراق في التغطية الصحفية العربية و الغربية في التسعينيات : رسالة دكتوراه في الإعلام ، جامعة القاهرة ، 2001، ص 100 .

(2)-Annette messonnier ، avec les femmes d'Alger : le Figaro ، le 06/12/1994 ، page 10 .

(3)-Arezki ait-larbi، Algérie ، la peur des " faux barrages " : le Figaro ، le 20/08/1996 ، page 10 .

الأشخاص في أوروبا يعتبرون بأن الإسلام دين يدعو إلى العنف، رغم أن التحليل الدقيق للأوضاع في الجزائر أثبت بأن الدين ليس السبب الأول لهذا العنف، فمحاولة مقارنة أو تشبيه الإسلام بالعنف تمثل في جوهرها النزعة العرقية، و تستمد المقارنات العرقية في أي مجتمع من الإيديولوجيات الأكثر تجذرا في التصور الجماعي، لذلك يعتبر **عدي الهواري** بأن أي خطاب حول الإسلام في وسائل الإعلام الأوروبية ينحصر مصدره في النزعة العرقية، كلما اكتفى بربط العنف السياسي في الدول الإسلامية بعامل واحد و هو العامل الديني⁽¹⁾.

و إذا كانت " لوفيغارو " قد ركزت اهتمامها على مظهري العنف و التصفية الجسدية، فهي بالمقابل أغفلت مظاهر أخرى مثل المراقبة و الاعتقالات و اللجوء السياسي و هجرة السكان و المظاهرات و الإضرابات... إلخ، رغم أن أي متتبع للصراع القائم في الجزائر خلال تلك الفترة، سيلاحظ طغيان هذه المظاهر على الحدث الجزائري بصفة عامة، حتى أنها كانت الأبرز خلال الفترات التي عرفت تراجع العنف و القتل، كما أن " لوفيغارو " اهتمت بهجرة السكان في إطار المفهوم الضيق لهذه الفئة و الذي يعني فرنسا نفسها، على الرغم من أن ميدان الصراع هو الجزائر و ليس فرنسا، و طرحت في هذا السياق مخاوف الهجرة المحتملة للجزائريين نحو الضفة الأخرى للمتوسط (فرنسا، تحديدا) و هو الجانب الذي ركز عليه أيضا معظم الباحثين الفرنسيين في كتاباتهم حول تأثير الصراع الجزائري على فرنسا*، كما لم تهتم بالخطاب السياسي لمختلف الفاعلين في الصراع فهي ركزت على الشخصيات الفاعلة و سلوكياتها أكثر من تركيزها على الخطاب الصادر عنها، يضاف إلى ذلك تركيزها على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إهمالها لخطاب السلطة، و في نفس الوقت ركزت على شكل الخطاب لا على مضمونه، من خلال وصفه بالخطاب المتطرف الذي اعتمد في بنيته على الحماس و راعى مقومات المجتمع الجزائري.

إن إهمال الصحيفة لخطاب الفاعلين في الصراع، يعني إهمالها لمتابعة المراحل الأولى لبداية الصراع السياسي، حيث أن أي صراع يبدأ على مستوى الخطاب أولا ، ثم يتحول في ذروة تطوره إلى عنف سياسي** ، كما اتجهت الصحيفة إلى كشف بعض مظاهر الصراع الأخرى مثل حديثها عن التهديد و المساومات الذي تتعرض له مختلف فئات المجتمع، و حواجز الأمن المزيفة، كما ركزت في آخر سنوات الدراسة على ملف المفقودين.

(1)-Lahouari addi et kilani mondher , violence politique et islam en Algérie : **islam et changement social** (groupe de recherches et d'études sur la méditerranée et le moyen orient) , éditions Payot , Lausanne , 1998, page 295.

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الثاني من الفصل الثاني .

**ملاحظة : ارجع إلى تحديد مفهوم " الصراع السياسي " ضمن مقدمة الدراسة.

جدول رقم 22 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في يومية " لوفيجارو " :

عناصر الموضوع الفاعلون في الصراع السياسي : 04	السلطة	الجيش	الجهة الإسلامية للإنقاذ	الحركة الإسلامية المسلحة	الجماعات الإسلامية المسلحة	أخرى	المجموع
التكرار	722	416	679	6	170	688	2681 تكرار
النسبة المئوية	26.93 %	15.52 %	25.33 %	0.22 %	6.34 %	25.66 %	100 %

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 22 توزيع الفاعلين في الصراع السياسي من خلال يومية " لوفيجارو " و يظهر تركيز الصحيفة على السلطة و الجهة الإسلامية للإنقاذ ، و هما الفئتان اللتان سجلتا نسبتيين متقاربتين بلغتا 26.93% و 25.33% على التوالي ، و تأتي فئة الجيش في المرتبة الموالية بـ 416 تكرر، أي ما نسبته 15.52% ، تليها فئة الجماعات الإسلامية المسلحة بنسبة قدرها 6.34% ، في حين سجلت فئة الحركة الإسلامية المسلحة أقل نسبة حيث لم تتجاوز 0.22% ، أما بقية الفاعلين (أخرى) فقد سجلت نسبة هامة تقدر بـ 25.66% .

لقد تمحور اهتمام الصحيفة بفئة الفاعلين حول كل من السلطة و الجهة الإسلامية للإنقاذ فهما الطرفان الأساسيان للصراع الذي كان قد بدأ حتى قبل إلغاء المسار الانتخابي، و قد حاولت " لوفيجارو " منذ بداية تغطيتها قياس موازين القوى بين طرفي الصراع، و اعتبرت أن القوة التي اكتسبها الفيس المحل بفضل الانتخابات البلدية و التشريعية، لا يمكن للسلطة أن تتخلص منها بمجرد الإتيان بشخصية تتمتع بشرعية تاريخية (محمد بوضياف)، خاصة أن تعقد الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية ليس لصالحها، فنقرأ في المقابلة التي أجرتها الصحيفة مع **برونو إيتيان** " برونو إيتيان، الوقت يمر لصالح الفيس.. بالنسبة لهذا الجامعي المتخصص في الإسلام، السلطة مدانة للأبد، فلا يمكنها تجاوز الأزمة الاقتصادية بواسطة الشرعية التاريخية لبوضياف فقط " (1)، كما اعتبرت أن السلطة من خلال كل الإجراءات التي اتخذتها ضد الجهة الإسلامية، فهي تجرد خصومها من أسلحتهم الفعالة، و لكنها في نفس الوقت افتقدت شرعيتها الدستورية.

اتجه اهتمام اليومية بالدرجة الثانية نحو فئة الجيش، الذي صورته الصحافة الفرنسية بأنه ضد الإسلاميين، كما أنه يملك مقومات معنوية و مادية استثنائية تجعله الوحيد القادر على مواجهة الجهة الإسلامية في ظل ضعف و هشاشة النظام غير القادر على استعادة الأمن، و هو ما تأكد بعد إطلاق سراح

(1)–Charles Lambroschini , Bruno Etienne , le temps joue pour le Fis : **le Figaro** , le 17/ 01/ 1992 , page10.

قادة الجبهة، و الذي جاء في وقت سادته الفزع و الخوف بعد سلسلة المجازر التي تعرضت لها بعض الأرياف خلال عام 1997⁽¹⁾، إن الجيش حسب " لوفيغارو " هو القوة الوحيدة التي يمكن أن تقف ضد الإسلاميين، فهو يملك المقومات الضرورية لوقف المد الإسلامي، يضاف إلى ذلك أنه عصري و انفتاحي على عكس الإسلاميين الذين يحملون نظرة عدائية نحو الغرب خاصة*.

و رغم أن الجماعات الإسلامية المسلحة دخلت كطرف قوي في الصراع خاصة منذ عام 1993 إلا أن الصحيفة لم تركز اهتمامها عليها، و الذي بقي منصبا على الفاعلين الأساسيين الثلاثة (السلطة، الجبهة الإسلامية، الجيش)، و قد قدمتها " لوفيغارو " على أنها حركة متمردة مهمتها القتل و ترهيب الشعب و عدوها الأول هو فرنسا بسبب دعمها للسلطة الجزائرية، و هو ما نقرأه في مضمون إحدى الأخبار غير المنسوبة إلى مصدر معين " اشترطت الجماعات الإسلامية المسلحة يوم 12 أوت - هي المسؤولة عن اغتيال خمس موظفين فرنسيين في الجزائر العاصمة يوم 3 أوت - أن تتوقف فرنسا عن تقديم أي دعم للسلطة الجزائرية، و إن لم تفعل ذلك، هددت بالضرب العنيف للمصالح الفرنسية... " (2) ، و تواصل تركيز الصحيفة على الجناح السياسي للحركة الإسلامية، و إهمالها لمختلف أجنحتها العسكرية، من خلال النسبة الضعيفة جدا التي سجلتها الحركة الإسلامية المسلحة (22. % أي ما يقابل 6 تكرارات فقط).

لكن تطور مجريات الصراع في السنوات اللاحقة بدخول فاعلين آخرين، و قفوا إلى جانب السلطة أو الجبهة الإسلامية أو أنهم دخلوا في صراع، ضد أحد أو كلا طرفي الصراع الرئيسيين، جعل الصحيفة تركز اهتمامها عليهم، لذلك سجلت فئة أخرى نسبة هامة، و من أمثلة الفاعلين ضمن هذه الفئة نجد كل من جبهة القوى الاشتراكية و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية و هما الحزبان المحسوبان على منطقة القبائل، لكن المفارقة الغربية حسب الصحيفة هو أن الأول - باعتباره أحد الفائزين خلال الدور الأول من الانتخابات الملغاة - عارض وقف السلطة للمسار الانتخابي و حل الجبهة، كما كان أحد المساهمين الفعالين في اتفاقية السانت إيجديو 1995، و بالمقابل بقي الحزب الثاني على موقفه طوال فترة الدراسة، و المتمثل في رفض وصول الإسلاميين للسلطة، و بالتالي معارضة مسألة إعادة الشرعية للفييس المحل، و كذا قرارات اتفاقية السانت إيجديو .

(1)-Luis Martinez , Algérie , les enjeux des négociations entre l'Ais et l'armée : **politique étrangère** , 1997, page 499.

*ملاحظة: و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحث " أحمد عظيمي " في دراسة حول الإسلام و الإسلاميين من خلال الصحافة الفرنسية، لتفاصيل أكثر أنظر: " Ahmed adimi , Islam et islamistes à travers la presse française :op.cit , page 51 ."

(2)-Nouvelles menaces islamistes contre les français en Algérie : **le Figaro** ,le 13/ 08/ 1994 , page01.

كما نجد أن اليومية اهتمت بشكل كبير بجبهة التحرير الوطني التي انضمت إلى المعارضة على الرغم أنها بقيت طيلة أكثر من 30 سنة تمثل الحزب الحاكم حيث قالت عنها " لوفيغارو " اليمينية " .. يجب عليها أن تحارب ضد السلطة التي تخلت عنها، و ضد الإسلاميين الذين يشكلون مصدر منافسة لها (أي جبهة التحرير الوطني) .. " (1) ، و عملت الصحيفة أيضا على كشف دور بعض الفاعلين الجدد مثل الجيش الإسلامي للإنقاذ و التجمع الوطني الديمقراطي و خاصة قوات الدفاع الذاتي التي اعتبرت أنها أدت دورا كبيرا في تقليص نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة المعروفة بالجيا ،حتى أنه كان لها دورا حاسما في الصراع منذ نهاية عام 1998.

جدول رقم 23 يمثل توزيع عناصر الموضوع 5 في يومية " لوفيغارو " :

نسبة الظهور		غير معنية		متضررة		متدخلة		معنية		طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي في الجزائر الدول
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
68.19 %	611	12.93 %	79	31.26 %	191	28.48 %	174	27.33 %	167	فرنسا
6.25 %	56	8.93 %	5	8.93 %	5	60.71 %	34	21.43 %	12	الولايات المتحدة الأمريكية
1.23 %	11	0 %	0	63.64 %	7	9.1 %	1	27.26 %	3	دول الجوار
0.45 %	4	0 %	0	25 %	1	50 %	2	25 %	1	بقية الدول العربية
18.86 %	169	2.96 %	5	36.68 %	62	31.36 %	53	29 %	49	بقية الدول الغربية
5.02 %	45	0 %	0	62.22 %	28	17.78 %	8	20 %	9	إيران
896		89		294		272		241		المجموع
100 %		9.93 %		32.81 %		30.36 %		26.9 %		النسبة المئوية

يبين الجدول رقم 23 طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي في الجزائر حسب يومية " لوفيغارو " و يظهر جليا أن فرنسا أكثر دولة ربطتها الصحيفة بالصراع القائم في الجزائر حيث سجلت نسبة 68.19 % ، لكن مع تركيز أكبر على تضررها منه (26.31 %) ، ثم تدخلها فيه (48.28 %) ، في حين اعتبرت معنية به بنسبة 3.27 % ، بينما نفت أي علاقة لفرنسا بالصراع خلال 79 مرة فقط (من أصل 611 مرة ذكرت فيها الدولة) ، أي بما نسبته 12.93 %.

(1)–Patrick de Saint–Exupéry , le FLN entre dans l’opposition : le Figaro , le 16/ 01/ 1992 , page 03.

و جاءت بقية الدول الغربية في المرتبة الثانية بنسبة معتبرة تقدر بـ 86.18%، أما طبيعة علاقة هذه الدول بالصراع في الجزائر فقد جاءت بنفس ترتيب الفئة السابقة (أي فرنسا) ،حيث اعتبرتها الصحيفة متضررة بنسبة 68.36%، ثم متدخلة بنسبة 31.36%، و معنية بنسبة 29%، و غير معنية بنسبة 96.2%.

و في المرتبة الموالية نجد الولايات المتحدة الأمريكية، لكن مع ملاحظة تركيز الصحيفة على تدخل هذه الدولة في الصراع القائم بنسبة 71.60%، في حين اعتبرتها معنية بنسبة 43.21%، و بالمقابل أكدت الصحيفة تضرر الدولة بنسبة 93.8%، و هي نفس النسبة التي سجلت لفئة غير معنية.

و بنفس النسبة تقريبا أي 5.02% نجد إيران في المرتبة الرابعة ضمن ترتيب الدول، و اعتبرت الصحيفة أنها متضررة بنسبة 22.62% و معنية بنسبة 20% و متدخلة بنسبة 78.17%، و نفت علاقتها بالصراع في الجزائر بنسبة 26.9%، أما دول الجوار و بقية الدول العربية فقد جاءت في المراتب الأخيرة بنسبة 23.1% و 0.45% على التوالي، و لم تتف " لوفيغارو " أبدا علاقتها بالصراع القائم و ركزت على تضرر دول الجوار بنسبة 64.63%، و كونها معنية بنسبة 26.27% و تحدثت عن تدخلها مرة واحدة فقط أي بما نسبته 9.1%، أما بقية الدول العربية فاعتبرتها متدخلة في الصراع بنسبة 50%، في حين سجلت فئتي " معنية " و " متضررة " نفس النسبة أي 25% لكليهما.

يبدو جليا من خلال نتائج الجدول تركيز الصحيفة على فرنسا بنسبة تشكل الغالبية إذا ما قورنت بنسب الفئات الأخرى، و في الوقت ذاته ربطت الصحيفة هذه العلاقة أكثر بما لحق بفرنسا من خسائر، و هي الفكرة التي طرحتها من خلال مستويين، يتعلق الأول بالإسلام السياسي و مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية، و المصالح الفرنسية على وجه الخصوص في حالة ما إذا مالت كفة الصراع لصالح الجبهة الإسلامية، فتتساءل " لوفيغارو " في هذا السياق " هل استلمت فرنسا ضمانات من الفيس في حالة وصول الإسلاميين للسلطة ؟ لقد أكدت الحكومة الجزائرية حسب مصدر رسمي على انعقاد اجتماع سري في طهران بعد الدور الأول من التشريعات الجزائرية بين ممثلي الفيس و مبعوثين فرنسيين، و قد أكد الفيس لنظرائه بأنه سيحافظ على المصالح الفرنسية في حالة ما إذا وصل إلى الحكم.. " (1)، و الملاحظ أن هذا كان أيضا انشغال السلطة الفرنسية خلال نفس المرحلة*، أي مسألة الخوف من قيام دولة إسلامية في الجزائر التي أقل ما يقال عن علاقاتها مع فرنسا أنها استثنائية.

(1)-Les garanties du FIS à la France : **le Figaro** , le 16/ 01/ 1992 , page 10 .

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث .

و يتعلق المستوى الثاني من التحليل بمسألة الدعم الفرنسي للسلطة الجزائرية ، و ما سببه من تهديد للمصالح و الرعايا الفرنسيين و انتقال الصراع إلى التراب الفرنسي، و تدعم " لوفيغارو " هذه الفكرة بالإحصائيات التي تثبت أن فرنسا هي أكثر دولة أجنبية تم استهداف رعاياها و مصالحها في الجزائر، و هو ما لم يحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، لأنها لم تعتمد نفس السياسة في تعاملها مع الصراع القائم. و عليه ترى الصحيفة بأن السياسة الخارجية الفرنسية أخطأت مرتين ،الأولى كما يشير إلى ذلك **تيري أوبرلي** عندما استعاد الإسلاميون - منذ فرض حالة الطوارئ في الجزائر - من تساهل و تهاون فرنسي غير مسبوق ، و هو ما يدل عليه على سبيل المثال لا الحصر ، توزيع النثرية الخاصة بالفييس " المقاومة " باللغة الفرنسية في باريس ، و هنا بداية الخطأ الفرنسي⁽¹⁾.

أما الخطأ الثاني ،فكان من خلال التدخل الفرنسي في الصراع و المساندة العلنية للسلطة و هو ما جعل فرنسا أكثر دولة متضررة مما يحدث ، و هو التحليل الذي تكرر كثيرا من خلال الصحيفة، و لعل أبرز المقالات التي طرحت هذا التصور هو ذلك الذي كتبه **إدغار بيزاني (Edgard Pisani)** الذي يقول "...إذا كان الوضع لا يتحمل ،فالأولى أن يعمل الجزائريون و الجزائريات على حل مشاكلهم... هناك قصور و خبث على مستوى التوجه الفرنسي الرسمي.. الكثير من الفرنسيين ما زالوا يعتبرون الجزائر مقاطعة فرنسية و ليست بلدا مستقلا ،على الرغم من أن الكثير من المفرنسين الجزائريين يريدون وطنهم مستقرا و لكن مستقلا.. إذا نظرنا إلى الحاضر من المنظور التاريخي فيجب أن لا نستمر في دعم نظام غير قادر على تسيير الحكم..⁽²⁾، و هنا أيضا يظهر التوجه اليميني للصحافة، حيث أن اليمين الفرنسي معروف بتمسكه باستعمار الجزائر و رفضه - بعد استقلال الجزائر - لفكرة التقارب الفرنسي الجزائري.

تمحور اهتمام الصحيفة بالدرجة الثانية على التدخل الفرنسي في الصراع القائم في الجزائر، و حرصت على نقل جميع ردود الفعل الفرنسية الرسمية إزاء كل ما يحدث ،و التي تصدر عن وزير الخارجية أو رئيس الجمهورية أو حتى وزير الداخلية و مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة داخل الوسط الفرنسي، و عملت على مقارنة الردود مع بعضها البعض " إن الجميع على مستوى الحزب الاشتراكي لا يشعرون بالتفاؤل مثل رولاند دوماس و قصر فرساي ،فالبعض منهم قلق من دور الجيش الجزائري في هذه القضية ،أي استقالة الرئيس الشاذلي..⁽³⁾، و لكن أكثر ما اهتمت به اليومية هو الدعم السياسي و الاقتصادي الفرنسي للنظام الجزائري

(1)-Thierry obérlé , quand paris accueillait le FIS : **le Figaro** , le 26/ 10/ 1993 , page 04 .

(2)-Edgard Pisani , seul le peuple algérien : **le Figaro** , le 13/ 08/ 1994 , page 03 .

(3)-partis politiques , inquiétude : **le Figaro** , le 13/ 01/ 1992 , page 02 .

و الاستمرار - الذي لا مفر منه - في العلاقات الثنائية بين البلدين " .. وضع المفتاح تحت الباب و ترك الجزائريين يغسلون ثيابهم المتسخة بأنفسهم ،أهكذا تكون الإجابة المثالية بعد مقتل 5 فرنسيين آخرين؟ .. في كل الأحوال ليست هذه هي إجابة فرنسا التي أكدت من جديد على لسان وزير خارجيتها أنها متمسكة بوجودها في عين المكان و لن تتنازل بسبب الفزع.. فحتى و إن أرادت ذلك فلا يمكنها، فاليد العاملة هناك ليست بالهينة ،فرنسا من منطلق أنها القوة الاستعمارية القديمة حافظت على ارتباط متين - غالبا مع شهد اضطرابات - مع الجزائر، فيجب التمسك بالبقاء إذن على الأقل بالنظر للعامل الاقتصادي ،فلا يمكن أن تحدث القطيعة مع شريك مميز .. "(1).

أما المستوى الثالث من العلاقة التي تربط فرنسا بالصراع السياسي في الجزائر هو كونها معنية به، و هو ما يعود إلى ثلاثة عوامل حسب الصحيفة، يتمثل الأول في الأهمية التي تمثلها الجزائر بالنسبة لفرنسا، أما العامل الثاني فيتعلق بالجالية الفرنسية الهامة في الجزائر، في حين يرتبط العامل الأخير بالجالية الجزائرية الكثيفة في فرنسا و التي تتأثر بأحداث الصراع و بالتالي تؤثر على الوضع الداخلي الفرنسي، حيث يقول الصحفي كلود لوريو (Claude Lorieux) "... إن بلدنا هو المعني الأكبر، بشكل مباشر لأن 70000 أجنبي يقيمون في الجزائر، حوالي 25000 منهم يحملون الجنسية الفرنسية، 8000 منهم ذو أصول فرنسية ،بشكل غير مباشر بالنظر إلى الجالية الجزائرية الهامة المستقرة في فرنسا، و كذا دور اللجوء السياسي الذي سمحت به فرنسا للمواطنين الجزائريين حسب الحالات..."(2).

في حين اعتبرت بعض المقالات القليلة أن فرنسا غير معنية بالصراع في الجزائر ،لأنه شأن داخلي و على الجزائريين أن يجدوا الحلول التي تناسبهم بأنفسهم، فقد سبق لهم - حسب " لوفغارو " - أن طالبوا فرنسا بالاستقلال و عليهم أن يتحملوا نتيجة ذلك، كما ربطت الصحيفة استهداف الإسلاميين للرعايا الفرنسيين بالخطاب الرسمي الفرنسي ،لذلك يجب أن تتخلى عن هذا الخطاب المعادي للإسلاميين و المنحاز للسلطة، من أجل أن لا يتم إقحام فرنسا في هذا الصراع .

و يظهر من خلال ما سبق، أن " لوفغارو " أكدت بأن فرنسا ترتبط في جميع الحالات بعلاقة مع الصراع الدائر في الجزائر بالنظر إلى العوامل التاريخية و الجغرافية و الاقتصادية و الاستراتيجية و البشرية...التي تفرض هذه العلاقة مهما كانت طبيعتها ،كما نلاحظ أيضا بأن تحليل الصحيفة لهذه العلاقة سادته التناقضات، مثلما تميز الموقف الرسمي الفرنسي نفسه بالغموض اتجاه الصراع الجزائري*.

(1)-Jacques de barrin , le prix de la clarté : **le Figaro** , 05/08/1994 , page 01 .

(2)-Claude Lorieux , la France durcit sa politique à l'égard des intégristes : **le Figaro** ,le 26/10/1993, page 03.

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث.

صنفت يومية " لوفيغارو " بقية الدول الغربية في المرتبة الموالية بعد فرنسا من حيث ارتباطها بأحداث الصراع في الجزائر، و هو ما يتفق تماما مع التنبؤات التي أكدت بأن السياسة الخارجية الفرنسية تضع إمكانياتها لتفعيل الاتحاد الأوروبي، أو ما يسمى بأوربة السياسة الخارجية الفرنسية⁽¹⁾.

و عليه فإن ما يعني فرنسا، يعني بالضرورة الدول الأوروبية - لاسيما الدول الكبرى منها - والعكس صحيح، لذلك جاء ترتيب طبيعة علاقتها بالصراع، بنفس الترتيب عند حديث الصحيفة عن علاقة فرنسا بالصراع ذاته، فهي متضررة، ثم متدخلة، فمعنية، و لكن قلما كانت غير معنية بهذا الصراع.

فالدول الأوروبية تضررت أيضا من الصراع القائم بسبب استهداف رعاياها هي الأخرى من قبل الجماعات الإرهابية، لكن فرنسا أكثر تضررا كما أشرنا إلى ذلك سابقا، كما أنها تدخلت في حيثيات الصراع مع أولوية للدور الفرنسي بحكم العلاقات الاستثنائية مع الجزائر، و هي أيضا معنية به، لكن تبقى فرنسا المعنية الأكبر بالنظر إلى العوامل التي تطرقنا إليها فيما سبق ، يضاف إلى ذلك أن بقية الدول الأوروبية غير معنية في حالات قليلة جدا.

تؤكد نتائج الدراسة أيضا أن الصحيفة لم تركز نهائيا على علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالصراع القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 1999 ، و الملاحظ أنها اهتمت بمتابعة التدخل الأمريكي فيه من خلال التصريحات و ردود الفعل و دعوة السلطة الجزائرية للحوار مع الإسلاميين لوضع حد للصراع، و قامت بمقارنة ذلك مع الموقف الفرنسي في البداية الراض لهذه الفكرة، و أشارت " لوفيغارو " إلى أن هذا التدخل الأمريكي في الجزائر أصبح يشكل منافسة لفرنسا ، و ذلك من خلال المشاريع و الصفقات الاقتصادية و التجارية المبرمة مع الشريك المميز لفرنسا ، و يقول الصحفي تييرى أوبرلي في هذا السياق " إن الأمريكيين الذين نجوا منذ البداية من مواجهة الجماعات المسلحة، ضاعفوا خلال السنتين الأخيرتين مبادلاتهم مع الجزائر، فمعظم الصفقات الكبرى للتقيب البترولي تم إبرامها مع شركات أمريكية أو أنجلوساكسونية، و قد أرجعت الجزائر قدوم الأمريكيين لبلد الذهب الأسود إلى الخوف الفرنسي... " ⁽²⁾.

و نشير في هذا الإطار إلى أن العديد من المحللين الفرنسيين عبروا و ما زالوا يعبرون عن قلقهم الشديد نتيجة تزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي منذ نهاية التسعينيات، و الذي برز من خلال الحوار الأطلسي المتوسطي في 1994، و " إيزنسات " الاقتصادية في 1998، و تأكد هذا من خلال

(1)-Pascal boniface , la France est-elle encore une grande puissance : **politique étrangère** , n° 04 , 2002 ,page 540 .

(2)-Thierry obérlé , la ligne minimaliste de paris : **le Figaro** , le 24/ 09/1997, page 09 .

تصريح الرئيس كلينتون عام 2000 " الولايات المتحدة الأمريكية لها مصلحة في استقرار ورفاهية منطقة شمال إفريقيا "(1).

و رغم البعد الجغرافي الذي يفصل إيران عن كل من الجزائر و فرنسا، إلا أن يومية " لوفيغارو " تناولتها كدولة ذات علاقة بالصراع الدائر في الجزائر بين الجبهة الإسلامية للإنقاذ و السلطة، و نقلت في هذا الإطار تصريحات الوزير الأول آنذاك سيد أحمد غزالي، الذي قال " لدينا أدلة على مشاركة إيران في كل الأفعال غير القانونية التي واكبت بعض السلوكيات قبل و أثناء الانتخابات ... إن التدخلات الإيرانية لم تقتصر على الجانب المالي فقط .."(2) ، و هو نفس ما أرادت الصحيفة طرحه من خلال مقارنة أوجه التشابه بين مشروع الجبهة الإسلامية لتأسيس دولة إسلامية، و المد الإسلامي الذي بلغ ذروته في إيران، و دعمت تحليلاتها بالزيارات المتكررة لقادة الجبهة إلى إيران، التي اعتبرتها الصحيفة متضررة بعد فشل مشروع الدولة الإسلامية في الجزائر ، و معنية في حالة ما إذا حدث العكس، حيث ستكون المستفيد الوحيد من ذلك. استبعدت الصحيفة أن يكون لدول الجوار و بقية الدول العربية علاقة بالصراع السياسي في الجزائر، و هو ما يتناقض مع التقارب الجغرافي و التاريخي و الثقافي و الديني الذي يجعل هذه الدول - و خاصة دول الجوار - أقرب للعب دور في هذا الصراع من دول أخرى اهتمت بها الصحيفة أكثر على غرار إيران و بقية الدول الغربية، و اقتصر تناول الصحيفة لبقية الدول العربية على نقل أهم التصريحات و ردود الأفعال اتجاه أحداث الصراع ، و هو نفس ما فعلته مع دول الجوار ، لكن مع تركيزها في البداية على طرح فرضيات انتقال المد الإسلامي إلى هذه الدول و تحولها هي الأخرى إلى ميدان صراع ، لكن انحصار الصراع داخل الحدود الجزائرية، أثبت عدم صحة هذه الفرضية، ما جعل الصحيفة تلغي احتمال انتقال الصراع إلى هذه الدول ، التي تعتبر مناطق نفوذ لفرنسا أيضا إلى جانب الجزائر .

(1) -بييرم فاطمة : مرجع سبق ذكره ، ص 194 .

(2) -Patrick de saint-Exupéry , le pouvoir resserre l'état : op.cit , page 10.

جدول رقم 24 يمثل توزيع عناصر الموضوع 6 في يومية " لوفيغارو " :

نسبة الظهور		غير معنية		متضررة		متدخلة		معنية		طبيعة علاقة المنظمات بالصراع السياسي في الجزائر المنظمات
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	اتحاد دول المغرب العربي
%41.03	16	%0	0	%0	0	93.75 %	15	%6.25	1	الاتحاد الأوروبي
%35.9	14	%0	0	%0	0	92.86 %	13	%7.14	1	هيئة الأمم المتحدة
%23.07	9	%0	0	%0	0	55.55 %	5	44.45 %	4	أخرى
39		0		0		33		6		المجموع
%100		%0		%0		%84.62		%15.38		النسبة المئوية

لقد سجلت فئة المنظمات و علاقتها بالصراع أقل نسبة من حيث الظهور ضمن فئات المواضيع الرئيسية حيث لم تتعد 39 تكرار من مجموع 6461 تكرار، أي بما نسبته 0.6 % و هي نسبة مهمة، و يظهر لنا من خلال الجدول رقم 24 أن دور المنظمات المذكورة انحصر على كونها معنية أو متدخلة فقط، و قد تمحور اهتمام الصحيفة حول الاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة اللتان سجلتا نسب 41.03% و 35.9%، كما ركزت أكثر على تدخل المنظمين في الصراع حيث سجلت هذه الفئة نسبتي 93.75% و 92.86% على التوالي، و ظهرت المنظمات الأخرى بنسبة 23.07%، 55.55% منها كمتدخلة، أما النسبة المتبقية أي 44.45% كمعنية، في حين لم تشر يومية " لوفيغارو " نهائياً إلى دور اتحاد دول المغرب العربي الذي سجل بالتالي نسبة 0% .

لم تهتم الصحيفة بدور مختلف المنظمات في الصراع الدائر في الجزائر، كما أن اهتمامها بهذه الفئة اقتصر على منظمي الاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة، و تحديداً تدخلهما في هذا الصراع، بينما اعتبرت الصحيفة معنيتان به مرة واحدة فقط، ما يعني أنها ركزت على مجرد نقل ردود و تعليقات المنظمين على ما يحدث في الجزائر، لكن مع تركيز أكبر على دور الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى ما له من مصلحة في المساعدة على إرساء الأمن و الازدهار في شمال إفريقيا، فالصراعات في هذه المنطقة لها انعكاسات كثيرة مباشرة على الدول و المجتمعات الأوروبية مثل تصاعد موجات اللجوء السياسي و انتشار شبكات الجريمة المنظمة و ارتفاع مخاطر الهجمات الإرهابية و تعطل إمدادات الطاقة⁽¹⁾ .

(1)- ألكس غلني : بناء جسور لا حدران (التعاطي مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) ، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 16 ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2010 ، ص 68 .

و على الرغم من أن الجزائر تمثل إحدى أهم دول المغرب العربي و اتحاد دول المغرب العربي ، إلا أن الصحيفة لم تتطرق نهائياً لدور هذه المنظمة التي كانت قد تأسست قبل بداية الصراع بثلاث سنوات، و هو ما يعود إلى جمود هذه المنظمة التي لم يكن لها أي دور يذكر خلال تلك الفترة، بسبب تأثيرها بظروف المنطقة، و منها ذات الصراع القائم في الجزائر و تداعيات أزمة لوكربي على ليبيا، لكن العامل الأكبر هو مشكلة الصحراء الغربية حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات اتحاد المغرب العربي لمدة سنة، و ذلك أثناء رئاسة الجزائر له⁽¹⁾.

كما ركزت الصحيفة على دور بعض المنظمات الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي (FMI) الذي قبل بإعادة جدولة ديون الجزائر، التي لم تتمكن من سدادها بسبب تأثيرات الصراع على الوضع الاقتصادي للبلد، يضاف إلى ذلك منظمة العفو الدولية التي تدخلت من خلال إدانة سلسلة المجازر و انتهاكات حقوق الإنسان، و كذا الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين و غير المجنسين (OFPRA) الذي رفض طلبات اللجوء السياسي لعدد الجزائريين، و أيضاً منظمة الوحدة العربية التي كان لها دور أفضل من اتحاد دول المغرب العربي، من خلال إرسالها لممثليها للاستفسار عن الظروف التي حدثت فيها المجازر البشعة.

جدول رقم 25 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في يومية " لوفغارو " :

عناصر الموضوع 07	سياسياً	أمنياً	اقتصادياً و اجتماعياً	ثقافياً و دينياً	أخرى	المجموع
انعكاسات الصراع السياسي	224	208	166	93	70	761
التكرار	224	208	166	93	70	761
النسبة المئوية	29.43%	27.34%	21.81%	12.22%	9.2%	100%

يظهر من خلال الجدول رقم 25 أن يومية " لوفغارو " تابعت أكثر انعكاسات الصراع بين السلطة و الجبهة الإسلامية على الصعيدين السياسي و الأمني حيث سجلا نسب 29.43% و 27.34% على التوالي، في حين جاءت الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية في المرتبة الموالية بنسبة معتبرة تقدر بـ 21.81%، عليها الانعكاسات الثقافية و الدينية بنسبة 12.22%، ثم الانعكاسات الأخرى بـ 70 تكرار من أصل 761 تكرار، أي بما نسبته 9.2% و هي أقل نسبة.

تعد التأثيرات السياسية و الأمنية محور اهتمام الصحيفة التي أكدت على أن الصراع القائم أثر على الاستقرار السياسي للجزائر، فبعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد و حله قبل ذلك المجلس الشعبي

(1) -يازغ عبد الصمد، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، مناقصها و نواقصها : www.ahewar.org ، 12 / 04 / 2012، الساعة 22: 20.

الوطني ، حدث فراغ دستوري أدى إلى غياب أهم مؤسسات الجمهورية لفترة طويلة، فـرئيس الجمهورية لم ينتخب إلا في عام 1995، ليتم صياغة دستور جديد عام 1996، أما المجلس الشعبي الوطني فلم يشكل بطريقة قانونية إلا في عام 1997، و هو ما يعني أن هذا الغياب استمر على الأقل 5 سنوات ، يضاف إلى ذلك قانون حالة الطوارئ الذي أعتد بدءا من 9 فيفري 1992 ، و لا يزال ساري المفعول.

و قد أشارت " لوفيغارو " إلى أن هذه الظروف أثرت تلقائيا على وضع الحريات العمومية، كما تراجعت الديمقراطية و انتهكت حقوق الإنسان، و الأهم أن السلطة نفسها فقدت شرعيتها و مصداقيتها في الداخل و الخارج.

و تزامن تعقد الوضع السياسي مع الانحرافات التي شهدتها الوضع الأمني ما جعل الجزائريين يعيشون في حالة من الخوف و الفرع الدائمين، خاصة بعد أن أصبحت كل فئات المجتمع مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية من نساء و أطفال و حتى الرضع، و عرفت أكثر المدن أمانا في السابق و هي الجزائر العاصمة أبشع المجازر خلال تلك الفترة.

تابعت الصحيفة أيضا من خلال سلسلة الروبورتاجات التي أنجزتها ما أسمته باحتمالات الانفجار الاجتماعي .. في أي لحظة ،قد يحدث انزلاق اجتماعي يؤثر على طموحات السلطة في تقليص ديونها.. إن الشعب لن ينزل إلى الشارع للدفاع عن الإسلاميين، لكن يمكنه أن ينزل إذا عجز عن تسيير و تلبية أموره المعيشية.. و حكومة عبد السلام واعية بغياب الأمن الاجتماعي..."(1).

و قد ربطت الصحيفة بين الانفجار الاجتماعي و الأزمة الاقتصادية ،حيث يقول الصحفي في نفس المقال .. يجب على المجلس الأعلى للدولة إذن، أن يتابع ما يقوم به من إجراءات من أجل تحقيق تنمية دائمة، تمكن الحكومة من تسيير جيد لخطتها الاقتصادية و التي وعد بلعيد عبد السلام بتجسيدها خلال خمس سنوات .."(2).

و في سياق متابعتها لانعكاسات الصراع السياسي، اهتمت صحيفة " لوفيغارو " أيضا بالجانب الثقافي و الديني، فعلى سبيل المثال أدى انتشار الفتاوي العشوائية التي يصدرها أمراء الجماعات الإرهابية إلى حرمان المواطن الجزائري من أدنى حرياته الفردية تحت شعار الدين، و هنا أيضا ربطت الصحيفة ما أسمته بالتخلف الديني مع التقهقر الثقافي ، حيث يقول مراسلها في إحدى الروبورتاجات المنجزة

(1)–Rémi favret , la chasse aux islamistes se poursuit (Algérie , la voie étroite du pouvoir) : **le Figaro**, le 05/03/1993 , page 10 .

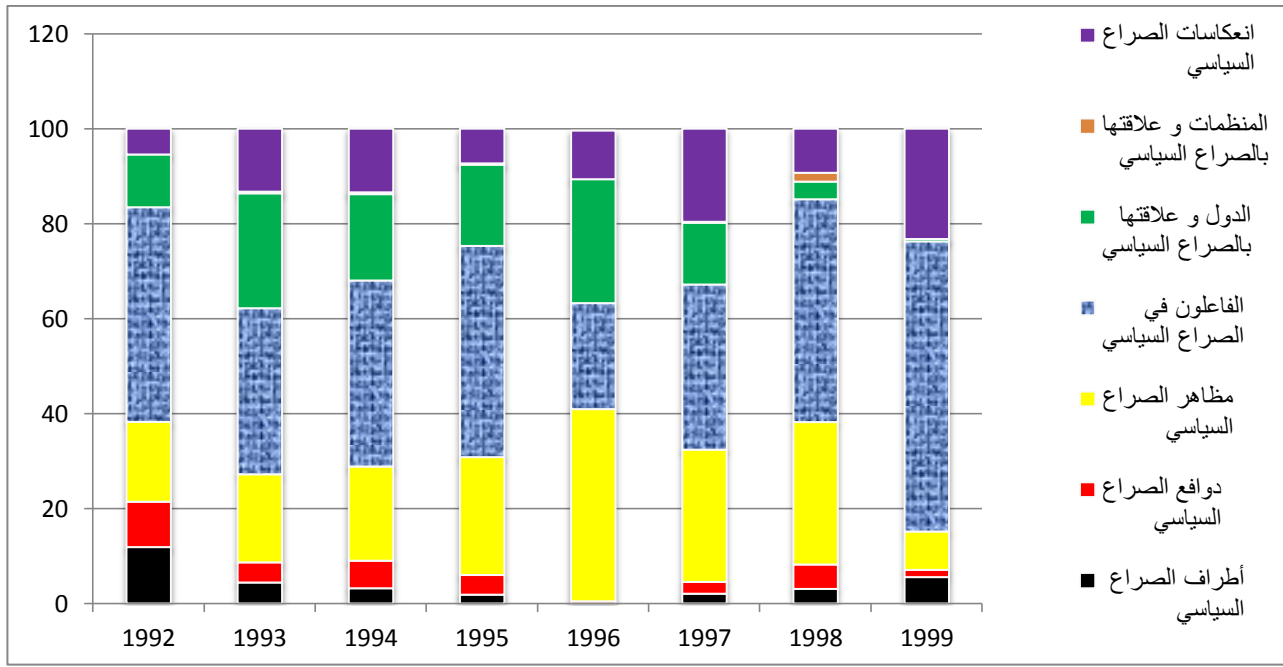
(2)–Ibid : page 10 .

بمدينة قسنطينة .. حواء التي تسكن بجوار عين الباي ،لا يمكنها ممارسة حياة جديدة، لا تدخن، لا تشرب ، لا تستطيع الخروج مع الأصدقاء فيجب أن تكون برفقة أبيها أو أخيها أو زوجها، كان عليها أن تتخلى عن الألبسة الصيفية مثل الفساتين القصيرة..⁽¹⁾، و الملاحظ أن التخلف الديني حسب " لوفيغارو " هو التخلي عن الانفتاح الأوروبي البعيد طبعاً عن قيم الإسلام الحقيقية ،كما تحدثت الصحيفة عن إطارات المجتمع من أطباء و صحفيين و أساتذة جامعيين و مفكرين.. إلخ، الذين اضطروا لمغادرة البلاد تحت تهديد الجماعات الإسلامية، أو أنهم قاوموها فخسروا حياتهم ، كما تناولت اليومية التأثيرات الجانبية الأخرى للصراع مثل انتشار الفوضى و الرشوة و التزوير و نقشي الإشاعات ،و هو ما أدى إلى ظهور المافيا التي وجدت المناخ المناسب حتى تعزز نفوذها و تكثف نشاطها.

2-تحليل الأعمدة البيانية :

العمود البياني رقم 05 يوضح تطور بروز المواضيع الرئيسية في يومية "لوفيغارو" على امتداد فترة

الدراسة :



يوضح لنا العمود البياني رقم 5 توزيع فئات المواضيع الرئيسية خلال كل سنة من سنوات الدراسة، و نجد أن موضوع أطراف الصراع السياسي سجل أعلى نسبة في الظهور خلال عام 1992 و قدرت بـ 88.11% ،و لم تتجاوز نسبته في باقي السنوات 6% في حين لم تظهر هذه الفئة خلال عام 1996، فالصحيفة لم تهتم بالإجابة عن السؤال " من يتصارع ضد من؟ " إلا في البدايات الأولى للصراع

(1)-Kamel-el-assad ، les algériennes sous tutelle : le Figaro , le 13/ 01/1995 , page 09 .

و بعد أن أصبحت ثنائيات الصراع الأساسية معروفة و هو ما اتضح مع نهاية عام 1992 لم يعد هناك داعي للاهتمام بها ، و نفس الملاحظة السابقة يمكن إسقاطها على فئة دوافع الصراع على السلطة التي سجلت هي الأخرى أعلى نسبة عام 1992 و لم تتجاوز نسبتها 6% خلال الأعوام المتبقية ، و اختفت نهائيا خلال عام 1996.

و نلاحظ من خلال العمود البياني أيضا تركيز الصحيفة على مظاهر الصراع السياسي خلال كل سنة من سنوات الدراسة *، و قد عرفت هذه الفئة منحنى تصاعدي منذ بداية الصراع إلى غاية سنة 1996 التي سجل فيها أعلى نسبة ظهور لهذه الفئة (47.40%) ، أي أن اهتمام الصحيفة بإبراز مظاهر الصراع السياسي يزيد مع تصاعد حدة الصراع ذاته، و العكس صحيح، بحيث تراجع تركيز الصحيفة على هذه الفئة بعدما استقرت الأوضاع نسبيا خلال النصف الأول من عام 1997 (86.27%) ، ثم عاد ليرتفع من جديد خلال عام 1998 (30%) بعدما تواصل رصد الصحيفة لردود الأفعال بعد المجازر التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة من عام 1997، بالإضافة إلى تغطيتها للمجازر الأخرى التي وقعت مع بداية عام 1998.

و هو ما يعني أنه كلما مالت مظاهر الصراع أكثر نحو السلبية، كلما زادت تغطية و متابعة الصحيفة لها، و هذا لأن الأخبار السلبية أكثر تفضيلا من الأخبار الإيجابية ، لأن الأولى تحظى بعدد أكبر من عناصر القيمة الإخبارية ، فالمجتمعات الغربية تروج للأخبار السلبية بعكس الأخبار الإيجابية، و ذلك بحجة أن التقدم سمة من سمات المجتمعات الغربية، فيكتسب الفشل قيمة إخبارية، لأنه الاستثناء و ليس القاعدة على العكس من مجتمعات العالم الثالث التي تتوقع الفشل و لهذا يكتسب النجاح قيمة إخبارية لديها (1).

و من خلال العمود البياني دائما، يظهر الاهتمام الكبير للصحيفة بفئة الفاعلين في الصراع السياسي و التي ظهرت خلال كل سنة من سنوات الدراسة بنسب هامة، تقدر أداها بـ 32.22% و التي سجلت خلال عام 1996**، أي أن الصحيفة ركزت خلال كل سنة على تبيان الفاعلين الأساسيين في الصراع، و لكن هذا التركيز زاد خلال السنتين الأخيرتين اللتان سجلتا نسب 46.93% و 61.11% على التوالي، و هو ما يعود إلى سبب رئيسي و هو أن عامي 1998- و خاصة الأشهر الستة الأخيرة - و 1999 عرفا تغييرا كبيرا على مستوى الفاعلين، حيث برز أكثر الصراع بين السلطة و الجيش، بمقابل تراجع الصراع الأهم خلال السنوات السابقة أي بين السلطة و الجماعات الإسلامية، و هو ما جعل الصحيفة تهتم أكثر بالفاعلين الجدد خلال هذه المرحلة.

*ملاحظة: و قد لاحظنا تركيز الصحيفة أيضا على هذه الفئة من خلال تحليل النتائج الكلية لنسب و تكرارات المواضيع في الجدول رقم 18 .

(1)-انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك : مرجع سبق ذكره ، ص 96.

**ملاحظة: و هو العام الذي سجل أقل اهتمام من الصحيفة بموضوع الدراسة ، ارجع إلى تحليل العمود البياني رقم 1.

يكشف العمود البياني أيضا عن اهتمام معتبر للصحيفة بفئة الدول و علاقتها بالصراع السياسي، و هي الفئة التي ظهرت بنسب هامة خلال أعوام 1993(2. 24%) و 1994 (18. 18%) و 1995 (17. 1%) التي شهدت استهدافا واسعا للأجانب في الجزائر و خاصة منهم الفرنسيين ،و هو ما جعل الصحيفة تتوسع أكثر في تناولها لها ،لاسيما بعد أن استقر الوضع الأمني خلال عام 1996 (1. 26%) ما دفعها إلى الاعتماد أكثر على المتعاونين* لمعرفة أسباب و دوافع استهداف الغرب و تحديدا فرنسا من قبل الجماعات الإرهابية. و بالمقابل لم تركز الصحيفة على هذه الفئة خلال عام 1992، حيث ظهرت بنسبة 11. 11% و اكتفت خلالها بمجرد عرض فرضيات مستقبلية للطريقة التي ستتعامل بها الجبهة الإسلامية مع الغرب عموما و فرنسا خصوصا، و ذلك بناء على معطيات سابقة و كذا واقع التصريحات الصادرة عن ذات الحزب، كما تناقص اهتمام الصحيفة بهذه الفئة خلال عام 1997 (13%) و خاصة عام 1998 (3. 71%) ،بعدها توقف استهداف الأجانب في الجزائر، فأصبح السياق الذي تذكر من خلاله هذه الدول هو المجازر اللإنسانية التي حدثت خلال هذين العامين، فيما لم تتناول هذه الفئة تماما خلال عام 1999 بعدما استقر الوضع الأمني.

و نلاحظ بأن يومية " لوفيغارو " لم تربط كثيرا بين مختلف المنظمات الدولية و الصراع الدائر في الجزائر، حيث سجلت هذه الفئة أضعف النسب بين فئات المواضيع خلال الأعوام التي ظهرت فيها ، حيث سجلت نسب 0.21% ، 0.28% ، 0.35% ، 0.39% ، 0.86% خلال أعوام 1997، 1995، 1993، 1994، 1998 على التوالي ، و هو ما يعني أن الصحيفة نفت أي علاقة ، و بالتالي أي دور لهذه المنظمات في الصراع الذي دار خلال تلك المرحلة، و بالمقابل ركزت على الدور المحتمل أن تقوم به بعض الدول و لاسيما فرنسا و بقية دول أوروبا.

كما لم تولي اليومية اهتماما كبيرا بفئة انعكاسات الصراع السياسي على الرغم من التأثيرات الكبيرة و الواضحة للصراع التي مست مختلف القطاعات، فنجد أن أعلى نسبة سجلتها هذه الفئة هي 23. 23% خلال عام 1999، و هي السنة التي عرفت أقل نسبة لظهور فئة مظاهر الصراع السياسي** ، فالصراع خلال هذه السنة كان خفيا، و بالتالي مظاهره قليلة، ما جعل الصحيفة تركز أكثر على انعكاساته.

و سجلت هذه الفئة نسبة معتبرة قدرت بـ 19.61% خلال عام 1997، و هو ما تزامن مع سلسلة المجازر اللإنسانية التي تواصلت خلال عام 1998 ، لكن بالمقابل لم تركز " لوفيغارو " على انعكاساتها خلال

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل العمود البياني رقم 4 .

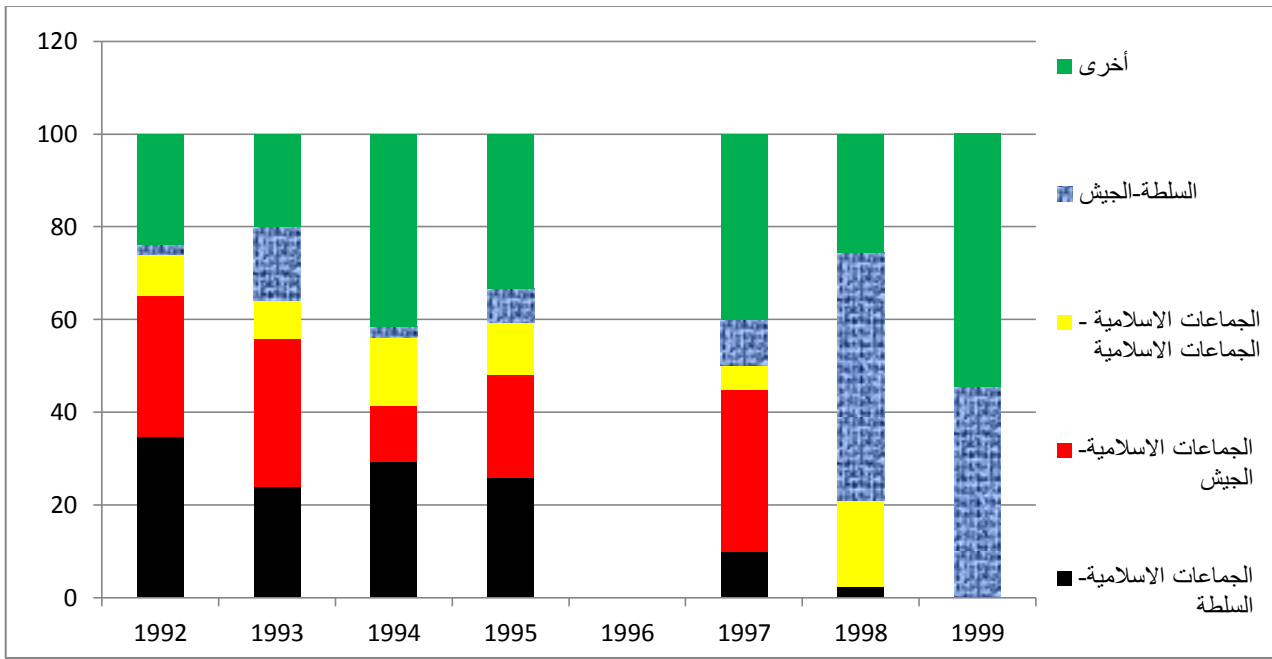
**ملاحظة: أنظر العمود البياني رقم 05 .

هذا العام، فهي اهتمت أكثر بالفاعلين الجدد في الصراع، أي أن هناك أولويات لدى الصحيفة، فرغم أنها اهتمت بتغطية الصراع بالنظر إلى الجانب اللإنساني الذي طغى على بعض فتراته، إلا أن الواضح هو أن الأولوية لدى " لوفغارو " هي إبراز الفاعلين الأساسيين في الصراع مع تحليل سلوكياتهم و تحديد موازين القوى، و معرفة مدى تأثير ذلك على المصالح الفرنسية.

و هي الفكرة التي تتأكد أكثر بالنظر إلى النسب الضعيفة لفئة انعكاسات الصراع السياسي في بقية السنوات ، و لاسيما تلك التي شهدت تدهورا كبيرا في الوضعين الأمني و السياسي.

العمود البياني رقم 06 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 01 في يومية " لوفغارو " على امتداد

فترة الدراسة :



يظهر من خلال العمود البياني رقم 6 أن ثنائية الصراع الأبرز خلال عام 1992 هي صراع الجماعات الإسلامية ضد السلطة التي احتلت نسبة 34.78%، يليها صراع الجماعات الإسلامية-الجيش بنسبة 30.44% ثم صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض بنسبة 8.69%، بينما سجل الصراع بين السلطة و الجيش نسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 2.17% و اهتمت الصحيفة بثنائيات الصراع الأخرى التي ظهرت بنسبة معتبرة (23.92%).

و تواصلت نفس المعطيات تقريبا خلال عام 1993، لكن مع بروز أكبر لصراع الجماعات الإسلامية-الجيش (32%) على حساب صراع الجماعات الإسلامية-السلطة (24%)، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الصراع بين السلطة-الجيش (16%)، أما في عام 1994، فعادت ثنائية الصراع بين الجماعات الإسلامية-السلطة

لارتفاع مسجلة نسبة 28. 29% ، على حساب ثنائية الصراع بين الجماعات الإسلامية - الجيش التي سجلت نسبة 19. 12% ، و وصلت الصراعات الأخرى إلى نسبة 46. 41% و هي أعلى نسبة خلال هذه السنة، و هي ذات الملاحظات التي يمكن إسقاطها على عام 1995 ، مع العلم أن صراع الجماعات الإسلامية ضد كل من السلطة و الجيش سجلا نسبيا متقاربة تقدر بـ 93. 25% و 22. 22% على التوالي، كما أولت الصحيفة اهتماما أكبر بصراع السلطة ضد الجيش (41. 7%).

و بالمقابل لم تظهر أي من ثنائيات الصراع السابقة خلال عام 1996* ، أما فيما يخص عام 1997، فقد ركزت الصحيفة اهتمامها على ثنائية الصراع الجماعات الإسلامية - الجيش (35. %) ، و ثنائيات الصراع الأخرى (40%) ، فيما لم تتجاوز الثنائيات المتبقية نسبة 10% ، و اختلف الأمر كثيرا خلال عامي 1998 و 1999 ، حيث نجد أن الصراع بين السلطة و الجيش طغى على بقية الثنائيات مسجلا نسب 53. 49% و 45. 45% على التوالي.

و الملاحظ أن ثنائيات الصراع التي ركزت عليها الصحيفة خلال كل سنة من سنوات الدراسة تتطبق مع واقع الصراعات الحاصلة خلال تلك الفترة، فنجد أن الصراع الذي جمع السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و كذا تدخل الجيش كعامل حسم بين الطرفين و لصالح السلطة طبعاً، كان أبرز الصراعات بعد إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر، كما انطلقت عديد الصراعات الجانبية في عام 1992 ، لمساندة أحد أطراف الصراع أو معارضتهما معا** و هو الوضع الذي استمر خلال السنوات الثلاث الموالية.

و أدى التراجع النسبي للعنف و استقرار الوضع الأمني خلال عام 1996 إلى تراجع اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة عموماً، و هو ما جعل فئة ثنائيات الصراع لا تسجل أي ظهور، مع العلم أن هذه الفئة في الأصل لم تحظى باهتمام كلي بارز على مستوى يومية " لوفيغارو " .

أما عام 1997 ، فقد ميزه أكثر الصراع بين الجماعات الإسلامية و الجيش و المرتبط أكثر بالمجازر التي حصلت خلال هذه السنة، بالإضافة إلى الصراعات الأخرى كصراع المعارضة ضد السلطة خلال الفترة التي تم فيها تنظيم أول انتخابات تشريعية بعد التي ألغيت عام 1992 ، و في عام 1998، استمر الصراع بين الجماعات الإسلامية و السلطة من جهة و الجماعات الإسلامية و الجيش من جهة أخرى، لكن الصحيفة ركزت على الصراع الخفي بين السلطة و الجيش، و هو نفس الصراع الذي ركزت عليه خلال عام 1999، و هو ما يعود إلى أن " لوفيغارو " اعتبرت بأن الجماعات الإسلامية تلاشت قوتها بعد

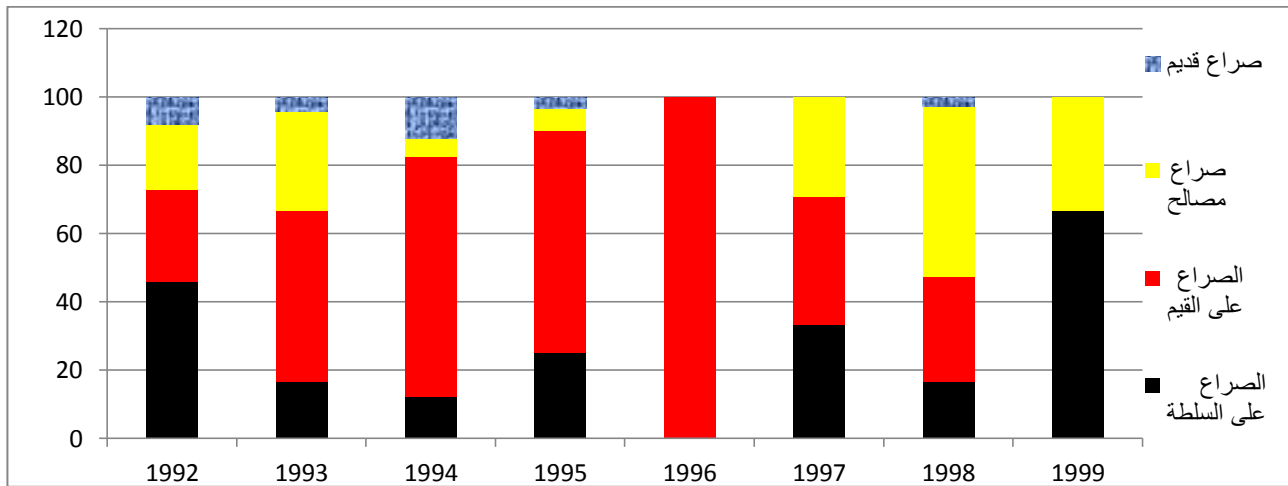
*ملاحظة: و هو نفس ما سبق و أن لاحظناه من خلال تحليل العمود البياني رقم 5.

**ملاحظة: ارجع إلى تحليل الجدول رقم 19 .

محاصرتها من قبل الجيش و قوات الدفاع الذاتي، و أن ما تقوم به من أفعال معزولة ما هو سوى محاولة لإطالة الرمح الأخير لها ، لكن بالمقابل هناك صراع أهم، هو ذلك الذي كشفتته الصحافة الوطنية خلال نفس الفترة*، و الذي جمع بين الرئيس زروال و الجنرال توفيق ضد باقي الجنرالات في الجيش، و أدى في نهاية الأمر إلى الاستقالة المسبقة للرئيس زروال و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة، لذلك فإن التغيير على مستوى موازين القوى جعل الصحيفة تهتم بالصراع على مستوى أعلى هرم السلطة.

العمود البياني رقم 07 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 02 في يومية " لوفغارو " على امتداد

فترة الدراسة :



يتضح من خلال العمود البياني رقم 7 بأن الصراع على القيم هو الدافع الأكثر توظيفاً من قبل يومية " لوفغارو " لتبرير الصراع السياسي في الجزائر، حيث ظهر في جميع السنوات ما عدا عام 1999، و بنسب هي الأهم خلال أعوام 1993، 1994، 1996، 1997، تقدر بـ 50.27%، 70%، 65%، 100%، 37.5% على التوالي.

أما الصراع على السلطة فقد كان الدافع الأقوى حسب الصحيفة خلال عامي 1992 و 1999 بنسب 45.95% و 66.67% على التوالي، كما قدمته كأحد أهم الدوافع خلال الأعوام المتبقية، و احتل نسبة متفاوتة أعلاها 33.33% في عام 1997 و أقلها 12.16% في عام 1994، فيما لم يستعمل هذا الدافع بتاتا خلال عام 1996، لأن الدافع الأوحد للصراع حسب الصحيفة خلال هذا العام هو الصراع على القيم. فيما لم تستبعد الصحيفة صراع المصالح كدافع طيلة السنوات السبع، و سجل أعلى النسب خلال سنوات 1998، 1999، 1997، 1993 بـ 50% و 33.33%، 29.17%، 29.17% على التوالي، و بالمقابل استبعدت أن يكون الصراع الحاصل خلال الفترة 1992 – 1999 مجرد استمرارية لصراعات سابقة (تمتد

*ملاحظة: ارجع إلى أرشيف الصحف الوطنية خلال عامي 1998 و 1999، و خاصة يوميات " الخبر "، " elwatan " و " le matin ".

عبر التاريخ)، و هو ما يدل عليه النسب التي سجلها هذا الدافع التي بلغ أقصاها 16.12% في عام 1994 ، فيما لم توظف الصحيفة هذا الدافع خلال أعوام 1996، 1997، 1999.

تشير معطيات العمود البياني إلى أن الصراع السياسي في الجزائر حسب يومية " لوفيغارو " هو صراع على القيم، أي كما وصفته الصحيفة صراع بين الإسلام السياسي الراديكالي الذي تمثله بقوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مختلف التنظيمات المسلحة التي تأسست قبل و بعد إلغاء المسار الانتخابي، و بين السلطة التي اعتبرت الصحيفة عصرية لائيقية، لكن مع ملاحظة أن الصحيفة تركز في عرضها لهذا الدافع على التكوين الإيديولوجي للجماعات الإسلامية فنادرا ما تناولته من ناحية السلطة أو الجيش، أي أنها تنسب الفعل الأول لها، و هو ما يعني أن أفعال السلطة أو الجيش هي ردود أفعال ضد سلوكيات الطرف الممثل للإسلام السياسي ، و نلاحظ هنا أن نفس الأسلوب كان قد أعتمد في الكتب الفرنسية المدرسية، أثناء وصف حرب الجزائر (الثورة الجزائرية) من خلال نسب الأفعال الأكثر عنفا إلى الجانب الجزائري و هي أقوى من أفعال العنف التي تنسب إلى الفاعل الفرنسي، بالإضافة إلى إظهار التسلسل السببي لواقعة العنف في اتجاه واحد لا يتغير و هو المبادرة بالعنف من الجانب الجزائري، يليها رد فعل من الجانب الفرنسي⁽¹⁾.

كما زاد اعتماد الصحيفة على الإسلام السياسي كمبرر للصراع خلال السنوات التي شهدت عنفا أكبر أي تأكيد القاعدة التي يؤمن بها الغرب و هي ارتباط العنف بالدين، فالإسلام يتعارض مع اللائيقية، فهو شمولي و كل لا يقبل و لا يعترف بأي فصل بين السلطات، و يستمد قوته و مشروعيته من مرجعيته المستمدة حصريا من الله، و في هذه الحالة، لا يمكن التفاوض حول أي شيء، لأن التفاوض يعني قبول القيام بتنازلات⁽²⁾، و وظفت الصحيفة هذا الدافع بشكل كلي خلال عام 1996، و هو نفس العام الذي شهد مناقشات حول استهداف المصالح و الرعايا الفرنسيين من قبل الجماعات الإرهابية، أي أن استهداف فرنسا مرتبط بتنامي الإسلام السياسي في الجزائر، و هو ما يعني أنها لن تكون مستهدفة لو لم يكن أحد طرفي الصراع ممثلا للإسلام السياسي.

وصفت الصحيفة بعض فترات الصراع بأنها صراع مصالح بين مختلف التنظيمات الفاعلة أو داخل التنظيم نفسه، و قد اعتمدت النوع الأخير في وصفها لهذا الدافع خلال عام 1993، لكن داخل الجماعات الإسلامية، فقد طرحت فرضية صراع المصالح أو تصفية الحسابات داخل الجبهة الإسلامية أو بين جناحها السياسي و العسكري أو بين الجيش الإسلامي للإنقاذ و مختلف التنظيمات المسلحة المنشقة عنه، و رغم

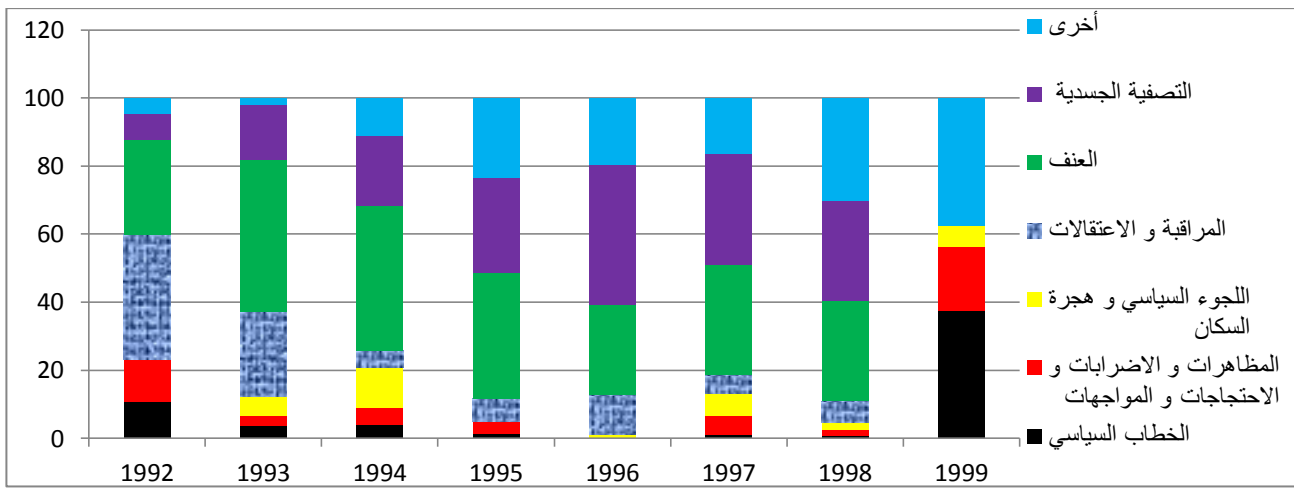
(1)-مادلين نصر: صورة العرب و الإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 1995، ص 217.

(2)-Ahmed Adimi , islam et islamistes à travers la presse française : op.cit ; page 112.

أنها لم تركز كثيرا على ما أسمته الشق الأول من صراع المصالح في الجزائر، إلا أنها اعتبرته أحد العوامل التي ساهمت في إضعاف الجماعات الإسلامية ، أما الشق الثاني من صراع المصالح، فقد بدأ مع نهاية عام 1997، و تواصل خلال عامي 1998 و 1999 و تجسد من خلال ثنائية الصراع التي جمعت بين السلطة و الجيش* ، فيما استبعدت الصحيفة بشكل كبير أن يكون الصراع الدائر خلال تلك الفترة هو استمرارية لصراعات حدثت في فترات سابقة، فالصراع حسب اليومية كان جد استثنائي بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما أن الإسلام السياسي لم يكن سببا و لا محركا لأي من الصراعات التاريخية السابقة⁽¹⁾.

العمود البياني رقم 08 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 03 في يومية " لوفغارو " على امتداد

فترة الدراسة :



يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 8 أن العنف و التصفية الجسدية كانا أبرز مظاهر الصراع التي ركزت عليها يومية "لوفغارو" خلال السنوات 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997 و 1998 مع ملاحظة أن العامين الأولين لم يشهدا نسبا كبيرة لمؤشر التصفية الجسدية، و على العكس سجل مؤشر المراقبة و الاعتقالات نسبا هامة خلالهما قدرت بـ 36.92% خلال عام 1992 و 24.76% خلال عام 1993، ما يتوافق مع معطيات واقع الصراع خلال هاتين السنتين، و ابتداء من عام 1994 و على

*ملاحظة: و بالعودة إلى العمود البياني رقم 6، نجد أن هذه الثنائية سجلت نسبا هامة خلال أعوام 1997، 1998، 1999 ما يتطابق مع تسجيل

صراع المصالح لنسب هامة خلال نفس السنة، باعتبار أن صراع المصالح الذي تحدثت عنه الصحيفة في هذه السنوات جمع بين السلطة و الجيش.

(1)-مقابلة مع الصحفي " تييرري أوبرلي " سبق ذكرها .

امتداد 5 سنوات، تضاعفت مظاهر العنف و التصفية الجسدية أو ما يمكن اختصاره بالصراع المميت* ، فالعنف السياسي هو نتيجة الصراع الذي يحدث بين السلطة السياسية و الجماعات المنظمة التي تتنافس السلطة السياسية المحتكرة لوسائل الإكراه (القوة) في المجتمع⁽¹⁾، لذلك فمواجهة العنف بالعنف لا يولد إلا عنفا مضاعفا.

أما خلال عام 1999، لم تسجل الصحيفة حدوث مظاهر العنف و التصفية الجسدية و ذلك يعود إلى أن صراع المصالح في أعلى هرم السلطة هو الغالب في هذه السنة ، و قد تميز بالسرية، لذلك برز أكثر من خلال الخطاب السياسي و سلسلة المظاهرات و الاحتجاجات ،حيث يقول الصحفان أرزقي آيت العربي و تيبيري أوبرلي في مقال مشترك " ...ذكر اليامين زروال في خطاب حازم للأمة يوم الجمعة الماضي بصلاحياته الدستورية التي تستمر إلى غاية انتخاب رئيس جديد للجمهورية، و هدد أيضا باتخاذ الإجراءات اللازمة في حال استمرار المحاولات الهادفة لتحريف مسار هذه الانتخابات " (2).

كما سجل مؤشر الخطاب السياسي نسبة معتبرة خلال عام 1992 وصلت إلى 10.77% لكن الصحيفة ركزت على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي وصفته بالمتطرف و العدائي اتجاه السلطة و الغرب و بعدها تضاعلت نسب هذا المؤشر، بانتقال الصراع بين الطرفين إلى الميدان (العنف و التصفية الجسدية). فيما نلاحظ عدم تركيز الصحيفة على مؤشر اللجوء السياسي** و هجرة السكان الذي سجل أعلى نسبة خلال عام 1994 قدرت بـ 11.86% و هنا اهتمت " لوفيغارو " أكثر بارتفاع مطالب اللجوء السياسي للجزائريين نحو الغرب عموما، و فرنسا على وجه الخصوص، و زاد اهتمام الصحيفة بمظاهر الصراع الأخرى، و خاصة ملف المفقودين - الذي أصبح له صدى أكبر منذ منتصف عام 1998 - خلال عامي 1998 و 1999.

*ملاحظة : الصراع المميت أو (le conflit meurtrier) هو الوصف الذي أطلقه الباحث الجزائري عدي الهواري على الصراع بين الجيش و الاسلاميين خلال العشرية السوداء ، لتفاصيل أكثر أنظر " le : Addi Lahouari , en Algérie , du conflit armé à la violence sociale : monde diplomatique , avril 2006 , page 06.

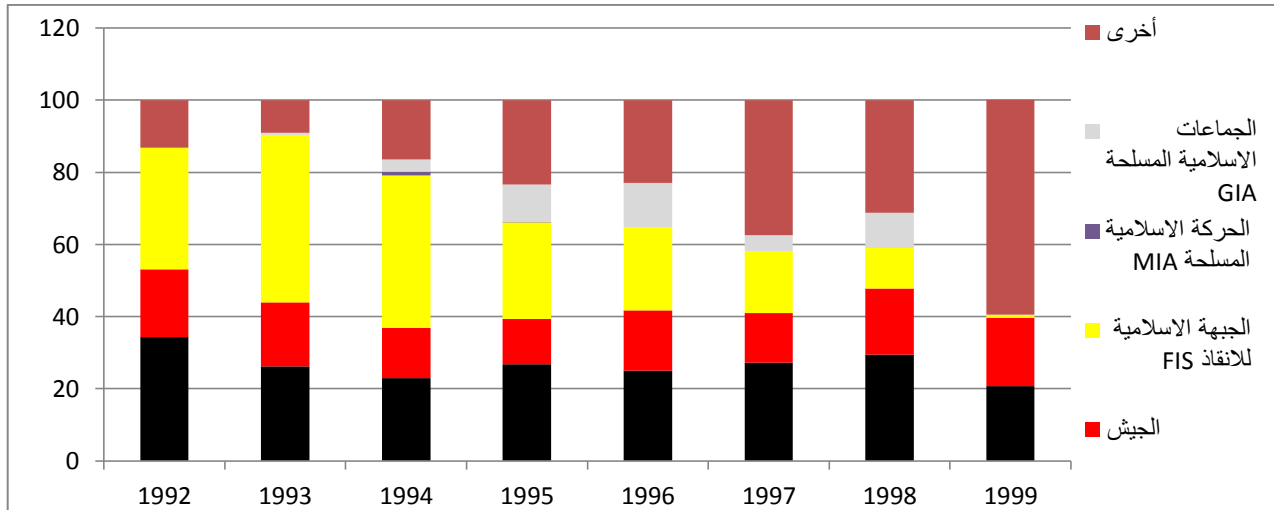
(1)-سرحان بن ديبيل العتيبي : مرجع سبق ذكره ، ص 13.

(2)-Arezki aït-larbi et Thierry obérlé , a deux mois de l'élection présidentielle anticipée : le Figaro , le 16/02/1999 , page 09 .

**ملاحظة : إن اللجوء السياسي هو الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطانها لفرد طلب منها هذه الحماية و الهدف إن من اقرار مبدأ اللجوء هو إنقاذ حياة أو حرية أشخاص يعتبرون أنفسهم عن صواب أو خطأ مهديين في بلادهم .

العمود البياني رقم 09 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 04 في بومية " لوفغارو " على امتداد فترة

الدراسة :



يتضح لنا من خلال العمود البياني رقم 9 أن السلطة هي أكثر فاعل ركزت عليه بومية " لوفغارو " طيلة سنوات الدراسة الثمانية، كما سجلت نسبا هامة بلغت أقصاها 34.28% و كانت خلال عام 1992، أما أدناها 20.66% خلال عام 1999، كما سجلت مؤسسة الجيش كفاعل حضورها طيلة فترة الدراسة و لكن بنسب أقل مع تلك التي بلغها مؤشر السلطة، حيث أن أعلى نسبة لها هي 19% (1999)، في حين أن أدنى نسبة هي 12.56% (1995).

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تغب كفاعل سوى في عام 1999 فقد اعتبرت أهم فاعل - إلى جانب السلطة - خلال عامي 1992 و 1995 خلال السنوات الأربعة الأولى و هو ما يدل عليه نسبها (33.72%، 46.46%، 42.4%، 26.67%)، في حين بدأ دورها كفاعل أساسي يتناقص تدريجيا بدءا من عام 1996 إلى أن وصل إلى نسبة 11.26% خلال عام 1998 و بالمقابل برز فاعلون آخرون في نفس هذه الفترة.

و لم تركز الصحيفة نهائيا على الحركة الإسلامية المسلحة التي سجلت حضورها خلال عامي 1994 و 1995 و بنسب ضعيفة جدا تقدر ب 1% و 0.15% على التوالي، و إذا ما قارنا هذه النسب مع نسب ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة المعروفة ب " الجيا "، فنجد أن الأخيرة سجلت نسبا أهم بلغ أقصاها 12.5% خلال عام 1996 و أدناها 0.5% خلال عام 1993، في حين لم تظهر في أعوام 1992 و 1999.

أما الفاعلون الآخرون و على كثرتهم *، كان لهم دور نسبي في الصراع خلال النصف الأول من فترة الدراسة لكن و بدءا من عام 1997 أصبحوا من بين أكثر الفاعلين تأثيرا - كما تشير إلى ذلك نتائج تحليل العمود البياني في صحيفة " لوفيغارو " بل تحولوا إلى أهم فاعل بنسبة 39.37% في عام 1997 ، 2.31% في عام 1998، 6.59% في عام 1999، و هو ما يعني أن طبيعة الصراع تغيرت** ، أي أن الصراع الذي طغى في مراحل سابقة قد تلاشى، و يتعلق الأمر هنا طبعا بالصراع بين السلطة و الجيش من جهة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و ما تفرع عنها من تنظيمات من جهة أخرى، أي أن الفاعل الأهم حسب " لوفيغارو " هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لاسيما في السنوات الثلاث الأولى ،و في نفس الفترة، أعتبرت كل من السلطة و الجيش كأهم محركي الصراع بعد الجبهة، أما دور بقية الفاعلين فلا يكاد يذكر.

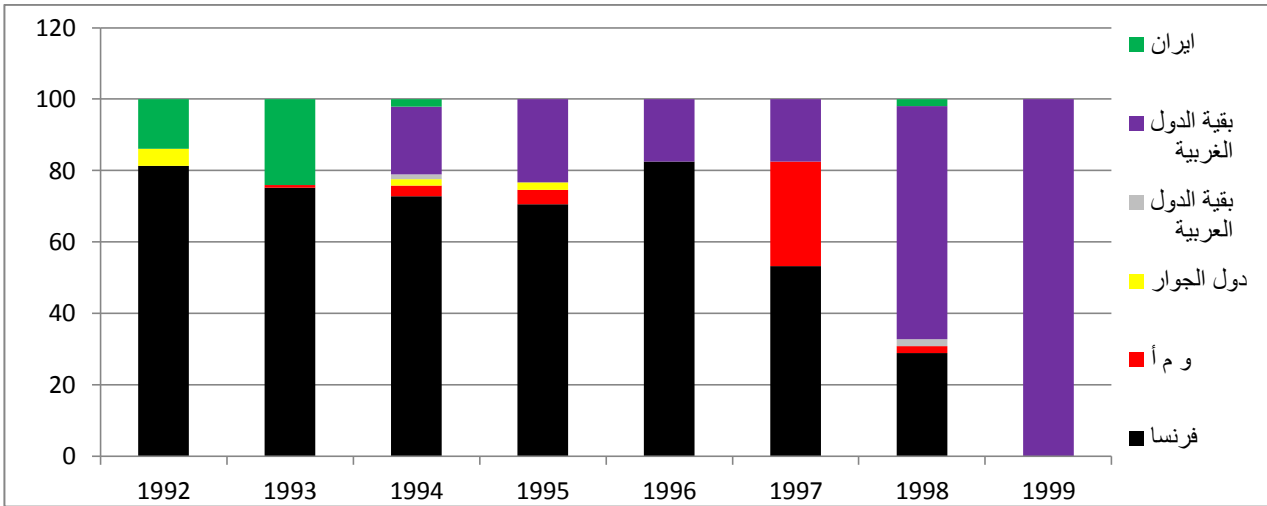
و بدءا من نهاية عام 1994 بدأت تظهر الجماعات الإسلامية المسلحة كفاعل، لكن لم تكن الفاعل الأساسي أبدا حسب الصحيفة على الرغم من أن جميع الكتب و الدراسات و الباحثين في هذا المجال يشيرون إلى دور هذا التنظيم في تأجيج الصراع و العنف خلال منتصف التسعينيات من القرن الماضي و هو ما استمر إلى غاية نهاية نفس العشرية ،حيث فقدت هذه الجماعات الكثير من قوتها بعد تمكن قوات الجيش من القضاء على أهم قادتها، و محاصرتها من قبل قوات الدفاع الذاتي و خسارتها للدعم المادي الذي كانت تتلقاه من الشعب، كما تراجع دورها بعد اتحاد الجيش الإسلامي للإنقاذ مع الجيش ضد كتائب الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA).

فرغم القوة و الصدى الذي اكتسبته هذه الجماعات خلال تلك الفترة، إلا أن الصحيفة لم تعتبرها كذلك، و على العكس استمرت في التركيز على الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي هي جوهر التنظيمات الأخرى، أي أن استمرار وجود الجبهة كحزب يؤدي بالضرورة إلى تواجد باقي التنظيمات المتفرعة أو المنشقة عنها، و العكس صحيح ، لكن الدور المحوري للجبهة الإسلامية للإنقاذ تراجع خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقابل بروز أكبر للجيش و السلطة و أيضا الفاعلون الآخرون و خاصة منهم قوات الدفاع الذاتي، و قد أشرنا إلى دورها -أي قوات الدفاع الذاتي - في الحد من قوة الجماعات الإسلامية المسلحة، يضاف إليها المعارضة التي ظهرت أكثر بعد انتخابات 1997، حيث أصبحت " لوفيغارو " تتحدث عن ما أسمته بالمعارضة الفعلية.

*ملاحظة: قمنا بإدراج الفاعلين الفرعيين و الجدد ضمن هذه الفئة ، لذلك فهي تضم أحزابا و تنظيمات عديدة ، لتفاصيل أكثر أنظر الملحق رقم 03.

**ملاحظة: أصبح صراع المصالح هو الدافع الأكبر للصراع خلال عامي 1998 و 1999 كما أنه صار يجمع بين السلطة و الجيش، بعدما تصارع كلاهما ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مختلف التنظيمات المتفرعة عنها طوال السنوات الست السابقة.

العمود البياني رقم 10 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 05 في يومية " لوفغارو " على امتداد فترة الدراسة .



يؤكد لنا العمود البياني رقم 10 نتائج الجدول رقم 23 لفرنسا كانت أكثر الدول التي تناولتها صحيفة " لوفغارو " في سياق الحديث عن الدول ذات العلاقة بالصراع السياسي في الجزائر و هذا طيلة فترة الدراسة ، إذا ما استثنينا عامي 1998 و 1999 اللذين تم التركيز خلالهما على دور بقية الدول الغربية التي كانت حاضرة أيضا خلال أعوام 1994 و 1995 و 1996 و 1997 لكن بنسب أقل.

و نجد أيضا أن إيران تأتي في المرتبة الثانية بعد فرنسا مباشرة خلال عامي 1992 و 1993 كأكثر الدول ارتباطا بالصراع الدائر في الجزائر حسب الصحيفة نفسها، التي أشارت مع البدايات الأولى للصراع إلى الدور الإيراني المحتمل في توجيه و تمويل الجماعات الإسلامية في الجزائر، كما أكدت على أن فكرة إقامة الدولة الإسلامية مستوحاة من النموذج الإيراني ، و هو ما جعل إيران معنية بالصراع في الجزائر بنسبة 67.66% خلال عام 1992 - كما يوضح العمود البياني رقم 11 أدناه - لكن و بعد أن صار إقصاء الإسلاميين من الحكم أمرا مؤكدا* ، صارت إيران هي الأخرى متضررة من ذلك بنسبة 22.81% (1993)، لأن الجزائر كانت ستكون حليفا استراتيجيا لها في منطقة الساحل الإفريقي في حالة ما إذا تحقق مشروع الدولة الإسلامية حسب تقدير الصحيفة ،لكن ذلك لم يحدث و لن يحدث في القريب العاجل على الأقل حسب " لوفغارو " التي عملت على رصد جميع البيانات و التصريحات الصادرة عن إيران في العام الموالي، لمتابعة ردود فعلها.

*ملاحظة: و ذلك بعد إلغاء المسار الانتخابي ، ثم حل الجبهة الإسلامية للإنتفاذ و حظرها قانونيا، ثم سجن قادتها، و وضعهم تحت الإقامة الجبرية، ما أدى إلى استعمال المتعاطفين معها للعنف ، و هو ما جعل الجبهة الإسلامية تخسر الكثير من الأصوات المؤيدة لها داخليا و خارجيا و الداعية إلى إعادة الشرعية لهذا الحزب .

و بعدها غاب الدور الإيراني و عاد للظهور مرة واحدة فقط و كان ذلك خلال عام 1998 من خلال إدانتها لسلسلة المجازر التي حصلت في الجزائر و تحميلها السلطة مسؤولية ما حدث.

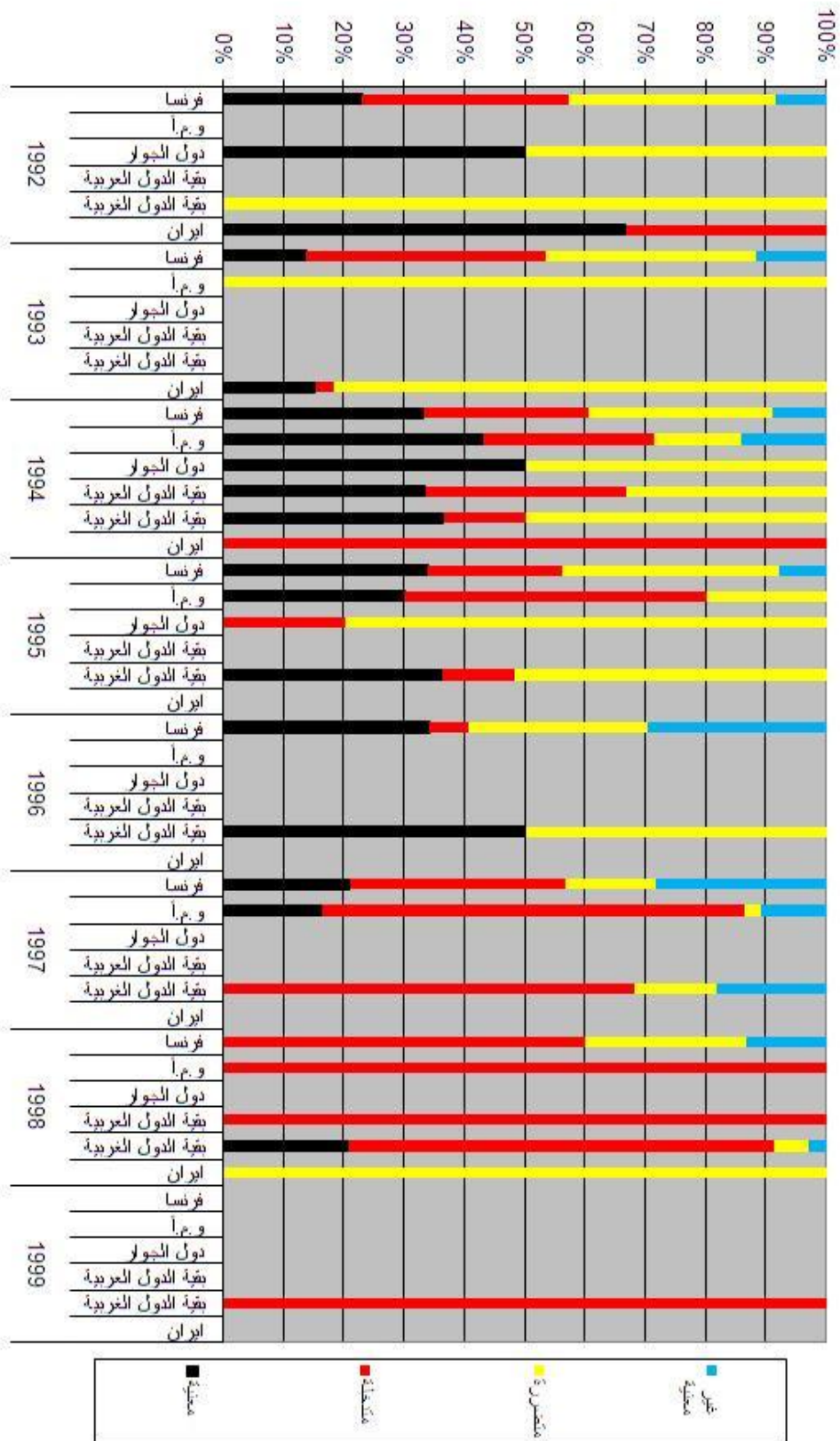
و نلاحظ أيضا من خلال العمود البياني رقم 10 بأن الصحيفة لم تشر إلى الدور الأمريكي في الصراع إلا ابتداء من عام 1993 ، و هنا تحدثت عن تضرر المستثمرين الأمريكيين من استهداف الأجانب في الجزائر، حيث نقرأ في خبر منقول عن الوكالتين الفرنسية و رويترز " .. قلصت الشركة البترولية الأمريكية أناداركو عدد ممثليها في الجزائر من إحدى عشر إلى اثنين .. " (1).

كما تناولت الصحيفة الدور الأمريكي خلال عام 1994 و المناقض للدور الفرنسي - فيما أسمته بـ " العاصفة الدبلوماسية " - .. أعلن شارل باسكوا رغبته في مباشرة لقاءات دبلوماسية على مستوى الحكومات الألمانية ، الأمريكية و البريطانية من أجل جعل ممثلي الفيس المستفيدين من اللجوء السياسي في هذه الدول في وضعية غير قانونية ، لكن ردود فعل هذه الحكومات الراضة للترهل لم تكن متوقعة.. فرد فعل الحكومة الأمريكية كان متباينا ،حيث رأت بأنها غير قادرة على اتخاذ إجراءات ضد أشخاص دخلوا إلى الولايات المتحدة بطريقة شرعية، إلا في حالة انتهاكهم للقوانين الأمريكية، كما اعتبر البيت الأبيض بأن الفيس لا يظهر في القائمة التي تتضمن الجماعات الإرهابية، و التي أعدتها الإدارة الأمريكية(2).

(1)–AFP , Reuter , Algérie , des étrangers sur le départ : **le Figaro** , le 26/ 10/1993 , page 03 .

(2)–Françoise Lemoine , bourrasque diplomatique : **le Figaro** , le 07/ 08/1994 , page 04 .

العمود البياني رقم 11 يوضح تطور طبيعة علاقة الدول بالصرام السياسي في الجزائر حسب بيوغرافية " لوفيفارو " على امتداد فترة الدراسة:



و استمرت اليومية في متابعة ردود الأفعال الأمريكية اتجاه ما يحدث في الجزائر و كان ذلك في أعوام 1995، 1997، و 1998 ، أي أنها ركزت على التدخلات الأمريكية كما يوضح العمود البياني رقم 11، الذي يؤكد لنا أيضا أنه كلما تتحدث الصحيفة عن الدور الفرنسي في الصراع الدائر في الجزائر*، إلا و تقوم بتحليل الوضعيات الأربعة اتجاهه، أي شرح الحالات التي تعد فيها فرنسا معنية متدخلة، متضررة، و غير معنية أيضا، و هو ما يؤكد لنا أن هدف اليومية من معالجة موضوع الصراع السياسي في الجزائر في الحقيقة هو كشف إيجابيات و سلبيات هذا الصراع بالنسبة لفرنسا، و كأن هذا الموضوع يعد شأننا داخليا فرنسيا.

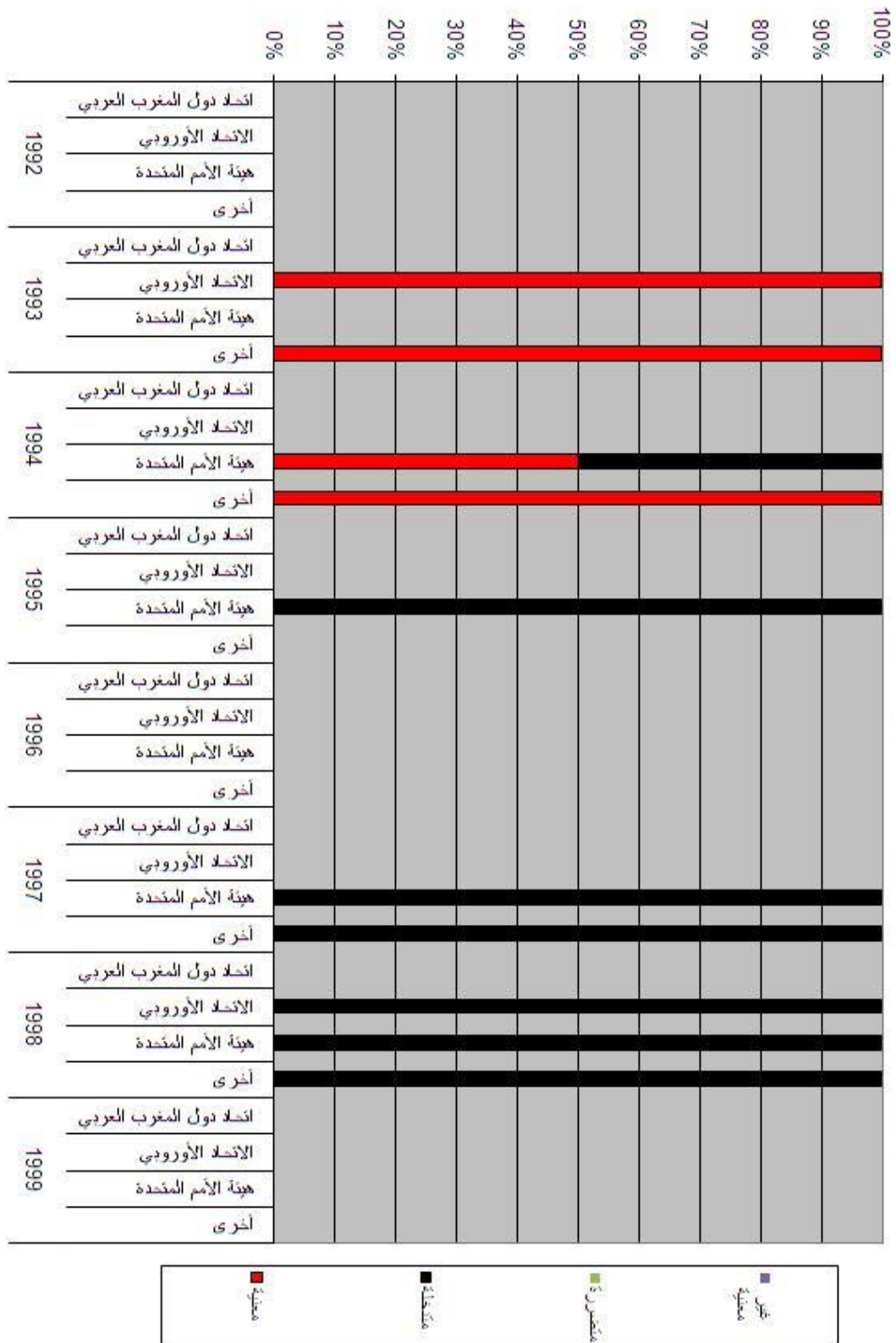
أما دول الجوار فقد تم التعرض لدورها خلال سنوات 1992 و 1994 و 1995 فقط ، و نالت نسبا ضئيلة أيضا تقدر بـ 4.65% و 1.72% و 2.02% على التوالي، و هو ما يعني استبعاد الصحيفة لفكرة أن يكون لهذه الدول و كذا بقية الدول العربية -التي سجلت هي الأخرى ظهورها مرتين فقط و بنسب ضعيفة - أي دور في الصراع القائم في الجزائر خلال تلك الفترة.

و لأن قوة فرنسا تستمد خصوصا من قوة أوروبا الموحدة، فقد ركزت الصحيفة على تضرر الدول الغربية - و غالبيتها دول أوروبية - من الصراع و جاء ذلك بنسب 50% خلال عام 1994 ، 51.72% خلال عام 1995، 50% خلال عام 1996، فيما ركزت على تدخل هذه الدول في هذا الصراع من خلال نقل ردود أفعالها إزاء ما يحدث في السنوات الثلاث الأخيرة.

و هو ما نقرأه من خلال العمود البياني رقم 11، حيث احتلت هذه الفئة نسب 68.18% في عام 1997، 70.59% في عام 1998، ثم 100% خلال عام 1999.

*ملاحظة : مع العلم بأن الصحيفة لم تتعرض للدور الفرنسي في الصراع الدائر في الجزائر سوى خلال عام 1999 .

العمود البياني رقم 12 يوضح تطور علاقة المنظمات بالسياس في الجزائر حسب توجية " لوفغارو " على امتداد فترة الدراسة :

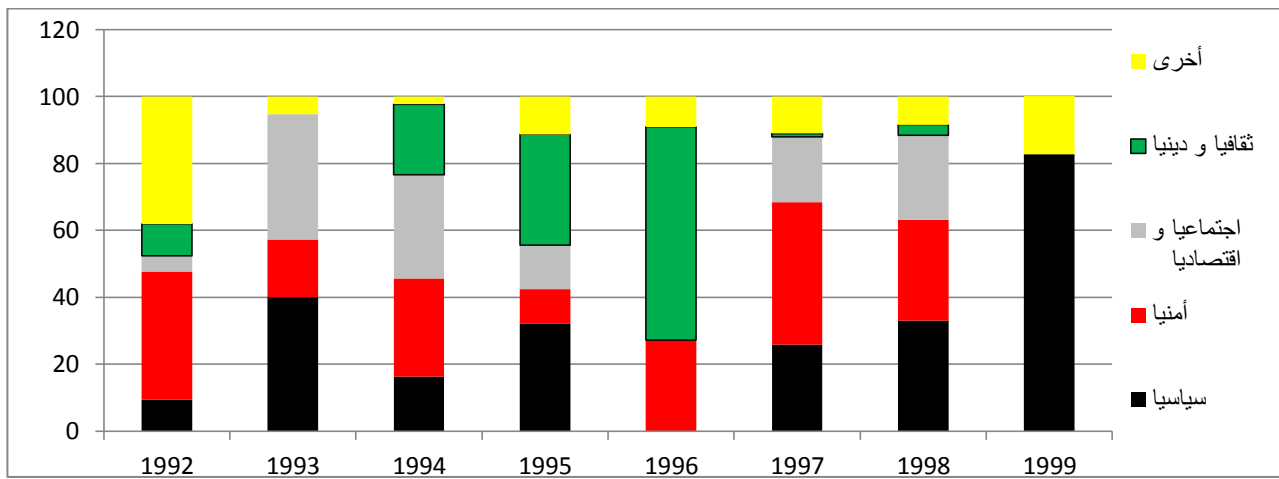


يتبين لنا من خلال العمود البياني رقم 12 أن يومية " لوفيغارو " ربطت بين بعض المنظمات و الصراع الدائر في الجزائر في بعض سنوات الدراسة فقط و هي أعوام 1993، 1994، 1995، 1996، 1997 و 1998، و هو ما يعني أن تناول الصحيفة لدور هذه المنظمات اقتصر على الفترات الأكثر عنفا في الجزائر.

لقد اعتبرت أن الاتحاد الأوروبي معني فقط بما يحدث في الجزائر خلال عام 1993، على اعتبار العلاقات التجارية الاقتصادية التي تربط بينه - أي الاتحاد الأوروبي - و بين الجزائر و دول حوض المتوسط، فالصراع يدور في بلد يعد بالنسبة لأوروبا أحد الشركاء الاقتصاديين المميزين و يلاحظ أنه بعد هذا العام لم تشر الصحيفة لدور هذه المنظمة، إلا في عام 1998 ، و لكنها ركزت على تدخل الاتحاد الأوروبي من خلال بيانات التنديد بالمجازر التي وقعت خلال هذا العام، و دعوة هذه المنظمة المجتمع الدولي إلى عدم السكوت عن ما يحدث باعتباره انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ، و اهتمت الصحيفة أيضا بدور هيئة الأمم المتحدة التي ذكرتها خلال أربعة أعوام من أصل ثمانية شملتها فترة الدراسة و هي 1994، 1995، 1997، 1998، لكن مع التركيز على تدخل المنظمة في الصراع الدائر من خلال إرسال البعثات للتحقيق في الجزائر، فقد اعتبرتها الصحيفة متدخلة بنسبة 50% خلال عام 1994 و بنسبة 100% خلال باقي الأعوام ، كما اهتمت اليومية بدور منظمات أخرى* خاصة منظمة العفو الدولية التي تدخلت خلال عامي 1997 و 1998 ، و السبب دائما هو المجازر اللإنسانية التي حصلت خلالهما.

العمود البياني رقم 13 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 07 في يومية " لوفيغارو " على امتداد

فترة الدراسة :



*ملاحظة: تم الاستغناء عن العمود البياني الموضح لتطور بروز عناصر الموضوع، بالنظر إلى عدم اهتمام الصحيفة بهذه الفئة أولا، و ثانيا لأنه لا يضيف أي جديد يتعلق بمعطيات هذه الفئة .

يوضح لنا العمود البياني رقم 13 تطور متابعة صحيفة " لوفيغارو " لانعكاسات الصراع السياسي في الجزائر، و يلاحظ جليا تركيزها على الجانب الأمني خلال عام 1992 و الذي احتل نسبة 38.1 % ، بينما وجهت اهتمامها للجانب السياسي و كذا الجانب الاجتماعي و الاقتصادي في عام 1993، و الذين شكلا نسبة 40% و 37.33% على التوالي، و لم تهمل تغطيتها للجانب الأمني.

و سجل اهتمام الصحيفة بالجانب الثقافي و الديني منحى تصاعدي خلال أعوام 1994، 1995، 1996 بتسجيله لنسب 21.05% ثم 33.02% و أخيرا 63.64% ،و تواصل اهتمام الصحيفة خلال هذه الأعوام بالانعكاسات السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية ،مع ملاحظة الغياب التام لتغطية الجانب السياسي و الاجتماعي الاقتصادي خلال عام 1996 .

و هو العام الذي اهتمت فيه الصحيفة بتأثيرات الصراع على فرنسا، لذلك تناولت فقط ما اعتبرته تهديدات أمنية و ثقافية دينية فرضها تنامي خطر الإسلام السياسي، و هو نفس الظرف الذي جعل الصحيفة تهتم بشكل متزايد بالانعكاسات الثقافية و الدينية خلال أعوام 1994، 1995، 1996، و هي الأعوام التي شهدت استهداف المصالح و الرعايا الفرنسيين و الأوروبيين من قبل الجماعات الإرهابية.

و يشير العمود البياني أيضا إلى أن تركيز الصحيفة على الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية زاد خلال عامي 1993 و 1994 بتسجيلها لنسب 37.33% و 31% على التوالي، و حاولت الصحيفة أن تربط ما بين معاناة الفرد الجزائري اجتماعيا و اقتصاديا و كذا الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من جهة ، و عجز السلطة الجزائرية عن مواجهة الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، و هو ما يعني أن استمرار هذه الوضعية يعني حسم هذه الجماعات للصراع لصالحها، و هو ما ليس في مصلحة فرنسا خصوصا و أوروبا عموما، لذلك تعمل فرنسا على تقديم المساعدات الاقتصادية للنظام الجزائري و هو ما يمثل في نفس الوقت تبريرا للاستمرارية التي لا بد منها في العلاقات الفرنسية مع الجزائر.

كما نلاحظ بأن اليومية اهتمت بالانعكاسات السياسية في السنوات الثلاث الأخيرة حيث عرفت هذه الفئة منحى تصاعدي ، بنسبة 25.79% عام 1997 و 33.08% عام 1998 ، ثم 82.69% عام 1999، بسبب صراع المصالح الذي تزايد خلال هذه الفترة ، و الذي اعتبرته الصحيفة سببا فيما أسمته بالانسداد السياسي الحاصل في الجزائر، فيما ركزت كثيرا على تدهور الوضع الأمني بعد سلسلة المجازر التي شهدتها بعض المدن الجزائرية خلال عامي 1997 و 1998.

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو " .

يمثل الإتجاه الإطار المرجعي الذي يزود الأفراد بالمعلومات التي تجعلهم يشعرون مع الآخرين أو يتضامنون معهم أو يحصلون على دعمهم ، و يستمد الاتجاه من الخبرات الشخصية و من تأثير الآخرين كالأسرة و الأصدقاء و المدرسة و وسائل الإعلام، و من ردود الفعل العاطفية، و يتم التعرف على اتجاهات الناس من سلوكهم ، لأن اتجاهاتهم تؤثر على سلوكهم⁽¹⁾.

1-تحليل الجداول الإحصائية :

جدول رقم 26 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو " :

نسبة الظهور	سلبى		محايد		إيجابي		الاتجاه المواضيع الرئيسية
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
213	43.66%	93	52.11%	111	4.23%	9	موضوع 1: أطراف الصراع السياسي
295	61.02%	180	36.27%	107	2.71%	8	موضوع 2: دوافع الصراع السياسي
1576	65.49%	1032	32.61%	514	1.9%	30	موضوع 3: مظاهر الصراع السياسي
2681	34.28%	919	53.63%	1438	12.09%	324	موضوع 4: الفاعلون في الصراع السياسي
761	69.78%	531	29.7%	226	0.53%	4	موضوع 7: انعكاسات الصراع السياسي
5526	2755	2396	375	المجموع			
100%	49.86%	43.36%	6.78%	النسبة المئوية			

يكشف الجدول رقم 26 من خلال القراءة الأفقية للنسب المئوية لكل فئة من فئات الاتجاه، عن التفوق النسبي للاتجاه السلبى بنسبة 49.86% أي ما يقابل 2755 تكرار، فيما احتل الاتجاه المحايد المرتبة الثانية بنسبة قريبة تقدر بـ 43.36% بمجموع 2396 تكرار، في حين سجل الاتجاه الإيجابي نسبة ضعيفة لم تتجاوز 6.78% بـ 375 تكرار .

و تشير القراءة العمودية للاتجاه الإيجابي إلى احتلال فئة الفاعلين في الصراع أعلى نسبة بـ 12.09%، فيما لم تتجاوز نسب الفئات الأخرى نسبة 5%، و فيما يخص الاتجاه المحايد فقد احتل أعلى النسب من خلال فئتي أطراف الصراع السياسي و الفاعلون في الصراع السياسي اللتان احتلتا نسباً مقاربة تقدران بـ 52.11% و 53.63% على التوالي، و حققت باقي الفئات نسباً معتبرة أيضاً بلغت أداها 29.7% و كانت من خلال فئة انعكاسات الصراع السياسي، التي سجلت أعلى نسبة فيما يتعلق بالاتجاه السلبى وصلت إلى 69.78% تليها مباشرة فئة مظاهر الصراع السياسي بـ 65.49% ، ثم دوافع الصراع السياسي بـ 61.02%، فأطراف

(1)-إبراهيم أبو عرقوب : الاتصال الإنساني و دوره في التفاعل الاجتماعي ، ط1، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2010/

الصراع السياسي بـ 43.66% في حين سجلت فئة الفاعلون في الصراع السياسي أقل نسبة من خلال الاتجاه السلبي و بلغت 34.28%.

و هو ما يعني بأن الاتجاه السلبي هو الاتجاه الغالب على تغطية " لوفيغارو " لموضوع الصراع السياسي خلال الفترة الممتدة من إلغاء المسار الانتخابي إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية 1999، مع ملاحظة تغليب الصحيفة للبعد السلبي أكثر من خلال عرضها لانعكاسات الصراع السياسي، و كذا شرحها لمظاهره، و أيضاً تحليل دوافع هذا الصراع، و طغيان الحياد على تناول الصحيفة لأطراف الصراع السياسي و الفاعلين فيه .

فالصحيفة رفضت دوافع الصراع، فهي اعتبرت إيقاف المسار الانتخابي الذي تم بطريقة قانونية أمراً سخيماً ، لكن الأكثر سخافة هو استعمال العنف للوصول إلى السلطة، و هو ما دعمته بصورة سلبية عن مظهره و انعكاساته على مختلف القطاعات، لكنها في الوقت ذاته لم تركز بنفس الدرجة - على الناحية السلبية لإجمالي ثنائيات الصراع و الفاعلين الأساسيين فيه، فالمعالجة الصحفية للصراع لا يمكنها أن تتجنب الشغف المبالغ فيه ، و الذي يدفع إلى الموازنة بين الروبورتاجات و التعليقات الصحفية (1)، و بالتالي تميل التغطية الإعلامية أكثر نحو الاتجاه السلبي.

جدول رقم 27 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في يومية " لوفيغارو " :

نسبة الظهور		سلبي		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
20.66%	44	34.09%	15	63.64%	28	2.27%	1	عنصر 01: الجماعات الإسلامية- السلطة
18.78%	40	25%	10	75%	30	0%	0	عنصر 02: الجماعات الإسلامية- الجيش
11.27%	24	29.17%	7	70.83%	17	0%	0	عنصر 03: الجماعات الإسلامية- الجماعات الإسلامية
17.84%	38	89.47%	34	10.53%	4	0%	0	عنصر 04: السلطة-الجيش
31.45%	67	40.3%	27	47.76%	32	11.94%	8	عنصر 05: أخرى
213		93		111		9		المجموع
100%		43.66%		52.11%		4.23%		النسبة المئوية

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 27 تفوق الاتجاه المحايد الذي سجل نسبة 52.11%، يليه الاتجاه السلبي بنسبة 43.66%، في حين لم يشغل الاتجاه الإيجابي سوى نسبة 4.23% ، و نجد أن صراع السلطة -

(1)-Isabelle garcin-marrou et Jean-François tête , seconde intifada et terrorisme (une analyse des discours de la presse française): www.diplomatie.gouv.fr/pdf , page 851.

الجيش هو أكثر ثنائية وردت بالاتجاه السلبي و بنسبة ساحقة تقدر بـ 89.47%، تليها ثنائيات الصراع الأخرى بـ 40.3%، ثم الجماعات الإسلامية - السلطة بنسبة 30.09%. و بنسبة قريبة تساوي 29.17% يأتي صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية في المرتبة الموالية، أما أضعف نسبة للاتجاه السلبي فسجلها صراع الجماعات الإسلامية -الجيش و تقدر بـ 25% و هي نسبة هامة رغم أنها الأقل. و تتجه الغلبة ضمن الاتجاه المحايد إلى ثنائيات الصراع الثلاثة الأولى التي حققت نسباً ساحقة تقدر بـ 63.64%، 75% و 70.83% لكل من صراع الجماعات الإسلامية -السلطة، الجماعات الإسلامية-الجيش، الجماعات الإسلامية-الجماعات الإسلامية على التوالي، بينما سجلت ثنائيات الصراع الأخرى نسبة أقل بـ 40.76%، أما أقل نسبة ضمن الاتجاه المحايد فلم تتجاوز 10.53% و شغلها صراع السلطة -الجيش ،و لم يظهر الاتجاه الإيجابي سوى 9 مرات من أصل 213 تكرار شغلها فئة أطراف الصراع السياسي ، و من خلال مؤشرين فقط و هما صراع الجماعات الإسلامية-السلطة بنسبة 2.27% (تكرار واحد)، و الصراعات الأخرى بنسبة 11.94%، و هي أعلى نسبة ضمن هذا الاتجاه .

إن النتيجة الواضحة من خلال الجدول هو طغيان الاتجاه المحايد على موضوع أطراف الصراع السياسي و هو ما يعني أن الصحيفة في أغلب الأحيان لم ترغب في إبراز الموقف النهائي اتجاه جُلِّ ثنائيات الصراع، لكن من خلال النسبة القريبة التي شغلها الاتجاه السلبي مقابل النسبة الضعيفة جداً للاتجاه الإيجابي* ، فهناك ميل أكبر لدى الصحيفة نحو الاتجاه السلبي الذي برز أكثر من خلال صراع السلطة - الجيش الذي استتكرته اليومية بشكل واضح، لأنه في جوهره صراع مصالح و مجرد تصفية حسابات بين أصحاب النفوذ في السلطة.

إن الصراعات التي تحركها عوامل ذات طبيعة مختلفة ، سياسية، تاريخية ، اقتصادية ، ثقافية، اجتماعية و دينية ، هي في الأصل صراعات معقدة⁽¹⁾، و هو ما ينطبق على ثنائيات الصراع الأساسية في الجزائر خلال التسعينيات من القرن الماضي و هي تحديدا صراعات الجماعات الإسلامية مع بعضها البعض من جهة ، و صراعاتها ضد السلطة و الجيش من جهة أخرى ، و قد أثر هذا التعقيد على صحيفة الدراسة التي عجزت عن صياغة موقف واضح اتجاه ثنائيات الصراع هذه، فهي أقرت بوجود أسباب

*ملاحظة : مع العلم أن النسبة الأكبر للاتجاه الإيجابي (8 تكرارات من أصل 9) تم تسجيلها من خلال ثنائيات الصراع الأخرى و هي أطراف ثانوية في الصراع .

(1)-Amandine kervella , les discours de la presse écrite française sur le terrorisme perpétré dans le cadre du conflit israélo- palestinien et du conflit tchéchène , face à la guerre contre le terrorisme : **thèse de doctorat de sciences de l'information et de la communication**, université jean moulin Lyon 3 , 2008 , page 194.

منطقية لهذا الصراع - الصراع على السلطة أو الصراع على القيم - لكن في الوقت ذاته استتكرت التحول السريع لهذا الصراع إلى عنف سياسي.

و قد سبق و أن توصلنا من خلال تحليل الجدول رقم 23 و العمودين رقم 10 و 11، إلى أن فرنسا هي أكثر دولة تناولتها الصحافة في إطار عرضها للدول ذات العلاقة بالصراع الدائر في الجزائر ، كما أن الطبيعة الأكثر بروزا لهذه العلاقة هو تضرر فرنسا من هذا الصراع ، لذلك يمكن القول بأن الخوف الفرنسي العام من أن تقحم فرنسا في الصراع الدائر في الجزائر * انتقل إلى وسائل الإعلام الفرنسية أو نقلته هذه الوسائل، و من بينها يومية " لوفيجارو " المعروفة بتوجهها اليميني ** ، و هنا من الضروري الإشارة إلى أن الموقف الفرنسي الرسمي ساد الغموض اتجاه الصراع السياسي في الجزائر، فاعتمدت في البداية سياسة الانتظار و الخطاب غير المنحاز لأي من طرفي الصراع، و بعدها انتقلت إلى تكييف القروض مع اعتماد خطاب ضد الإسلامية، لتعود في الأخير إلى خطاب الحياد دون التخلي عن دعم النظام الجزائري *** .

و رغم الحديث عن دور التنوع الصحفي في تقديم تفسيرات متعددة للواقع و كشف الجوانب المختلفة للقضايا المطروحة، فإن هناك آراء تقول بأنه و مع التسليم بوجود تعددية سياسية و إعلامية في مجتمع محدد - و منها فرنسا باعتبارها دولة ليبرالية - فإن الصحافة و وسائل الإعلام عامة تميل لمناصرة الحائز الفعلي على السلطة و تدعيم النظام القائم، و يظهر ذلك بصفة أساسية في أوقات الصراع السياسي بشأن قضايا هامة و أوقات الأزمات التي يختلف بشأنها توجهات القوى السياسية، فتحليل مواقف الصراعات يقدم دلائل وفيرة على أن الصحافة جزء يتكامل مع المكونات الأخرى للنظام الاجتماعي الشامل⁽¹⁾.

و عليه فإن يومية " لوفيجارو " تأثرت بالموقف الرسمي الفرنسي و تبنته إلى حد بعيد خاصة و أنها من أكثر الصحف الفرنسية المؤثرة في الرأي العام الفرنسي خصوصاً و الأوروبي عموماً *** ، لذلك اهتمت بنقل ثنائيات الصراع فقط، بغض النظر عن توصيفها أو تصويرها إيجابياً أو سلبياً ، عملاً بسياسة الحياد اتجاه أطراف الصراع التي تبناها الموقف الرسمي الفرنسي في أغلب فترات الصراع ذاته.

***ملاحظة :** لتفاصيل أكثر ارجع إلى المبحث الأول من الفصل الثاني .

****ملاحظة :** مع العلم أن اليمين الفرنسي يرفض باستمرار إقامة علاقات جيدة مع الجزائر و يرفض وجود المسلمين فوق التراب الفرنسي و يعارض الانشغال الفرنسي الدائم بالأوضاع في الجزائر ، بحجة أنها مستعمرة سابقة طلبت الإستقلال و على نظامها و سلطتها تحمل مسؤولية مطلب أجدادهم .

*****ملاحظة :** لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني .

(1)- هشام عطية عبد المقصود محمد ، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشؤون الدولية (دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من 1990 حتى 1992) : رسالة ماجستير في الصحافة ، جامعة القاهرة ، 1995 ، ص 133 .

******ملاحظة :** لتفاصيل أكثر أنظر عنصر نبذة عن يومية " لوفيجارو " ضمن المبحث الأول من الفصل الرابع .

جدول رقم 28 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 2 في يومية " لوفيغارو " :

نسبة الظهور		سلبى		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%22.71	67	%55.23	37	%41.79	28	%2.98	2	عنصر 01: الصراع على السلطة
%49.16	145	%53.10	77	%43.45	63	%3.45	5	عنصر 02: الصراع حول القيم
%22.37	66	%84.85	56	%13.64	9	%1.51	1	عنصر 03: صراع مصالح
%5.76	17	%58.82	10	%41.18	7	%0	0	عنصر 04: صراع قديم
295		180		107		8		المجموع
%100		%61.02		%36.27		%2.71		النسبة المئوية

يبرز الجدول رقم 28 اتجاه دوافع الصراع السياسي من خلال يومية " لوفيغارو " الذي ظهر من خلاله الاتجاه السلبي بشكل واضح بنسبة 61.02% و لكنه لا يشكل الأغلبية الساحقة، يليه الاتجاه المحايد بنسبة معتبرة تقدر بـ 36.27%، في حين احتل الاتجاه الإيجابي أضعف نسبة بـ 2.71% أي ما يقابل 8 تكرارات فقط من أصل 295 تكرار كلي لفئة دوافع الصراع السياسي.

و تشير القراءة العمودية للجدول إلى أن صراع المصالح كان أكثر دافع قدمته الصحيفة بالاتجاه السلبي، و ذلك بنسبة ساحقة تقدر بـ 84.85%، يليه مؤشر صراع قديم بنسبة هامة بلغت 58.82%، ثم الصراع على السلطة و الصراع على القيم اللذان سجلا نسبا هامة و متقاربة ضمن هذا الاتجاه تقدران بـ 55.23% و 53.10% على التوالي، و تتوافق نتائج القراءة العمودية مع نتائج القراءة الأفقية لنفس الجدول فيما يتعلق بالاتجاه السلبي.

أما الاتجاه المحايد فقد سجل أهم النسب من خلال مؤشرات الصراع حول القيم، الصراع على السلطة، صراع قديم التي حققت نسباً متقاربة و جد معتبرة وصلت إلى 43.45%، 41.79%، 41.18% على التوالي ، في حين سجل الاتجاه الإيجابي نسباً ضعيفة جداً تكاد لا تذكر، بلغ أقصاها 3.45%.

و من خلال النتائج السابقة، يمكن القول بأن صراع المصالح هو الدافع الوحيد الذي قدمته الصحيفة بصورة سلبية واضحة، حيث لم يطغى الحياد في عرضه ، كما أنه سجل تكراراً واحداً فقط ضمن الاتجاه الإيجابي، و هو ما يتوافق مع الاعتقاد السائد بأن الشرعية العسكرية في الجزائر سرعان ما تحولت إلى رهان على المصالح الشخصية، أهملت من خلالها المصلحة العليا للجماعة ، و قد جرى هذا التحول في 19 جوان 1965، عندما انقلب هواري بومدين على رئيسه بن بلة، و أسس لديناميكية شخصنة السلطة على مستوى المؤسسة الأكثر جماعية و هي الجيش الشعبي الوطني.

و أصبحت الصراعات الشخصية أو صراع العصب حول السلطة أمراً واقعاً، بل و لعبت دوراً حاسماً في تعيين خليفة الرئيس بومدين⁽¹⁾، و تواصل صراع المصالح بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية 1991، و لكن بدخول طرف خارج السلطة في هذا الصراع- إلى جانب السلطة نفسها- و هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم يدم صراع المصالح طويلاً ، فقد أصبح الصراع على السلطة و القيم الدافع الأهم للأحداث بعد ذلك حسبها. لقد توصلنا من خلال تحليل الجدول رقم 20 إلى أن مؤشر صراع قديم هو الأقل ظهوراً ضمن مؤشرات موضوع دوافع الصراع*، فيومية " لوفيغارو " لم تنظر إلى صراع السلطة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، باعتباره امتداداً تاريخياً لصراعات وقعت في مراحل سابقة من تاريخ الجزائر السياسي، بل اعتبرته صراعاً استثنائياً و فريداً من نوعه، ليس في الجزائر فقط، بل في العالم ككل⁽²⁾، لكنها في نفس الوقت قامت بإجراء مقارنات بين طبيعة الصراعات السابقة مع الصراع في تلك الفترة، و أشارت إلى أن سلبية الصراع الذي دافعه السلطة و القيم، مستمد من التراكمات التي أحدثتها الصراعات السابقة، لذلك فالصراع القائم في تلك الفترة ما هو إلا انفجار بسبب تلك التراكمات - أي الصراع القديم - و عليه فإن مجموع سلبيات و تناقضات المراحل السابقة، تفاعلت كلها خلال تلك الفترة، كما لم تغفل الصحيفة دور الاستعمار الفرنسي نفسه من خلال الكم الكبير من العنف الذي مارسه ضد الشعب الجزائري .

تواصلت سلبية الصحيفة اتجاه دوافع الصراع السياسي من خلال مؤشري الصراع على السلطة و صراع القيم ، و كما أشرنا سابقاً فإن " لوفيغارو " اعتبرت أن إلغاء المسار الانتخابي - الذي هدفه محافظة السلطة القائمة على سلطتها الفعلية - هو إجراء غير قانوني، لكن أيضاً محاولة استرداد السلطة بالعنف و التطرف هو أسلوب أكثر بشاعة، لذلك فإن دافع الوصول إلى السلطة كمحرك للصراع أياً كان أطرافه يعتبر سلبياً بالنسبة للصحيفة.

لقد أكدت يومية " لوفيغارو " بأن الصراع حول القيم كان أكبر دافع للصراع السياسي القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية 1999، و أظهرت لنا نتائج الجدول رقم 28 بأن السلبية طغت على الوصف التصويري للصحيفة لهذا الدافع ، و يؤكد الباحث **آماندين كرفيلا (Amandine Kervella)** بأن الإسلام يظهر كمصدر تهديد من خلال الخطاب الرسمي الفرنسي، و إنما هو كذلك أيضاً في النقاش العام في فرنسا، فالخطاب الفرنسي يربط كثيراً بين

(1)-Aït kaki , armée , pouvoir et processus de décision en Algérie : **Politique étrangère** , n°02 , 2004 , page 432 .

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر الجدول رقم 20 .

(2)-مقابلة مع الصحفي تييري أوبرلي : سبق ذكرها.

الانحراف ، الهجرة و الارهاب مع تدعيم فكرة تهديد الإسلام لفرنسا، و قد أثبت اتساع رقعة النقاش حول اللاتيكية في المدارس و الذي تركز حول قضية ارتداء الحجاب في المؤسسات التعليمية العمومية، بأن الإسلام أصبح يمثل أحد مصادر الخوف في فرنسا (1).

و هو ما يعطينا مبررات كافية للسلبية التي اتسم بها دافع الصراع على القيم - و هو الصراع بين أنصار اللاتيكية و أنصار الإسلام السياسي حسب الصحيفة- خاصة إذا علمنا بأن الصحيفة اختصرت أسباب تضرر فرنسا من الصراع السياسي في الجزائر في كون الإسلام السياسي أحد أطراف هذا الصراع، و الذي هو في الأساس مصدر التهديد لفرنسا وفقاً لمعطيات النقاش العام داخل هذا البلد.

جدول رقم 29 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 3 في يومية " لوفيفارو " :

نسبة الظهور		سلبى		محايد		إيجابي		اتجاه المادة الإعلامية عناصر الموضوع 3
النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	
2.41%	38	21.05%	8	68.42%	26	10.53%	4	عنصر 01: الخطاب السياسي
3.94%	62	32.26%	20	50%	31	17.74%	11	عنصر 02: المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات
4.12%	65	56.92%	37	41.54%	27	1.54%	1	عنصر 03: اللجوء السياسي و هجرة السكان
8.69%	137	37.23%	51	56.93%	78	5.84%	8	عنصر 04: المراقبة و الاعتقالات
34.33%	541	71.35%	386	28.47%	154	0.18%	1	عنصر 05: العنف
26.84%	423	74.46%	315	25.3%	107	0.24%	1	عنصر 06: التصفية الجسدية
19.67%	310	69.36%	215	29.35%	91	1.29%	4	عنصر 07: أخرى
1576	1032	514	30	المجموع				
100%	65.49%	32.61%	1.9%	النسبة المنوية				

يكشف الجدول رقم 16 عن القيمة السلبية الكبيرة لمجمل مظاهر الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " لوفيفارو " و التي وصلت إلى 65.49% ، و بنصف هذه النسبة تقريباً أي 32.61% يأتي الاتجاه المحايد في المركز الموالي، في حين احتل الاتجاه الإيجابي أقل نسبة- كما كان الحال في باقي فئات المواضيع الرئيسية - ب 1.9%.

و قد ظهر الاتجاه السلبى أكثر من خلال مظاهر العنف و التصفية الجسدية و المظاهر الأخرى بتسجيلها لنسب 71.35% و 74.46% و 69.36% على التوالي، كما سجل مؤشر اللجوء السياسي و هجرة

(1)-Amandine Kervella : op.cit , page (137-138).

السكان نسبة هامة قدرت بـ 56.92%، و بالمقابل تقاربت نسب الاتجاه السلبي لمؤشرات المراقبة و الاعتقالات، المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، الخطاب السياسي مسجلة نسب 37.23%، 32.26%، 21.05% على التوالي، و هي نفس المظاهر التي طغى عليها الاتجاه المحايد بتسجيله لنسب 56.93%، 50%، 68.42% على التوالي .

كما سجل مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان نسبة معتبرة ضمن نفس الاتجاه (المحايد) بـ 41.54%، و حققت باقي المؤشرات نسباً أقل أهمية ضمن الاتجاه المحايد، قدرت بـ 28.47% لمؤشر العنف ، 25.3% للتصفية الجسدية، و نسبة 29.35% لباقي المظاهر الأخرى.

و يلاحظ من خلال الجدول رقم 29 بأن مؤشري المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات و كذا الخطاب السياسي سجلا نسباً جدّ معتبرة ضمن الاتجاه الإيجابي قدرت بـ 17.74% و 10.53% على التوالي، بالنظر إلى النسب الضعيفة لنفس الاتجاه ضمن مؤشرات المواضيع التي سبق تحليلها، أما باقي المؤشرات فقد حافظت على نفس القاعدة بتحقيقها نسب جدّ ضعيفة بلغ أقصاها 5.84%.

إن للصراع كظاهرة بعدين يمكن التمييز فيهما بين بعد سلبي و آخر إيجابي، و لا بد من الإشارة إلى أن الجانب السلبي للصراع يسهل إدراكه من خلال ارتباطه العام و المستقر في الأذهان، بما يتضمنه الصراع من محاولات لتدمير أو لاستغلال أو لفرض حل على طرف آخر أو آخرين⁽¹⁾، لذلك حملت جلّ مظاهر الصراع السياسي في يومية " لوفيغارو " بعداً سلبياً، لكن نلاحظ أيضاً النسبة الهامة للاتجاه المحايد ضمن فئة الخطاب السياسي و هو ما يعود أساساً إلى أن تناول الصحيفة لخطاب الفاعلين كان أكثر من خلال سلسلة التقارير الإخبارية التي تعدها الصحيفة بناءً على ما يردها من مراسليها و أيضاً الوكالات، كما أن نفس الفئة عرضت من خلال بعض مواد الرأي بشكل إيجابي، حيث أيدت اليومية في بعض الأحيان مضمون خطاب بعض الفاعلين و خاصة السلطة، كما وصفت بعض تصريحات قادة الجبهة الإسلامية بالإيجابية من خلال استنكارهم و نبذهم للعنف و رغبتهم في وقف الصراع في الجزائر .

فرغم الطبيعة السلبية للصراع، إلا أن له بعض الوظائف الهامة التي تتيح في مجملها إمكانية تحويله من صراع مدمر إلى صراع إيجابي ، له دوره و وظيفته كأداة فعالة و ذات اتصال وثيق بقضايا التغيير

(1)-منير محمود بدوي ، مفهوم الصراع (دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع) : مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث، جويلية 1997 ،

الاجتماعي و ضبطه، و من أهم مجالات تلك الوظائف ما يتعلق بدور الصراع كمسير للتغيير الاجتماعي، و في تحقيق التكامل و الاندماج، و استعادة التوازن و الاستقرار (1)، و هو نفس الدور تقريباً الذي نسبته الصحيفة لمؤشر المظاهرات و الاحتجاجات، فقد اعتبرت أنها ساهمت في تنمية وعي الأفراد الجزائريين الذين أصبحوا قادرين على التعبير عن آرائهم و تخلوا عن الخوف الذي لازمهم طوال فترة نظام الحزب الواحد، كما ساهمت نفس المظاهر في إرساء القواعد الديمقراطية .

كما أكدت اليومية أحياناً على البعد الإيجابي للمراقبة و الاعتقالات و كان ذلك في حالتين، الأولى لما تمس هاتان العمليتان ببعض أمراء الجماعات الإرهابية (و خاصة الجماعات الإسلامية المسلحة GIA) ، و ثانياً عندما تصبح المراقبة الحلّ الوحيد للتحكم في الوضع الأمني.

و إذا كان من الطبيعي أن يسجل مؤشرا العنف و التصفية الجسدية تكراراً واحداً فقط ضمن الاتجاه الإيجابي بالنظر لطبيعتهما السلبية جداً، فإن تسجيل مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان لنفس التكرار له ما يفسره، حيث طرحت الصحيفة إمكانية أن يكون للجوء السياسي تأثيرات سلبية عديدة على فرنسا، من خلال السماح لبعض الإسلاميين بدخول الأراضي الفرنسية من جهة، و تحفيز هجرة آلاف الجزائريين نحو الضفة الشمالية للمتوسط من جهة أخرى، و هو ما يعني تعريض أوروبا و فرنسا على وجه الخصوص إلى احتمالات انتقال الصراع إلى أراضيها.

جدول رقم 30 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في يومية " لوفيفارو " :

نسبة الظهور		سلبى		محايد		إيجابي		اتجاه المادة الإعلامية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
عناصر الموضوع 4								
<u>عنصر 01: السلطة</u>								
26.93%	722	32.69%	236	58.72%	424	8.59%	62	
<u>عنصر 02: الجيش</u>								
15.52%	416	37.26%	155	49.28%	205	13.46%	56	
<u>عنصر 03: الجبهة الإسلامية للإنقاذ</u>								
25.33%	679	38.14%	259	50.52%	343	11.34%	77	
<u>عنصر 04: الحركة الإسلامية المسلحة</u>								
0.22%	6	33.33%	2	66.67%	4	0%	0	
<u>عنصر 05: الجماعات الإسلامية المسلحة</u>								
6.34%	170	61.18%	104	38.82%	66	0%	0	
<u>عنصر 06: أخرى</u>								
25.66%	688	23.69%	163	57.56%	396	18.75%	129	
2681		919		1438		324		المجموع
100%		34.28%		53.63%		12.09%		النسبة المئوية

(1)- نفس المرجع السابق ، ص 42.

يكشف لنا الجدول رقم 30 عن تفوق الاتجاه المحايد من خلال موضوع الفاعلين في الصراع السياسي مسجلاً نسبة 53.63%، يليه مباشرة الاتجاه السلبي بنسبة 34.28% بمجموع 919 تكرار، كما سجل الاتجاه الإيجابي نسبة معتبرة تقدر بـ 12.09%، و هو ما يعني أن صحيفة " لوفيغارو " مالت أكثر نحو الحياد في عرض الفاعلين في الصراع، و لكن بالمقارنة بين نسب الاتجاهين السلبي و الإيجابي يظهر جلياً بروز الاتجاه السلبي على حساب الإيجابي، أي أنه بالرغم من حياد الصحيفة إلا أن موقفها مال أيضاً نحو انتقاد الفاعلين .

و من خلال القراءة الأفقية لنفس الجدول، يمكن القول بأن الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) هي أكثر فاعل حظي بحياد الصحيفة و ذلك بنسبة 66.67%، تليه مباشرة السلطة بنسبة 58.72%، و بنسبة قريبة بلغت 57.56% يأتي بقية الفاعلين (أي غير الأساسيين)، ثم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 50.52%، فالجيش بنسبة 49.28%، و سجلت الجماعات الإسلامية المسلحة أقل نسبة ضمن الاتجاه المحايد بـ 38.82%، و على العكس من ذلك، حققت هذه الجماعات أعلى نسبة على الإطلاق ضمن الاتجاه السلبي بـ 61.18%، في حين سجل مؤشري الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجيش نسبتين متقاربتين بـ 38.14% و 37.26%، و هي نفس الملاحظة التي تنطبق على مؤشري السلطة و الحركة الإسلامية المسلحة بـ 32.69% و 33.33% على التوالي، و بالمقابل سجل مؤشر الفاعلون الآخرون أقل نسبة ضمن الاتجاه السلبي بـ 23.69%، و هو نفس الفاعل الذي حقق أعلى نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي بـ 18.75%، يليه الجيش بـ 13.46%، ثم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 11.34%، فالسلطة بنسبة 8.59%، في حين لم يظهر الاتجاه الإيجابي مطلقاً من خلال التنظيمين المنشقين عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ و هما الحركة الإسلامية المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة.

تذكرنا نتائج هذا الجدول بنتائج الجدول رقم 27 فيما يتعلق بالاتجاه المحايد*، و هو ما يعني أيضاً أن الصحيفة مثلما تجنبت إبراز موقفها اتجاه ثنائيات الصراع، حاولت أيضاً عدم إبراز توجهها نحو الفاعلين في الصراع، مع ميل نحو الاتجاه السلبي و ملاحظة أن قيمة التصوير الإيجابي كانت أعلى ضمن هذه الفئة. لقد اعتبرت يومية " لوفيغارو " بأن السلطة هي الفاعل الرئيسي في الصراع الدائر في الجزائر، بعد إلغائها لنتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991، كما أكدت على أنها لم تحسن التعامل مع الخطاب المتطرف للجبهة الإسلامية، لكن هذا الموقف السلبي لم يكن عاماً، حيث

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل الجدول رقم 27 .

اختلف من شخصية إلى أخرى، فنجد أن الرئيس الشاذلي في نظر الصحيفة هو المتسبب الأول في الصراع، لإيمانه بالقدرة على التعايش مع الإسلاميين و السماح لهم بالفوز بأول و ثاني انتخابات ديمقراطية في الجزائر ، الانتخابات البلدية ، ثم الدور الأول من الانتخابات التشريعية ،أما الرئيس بوضياف، فقد حظي بالكثير من مدح الصحيفة، التي وصفته بالرجل التاريخي الذي بقي بعيداً عن كل ما حدث في الجزائر منذ استقلالها .

إن التمييز بين الشخصيات الفاعلة داخل التنظيم الواحد أو الفاعل الواحد، تواصل مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي تضم حسب الصحيفة تيارين على الأقل، التيار المتعقل بقيادة عباسي مدني و عبد القادر حشاني الذي تحذوه الرغبة في الوصول إلى السلطة و إرساء قواعد الدولة الإسلامية عبر صناديق الاقتراع، و مستعد لتقديم التنازلات من أجل وضع حد للصراع ، و ذو خطاب متوازن، أما التيار الثاني فهو متطرف و أصولي، يتزعمه الرجل الثاني في الجبهة و هو علي بلحاج، صاحب النزعة " الجهادية " ، و هو أكثر من يمثل الخطاب المتطرف ، و تمسك به حتى و هو داخل السجن، و تعتبر الصحيفة أن الكثير من الشباب الجزائري التحق بالجمال تحت تأثير العبارات الحماسية لهذا الرجل.

أما موقف الصحيفة بين كل من السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فيمكن تلخيصه في عنوان إحدى الافتتاحيات " الأقل سوءا " في إشارة إلى السلطة، حيث نقراً في مضمونها " .. كل شيء يجوز - كما كان الحال دائماً - من أجل منع الأغلبية من تأسيس نظام لا يروق لهؤلاء الضباط و بعض أصدقائهم من التكنوقراطيين ..لكن الجديد- و الأمر غير المترابط الذي يجب الإشارة إليه - أنه لأول مرة في التاريخ المعاصر، يستقبل الديمقراطيون في العالم كله، هذا الانقلاب برضا جَدّ واضح... فبين ديكتاتورية العكس التي تفرض نفسها باستعمال الدبابات، و بين ديمقراطية رجال الدين الذين يريدون فرض أنفسهم عن طريق صناديق الاقتراع، يفضل الديمقراطيون (الغرب) الأولى بين هذين الشرين، لأنها الأقل سوءاً، حتى و لو كان ذلك على حساب المبادئ الغالية... " (1).

أما الجيش، و هو الوحيد في إفريقيا غير الموروث عن القوة الاستعمارية القديمة، و الذي تأسس منذ بداية الثورة الجزائرية في عام 1954 ضد الاحتلال الأجنبي، و تحول خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1954 و 1962، من بضع مجموعات مسلحة بالبندقيات إلى وحدات عسكرية حقيقية مجهزة و منظمة(2) ، فقد أشادت الصحيفة بقوته و تنظيمه، و هو في نظرها مصدر السلطة الفعلية في الجزائر ، و الوحيد القادر

(1)-Thierry Desjardins, Algérie , le moindre mal ? : **le Figaro** , le 24/01/1992 , page 08 .

(2)-Ahmed Adimi , islam et islamistes à travers la presse française : op.cit , page 50 .

على مجابهة الجماعات الإسلامية التي تميزت بالتنظيم و التغلغل وسط فئات المجتمع الجزائري * ، و لكن في الوقت ذاته انتقدت اعتماده على العنف و خرقه للقوانين، و ركزت في هذا الإطار على سلبية صراع الزمر داخله، كما أشارت في بعض الأحيان إلى ضعفه بسبب قدرة الجماعات الإسلامية على اختراقه، و هو ما دل عليه تعرض بعد الثكنات العسكرية لعمليات إرهابية تمت داخلها.

نلاحظ من خلال الجدول بأنّ تنظيمي الحركة الإسلامية المسلّحة (MIA) و الجماعات الإسلامية المسلّحة (GIA) سجلا نسبة 0% من خلال الاتجاه الإيجابي، و هو ما يعود بالتأكيد إلى دورها السلبي في الميدان، فقد تبنيا أغلب العمليات الإرهابية التي وقعت في تلك الفترة و استهدفت الأجانب، و بالمقابل يختلف الفاعلان في نسب الاتجاهين المحايد و السلبي، حيث طغى الأخير على الجماعات الإسلامية المسلحة، في حين اتسم الاتجاه التصويري للحركة الإسلامية المسلحة بالحياد، و في هذا الإطار تشير أغلب الدراسات حول تاريخ و نشأة التنظيمات الإسلامية المسلحة في الجزائر إلى الجماعات الإسلامية المسلحة المعروفة بالجيا كونها الأكثر عنفاً في تاريخ الجزائر، لاسيما خلال فترة العشرية السوداء**.

تتعلق آخر ملاحظة حول نتائج الجدول بالفاعلين الآخرين الذين سبق و أن أشرنا إلى أن الصحيفة عملت على تتبعهم، و تتميز هذه الفئة بتنوع تشكيلاتها، و هي أقل فئة تم عرضها باتجاه سلبي، نظراً لضمها لفاعلين ثانويين، و بالتالي بقيت بعيدة عن أي دور سلبي في الصراع بين السلطة و الجبهة الإسلامية، و منها حركة مجتمع السلم (المعروفة بحماس) التي قادها في تلك الفترة الشيخ محفوظ نحاح و قدمته الصحيفة كرجل مثالي و محوري ضمن ما أسمتهم الإسلاميين العصريين، الذين عرضتهم الصحيفة بدورهم كبديل مثالي و ديمقراطي للجبهة الإسلامية (الإسلاميين الأصوليين)، و ضمن نفس الفئة نوهت " لوفغارو " بقوات الدفاع الذاتي التي كان لها دور إيجابي بحسم الصراع لصالح الديمقراطية.

*ملاحظة : و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحث أحمد عظيمي في دراسته حول الإسلام و الإسلاميين من خلال الصحافة الفرنسية ، أنظر نفس المرجع السابق ، ص 51 .

**ملاحظة : يمكن العودة في هذا السياق - على سبيل المثال لا الحصر - إلى دراسة للباحث عصام بن الشيخ بعنوان " تجربة الحركة السلفية في الجزائر و محصلات التضارب بين الفكر و الممارسة "، المنشورة في مجلة الديمقراطية التابعة لمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد 38، أبريل 2010 .

جدول رقم 31 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في بومية " لوفغارو " :

نسبة الظهور		سلبى		محايد		إيجابي		اتجاه المادة الإعلامية
النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	
29.43 %	224	66.97 %	150	32.14 %	72	0.89%	2	عناصر الموضوع 7 عصر 01: سياسياً
27.34 %	208	68.27 %	142	31.73 %	66	0%	0	عصر 02: أمنياً
21.81 %	166	76.51 %	127	22.29 %	37	1.2%	2	عصر 03: اقتصاديا و اجتماعيا
12.22 %	93	69.89 %	65	30.11 %	28	0%	0	عصر 04: ثقافياً و دينياً
9.2%	70	67.14 %	47	32.86 %	23	0%	0	عصر 05: أخرى
761		531		226		4		المجموع
%100		%69.78		%29.7		0.53%		النسبة المنوية

يكشف لنا الجدول رقم 31 عن تفوق الاتجاه السلبى على موضوع انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر بنسبة وصلت إلى 69.78%، يليه الاتجاه المحايد بنسبة 29.7%، في حين جاء الاتجاه الإيجابي في آخر مرتبة بنسبة لم تتجاوز 0.53%، أي بما مجموعه 4 تكرارات فقط، و احتل الاتجاه السلبى نسبة قريبة إلى الأغلبية الساحقة ضمن مجمل مؤشرات الموضوع 7، و سجلت أعلى نسبة من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بـ 76.51%، في حين احتلت بقية المؤشرات نسباً متقاربة تقدر أداها بـ 66.97%، و سجل الاتجاه المحايد أدنى نسبة من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بـ 22.29%، و أعلى نسبة من خلال الانعكاسات الأخرى بـ 32.86%، أما الاتجاه الإيجابي فقد ظهر بمعدل تكرارين فقط كأقصى حد، و كان ذلك من خلال الانعكاسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. فرغم تركيز الصحيفة على الانعكاسات السياسية و الأمنية للصراع السياسي من خلال مجموع التكرارات الكلية الخاصة بموضوع هذه الفئة *، إلا أنه و على العكس ظهر التصوير السلبى أكثر من خلال الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية الدينية، و هو ما يعود بالأساس إلى تركيزها على إبراز هذه الأخيرة أكثر من خلال الروبورتاجات و مواد الرأي، أي أن إبراز الانعكاسات السياسية و الأمنية يأتي في الدرجة الثانية من خلال هذه المواد، فقد سعت الصحيفة إلى إبراز معاناة الجزائريين⁽¹⁾ من خلال تسليط

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل الجدول رقم 25 .

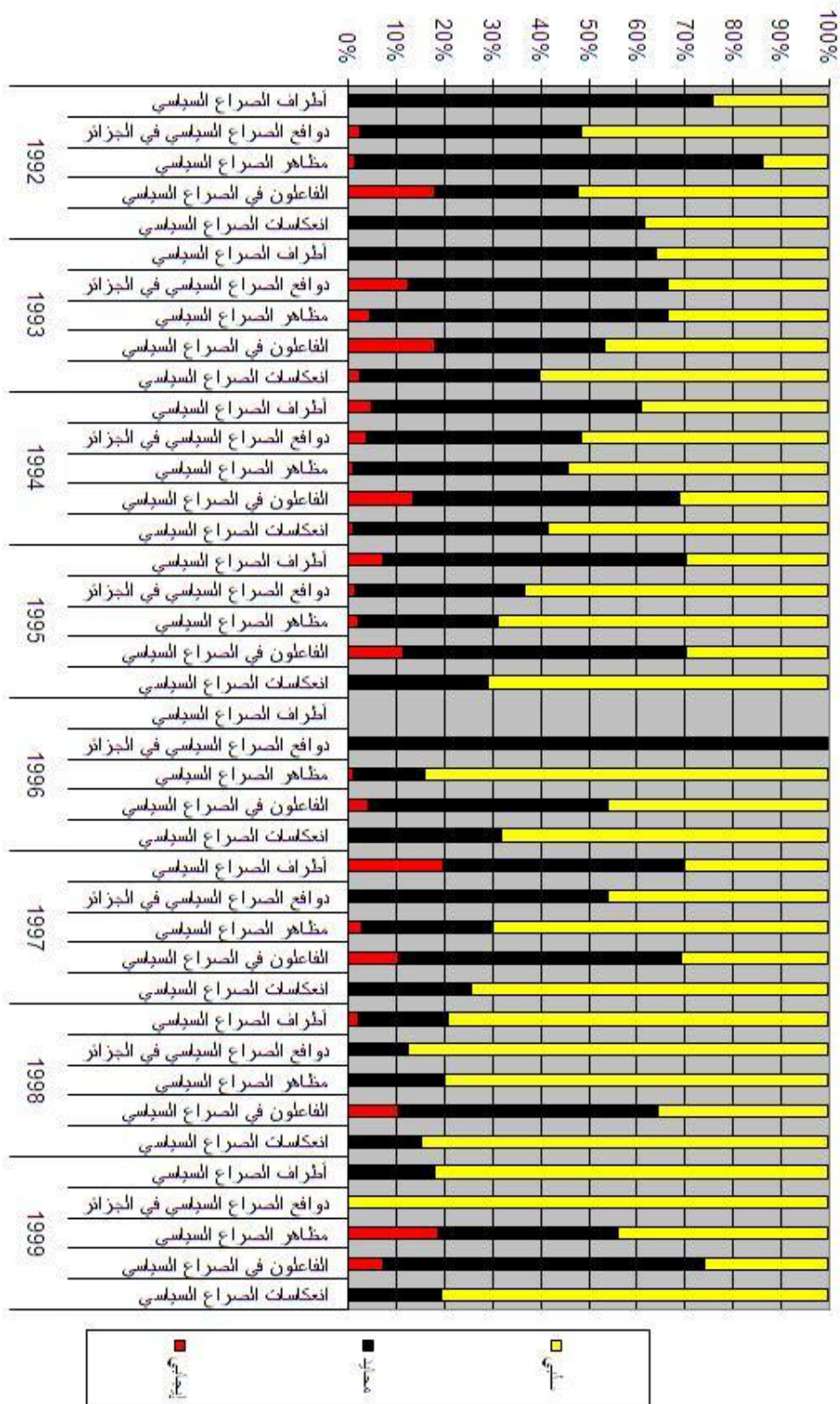
(1)-مقابلة مع الصحفي تيبيري أوبرلي : سبق ذكره .

الضوء على حياة المواطن البسيط من جهة، و حياة الطبقة المثقفة من جهة أخرى من صحفيين و فنانيين .. الخ ، و كثيراً ما تناولت الصحيفة الانعكاسات السياسية و الأمنية من خلال الأخبار و التقارير ما جعل الاتجاه المحايد يشغل نسبة هامة من خلال هذين المؤشرين، و بالنسبة للاتجاه السلبي، فقد اعتبرت " لوفيغارو " بأن الصراع بدأ أصلاً بإلغاء نتائج انتخابات تمت بطريقة ديمقراطية، و هو ما يمثل في حد ذاته انعكاساً سلبياً على الناحية السياسية من خلال تجاهل اختيار الفرد الجزائري .

و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل و قام المجلس الأعلى للأمن الذي لا يملك أية صلاحيات دستورية - بالمقارنة مع المجلس الدستوري - بتشكيل المجلس الأعلى للدولة، و الذي بدوره تولى تسيير أمور البلاد إلى غاية انتهاء ما تبقى من عهدة الرئيس المستقيل ، كما تم إقرار حالة الطوارئ، و التي فرض بموجبها حظر التجول في أهم المدن الجزائرية و منها العاصمة، و بناءً عليها أيضاً تم استحداث لجنة الأخبار الأمنية، فمنع على الصحفيين الجزائريين نقل أي خبر أمني عدا ما تصدره هذه اللجنة، و بالتالي فتطور أحداث الصراع في تلك الفترة نحو الأسوأ، جعل انعكاساته لا تكون إلا سلبية.

2- تحليل الأعمدة البيانية :

العمود الثاني رقم 14 يوضح تطور اتجاه العواضمة في بيوغية " أو قيقارو " على امتداد فترة الدراسة :



يلاحظ من خلال العمود البياني رقم 14 تفوق الاتجاه المحايد من خلال موضوع أطراف الصراع السياسي خلال سنوات 1992، 1993، 1994، 1995، 1997، و لم يطغى الاتجاه السلبي سوى في عامي 1998 و 1999 بتسجيله لنسب ساحقة بلغت 79.07% و 81.82% على التوالي، في حين تقدّر أعلى نسبة للاتجاه الإيجابي من خلال هذه الفئة بـ 20% في عام 1997، الذي ظهر أيضاً خلال سنوات 1994، 1995، 1998 نسب 4.88%، 7.41% و 2.32% على التوالي.

و على العكس من ذلك نجد أنّ الاتجاه السلبي هو الذي غلب على اتجاه فئة دوافع الصراع السياسي بتسجيله لنسب 51.53% و 51.35%، 63.33%، 87.5%، 100% خلال سنوات 1992، 1994 و 1995، 1998 و 1999 على التوالي، و اقتصر ظهور الاتجاه الإيجابي من خلال نفس الفئة على السنوات الأربع الأولى من فترة الدراسة، و حقق أعلى نسبة خلال عام 1993 بـ 12.5%، في حين برز الاتجاه المحايد خلال سنوات 1993، 1997 و 1996 و هي السنة التي سجّل فيها أعلى نسبة بـ 100%. و بالنسبة لموضوع مظاهر الصراع السياسي فقد طغى عليه الاتجاه المحايد خلال العامين الأولين، ليسيّطر عليه بعد ذلك الاتجاه السلبي الذي عرف منحى تصاعدي شبه كلي * خلال الفترة الممتدة من عام 1994 إلى غاية عام 1998، لتقل النسبة خلال عام 1999 (43.75%) لكنها كانت الأكبر ضمن الاتجاهات الثلاث، و الملاحظ أنّ الاتجاه الإيجابي من خلال موضوع مظاهر الصراع السياسي كان حاضراً طوال فترة الدراسة، إذا ما استثنينا عام 1998 و لو بنسب ضعيفة، ما عدا عام 1999 الذي حقق فيه نسبة معتبرة وصلت إلى 18.75%.

و نلاحظ أنّ الصحيفة مالت نحو السلبية أكثر في وصف الفاعلين في الصراع مع بدايته أي عامي 1992 و 1993، بتسجيله لنسب 52% و 46.46% على التوالي، مقابل 29.71% و 35.36% على التوالي للاتجاه المحايد، مع ملاحظة أيضاً أنّ الاتجاه الإيجابي سجّل أعلى نسب له من خلال نفس الفئة خلال هذين العامين، لكن تغيير الموقف جذرياً خلال ما تبقى من فترة الدراسة، حيث حافظ الاتجاه المحايد على تفوقه من خلال فئة الفاعلين في الصراع، حيث أنّ نسبة له تساوي 50% و كانت خلال عام 1996، كما تناقص البعد الإيجابي نحو الفئة خلال نفس هذه الفترة.

*ملاحظة: حيث تدرجت النسبة من 54.15% خلال عام 1994، 68.89% في عام 1995، ثم 83.91% في عام 1996، لكن لم يتواصل المنحى التصاعدي حيث انخفضت النسبة إلى 69.63% في عام 1997، و عادت إلى التصاعد بتسجيلها لـ 79.76% في عام 1998.

و فيما يخص آخر فئة من فئات المواضيع، و هي انعكاسات الصراع السياسي، فقد تفوق الاتجاه المحايد عليها خلال عام 1992 بنسبة 61.9%، لكن بعدها سيطر البعد السلبي على الموضوع بشكل تدريجي، بتسجيله لنسبة 60% خلال عام 1993 ليصل إلى نسبتي 84.62% و 80.43% خلال عامي 1998 و 1999.

تؤكد معطيات العمود البياني النتيجة السابقة التي توصلنا إليها من خلال تحليل الجداول، و هي عدم رغبة الصحيفة في الكشف عن موقفها اتجاه ثنائيات الصراع و الفاعلين فيه، و هو ما يدل عليه تفوق الاتجاه المحايد، و لكن بالمقابل طغى الاتجاه السلبي على ثنائيات الصراع خلال عامي 1998 و 1999، و بالعودة إلى توزيع عناصر هذه الفئة خلال هاتين السنتين*، نجد أن صراع الجيش - السلطة هي أكثر ثنائية ركزت عليها الصحيفة، و هو ما يعني أنها أفصحت عن موقفها من هذه الفئة، بعدما تراجع دور الجماعات الإسلامية كطرف أساسي في ثنائيات الصراع ضد كل من السلطة و الجيش، أي أن عدم كشف الصحيفة لموقفها راجع إلى كون الإسلام السياسي أحد الأطراف الأساسية في أهم ثنائيات الصراع خلال السنوات الست الأولى، لذلك كان هناك خوف من الإسلام - الذي يعتبر حسب الغرب عموماً - العدو الجديد للعالم الليبرالي⁽¹⁾.

تتأكد هذه الفكرة أكثر بتسجيل الاتجاه المحايد لنسبة 100% من خلال فئة دوافع الصراع السياسي خلال عام 1996، و هو نفس العام الذي سبق و أن أشرنا بأن الصحيفة ركزت فيه على دور فرنسا في الصراع الدائر في الجزائر، فرغم شيوع فرضية تهديد الإسلام لمصالح فرنسا و أوروبا عموماً، إلى أن الصحيفة تجنبت تناول الإسلام السياسي بشكل سلبي، و لكنها أشارت إلى سلبية دوافع الصراع عندما لم تربطها - و تحديداً الإسلام السياسي - بالمصالح الفرنسية.

لقد ركزت يومية " لوفيغارو " في البدايات الأولى للصراع في الجزائر على مجرد نقل مختلف مظاهر الصراع، و تحليل الانعكاسات المستقبلية له كما وصفها جل المحللين الذين قابلتهم الصحيفة، لكن و مع اتضاح معالم هذا الصراع و تحوله إلى صراع دامي و مميت، مالت اليومية أكثر نحو السلبية في وصفها لمظاهره و انعكاساته، فكانت العلاقة طردية بينها و بين تطور أحداث الصراع في الجزائر، فكلما زادت حدة الصراع، طغت السلبية أكثر على رؤية الصحيفة لمظاهره و انعكاساته.

*ملاحظة: ارجع إلى العمود البياني رقم 06 .

(1)-Amandine kervella : op.cit , page 139.

إن النتيجة الأهم من خلال العمود البياني رقم 14 هي التوصيف السلبي للصحيفة للفاعلين في الصراع خلال عامي 1992 و 1993، في حين تميز موقفها بالحياد اتجاههم فيما تبقى من فترة الدراسة، و هو ما ينطبق تماماً مع موقف فرنسا الرسمي اتجاه الصراع الدائر في الجزائر*، أي أن موقف يومية " لوفيغارو " من الفاعلين مستمد من الطريقة التي تعاملت بها السياسة الخارجية الفرنسية مع ذات الفاعلين في الصراع، و من الضروري في هذا الإطار الإشارة إلى أنّ الإعلام الدولي عموماً يخدم المصلحة الوطنية العليا للدولة، وفقاً للحجم و الوزن و الدور الذي تتمتع به هذه الدولة أو تلك في المعادلات الدولية القائمة، و تأثيرها في الأهداف العالمية المستجدة كل يوم، و خاصة عند نشوب أزمات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو اضطرابات اجتماعية تطال تلك الدولة أو الدول المجاورة لها، أو تطال مناطق المصالح الحيوية للدول الكبرى في أنحاء مختلفة من العالم⁽¹⁾.

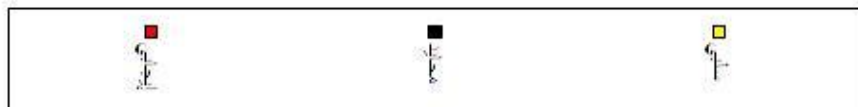
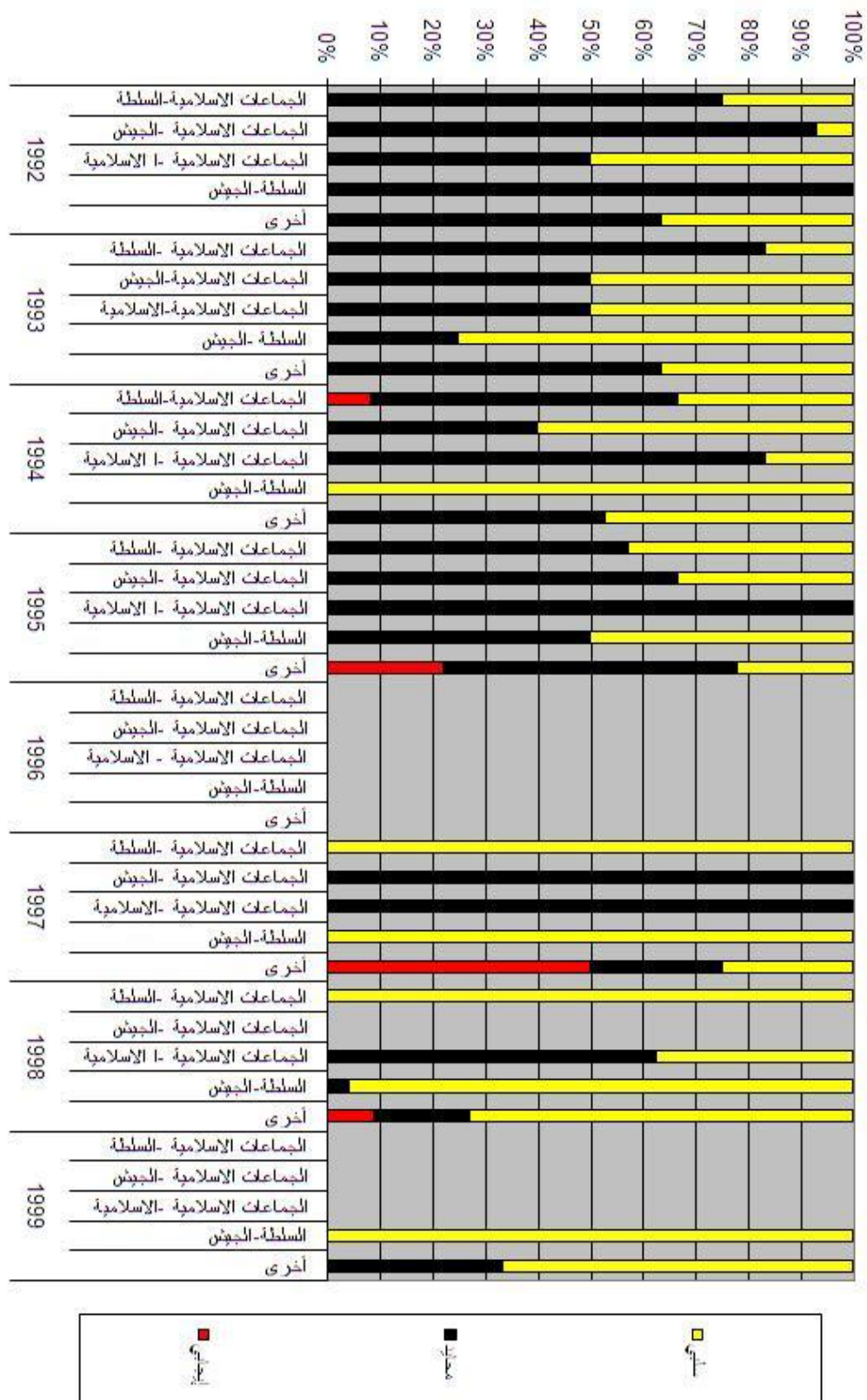
و بالنسبة لفرنسا، مهما اختلفت التوجهات السياسية الحاكمة في الجزائر، فذلك لم يمنعها من محاولة إضفاء صفتي الثبات و الاستقرار كهدف يتجاوز أية وسيلة⁽²⁾.

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث .

(1)-محمد البخاري ، الإعلام الدولي و السياسة الخارجية -http://bukharimail.ru.blogspot.com/2009/08/blog-spot_8891.html ، 26 أوت 2009 .

(2)-عمرو عبد الكريم سداوي : مرجع سبق ذكره ، ص278 .

العمود البياني رقم 15 يوضح تطور اتجاه الموضوحين 01 في بوجمبة " لوفيقاوي " على امتداد فترة الدراسة :



يظهر العمود البياني رقم 15 التزام صحيفة " لوفيغارو " بالحياد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية ضد السلطة منذ انطلاقه إلى غاية عام 1995، و هو ما يدل عليه نسب الاتجاه المحايد بـ 75%، 83.33%، 58.33% و 57.14% خلال أعوام 1992، 1993، 1994، 1995 على التوالي، في حين اختفت هذه الثنائية تماماً في تغطية الصحيفة خلال عامي 1996 و 1999، فخلال الأول اهتمت أكثر بتأثيرات الصراع على فرنسا، إضافة إلى انعكاسات الهدوء النسبي للوضع الأمني على مضامين تغطية الصحيفة، أما في عام 1999، فقد فقدت الجماعات الإسلامية قوتها ما جعلها غير قادرة على الصراع، و بالمقابل برزت ثنائيات صراع أخرى، و هي المعطيات التي انعكست على تغطية الصحيفة.

و اختلف اتجاه الصحيفة تماماً في عام 1997 و 1998، حيث أصبح سلبياً بنسبة 100%، و هو التوجه الذي تزامن مع سلسلة المجازر التي حصلت في عدة مناطق من الجزائر، و أصبح بالتالي من غير الممكن التستر على موقفها إزاء أطراف الصراع الذين يتقاسمون المسؤولية فيما حدث.

و ظهر الاتجاه الإيجابي من خلال هذه الفئة فقط في عام 1994، و قد وصفت اليومية ثنائية الصراع هذه بالإيجابية، من خلال تأييدها لمساعي السلطة للقضاء على مشروع الدولة الإسلامية، الذي ترغب الجبهة الإسلامية في التأسيس له في الجزائر، كما اعتبرت في مقال آخر تعيين اليامين زروال على رأس المجلس الأعلى للدولة خطوة إيجابية لصالح صراع السلطة ضد الإسلاميين⁽¹⁾.

في حين تميز اتجاه الصحيفة نحو ثنائية الصراع التي جمعت الجماعات الإسلامية و الجيش بالتذبذب و عدم الثبات على موقف معين، فبعدما طغى الحياد إزاءها في عام 1992 بنسبة 92.86%، عادت الصحيفة لتوازن بين الاتجاهين السلبي و المحايد في عام 1993 بنسبة 50% لكل منهما، ثم تفوق الاتجاه السلبي خلال عامي 1994 و 1995 بتسجيله لنسب 60% و 66.67% على التوالي، ثم اختفت هذه الثنائية تماماً من تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة، و ظهرت خلال عام 1997 و سجلت نسبة 100% من خلال الاتجاه المحايد، على الرغم من المجازر التي حصلت في هذا العام و تكررت في العام الموالي، لكن الصحيفة لم تتناولها نهائياً، و هو ما تواصل خلال عام 1999 بسبب المعطيات التي سبق الإشارة إليها و يمكن مقارنة هذا التذبذب في موقف الصحيفة بالتشتت الذي عرفه الموقف الفرنسي الرسمي اتجاه أطراف الصراع في الجزائر خلال نفس الفترة، و كذا التناقضات الكبيرة على مستوى التصريحات الفرنسية*.

(1)-Thierry Desjardins, Liamine Zéroual cumulera la présidence et le ministère de la defence : le Figaro , le 31/01/1994 , page 10 .

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الثالث من الفصل الثالث .

يتأكد لنا التزام الصحافة للحياد بسبب الخوف من الإسلام السياسي - بعد أن تحولت فرنسا إلى هدف استراتيجي للجماعات الإرهابية - من خلال تحليل اتجاه الصحافة نحو ثنائية الصراع التي جمعت الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض، حيث حقق الاتجاه السلبي نسبة 50% في عامي 1992 و 1993، لكن تراجع بدءاً من عام 1994، مقابل بروز الاتجاه المحايد الذي سجل نسب 83.33% و 100%، 100%، 62.5% خلال أعوام 1994، 1995، 1997، 1998 على التوالي، في حين لم تظهر هذه الثنائية نهائياً خلال عامي 1996 و 1999*.

و هو الموقف الذي يتطابق مع توجهات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الصراع السياسي في الجزائر، و الذي ميزه الخطاب المعادي للإسلاميين خلال العامين الأولين، لكن و منذ استهداف فرنسا و مصالحها - خاصة بعد حادثة اختطاف الطائرة التابعة للخطوط الجوية الفرنسية - تغير الموقف الفرنسي ، على الأقل على مستوى الخطاب بالتزامها الحياد اتجاه أهم الفاعلين في هذا الصراع. لكن و على العكس، لم تخف الصحافة اتجاهها السلبي نحو الصراع الذي جمع السلطة مع الجيش، و هو ما يظهر في نسبه**، ب 75%، 100%، 50%، 100%، 95.65%، 100% خلال أعوام 1993، 1994، 1995، 1997، 1998، 1999 على التوالي، و هي النسب التي إذا قارناها مع نسب ثنائية الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية، نستنتج مرة أخرى بأن ما يهم الصحافة و ما يخيف فرنسا ليس الصراع الدائر في الجزائر، لكن هو كون الإسلام السياسي أحد أطراف هذا الصراع. في حين جاءت نتائج ثنائيات الصراع الأخرى مغايرة تماماً بتسجيلها لنسبة 36.36% من خلال الاتجاه السلبي في عامي 1992 و 1993، ثم نسبة 47.06% في عام 1994، لتتخفف في عام 1995 إلى 22.22% - و هي نفس النسبة التي سجلها الاتجاه الإيجابي - لترتفع في السنوات الثلاث الأخيرة إلى 25%، مقابل 50% للاتجاه الإيجابي، ثم 72.73% و أخيراً 66.67% في أعوام 1997، 1998 و 1999 على التوالي.

*ملاحظة : و هو ما سبق تفسيره في بداية تحليل هذا العمود.

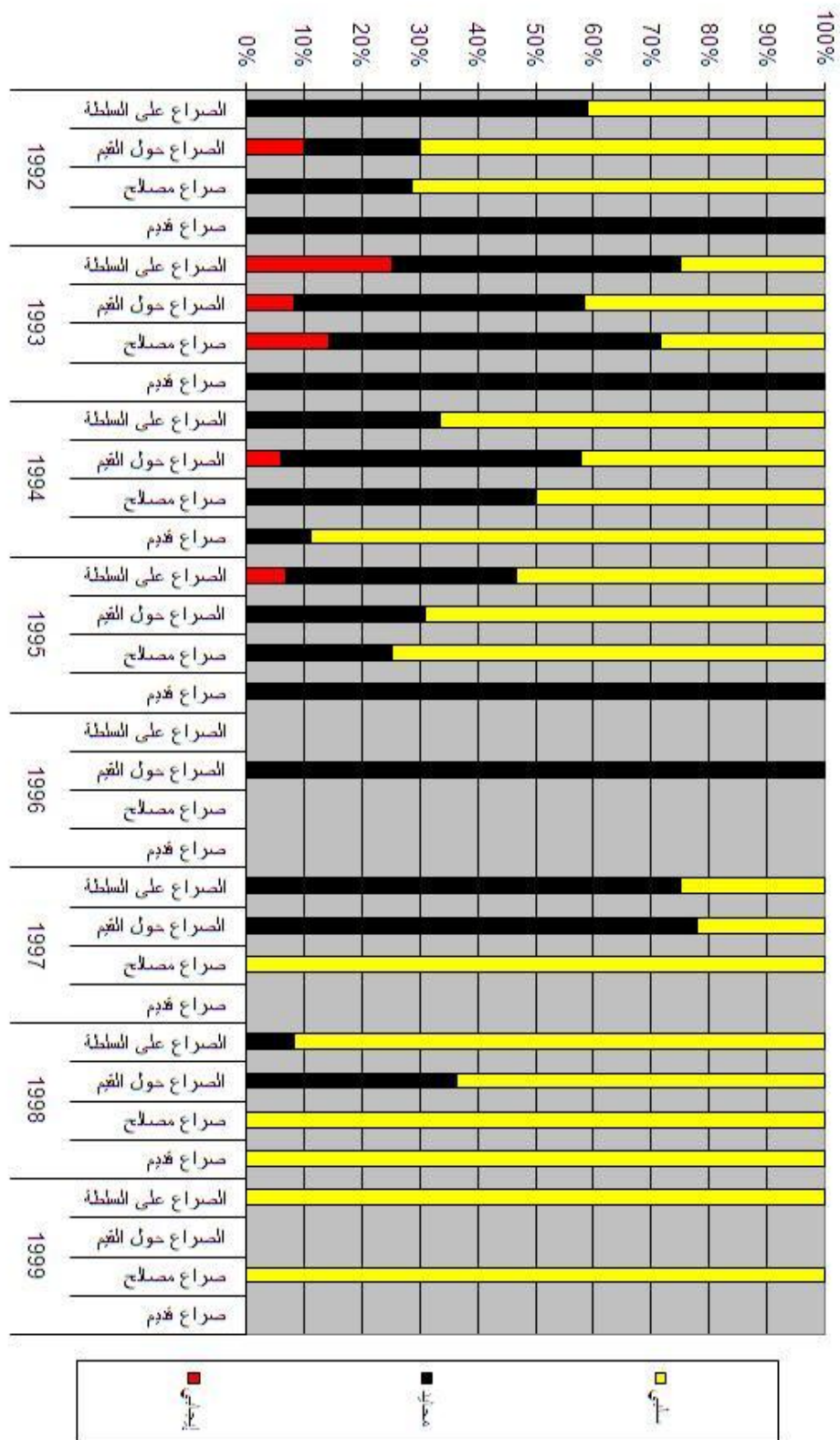
**ملاحظة : مع ملاحظة أن الاتجاه المحايد هو المسيطر على هذه الثنائية خلال عام 1992 بنسبة 100%، و هو العام الذي سجلت فيه أقل نسبة ظهور، أي أنها ثنائية جد فرعية خلال هذا العام ، لذلك لم تهتم الصحيفة بإبراز موقفها منها.

و الملاحظ أيضاً من خلال العمود البياني هو تفوق الاتجاه المحايد من خلال هذه الفئة خلال السنوات الأربع الأولى بتسجيله لنسب 63.64%، 63.64%، 52.94%، 55.56% في سنوات 1992، 1993، 1994، 1995 على التوالي، و يعود إلى أن أغلب الثنائيات التي ركزت عليها الصحيفة في هذه الفترة لم تكن لها فاعلية تذكر في خضم الصراع الدائر، بحكم سيطرة الثنائيات الرئيسية على تسيير مسار الأحداث، لكن تغيرت الأمور خلال عام 1997 فأصبح لكل من قوات الدفاع الذاتي و الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي حلّ نفسه عام 1999، و وقع هدنة مع الحكومة الجزائرية⁽¹⁾، دوراً بالغ الأهمية في حسم الصراع لصالح السلطة، ما جعل الصحيفة تبرز إيجابيات ثنائيات الصراع " قوات الدفاع الذاتي - الجماعات الإسلامية " و " الجيش الإسلامي للإنقاذ - الجماعات الإسلامية ".

في حين ركزت الصحيفة على الجانب السلبي من صراع المعارضة ضد السلطة، و الذي انطلق منذ نهاية عام 1997، بعد تنظيم الانتخابات التشريعية في 23 أكتوبر، بسبب ما أسمته الصحيفة بحملة التزوير الواسعة.

(1)-عصام بن الشيخ ، تجربة الحركة السلفية في الجزائر و محصلة التضارب بين الفكر و الممارسة : مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية) ، العدد 38 ، أبريل 2010 ، ص21 .

العمود البياني رقم 16 يوضح تطور اتجاه الموضوع 02 في يونيو "الوقائع" على امتداد الدراسة -



يوضّح العمود البياني رقم 16 توزيع اتجاه عناصر دوافع الصراع السياسي في الجزائر في كل سنة من سنوات الدراسة، و يكشف بأن الصحيفة كانت محايدة بخصوص دافع الصراع على السلطة خلال العامين الأولين، حيث سجّل نسبة 58.82% في عام 1992 و 50% في عام 1993، و توزعت النسبة المتبقية خلال هذا العام بالتساوي بين الاتجاهين السلبي و الإيجابي، فالصحيفة هنا مالت أكثر نحو الحياد، خاصة مع التسارع الكبير للأحداث الذي جعلها تركز أكثر على نقل ما يحدث، مع إهمال نسبي لتحليل هذا الدافع من خلال مواد الرأي.

لكن خلال عامي 1994 و 1995، تفوق الاتجاه السلبي مسجلاً نسبة 66.67% و 55.33% و هو ما تزامن مع تعرض الرعايا و المصالح الفرنسية للضرر، في حين طغى الاتجاه المحايد على هذا الدافع في عام 1997، و بالمقابل سجل الاتجاه السلبي نسباً ساحقة من خلال هذا المؤشر خلال العامين الأخيرين، بلغت 91.67% في عام 1998، و 100% خلال عام 1999، و لا بد من الإشارة إلى أن الصراع الأبرز خلال هذين العامين في يومية " لوفيغارو " هو صراع السلطة و الجيش*، فمتلما قدمت الصحيفة ثنائية الصراع هذه بشكل سلبي** ، قدم الصراع على السلطة و صراع المصالح أيضاً - الذي ظهر من خلال الاتجاه السلبي خلال هذين العامين بنسبة 100% و هما الدافعان الأساسيان للصراع بين هذين الطرفين - بشكل سلبي، و يلاحظ أيضاً أن صراع المصالح ظهر أكثر من خلال الاتجاه السلبي في باقي السنوات مسجلاً نسب 71.43%، 50%، 75%، 100% في أعوام 1992، 1994 و 1995، 1997، و لم يطغى الاتجاه المحايد على هذا الدافع سوى في عام 1993، و هو ما يتوافق مع ما يؤكده مدخل المصالح في دراسة الصراع من خطورة هذا النوع من الصراعات بالنظر إلى اعتبارات متعددة تدفع كلها باتجاه زيادة فرص حدوث هذا الصراع في الحياة العامة⁽¹⁾.

إن الصراع حول القيم هو ذلك الصراع الذي تسببه المعتقدات القيمية أو النظم العقيدية المتصورة أو الفعلية، و ذلك لعدم توافقها أو لعدم التوافق بينها، و يُثار هذا النوع من الصراعات عندما يحاول أحد أطراف النزاع فرض مجموعة محددة من القيم على غيره من الأطراف ، أو عندما يدعو إلى إتباع نظام قيمى محدد لا يسمح بالاختلافات العقيدية⁽²⁾، و في دراستنا يمثل الإسلام السياسي جوهر صراع القيم بين مختلف الفاعلين.

*ملاحظة : ارجع إلى العمود البياني رقم 06 .

**ملاحظة : ارجع إلى العمود البياني رقم 15 .

(1)-منير محمود بدوي : مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

(2)-نفس المرجع السابق : ص(100-101) .

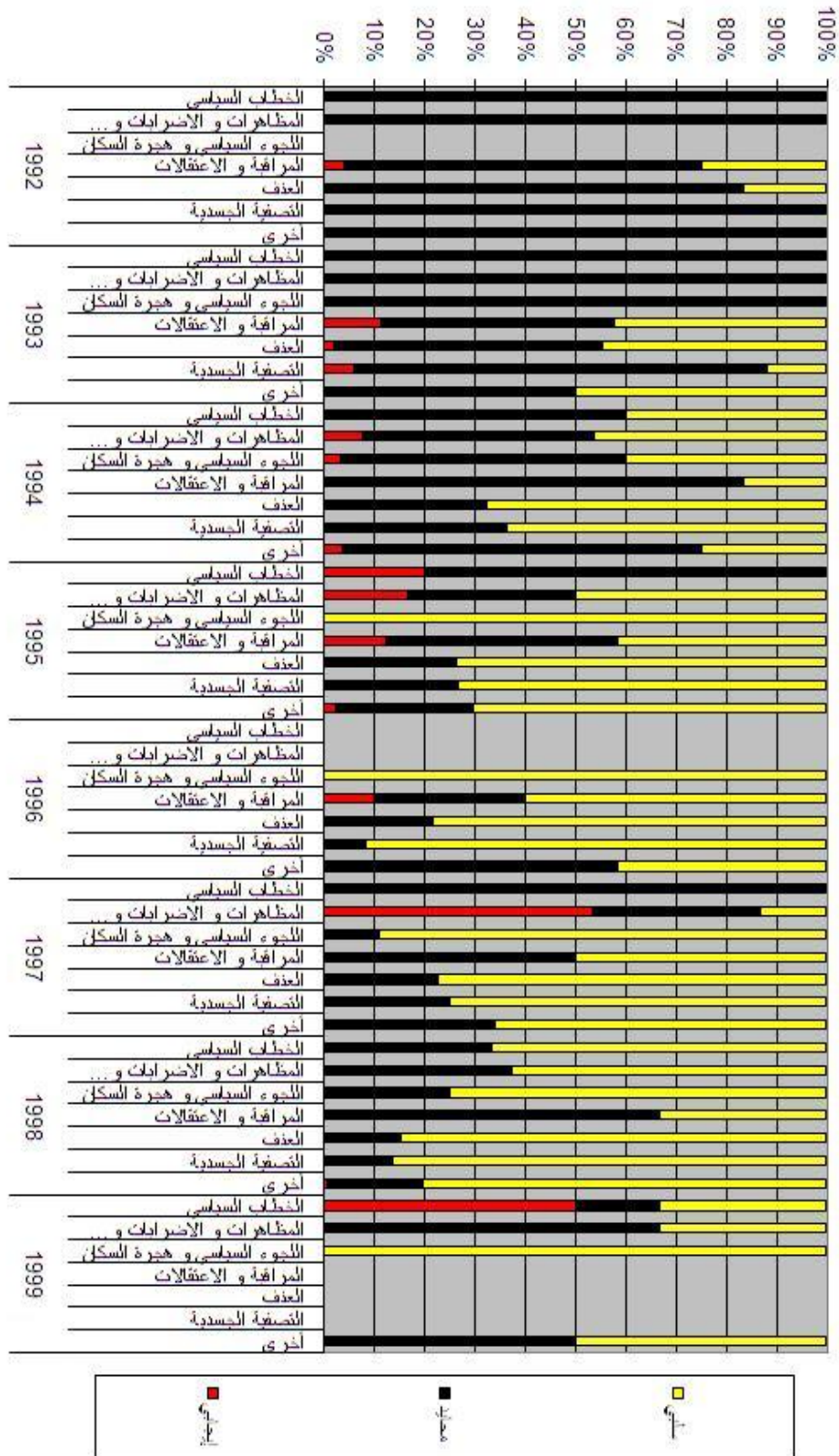
و نلاحظ من خلال العمود البياني رقم 16 بأن الاتجاه السلبي سيطر على هذا الدافع في يومية " لوفيغارو " خلال عام 1992 بتسجيله لنسبة 70%، لكنه تراجع بشكل واضح خلال عامي 1993 و 1994 بتحقيقه لنسب 41.67% و 42.31% على التوالي، على الرغم من أن هذين العامين شهدا استهدافا واسعاً للمصالح الفرنسية في الجزائر من قبل الجماعات الإسلامية، و هو ما يعني أن الصحيفة حاولت قدر الإمكان التزام الحياد و الابتعاد عن انتقاد ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر كمحرك رئيسي للصراع لتفادي اتساع العمليات المستهدفة لفرنسا.

و إذا كان الحياد سيطر على موقف الصحيفة اتجاه جميع الثنائيات الصراعية التي توجد فيها الجماعات الإسلامية كطرف فيها طوال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998، فإن الصحيفة لم تلتزم به اتجاه الإسلام السياسي، حيث عاد الاتجاه السلبي ليسجل نسباً هامة من خلال هذه الفئة في الأعوام اللاحقة، و قدرت هذه النسب بـ 69.23% في عام 1995، 77.78% في عام 1997، و 63.64% في عام 1998.

لقد سبق الإشارة إلى أن مؤشر الصراع القديم سجل نسباً ضعيفة جداً ضمن هذه الفئة * ، حيث استبعدت الصحيفة فكرة أن يكون الصراع القائم في الجزائر خلال فترة العشرية السوداء مجرد استمرارية لصراعات سابقة، و قد سجل هذا الدافع حضوره خلال عام 1992 من خلال الاتجاه المحايد بنسبة 100%، حيث جاءت تكراراته في أقوال بعض الشخصيات التي تم مقابلتها، أي أن الصحيفة ليست هي التي تناولتها بشكل مباشر، و هو نفس الأمر الذي استمر خلال عام 1993، لكن في عام 1994، أشارت الصحيفة إلى أن الصراع القائم في تلك الفترة إنما تعود بدايته إلى عام 1998 عندما قرر الرئيس الشاذلي لعب " ورقة " الإسلام ضد الديمقراطية، و انتقدت هذه الخطوة التاريخية التي أدت - حسب " لوفيغارو " - إلى الفوضى العارمة منذ عام 1992، كما ظهر هذا المؤشر في عام 1998 من خلال الاتجاه السلبي بنسبة 100% و اعتمدت الصحيفة على السيرورة التاريخية للصراع في الجزائر - صراع قديم - من أجل تفسير صراع المصالح الذي زادت حدته بعد استقالة الرئيس اليامين زروال.

*ملاحظة : ارجع إلى العمود البياني رقم 07 .

العمود البياني رقم 17 يوضح تطور اتجاه الموضوع 03 في بوجية " لوفقور" على امتداد فترة الدراسة :



يكشف لنا العمود البياني رقم 17 عن طغيان الحياد على أسلوب تغطية يومية " لوفيغارو " لمظاهر الصراع السياسي في الجزائر خلال العام الأول أي 1992، ما عدا مؤشري " المراقبة و الاعتقالات " و " العنف " الذين سجلا نسبي 25% و 16.67% من خلال الاتجاه السلبي، و هو ما يعود إلى انتقاد الصحيفة خصوصاً لاعتماد حالة الطوارئ و لإلغاء المسار الانتخابي قبل ذلك، أي أن الصحيفة اكتفت بنقل مظاهر الصراع من خلال الأخبار و التقارير دون التعليق عليها بشكل واسع، و هو الوضع الذي استمر خلال عام 1993، فالصحيفة استمرت في تركيزها من خلال مواد الرأي على ثنائيات الصراع و الفاعلين فيه.

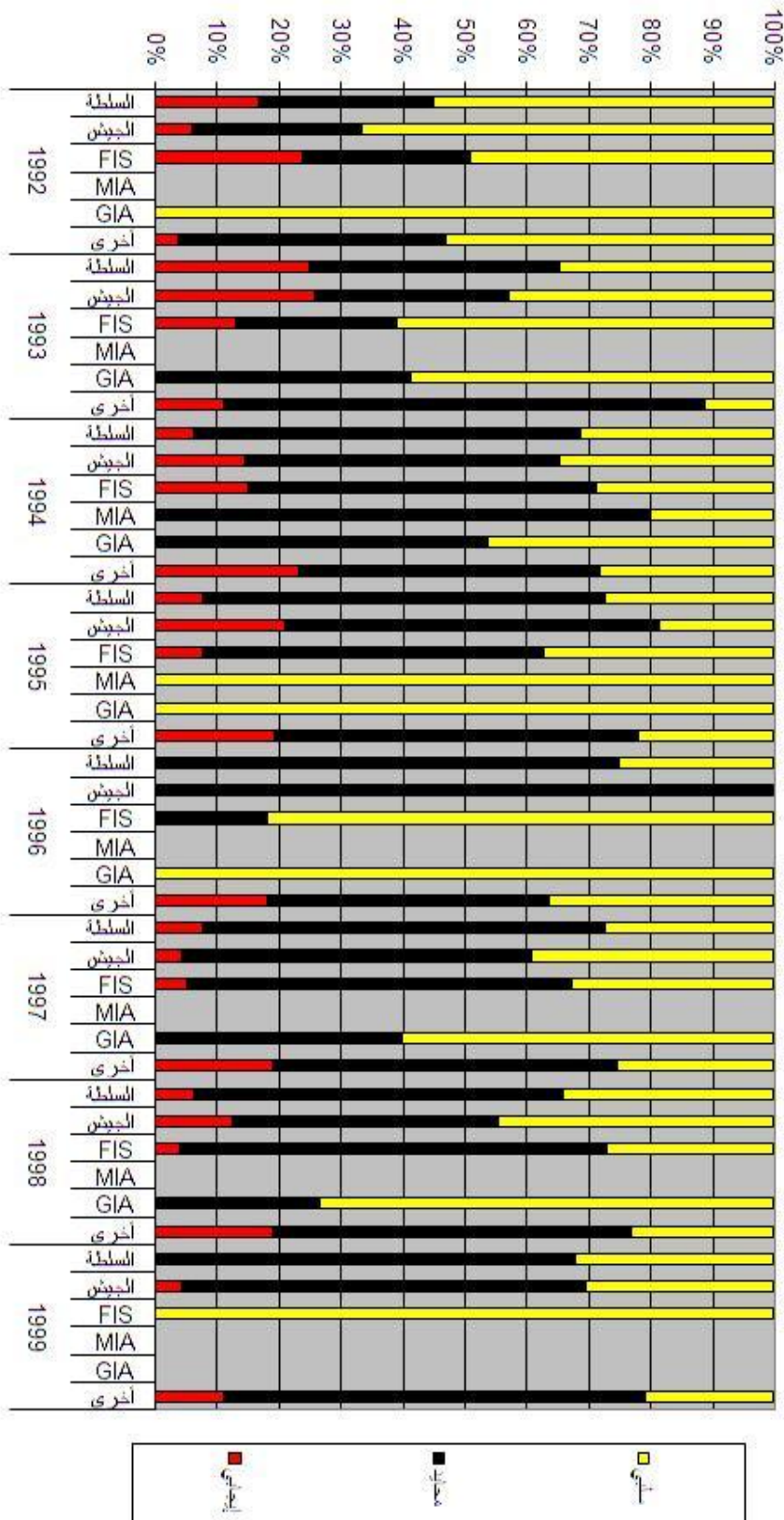
لكن و بدءاً من عام 1994 بدأ الاتجاه السلبي يظهر أكثر من خلال مختلف مظاهر الصراع السياسي- إذا ما استثنينا الخطاب السياسي الذي طغى عليه الاتجاه المحايد دائماً - و استمر هذا الأمر خلال عامي 1995 و 1996، و هو ما يعني أن الصحيفة عملت على إبراز سلبية مظاهر الصراع بالتزامن مع بداية استهداف الرعايا و المصالح الفرنسية، أي أنها حافظت على حيادها في عرض مظاهر الصراع الحاصل، و بمجرد تضرر فرنسا نفسها من هذا الصراع تخلت عن حيادها.

يلاحظ من خلال العمود البياني أيضاً بأن الصحيفة اهتمت بظاهرة اللجوء السياسي و هجرة السكان منذ بدايتها أي في عام 1993، و سجلت خلال هذا العام نسبة 100% من خلال الاتجاه المحايد، أي أن اليومية اكتفت بنقل تفاصيلها فقط دون التعليق عليها، لكن و بدءاً من عام 1994، برز أكثر الاتجاه السلبي من خلال هذا المؤشر، مسجلاً نسب 40%، 100%، 100%، 88.89%، 75%، 100% خلال أعوام 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، أي أن القيمة السلبية هي الغالبة على هذا المظهر حتى بعد تراجع حدة الصراع و قوة الجماعات الإسلامية، و هو ما يفسر من خلال الربط الذي أجرته اليومية بين ظاهرة اللجوء السياسي و الهجرة من جهة، و تضرر فرنسا من ذلك من جهة أخرى، فقد أكد مراسلو الصحيفة من خلال ريبورتاجاتهم بأن الهجرة أو اللجوء السياسي أضحي الحل الوحيد أمام آلاف الشباب من الجزائريين، و عادة ما تكون أوروبا و فرنسا على وجه التحديد، الوجهة المفضلة لدى هؤلاء، بحكم القرب الجغرافي و التقارب الفرنسي الجزائري، و هو ما اعتبرته الصحيفة خطراً على فرنسا، لأنه سيساهم في نقل الصراع من الجزائر إلى فرنسا.

و فيما يخص الخطاب السياسي كأحد أولى مظاهر الصراع السياسي، فقد غلب عليه الاتجاه المحايد الذي سجّل نسبة 100% من خلال هذا المظهر في عامي 1992 و 1993، في حين حقق الاتجاه السلبي من خلاله نسبة 40% في عام 1994، و هنا ركزت الصحيفة على إبراز سلبيات خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعادي للغرب و لفرنسا، و في عام 1995 اهتمت الصحيفة أكثر بخطاب السلطة و الجيش و الذي حقق نسبة 80% من خلال الاتجاه المحايد و 20% من خلال الاتجاه الإيجابي، و قد برز هذا الأخير أيضاً في عام 1999 بتسجيله لنسبة 50%، و النقطة المشتركة بين العامين، هو أن الاتجاه الإيجابي برز فيهما بالنظر إلى عمل الصحيفة على إبراز نقاط قوة خطابات الرئيس اليامين زروال بعد انتخابه في عام 1995، و قبل إجراء الانتخابات الرئاسية التي لم يترشح لها في عام 1999.

و نلاحظ أيضاً بأن الاتجاه السلبي حقق من خلال هذا المظهر نسبة معتبرة خلال عام 1999 بـ 33.33%، و سجل نسبة أهم في عام 1998 بـ 66.67%، حيث ركزت " لوفيغارو " على إبراز صراع المصالح في أعلى هرم السلطة، من خلال تحليل خطابات و تصريحات مختلف الفاعلين فيه.

العمود السابع عشر 18 يوضح تطور اتجاه الموضوح 04 في يومية " لوفقارو " حتى ابتداء فترة الدراسة:



يكشف العمود البياني رقم 18 عن تشتت و عدم ثبات الصحيفة على اتجاه معين في وصفها للفاعلين الأساسيين الثلاث في الصراع، و هم السلطة، الجيش، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، خلال عام 1992 تفوق البعد التصويري السلبي بنسبة 55% بالنسبة للسلطة، و 66.67% بالنسبة للجيش، و شغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبة 49.15% ضمن هذا الاتجاه ، و في ذات الوقت سجلت أعلى نسبة لها ضمن الاتجاه الإيجابي بنسبة هامة بلغت 23.73%، و هو ما يعني أن " لوفيغارو " تبنت موقفاً سلبياً اتجاه الفاعلين الثلاث، لكنها في الوقت ذاته دافعت أكثر عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على اعتبار أن كل ما بدر منها هو رد فعل طبيعي بعد تدخل السلطة و الجيش لإلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها.

لكن تغير هذا الموقف إلى النقيض في العام الموالي بعد تراجع البعد التصويري السلبي لكل من السلطة و الجيش (34.62% و 42.86% على التوالي)، و في الوقت ذاته شغلا نسبة مهمة ضمن الاتجاه الإيجابي هي الأعلى بـ 25% و 25.71% على التوالي، و بالمقابل زاد هذا البعد بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ و وصلت نسبته إلى 60.87%، و قد تغير توجه الصحيفة مباشرة بعد أول عملية استهدفت فرنسا، و هي اختطاف الفرنسيين الثلاث العاملين في القنصلية الفرنسية بالجزائر العاصمة، فرغم إقرار الصحيفة بأن جميع الفاعلين الثلاث يتبنون منهجاً دكتاتورياً من خلال إقصاء الآخر، إلا أنه بالنسبة لفرنسا فدكتاتورية السلطة أفضل بكثير من دكتاتورية الإسلاميين.

في حين سيطر الحيداء على اتجاه اليومية نحو الفاعلين الثلاث خلال عامي 1994 و 1995، و هو ما يعني أن الصحيفة تراجعت عن البعد التصويري السلبي اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ*، بعد أن أكد قادة هذا الحزب في الخارج، من أن استهداف المصالح الفرنسية يعود إلى خطابها المناهض للإسلاميين و المساند للسلطة الجزائرية.

*ملاحظة : و لابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن الحيداء كان السمة الغالبة على خطاب السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه أهم الفاعلين في الصراع في الجزائر خلال عامي 1994 و 1995، أي تطابق موقف الصحيفة مع موقف السياسة الخارجية الفرنسية في هذه الفترة.

و تواصل حياد الصحيفة خلال عام 1996 اتجاه كل من السلطة و الجيش، لكن و على العكس اعتمدت الصحيفة خطاباً سلبياً إزاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ (81.82%)، مع ملاحظة أن جل المقالات التي تبنت هذا الخطاب حملت توقيع المتعاونين* الذين اعتمدت عليهم الصحيفة، لمعرفة أسباب استهداف الرعايا الفرنسيين و الكيفية المثلى للتعامل مع الإسلام السياسي، كما مالت اليومية أيضاً نحو الحياد في وصف الفاعلين الأساسيين خلال عامي 1997 و 1998 و 1999، ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ - دائماً - التي شغلت أقصى نسبة بـ 100% من خلال الاتجاه السلبي.

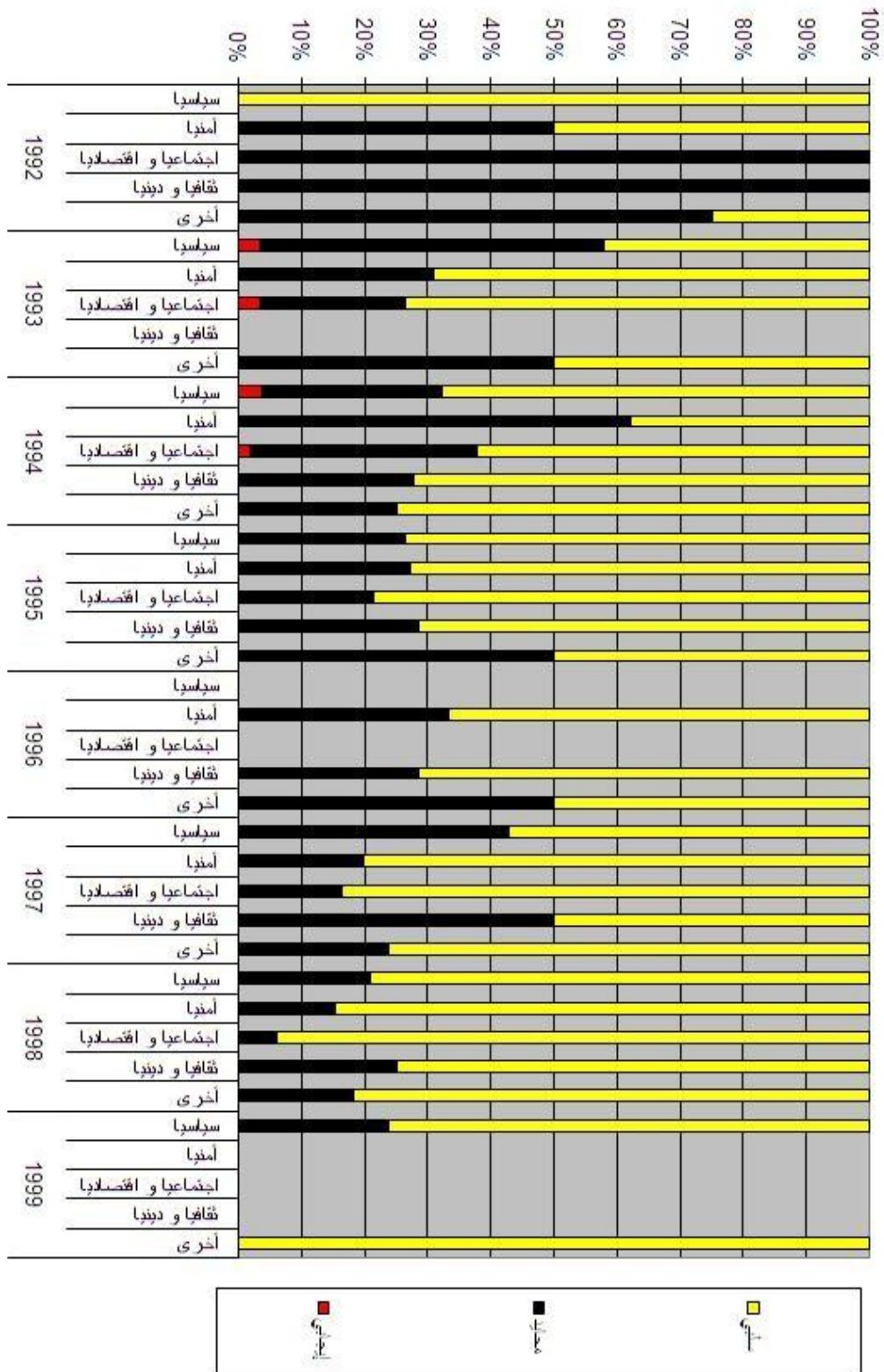
لقد اعتمدت يومية " لوفغارو " على نفس توجه سياستها الخارجية منذ عام 1994 اتجاه أهم الفاعلين في الصراع، و لم تتخلى عنه إلا اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و كان ذلك في عام 1996 ** و عام 1999، بعد أن تلاشت قوة الجبهة كتنظيم سياسي سواء في الداخل أو الخارج، أي أنها لم تعد تشكل مصدر خوف لفرنسا، و بالتالي لا مانع من التخلي عن سياسة الحياد.

و بالنسبة للجماعات الإسلامية المسلحة، فقد طغت السلبية على اتجاه الصحيفة نحوها في كل سنة من سنوات الدراسة، بتسجيلها لنسب 100%، 58.82%، 46.27%، 100%، 60%، 73.44% في أعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998 على التوالي، أي أن موقف الصحيفة اتجاهها لم يتغير بتاتاً طوال فترة الدراسة، حيث ظلت تعتبره التنظيم الأكثر تعصباً و عنفاً خاصة و أنه تبنى أغلب العمليات التي استهدفت الأجانب الفرنسيين على وجه الخصوص.

*ملاحظة: و بالعودة إلى العمود البياني رقم 04، نجد أن فئة المتعاونين شغلت أكبر نسبة من حيث الظهور خلال عام 1996 بـ 14.28%.

**ملاحظة: و سبق الإشارة إلى أن الخطاب السلبي للصحيفة اتجاه الجبهة الإسلامية في هذا العام كان مصدره مقالات الرأي لبعض المتعاونين.

العمود الثاني رقم 19 يوضح تطور اتجاه الموضوع 07 في يومية " لوفغارو " على امتداد فترة الدراسة:



يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 19 أن الانعكاسات السياسية و الأمنية، هي أكثر الانعكاسات التي تناولتها يومية " لوفيغارو " بالاتجاه السلبي خلال عام 1992 ، أي مع بداية الصراع ، حيث شغلت نسب 100% و 50% على التوالي، في حين سيطر الاتجاه المحايد على بقية الانعكاسات، فقد عارضت الصحيفة في البداية قرار السلطة بوقف المسار الانتخابي، كما انتقدت إعلان حالة الطوارئ، و اعتبرت أن هذه الإجراءات ستحد لا محالة من حق الأفراد في ممارسة حرياتهم العمومية التي أقرها دستور 1989.

في حين اتسم عرض الصحيفة لباقي الانعكاسات بالحياد، فمع البدايات الأولى للصراع، لم يكن ممكناً الحديث عن الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية أو الثقافية و الدينية، فهي لا تظهر إلا على المدى المتوسط أو الطويل، على عكس الجانبين السياسي و الأمني اللذين يمكن بسهولة ملاحظة تأثيرات الصراع عليهما.

لكن مع مرور الوقت و احتدام الصراع بين مختلف الأطراف، أصبحت تأثيرات الصراع واضحة، فقد عاشت الجزائر في تلك الفترة أزمة متعددة الأبعاد، و حسب رئيس اللجنة الجزائرية الاستشارية لحماية و ترقية حقوق الإنسان فاروق قسنطيني، فإن هذا الصراع خلف 150 ألف ضحية و خسائر مادية تقدر بنحو 25 مليار دولار⁽¹⁾.

لذلك كان من الطبيعي أن يتفوق الاتجاه السلبي على مختلف الانعكاسات من خلال الصحيفة في باقي السنة، حيث أن أقل نسبة لهذا الاتجاه هي 38% و سجلت من خلال الانعكاسات الأمنية، مع ملاحظة ربط الصحيفة الدائم للانعكاسات الثقافية و الدينية بتنامي الإسلام السياسي في الجزائر، و تأكدها المستمر على أن الأوضاع المتردية اجتماعيا و اقتصاديا ليست في صالح صراع السلطة ضد الإسلاميين، بل العكس تخدم الجماعات الإسلامية، لأن الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري يجعل السلطة في موقف ضعف اتجاهها، فمواجهة هذه الجماعات المنظمة يتطلب إمكانيات مادية كبيرة، كما أن معاناة أفراد المجتمع الجزائري اجتماعيا و اقتصاديا يجعلهم يقفون ضد السلطة في صراعها مع الإسلاميين.

(1)-مسؤول ، الأزمة الأمنية في الجزائر خلفت 150 ألف ضحية : www.elaph.com/web/news/2010/4/556309.html ، الساعة 12:20 ، 2010/04/27 .

النتائج الجزئية :

-اهتمت صحيفة " لوفيغارو " بموضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1992 و 1999 .

-سجل اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة أقصى النسب خلال أعوام 1995 و 1998 و 1994 مع تزايد حدة الصراع و كثرة الأحداث و تسارعها .

-سجل عام 1999 أقل النسب فيما يخص اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة عام 1999 بعد تراجع الصراع السياسي، بالإضافة إلى عامي 1993 و 1996 اللذان تواصلت خلالهما أحداث الصراع لكنها لم تكن مثيرة جدا .

-حرصت يومية " لوفيغارو " على ارفاق كل ما نشرته عن موضوع الدراسة بصور توضيحية أو تدعيمية في ظل غياب حد أدنى من الصور الحية من موقع الحدث ، و ركزت من خلالها على نقل مظاهر الاسلام السياسي في الجزائر .

-اعتمدت يومية " لوفيغارو " على الرسوم التي أرفقت أكثر مع مواد الرأي حتى تلخص المغزى العام لها .

-عملت يومية " لوفيغارو " على جمع الأخبار و كتابة التقارير حول الصراع السياسي الدائر في الجزائر، و كذا التعليق على ما يحدث و تقديم مختلف التفسير و الآراء ، لكنها لم تهمل الجانب الميداني من خلال توظيفها للأنواع التعبيرية و بالخصوص الربورتاج .

-ركزت يومية " لوفيغارو " خلال العامين اللذين أعقبا إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر على التعليق حول ما يحدث .

-اعتمدت صحيفة " لوفيغارو " بشكل كبير على المصادر الأولية لتغطية الصراع القائم في الجزائر بغرض تنفيذ سياستها المتمثلة في الحصول على المعلومة من مصادرها الخاصة .

-لم تعتمد يومية " لوفيغارو " على المصادر الثانوية بشكل واسع ، حيث وظفت وكالات الأنباء عند الضرورة فقط ، كما لجأت إلى المتعاونين بنسبة ضعيفة .

-وردت نسبة معتبرة من المواد الاعلامية دون توقيع من خلال صحيفة " لوفيغارو " و كانت جلها عبارة عن أخبار .

-سجلت المصادر المجهولة أعلى نسبة توظيف لها من قبل صحيفة " لوفيغارو " خلال أعوام 1993 و 1994 و 1995 بالنظر إلى التصعيد الذي عرفه الصراع القائم في الجزائر خلال هذه السنوات .

-تمحور الاهتمام المركزي في اليومية بموضوع الدراسة حول البعد السياسي اتجاه أطراف الصراع بين التنظيمات السياسية و السلطة السياسية من خلال جدلية الصراع المتممة بمظاهر العنف .

-ركزت يومية " لوفيغارو " على صراع السلطة و الجماعات الاسلامية ثم صراع الجماعات الاسلامية ضد الجيش مركز السلطة الفعلية .

-ارتبط تناول الصحيفة للجيش و قوات الأمن بتطورات الوضع السياسي و الأمني فكما تعقد الوضع و تدهور يتدخل الجيش كفاعل و موجه لأحداث الصراع ، في حين يغيب عنه هذا الدور في حالة الاستقرار السياسي .

-أكدت الصحيفة أن الجيش يعد الصانع الفعلي للقرار السياسي في الجزائر في حين اعتبرت أن الرئاسة صاحبة القرار الشكلي .

-يعد الصراع على القيم بين الدعاة إلى اقامة دولة إسلامية على الطريقة الايرانية و بين المصممين على إبقاء الطابع اللاتيني للدولة أهم دافع للصراع السياسي في الجزائر حسب يومية " لوفيغارو " .

-برز التوجه اليميني للصحيفة من خلال حديثها عن حرب الجزائر الأولى -أي الثورة التحريرية- و ربطها بحرب الجزائر الثانية القائمة بين الإسلاميين المتطرفين و السلطة ، كما شبهت العنف السياسي في تلك الفترة بالعنف الذي مارسه فرنسا ضد الجزائريين خلال الـ132 سنة استعمار .

-ركزت صحيفة " لوفيغارو " على المظاهر الأكثر سلبية و هي العنف و التصفية الجسدية في وصفها لموضوع الصراع السياسي في الجزائر ، و عملت على ربط هذه المظاهر بالإسلام كديانة .

-اهتمت اليومية بهجرة السكان في اطار المفهوم الضيق لهذه الفئة و الذي يعني فرنسا نفسها من خلال طرحها لمخاوف الهجرة المحتملة للجزائريين نحو الضفة الشمالية للمتوسط .

-ركزت " لوفيغارو " على الشخصيات الفاعلة في الصراع و سلوكياتها أكثر من تركيزها على الخطاب الصادر عنها .

-تمثل كل من السلطة و الجبهة الاسلامية للإنتقاذ أهم طرفي الصراع حسب يومية الدراسة التي عكفت على قياس موازين القوى بينهما طوال فترة الدراسة .

-ركزت الصحيفة على الجناح السياسي للحركة الاسلامية و بالمقابل أهملت مختلف أجنحتها العسكرية .

-إن فرنسا هي أكثر دولة ربطتها الصحيفة بالصراع القائم في الجزائر ، و لكنها ركزت أكثر على ما لحق بها من خسائر بسبب الاسلام السياسي و مستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية من جهة و الدعم الفرنسي للسلطة الجزائرية من جهة أخرى .

- ظهر التوجه اليميني للصحيفة من خلال مطالبتها بضرورة ترك الجزائريين يحلون مشاكلهم بأنفسهم لأنهم ضد فكرة أن الجزائر مقاطعة فرنسية و يؤمنون باستقلال وطنهم.
- تعد فرنسا معنية بالصراع حسب صحيفة الدراسة بالنظر إلى الأهمية التي تمثلها الجزائر لها إضافة إلى الجالية الفرنسية الهامة في الجزائر و أخيرا الجالية الجزائرية الكثيفة في فرنسا .
- أكدت اليومية أن ما يعني فرنسا يعني بالضرورة الدول الغربية لاسيما الدول الأوروبية الكبرى منها، و على العكس لم تهتم بدور الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الجزائري و لكنها نبهت إلى المنافسة الأمريكية في المنطقة .
- سجل اهتمام الصحيفة بموضوعي ثنائيات الصراع و دوافعه أعلى النسب خلال عام 1992 أي مع بداية الصراع.
- تزايد اهتمام الصحيفة بإبراز مظاهر الصراع السياسي مع تصاعد حدة الصراع ذاته.
- زاد تركيز اليومية على موضوع الفاعلين في الصراع خلال السنتين الأخيرتين من الصراع بفعل التغيير الكبير على مستوى الفاعلين.
- اهتمت الصحيفة بفئة الدول و علاقتها بالصراع أكثر خلال أعوام 1993 ، 1994 و 1995 التي شهدت استهدافا واسعا للأجانب في الجزائر و خاصة منهم الفرنسيين.
- إن الأولوية لدى صحيفة " لوفيفارو " من خلال تغطيتها لموضوع الدراسة هي إبراز الفاعلين الأساسيين في الصراع مع تحليل سلوكياتهم و تحديد موازين القوى و معرفة مدى تأثير ذلك على المصالح الفرنسية.
- إن ثنائيات الصراع التي ركزت عليها الصحيفة خلال كل سنة من سنوات الدراسة تتطبق مع واقع الصراعات الحاصلة في الجزائر خلال تلك الفترة .
- يشكل الصراع على السلطة الدافع الأهم للصراع السياسي في الجزائر خلال أول و آخر سنة من فترة الدراسة في حين يمثل الصراع على القيم المحرك الأبرز لذات الظاهرة في باقي السنوات حسب صحيفة " لوفيفارو " .
- أكدت الصحيفة أن أفعال السلطة أو الجيش هي ردود أفعال ضد سلوكيات الطرف الممثل للإسلام السياسي و هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
- قامت صحيفة " لوفيفارو " بربط العنف بالإسلام من خلال تقديمها للإسلام السياسي كأهم محرك لأحداث الصراع خلال السنوات التي شهدت عنفا أكبر .

-برز الصراع السياسي في الجزائر حسب تغطية " لوفيغارو " له من خلال مذهري العنف و التصفية الجسدية في السنوات السبع الأولى من فترة الدراسة ، و بالمقابل برز أكثر من خلال الخطاب السياسي في عام 1999 .

-تعد السلطة أهم فاعل في الصراع حسب " لوفيغارو " خلال كل سنة من سنوات الدراسة إلى جانب الجيش و خاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تراجع دورها في السنوات الأخيرة لتغيب كلياً في عام 1999 .

-اقتصر تناول الصحيفة لدور مختلف المنظمات في الصراع على سنوات 1993 و 1994 ، 1995 و 1997 و 1998 أي الفترات الأكثر عنفاً في الجزائر .

-ركزت الصحيفة خلال عام 1996 على تغطية التهديدات الأمنية و الثقافية الدينية التي فرضها -حسبها- تنامي خطر الإسلام السياسي .

-تزايد اهتمام الصحيفة بالانعكاسات الثقافية و الدينية خلال أعوام 1994 ، 1995 و 1996 تزامناً مع استهداف المصالح و الرعايا الفرنسيين و الأوروبيين من قبل الإسلاميين .

-طغى الاتجاه السلبي على تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة من خلال عرضها لمواضيع انعكاسات الصراع السياسي و مظاهره و تحليلها لدوافع هذا الصراع، في حين غلب الحياد على تناولها لأطراف الصراع السياسي و الفاعلين فيه .

-تبنّت يومية " لوفيغارو " الموقف الرسمي الفرنسي اتجاه أطراف الصراع في أغلب الفترات .

-طغت السلبية على وصف الصحيفة لمختلف دوافع الصراع كما أكدت على أن الإسلام يمثل أحد مصادر الخوف في فرنسا باعتباره أحد أهم أسباب تضرر فرنسا من الصراع السياسي في الجزائر .

-أشارت الصحيفة إلى أن اللجوء السياسي و هجرة السكان بفعل الصراع له نتائج سلبية على فرنسا من خلال السماح لبعض الإسلاميين بدخول الأراضي الفرنسية من جهة ، و تحفيز هجرة آلاف الجزائريين نحو الضفة الشمالية للمتوسط من جهة أخرى .

-طغى الحياد على وصف يومية " لوفيغارو " لأهم الفاعلين في الصراع القائم في الجزائر ، و في نفس الوقت عملت على التمييز بين مختلف الشخصيات أو التيارات المكونة للتنظيم الواحد كالتمييز بين شخصية الرئيسين الشاذلي (السلبية) و بوضياف (الإيجابية) .

-انحازت الصحيفة للسلطة في صراعها ضد الإسلاميين باعتبارها أقل الدكتاتوريات سوءاً بالنسبة لفرنسا .

-أشادت اليومية بمؤسسة الجيش القوية و المنظمة و لكنها انتقدت صراع الزمر داخله .

- أشادت الصحيفة بما أسمتهم الاسلاميين العصريين بقيادة محفوظ نحاح و الذين تم تقديمهم كبديل مثالي و ديمقراطي للجبهة الاسلامية للإنقاذ أو الاسلاميين الأصوليين .
- انطبق موقف الصحيفة من الفاعلين في الصراع مع الموقف الفرنسي الرسمي اتجاههم بطغيان التوصيف السلبي لهم خلال عامي 1992 و 1993 ، في حين تميز موقفها بالحياد اتجاههم فيما تبقى من فترة الدراسة.
- تميز موقف الصحيفة اتجاه ثنائيات الصراع بالتشتت و التذبذب طوال فترة الدراسة ، و هو ما يتوافق مع التناقضات الكبيرة على مستوى التصريحات الرسمية الفرنسية .
- حاولت يومية الدراسة تفادي انتقاد ظاهرة الاسلام السياسي في الجزائر خلال عامي 1993 و 1994 من أجل تحاشي اتساع العمليات المستهدفة لفرنسا خلال هذه السنوات .
- تراجعت الصحيفة عن البعد التصويري السلبي اتجاه الجبهة الاسلامية للإنقاذ ، بعد أن تأكد بأن استهداف المصالح الفرنسية يعود إلى خطاب فرنسا المناهض للإسلاميين و المساند للسلطة الجزائرية .
- تخلت صحيفة " لوفيغارو " عن حيادها اتجاه الجبهة الاسلامية للإنقاذ بعد أن تلاشت قوتها كتنظيم سياسي في الداخل و الخارج فلم تعد بالتالي تشكل مصدر خوف لفرنسا .

الفصل الخامس :

الصراع السياسي في الجزائر
من
خلال يومية " ليبيراسيون "

خطة الفصل :

-تمهيد

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

- النتائج الجزئية

تمهيد :

نسعى في هذا الفصل إلى تحليل المعطيات الخاصة بيومية " ليبيراسيون " و المحصل عليها بعد تفرغ العينة الخاصة بهذه الصحيفة ، و ينبنى هذا التحليل - كما كان الحال بالنسبة لصحيفة " لوفيغارو " - على القراءة الكمية ثم الكيفية للجداول الإحصائية و الأعمدة البيانية . و يتمحور التحليل حول شكل و مضمون ثم اتجاه المعالجة الصحفية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال صحيفة " ليبيراسيون " اليسارية .

المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "

1- نبذة عن صحيفة " ليبيراسيون " :

إن صحيفة " ليبيراسيون " هي يومية فرنسية تصدر كل يوم ما عدا الأحد ،مملوكة لـ " إدوارد دوروتشيلد " (Édouard de Rothschild) و معروفة بـ " ليبي " (libé) و هو اختصار لعنوانها الأصلي ، و تعتبر كمساند لأفكار اليسار الفرنسي .

1-1- البدايات الأولى لإنشائها :

ظهر العدد رقم 01 من صحيفة " ليبيراسيون " (libération) في 18 أبريل 1973 ، و قد كان الإعلان عن مشروع إنشاء يومية جديدة في ديسمبر 1972 من قبل مسيري وكالة الصحافة ليبيراسيون ، التي جرى استحداثها في جوان 1971 من طرف " موريس كلافل " (maurice clavel) و " جان بول سارتر " (jean-paul-sartre) ، و كان من المفروض أن يظهر العدد الأول في 05 فيفري 1973 أي شهر قبل التشريعات ، لكنه تأخر بسبب الصعوبات التقنية و المشاكل المالية و تلقى مسؤولو " ليبيراسيون " هبة مقدارها 350000 فرنك فرنسي و قرض قيمته 400000 فرنك فرنسي ، و رغم العجز الذي تساوي قيمته 230000 فرنك فرنسي ، إلا أن المسؤولين اتخذوا قرار إصدار الصحيفة في 8 صفحات مطبوعة بطريقة " الأوفست " * (offset) بحجم 425 x 315 ملم ، خمسة أيام على سبعة ، أي باستثناء السبت و الأحد بدءا من 22 ماي 1973 .

تم سحب 10 000 نسخة من العدد الصفري للصحيفة (23 فيفري 1973) ، أما الأعداد المئوية فبلغ سحبها 30 000 ، و تحولت الصحيفة إلى دورية يومية منتظمة بسحب يقدر بـ 58 000 نسخة ، و وصلت مبيعات الصحيفة في جوان 1973 إلى 18 000 نسخة ، حوالي ثلثي هذا الرقم بيعت في باريس و ضواحيها ، و تحمل صحيفة " ليبيراسيون " نفس عنوان الصحيفة التحريرية التي أنشئت في عام 1941 من قبل " إيمانويل داستي " (Emmanuel d'astier) ، و التي ظهرت خلال الفترة الممتدة من 21 أوت 1944 إلى غاية 27 نوفمبر 1964 ، لكنها لا تمثل بأي شكل من الأشكال استمرارية لها⁽¹⁾.

حاولت اليومية إنشاء شكل جديد من الصحافة " ليبيراسيون " لن تكون فرانس سوار (France-soir) اليسارية ، لكنها يومية بأسلوب جديد ، ستمنح الكلمة للشعب ، و لن تتطرق سوى لأجزاء من جمل الأقوياء ."

*ملاحظة : هي طريقة طباعة تعتمد على أسطوانة مطاطية تمر على رقاقة من الزنك محبرة ، ثم تنقل الأشكال المحبرة على الورق .

(1)-Emmanuel Derieux :op.cit , page 95 .

و قد برر بعض المثقفين دعوتهم لدعم هذه الصحيفة بـ " منذ ماي 1968 ، برزت حاجة لصحيفة يومية جديدة ، فهناك حركة فكرية ترغب في التعبير عن نفسها و من بينها اليسار الموجود فعليا ، و لم تجد لها مكانا في ظل الصحافة الحالية ، لذلك فالحاجة إلى يومية مستقلة ضروري جدا، و لن تكون ناطقة باسم أي حزب ، بل مساحة لتصادم الأفكار " *، و هو ما يعني أن صحيفة " ليبيراسيون " أرادت أن تكون مختلفة عن اليوميات الأخرى ، فالأصل فيها هو رفض إدراج جميع الإشهارات ، و هو ما جعلها تتعرض في ديسمبر 1973 لصعوبات مالية حقيقية و نجت من الإفلاس بفضل اشتراكات قرائها و المعجبين بها.

بدأت الصحيفة بـ 34 موظف ، و تم إسناد رئاسة التحرير بشكل جماعي لكل من " سرج جولي " (serge july) ، " آلان فرواسار " (alain froissart) و " فيليب ناعون " (phillipe nahoun) ، يتم نشرها من قبل شركة مطابع " ليبيراسيون " ذات المسؤولية المحدودة و يسيرها كل من " جان بول سارتر " مدير النشرية ، و " جان كلود فيرنيني " (Jean-claude vernier) كمدير منتدب (1)، تعرضت الصحيفة للخطر مرة أخرى في عام 1977 بعد ارتفاع النفقات العامة ما أثر على التوازن المالي للصحيفة ، و في العام الموالي أصبحت هذه الصعوبات تهدد حتى وجود الصحيفة نفسها (2).

يتمثل مذهب اليومية في " أن تكون الكلمة للشعب و أن يحتفظ بها ، و عليه فإن مكان الصحيفة كمصدر للأخبار و الأفكار هو بين الشعب " (3)، و قد تمكنت " ليبيراسيون " بفضل مصنع " بيزونتين " (bisontine) من إجراء أول مقابلة لها مع شخصية سياسية في النظام ، و أجراها في أول ظهور له " إدغار فور " (edgar faure) مع رئيس المجلس الوطني الفرنسي " فرانش كومتي " (franche comté) (4)، و بدءا من عام 1977، بدأت " ليبيراسيون " تجد مكانا لها وسط الصحافة الفرنسية ، فصحفيوها في كل مكان في العالم و تم تشجيعهم من أجل التواجد في كل مكان توجد فيه الأحداث ، و عادة ما سجلوا حضورهم فيها قبل وصول الآخرين ، في باريس أو مناطق أخرى و كذا الخارج ، و رغم ذلك افتقدت الصحيفة إلى الدقة في المعلومات و الأسلوب الصحفي الراقي ، و كثيرا ما تم الخلط بين الخبر و التعليق عليه ، بالإضافة إلى أخطاء

*ملاحظة : ليبيراسيون يوم 18 أبريل 1973 .

(1)- Emmanuel Derieux : op.cit , page 97 .

(2)- François-marie samvelson : il était une fois libération (reportage historique) ,éditions du seuil , 1979 , page 20.

(3)- Ibid : , page 141 .

(4)- Jean guisnel : libération , la biographie , éditions la découverte , paris , 1999 , page 61.

في الإخراج ، و مع نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات ، أرادت " ليبيراسيون " أن تكون صحيفة حقيقية ، من خلال عملها على مراجعة مستمرة لكل ما يكتب من أجل التقليل من الأخطاء⁽¹⁾.

1-2- أهم المراحل التاريخية للصحيفة :

تأسست " ليبيراسيون " عام 1973 من قبل مؤسسها " سرج جولي " (serge july) الذي ترك الجريدة عام 2006 ، بسبب خلافاته مع المالك الحالي لها و هو " إدوارد دوروتشيلد " الذي كان أحد المساهمين في الصحيفة ، و عموما مرت اليومية بثلاث مراحل تاريخية كبرى و هي ⁽²⁾:

• 1980-1973 .

• 1993-1981 .

• من عام 1994 إلى الآن .

أ- ليبيراسيون 1 :

عرفت الصحيفة مع بداياتها الأولى بتوجهها اليساري المتطرف ، لكنها تحولت شيئاً فشيئاً و خلال بداية الثمانينات تحديداً نحو اليسار الاجتماعي الديمقراطي بعد رحيل " جان بول سارتر " ، و حتى عام 1978 لم يكن للصحيفة أفكار و إيديولوجية معينة تدافع عنها ما جعل "سرج جولي" يصفها بـ " الليبيرالية التحررية ". وقعت الصحيفة كضحية للصعوبات المالية الكبيرة و انخفاض توزيعها منذ بداية القرن الواحد و العشرين ، لذلك دخل " إدوارد دوروتشيلد " كمساهم فيها بنسبة 38.87 % ، و هو عضو سابق بالمجلس التنفيذي للصندوق الوطني للضمان العائلي (CNPF) ، و يقع مقر الصحيفة حالياً بشارع " برنجر " (Béranger) في العاصمة باريس .

يعد " جان بول سارتر " و " جان كلود فيريني " أوائل مدراء النشرية ، و الذين تولوا هذه المسؤولية إلى غاية استقالتهما بتاريخ 24 ماي 1974 ، بسبب عدم تفاهمهما مع " سرج جولي " الذي خلفهما. دافعت " ليبيراسيون " خلال هذه الفترة عن المضطهدين ، كما رفضت الإشهارات المدفوعة الثمن ، و هذا بسبب اقتناع إدارتها بأن تحقيق الاستقلالية السياسية أمر غير ممكن في ظل غياب الاستقلالية المالية .

(1)- Ibid : , page 108 .

(2)- وثائق سلمت للباحثة من قبل إدارة الصحيفة في أبريل 2012 .

و تم تسيرها خلال الفترة ما بين عامي 1973 و 1981 من قبل الموظفين ، فلم يكن هناك تسلسل هرمي في الأجور ، كما أن أهم القرارات يتخذها مجموع الموظفين وفقا لمبدأ أغلبية الأصوات (1).

ب - ليبيراسيون 2 :

عرفت اليومية عدة أزمات أدت إلى انقطاعات كثيرة في إصدارها ، مثل 21 فيفري 1981، و بعد سلسلة من الإقالات ، عادت للظهور في 13 ماي أي بعد 3 أيام من انتخاب فرانسوا ميتران رئيسا لفرنسا * ، و تم تمويلها من قبل الشركة الاستثمارية " communication et participation " التي جرى استحداثها من قبل المصرفي " كلود ألفانديري " (Claude Alphandéry) ، بمساهمة من قبل شركة تأمين مملوكة لـ " باتريك بوجو" (patrick peugeot) ، بالإضافة الى بعض زعماء اليسار الفرنسي المقربين مثل " مارتين بيديجين " (martine bidegain) و " جان و أنطوان ريبود " (jean et antoine riboud).

و تغير طابع الصحيفة مجددا ليقترب أكثر نحو اليسار الاجتماعي الديمقراطي ، لكن في ذات الوقت احتفظت بمعتقداتها التحررية ، و تولى رئاسة تحريرها " جان مارسيل بوغيرو " (jean-marcel bouguereau) الذي بقي في هذا المنصب إلى غاية عام 1987 .

و في عهد " سرج جولي " تعرض فريق التحرير للانتقاد المتواصل من قبل قدامى المساهمين في حركة ماي 1968 ، الذين اتهموه بخرق المبادئ الأساسية التي تأسست من أجلها الصحيفة ، و في 16 فيفري 1982 ظهرت أولى الصفحات الإشهارية من خلال اليومية .

و خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1980 و 1990 عرف سحب " ليبيراسيون " ارتفاعا مستمرا ، ما دفع إلى إصدار " ليبيراسيون ليون " ثم " ليبيراسيون ماغازين " (libération magazine) ، و من أجل رفع نسبة مبيعاتها، فتحت الصحيفة صفحاتها أمام الفنانين ، مثل " إنكي بلال " (enki bilal) و هو رسام كاريكاتوري ، الذين يتولون و لمدة يوم واحد توضيح المقالات برسوم ، و تعديل إخراجها ، بالإضافة إلى الملاحق المخصصة لمسائل سياسية و ثقافية (2).

(1)-Libération (journal) : [fr.wikipedia.org/wiki/libération_\(journal\)](http://fr.wikipedia.org/wiki/libération_(journal)) , le 10/07/2012 à 21:52 h .

* ملاحظة : صدر عدد صفري للصحيفة في اليوم الموالي لفوز ميتران بالانتخابات ، و لكنه لم يوزع في الأوكاشاك .

(2)-Ibid .

ج- ليبيراسيون 3 :

صدرت الجريدة بشكل جديد في 26 سبتمبر 1994 ، فقد ضاعفت من عدد صفحاتها و نوعت في كتاباتها، لكن هذا الشكل لم يستمر بسبب دخول الصحيفة في أزمة بسبب التكاليف الباهظة للشكل الجديد مقابل ضعف الإمكانيات (1).

يتألف " ليبيراسيون 3 " من 80 صفحة حاولت إيجاد قراء لها ، لكنها فشلت تجاريا و ماليا و تم التخلي عنه خلال السداسي الثاني من عام 1995 ، لتخضع الصحيفة لرقابة مالية من قبل مجموعة "chargeurs de jerôme seydoux" بما يفوق 65 %.

تولى " فريديريك فيلو " (frédéric filloux) رئاسة تحرير " ليبيراسيون " خلال الفترة الممتدة ما بين فيفري 1999 إلى غاية فيفري 2000 ، حيث غادر ليستلم إدارة تحرير اليومية المجانية " 20 minutes " . و لم يتوقف توزيع الصحيفة عن الانخفاض ليحقق تراجعاً بـ 20 % ما بين 2001 و 2005 (17% فيما يخص التوزيع الكلي) ، ما دفع مجموعة " جيروم سايدو " إلى الانسحاب في عام 2000 .

و على الرغم من ذلك ، عرفت الصحيفة نوعاً من التطور خاصة خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2002 ، فقد ارتفع سحب الصحيفة بشكل ملحوظ بفضل صفحاتها الأولى المعادية بوضوح لـ " جان ماري لوبان " (Jean-Marie le Pen) ، ففي اليوم الموالي للدور الأول ، وضعت الصحيفة ضمن صفحاتها الأولى صورة لـ " لوبان " و أمامها كلمة " لا " ، و وصلت مبيعات هذا العدد إلى 700 000 نسخة ، أي بارتفاع مقداره 300% بالمقارنة مع سحب اليومية (2).

د- وصول " إدوارد دوروتشيلد " و رحيل " سرج جولي " :

احتاجت الصحيفة في عام 2005 إلى تمويل جديد ، فعمل " سرج جولي " على إقحام رأس مال " إدوارد دوروتشيلد " الذي تم قبوله من قبل مجلس الإدارة في 20 جانفي ، ليتم ترقية " لويس دريفوس " (louis Dreyfus) في 13 أفريل بالإجماع من مدير عام مساعد إلى مدير عام لليومية .

و في 25 نوفمبر 2005 ، دخلت الصحيفة في إضراب بسبب حذف 52 منصب، و مع بداية عام 2006 رفض المساهمون في الصحيفة الاستمرار في تسييرها ، و تعرضت الصحيفة لخسائر مالية جعلت " إدوارد دوروتشيلد " يرغب في عدم المساهمة أكثر في صنع القرار، و لم تمنع هذه الظروف من مبادرة اليومية في

(1)- وثائق سلمت للباحثة .

(2)-Libération (journal) : op.cit .

شهر ماي 2006 بإصدار " ليبي ويك آند " (libé week-end) ،بالإضافة إلى ملحق " إيكرو " (écrans) الخاص بالتلفزيون و الأنترنت و السينما ،و آخر بعنوان " إير " (R) الذي توقف بدءا من شهر سبتمبر ، و في 13 جوان 2006 ، أعلن " سرج جولي " لفريق التحرير بأن " إدوارد دوروتشيلد " لن يقبل بتمويل الصحيفة إلا بشرط رحيله هو مع " لويس دريفوس " من الصحيفة ، و هو الخبر الذي أعتبر بمثابة الصدمة للصحفيين الذين قاموا في اليوم الموالي بنشر بيان لتكريم مؤسس الصحيفة ، معبرين فيه عن قلقهم من استقلايتهم ، ليغادر " سرج جولي " الصحيفة في 30 جوان 2006 .

و في 28 جوان 2006 أعلن كل من " سرج جولي " و " لويس دريفوس " رحيلهما عن الصحيفة و عين " فيتوريو دو فيليببي " (vittorio de filippis) بشكل مؤقت في منصب الرئيس المدير العام (و هو في الأصل مسير منتخب عن الشركة المدنية لموظفي ليبيراسيون ، المساهم الثاني في العنوان بنسبة 18.45%) ، و أصبح " فيليب كليرغيت " (philippe clerget) مدير عام لليومية ، كما تم تشكيل لجنة تنفيذية مكونة من 3 موظفين و 3 إداريين⁽¹⁾ .

و بعد التغيير الذي مس الإدارة ، رغب الكثير من الصحفيين في ترك الصحيفة ، أربعة منهم من الصحفيين الهامين على غرار " فلورانس أوبيناس " (Florence aubenas) ، " أنطوان دوبايك " (Antoine de baecque) و هو رئيس تحرير مساعد مكلف بالثقافة ، و " جان هازفيلد " (jean hatzfeld) و " دومنيك سيمونوت " (Dominique simonnot) ، و الذين أعلنوا معارضتهم لما يحدث في الصحيفة و طلبوا الاستفادة من بند التحويل الذي يسمح في حالة تغير المالك من الاستفادة من مزايا إنهاء الخدمة.

و في 13 نوفمبر تم إعلان تولي " لورنت جوفرين " (laurent joffrin) منصب رئيس مجلس إدارة الصحيفة ، بعد تركه لإدارة " لونوفيل أسرفاتور " (le nouvel observateur) الذي أصبح مديرا للتحرير بتاريخ 22 نوفمبر 2006 خلفا لـ " أنطوان دوقودمار " (Antoine de gaudemar) و ساندت الصحيفة المترشحة " سيغولين رويال " (ségolène royal) أثناء الحملة الرئاسية في عام 2007⁽²⁾ .

و بدءا من عام 2009 عينت " ناتالي كولين " (nathalie collin) كرئيس مشارك لليومية إلى جانب " لورنت جوفرين " ، و عرفت الصحيفة بفضل هذا التعاون الإداري ارتفاعا في الأرباح ، و هو نفس ما تواصل في عامي 2010 و 2011 ، و سجل هذا الأخير ارتفاعا كبيرا في توزيع الصحيفة.

(1)- Ibid .

(2)- Ibid .

و في مارس 2011 غادر " لورنت جوفرين " الصحيفة و عاد إلى مجلته السابقة و خلفه " مارك بودريي " (mark baudriller) ، كما تولى " نيكولاس ديموراند " (nicolas demorand) الإدارة المشتركة لـ " ليبيراسيون " و في أوت 2011 غادرت " ناتالي كولين " الصحيفة لتلتحق برئاسة " لوفيل أبسرفاتور "، و تم تعويضها بـ " فيليب نيكولاس " (philippe nicolas)، و في سبتمبر 2011 عوضت " آن لوفيرجون " (Anne lauvergeon) " إدوارد دو روتشيلد " على رأس مجلس رقابة الصحيفة⁽¹⁾ .

1-3- الوضع الحالي للصحيفة :

استقرت " ليبيراسيون " في 26 جويلية 1986 في شارع " برنجر " (beranger) في باريس بالقرب من ساحة الجمهورية ، و هو المقر الذي لازالت فيه إلى الآن ، و هو مرآب سيارات قديم كلف الصحيفة كثيرا من أجل إعادة هيكلته و تجهيزه⁽²⁾ ، و بالنسبة لتنظيم الصحيفة ، فبدأ من منتصف التسعينيات تم الفصل بين وظائف الرئيس المدير العام و مدير التحرير بشكل واضح ، فالرئيس المدير العام يحدد التوجهات الاستراتيجية (الأشكال الجديدة ، الملحقات ..) ، في حين أن مدير التحرير مكلف باختيار التوجه الافتتاحي ، و يقر قانون الصحيفة بأن مدير التحرير يقترح من قبل الرئيس المدير العام ، لكن فريق التحرير حر في قبول أو رفض هذا الاقتراح ، و حاليا يتولى " نيكولاس ديموراند " هذين المنصبين ، أما " فيليب نيكولاس " فهو رئيس و مسير مشارك في نفس الوقت .

جدول رقم 32 يمثل متوسط التوزيع اليومي لصحيفة " ليبيراسيون " :

العام	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط التوزيع اليومي	169427	169011	174310	164286	158115	146109	142557	133270	137831	128331	115634	116795	119759

المصدر : الصفحة الخاصة بيومية " ليبيراسيون " الفرنسية ضمن الموسوعة الإلكترونية " وكيديا "

و يقدر معدل توزيع الصحيفة يوميا بـ 120000 نسخة ، و قد عرف انخفاضا كبيرا منذ 2001 على غرار باقي عناوين الصحافة اليومية في فرنسا ، لكن عام 2011 عرف تطورا كبيرا لهذه الصحافة⁽³⁾ .

و تعتبر يومية " ليبيراسيون " الأكثر استفادة من التطور الذي عرفته الصحافة الفرنسية خلال عام 2011، حيث حققت أعلى نسبة تطور بـ 5.4% ⁽⁴⁾، كما ارتفع التوزيع الفردي - مبيعات الأكشاك و مجموع

(1)-Ibid .

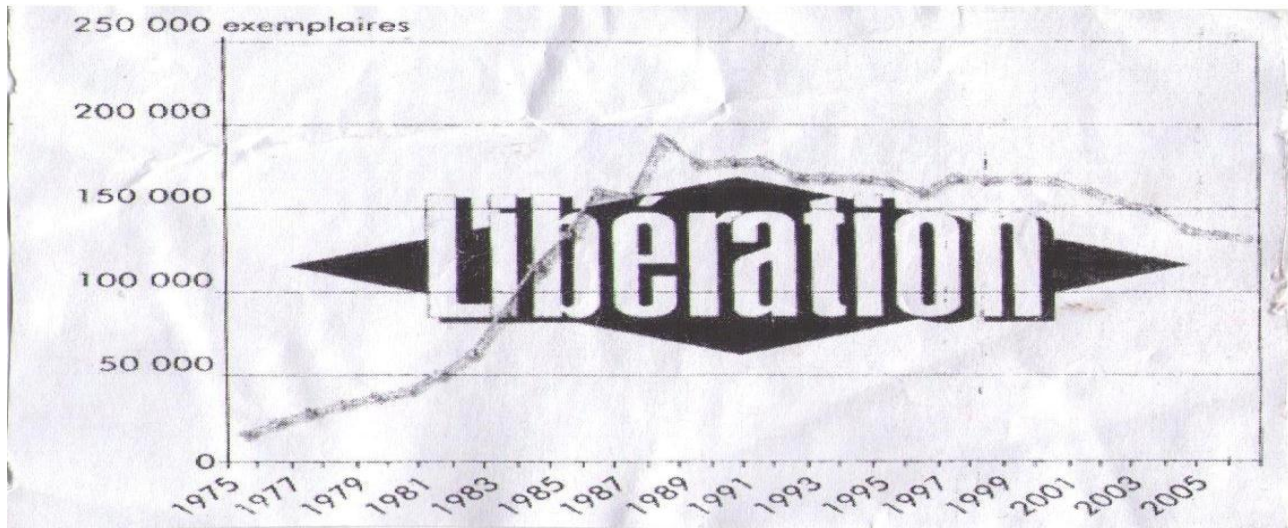
(2)-Patrick eveno , la saga libération : l'histoire , n= 318 , mars 2007 , page 13 .

(3)-Libération (journal) : op.cit .

(4)-Anne feitz ,les quotidiens nationaux ont maintenu leurs ventes en 2011: **les échos**, 06/02/2012 ,page 07.

الاشتراكات - بنسبة 10.5% ، و قد سمحت المبيعات الجيدة للصحيفة بارتفاع رقم أعمالها بـ10% ، أي ما يقابل حوالي 60 مليون أورو، و هذا رغم تراجع العائدات الإخبارية للصحيفة بنفس النسبة ، و استفادت أيضا من ارتفاع مبيعاتها الرقمية حيث يضم موقعها الإلكتروني 9000 مشترك ، و هو ما جعل الصحيفة تعمل في الوقت الحالي على تطوير عروضها عبر الأنترنت ، و خاصة تدعيم تغطيتها للمواضيع الاقتصادية ، رغم ذلك فالصحيفة لم تحقق التوازن بعد لأن عليها دفع ديونها المقدرة بـ10 مليون أورو⁽¹⁾ .

شكل رقم 02 يوضح تطور توزيع صحيفة " ليبيراسيون " من عام 1975 إلى غاية عام 2005 :



المصدر: revue l'histoire , page 12

يقدر عدد العمال في يومية " ليبيراسيون " بـ240 عاملا منهم 180 صحفي ، و لديها 4 مراسلين في الخارج ، اثنين في الولايات المتحدة الأمريكية ، واحد في الصين و تسعة في بروكسل ، كما لها 39 مراسل بالقطعة في الخارج ، و تصدر ملحقا ثقافيا يحقق نجاحا كبيرا و هو " libération next " و تعمل أيضا على إصدار أعداد خاصة في بعض المناسبات⁽²⁾، كما عرفت الصحيفة خلال عام 2011 رحيل اثنين من أهم صحفييها* ، و هما " جاك أمالريك " (jacques amalric) و " جوزي غارسون " (José garçon)** ، و تضم 3 نقابات هي " CGT " (الكونفدرالية العامة للعمل) ، نقابة " sud " و النقابة الوطنية للصحفيين (SNJ) ، و يتم دفع أجور الصحفيين على 13 شهرا ، بينما يتكون الأسبوع من 35 ساعة⁽³⁾ ، و يبرز الشكل التالي الهيكل التنظيمي لصحيفة " ليبيراسيون " :

(1)-Anne feitz , " libération " à l'équilibre pour la deuxième année d'affilée : Ibid , page 07.

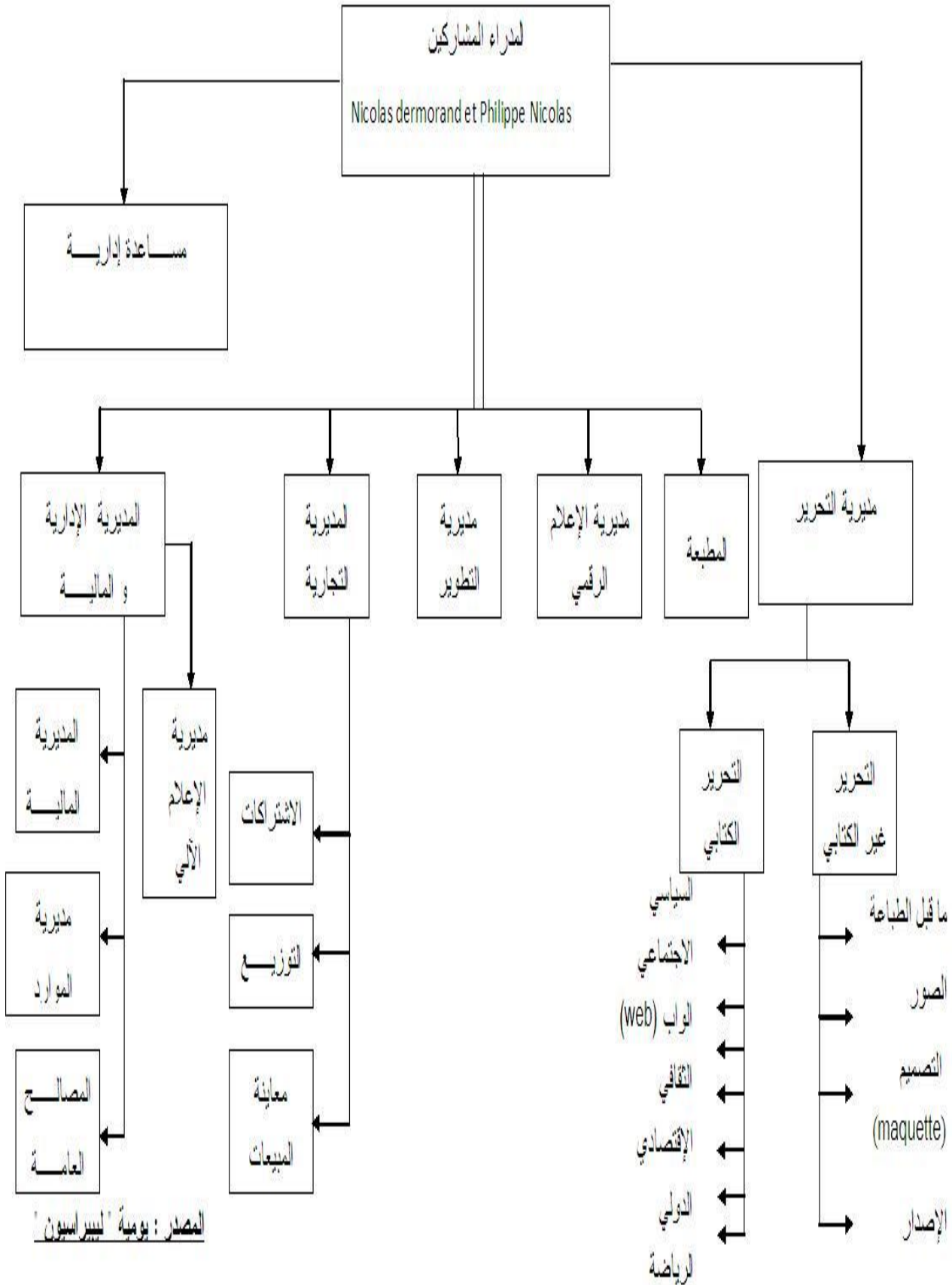
(2)-وثائق سلمت للباحثة .

*ملاحظة: و هما الصحفيان اللذان ساهما بجزء كبير في تغطية موضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال فترة الدراسة .

**ملاحظة: و هي المعلومة التي تحصلت عليها الباحثة بعد طلبها من إدارة الصحيفة بمقابلتهما أثناء فترة تواجدها بالعاصمة باريس .

(3)-وثائق سلمت للباحثة .

شكل رقم 03 يوضح الهيكل التنظيمي ليومية "ليبيراسيون" (أفريل 2012):



المصدر: يومية ليبيراسيون

2- شكل المعالجة الصحفية ليومية " ليبيراسيون " :

تمكننا فئات درجة بروز الموضوع و الصور المصاحبة للمواد الإعلامية و الأنواع الصحفية بالإضافة إلى المصادر الصحفية ،من معرفة شكل معالجة صحيفة " ليبيراسيون " لموضوع الصراع السياسي ،و عليه نقوم في هذا العنصر بإجراء قراءة كمية ثم كيفية للجداول الإحصائية و الأعمدة البيانية الخاصة بهذه الفئات .

2-1- تحليل الجداول الإحصائية :

أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 33 يمثل درجة بروز موضوع " الصراع السياسي في الجزائر " في يومية " ليبيراسيون " :

المساحة الكلية (سم ²)	مجموع المواد الإعلامية	مجموع الأعداد	درجة بروز الموضوع
91994.66	173	82	التكرار أو المساحة

يكشف لنا الجدول رقم 33 عن تخصيص يومية " ليبيراسيون " لـ 82 عدداً لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و تضمنت هذه الأعداد 173 مادة إعلامية توزعت على مساحة إجمالية وصلت إلى 91994.66 سم².

و تدل هذه الأرقام على الاهتمام المعبر الذي أولته اليومية لأحداث الصراع السياسي في الجزائر، فالصحافة الفرنسية التي تعد كوسيط للعلاقات الفرنسية - الجزائرية ، اهتمت في عمومها بظاهرة تنامي الإسلام التي أثارت ردود فعل قوية و حماسية لدى كلا ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، و قد تم التعامل مع هذه الحركة الإسلامية الدينية بكثير من العاطفة و الخوف من الجماهير المتعصبة ، فبروز الإسلام على الساحة السياسية الجزائرية إذن، يمثل بالنسبة للصحفيين مشكلة حساسة و هي " ما هي الشخصية الحقيقية للجزائر "، أي أن اهتمام الصحف الفرنسية بالصراع السياسي في الجزائر يعود إلى ترسخ فكرة أنّ ما يمس الجزائر يمس أيضاً بفرنسا⁽¹⁾.

و ما نلاحظه من خلال تصفح الأعداد المخصصة لموضوع الصراع السياسي هو المساحة التحريرية العامة المخصصة للحدث، و إذا علمنا بأن مساحة الصفحة الواحدة في هذه اليومية يساوي 825 سم²، و بقسمة المساحة التحريرية الكلية المخصصة لموضوع الدراسة على هذه المساحة، نجد أن صحيفة " ليبيراسيون "

(1)-Hecène haïfi , la presse française et l'Algérie (au travers sa perception du phénomène islamiste : www.haifi.over-blog.com , le 20/05/2012.

خصت 111.5 صفحة للحدث، أي بمعدل صفحة و نصف لكل عدد من أعداد الدراسة (82 عدداً) و هو ما يدل على أن الصحيفة عملت على نقل أدق التفاصيل عن موضوع الدراسة ضمن كل عدد تتناوله فيه ، يضاف إلى ذلك أن اليومية لم تعالج موضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال صفحة الأحداث الدولية " العالم " (monde) فقط ، بل تناولته من خلال عدّة صفحات أو أركان هامة في الجريدة مثل " مرتدات " (rebonds)، " الحدث " (l'évènement)، " إفريقيا " (Afrique)، " مناظرات " (débats) بالإضافة إلى الصفحة الأولى، و هو ما يؤكد الاهتمام الكبير الذي أولته يومية " ليبيراسيون " لموضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أفريل 1999.

ب- نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

جدول رقم 34 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية المخصصة للصراع السياسي في الجزائر في يومية " ليبيراسيون " :

المجموع	الخرائط	الرسوم	الصور الفوتوغرافية	الصور المصاحبة للمواد الإعلامية
116	16	14	86	التكرار
%100	13.79%	12.07%	%74.14	النسبة المئوية

يوضح الجدول رقم 34 نوعية الصور المرفقة مع المواد الإعلامية التي تناولت موضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " ليبيراسيون " ، حيث يظهر جلياً تفوق الصور الفوتوغرافية بنسبة تشكل الأغلبية و تقدر بـ %74.14 أي ما يقابل 86 تكرار، في حين حققت كل من الرسوم و الخرائط نسباً متقاربة تقدر بـ %12.07 و %13.79 على التوالي، و هي النسب التي توافق 14 رسماً و 16 خريطة.

إنّ الصورة الفوتوغرافية في الصحافة، و بالنظر إلى خصائصها التقنية تمثل النوع الوحيد من الصور الذي يسمح بإعادة استنساخ الحدث و إقامة اتصال حميمي بين القارئ الذي يرى و الحقيقة التي تم رؤيتها، و يعتبر فريديريك لامبارت (Frédéric Lambert) بأنه لا يمكن التفريق بين الصورة و الإغراء و أن قراء الصحف هم ضحايا هذا الإغراء الذي يمثل ربما نتيجة طبيعة هذه الصور نفسها المحملة بالإيماءات، و التي تستهدف الترميز أكثر من إعادة الاستنساخ (1) ، و تم الاعتماد كثيراً على مستوى يومية " ليبيراسيون " على الصور بمعدل 3 صور/ عدد و صورة/ مادتين إعلاميتين و ذلك بالنظر إلى عاملين اثنين و هما :

(1)-Ahmed adimi , la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française de 1978 à 1992 : thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication , université stendhal-grenoble 3, France, septembre 1994 , page 139.

● إمكانية اختصار الفكرة العامة من خلالها، بالإضافة إلى الرسائل التي لا يمكن تمريرها للقارئ إلا عن طريقها (1).

● الصعوبات التي ميزت ظروف عمل الصحفيين الأجانب - و منهم الفرنسيين - في الجزائر خلال تلك الفترة، بسبب الرقابة الكلية المفروضة على المعلومات و الأخبار الأمنية، و قد أكدت إحدى تقارير منظمة مراسلون بلا حدود " أن إصدار التأشيرات للصحفيين الأجانب لا يكون إلا من قبل مصالح وزارة الاتصال "، و كانت طلبات التأشيرة لمراسلة يومية " لبييراسيون " و هي جوزي غارسون (José Garçon) ترفض تلقائياً (2)، و هو ما أشارت إليه الصحيفة أثناء تغطيتها للحدث*، لذلك كان لابد من تغطية هذا العجز عن طريق توظيف أوسع للصور.

و قد شكلت الصور الفوتوغرافية نسبة 74.14% من مجموع الصور المرفقة مع المواد الإعلامية المخصصة لموضوع دراستنا، و كانت وكالة الأنباء الفرنسية أهم مصدر ممول للصحيفة بالصور، يليها كل من وكالة رويترز و أسوسيتد برس (AP)، كما اعتمدت يومية " لبييراسيون " على بعض المؤسسات المختصة في جمع الصور مثل " غاما برس فوتوغرافر " (gamma press photographer) و " ريجيس بوسو سقما " (regis bossu sygma)، " سيبا برس " (sipa press)... إلخ، بالإضافة إلى بعض الصور التي يلتقطها أعضاء قسم الصور بالصحيفة، و تمحور مضمون مجمل الصور الفوتوغرافية حول إبراز مختلف مظاهر الصراع مثل المظاهرات، تطبيق مرسوم حالة الطوارئ، و ضحايا العنف خاصة من الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري، و عملت أيضاً على إبراز أهم الفاعلين في الصراع، و تحدي الفرد الجزائري للظروف الأمنية الصعبة، كما خصصت بعض الصور لضحايا الصراع من الفرنسيين و الملاحظ أن الصحيفة لم تركز كثيراً على رموز الإسلام السياسي، و لم يقتصر ظهور الصور الفوتوغرافية على نوع صحفي معين، فهي وظفت من خلال الأنواع الإخبارية، مثلما وظفت أيضاً في أنواع الرأي و الأنواع الاستقصائية.

جاءت الرسوم في المرتبة الأخيرة و بفارق تكرارين عن الخرائط، و يعرف الرسم في الصحافة بأنه الاستساح المشوه للحقيقة، فيمكن جعله يقول أي شيء، فهو يعيد إنتاج الفكرة التي ترغب الصحيفة في نقلها، و التي

(1)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون (phillipe lançon) في مقر يومية " لبييراسيون " (libération) يوم 06 أبريل 2012 على الساعة 11:30.
(2)-Nicolas beunaiche, attentats –suicide et figures médiatiques du kamikaze dans la presse française : **séminaire violences et médias**, institut d'études politiques de Lyon, 2007, page 17.

*ملاحظة : أنظر يومية " لبييراسيون " في 1993/11/22 .

لا يمكن لأي صورة أن تجسدها لأنها تقدم ما هو موجود فقط، كما أن الرسم الذي هو من إبداع الإنسان، لا يمكن أن يكون موضوعياً لأنه يخضع لتأثير العواطف و الثقافة و الأفكار، و زاوية المعالجة و حتى الحالة النفسية للشخص الذي يجسده(1).

لكن الملاحظ أن يومية " ليبيراسيون " نادراً ما تستعمل الرسوم الإيضاحية، فمن بين 14 رسم، نجد أن 13 منها أستعمل في عدد واحد و الخاص برئاسيات نوفمبر 1995، و كانت عبارة عن رسوم بيانية، أما الرسم الوحيد الذي ظهر من خلال تغطية الصحيفة للصراع في الجزائر، و الذي يشبه الكاريكاتور في تصميمه، فقد تناول بشاعة المجازر التي كانت تحدث في تلك الفترة التي نشر فيها هذا الرسم.

و على العكس استعملت الخرائط بوفرة في الصحيفة (16 خريطة)، فهي تمثيل تجريدي لإقليم ما، يعمل على توضيح الخبر من خلال تحديد مكان وقوع الحدث، و تستعمل من قبل الصحافة في حالتين أساسيتين، هما حالة الحرب لتبيين مكان المواجهات بدقة، أو إذا تعلق الأمر بحدث يجري في بلد غير معروف، لإبراز حدوده، مساحته و أهميته الجيوسياسية(2)، فعلى الرغم من أن الجزائر تعد بلداً معروفاً سواء بالنسبة للفرنسيين أو الأوروبيين، إلا أن الصحيفة اعتمدت على الخرائط لتوضيح أدق لبعض المناطق غير المعروفة بالمقارنة مع الولايات الرئيسية، مثل مفتاح، بن طلحة، تازمالت...، و التي تعد كمناطق نفوذ للجماعات الإسلامية المسلحة (GiA)، أو وقعت بها اعتداءات مست الجزائريين أو الفرنسيين، مع تحديد نوع هذه الاعتداءات بدقة و زمن حدوثها و هوية ضحاياها، و نادراً ما أستعمل هذا النوع من الصور لتحديد منطقة ما خصت بربورتاج من قبل الصحيفة.

ج - الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 35 يمثل توزيع الأنواع الصحفية في يومية " ليبيراسيون " :

الأنواع الصحفية	أنواع إخبارية	أنواع رأي	أنواع تعبيرية	المجموع
التكرار	69	71	33	173 (مادة إعلامية)
النسبة المئوية	%39.88	%41.04	%19.08	%100

(1)-Ahmed adimi, la montée de l'islamisme : op.cit , page 141.

(2)-Ibid : page 143.

يبين الجدول رقم 35 توزيع الأنواع الصحفية في يومية " ليبيراسيون "، و يظهر جلياً تفوق الأنواع الإخبارية و أنواع الرأي على الأنواع التعبيرية، و احتلت أنواع الرأي المرتبة الأولى بـ 41.04% أي ما يقابل 71 مادة إعلامية، تليها مباشرة بنسبة قريبة الأنواع الإخبارية التي استعملت في 69 مادة إعلامية أي 39.88%، في حين شغلت الأنواع التعبيرية نسبة 19.08% فقط، أي ما يقابل أقل من نصف النسبتين السابقتين و بـ 33 تكراراً، و يظهر من خلال النتائج السابقة ميل الصحيفة نحو التعليق على موضوع الدراسة أكثر من جمع الأخبار حوله، على الرغم من أن الصراع السياسي في الجزائر كحدث كلي، تميز بتسارع الأحداث الجزئية و كثرتها، و هو ما يعني أن اليومية حرصت على إبراز وجهة نظرها اتجاه الصراع القائم، لكنها في ذات الوقت لم تغفل عن متابعة تفاصيل ما يجري في الجزائر.

إن الأنواع الصحفية هي أشكال أو صيغ تعبيرية لها بنية داخلية متماسكة و تتميز بطابع الثبات و الاستمرارية، و تعكس الواقع بشكل مباشر و واضح و سهل، و تسعى إلى تقديم و تحليل و تفسير الأحداث و الظواهر و التطورات، مستهدفة بذلك إيصال رسالة محددة للقارئ، فالأنواع الصحفية إذا ليست سوى أشكال تعاقدية و ظواهر لسانية، فالنص الصحفي هو نتاج فعل الكلام الذي يتم في وضع من التبادل الاجتماعي، وفق صيغة تعاقدية تحدها المنظومة الرمزية المتداولة⁽¹⁾.

و يهدف تباين الأنواع الصحفية في وسيلة إعلامية واحدة إلى ترجمة تنوع حاجة القارئ و لمساعدته في متابعة الأخبار و فهم دلالاتها، و إدراك خلفياتها و تداعياتها، فرغم تكامل وظائف الأنواع الصحفية، إلا أن لكل نوع صحفي وظيفة محددة و دقيقة لا يستطيع أن يتولاها غيره، فوظيفة الخبر غير وظيفة المقال، كما تختلف عن العمود⁽²⁾، و قد ركزت يومية " ليبيراسيون " أكثر على الأنواع الإخبارية و خاصة أنواع الرأي، مع إهمالها النسبي للأنواع التعبيرية.

و الملاحظ على الأنواع الإخبارية في الصحيفة و التي تتمثل أساساً في الأخبار و التقارير، هو كثرة الاعتماد على وكالات الأنباء و خصوصاً وكالة الأنباء الفرنسية و رويترز، و في نفس الوقت قل اعتمادها على صحفييها و مراسليها في استقاء الأنباء حول الصراع القائم في الجزائر، و هو ما يعود بالأساس إلى الصعوبات التي وجدها الصحفيون في الوصول إلى مصادر المعلومات⁽³⁾.

(1)-أديب خضور: أدبيات الصحافة، د ط، مطبعة داودي، دمشق، 1986، ص14.

(2)-نصر الدين لعياضي، الأنواع الصحفية في الصحافة الإلكترونية (نشأة مستأنفة أم قطعة) :
site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/، 2012/05/20، ص08.

(3)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون : سبق ذكرها.

و رغم ذلك فقد حرصت الصحيفة على تتبع أدق التفاصيل فيما يتعلق بسيرورة الصراع من اعتقالات و مظاهرات و مواجهات بين أطراف الصراع، و إحصاء الضحايا و الجرحى، و تعريف القراء بهم في حالة ما إذا كانوا من الشخصيات البارزة، مع عرض محتوى مختلف البيانات الصادرة عن الفاعلين المباشرين في الصراع المستقرين في الجزائر أو خارجها، و تتبع ردود الفعل الرسمية و غير الرسمية، الداخلية و الخارجية اتجاه ما يحدث، كما كانت الصحيفة تعد كل فترة تقاريراً عن حصيلة الصراع العنيف أو عن تكنولوجيا الصراع منذ استقالة الرئيس الشاذلي، أو تكنولوجيا العمليات المستهدفة للأجانب، و عن وضع الجالية الفرنسية في الجزائر، بالإضافة إلى عرض التأثيرات الداخلية للصراع على مختلف مجالات الحياة، و خاصة الثقافية منها.

أما أنواع الرأي و هي الأكثر استعمالاً من قبل يومية " ليبيراسيون " لتغطية الصراع السياسي في الجزائر و هذا النوع لا يتعامل مع الواقع بغرض نقله أو التبليغ عنه، لذا لا ينحصر في وصف ما جرى و حدث، بل يسعى إلى إبراز الموقف أو تقديم وجهة النظر منه⁽¹⁾، و في هذا الإطار اعتمدت الصحيفة على تحليلات الصحفية المختصة في شؤون الجزائر جوزي غارسون * (José garçon)، بالإضافة إلى عديد المتعاونين الذين فسح لهم المجال لتقديم وجهة نظرهم، و الأهم هو عرض وجهة نظر الصحيفة اتجاه الحدث من خلال الافتتاحية التي تنشر بشكل دائم تقريباً ضمن الصفحة الثانية للجريدة في ركن " الحدث " (l'évènement). إن الافتتاحية على وجه التحديد و الاستثناء تحتوي على إشارات واضحة تدل على الذاتية، و التي يقترح فيها الصحفي - و هو عادة من الأعلام المعروفة في مهنة الصحافة أو لدى الجمهور الواسع - تحليلاً أو تأويلاً للأحداث وفقاً لوجهة نظره أو وجهة نظر الصحيفة، و تمتلك الصحف الكبرى كتاب أعمدة معتمدين لا يطلب منهم تغطية الأحداث و إنما اقتراح قراءة لها، تكون موجهة أحياناً سياسياً أو فلسفياً⁽²⁾، و قد قام رئيس التحرير في تلك الفترة و هو جاك أمالريك (Jacques amalric) بهذه الوظيفة في أغلب المرات، و الملفت للانتباه هو أن الصحيفة جعلت الصراع السياسي في الجزائر موضوع 13 افتتاحية من أصل 82 افتتاحية ممكنة، أي بنسبة تقارب 16%، و هي نسبة جدّ هامة، تدل على الاهتمام الكبير الذي أولته يومية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، على الرغم من أنه ليس حدثاً محلياً.

(1)-نصر الدين لعياضي، الأنواع الصحفية في الصحافة الإلكترونية : مرجع سبق ذكره ، ص 04.

*ملاحظة : و قد غادرت هذه الصحيفة اليومية منذ نهاية عام 2011 لتصبح كاتبة عمود في صحيفة " لوبسرافاتور دو ماروك " (l'observateur du Maroc) المغربية.

(2)-L'information journalistique : fr.wikipedia.org/wiki/journalisme , le 23/05/2012.

و تم التطرق من خلال مواد الرأي لتحليل الوضع القائم و مدى خطورة الإسلام السياسي، و التنبأ كل مرة بمجرى الأحداث مستقبلاً، و تم التركيز على الدور المحوري للجيش في خضم الصراع، و تحليل أسباب الصراع و استراتيجية الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مدى قوة الجماعات الإسلامية، كما اهتمت الصحيفة بشكل ملحوظ بدور فرنسا في الصراع و كيفية التعامل معه و فرضيات استهداف المصالح الفرنسية في الجزائر . و بالنسبة للأشكال التعبيرية المتمثلة أساساً في الـ ريبورتاج و البورتري و المقابلة فقد استعملت بنسبة قليلة من قبل الصحيفة، و كانت أغلبها عبارة عن ريبورتاجات من إعداد الصحيفة فلورانس أوبيناس (Florence Aubenas) و الصحفيين غاي مييت (Gilles millet) و ديدي فرانسوا (Didier François) ، بالإضافة إلى الصحيفة جوزي غارسون ، و قد بلغ عددها 16 ريبورتاجاً، تطرق فيها الصحفيون لما سمي بـ " الأسلمة المفروضة على المجتمع " و انغلاق المجتمع الجزائري على نفسه بسبب الخوف و الحزن، و وضعية المرأة و الفكر في ظل الصراع القائم، و افتقاد الأسر الجزائرية لأجواء شهر رمضان بسبب تدهور الوضع الأمني، و استماتة أفراد قوات الدفاع الذاتي، و أيضاً تحدي عينات من المجتمع الجزائري للإرهاب و ممارستهم لحياتهم العادية، و هو الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاث ريبورتاجات متسلسلة في كل من وهران، الصحراء و العاصمة الجزائر .

كما أجرت الصحيفة 12 مقابلة مع عدة شخصيات و كلها جزائرية ، ما عدا الكاتب برونو إيتيان ، مثل الكاتب رابح ميموني، و الشيخ محفوظ نحاح، و عبد الحمدي مهري، و الملاحظ أن 3 مقابلات تمت مع شخصية واحدة و هي رابح كبير و هو أحد قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج، و تركزت أسئلة الصحيفة على معرفة رأيه في كيفية تعامل فرنسا مع أحداث الصراع و الفاعلين فيه و لاسيما الجبهة الإسلامية، و رؤيته لما يجب أن يكون عليه الموقف الفرنسي من أطراف الصراع حتى لا تتحول إلى هدف بالنسبة للجماعات الإسلامية.

و أنجزت اليومية 3 بورتريجات، الأولى للرئيس محمد بوضياف و كان ذلك بعد اغتياله، و الثاني لأسقف كنيسة وهران بعد اغتياله أيضاً ، و الأخير حول كل من عباسي مدني و علي بلحاج.

د- المصادر الصحفية في يومية " ليبيراسيون " :

جدول رقم 36 يمثل توزيع المصادر الصحفية في يومية " ليبيراسيون " :

المجموع	دون توقيع	متعاونين	مصادر ثانوية	مصادر أولية	المصادر الصحفية
173	31	15	10	117	التكرار
(مادة إعلامية)					
%100	%17.92	%8.67	%5.78	%67.63	النسبة المئوية

تظهر القراءة الكمية لمعطيات الجدول رقم 36 اعتماد الصحيفة بشكل واسع على المصادر الأولية التي شكلت نسبة 67.63% بما مجموعه 117 تكرار، في حين احتلت المصادر الثانوية أضعف نسبة بـ 5.78% بـ 10 تكرارات فقط، و اعتمدت الصحيفة بنسبة معتبرة على المتعاونين بـ 8.67% أي ما يقابل 15 تكرار، لكن في نفس الوقت شكلت المواد الإعلامية غير الموقعة نسبة جد معتبرة بلغت 17.92% بـ 31 تكرار.

يقصد بمصادر الأخبار النبع الذي يحصل من خلاله الصحفي على مادته الإعلامية من أخبار، و معلومات و حقائق و أفكار و آراء و كافة المعارف التي تخدم الصحفي في موضوعه⁽¹⁾، و تظهر النتائج اعتماد اليومية بشكل أساسي على المصادر الأولية أي المصادر الذاتية، و تتميز " ليبيراسيون " بأنها تضم ضمن طاقمها الصحفي صحفية مختصة في شؤون الجزائر و هي **جوزي غارسون (José garçon)**، التي قامت بتحرير أغلب التقارير و مواد الرأي - عدا ما يكتبه المتعاونون و أيضاً الافتتاحية - و حتى بعض الروبورتاجات و تكفّلت أيضاً بإجراء أغلب المقابلات الصحفية و إعداد البورتريهات، بالإضافة إليها اختص كل من **مارك كرافتز (Mark kravetz)** و **جاك أمالريك (jacques Amalric)** و **جيرارد دوبي (Gérard Dupuy)** بتحرير جميع الافتتاحيات المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، في حين أنجز كل من **غاي مييت (Gilles millet)** و **فلورنس أوبيناس (Florence Aubenas)** و **ديدي فرانسوا (Didier François)** غالبية الروبورتاجات المتعلقة بموضوع الدراسة.

مع ملاحظة أن الصحفية **جوزي غارسون** حررت 54 مادة إعلامية من أصل 117 كتبها صحفيو و مراسلو اليومية، و هو العامل الذي مكن صحيفة " ليبيراسيون " من الاعتماد كثيراً على مصادرها الأولية لتغطية موضوع الدراسة، و قد أثر ذات العامل على توظيف الصحيفة للمصادر الثانوية التي ظهرت من خلال 10 مواد إعلامية فقط، و كلها عبارة عن أخبار منقولة عن وكالة رويترز البريطانية و وكالة الأنباء الفرنسية دون غيرها من وكالات الأنباء، و هو ما يعني أن الصحيفة حرصت على تغطية الصراع الدائر في الجزائر بالاعتماد أكثر على صحفييها و مبعوثيها الخاصين إلى الجزائر، بالإضافة إلى المراسلات التي تردّها من بعض مكاتبها في الدول التي يتواجد بها بعض النشطاء من المعارضة أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و تجنبت الاعتماد بشكل مكثف على وكالات الأنباء.

اعتمدت الصحيفة بنسبة معتبرة على المتعاونين الذين شكلوا مصدر 15 مادة إعلامية من أصل 173 مادة مخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و الملاحظ على هذه الفئة أولاً أنها كانت مزيجاً من

(1)- أسماء حسين حافظ :مصادر الأخبار الصحفية و مواجهة تحديات سرعة تدفق المعلومات، دار الثقافة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2000، ص15.

الشخصيات الفرنسية (8 مقالات) و الجزائرية (6 مقالات)، كما سجلنا مقالاً مشتركاً بين كل دانيال تيمسيت (Daniel Timsit) و هو طبيب ، مع رمضان حاكم و هو باحث جزائري، و قد اعتمدت الصحيفة على متعاونين فرنسيين ذوي كتابات معروفة و راقية المستوى على غرار غاي كيبييل (Gilles Kepel) و هو باحث مختص في قضايا الإسلام و العالم العربي و أستاذ في معهد الدراسات السياسية بباريس، و الباحث المعروف بنجامين ستورا (Benjamin stora) و هو من مواليد مدينة قسنطينة الجزائرية، و تتمحور جل بحوثه و دراساته حول تاريخ المغرب العربي المعاصر، الجزائر الاستعمارية و الهجرة إلى فرنسا*، بالإضافة إلى فرانسوا بورغات (François burgat) و هو باحث و مدير المعهد الفرنسي للشرق الأوسط، و باتريك بودوين (Patrick baudouin) و كان في تلك الفترة يشغل منصب رئيس الفدرالية الدولية لرابطة حقوق الإنسان و دانيال سيبوني (Daniel Sibony) و هو كاتب و فيلسوف... إلخ.

لكن و بالمقابل اعتمدت الصحيفة على متعاونين جزائريين أقل شهرة و جلهم من الصحفيين و المثقفين مثل وسيلة بن رابيس ، أكرم بلقايد ، حسان حيرش... إلخ، ما عدا عدي الهواري و هو أستاذ جامعي مختص في علم الاجتماع على مستوى معهد الدراسات السياسية بليون الفرنسية.

و قد وردت أغلب مقالات المتعاونين ضمن صفحة " مرتدات " (Rebonds) و هو الركن المخصص على مستوى الصحيفة لهذا النوع من القراءات، ما عدا مقال بنجامين ستورا الذي ورد ضمن صفحة " العالم " (monde) و قد فسرت الصحيفة اعتمادها على المتعاونين**، برغبتها و رؤيتها لضرورة فتح المجال أمام مختلف الآراء و التوجهات لمناقشة الصراع القائم في الجزائر، من أجل فهم أحسن لما يحدث.

شكلت المصادر المجهولة أو غير المحددة ثاني أعلى نسبة في يومية " ليبيراسيون " بـ 17.92% و 31 تكرار أي بما يفوق ضعف المواد الإعلامية المنسوبة لمجمل المتعاونين، و هو ما يتناقض بالطبع مع الاعتماد الكبير لها على مصادرها الأولية و ابتعادها عن المصادر الثانوية، و جميع المواد الإعلامية التي لا تحمل أي توقيع عبارة عن أخبار، وردت بعض منها في الصفحة الأولى - و هو أمر طبيعي - في حين جاءت غالبيتها ضمن الصفحات الداخلية، و هو ما يؤثر على مصداقية الجريدة، خاصة و أن هذه الأخبار تتعلق بأحداث الصراع العنيفة من تقجيرات و حواجز مزيفة و مواجهات مسلحة... إلخ.

*ملاحظة: لتفاصيل أكثر أنظر : fr.wikipedia.org/wiki/Benjamin_stora

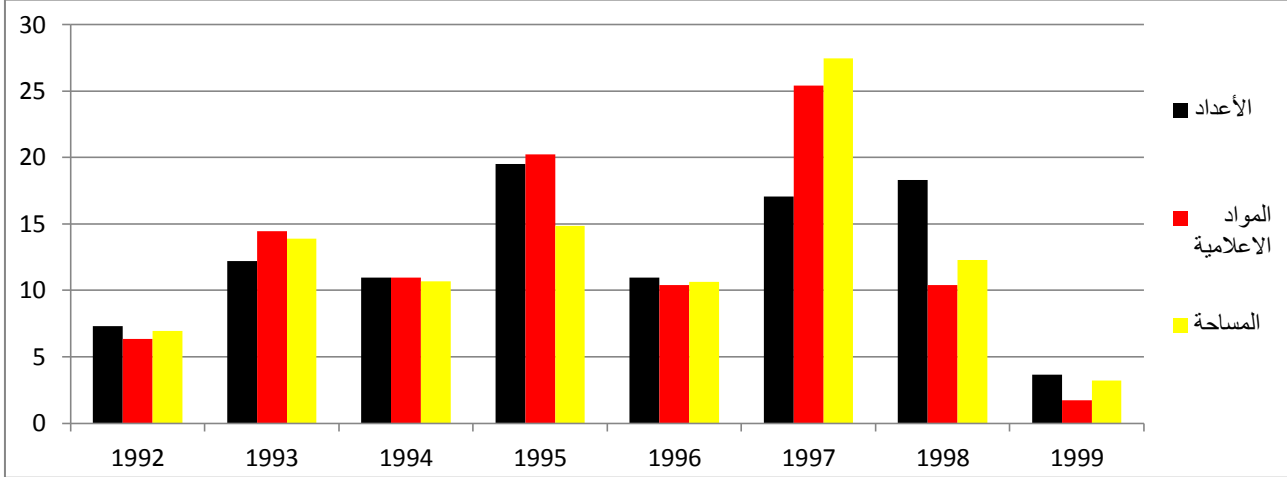
**ملاحظة: و هو ما أشارت إليه الصحيفة في أحد أعدادها الصادرة في عام 1994.

2-2- تحليل الأعمدة البيانية :

أ- تطور بروز موضوع الصراع السياسي على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 20 يوضح تطور بروز موضوع الصراع السياسي في يومية " ليبيراسيون " على

إمتداد فترة الدراسة :



يبين لنا العمود البياني رقم 20 تطور حجم الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر في يومية " ليبيراسيون "، و يظهر جلياً تسجيل سنوات 1995 و 1998 و 1997 لأعلى النسب فيما يخص حجم الأعداد بـ 19.51% و 18.29% و 17.07% على التوالي، في حين سجلت سنوات 1993 و 1996 و 1994 نسباً متوسطة قدرت بـ 12.19% و 10.98% و 10.98% على التوالي، و بالمقابل خصصت أقل نسبة من المواد الإعلامية لموضوع الدراسة خلال عامي 1992 و 1999 بـ 7.32% و 3.66% على التوالي.

أما أكبر النسب فيما يخص المواد الإعلامية فقد تحققت في أعوام 1997 و 1995 و 1993 بـ 25.43% و 20.23% و 14.46%، تليها أعوام 1994 و 1996 و 1998 بنسب 10.98%، 10.4%، 10.4% على التوالي، في حين حقق عامي 1992 و 1999 دائماً أقل النسب بـ 6.36% و 1.74% على التوالي، و قد سجلت أعلى النسب فيما يتعلق بالمساحة المخصصة لموضوع الدراسة خلال أعوام 1997 و 1995 و 1993 بـ 27.45% و 14.86% و 13.91% على التوالي، تليها سنوات 1998 و 1994 و 1996 بـ 12.27% و 10.69% و 10.64% على التوالي، و سجل عامي 1992 و 1999 دائماً أقل النسب فيما يخص المساحة أيضاً بـ 6.96% و 3.22%.

نلاحظ من خلال نتائج العمود البياني رقم 20 توافقاً كبيراً بين ترتيب نسب المواد الإعلامية و المساحة عبر السنوات، في حين يختلف ترتيبهما عن ترتيب نسب الأعداد المخصصة للموضوع خاصة فيما يخص سنة

1998، و بدرجة أقل فيما يخص عامي 1993 و 1994، و يرجع هذا الاختلاف إلى أن اهتمام الصحيفة بالموضوع عموماً يظهر أكثر من خلال مجموع المواد الإعلامية و المساحة المخصصة له، و ليس من خلال الأعداد التي تناولته فيها الصحيفة، فالملاحظ على عينة الدراسة الخاصة بيومية " ليبيراسيون " هو قلة الأعداد المخصصة للصراع السياسي في الجزائر بالمقارنة مع عدد المواد الإعلامية و المساحة المخصصة له، فكلما تناولت الصحيفة الموضوع ، تخصصه بعدة مقالات (أي مواد إعلامية)، و نجده أيضاً يستحوذ على عدة صفحات من الجريدة و بالتالي على مساحة أكبر.

إن اهتمام الصحيفة بالصراع السياسي في الجزائر هو مجرد استمرارية لاهتمام الصحافة الفرنسية بالأحداث في الجزائر منذ مطلع عام 1990، حيث تركز الخطاب الصحفي منذ تلك الفترة حول تنامي الإسلام، و المخاطر التي يمكن أن يشكلها الإسلاميون بالنسبة لفرنسا في حالة وصولهم إلى الحكم⁽¹⁾.

لقد سجل عامي 1995 و 1997 أعلى النسب من حيث الأعداد و المواد الإعلامية و المساحة و هو ما يعني أن اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة زاد خلال هذين العامين، و قد ركزت " ليبيراسيون " تغطيتها خلال عام 1997 على احتدام الصراع بين الجماعات الإسلامية المسلحة (الجيا) و السلطة، و إطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية عباسي مدني و علي بلحاج، بالإضافة إلى الرقم 3 في الجبهة - كما أسمته الصحيفة - و هو عبد القادر حشاني، و قد حظي إطلاق سراح الأخير بالتحليل و الشرح.

لكن الحدث الأبرز من خلال الصحيفة خلال هذا العام هو سلسلة المجازر التي حصلت في عدة مناطق من الجزائر، لاسيما في وسط البلاد خلال أشهر أوت، سبتمبر و أكتوبر، و لم تكف الصحيفة بتغطيتها بالأخبار و التقارير و إنما تواصلت تحاليلها و تفسيراتها و قراءاتها لها، التي أخذت طابع تحقيقات بهدف معرفة المتسبب الرئيسي و الحقيقي فيها، كما اهتمت " ليبيراسيون " بالانتخابات التشريعية التي نظمت خلال نفس المرحلة، لكنها ركزت أكثر على تقصي رأي الشارع حول تزامن نفس الانتخابات مع سلسلة المجازر و مواكبة مظاهرات الشباب الجزائري ضد ما وصفته الصحيفة بالتزوير العام، و أجرت ربورتاجات حول هجرة السكان بفعل المجازر، و نقلت أيضاً شهادات لبعض المغتربين في فرنسا الذين قضوا عطلة الصيف في الجزائر، و لم يعد بعضهم أصلاً بعد وقوعهم كضحايا لعمليات إرهابية حسب وصف الصحيفة .

أما في عام 1995، تطرقت الصحيفة لمواضيع متنوعة مثل مبادرات الحوار التي تقدم بها مختلف الأطراف من أجل وضع حدّ للصراع، و قامت بنشر مجموعة من الأخبار و التقارير تابعت من خلالها تطورات

(1)-Ahmed Adimi , la montée de l'islamisme : op.cit , page 11.

الوضع الأمني، كما غطت الانتخابات الرئاسية و علقت على ما أسمته تداعيات انتخاب الجنرال زروال كرئيس للجمهورية، و اهتمت أيضاً باستهداف الصحفيين الجزائريين من قبل الإسلاميين.

و بالنسبة لعام 1998 الذي شهد ثاني أعلى نسبة من ناحية الأعداد المخصصة للموضوع و رابع أعلى نسبة فيما يخص المساحة، لكنه احتل المرتبة الخامسة بالنسبة للمواد الإعلامية، فقد تميز بكثرة الأحداث و تنوعها، و هنا لاحظنا حرص الصحيفة على التعليق عليها، من خلال تقديم وجهة نظرها دون إهمال آراء أخرى جسدها المتعاونون*، و هو ما تطلب منها أعداداً و مساحة أكبر.

ركزت الصحيفة تعليقاتها خلال هذه السنة على عمل لجان التحقيق في الجزائر، خاصة بعد تطورات الصراع الخطيرة من خلال سلسلة المجازر الإنسانية التي حدثت، كما عقدت مقارنات بين تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و التقرير المقدم من قبل الحكومة الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة، و عادت الصحيفة لتسلط الضوء من جديد على ما أسمته ب " نكبة شهر رمضان المفقودة "، و قدمت قراءات لـ " العنف الغريب " في الجزائر و هو المصطلح الذي أطلقه دانيال سيبوني (Daniel sibony) على المجازر البشعة، و اهتمت الصحيفة بأخبار العنف مثل مجزرة سيدي نعمان و الاعتداءات الإرهابية في كل من خميس مليانة و القبائل... الخ، و تمحورت تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة خلال الأشهر الأخيرة من عام 1998 حول صراع المصالح في أعلى هرم السلطة، و الذي أدى إلى انسحاب الرئيس زروال من سباق الرئاسيات المسبقة أو ما أسمته " ليبيراسيون " بـ " التقاعد المفاجئ ".

و حققت أعوام 1993 و 1994 و 1996 اهتماماً متوسطاً من قبل الصحيفة بموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و نلاحظ خلال عام 1993 الاهتمام الكبير لليومية بمحاولات الاغتيال التي كان يتعرض لها بعض رموز النظام، مثل نجاة الجنرال خالد نزار من إحداها، و مقتل الوزير السابق جيلالي اليابس، و في هذا السياق قدمت تحليلات حول أسباب استهداف العسكريين من قبل الإسلاميين، و ما أسمته أيضاً باستراتيجية الإرهاب الواضحة من خلال قتل المفكرين و المثقفين الجزائريين، و حولت اهتمامها منذ اختطاف العاملين الثلاثة في القنصلية الفرنسية بالعاصمة الجزائر نحو استهداف الرعايا الفرنسيين، و غطت أيضاً مظاهرات الجزائريين ضد " العنف الإسلامي ".

بينما تركز اهتمام الصحيفة خلال عام 1994 حول العنف الذي أصرت - و تحديداً الصحفية جوزي غارسون - على تسميته بالإرهاب الإسلامي، و في عام 1996 تواصل اهتمام " ليبيراسيون " باستمرار

*ملاحظة : و إذا تمعنا في العمود البياني رقم 22 نلاحظ تفوق أنواع الرأي على باقي الأنواع الصحفية، كما يتبين لنا من خلال العمود البياني رقم 23 بأن فئة المتعاونين خلال نفس السنة (1998) سجلت ثاني أعلى نسبة عبر السنوات.

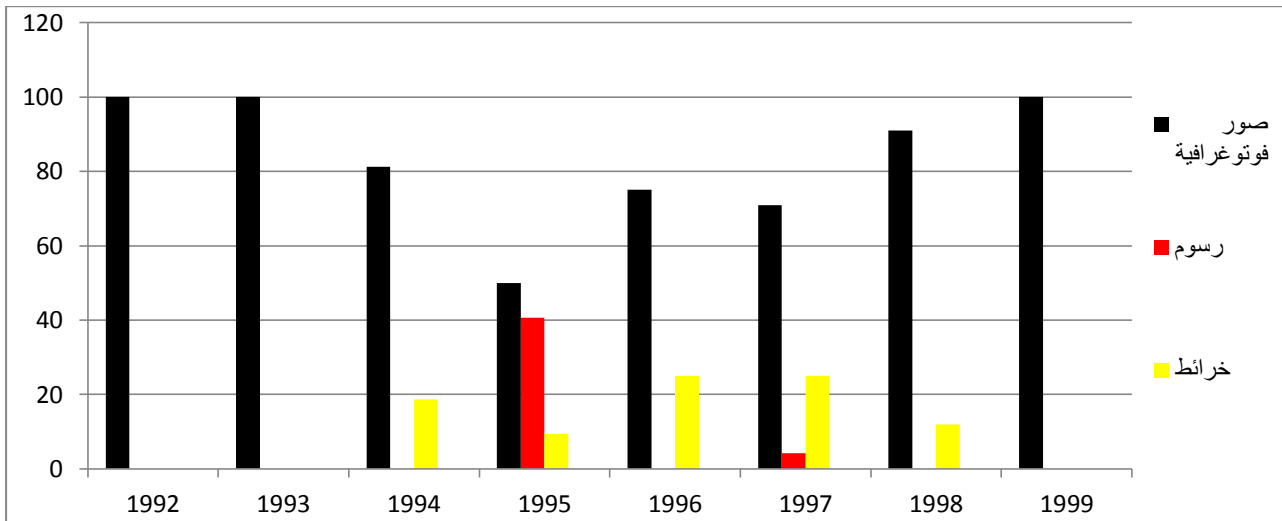
استهداف الرعايا الفرنسيين بعد العثور على جثث الرهبان الست بمنطقة تبشرين، و تناولت تأثر العلاقات الجزائرية الفرنسية بفعل ذلك، و لم تغفل الصحيفة متابعة أخبار الوضع الأمني، لكنها ركزت أكثر على الصراع داخل الجماعات الإسلامية المسلحة الذي انتهى - حسبها - بالإطاحة برئيسها و أحد أقوى رجالات هذا التنظيم و هو جمال زيتوني، و هي القضية التي تناولت الصحيفة تطوراتها أولاً بأول.

و الملاحظ من خلال الأعمدة البيانية هو أن اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة سجل أدنى النسب خلال عامي 1992 و 1999، أي مع بداية فترة الدراسة، حيث لم يتبلور الصراع بعد، كما أنه اقتصر على ثلاث أطراف أساسية هي الجبهة الإسلامية، السلطة و الجيش، لكن بعد دخول التنظيمات المسلحة المنشقة عن الجبهة الإسلامية فيه، شهد الصراع تطورات خطيرة على جميع الأصعدة، ما أدى إلى زيادة اهتمام الصحيفة بهذا الصراع في السنوات اللاحقة، و مع بداية عام 1999، استقر الوضع الأمني و السياسي في الجزائر بسبب تلاشي قوة أهم أطراف الصراع و هي على الخصوص الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجماعات الإسلامية المسلحة.

ب- تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 21 يوضح تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في يومية " لبيراسيون "

على امتداد فترة الدراسة :



يتضح لنا من خلال العمود البياني رقم 21 بأن الصور الفوتوغرافية هي الصور الأكثر استعمالاً من قبل الصحيفة طوال سنوات الدراسة الثمانية، فأقل نسبة استعمال لها تقدر بـ 50% و سجلت خلال عام 1995، و هو العام الوحيد إلى جانب عام 1997 الذي عرف استعمال جميع أنواع الصور، و هما العمان

الذيان عرفا اهتماما أكبر من قبل الصحيفة بموضوع الدراسة*، و هو ما يفسر لنا ظهور الأنواع الثلاثة للصور خلال هذين العامين (أي 1995 و 1997).

و قد حققت الصور الفوتوغرافية أعلى نسبة استعمال لها بـ 100% خلال أعوام 1992، 1993 و 1999، فالصور الفوتوغرافية من أهم العناصر التي تساعد في تحسين شكل الصحف و محتواها، بالإضافة إلى أنها تجذب قراء الصحيفة إليها و تساعدهم في دعم موقف الجريدة من المنافسة مع التلفزيون و وسائل الإعلام الأخرى التي تتنافس من أجل الاستحواذ على وقت القارئ ، فالصورة الجيدة يمكن عن طريقها توصيل المعلومات إلى القراء، حيث تجذبهم إلى متون القصص الإخبارية التي تحتوي على المزيد من المعلومات⁽¹⁾، و هو المبدأ الذي تواصل العمل به في باقي السنوات من تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، حيث سجلت الصور الفوتوغرافية نسباً هامة أيضاً بـ 90.91% و 81.25%، 75%، 70.83% خلال أعوام 1998، 1994، 1996، 1997 على التوالي.

و قد ركزت الصحيفة من خلال مضمون هذه الصور على ثلاثة أفكار أساسية و هي مظاهر الصراع العنيف، ضحايا الصراع من الرعايا الفرنسيين، الفاعلون في الصراع، حيث عملت على إبراز مظاهر مثل



المظاهرات، صور الجثث و نواح النساء على الضحايا، صور للأماكن بعد التفجيرات و مراسم دفن الضحايا الفرنسيين و صور فوتوغرافية لبعض منهم، و بالنسبة للفاعلين فقد تمحورت جل الصور حول بعض

*ملاحظة : ارجع إلى العمود البياني رقم 20 .

(1)-علي عباس فاضل : مرجع سبق ذكره ، ص 30 .



رموز الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة الثلاثي مدني، بلحاج و حشاني، في حين سجلت اهتماما أقل بالشخصيات الفاعلة من السلطة.



و الملاحظ أيضاً حرص الصحيفة على إرفاق كل صورة بتعليق عليها، أي أنها لم تكتف بتحديد مصدرها و وقت التقاطها.



أما بالنسبة للخرائط، فلم يبدأ استعمالها على مستوى الصحيفة إلا ابتداءً من عام 1994، و كان الغرض الأساسي من توظيفها في هذا العام هو تحديد أدق لمواقع الجماعات الإسلامية المسلحة (GiA) و أماكن



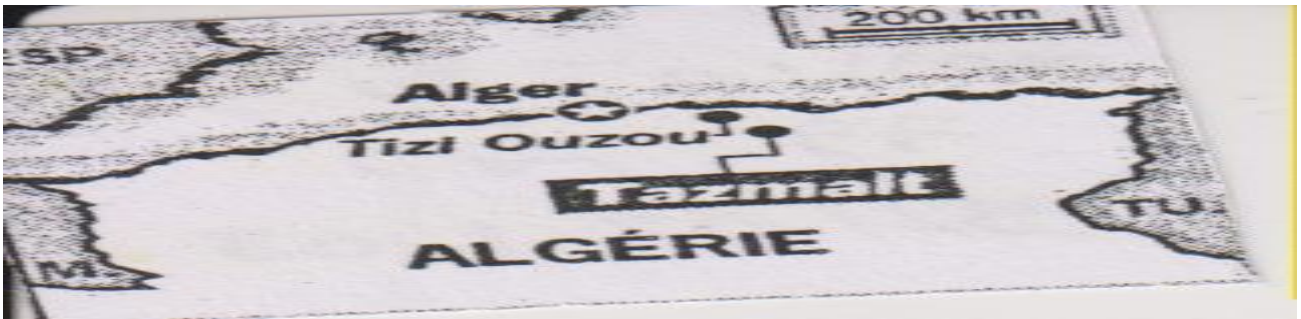
التفجيرات، و تواصل توظيف هذا النوع من الصور خلال الأعوام الأربع الموالية، و كانت عبارة عن خرائط توضيحية لتوزيع السكان في الجزائر في إطار تغطية الصحيفة للانتخابات الرئاسية أو لتحديد مكان إجراء الريبورتاج خلال عام 1995.



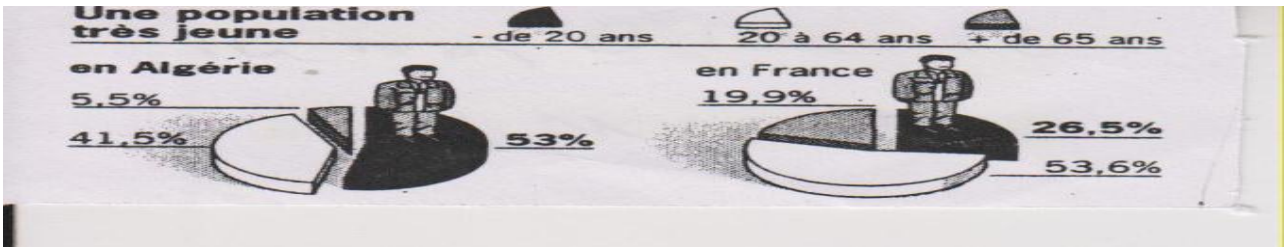


و عرف استعمال الخرائط أقصى نسبة خلال عامي 1996 و 1997 بـ 25% لكليهما، و كان الهدف هو تحديد موقع المنطقة التي خصت بربورتاج في عام 1996، في حين كان الغرض من استعمالها في عام 1997 هو التعريف بأماكن حدوث المجازر.

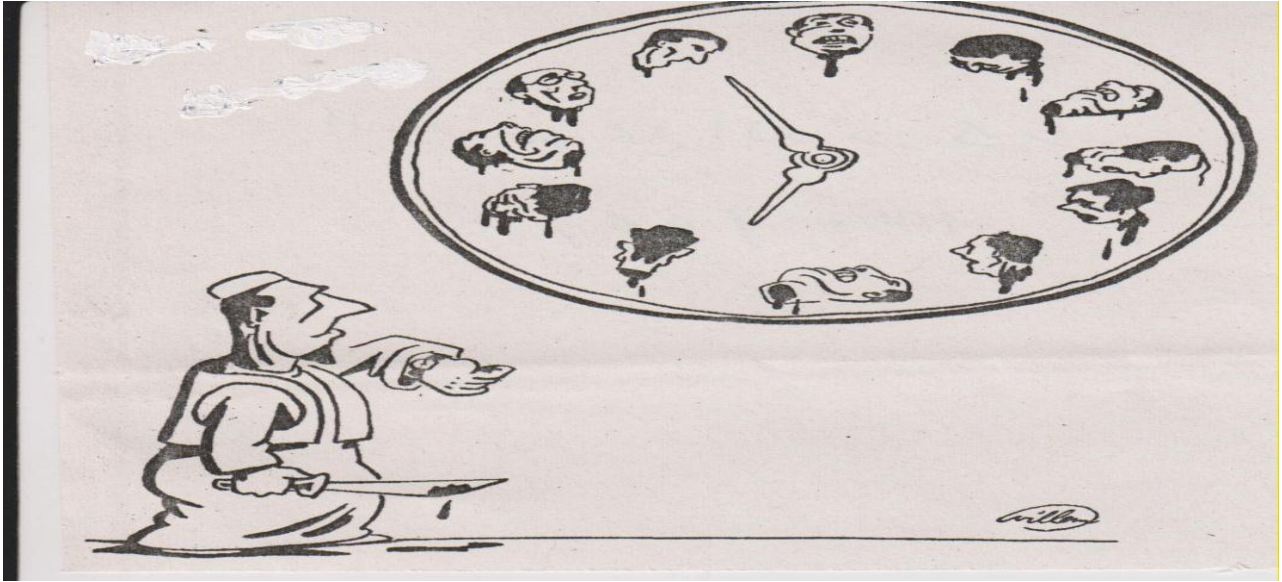
في حين استعملت مرة واحدة فقط في عام 1998، و كانت عبارة عن خريطة توضيحية لموقع مدينة تازمالت، التي كان الوضع الأمني بها موضوع أحد الروبورتاجات للمبعوث الخاص للصحيفة.



أما الرسوم فهي أقل و أضعف الصور استعمالا و قد وظفت خلال عام 1995 بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي نظمت في نفس السنة - كما أسلفنا الذكر - و كان مصدرها البنك الدولي، و يوضح الشكل التالي أحد هذه الرسومات :



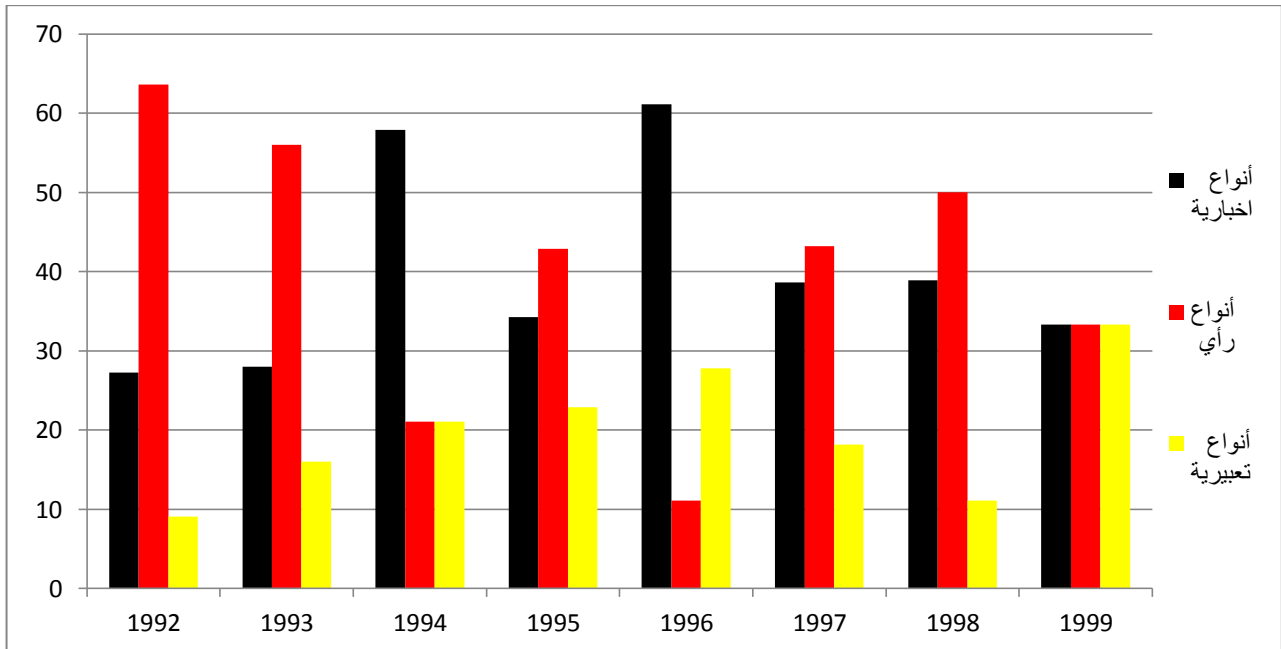
أما الرسم الوحيد الذي استعملته الصحيفة خلال عام 1997، فقد حاولت من خلاله التعبير عن بشاعة المجازر التي يتعرض لها سكان بعض القرى الجزائرية.



ج - تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 22 يوضح تطور الأنواع الصحفية المستعملة في يومية " ليبراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



نلاحظ من خلال العمود البياني رقم 22 أن الأنواع الإخبارية تفوقت على باقي الأنواع الصحفية خلال عامي 1994 و 1996 بنسبة كبيرة بـ 57.90% و 61.11% على التوالي، و هما العامان الوحيدان اللذان تفوقت فيهما الأنواع الإخبارية على أنواع الرأي، و سبق أن توصلنا من خلال العمود البياني رقم 20، إلى أن اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة كان متوسطاً بعض الشيء خلال هذين العامين، و هو ما يعني أنه كلما زاد اهتمام الصحيفة بالموضوع يكون هناك ميل أكبر نحو أنواع الرأي، أي التعليق على أحداث الصراع .

و هو ما يؤكد أكثر تفوق مواد الرأي خلال أعوام 1992، 1993، 1995، 1997، 1998 بتسجيله لنسب 63.64 (و هي أعلى نسبة على الإطلاق لهذه الفئة)، 56%، 42.86%، 43.18%، 50% على

التوالي، في حين استعملت جميع الأنواع الصحفية بشكل متوازن في عام 1999.

إن استخدام الصحف لمواد الرأي - التي تتمثل وظيفتها الأساسية في تفسير الأحداث - يرجع إلى عدم اقتناع و عدم رضا القارئ بمعرفة ماذا حدث؟ و ماذا يعني ما حدث؟ فقد لا تتوفر المعلومات بسرعة للصحفي، و حين تكون القصة مهمة مع إمكانية البحث عن المادة المساعدة، يتم الانتقال إلى التغطية التي تفسر الحدث، فالصحفي الناجح لا يجب أن يكون قادراً فقط على نقل ما يحدث، بل على تفسيره أيضاً⁽¹⁾.

نلاحظ تركيز اليومية على تقديم وجهة نظرها إزاء ما يحدث في الجزائر خلال العامين الأولين و هو ما ظهر بوضوح من خلال نتائج العمود البياني رقم 22، فخلال عام 1992 - و رغم الاهتمام النسبي للصحيفة بموضوع الدراسة - أثر اعتماد اليومية على المتعاونين* على النسبة الكلية الكبيرة لمواد الرأي، حيث نجد مقالين فقط (افتتاحية و تعليق) لصحفيها، و عدا ذلك فكل المقالات التحليلية من تحرير متعاونين، ركزوا على إيجابيات قطع الطريق أمام الإسلاميين بالنسبة للمرأة الجزائرية، و مدى مشروعية اضطهاد ما أطلق عليه " معضلة " الإسلام السياسي رغم ما يحمله من مساوئ أبرزها إنكاره للديمقراطية ، بالإضافة إلى طرح مخاطر الصدام العنيف المحتمل بين الإسلاميين و السلطة على المجتمع، و الملفت للانتباه هو أن الصحيفة لم تبرز وجهة نظرها من أحداث الصراع، إلا بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف.

في حين اختلف الأمر تماماً في عام 1993، حيث عملت الصحيفة على إبراز وجهة نظرها، من خلال تركيزها على ما أسمته بالدلالات التي يحملها استهداف رموز السلطة من قبل الجماعات الإرهابية، و أهمها عدم قدرة السلطة على وقف العنف، كما رفضت الصحيفة فكرة الحوار مع من يقتلون إطارات المجتمع، و تساءلت في سياق آخر و أهم عما إذا كان تعرض الأجانب للاغتيال و الاختطاف في الجزائر مجرد عمل إجرامي، أم أنه استراتيجية دقيقة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتخويف الخارج، و خاصة فرنسا بسبب تأييدها للسلطة الجزائرية.

و خلال عام 1994 سجلنا استعمالاً أكبر للأنواع الإخبارية، حيث اهتمت اليومية بنقل كل أخبار و تفاصيل الصراع الدائر في الجزائر، مثل حبس الإسلاميين، عمليات التمشيط العسكري و أخبار العنف، كما

(1)-سيف الدين حسن العوض، الصحافة التفسيرية في مواجهة الصحافة الاستقصائية : www.siironline.ogr/alabwab/alhada

culture/134.html، 2012/05/25.

*ملاحظة : إذا انتقلنا إلى العمود البياني رقم 23 نجد أن فئة المتعاونين سجلت أعلى نسبة لها في عام 1992 بـ 36.36% و تساوت مع المصادر الأولية.

عرضت تقريراً عن حصيلة العنف منذ بدايته بمجرد وقف المسار الانتخابي، و تناولت أيضاً أخبار الصراع بين الجناح السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ و جناحها العسكري.

ثم عادت لتركز على أنواع الرأي خلال عام 1995 بنسبة 42.86%، مقابل 34.28% للأصناف الإخبارية، حيث فسحت مجالاً أكبر أمام المتعاونين للإدلاء بأرائهم، و تطرقت لصراع المعارضة- و تحديداً جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية - ضد السلطة حول الانتخابات الرئاسية، كما اهتمت بالتعليق على جانب آخر و خفي من الصراع و هو توجيه الرأي العام من قبل الفاعلين فيه باستخدام بيانات كاذبة، و طرحت من جديد عدم جدوى الحوار مع الإسلاميين و عادت أيضاً لتسلط الضوء على ضعف السلطة.

أما في عام 1996 فقد طغت الأصناف الإخبارية حيث تابعت الصحيفة أخبار التنظيم المسلح المعروف بالجيا مع ربطه في كل مرة بقضية اختطاف ثم اغتيال الرهبان الست بمنطقة تبشرين، و في نفس الوقت لم يخلو أي عدد ضمن هذا العام من الأخبار و التقارير المتعلقة بتطورات الوضع الأمني من اعتداءات و تفجيرات و حواجز مزيفة... إلخ.

في حين تفوقت أصناف الرأي خلال عامي 1997 و 1998، مع تسجيل الأصناف الإخبارية لنسبة هامة أيضاً، و ركزت جل التحليل و التعليقات حول المجازر التي توالى خلال هذين العامين، بالإضافة إلى ما أسمته الصحيفة بـ " التوازن المستحيل في أعلى هرم السلطة "، كما تمحورت معظم الأخبار حول هذه المجازر بالإضافة إلى إطلاق سراح قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أما الأصناف التعبيرية، فقد حققت أقصى نسبة لها بـ 27.78% في عام 1996*، و طغى عليها الروبورتاج الذي تناولت من خلاله الأوضاع المعيشية الصعبة للسكان في بعض المناطق النائية بفعل تأثيرات الوضع الأمني المتدهور، يليها عام 1995 بنسبة 22.86% و كانت مزيجاً من الروبورتاجات و المقابلات، في حين تفوقت هذه الأخيرة من خلال الأصناف التعبيرية عام 1994، و التي سجلت نسبة هامة أيضاً بـ 21.05%.

و حققت الأصناف التعبيرية نسبة 18.18% في عام 1997، و هنا ركزت الصحيفة أكثر على الروبورتاجات التي أنجزت في المناطق التي وقعت بها المجازر، و طغت المقابلات على الأصناف التعبيرية التي بلغت نسبة 16% في عام 1993، في حين تم تسجيل أضعف استخدام لهذه الأصناف في عامي 1998

*ملاحظة : يظهر من خلال العمود البياني أن أقصى نسبة للأصناف التعبيرية هي 33.33% و سجلت في عام 1999، لكن لا يمكن اعتمادها لأن الصحيفة تناولت موضوع الدراسة من خلال 3 أعداد بمجموع 3 مواد إعلامية (تعليق ثم تقرير ثم ريبورتاج).

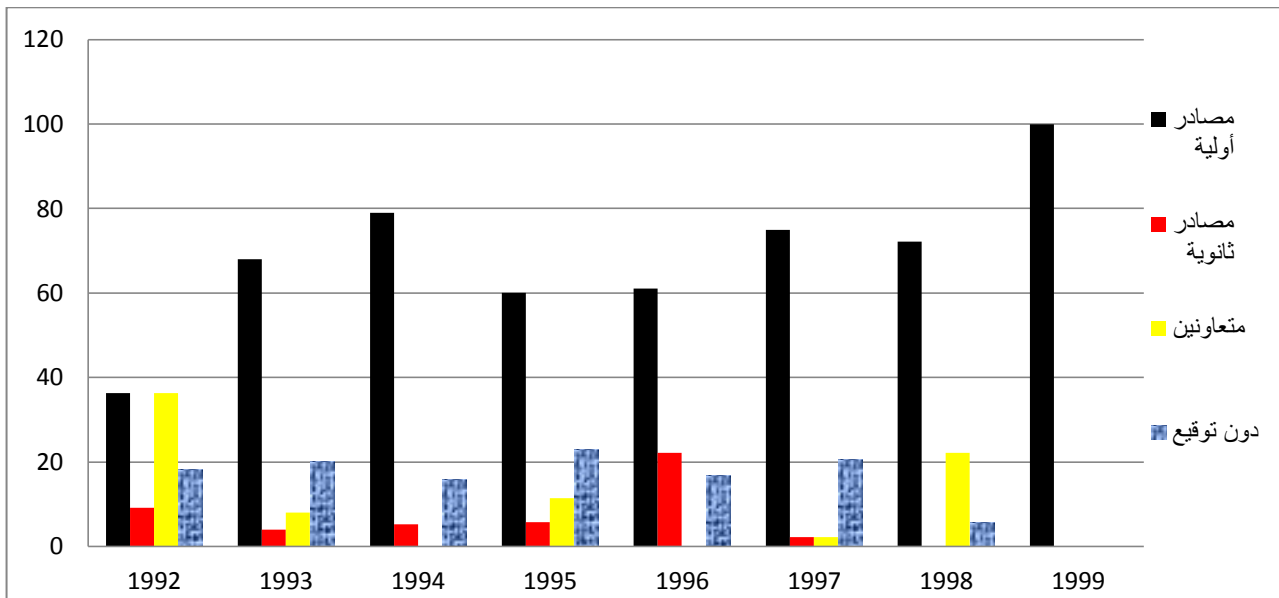
و 1992 بنسب 11.11% و 9.09% على التوالي، و ذلك بسبب اهتمام الصحيفة أكثر بالتعليق على الأحداث و بالتالي و ظفت أكثر أنواع الرأي.

و آخر نتيجة يمكن الخروج بها من العمود البياني رقم 22 هو أن يومية " ليبيراسيون " استعملت جميع الأنواع الصحفية في كل سنة من سنوات الدراسة، و هو ما يعني أنه رغم تركيزها على التعليق على ما يحدث في الجزائر، أو نقل تطورات الصراع في أحيان أخرى، إلا أنها لم تغفل أبداً الجانب الميداني من خلال إجراء المقابلات أو البورتريهات أو الروبورتاجات*.

د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة :

العمود البياني رقم 23 يوضح تطور المصادر الصحفية المعتمدة في يومية " ليبيراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



تؤكد معطيات العمود البياني رقم 23 تفوق المصادر الأولية على باقي أنواع المصادر في صحيفة " ليبيراسيون " في جميع سنوات الدراسة و بفارق شاسع، ما عدا في عام 1992 حيث تساوت نسبتها مع نسبة المتعاونين بـ 36.36% لكل منهما، و سجلت هذه المصادر نسباً هامة بـ 68%، 78.95% و 60%، 61.11%، 75%، 72.22%، 100% في أعوام 1993، 1994، 1995، 1996 و 1997، 1998، 1999 على التوالي.

*ملاحظة: تتوفر صحيفة " ليبيراسيون " على صحفيين مختصين في كتابة الروبورتاج و هما الصحفية فلورانس أوبيناس و غاي مييت .

في حين أن أعلى نسبة في اعتماد المصادر الثانوية لم تتجاوز 22.22% و كان ذلك في عام 1996، كما أنها سجلت نسباً ضعيفة في باقي السنوات التي استعملت فيها بـ 9.1%، 4% و 5.26%، 5.71%، 2.27% في أعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1997 على التوالي.

أما فئة المتعاونين فقد سجلت أعلى نسبة في عام 1992 بـ 36.36%، كما حققت نسبة هامة في عام 1998 بـ 22.22%، في حين استخدمت بنسب متفاوتة خلال أعوام 1993، 1995، 1997، أي أنها وظفت في خمس سنوات من أصل 8 سنوات اشتملتها فترة الدراسة.

و نلاحظ من خلال العمود البياني أن نسب المواد الإعلامية غير الموقعة أعلى من نسب المواد الإعلامية التي حررها المتعاونون، و أعلى حتى من المواد الإعلامية ذات المصدر الثانوي، و قد حققت هذه الفئة نسباً هامة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار طبيعة هذا المصدر، و نجد أيضاً أن سنة 1999 هي الوحيدة التي لم يرد فيها هذا النوع من المواد الإعلامية (غير المنسوبة إلى مصدر معين)، بالإضافة إلى نسبتها الضعيفة التي لم تتجاوز 5.56% في عام 1997، و ما عدا ذلك فقد فاقت نسبتها 15%، و وصلت إلى 22.86% في عام 1995.

يعد المصدر أحد أهم عناصر العملية الاتصالية التي حظيت باهتمام واسع من قبل الباحثين، فالمصدر أول عنصر من عناصر العملية الاتصالية المكونة من ثلاث عناصر أساسية، مصدر، رسالة، مستقبل و تبدو أهمية المصدر من كونه العنصر الذي تنشأ من خلاله الرسالة⁽¹⁾، و تحرص الصحف الكبرى على توظيف مصادرها الذاتية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأحداث الهامة، و هو ما يظهر من خلال اعتماد " ليبيراسيون " و هي ثالث كبرى اليوميات الوطنية العامة في فرنسا - بشكل كبير على المصادر الأولية، مع تجنب التوظيف الواسع للأخبار التي يكون مصدرها وكالات الأنباء، رغم أن الصحيفة اعتمدت فقط على كبرى الوكالات و هي رويترز و وكالة الأنباء الفرنسية، و هذه الأخيرة لها شبكة تمتد من الجزائر و الرباط إلى باريس⁽²⁾.

(1)-محمد بن سعود بن خالد، مصادر المعلومات الإعلامية بين التقليد و الواقع (التجربة السعودية) : ندوة الإعلام السعودي سمات الواقع و اتجاهات المستقبل، جامعة الملك سعود، الرياض، 29-31 مارس 2003، ص04.

(2)-إبراهيم إمام و محمد فريد عزت : وكالات الأنباء المعاصرة (النشأة - التطور - الدور - الفعاليات)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص89.

و لم تعتمد المصادر الثانوية بنسبة معتبرة (22.22%) سوى في عام 1996 و هو العام الذي شهد اهتماماً متوسطاً من قبل الصحيفة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت على فئة المتعاونين بشكل معتبر خلال عامي 1992 و 1998، حيث فتحت المجال لطرح مختلف الآراء حول الصراع السياسي الدائر في الجزائر، مع ملاحظة أن الإسلام السياسي كان الموضوع المشترك بين مختلف النقاشات خلال السنة الأولى من فترة الدراسة، في حين لجأت الصحيفة لهذه الفئة للتعليق على العنف المستقل و " الغريب " في الجزائر، بالإضافة إلى قراءة مستقبل الجزائر بعد رئاسيات 1999، و طرحت فكرة المصالحة الوطنية لأول مرة من خلال الصحيفة.

و الملاحظ من خلال القراءة الكمية للعمود البياني رقم 23 هو كثرة المواد الإعلامية غير الموقعة، و التي لم تتناقص نسبتها سوى في عام 1998 لتختفي نهائياً خلال عام 1999، و إذا علمنا أن معظم هذه المواد تتعلق بأخبار الوضع الأمني في الجزائر، يمكن القول بأن الصحيفة اعتمدت على مصادر خفية أو لا ترغب في الكشف عنها، لمعرفة التطورات الأمنية في الجزائر، فقد أضحت المصادر الخفية أو غير المعلنة للمعلومات تشكل المصدر الأكثر أهمية في كبريات الصحف و وسائل الإعلام في العالم، فأكثر القصص الإخبارية تشويقاً ترد عبر هذه المصادر⁽¹⁾.

(1) -صفا حسام حمودي، مصادر المعلومات الخفية لوسائل الإعلام المختلفة في العراق : الإعلام العراقي (حرية التعبير و الوصول إلى المعلومة) ، كتاب الهيئة1، هيئة الإعلام و الاتصالات، العراق، 2010، ص38.

المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية ليومية " لبييراسيون "

نعمل في هذا المبحث على تحليل الجداول الإحصائية و الأعمدة البيانية الخاصة بفئة الموضوع و عناصرها ، بغرض الكشف عن أهم الأفكار التي ركزت عليها يومية " لبييراسيون " في سياق عرضها و معالجتها لموضوع الصراع السياسي في الجزائر .

1- تحليل الجداول الإحصائية :

جدول رقم 37 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في يومية " لبييراسيون " :

المواضيع الرئيسية	أطراف الصراع السياسي	دوافع الصراع السياسي	مظاهر الصراع السياسي	الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر	الدول و علاقاتها بالصراع السياسي في الجزائر	المنظمات و علاقاتها بالصراع السياسي في الجزائر	انعكاسات الصراع السياسي	المجموع
التكرار	128	244	2485	3311	480	93	696	7437
النسبة المئوية	%1.72	%3.28	%33.41	%44.52	%6.46	%1.25	%9.36	%100

يتبين لنا من خلال قراءة معطيات الجدول تركيز صحيفة " لبييراسيون " على فئتي الفاعلين في الصراع و مظاهر الصراع السياسي بـ %44.52 (3311 تكرار) و %33.41 (2485 تكرار) على التوالي، أي أن هاتين الفئتين سجلتا ما يقارب %78، و سجلت فئة انعكاسات الصراع السياسي نسبة معتبرة تقدر بـ %9.36 بـ 696 تكرار، أما الدول و علاقاتها بالصراع فقد حققت نسبة %6.46 بـ 480 تكرار، مقابل %3.28 و 244 تكرار لدوافع الصراع السياسي، في حين حققت فئتي أطراف الصراع السياسي و المنظمات و علاقاتها بالصراع أضعف النسب بـ %1.72 (128 تكرار) و %1.25 (93 تكرار) على التوالي.

و هو ما يعني تمركز اهتمام الصحيفة في تغطيتها لموضوع الصراع السياسي في الجزائر حول محركي هذا الصراع، فعن طريق فهم إيديولوجية الفاعلين فيه يمكن فهم و تحليل ديناميكية الصراع القائم في الجزائر في تلك الفترة، و المعروف أن الإيديولوجية التي يقدمها مختلف الفاعلين في الساحة السياسية الجزائرية لا طالما ارتبطت بالإسلام و القومية العربية و الأمازيغية، و هو ما يعطي التفسير لنتائج الجبهات الثلاث خلال الانتخابات التشريعية التي نظمت في 26 ديسمبر 1999 - و التي تسبب إلغاؤها في انطلاق الصراع بين السلطة و الإسلاميين - و هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية التي حازت مجتمعة على %70 من الأصوات، و بالمقابل فشلت الأحزاب المستقلة⁽¹⁾.

(1)-Benjamin stora, conflits et champs politiques en Algérie : op.cit, page 330.

و يقول **عدي الهواري** بأن وجود الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو في حد ذاته معبر، فهو يؤشر على أن جبهة التحرير الوطني لم تعد قادرة على استيعاب المداومة و الملاءمة السياسية للإيديولوجية الشعبوية، فبعد الإستقلال و بعد أن فرضت نفسها كمثل للشعب، استعملت السلطة الإيديولوجية الشعبوية التي سمحت لها، من جهة بتفادي نتيجة الاقتراع العام، و من جهة أخرى أسكتت كل معارضة تحاول فرض نفسها كبديل لها⁽¹⁾، و قد نجحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في تعبئة الجماهير حولها بسبب الفشل الذريع الذي عرفه مشروع تطوير المجتمع في الجزائر منذ الإستقلال، فنظام الحزب الواحد المعتمد لم يسمح بالحوار بين الحاكم و المحكوم، و لا بنقد الصحافة الحرة، و هو ما كان بإمكانه أن يساعد على كشف بعض الانحرافات الاقتصادية و الاجتماعية⁽²⁾.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن فهم إيديولوجيات شتى الفاعلين يساعد الصحيفة على تحديد الإطار المفاهيمي العام و الخاص بظاهرة الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي 1992 إلى غاية أفريل 1999.

تمحور تركيز الصحيفة بالدرجة الثانية على إبراز مظاهر الصراع السياسي، فقد أستعمل العنف المادي و القمع على نطاق واسع من أجل أن يحقق كل طرف القبول بواسطة الخوف، ليتحول الحقل السياسي إلى مكان مواجهات عنيفة⁽³⁾، و الملاحظ على تغطية الصحيفة لهذه المظاهر هو متابعتها لكل صغيرة و كبيرة و كل تفاصيل ما يحدث مهما كانت بسيطة، كما أنها كانت تحدد بدقة مكان حدوثها (أي أنها لا تكتفي بتحديد بعد المنطقة عن العاصمة) و الخسائر المادية و البشرية... إلخ.

لم تهتم الصحيفة بإظهار مختلف انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر، على الرغم من أنها ركزت على إبراز مظاهرها، كما أنها لم تولي الاهتمام لدوافع نفس هذا الصراع، و هو ما يعود إلى تركيزها الكلي على الفاعلين و مظاهر الصراع و هما الفكرتان الكفيلتان بفهم سيرورة الصراع القائم في الجزائر.

تظهر لنا نتائج الجدول أيضاً بأن الصحيفة اهتمت بفئة الدول و علاقتها بالصراع أكثر من اهتمامها بالبحث عن دوافع الصراع و كشف مختلف أطرافه أو ثنائياته، و إذا علمنا بأن فرنسا هي أكثر الدول التي تناولتها اليومية في سياق حديثها عن الدول ذات العلاقة بالصراع، يمكن أن نفهم سبب هذه المفارقة ، فالصراع

(1)-Lahouari Addi, de la permanence du populisme algérien : peuples méditerranéens , n ° 52-53, Juillet - décembre 1990, page (38-39) .

(2)-Ibid : page 40.

(3)-Lahouari addi et kilani mondher: op.cit , page 297.

في الجزائر دخل مرحلة هامة و جديدة ما بين عامي 1994 و 1995 بإقحام فرنسا في النزاع، حيث تعرضت العاصمة باريس لثمانية حوادث تفجيرية، و تعرض 7 أشخاص للاغتيال في حين جرح 170 آخرون، بالإضافة إلى اختطاف الطائرة التابعة للخطوط الجوية الفرنسية⁽¹⁾.

شغل موضوع المنظمات و علاقتها بالصراع أضعف نسبة ضمن المواضيع الرئيسية حيث لم تتجاوز نسبته 1.25%، و هو ما يعني أن الصحيفة لم تعتبر أنه يمكن أن يكون هناك دور كبير قد تلعبه المنظمات في خضم الصراع القائم، و بالتالي فعلاقة هذه المنظمات بموضوع الدراسة جد محدودة.

جدول رقم 38 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في يومية " ليبراسيون " :

عناصر الموضوع 01	الجماعات الإسلامية - السلطة	الجماعات الإسلامية - الجيش	الجماعات الإسلامية - الجيوش	أخرى	المجموع
التكرار	11	11	26	14	128
النسبة المئوية	8.59%	8.59%	20.31%	10.94%	100%

يكشف الجدول رقم 38 عن تفوق واضح لمؤشر صراع السلطة - الجيش من حيث الظهور ضمن موضوع أطراف الصراع السياسي بـ 51.57%، يليه مباشرة و بنسبة بعيدة صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية بـ 20.31%، و بنصف النسبة تقريبا أي 10.94% تأتي الصراعات الأخرى في المرتبة الثالثة، في حين نجد صراع الجماعات الإسلامية - السلطة و الجماعات الإسلامية - الجيش في آخر مرتبة بـ 8.59% لكل منهما.

إن الصراع بين السياسيين و العسكريين أو ما يصطلح عليه بصراع السياسي و العسكري في معظم الكتب التي تناولت التاريخ السياسي الحديث للجزائر، أمر قائم و ملازم لتطور النظام السياسي الجزائري، حتى قبل الإستقلال*، و تواصل بعده، لكن و بدءاً من التسعينيات من القرن الماضي برز الإسلاميون كأحد أهم أطراف الصراع، و هو ما اتضح أكثر بعد إلغاء المسار الانتخابي، لكن ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم 38 هو تركيز الصحيفة على صراع السلطة - الجيش، باعتباره السبب الرئيسي في نجاح الإسلاميين في الانتخابات، فحسب الصحيفة فإن الرئيس الشاذلي " لعب ورقة الإسلاميين " ضد معارضيه (في الجيش)، و بالتالي اكتسبت الجبهة الإسلامية شرعيتها بفضل هذا الصراع (الرئيس - الجيش)، و في ذات الوقت ازدادت حدة الصراع بين السلطة و جبهة الإنقاذ بعد إلغاء الانتخابات لنفس السبب دائما، و تقول

(1)-Graham E. Fuller : Algeria, the next fundamentalist state?, arrayo center, united states, 1996, page 46.

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الأول من الفصل الأول.

الصحفية جوزي غارسون (José garçon) في هذا السياق "... لقد قبل بوضياف أخيراً بالعودة لتعويض رئيس تمت تحتيته من الجيش بعد انقلاب عسكري استهدف إنقاذ البلاد من الخطر الإسلامي... " (1) ، أي أن صراع السلطة - الجيش انتهى في الأخير بإقالة الرئيس الشاذلي، و مع الفراغ الدستوري الذي أحدثته هذه الاستقالة بسبب شغور منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني، تقرر عدم استكمال الدور الثاني من الانتخابات التشريعية ، فتركيز " لبييراسيون " على ثنائية الصراع التي جمعت بين السلطة و الجيش - على الرغم من أنها الثنائية الأقل أهمية على امتداد فترة الدراسة ، أو هكذا يبدو على الأقل - مرده إلى أنها تمثل طرفاً مرجعياً في الصراع، فكما مالت كفة هذا الصراع نحو السلطة، تزداد قوة الجماعات الإسلامية كفاعل و محرك لبقية ثنائيات الصراع الأخرى، أما إذا حدث العكس - و هي الحالة الأغلب منذ وقف المسار الانتخابي - فتتصدر قوة الجماعات الإسلامية في صراعاتها ضد الفاعلين الأساسيين الآخرين في الصراع. انصب تركيز الصحيفة بالدرجة الثانية على صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض، و هي الثنائية التي أشارت لها منذ بداية تغطيتها لموضوع الدراسة، حيث تقول جوزي غارسون " ... و تبدو هذه الجماعات (الإسلامية) غير خاضعة لأي سلطة مركزية أو على الأقل لأوامر القيادة السياسية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، سواء تعلق الأمر بقادتها التاريخيين المسجونين مثل مدني و بلحاج، أو قيادتها غير القانونية في الداخل التي تجسد خلية أزمة مكونة من محمد سعيد، عبد الرزاق رجام... ، إن إدارة الجبهة الإسلامية لم تتجح أبداً من التحكم في شبكاتها المسلحة، و هو ما يعود بالدرجة الأولى إلى حركيتها و تشتتها في ذات الوقت " (2) ، و تواصل نفس الصحيفة تحليلها للشقاق و الصراع داخل الجماعات الإسلامية "... لقد انتقد أغلب قادة هذه الجماعات المسلحة الاستراتيجية المؤسساتية و السياسية للحركة الإسلامية و مشاركتها في الانتخابات و أعابت عليها إيمانها بوهم مكاتب الاقتراع... و إذا كان الفيس (FIS) قد تمكن من التنسيق بعض الشيء مع بعض قادة الجماعات المسلحة مثل الجنرال شبوطي أو سعيد مخلوفي ، فإن بقية الشبكات لا زالت ترفض الذهاب بعيداً في محاوراتها مع قيادة الجبهة الإسلامية... " (3).

لقد حازت ثنائية الصراع التي جمعت الجماعات الإسلامية ضد السلطة على نفس الاهتمام الذي أولته الصحيفة أيضاً لصراع نفس الجماعات ضد الجيش، كما أنهما نالتا معاً أضعف اهتمام بالمقارنة مع ثنائيات الصراع الأساسية الأخرى، و هو ما يعود أولاً إلى تركيز الصحيفة أكثر على صراع السلطة - الجيش

(1)-José garçon, la rupture du dernier fil : **libération** , le 30 juin 1992 , page 07.

(2)-José garçon, des groupes armés sans contrôle réel : **libération**, le 27 octobre 1993, page 04.

(3)-Ibid : page 04.

و الصراع داخل الجماعات الإسلامية، كما أنه يرجع ثانياً إلى التوجه العام في تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة من خلال تسليط الضوء أكثر على نفسية و إيديولوجية الفاعلين الأساسيين في الصراع ، بغض النظر عن من يتصارع ضدّ من؟

أكد صحفيو " ليبيراسيون " بأن صراع الجماعات الإسلامية ضد السلطة تسبب فيه إلغاء المسار الانتخابي، الذي حرم إسلامي جبهة الإنقاذ من انتصارهم الانتخابي المحقق في 26 ديسمبر 1991، و لم تقلح إجراءات كثيرة مثل إصدار قانون ضد الإرهاب، حظر التجول في 11 ولاية منها العاصمة، و لا الضربات الموجعة التي وجهتها السلطات ضد الجماعات المسلحة في وضع حد لهذا الصراع، و تعتبر اليومية أن السلطة تخوض هذا الصراع ضد الإسلاميين من أجل التشكيك فيهم و تشويه سمعتهم، بغرض إقحام الشعب في حملتها ضد الإرهاب⁽¹⁾.

و قد اعتبرت " ليبيراسيون " بأنه على الرغم من الكم الهائل من الإجراءات و الوسائل التي استعملت من قبل السلطة، إلا أن هذه الأخيرة لم تتمكن من التأثير على قوة الجماعات الإسلامية، التي أثبتت مع توالي العمليات الإرهابية قوتها و تنظيمها، و هو السبب الذي جعل الجيش يدخل في صراع موازي ضد نفس الجماعات "... على الرغم من أن الجزائر تذكرت بالأمس رئيسها المغتال محمد بوضياف، إلا أن السلطات تبقى عاجزة أمام تطور الإرهاب الذي لم يفد و لا إجراء في الحد منه، و يبقى الجيش بجوار السلطة العاطلة، الحكم الوحيد دائماً..."⁽²⁾ .

إن الجيش الذي دخل هذا الصراع كطرف أقوى - مقارنة مع السلطة - لم يكن كذلك، لأنه هو الآخر استنزف كل طاقته و إمكانياته، حيث نقرأ في مقال آخر "... إن الوحدات الخاصة للجيش التي لا تبحث أبداً عن القبض على أعدائها و هم أحياء، تخوض عمليات حرب حقيقية في سبيل تفكيك المخابئ أو تدمير منزل يلجأ إليه الإسلاميون، و منذ شهر أبريل (1993) تم إرسال 15000 جندياً إلى العاصمة للقيام بعمليات تمشيط في المناطق المعتبرة كمناطق ساخنة..."⁽³⁾.

اهتمت يومية " ليبيراسيون " بنقل الصراعات الجانبية التي كانت تحدث بين فاعلين أقل أهمية، أو بينهم و بين أحد الفاعلين الأساسيين في الصراع خلال الفترة الممتدة من إلغاء المسار الانتخابي إلى غاية تنظيم

(1)-José garçon , six questions sur un pays en crise : **libération** , le 24/06/1993, page 04.

(2)-José garçon, un an après Boudiaf , l'Algérie est au point mort : **libération**, le 30 juin 1993, page 17.

(3)-José garçon, six questions sur un pays en crise : op.cit , page 04.

الانتخابات الرئاسية المسبقة لعام 1999، و من بينها الصراع داخل جبهة التحرير الوطني أو الحزب الواحد سابقاً- كما أسمته الصحيفة - بين أنصار سيد أحمد غزالي و الذين يدعمون مولود حمروش في إطار المكتب السياسي للحزب.

كما تطرقت الصحيفة لصراع الشعب ضد إرهاب الجماعات الإسلامية و ضد السلطة أيضاً، لأن هذه الأخيرة لم تقدم الحماية الكافية لهم خاصة بعد المجازر التي تعرض لها السكان العزل، بالإضافة إلى الصراع الذي جمع قوات الدفاع الذاتي و الجماعات الإسلامية، و كان محوره الرئيسي هو فرض السيطرة و التحكم في بعض من القرى و المداشر.

و اهتمت أيضاً " ليبيراسيون " بصراع جزء من المعارضة ضد الوحشية التي تُمثلها " بامتياز " الجماعات الإسلامية المسلحة من خلال ممارستها الهادئة للتقتيل الجماعي.

جدول رقم 39 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في يومية " ليبيراسيون " :

عناصر الموضوع 02 : دوافع الصراع السياسي التكرار	الصراع على السلطة	الصراع حول القيم	صراع مصالح	صراع قديم	المجموع
52	100	79	13	244	تكرار
%21.31	%40.98	%32.38	%5.33	%100	النسبة المئوية

تكشف القراءة الكمية لمعطيات الجدول رقم 39 عن توزيع متباين لنسب عناصر دوافع الصراع السياسي في الجزائر، فقد جاء دافع الصراع على القيم في المرتبة الأولى بـ 40.98% أي ما يقابل 100 تكرار، يليه مباشرة صراع المصالح بـ 32.38%، ثم الصراع على السلطة بـ 21.31%، في حين جاء عنصر صراع قديم ضمن آخر الترتيب و بأضعف النسب، حيث لم تتجاوز نسبته 5.33%.

ينبني صراع القيم على النقد الذي توجهه الحركة الإسلامية للحدثة و العصرية التي تعتمد على اللائكية كـمكون أساسي⁽¹⁾، و قد أرجعت يومية " ليبيراسيون " أسباب الصراع في الجزائر بالدرجة الأولى إلى الصراع حول القيم بين الإسلام السياسي الذي تمثله الجماعات الإسلامية و على رأسها جبهة الإنقاذ، و بين اللائكية ممثلة في السلطة حسب الصحيفة.

و وفقاً لذلك، يصبح الإسلام السياسي أو الإسلامية هي التوظيف السياسي للإسلام من قبل الفاعلين في الاحتجاج ضد العصرية التي يعتبرونها بمثابة تهديد لهويتهم الوطنية و الدينية في نفس الوقت، و يجمع

(1)-Bruno Étienne, l'islamisme comme idéologie et comme force politique : **cités** (philosophi, politique, Histoire), puf, n° 14, 2003, page 45.

أغلب المحللين* في الغرب على أن الإسلاموية ليست أبداً نتاج مسار تاريخي معقد، بل هي مجرد علاقة سببية ضرورية⁽¹⁾، و يتوافق هذا المفهوم مع طريقة عرض الصحيفة للإسلام السياسي كأهم دوافع الصراع القائم في الجزائر، خاصة و أنها اعتمدت على تحاليل كل من برونو إيتيان ، و غاي كيبل، و يرى هذا الأخير بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأت أولاً بعمل جاد في سبيل الغرس الاجتماعي لمبادئ الإسلام السياسي⁽²⁾، و فضل الباحث الجزائري عدي الهواري استخدام مصطلح "المدينة الفاضلة" (utopie) كناية عن مشروع إقامة الدولة الإسلامية الذي أرادت الجبهة الإسلامية تحقيقه في الجزائر، حيث يقول " ... لقد أثبتت التجربة الديمقراطية الجزائرية، أنه كلما ظلت المدينة الإسلامية الفاضلة شعبية و مترسخة في التصور الجماعي، كلما بقيت تشكل عائقاً أمام نشر القيم العصرية للسياسة، و التي من دونها لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية... "⁽³⁾، و هو ما يعني أن توظيف الإسلام في السياسة يتنافى مع المبادئ الديمقراطية، كما أنه محور الصراع في الجزائر، حيث يواصل الباحث مقاله "إن الإسلاموية دون شك هي سبب الأزمة السياسية التي تعيشها المجتمعات الإسلامية إذاً لابد من محاربتها من أجل تجاوزها، لكن هل يجب قمعها؟ "⁽⁴⁾.

لقد أكدت " لبييراسيون " إذن على أن الإسلام السياسي هو الدافع الأقوى للصراع السياسي القائم، خاصة و أن الإسلام في الجزائر كان دائماً أحد الثوابت و عامل الترابط الاجتماعي⁽⁵⁾، و الملاحظ هو تركيز الصحيفة على فكرة " الأسلمة المفروضة " على مجتمع بأكمله.

ركزت يومية " لبييراسيون " على صراع المصالح كأحد ثاني أهم الدوافع المحركة للصراع في الجزائر، و هي الفكرة التي طرحت بقوة بعد مقتل الرئيس بوضياف، و تقول الصحيفة جوزي غارسون في هذا الإطار " ... لقد جاء اغتيال محمد بوضياف في ظل هذا الجو المتعفن من خصومات الزمر داخل السلطة... " ⁽⁶⁾، كما أشارت الصحيفة مع بداية تغطيتها للصراع إلى أن العمليات التي تعرض لها أقوى رجالات الجيش، سببها صراع المصالح الذي أثر سلباً على قوة و تماسك هذه المؤسسة، ما سهل اختراقها من قبل

*ملاحظة : و في مقدمتهم برونو إيتيان (Bruno Etienne) و غاي كيبل (Gilles Kepel).

(1)–Bruno Etienne, l'islamisme comme idéologie: op.cit, page 46.

(2)–Gilles Kepel, la longue marche des islamistes : **libération** , le 22 Janvier 1992, page 12.

(3)–Lahouari addi, islamisme et autonégation de la démocratie, le dilemme: **libération**, le 09/03/1992, page 09.

(4)–Ibid : page 09.

(5)–Brahim Younessi, l'islamisme algérien (nébuleuse ou mouvement social?) : **politique étrangère**, numéro 02, 1995, page 365.

(6)–José garçon, la rupture du dernier fil : op.cit, page 08.

الجماعات الإسلامية⁽¹⁾، و اعتبرت في مقال آخر أن بعض من الاعتداءات الإرهابية تعود إلى تصفية دنيئة للحسابات من قبل بعض من أطراف الصراع⁽²⁾.

لكن و بدءاً من الانتخابات الرئاسية لعام 1995، بدأت الصحيفة تتحدث عن صراع المصالح داخل السلطة و تحديداً السلطة الفعلية أي الجيش، حيث نقرأ في إحدى أعدادها "... إن هذه العصب - داخل الجيش - تتكون و تتلاشى بناءً على موازين القوى، التضامن الجهوي أو المصالح، الزيجات أو العلاقات الشخصية أو الولاءات المعقدة و الخفية، و في ظل هذا النظام لا يحرم الرئيس من السلطة و لكنه في نفس الوقت لا يكون مستقلاً، لذلك فأهم القرارات تدعم أثناء الاجتماعات السرية المنتظمة للجيش وفقاً لمبدأ الإجماع..."⁽³⁾.

و قد اعتبرت الصحيفة أن جوهر الصراع القائم في تلك الفترة هو إما القيم أو المصالح، لكنه يستهدف في الأخير أمراً واحداً و هو الوصول إلى السلطة، فالجبهة الإسلامية التي تهدف إلى إقامة الدولة الإسلامية، تود استرجاع انتصارها الانتخابي المسلوب منها بعد إلغاء المسار الانتخابي، و من الجهة المقابلة ترغب كل من السلطة و الجيش في الحفاظ على مصالحهم المهددة - و هو ما كشفه الخطاب المتطرف لجبهة الإنقاذ - لذلك لا بد من قطع الطريق أمام الإسلاميين، و الإبقاء على سلطتيهما.

و قد أشارت " ليبيراسيون " إلى أن الصراع القائم في تلك الفترة يعود إلى أعماق التاريخ و ليس حدثاً أو حادثاً ظرفياً، فالعالم الإسلامي وجد نفسه على هامش الحوار المجتمعي الذي حرر أوروبا بعد النهضة، و لم تصله ديناميكية النقد الاجتماعي، خاصة بعد حملات الاستعمار الأوروبية، و لم تفلح عمليات الإستقلال في نقل هذه الديناميكية (العصرنة)، و لم تظهر خيبات الأمل سوى بعد عشرينات من الإستقلال، لهذا فقد وجد المشروع الإسلامي المناخ الملائم لتفعيله في ظل السياق التاريخي الذي شهد إحباطاً مضاعفاً⁽⁴⁾، و حسب الصحيفة فإن خيبة الأمل الأولى للجزائريين تسبب فيها الاستعمار الفرنسي الذي امتد على مدار 132 سنة، و جاء نظام الحزب الواحد ليساهم في خيبة الأمل الثانية⁽⁵⁾.

(1)-José garçon, Algérie, l'homme fort d'Alger échappe à un attentat : **libération**, le 15 février 1993, page 15.

(2)-José garçon, six questions sur un pays en crise : op.cit, page 04.

(3)-José garçon, l'armée, inamovible maîtresse du jeu politique : **libération**, le 16 novembre 1995, page 68.

(4)-Addi Lahouari, islamisme et autonégation de la démocratie, le dilemme: op.cit, page 09.

(5)-Jacques amalric, le cauchemar algérien : **libération**, le 05 avril 1994, page 02.

جدول رقم 40 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في يومية " ليبيراسيون " :

عناصر الموضوع 03 مظاهر الصراع السياسي	الخطاب السياسي	المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات و المواجهات	اللجوء السياسي و هجرة السكان	المراقبة و الاعتقالات	العنف	التصفية الجسدية	أخرى	المجموع
التكرار	22	90	44	298	552	783	696	2485 تكرر
النسبة المئوية	0.9%	3.62%	1.77%	11.99%	22.21%	31.51%	28%	100%

يوضح الجدول رقم 40 نسب و تكرارات مظاهر الصراع السياسي في الجزائر في يومية " ليبيراسيون " و يتضح أن التصفية الجسدية هي أبرز مظاهر الصراع من خلال تغطية الصحيفة حيث احتل نسبة 31.51% بـ 783 تكرر، يليه مباشرة العنف بـ 22.21% و 552 تكرر، و جاءت المراقبة و الاعتقالات ضمن المرتبة الثالثة بـ 11.99%، في حين لم تتجاوز نسب بقية المظاهر الرئيسية حدود 4% من المجموع الكلي لتكرارات موضوع مظاهر الصراع السياسي، فسجلت فئة المظاهرات و الإضرابات نسبة 3.62%، اللجوء السياسي و هجرة السكان 1.77%، و أخيراً الخطاب السياسي 0.9%، و بالمقابل بلغت نسبة مظاهر الصراع الأخرى (غير الرئيسية) نسبة 28% و هو ما يوافق 696 تكراراً.

يعرف الحدث في وسائل الإعلام على أنه الانتقال المفاجئ من مرحلة الإنشاء و الوساطة إلى الفعل و تحديد الفاعلين، و التي بموجبها يثار التساؤل حول تكون الأزمة، فتحاول وسائل الإعلام أن تشرح لقراءها رهاناتها و تطوراتها، فالأزمة تمثل مجالاً للتساؤل النقدي حول حيثياتها⁽¹⁾، و تشير نتائج الجدول رقم 40 إلى أن يومية " ليبيراسيون " ركزت على إبراز الحثيات و المظاهر الأكثر سلبية في الصراع القائم في الجزائر .

اعتبرت " ليبيراسيون " بأن الصراع الذي شهدته الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1992 و 1999 كان عنيفاً جداً بين الطرفين، و في هذا السياق تم التأكيد على أن هذا العنف موروث عن عنف الاستعمار الفرنسي نفسه⁽²⁾، و يظهر هنا التوجه اليساري للصحيفة، بحكم رفض اليسار الفرنسي للوجود الاستعماري في الجزائر، فقد شبهت الصحيفة مجازر شهر أوت من عام 1997 بالقمع الفرنسي لمظاهرات سطيف التي خلفت الآلاف من الضحايا عام 1945، و تزويرها للانتخابات من أجل منع انتخاب المترشحين الوطنيين⁽³⁾.

(1)-Bernard lamizet : sémiotique de l'événement, Lavoisier, paris, 2006,page 226.

(2)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون : سبق ذكرها.

(3)-José garçon, un engrenage de vengeance et de haine, l'interminable cortège d'atrocités plonge ses racines dans le passé colonial de l'Algérie: libération, le 11 Aout 1997, page 03.

و نجد أن الصحيفة استعملت في هذا الإطار عدة مرات مصطلحات للتذكير بالثورة الجزائرية (1954)، أو ما أسمتها بحرب الجزائر الأولى من خلال تغطيتها للصراع الدائر في الجزائر أو حرب الجزائر الثانية ، مثل " سياسة الأرض المحروقة " للتعبير عن سلسلة العمليات العنيفة التي كانت تحدث هنا و هناك، و " معركة القسبة " ككناية عن معركة الجزائر، كما أشارت إلى أن عنف الجماعات الإرهابية (الإسلامية) يرجع إلى أمرين أساسيين، يتعلق الأول بتراجع قوتها بسبب الصعوبات التنظيمية التي تواجهها بعد تفكيك شبكاتها في الخارج و فعالية عمليات التمشيط التي قامت بها قوات النظام، أما الأمر الثاني فهو دعائي من خلال إيهام الغرب بتدهور الوضع حتى يتخلى عن دعمه للنظام الجزائري⁽¹⁾.

تعد التصفية الجسدية من أهم مظاهر الصراع القائم في الجزائر حسب التغطية الصحفية التي قدمتها " لبيبراسيون " لموضوع الدراسة، و اعتبرت الصحيفة أنها كانت تمس في البداية رموز النظام فقط، لكن بعد فترة معينة أصبحت تستهدف حتى المفكرين و المثقفين، و تقول **جوزي غارسون** "... لقد استهدف القتل في البداية أفراد قوات النظام، مصالح الأمن، الممثلين التنفيذيين الذين عوضوا البلديات الإسلامية المحلة أو المتعاونين الذين ثبت منحهم السلطات بعض المعلومات، لكن من الآن فصاعداً أصبح يستهدف حتى الشخصيات السياسية و المثقفين"⁽²⁾.

نلاحظ أيضاً اهتمام الصحيفة بالمراقبة و الاعتقالات من خلال متابعتها بالتغطية و حتى التحليل في بعض الأحيان، لمختلف القوانين و الإجراءات الرقابية التي استحدثتها السلطة لمواجهة الجماعات الإسلامية، كما تناولت أحياناً من خلال ربورتاجاتها واقع تطبيق حالة الطوارئ و حظر التجول في بعض المدن، و الجدوى منهما في ظل استمرار أعمال العنف.

عملت اليومية أيضاً على نقل مختلف المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، لكن و بالنسبة للمظاهرات و الاحتجاجات ركزت أكثر على التي يكون الهدف منها هو إبراز معارضة الفرد الجزائري لأحد طرفي الصراع (السلطة أو الجماعات الإسلامية)، أو التي تتحول إلى شغب بعد تدخل قوات الأمن لمنعها، مثل " تظاهر عشرات الآلاف من الأشخاص أمس بالعاصمة، و في وهران و قسنطينة للاحتجاج ضد العنف الإسلامي، و هي المظاهرة التي دعت إليها النقابة الوحيدة و أيديتها السلطة"⁽³⁾، أو "... انفجرت قنبلتان في طريق المسيرة المنظمة للمطالبة بالحقيقة فيما يخص مقتل الرئيس

(1)-José garçon, cinq questions sur une guerre civile : **libération**, le 08 Janvier 1997, page 03.

(2)-José garçon, six questions sur un pays en crise : op.cit, page 04.

(3)-José garçon, Alger se mobilise contre le terrorisme islamiste : **libération**, le 23 mars 1993, page 15.

بوضياف، و الحصييلة 64 جريح⁽¹⁾ ، بينما نلاحظ اهتماما ضعيفاً جداً من قبل الصحيفة بنقل مظاهر الهجرة و اللجوء السياسي أو الخطاب السياسي، و بالنسبة لهجرة السكان فهي نوعان حسب تغطية " ليبيراسيون "، الهجرة من الريف إلى المدينة، و الهجرة نحو الخارج (أوروبا على وجه الخصوص)، و قد ظهر أيضاً تركيزها على خطاب السلطة و الجيش و إهمالها لخطاب الجماعات الإسلامية عدا ما ورد منه ضمن الخطابات الصادرة عن مختلف التنظيمات التابعة لها ، و تكشف معطيات الجدول رقم 40 عن حرص " ليبيراسيون " على تناول مظاهر الصراع الثانوية التي كانت تبرز بين الحين و الآخر، على غرار انتشار التزوير و الرشوة و الاختطاف و تبادل الاتهامات بين مختلف الأطراف الفاعلة في الصراع.

جدول رقم 41 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في يومية " ليبيراسيون " :

عناصر الموضوع 04 الفاعلون في الصراع السياسي	السلطة	الجيش	الجهة الإسلامية للإنقاذ	الحركة الإسلامية المسلحة	الجماعات الإسلامية المسلحة	أخرى	المجموع
التكرار	928	635	731	8	210	799	3311
النسبة المئوية	%28.03	%19.18	%22.08	%0.24	%6.34	%24.13	%100

يبين لنا الجدول رقم 41 توزيع عناصر موضوع الفاعلين في الصراع في الجزائر من خلال يومية " ليبيراسيون "، و يظهر أن السلطة أهم فاعل في تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة بـ %28.03 و هي النسبة التي تقابل 928 تكرار، و تأتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المرتبة الثانية بـ %22.08 و 731 تكرار، بينما شغل الجيش المركز الثالث بـ %19.18 أي ما يوافق 635 تكرار، و بنسبة بعيدة جداً عن النسب السابقة نجد الجماعات الإسلامية المسلحة بـ %6.34 و 210 تكرارات، في حين احتلت الحركة الإسلامية المسلحة أضعف نسبة بـ %0.24، و لم يتجاوز مجموع تكراراتها الثمانية ، و تشير نتائج الجدول رقم 41 أيضاً إلى اهتمام الصحيفة بفاعلين آخرين أقل أهمية بنسبة %24.13 أي ما يوافق 799 تكرار. إن بروز الصراعات في الفضاء العام و تحول الساحة السياسية إلى مسرح للصراع يمثل فرصة لتقديم صور عن الفاعلين السياسيين و استراتيجياتهم⁽²⁾، كما أن الصورة التي تقدمها وسائل الإعلام من خلال خطابها عن العنف حول الأفراد ، المجتمع و الدولة ، لها طابع استراتيجي لا يمكن إنكاره⁽³⁾.

(1)–Gilles millet, Attentat contre une manifestation à Alger: **libération**, le 30 juin 1994, page 16.

(2)–Bernard lamizet : **politique et identité** , presses universitaires de Lyon, France, 2002, page 192.

(3)–Isabelle Garcin –Marrou : **des violences et des médias** , l'Harmattan, France, 2007, page 246.

و تعتبر السلطة بالنسبة لـ " ليبيراسيون " المحرك الأساسي للصراع القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى غاية أفريل 1999، و هي سلطة " غريبة " (étrange pouvoir) حاولت إنقاذ آخر فرص الديمقراطية في الجزائر باستعمال القوة عن طريق إلغاء انتخابات ديمقراطية⁽¹⁾، لذلك فهي الفاعل الأهم لأنها ببساطة صاحبة الفعل الأول في الصراع.

و أكدت أن الرئيس محمد بوضياف كان الوحيد القادر على تحمل هذه المسؤولية، لكن عادت لتغير موقفها بعد تولي الجنرال اليامين زروال رئاسة المجلس الأعلى للدولة، حيث اعتبرته أحد أهم مفاتيح الأزمة، خاصة و أنه تبني سياسة الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽²⁾.

تعد الجبهة الإسلامية ثاني أهم فاعل في الصراع، فهي الخاسر الأكبر بعد وقف المسار الانتخابي، و قد اكتسبت هذه الأهمية من كونها صاحبة رد الفعل الأساسي بعد هذا الإجراء، أي إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها، و ساهمت ردود فعلها القوية - خاصة جناحها المتطرف المتمثل في شخصية علي بلحاج - في تأجيج الصراع مع السلطة، و هنا تؤكد الصحيفة بأن " إلغاء المسار الانتخابي الذي كان قد قاد الجبهة إلى الانتصار، يضاف إليه سلسلة الاعتقالات التي استهدفت قادتها (أي الجبهة)، هو ما دفع بجزء من الإسلاميين نحو العمل السري، و في هذه الفترة التقى الراديكاليون من الجبهة و توحدوا - الذين دفعهم القمع نحو استراتيجية عنيفة - مع الذين لم يؤمنوا أبداً بالمسار الانتخابي و هم " الأفغان "⁽³⁾.

يأتي الجيش في المرتبة الثالثة ضمن فئة الفاعلين في الصراع، ففي الجزائر لا يكاد يظهر الفرق بين السياسيين و العسكريين ، فازدواجية السلطة تعود إلى حرب التحرير و الصراعات حول الشرعية، التي أدت إلى انقسام الحكومة المؤقتة التي ظلت لفترة طويلة تحت سيطرة الحزب الواحد، و تمكن جيش التحرير من اعتلاء القمة منذ تولي أحمد بن بلة الرئاسة، و تأكد ذلك أكثر بعد انقلاب العقيد هواري بومدين عليه، ليصبح الجيش منذ ذلك الوقت إذن مصدر السلطة الشخصية في الجزائر، و قد بدى خلال فترة رئاسة الشاذلي و كأن الجيش تخلى لفترة عن نفوذه خاصة بعد تبني التعددية الحزبية، و لكن تنامي الأحزاب الإسلامية كانت بمثابة فرصة له ليعزز موقعه من جديد في الساحة السياسية⁽⁴⁾.

(1)-Mark Kravetz, constat d'échec : libération, le 30 juin 1992, page 07.

(2)-M.S. les acteurs clés de la crise : libération, le 15 septembre 1994, page 04.

(3)-Gilles millet, la genèse de groupes armés qui ont débordé le FIS : libération, le 14 mars 1994, page 21.

(4)-Maxime ait kaki, armée, pouvoir et processus de décision en Algérie : politique étrangère, n° 02, 2004, page 427.

و تؤكد معطيات الجدول رقم 41 عدم تركيز الصحيفة على الجماعات الإسلامية المسلحة (GiA)، و هو ما يتناقض مع الدور الكبير لهذا التنظيم في تأجيج الصراع الذي تحول بالفعل في مراحل متقدمة منه إلى عنف سياسي مستقل، و يمكن تفسير ذلك باهتمام " ليبيراسيون " أكثر بالتنظيم الأم و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ الأكثر شرعية - حسب تقدير الصحيفة - لأنها تملك التبرير المقنع لدخولها الصراع - إلغاء الانتخابات التي فازت فيها - أما الوحشية التي ميزت جناحها العسكري، أي الجماعات الإسلامية المسلحة و الحركة الإسلامية المسلحة*، فغير مبررة نهائياً، و بالتالي فهي تفتقد إلى أي شكل من أشكال الشرعية . نلاحظ أخيراً اهتمام الصحيفة بفاعلين أقل أهمية في الصراع، مع تسجيل تركيزها أكثر على كل من جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية، ثم قوات الدفاع الذاتي بدرجة أقل، و اعتبرت الـ يومية (الجبهتين) من بين الفاعلين الثانويين القلائل الذين ساهموا في تسيير و توجيه الصراع بين الجبهة الإسلامية و السلطة، من خلال الضغط على هذه الأخيرة لفتح الحوار مع الإسلاميين⁽¹⁾.

جدول رقم 42 يمثل توزيع عناصر الموضوع 5 في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		غير المعنية		المتضررة		المتداخلة		المعنية		طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
62.29%	299	7.69%	23	46.15%	138	24.08%	72	22.08%	66	فرنسا
1.04%	5	0%	0	0%	0	100%	5	0%	0	الولايات المتحدة الأمريكية
0.83%	4	0%	0	25%	1	50%	2	25%	1	دول الجوار
2.5%	12	0%	0	75%	9	16.67%	2	8.33%	1	بقية الدول العربية
31.46%	151	1.99%	3	29.14%	44	54.3%	82	14.57%	22	بقية الدول الغربية
1.88%	9	0%	0	55.56%	5	11.11%	1	33.33%	3	إيران
480		26		197		164		93		المجموع
100%		5.41%		41.04%		34.17%		19.38%		النسب المئوية

يوضح الجدول رقم 42 طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي في الجزائر وفقاً لتغطية يومية " ليبيراسيون " ، و يتبين من خلاله أن فرنسا هي أكثر دولة تم ربطها بالصراع في الجزائر بنسبة

*ملاحظة: إن الجيش الإسلامي للإنقاذ هو التنظيم الوحيد الذي انبثق عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل مخطط له مع قادة الجبهة، أما باقي التنظيمات فقد انشقت و تمردت على التنظيم الأم.

(1)- José garçon, le case-tête du pouvoir algérien, après le FLN, le FFS rejette un scrutin présidentiel qui exclut les islamistes : libération, le 10 avril 1995, page 11.

62.29%، مع تركيز أكثر على تضررها منه بنسبة 46.15%، ثم تدخلها فيه بنسبة 24.08%، و أُعتبرت معنية بنسبة 22.08%، في حين تم نفي أي علاقة لفرنسا بهذا الصراع بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 7.69%. تأتي بقية الدول الغربية في المرتبة الموالية بنسبة هامة تقدر بـ 31.46% و أُعتبرت متدخلة بنسبة هامة وصلت إلى حدود 54.3%، ثم متضررة منه بنسبة 29.14%، و معنية به بنسبة 14.57%، بينما أُعتبرت غير معنية به بنسبة 1.99%.

و لم تتجاوز نسب الدول الأخرى حدود 2.5%، أي أن كل تركيز الصحيفة كان منصباً على فرنسا و باقي الدول الغربية فقد حققتا معاً نسبة 93.75%، فحققت بقية الدول العربية نسبة 2.5% مع التركيز على تضررها بنسبة 75%، و سجلت إيران نسبة 1.88% مع التركيز دائماً على تضررها بنسبة 55.56%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.04% مع الاهتمام فقط بتدخلها في الصراع (100%)، في حين جاءت دول الجوار ضمن آخر رتبة بـ 0.83%، و أُعتبرت متدخلة بنسبة 50%، و معنية و متضررة بنسبة 25% لكل منهما.

و يبدو تركيز الصحيفة على فرنسا في سياق عرضها للدول ذات العلاقة بالصراع القائم في الجزائر أمراً واضحاً، كما يلاحظ التركيز على تضرر هذا البلد من هذا الصراع، فالاعتقاد السائد على مستوى صحيفة " ليبيراسيون " هو أن كل ما يمس الجزائر يمس تلقائياً بفرنسا، خاصة بالنظر إلى الجالية الجزائرية الهامة الموجودة في فرنسا، فالروابط موجودة في كل الحالات و تجعل العلاقات الثنائية جد خاصة على الرغم من أن الجزائر بلد أجنبي⁽¹⁾.

و قد أُعتبرت " ليبيراسيون " أن الضرر الذي لحق بفرنسا سببه الاستمرار في علاقاتها مع الجزائر و دعمها للسلطة، حيث نقرأ في إحدى افتتاحياتها " إن اغتيال أسقف وهران جاء بشكل عقلائي و سياسي مميت و مدروس من أجل معاينة فرنسا على زيارة وزير خارجيتها إرفي دوشاريت (hervé de charette) و بالنسبة للعلاقات الفرنسية - الجزائرية فهي تشهد تقدماً و تأخراً لكن و في ظل الإجماع على استنكار هذه الجريمة الجديدة، فإن السؤال الذي يطرح يتعلق عما إذا كان هناك سبيل آخر غير الذي اختارته الحكومة الفرنسية، فهذا الدعم الحذر للسلطة الجزائرية و التي لا يمكن لأحد أن يعتبرها متفوقة ديمقراطياً، و لكنها تتوفر على رئيس تم انتخابه في ظل شروط عادية نوعاً ما⁽²⁾ .

(1)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون : سبق ذكرها.

(2)-Pierre Briançon, fermé : **libération**, le 04 Aout 1996, page 03.

و يجيب كاتب الافتتاحية عن هذا السؤال قائلاً " إن أحسن إجابة في إطار النظام السياسي على الأقل هي أن نتصرف و كأن الإرهاب غير موجود، دون سذاجة، و دون تهور و لكن أيضاً دون أي تردد " (1).

و هو ما يعني أن العلاقات الفرنسية مع الجزائر لا يجب أن تتأذى أبداً بعد استهداف رعاياها، حيث أن الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين بالغة التشابك و التعقيد، فلا غنى لطرف عن الآخر، و يشير الواقع الاقتصادي إلى صعوبة تفكيك العلاقات الثنائية الخاصة بين الجانبين، فالجزائر تمثل مجالاً استراتيجياً حيوياً لفرنسا سواء على الصعيد الاقتصادي أو الدفاعي الأمني بطابعه الجغرافي و السكاني، كذلك يمثل النفط و الغاز الجزائريان مصدراً أساسياً للطاقة الفرنسية (2).

إن استهداف الرعايا الفرنسيين لا يمثل مصدر الضرر الوحيد لفرنسا، فحتى قيام دولة إسلامية في الجزائر يعتبر كذلك، خاصة إذا أدى الحوار بين السلطة الجزائرية و الإسلامية إلى التأسيس لنظام عسكري-إسلامي يحتمل جداً أن يكون ضد فرنسا، و يقول **جاك أمالريك (Jacques amalric)** في إحدى افتتاحياته "... إن فرنسا قطعاً لم تنته من تأثيرات الملف الجزائري عليها، فلا يزال أماننا الأسوأ ربما، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عدد الجزائريين و الجزائريات الذين يستقبلهم النظام السياسي، و هو أمر جميل لكنه يستحق الكثير من الانتقاد، فهل سنكون في مستوى سياسة اللجوء السياسي التي جعل آلان جوسبان نفسه ضامناً لها؟ " (3).

أما المستوى الثاني من اهتمام الصحيفة بعلاقة فرنسا بالصراع الدائر في الجزائر، كان من خلال عرض تدخلها فيه ، و في هذا الإطار حاولت تقصي رأي قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و منهم **أنور هدام** الذي سئل عن رأيه في الموقف الفرنسي فيها يتعلق بالجزائر، و أجاب " إن العسكريين في الجزائر مدعومين من قبل لائكيين متعصبين، في مقدمتهم مصالح استخباراتية فرنسية تابعة للسياسة الخارجية، يجب على فرنسا أن تقبل بوجود تغييرات في المغرب العربي، لن نقبل أبداً بأن يستمر بلد في التعامل كأنه سلطة استعمارية في المنطقة، إن فرنسا تحاول مساعدة الجزائر اقتصادياً بعزم كبير ... " (4).

كما عملت الصحيفة على نقل أهم ردود الفعل الفرنسية اتجاه ما يحدث في الجزائر و نقدها، حيث نقرأ في إحداها "... إن الرئيس زروال يمكنه أن ينام بهدوء ما دام الثنائي شيراك -جوسبان يقفان إلى جانبه، و غير

(1)-Ibid: page 03.

(2)-عمرو عبد الكريم سعداوي : مرجع سبق ذكره، ص278.

(3)-Jacques amalric, les faucons masqués : **libération**, le 13 octobre 1994, page 02.

(4)-Gilles millet, il faut reconnaître le FIS comme parti : **libération**, le 06 mai 1994, page 16.

مستعدين لمساومته على دعمهما له، و لا لطرح أسئلة كثيرة و محرجة له، و هو ما أكده ليونيل جوسبان في كناية رهيبية بأن الحكومة الفرنسية تتكلف في تصريحاتها...⁽¹⁾.

تحدثت يومية " ليبيراسيون " أيضاً عن ما أسمته بالتدخل الحتمي الفرنسي في الصراع الجزائري خاصة بعد قضية اختطاف رهبان تبحرين، و أيضاً العاملين الثلاثة في السفارة الفرنسية بالجزائر، حيث أشارت الصحيفة إلى بعض الأخبار التي تداولتها وكالات الأنباء (رويترز تحديداً)، عن التفاوض الفرنسي مع بعض قادة تنظيم " الجيا " - الجماعات الإسلامية المسلحة - كما نقلت نداءات السلطة الفرنسية إلى مواطنيها لالترام الهدوء⁽²⁾.

و أشارت اليومية إلى نوع آخر من التدخل و الذي يهدف إلى حماية مصالحها و أكدت في هذا السياق " ... سواء رغبت فرنسا في ذلك أو لا، فإن نهاية القضية الجزائرية سيكون دونها و ضدها على وجه الخصوص، و حينها لا يمكنها سوى إنقاذ شرفها و حماية مصالحها في إقليمها، فإنقاذ شرفها سيتوقف - و قد توقف - ليس فقط على توفير كل الوسائل لتسهيل إعادة إدماج 2500 فرد من المغتربين الذين ما زالوا هناك و الذين مسهم الإرهاب خلال الأشهر الأخيرة و دون أي نوع من المساومات، و إنما يستوجب أيضاً التصرف بكرم مع حاملي الجنسية المزدوجة (الجزائريين) * الذين وقعوا في الفخ " ⁽³⁾.

و تواصل الصحيفة "... يقدر عددهم رسمياً بـ 25000، و لكن في الحقيقة يتجاوز عددهم على الأقل الضعف، دون احتساب الذين هم في وضعية إرجاء و الذين لا يمكنهم الاستفادة من حق اللجوء السياسي على اعتبار أنهم غير مهددين من قبل الحكومة... و يبقى بعدها تقادي انتقال الإرهاب و الحرب الأهلية إلى فرنسا، و هو الأمر الأصعب "⁽⁴⁾، كما أعتبرت فرنسا معنية بالصراع و هو ما يرجع أساساً إلى الجالية الفرنسية الهامة الموجودة في الجزائر، يضاف إلى ذلك الكم الهائل من المؤسسات التربوية و المراكز الثقافية و التي يضاف إليها المؤسسات الرسمية مثل السفارة و القنصليات، فقد أعتبرت معنية بالصراع مثلها مثل السلطة الجزائرية لأن عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة حتى لا يتأثر سير العمل بهذه المؤسسات

(1)-Jacques amalric, un massacre de trop : **libération**, le 22 septembre 1997, page 02.

(2)-Gilles millet, Algérie, paris appelle les français a la prudence : **libération**, le 27 octobre 1993, page (2-3).

***ملاحظة** : يظهر من خلال الاهتمام الإنساني للصحيفة بوضعية الجالية الجزائرية في فرنسا، و دعوتها للحكومة الفرنسية بالتعامل بكرم و لباقة معهم، بغض النظر عن تأثيرات الصراع السلبية على فرنسا، التوجه اليساري للصحيفة، فلا طالما دافع اليسار الفرنسي عن المغتربين و خاصة منهم الجزائريين، كما عارض دوماً القوانين الصارمة و المجحفة المطبقة عليهم.

(3)-Jacques amalric, le cauchemar algérien : op.cit, page 02.

(4)-Ibid: page 02.

بالصراع القائم، كما تعد معنية بالنظر إلى العلاقات المميزة التي ربطت و لا تزال تربط فرنسا بالجزائر، و يقول الباحث الفرنسي فرانسوا بورغات (François burgat) " ... أن الأمر غير المفهوم هو الخبث التقليدي الذي لا طالما طغى على الطبقة السياسية الفرنسية في نظرتها إلى الجزائر..."⁽¹⁾.

و في حالات نادرة في تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، أعتبرت فرنسا غير معنية بالصراع، فقد أشارت مثلاً إلى أن الشباب الجزائري يرغب في الهجرة هرباً من عنف الصراع القائم، لكن فرنسا لا يمكن أن تكون وجهتهم لأن هذا الإجراء أصبح مستحيلاً تقريباً بتطبيق قانون باسكوا⁽²⁾، كما ذكرت بالتوجه الفرنسي الذي كان سائداً مع بداية الصراع و الرامي إلى عدم إقحام فرنسا لنفسها في هذا الصراع، و توجهت الصحيفة مع بداية استهداف الفرنسيين في الجزائر إلى المطالبة بعدم تدخل فرنسا في الصراع، و أن ما يجب أن يهتما هو الحفاظ فقط على مصالحها الهامة في المنطقة، دون التدخل لصالح أو ضد أي من طرفي الصراع⁽³⁾، و يبقى الحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية و الجيوسياسية و الثقافية في الجزائر خطأً ثابتاً يجب حمايته بصرف النظر عن مختلف الأنظمة السياسية الحاكمة في الجزائر⁽⁴⁾.

تعد باقي الدول الغربية في المرتبة المئوية مباشرة بعد فرنسا ضمن الدول التي جعلتها يومية " ليبيراسيون " الأكثر ارتباطاً بالصراع القائم في الجزائر، لكن مع ملاحظة أن الصحيفة ركزت أكثر على تدخلها، و هو ما اعتبرته أمراً منطقياً بالنظر للضغوط التي مارستها فرنسا على كبرى الدول الغربية ، و تحديداً الأوروبية منها من أجل التدخل في الصراع لصالح السلطة الجزائرية ، بالنسبة لفرنسا، أوروبا لا تمثل الخارج ، و لكنها كيان تنتمي إليه و يتحدد وفقاً لها مستقبل فرنسا نفسها، و لا يمكن أن تكون قوية دون أوروبا، و قد لعبت فرنسا منذ إعلان 09 ماي 1950 إلى غاية استحداث الأورو دوراً رائداً كلما تعلق الأمر بتطوير اتحاد كبير و متين بين مختلف شعوب أوروبا، و قد تجاوزت من أجل ذلك حتى خلافاتها التاريخية مع ألمانيا⁽⁵⁾.

(1)-François burgat, le nationalisme arabe, des fellaghas aux intégristes : **libération**, le 14 et 15 janvier 1995, page 07.

(2)-José garçon, le piège se referme sur les intellectuels : **libération**, le 24 Juin 1993, page 03.

(3)-Jacques amalric, le cauchemar algérien : op.cit, page 02.

(4)-عمرو عبد الكريم سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 278.

(5)-Sous la présidence d'Alain Juppé et de louis Schweitzer : **livre blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008-2020** (la France et l'Europe dans le monde).

و وفقاً للمفهوم السابق يصبح كل ما يمس بفرنسا يمس تلقائياً أوروبا، و هو ما يفسر تصنيف الصحيفة لباقي الدول الغربية بعد فرنسا مباشرة ، فيما يخص قضية الارتباط بالصراع القائم في الجزائر خلال الفترة 1992-1999.

تضررت باقي الدول الغربية لاسيما الأوروبية منها من الصراع السياسي في الجزائر، و هو ما يدل عليه استهداف رعاياها خلال الفترة السابقة، فالنظرة العدائية للجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تقتصر على فرنسا وحدها، بل تمتد إلى الغرب عموماً، و الدول الكبرى فيه على وجه التحديد، لذلك فتنامي الإسلام في قلب المتوسط يمثل مصدر قلق للضفة الأخرى منه، و يقول **عدي الهواري** في هذا الصدد "... لو كنت رجلاً سياسياً غريباً، سأفعل كل شيء حتى لا يصل الإسلاميون إلى السلطة، لأنهم سيخلقون اضطرابات في المنطقة، و سيهددون المصالح الغربية، ففي نهاية المطاف، الخطاب الإسلامي يقدم الغرب المادي على أنه بمثابة الشر المطلق.."⁽¹⁾.

أشرنا فيما سبق إلى أن الصحيفة ركزت على فرنسا و باقي الدول الغربية في تحليلها لعلاقة الدول بالصراع في الجزائر، في حين أهملت الدول الأخرى، و كانت باقي الدول العربية الأكثر تناولاً بينها، لكن مع التركيز بنسبة هامة على تضررها و هو ما يرجع إلى متابعة الصحيفة لواقعة اختطاف سفراء دولتي اليمن و سلطنة عمان من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة (الجيا) في منطقة خميس الخشنة، و التي شهدت عدة تطورات قبل أن تنتهي بإطلاق سراحهم، بشكل غريب كما وصفته اليومية⁽²⁾، كما نقلت ردود فعل بعض الدول العربية و في مقدمتها جمهورية مصر العربية بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف، و أشارت إلى أنه أول رئيس يقتل رمياً بالرصاص في منطقة المغرب العربي⁽³⁾.

تطرقت " ليبيراسيون " أيضاً للدور الإيراني في الصراع، مع الاهتمام أكثر بإبراز مواطن تضررها منه، و قد اعتبرت معنية لأن تنامي الإسلام السياسي في الجزائر منذ الثمانينات بمثابة امتداد لنفس ما حدث في إيران مع بداية السبعينيات من القرن الماضي⁽⁴⁾ ، لذلك ففشل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إقامة دولة إسلامية في عمق المغرب العربي يعد فشلاً أيضاً للحركة الإسلامية في إيران التي راهنت على نجاح الجبهة.

(1)-Addi Lahouari, islamisme et autonégation de la démocratie, le dilemme: op.cit, page 09.

(2)-José garçon, étrange libération des ambassadeurs arabes à Alger : libération, le 25 Juillet 1994, page 15.

(3)-Mark Kravetz, constat d'échec : op.cit, page 07.

(4)-Gilles Kepel, la longue marche des islamistes : op.cit, page 12.

يلاحظ أيضاً من خلال نتائج الجدول أن الصحيفة وضعت الولايات المتحدة الأمريكية ضمن المرتبة ما قبل الأخيرة ضمن قائمة الدول المرتبطة بالصراع الجزائري، و يضاف إلى ذلك أنها اهتمت فقط بنقل ردود الفعل الأمريكية الرسمية اتجاه ما يحدث في الجزائر، لذلك فهي إضافة إلى إهمالها للدور الأمريكي الواضح في الصراع خلال تلك الفترة، خاصة منذ منتصف التسعينيات، فإنها نفت أن تكون معنية به أو متضررة منه. و رغم أن دول الجوار (منطقة المغرب العربي) هي الأقرب جغرافياً و تاريخياً و ثقافياً و دينياً إلى الجزائر، إلا أنها جاءت ضمن آخر مرتبة فيما يخص الدول المرتبطة بالصراع، و قد اهتمت " ليبراسيون " بمجرد متابعة أهم ردود الفعل الرسمية الصادرة عن هذه الدول، و أعتبرت من قبل الصحيفة متضررة في مناسبة واحدة فقط، حيث أشارت إلى أن الصراع القائم في الجزائر ربما يثير مستقبلاً القلق و الفوضى و عدم الاستقرار لدى دول الجوار⁽¹⁾.

جدول رقم 43 يمثل توزيع عناصر الموضوع 6 في يومية " ليبراسيون " :

نسبة الظهور		غير معنية		متضررة		متدخلة		معنية		طبيعة علاقة المنظمات بالصراع السياسي في الجزائر المنظمات
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	اتحاد دول المغرب العربي
%5.38	5	%0	0	%0	0	%80	4	%20	1	الاتحاد الأوروبي
%48.38	45	%0	0	%0	0	%100	45	%0	0	هيئة الأمم المتحدة
%46.24	43	%0	0	%0	0	88.37 %	38	11.63 %	5	أخرى
93		0		0		87		6		المجموع
%100		%0		%0		%93.55		%6.45		النسبة المئوية

لم تظهر الصحيفة أدنى اهتمام بدور المنظمات الإقليمية و الدولية في الصراع القائم في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1992 و 1999، فلم تتجاوز نسبتها 1.25% ضمن فئات المواضيع السبعة بـ 93 تكرار، و يبين الجدول رقم 43 أن ارتباط هذه المنظمات بهذا الصراع اقتصر على كونها إما معنية به أو متدخلة فيه ، و يظهر جلياً تركيز الصحيفة على تدخل هيئة الأمم المتحدة بنسبة 100% في حين سجلت هذه المنظمة نسبة 48.38% ضمن مجموع المنظمات التي تطرقت اليومية لدورها.

(1)-Addi Lahouari, islamisme et autonégation de la démocratie, le dilemme : op.cit, page 09.

كما يلاحظ عدم اهتمامها بدور الاتحاد الأوروبي الذي سجل نسبة ضعيفة لم تتجاوز حدود 5.38%، مع التركيز أكثر على تدخله بنسبة 80%، ثم كونه معنياً بنسبة 20%، و بالمقابل لم تشر اليومية نهائياً إلى دور اتحاد دول المغرب العربي الذي حقق إذن نسبة 0%.

و تشير معطيات الجدول رقم 43 إلى التركيز الكبير الذي أولته " ليبيراسيون " لدور منظمات أخرى أقل أهمية إذا ما قورنت بالمنظمات السابقة، فقد حققت نسبة 46.24%، مع التركيز دائماً على تدخلها بنسبة ساحقة وصلت إلى حدود 88.37%، في حين سجل دورها كمعنية به النسبة المتبقية أي 11.63%.

لقد ركزت صحيفة الدراسة فقط على منظمة هيئة الأمم المتحدة، و في هذا الإطار فهي اهتمت بمجرد نقل ردود فعلها إزاء أحداث الصراع القائم، بالإضافة إلى إيفادها للجان للتحقيق في ما يحدث، مثل حديث الصحيفة عن خبر مصدره وكالة الأنباء الفرنسية، عن تدخل لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة للتحقيق فيما أسمته " تمرد سجن سركاخي " و الذي خَلَفَ 100 قتيل⁽¹⁾، و تدخل مراقبي الأمم المتحدة لضمان نزاهة الانتخابات التشريعية التي نظمت في 5 جوان 1997⁽²⁾، بالإضافة إلى إصرار اليومية على ضرورة التدخل السريع لمنظمة هيئة الأمم المتحدة للتحقيق في المجازر البشعة التي حدثت خلال عامي 1997 و 1998، و في هذا السياق انتقدت " ليبيراسيون " رفض الجزائر هذه المبادرة بحجة أنها تمثل تدخلاً أجنبياً في الشؤون الداخلية⁽³⁾.

و إذا كان الصحيفة قد أكدت على دور هيئة الأمم المتحدة في الصراع الجزائري، فإنها و على العكس نفت أن يقوم الاتحاد الأوروبي بنفس هذا الدور، و هو ما يدل عليه تكرارات هذه المنظمة التي لم تتجاوز الخمسة، و اكتفت الجريدة بنقل بعض ردود فعل المنظمة بعد حدوث المجازر أو استهداف الأجنب الأوروبيين في الجزائر.

أشارت الصحيفة عدة مرات إلى دور منظمات أخرى مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty)، و هي المنظمة الأكثر تناولاً من خلال تغطية اليومية، و منظمة الوحدة العربية و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة حقوق الإنسان و المنظمة ضد التقتيل أو المضادة للتقتيل، و قد أكدت الصحيفة مجدداً على " ضرورة أن يطالب

(1)–AFP, Alger décompte 100 morts dans la mutinerie de serkadji : libération, le 24 février 1995, page 18.

(2)–Didier François, entre peur et espoir, élections sous très haute surveillance : libération, le 05 juin 1997, page 02.

(3)–Luc lamprière, massacres en Algérie, le réquisitoire d'Amnesty : libération, le 19 novembre 1997, page 07.

الرأي العام و بإصرار بتشكيل لجنة دولية للتحقيق حول المأساة الجزائرية "، و اعتبرت أيضاً " أن الإمكانيات موجودة لتحقيق ذلك "(1)، لكن و بالمقابل لم تتطرق يومية " ليبيراسيون " نهائياً لدور اتحاد دول المغرب العربي، و هو ما يعود ربما إلى أن هذه المنظمة حديثة النشأة (في تلك الفترة)، كما أن دورها في الميدان لم يرقى إلى مستوى يمكنها من أن يكون لها دور واضح و فعال في المسائل المتعلقة على الأقل بالإقليم الذي تنشط فيه و هو دول المغرب العربي، و الجزائر تمثل أحد أهم هذه الدول.

جدول رقم 44 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في يومية " ليبيراسيون " :

عناصر الموضوع 07	سياسياً	أمنياً	اقتصادياً و اجتماعياً	ثقافياً و دينياً	أخرى	المجموع
انعكاسات الصراع السياسي						
التكرار	178	141	154	107	116	696
النسبة المئوية	25.57%	20.26%	22.13%	15.37%	16.67%	100%

يبدو من خلال نتائج الجدول رقم 44 وجود نوع من التوازن في توزيع نسب عناصر الموضوع 7، حيث جاءت النسب متقاربة نوعاً ما، فقد احتلت الانعكاسات السياسية أعلى نسبة بـ 25.57%، تليها الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بـ 22.13%، ثم الأمنية بـ 20.26%، في حين احتلت الانعكاسات الثقافية و الدينية و كذا باقي الانعكاسات آخر المراتب، لكن بنسب هامة تقدر بـ 15.37% و 16.67% على التوالي، و هو ما يعني أن الصحيفة كانت متوازنة إلى حد بعيد في متابعتها لانعكاسات الصراع الدائر في الجزائر خلال الفترة الممتدة من إلغاء المسار الانتخابي إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة التي صعدت بالمرشح عبد العزيز بوتفليقة كرئيس للبلاد، مع ملاحظة بروز أكثر لانعكاسات السياسية ثم الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد أشارت يومية " ليبيراسيون " منذ بدء تغطيتها لأحداث الصراع إلى حالة الانسداد السياسي الطاغية على المشهد السياسي في الجزائر، و فقدان السلطة لشرعيتها داخلياً و خارجياً، فرغم أنها أكدت على أن السلطة أنقذت الجزائر من " شر " الإسلاميين، إلا أنها في ذات الوقت اعتبرت أنها قضت على آخر الفرص لدمقرطة الجزائر، و بعد اغتيال الرئيس بوضياف اعتبرت أن الوضع السياسي في الجزائر وصل إلى حالة من " إثبات الفشل "(2).

(1)–Patrick Baudouin, Algérie, une commission d'enquête, vite : libération, le 22 janvier 1998, page 05.

(2)–Mark Kravetz , constat d'échec : op.cit, page 07.

و هو الوضع الذي ظل على حاله - حسب اليومية - حتى بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية في عام 1995، و التشريعية في عام 1997، و هو ما يرجع إلى التزوير الواسع الذي رافقها .

ركزت الصحيفة بالدرجة الثانية على انعكاسات الصراع القائم على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في إطار متابعتها لما سمي بـ " المحنة الاجتماعية المريعة "، فالحالة الاقتصادية و خاصة الاجتماعية كانت جد صعبة و جد استثنائية، و بعض الأرقام كفيلة لتوضيح مدى اتساع رقعة هذه المحنة، ف 14 مليون جزائري من بين 30 مليون ساكن يعيشون تحت خط الفقر، كما أن البطالة مست 29% من القوة العاملة و خاصة منهم الشباب و النساء.

يضاف إلى ذلك تسبب الصراع في حل 1000 مؤسسة عمومية و هو ما جعل بدوره 400000 فرد دون منصب شغل، ما زاد من نسبة البطالة خلال عامي 1997 و 1998، و قد أدت حالة الفقر المتقع إلى انتحار العشرات من العاملين بعد فقدانهم لمناصب عملهم⁽¹⁾.

و يلاحظ أن الصحيفة عملت على إبراز انعكاسات الصراع المختلفة بالاعتماد على الروبورتاجات و الافتتاحيات، و قد عكفت على نقل حالة الخوف و الحزن التي يعيش فيها الفرد الجزائري بسبب تدهور الوضع الأمني، كما لم تغفل مواكبتها للانعكاسات الثقافية و الدينية، التي تضاعفت مع بداية استهداف الطبقة المثقفة، و هو الاستهداف الذي جعلته " ليبيراسيون " بمثابة " إطلاق النار على الفكر "، حيث يقول جيرارد دوبي (Gérard Dupuy) في إحدى افتتاحياته "... إن استهداف المثقفين بشكل مدروس و بيرودة أعصاب كهذه، يدل على أن المراد ليس قتل الرجال، و لا حتى الفكرة التي يحملونها، و إنما قتل إمكانية أن يكون لك أصلاً فكر و رأي... فهم لم يموتوا بسبب أفكارهم و إنما بسبب حرية التفكير التي يمثلونها..."⁽²⁾ .

اهتمت صحيفة الدراسة أيضاً بنقل انعكاسات الصراع الأخرى و الجانبية التي كانت تظهر بين الحين و الآخر، و لعل أبرزها انتشار المافيا التي عززت من مواقعها و نفوذها ، مستغلة انشغال السلطة في صراعها ضد الجماعات الإسلامية.

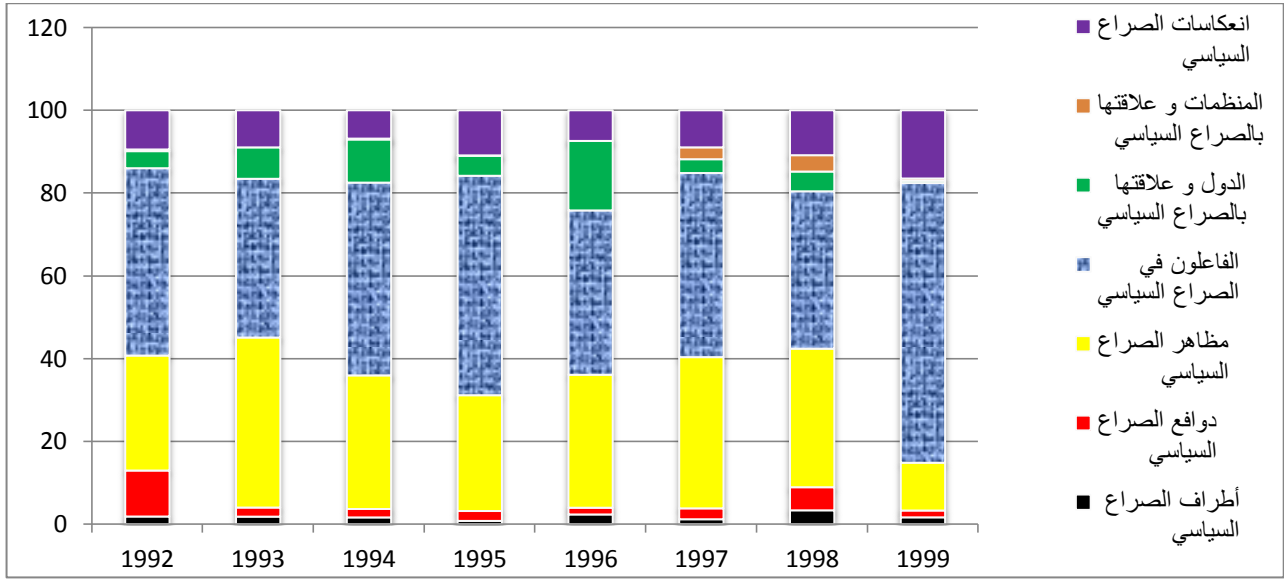
(1)-José garçon, Algérie, l'impossible restauration : **politique étrangère** , n° 02, 1999, page 352.

(2)-Gérard Dupuy, feu sur la pensée : **libération**, le 24 juin 1993, page 03.

2- تحليل الأعمدة البيانية :

العمود البياني رقم 24 يوضح تطور بروز المواضيع الرئيسية في يومية " ليبيراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يبرز لنا العمود البياني رقم 24 توزيع فئات المواضيع الرئيسية خلال كل سنة من سنوات الدراسة، و يظهر أن أعلى نسبة سجلها موضوع أطراف الصراع السياسي كانت عام 1998 و لم تتجاوز حدود 3.35%، في حين سجل نسبة 2.35% عام 1996، و لم تتعدى نسبه في باقي الأعوام الـ 2%، مع العلم أن موضوع أطراف الصراع السياسي ظهر في جميع سنوات الدراسة.

كما سجل اهتمام الصحيفة بتحليل دوافع الصراع السياسي أهم نسبتين خلال عامي 1992 و 1998 بـ 11.11% و 5.58% على التوالي، و لم تتعدى نسبه في باقي السنوات الـ 3%، و هو ما يعني أن يومية " ليبيراسيون " اهتمت بمعرفة و الكشف عن دوافع الصراع القائم في الجزائر، مع بداياته الأولى أي خلال عام 1992، لكن بعدها اتضحت دوافع الصراع و اتضحت معه أطرافه، لذلك ركزت الصحيفة كل تغطيتها لموضوع الدراسة على مظاهره و الفاعلين فيه، و لكن و مع بداية عام 1998 تراجعت قوة الجماعات الإسلامية كإحدى أهم القوى الفاعلة في السنوات السابقة، و بالمقابل برز صراع المصالح داخل السلطة، و بالتالي تغير الجوهر و الدافع الرئيسي للصراع، فاهتمت الصحيفة بمتابعة هذه التغييرات، ما جعل تركيزها على دوافع الصراع يرتفع خلال هذا العام.

و سجل موضوع مظاهر الصراع السياسي نسباً هامة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، بلغت أعلاها 41.08% عام 1993، يليه عام 1997 بـ 36.54%، ثم عام 1998 بـ 33.47%، و حقق عامي 1994 و 1996 نسبتين متقاربتين بـ 32.28% و 32.13%، و هو نفس ما لاحظناه بالنسبة لعامي 1992

و 1995 اللذان حققا نسبتي 27.78% و 27.98%، أما أضعف نسبة لموضوع مظاهر الصراع فقد كانت عام 1999 بـ 11.54%.

و إذا كانت المجازر الإنسانية التي توالى خلال عامي 1997 و 1998 في مناطق متفرقة من الجزائر العاصمة و ضواحيها هي السبب الرئيسي في تركيز " ليبيراسيون " على نقل مظاهر الصراع الدائر، فإن عام 1993 تميز بتعدد الأحداث و تعدد مظاهر الصراع، بفعل استهداف العمليات الإرهابية لأقوى جنرالات الجيش و كذا النخبة المثقفة، بالإضافة إلى توالي المظاهرات الشعبية المضادة للظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري " الإرهاب "، و عملت الصحيفة أيضاً على متابعة الاستراتيجية الإسلامية الجديدة و هي استهداف الأجانب من أجل لفت انتباه الرأي العام العالمي، و في ذات الوقت تابعت اليومية باهتمام عمليات تمشيط بلدية القصبة من قبل قوات الجيش، و استمر اهتمام الصحيفة بنقل مظاهر الصراع مع استمرار هذا الأخير، على الرغم من أن الوضع العام عرف بعض الهدوء في مراحل متقطعة، ليتراجع كثيراً اهتمام الصحيفة بهذا الموضوع خلال آخر سنوات الدراسة بسبب تراجع قوة الصراع نفسه و قوة الفاعلين فيه.

يكشف العمود البياني رقم 24 أيضاً أن موضوع الفاعلين سجل أعلى النسب بين المواضيع الرئيسية خلال كل سنة من سنوات الدراسة تقريباً*، و هو ما يعني أنه الموضوع الأبرز من خلال تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة بشكل عام، فقد عملت منذ بداية الصراع على تحديد و تحليل أهم الفاعلين في الصراع بشكل متواصل، و قياس موازين القوى بينهم بالموازاة مع تطور أحداث الصراع، حيث ركزت على مواطن ضعف و قوة كل طرف على حدى، و بناءً على ما سبق تحاول الصحيفة في كل مرة التنبؤ بمجريات الصراع مستقبلاً.

و يلاحظ أيضاً أن اهتمام الصحيفة بتحديد الفاعلين سجل أقصى حد له في عام 1999 (67.58%) مع تلاشي قوة الإسلاميين نهائياً كفاعل رئيسي في الصراع، و حقق نسباً هامة خلال عامي 1994 و 1995 بـ 46.58% و 53.02%، و هما العايمان اللذان شهدا بداية استهداف الأجانب في الجزائر و خاصة منهم الفرنسيين، ما دفع باليومية إلى البحث عن أسباب هذا الاستهداف بالتركيز على الفاعلين الرئيسيين و الربط بين الموقف الفرنسي الظاهر اتجاه كل فاعل على حدى و مقارنته بموقف هؤلاء و لاسيما الجماعات

*ملاحظة : لأن سنة 1993 شهدت تفوق موضوع مظاهر الصراع بـ 41.08% مقابل نسبة 38.35% لموضوع الفاعلين الصراع، و ذلك للأسباب التي ذكرناها مع بداية تحليل العمود البياني رقم 24.

الإسلامية - من فرنسا، كما سجل موضوع الفاعلين نسبة هامة أيضاً خلال عام 1992، و هو أمر منطقي بالنظر إلى جِدّة الموضوع و أهميته في تلك الفترة*، فالحدث يكون جديراً بالنشر حينما تكون له أهمية عند الجمهور⁽¹⁾.

أما موضوع الدول و علاقتها بالصراع فقد سجلت أعلى نسبة بـ 16.79% و كان ذلك في عام 1996، بالنظر إلى التغطية الخاصة التي حظيت بها زيارة وزير الخارجية الفرنسي " إيفري دوشاريت" (Hervè de charette) إلى الجزائر، و التي تزامنت مع مقتل أسقف وهران، كما حقق نفس الموضوع نسباً معتبرة خلال عامي 1993 و 1994 بـ 7.59% و 10.42% على التوالي، أي خلال السنوات التي شهدت استهدافاً واسعاً للأجانب في الجزائر من قبل الجماعات الإرهابية، كما نجد أن هذا الموضوع سجل حضوره منذ بداية الصراع و حتى خلال السنوات التي عرفت تراجعاً أو غياباً كلياً للعمليات التي يكون هدفها الأجانب، و هو ما يدل على تأكيد الصحيفة لارتباط بعض الدول بالصراع القائم في الجزائر، حتى قبل بداية استهداف الأجانب، و خاصة منها فرنسا بالنظر إلى قربها الجغرافي و العلاقات التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية القوية بين البلدين**، لكن و بالمقابل لم تركز يومية " لبييراسيون " على دور المنظمات في نفس الصراع و هو ما يدل عليه النسب الضعيفة التي سجلتها هذه الفئة، حيث أن أقصاها قدرت بـ 2.87% و 3.95% خلال عامي 1997 و 1998 على التوالي، و هنا أكدت الصحيفة على ضرورة تدخل المنظمات الدولية للكشف عن الحقيقة في قضية المجازر المتعاقبة التي يتعرض لها الشعب الجزائري.

يلاحظ من خلال العمود البياني أيضاً أن موضوع انعكاسات الصراع طرح من خلال الصحيفة منذ بداية الصراع و سجل نسباً متقاربة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، إذا ما استثنينا عام 1999 حيث سجل هذا الموضوع أهم نسبة بـ 16.48%، و هو ما يؤكد من جديد*** عدم اهتمام الصحيفة نهائياً بتحليل انعكاسات الصراع، فقد تمحورت تغطيتها حول مظاهر الصراع و الفاعلين فيه و أيضاً تحليل دوافعه لمعرفة تأثيرات هذا الصراع على الغرب و خاصة فرنسا، لذلك لم تهتم بانعكاسات الصراع على الفرد الجزائري، و هو الأكثر تضرراً لأنه الوحيد الذي يعيش هذا الصراع يومياً باعتبار الجزائر ميداناً له.

*ملاحظة: تمحور اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة حول فئة الفاعلين في الصراع، و هو ما يعني أنه كلما زاد اهتمام هذه الصحيفة بفئة الفاعلين، زاد اهتمامها بموضوع الدراسة بشكل عام و العكس صحيح، أي أن جِدّة و أهمية موضوع الصراع القائم في الجزائر مع بدايته في عام 1992 جعلت اليومية تركز اهتمامها أكثر على الفاعلين فيه.

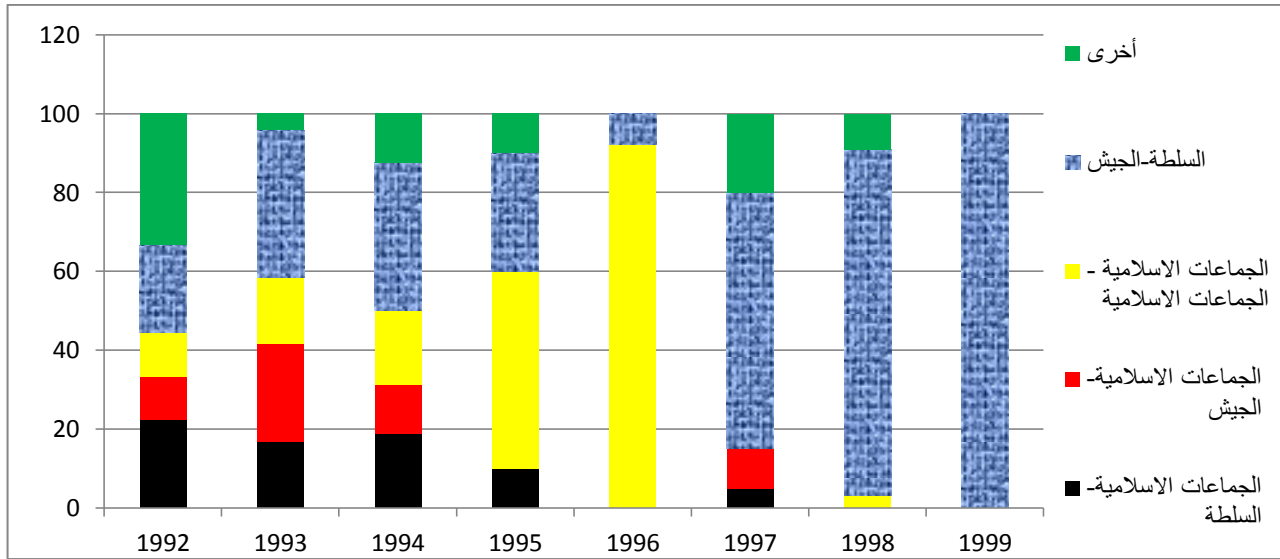
(1)-انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك : مرجع سبق ذكره، ص94.

**ملاحظة: لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

***ملاحظة: و هي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال تحليل الجدول رقم 38.

العمود البياني رقم 25 بوضوح تطور بروز عناصر الموضوع 01 في يومية " ليبراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يكشف لنا العمود البياني رقم 25 أن صراع الجماعات الإسلامية - السلطة و السلطة - الجيش هي ثنائيتا الصراع الأبرز خلال عام 1992 بنسبة 22.22% لكل منهما، يليهما صراع الجماعات الإسلامية - الجيش و الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية ب 11.11% لكل منهما، في حين احتلت الصراعات الأخرى أعلى نسبة ب 33.34% و هي أعلى نسبة لها من حيث الظهور في جميع السنوات.

و لكن خلال عامي 1993 و 1994 برز أكثر صراع السلطة - الجيش باحتلاله لنسبة 37.5% خلالهما، يليه صراع الجماعات الإسلامية - الجيش ب 25% في عام 1993، و بالمقابل احتل صراع الجماعات الإسلامية - السلطة المرتبة الثانية في عام 1994 ب 18.75%.

و تغيرت المعطيات خلال عامي 1995 و 1996 ب بروز أكثر لصراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض و بشكل واضح، فقد احتل نسب 50% و 92.31% على التوالي، مع ملاحظة أن صراع السلطة - الجيش جاء في المرتبة الثانية مباشرة خلال هذين العامين، لتعود ثنائية الصراع " السلطة - الجيش " لتفرض سيطرتها تماماً على موضوع أطراف الصراع السياسي في الجزائر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من فترة الدراسة، بتسجيلها لنسبة 65% خلال عام 1997، 87.88% في عام 1998 و 100% في عام 1999، مع التركيز في المستوى الثاني خلال عام 1997 على صراع الجماعات الإسلامية - الجيش (10%) ثم صراع الجماعات الإسلامية - السلطة (5%)، في حين اهتمت خلال عام 1998 - إلى جانب الصراع الرئيسي - بصراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية (3.03%).

و يلاحظ من خلال العمود البياني رقم 25 دائماً أن ثنائيات الصراع الأخرى سجلت ثاني أهم نسبة لها خلال عام 1997 بنسبة 20%، في حين سجلت نسباً أقل من متوسطة في باقي الأعوام التي ظهرت فيها أي أعوام 1993، 1994، 1995، 1998.

و هو ما يعني أن صراع السلطة - الجيش كان الصراع الأبرز من خلال تغطية يومية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ما عدا عامي 1995 و 1996، فعلى الرغم من أن الخفاء و السرية كانتا السمتان الأغلب على هذه الثنائية، ضف إلى ذلك أنها تبدو أقل أهمية مقارنة مع ثنائيات الصراع الأخرى التي كانت الجماعات الإسلامية طرفاً فيها، إلا أنه برز بشدة من خلال تغطية الصحيفة، و هو ما يعود إلى أن الميزة الأخرى لهذه الثنائية هو كونها لا تظهر إلا في اللحظات الحاسمة، و المفارقة هي أن هذا الصراع هو من يحدد موازين القوى في إطار ثنائيات الصراع الأخرى، و هنا تكمن أهمية هذه الثنائية حسب تفسير صحيفة الدراسة.

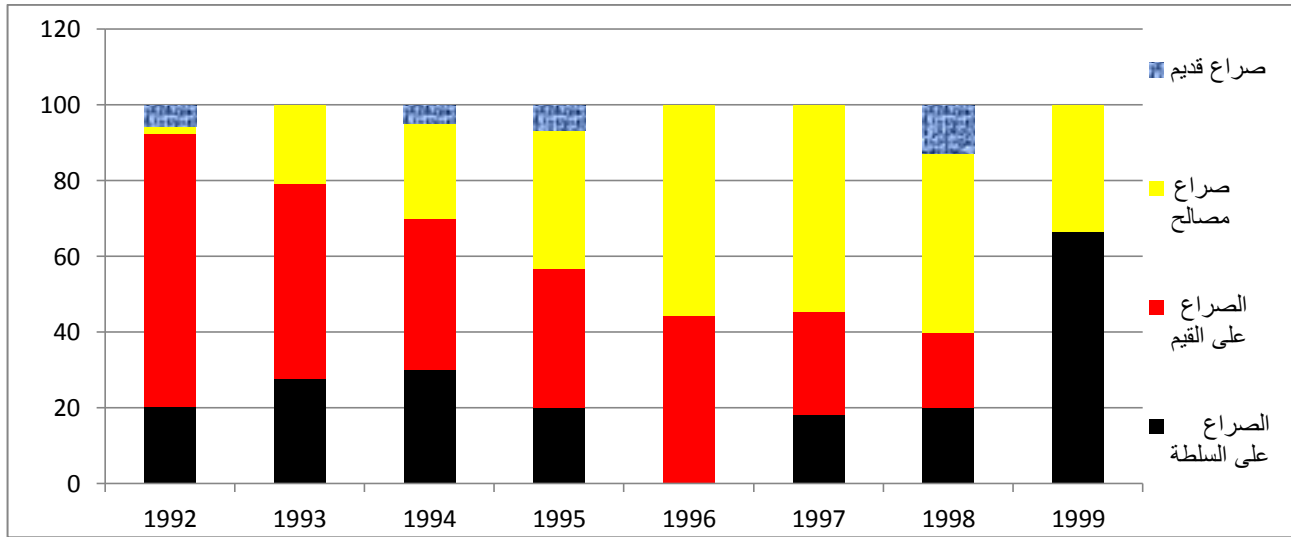
في حين أن صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض كان الصراع الأهم حسب تقدير " ليبيراسيون " خلال عامي 1995 و خاصة 1996، فقد اعتبرت أن هذه الجماعات التي أثبتت مع بداية الصراع قوتها و تنظيمها و مستوى التنسيق العالي فيما بينها، أصبحت تتخربها الشقاكات و الخلافات الشخصية و صراع المصالح ، خاصة بعد أن تمكنت قوات الجيش من محاصرتها و اختراق شبكاتها، و استندلت الصحيفة على ذلك بحرب التصريحات بين مختلف تنظيماتها، و بينها و بين التنظيم الأم أي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و الذي ظهر أكثر بعد اغتيال رجال الدين (الفرنسيين) في الجزائر، فقد ثبت وجود عدة تناقضات بين توجهات هذه التنظيمات حول الجدوى من مثل هذه العمليات و مدى شرعيتها، و تواصل هذا الصراع - حسب اليومية - ليصل إلى حد انقلاب أعضاء الجماعات الإسلامية المسلحة (الجيا) ضد أميرها المعروف باسم جمال زيتوني.

أما ثنائيات الصراع الأخرى فقد عرفت أقصى نسبة ظهور لها خلال عامي 1992 و 1997، فخلال الأول اهتمت الصحيفة بصراع كل من جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية ضد السلطة*، في حين تركزت تغطيتها خلال العام الثاني على صراع الشعب و المعارضة ضد السلطة بسبب ما أسمته اليومية بـ " التزوير العارم " الذي مس نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1997.

*ملاحظة: لم تكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ الخاسر الوحيد بعد إلغاء المسار الانتخابي مع مطلع عام 1992، بل حتى جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية تعدان خاسرتين لأنهما فائزتان أيضاً في هذه الانتخابات .

العمود البياني رقم 26 بوضوح تطور بروز عناصر الموضوع 02 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يظهر من خلال العمود البياني رقم 26 بأن الصراع على القيم هو الدافع الأكثر توظيفاً من قبل يومية " ليبيراسيون " لتبرير الصراع السياسي في الجزائر، فقد ظهر في جميع سنوات الدراسة عدا عام 1999، لكن مع تسجيل تناقض تدريجي لنسبه من عام 1992 إلى غاية عام 1995، كما أن نسبه هي الأهم بين نسب الدوافع الأخرى خلال السنوات الأربع الأولى، فقد احتل نسبة 72.22% في عام 1992، 51.72% في عام 1993، 40% في عام 1994، 36.67% في عام 1995 و هي نفس النسبة التي حققها دافع صراع المصالح خلال نفس السنة ، ليتفوق هذا الأخير في السنوات الثلاث الموالية بتحقيقه لنسب 55.55% في عام 1996، 54.55% في عام 1997 ، 47.27% في عام 1998، و قد شهد منحى تصاعدي في نسبه بدءاً من عام 1992 إلى غاية عام 1997.

و الملاحظ أن صراع المصالح هو الدافع الوحيد الذي ظهر في جميع سنوات الدراسة، أما الصراع على السلطة فلم يغيب كمبرر سوى في عام 1996، و سجل أعلى نسبة له خلال عام 1999 بـ 66.67%، في حين سجل نسباً متوسطة نسبياً في باقي السنوات التي ظهر فيها، تقدر أقصاها بـ 30% في عام 1994، و أضعفها بـ 18.18% في عام 1997.

و قد استبعدت الصحيفة أن يكون الصراع القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999 مجرد تحصيل حاصل لصراعات تاريخية سابقة، فقد اقتصر ظهوره كمبرر خلال أعوام 1992 و 1994 و 1995 و 1998 مسجلاً نسب 5.56% و 5% و 6.66% و 12.73% على التوالي، و هي أضعف النسب على الإطلاق المسجلة من خلال عناصر موضوع دوافع الصراع .

و نستنتج من خلال القراءات السابقة أن الصراع على القيم هو الدافع الأكبر للصراع خلال السنوات الأربع الأولى من الدراسة، في حين برز صراع المصالح كمحرك للصراع القائم في الجزائر من خلال تغطية الصحيفة خلال أعوام 1996، 1997 و 1998، و لم يكن الصراع على السلطة سبباً رئيسياً لذلك سوى في عام 1999.

لقد سبق و أن أشرنا إلى أن صراع القيم حسب يومية " ليبيراسيون " هو رغبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في إرساء قواعد الدولة الإسلامية في الجزائر، و نشير في هذا السياق إلى أن معظم القراءات الغربية لظاهرة الإسلام السياسي تقدّم الحركة الإسلامية بصفتها " منتوجاً " متناقضاً مع العصرية، فالنزاع الاجتماعي أخذ بعداً دينياً لأنه كان من الصعب على السلطات قمع أشخاص يتحدثون باسم الدين، و وفقاً لهذا المنظور، تمثل الحركة الإسلامية إرادة الجماهير في إثبات وجودها ضد نظام سياسي متحجر بفعل تكونه في خضم مقاومة الاستعمار⁽¹⁾.

لذلك فإن رغبة الجبهة الإسلامية للإنقاذ اصطدمت مع طموح السلطة و الجيش على وجه الخصوص في الإبقاء على نفس طبيعة و نمط النظام، و عليه تحول الصراع حول القيم (الإسلام السياسي) إلى دافع أساسي للصراع خلال مراحله الأولى، و لكن الملاحظ أن الصحيفة قدمته كأقوى دافع خلال العام الأول من الصراع فقط، و بعدها حاولت " ليبيراسيون " طرح كل دوافع الصراع المحتملة مجتمعة، خاصة و أن الصراع القائم في تلك الفترة كان ظاهرة جد معقدة، و بالتالي لا يمكن الجزم بأن هذا السبب أو ذلك هو المحرك الوحيد له، لكن الملاحظ من خلال العمود البياني هو أن تركيز الصحيفة على صراع القيم كمحرك للصراع العام بدأ يتناقص تدريجياً مقابل بروز أكثر فأكثر لصراع المصالح، حيث أصبحت الصحيفة تركز في تحليلاتها على تحول الصراع شيئاً فشيئاً من صراع على القيم إلى مجرد تصفية حسابات بين الجماعات الإسلامية و السلطة و استدلت على ذلك بتزامن العمليات الإرهابية مع كل عملية تمشيط يقوم بها الجيش ضد مخابئ هذه الجماعات، لكن الدليل الأكبر حسب اليومية هو أن هذه العمليات لم تعد تستهدف خصومها المباشرة كرموز السلطة و الموالين لها، بل شملت أيضاً المواطنين العزل و المثقفين و حتى الأجانب.

و في ذات السياق أشارت " ليبيراسيون " إلى صراع المصالح الذي أنهك الجماعات الإسلامية ما بين عامي 1995 و 1996، و هو ما يفسر النسب الهامة التي سجلها هذا الدافع خلال هذين العامين، لكن نسبة كانت أهم بالمقارنة مع نسب العناصر الأخرى خلال عامي 1997 و 1998، و الفرق هو أن صراع

(1)-Addi Lahouari, l'islam politique et la démocratie (le cas algérien) : **Hérodote** , n° 77, 1995, page 68.

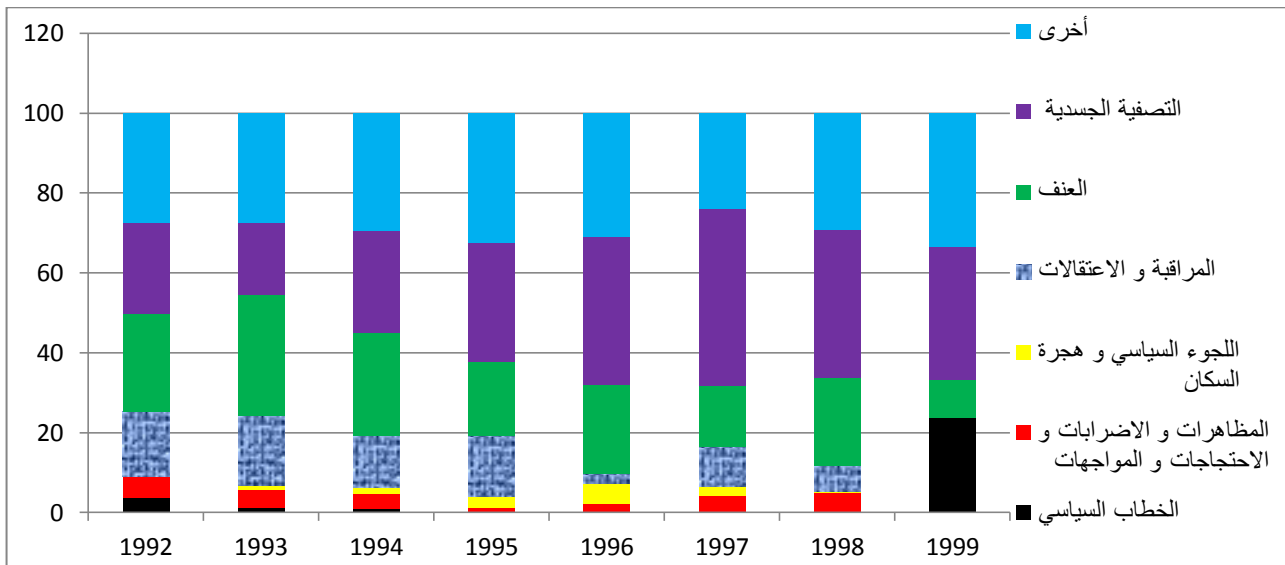
المصالح خلال هذين العامين جمع بين السلطة و الجيش*.

و خلال عام 1999 أصبح الصراع على السلطة هو الدافع الأهم بعد حرب التصريحات التي انطلقت بإعلان تنظيم الانتخابات الرئاسية المسبقة، و اتضح أكثر بعد انسحاب المترشحين الست لانتخابات الرئاسة التي نظمت في أبريل من نفس العام.

و رغم أن الصحيفة لم تركز كثيراً على السيرورة التاريخية (صراع قديم) لتفسير الصراع القائم في تلك المرحلة، إلا أنها أكدت في بعض المرات بأن جذور ذلك الصراع يمتد إلى فترات سابقة (1) خاصة بالنظر إلى تراكمات الماضي و إرهابات نظام الحزب الواحد.

العمود البياني رقم 27 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 03 في يومية " ليبراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يتضح لنا من خلال العمود البياني رقم 27 أن العنف و التصفية الجسدية هي أبرز مظاهر الصراع في تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة خلال أعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، و 1998، في حين أن أعلى نسبة سجلها مؤشر الخطاب السياسي هي 23.81% في عام 1999، و عدا ذلك فقد اقتصر ظهوره على السنوات الثلاث الأولى مسجلاً نسبة 3.7% في عام 1992، ثم نسبة 1.1% في عام 1993 و لم تتجاوز نسبه حدود الـ 1% في أعوام 1994 و 1997 ، 1998.

*ملاحظة : إذا عدنا إلى العمود البياني رقم 25 نجد أن ثنائية الصراع هذه سجلت نسباً جد مرتفعة خلال عامي 1997 و 1998.

(1)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون : سبق ذكرها.

أما مؤشر المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، فقد سجل هو الآخر نسباً ضعيفة تقدر أعلاها بـ 5.19% خلال عام 1992، و ظهر خلال أعوام 1993، 1994، 1995، 1996، 1997 و 1998 حيث سجلت نسب 4.62%، 3.8%، 1.14%، 2.25%، 3.76%، 4.55% على التوالي.

أما مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان فقد سجل أعلى نسبة في عام 1996 بـ 5.06%، في حين لم تتجاوز نسبه في باقي الأعوام التي ظهر فيها حدود الـ 3% و هي 1993، 1994، 1995 و 1997، 1998.

و على العكس نجد أن نسب مؤشر المراقبة و الاعتقالات كانت أهم بالمقارنة مع المظاهر الثلاث الأولى للصراع، فقد حقق أعلى النسب خلال أعوام 1993، 1992، 1995، 1994 بـ 17.56%، 16.3% و 15.06%، 12.98% على التوالي، في حين سجل نسب 2.25%، 6.67%، 9.97% خلال أعوام 1996، 1998 و 1997 على التوالي.

كما يلاحظ من خلال العمود البياني اهتمام الصحيفة بنقل مظاهر الصراع الأخرى، حيث احتل هذا المؤشر نسباً هامة على امتداد كل سنة من سنوات الدراسة، يضاف إلى ذلك أن مؤشر التصفية الجسدية سجل أعلى نسبه خلال عام 1997 و 1998 بـ 44.44% و 37.27% على التوالي، و هو أمر طبيعي لأنه يتزامن مع المجازر البشعة التي حصلت خلال هذين العامين، و التي كانت بمثابة تصفية جسدية جماعية لبعض المداشر و المناطق المعزولة، فمنذ إلغاء المسار الانتخابي تزايد عدد القتلى و المسجونين و المعذبين بفعل القمع الممارس، فاستحالت معه فرص التفاوض لاسترجاع السلم المدني، فإما أن يستمر الوضع على ما هو عليه و يكون الثمن هو مئات القتلى أسبوعياً أو أن ينتصر أحد طرفي الصراع.

و يعتقد **عدي الهواري** بأن الصراع في تلك الفترة أخذ منحى دموياً لأن رهان المتصارعين كان البقاء على قيد الحياة، و أحست النخبة الحاكمة بأنها أصبحت مهددة فحاولت تحييد الإسلاميين بكل الوسائل لكنها لم تتجح فقررت إبادتهم⁽¹⁾، لذلك يعد العنف و التصفية الجسدية أبرز مظاهر الصراع طوال فترة الدراسة.

و لم تعر يومية " ليبيراسيون " أذى اهتمام لمظهر الخطاب السياسي سوى خلال عام 1999، و هنا ركزت على الخطاب السياسي للسلطة و المترشحين للرئاسيات، حيث أن الصراع بين الفاعلين الأساسيين خلال هذا العام من سلطة و جيش و معارضة لم يتعدى حدود الخطاب و لم يتحول إلى عنف، كما حصل في السنوات السابقة بين الجماعات الإسلامية و السلطة.

(1)-Addi Lahouari, l'islam politique et la démocratie : op.cit , page 66.

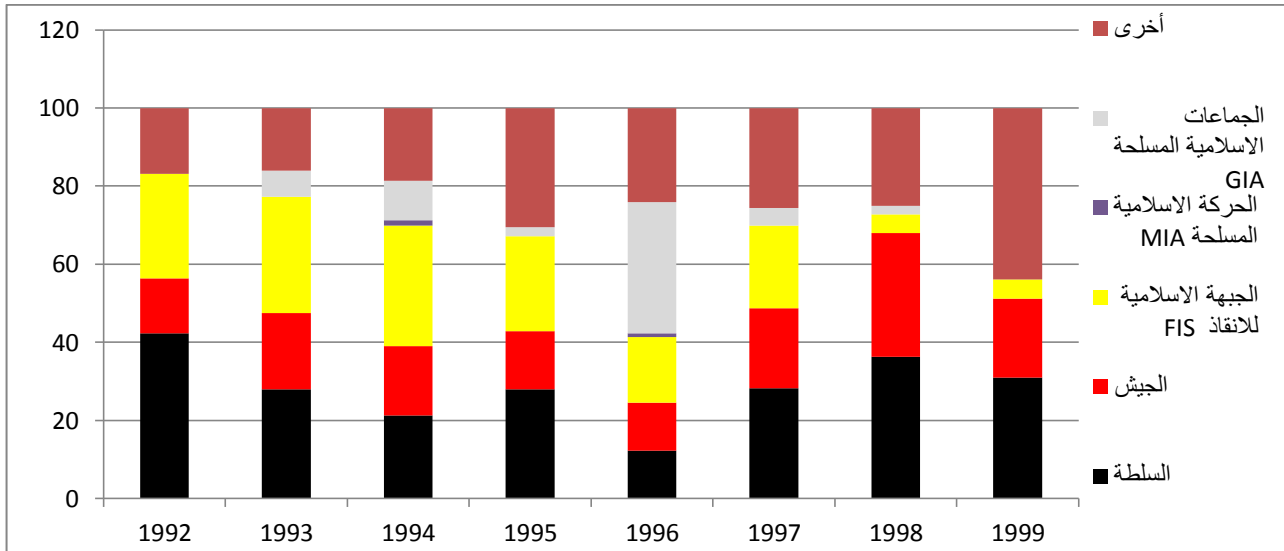
كما لم تركز الصحيفة على المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات التي سجلت أقصى ظهور لها خلال عام 1992، فقد كانت بداية الصراع بهذا الشكل خلال الأشهر الست الأولى، قبل أن يتحول إلى عنف مستفحل مباشرة بعد اغتيال الرئيس بوضياف، و هي نفس الملاحظة التي يمكن إسقاطها على مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان، و الذي لم يتجاوز أقصى استعمال له نسبة 5.06% و كان ذلك في عام 1996، و هنا ركزت الصحيفة خاصة على الضرر الذي يتسبب فيه اللجوء السياسي بالنسبة لفرنسا و مدى قدرة هذه الأخيرة على الاستمرار في تطبيق القانون المتعلق به*.

و بالمقابل ركزت الصحيفة أكثر على تغطية حملة الاعتقالات التي شنتها السلطة ضد الإسلاميين و مختلف الإجراءات القانونية و الرقابية المتخذة خاصة خلال السنوات الأولى، حيث كثفت السلطة إجراءات الرقابة و الاعتقالات بهدف الحد من قوة و تنظيم الجماعات الإسلامية.

و لم تغفل " ليبيراسيون " عن نقل مظاهر الصراع الأخرى الثانوية، و عملت على رصد جميع مظاهر الصراع مهما كانت أهميتها و حتى صحتها و موضوعيتها في كثير من الأحيان.

العمود البياني رقم 28 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 04 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يكشف لنا العمود البياني رقم 28 عن توزيع مختلف لأهم الفاعلين في الصراع في كل سنة من سنوات الدراسة، فالسلطة كانت أهم فاعل خلال عام 1992 بـ 42.27%، تليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 26.82%، ثم الجيش بـ 14.09%، في حين سجلت الجبهة الإسلامية أعلى نسبة في عام 1993

*ملاحظة: و من خلال التمعن في العمود البياني رقم 29 نجد أن فرنسا هي أكثر الدول التي ربطتها الصحيفة بالصراع خلال عام 1996، كما يشير العمود البياني رقم 30 إلى أن طبيعة هذه العلاقة تجسدت أكثر من خلال تضرر فرنسا من هذا الصراع.

بـ 29.7%، تليها السلطة بنسبة قريبة بـ 27.92%، ثم الجيش بـ 19.6%، و هو نفس الترتيب الذي استمر خلال عام 1994، لكن مع وجود فارق واضح في النسب بين الجبهة الإسلامية و السلطة بتسجيلهما لنسب 30.92% و 21.27% على التوالي و حقق الجيش نسبة 17.76%.

و عادت لتتفوق السلطة من جديد في عام 1995 بتسجيلها لنسبة 27.89%، و حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبة 24.29%، يليها الجيش بنسبة 14.99%، لتبرز الجماعات الإسلامية المسلحة (GiA) لأول مرة كأهم فاعل خلال عام 1996 محتلة نسبة 33.64%، تليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 16.82%، ثم السلطة و الجيش بـ 12.27% لكل منهما، و تعتبر السلطة أهم فاعل في الصراع خلال عام 1997 بنسبة 28.19%، في حين احتل كل من الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبتين متقاربتين بـ 20.54% و 21.21% على التوالي.

و تغيرت المعطيات جذرياً خلال عام 1998 بتحقيق الجبهة الإسلامية للإنقاذ لنسبة ضعيفة لم تتجاوز 4.8%، و بروز أكثر للسلطة و الجيش اللذان سجلا نسب 36.27% و 31.73% على التوالي، و هو نفس الوضع الذي استمر خلال عام 1999 بتحقيق السلطة لنسبة 30.89%، يليها الجيش بـ 20.33% ثم الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة 4.88%، و نلاحظ أن الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت أهم فاعل على الإطلاق خلال عام 1996، و سجلت ثاني أهم نسبة لها خلال عام 1994 بـ 10.09%، لم تتجاوز نسبها في بقية الأعوام التي ظهرت فيها حدود الـ 6% مع العلم أنها لم تظهر سوى في عامين، عام 1992 و هنا لم يكن هذا التنظيم معروفاً و عام 1999 حيث تلاشت قوته و اختفى على الأقل ميدانياً.

استبعدت يومية الدراسة أن تكون الحركة الإسلامية المسلحة (MiA) فاعلاً و محركاً للصراع، و هو ما يدل عليه ظهورها في عامي 1994 و 1996 فقط بنسب 1.32% و 0.91% على التوالي، و يعود تأسيس هذه الحركة إلى الثمانينات من القرن الماضي بقيادة مصطفى بويعلي، و لم تضم في تلك الفترة سوى 200 إلى 300 رجل، كما لم تتوفر سوى على بعض الأسلحة الخفيفة، و قد اعتبرها أهم القادة في الحركة الإسلامية بمثابة محاولة انتحارية، لذلك بحث هذا التنظيم عن الشرعية الإسلامية - دون أن تحصل عليها شكلياً - وسط الأئمة و الدعاة مثل الشيخ علي بلحاج و الشيخ عبد الباقي صحراوي، و قد أدى مقتل زعيمها مصطفى بويعلي في فيفري 1987⁽¹⁾، ثم تشكيل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية و هو الجيش

(1)-Brahim younessi : op.cit , page 368.

الإسلامي للإنقاذ و خاصة الجماعات الإسلامية المسلحة إلى فقدان الحركة الإسلامية المسلحة لكثير من قوتها و أهميتها خلال فترة الصراع التي تلت إلغاء المسار الانتخابي.

و تعد الجماعات الإسلامية المسلحة - وفقاً لمعطيات العمود البياني رقم 28 - أهم فاعل خلال عام 1996 في تغطية يومية " لبييراسيون " لموضوع الدراسة، و هو العام الذي ركزت فيه على تضرر فرنسا من الصراع الدائر في الجزائر و الذي وصل إلى أوجه باستهداف رجال الدين، و قد أكدت الصحيفة أن هذا الوضع تسبب فيه العداء الكبير الذي يُكنه تنظيم " الجيا " لفرنسا، لذلك فالمحرك الأساسي للصراع في هذه الفترة هو هذه الجماعات، التي سجلت أيضاً نسبة معتبرة خلال عام 1994، بحيث نسبت إليها الصحيفة مجمل أحداث العنف التي حصلت خاصة في الجزائر العاصمة.

إن السلطة أهم محرك للصراع خلال العام الأول منه لأنها حسب " لبييراسيون " صاحبة الفعل الأول بإلغاء المسار الانتخابي، و سجن من بقي حراً من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ*، ثم إعلان حالة الطوارئ لفرض مزيد من الرقابة على نشاط الجبهة و مناضليها، و انتهاء بالحظر القانوني للحزب الإسلامي، و لم يظهر رد فعل الجبهة الإسلامية إلا ابتداءً من العام الموالي، و هو ما يعني أنها - أي الجبهة - أصبحت الفاعل الأهم بسبب طغيان ردود أفعالها على أفعال السلطة التي أصبحت في حكم المألوف ، و هو ما استمر خلال العامين المواليين.

لكن و بعد الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية في عام 1995، مالت الكفة قليلاً نحو السلطة، خاصة مع المبادرات المتوالية لرئيس المجلس الأعلى للدولة اليامين زروال - و كان المرشح الأقوى للفوز بالرئاسيات - الرامية إلى تكريس مبدأ الحوار الوطني بهدف وضع حد للصراع الدامي، و استمر دور السلطة المحوري في تسيير الصراع و توجيهه خلال عام 1997 بتنظيم الانتخابات التشريعية.

لكن و بعد فقدان الجبهة الإسلامية للإنقاذ لمصداقيتها داخلياً و صداها خارجياً، تضاعل دورها ضمن أهم الفاعلين في الصراع، خاصة بعد بروز صراع المصالح، ثم الصراع على السلطة بين كل من السلطة و الجيش خلال عامي 1998 و 1999 على التوالي، و هو ما يفسر فاعلية و حركية السلطة و الجيش في خضم الصراع خلال هذين العامين.

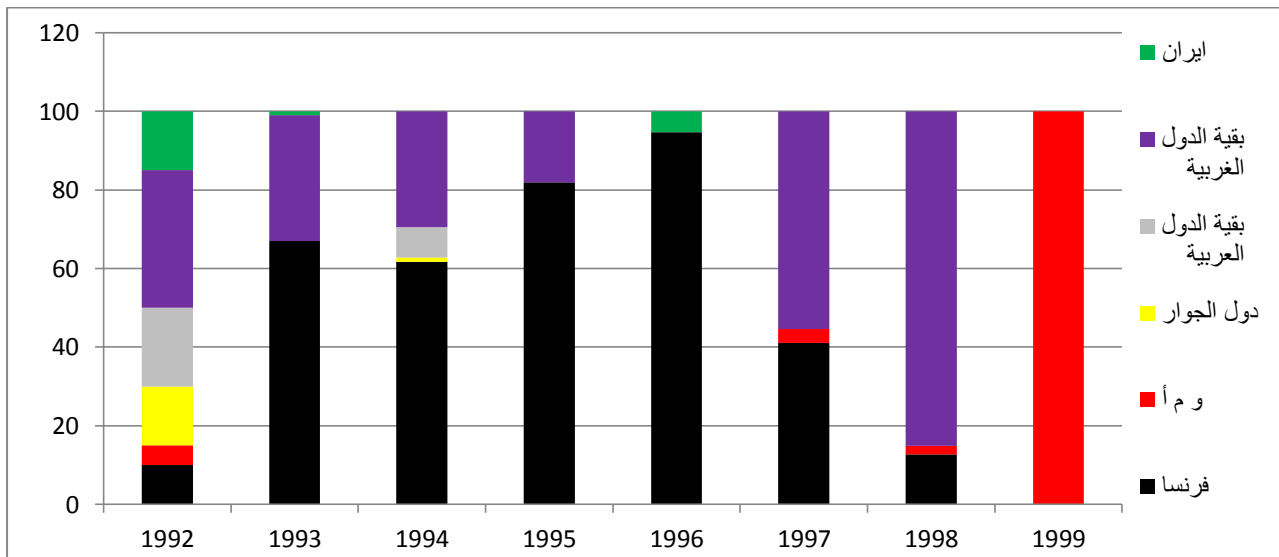
*ملاحظة: فقد تم حبس كل من عباسي مدني و علي بلحاج منذ الفوضى و العنف اللذان صاحبا تغيير قانون الانتخابات في جوان 1991، ما تسبب في تأجيل الانتخابات التشريعية و يذكر أن عبد القادر حشاني هو من قرر دخول تشريعات ديسمبر 1991 في آخر لحظة : لتفاصيل أكثر ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الأول.

تشير نتائج العمود البياني إلى أن الجيش لم يكن له دور محوري في الصراع على غرار أهم الفاعلين مثل السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و لكنه بقي حاضراً ضمن أهم ثلاثة فاعلين في الصراع خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ففي الجزائر يبقى الجيش مصدر السلطة نفسها رغم رغبته الدائمة في إظهار خضوعه لمؤسسات الدولة⁽¹⁾.

كما اهتمت الصحيفة بدور فاعلين آخرين أقل أهمية، مثل جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية خلال السنوات الأولى من الصراع، ثم قوات الدفاع الذاتي، و سلطت الضوء أيضاً على دور المعارضة الفعال منذ الانتخابات التشريعية لعام 1997، و لم تغفل خلال أي سنة من سنوات الدراسة الإشارة إلى حركة الشعب الجزائري الذي ساهم إلى حد ما في توجيه الصراع القائم.

العمود البياني رقم 29 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 05 في يومية " ليبراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 29 بأن فرنسا هي أكثر الدول التي ربطتها يومية " ليبراسيون " بالصراع الدائر في الجزائر خلال سنوات 1993، 1994، 1995، 1996 حيث حققت نسباً هامة بـ 67%، 61.76%، 81.97%، 94.62%، على التوالي، بينما كانت بقية الدول الغربية هي الأكثر ارتباطاً بالصراع خلال أعوام 1992، 1997، 1998 بـ 35%، 55.36%، 85.1% على التوالي، في حين اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر ارتباطاً بالصراع بأقصى نسبة ممكنة و هي 100% خلال عام 1999، مع العلم أنها ظهرت خلال 3 سنوات أخرى و هي 1992، 1997، 1998 و بنسب ضعيفة.

(1)-José garçon , Algérie, l'impossible restauration : op.cit , page 345.

أما دول الجوار فقد تم تناولها من قبل الصحيفة مرتين فقط، في عام 1992 و بنسبة معتبرة قدرت بـ 15%، و في عام 1994 و بنسبة لم تتجاوز 0.99%، و هو نفس ما ينطبق على بقية الدول العربية التي حققت نسبتي 20% و 7.84% خلال عامي 1992 و 1994 على التوالي.

و بالنسبة لإيران فقد سجلت حضورها في تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة في ثلاث مناسبات، خلال أعوام 1992، 1993 و 1996 محققة نسب 15%، 1%، 5.38% على التوالي، و يلاحظ من خلال العمود البياني رقم 29 بأن الدور الفرنسي في الصراع لم يغيب سوى خلال عام 1999، و هو نفس ما يقال عن دور الدول الغربية التي غابت أيضاً خلال عام 1996.

و يظهر من خلال العمود البياني رقم 30 أن اليومية ركزت على التضمر الفرنسي من الصراع في عام 1992 و 1996، فقد طرح هذا النوع من التحليل منذ بداية تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، و الذي انطلق من كراهية الإسلاميين للغرب و لفرنسا على وجه التحديد، و اعتبرت الصحيفة أن احتمالات التضمر الفرنسي تزداد مع زيادة حدة خطاب الجبهة الإسلامية المعادي لفرنسا.

و إذا كانت الصحيفة قد اكتفت بمجرد تقصي مدى صحة الفرضيات المطروحة، فعلى العكس أثبت الواقع في السنوات اللاحقة تضمر فرنسا فعلياً بعد استهداف مصالحها و جاليتها في الجزائر و انتقال العنف إلى أراضيها، و اعتبرت اليومية بأن هذا التضمر بلغ ذروته باستهداف رجال الدين الفرنسيين و كان ذنبهم الوحيد حسب الصحيفة هو " رفضهم مغادرة البلد الذي أحبوه "(1).

و قد عملت اليومية منذ بداية الصراع على متابعة ردود الفعل الفرنسية الرسمية اتجاه ما يحدث في الجزائر، و خاصة قصر الإليزيه و وزارتي الداخلية و الخارجية*، كما قدمت بدءاً من عام 1993 إلى غاية عام 1998 مجموعة العوامل التي تجعل فرنسا معنية بما يحدث في الجزائر، و هي على وجه الخصوص العامل التاريخي، الاجتماعي و الاقتصادي، و في نفس الوقت اعتبرت أنه لا يجب على فرنسا أن تقم نفسها في الشؤون الداخلية الجزائرية، و لو بطريقة غير مباشرة مثل قانون اللجوء السياسي، خاصة و أن ذلك سيكلفها استقرارها الداخلي.

تابعت الصحيفة أيضاً جميع العمليات الإرهابية التي استهدفت رعايا باقي الدول الغربية، خاصة خلال السنوات التي شهدت اتساعاً أكبر لهذه الظاهرة و هي 1993، 1994، 1995، 1996، و نقلت ردود فعلها بعد الأحداث الهامة خاصة إلغاء المسار الانتخابي و اغتيال الرئيس بوضياف، كما اعتبرت معنية بفعل الرغبة في توسيع مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.

أكدت اليومية على ارتباط دول الجوار بالصراع القائم في الجزائر خلال عام 1992، لكن هذا الارتباط تجسّد أكثر من خلال ردود أفعال هذه الدول إزاء ما يحدث، و اعتبرت معنية هي الأخرى لكون أن ظاهرة الإسلام السياسي ليست حكراً على الجزائر فقط، فدول الجوار أيضاً فيها أحزاب تتبنى الإسلام كمذهب لها.

(1)-Florence Aubenas , " Mohamed Duval " mort en Algérie où il voulait rester : libération ,le 31 mai 1996, page 08.

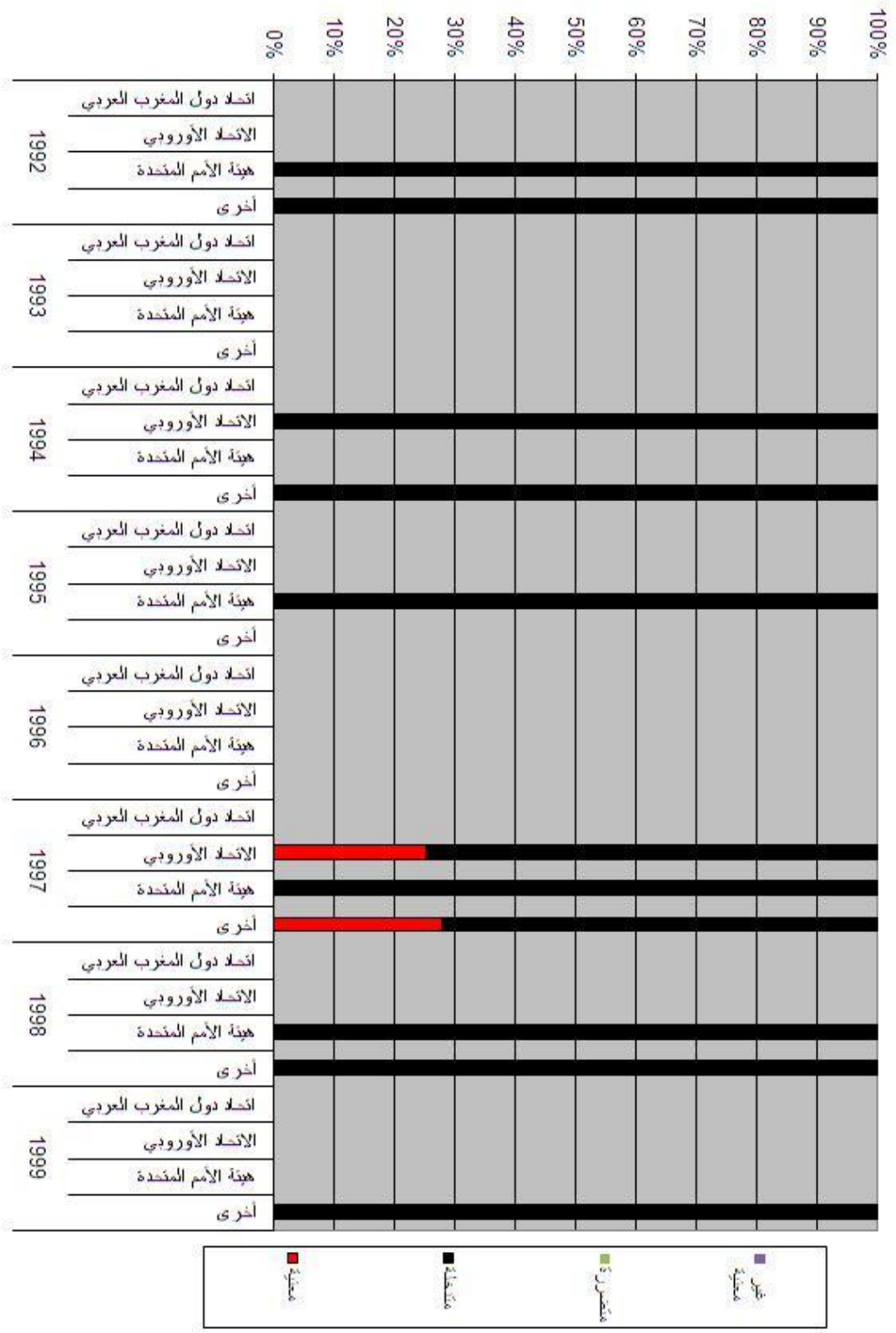
*ملاحظة : و هي ذات المؤسسات التي سجلت تفاعلاً كبيراً مع الصراع الدائر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999، لتفاصيل أكثر: أنظر المبحثين الثاني و الثالث من الفصل الثاني.

لقد تمحور ربط الصحيفة للولايات المتحدة الأمريكية بالصراع الجزائري بتدخلات هذه الأخيرة فقط و ردود أفعالها اتجاه أحداث الصراع، و هو ما يعني أنها استبعدت تماماً أن تكون الولايات المتحدة معنية بالصراع أو متضررة منه، على عكس فرنسا التي تعتبر أكثر الدول تضرراً.

كما لم تركز اليومية اهتمامها على دور بقية الدول العربية بحيث ركزت أكثر على رصد أهم ردود الفعل خلال عام 1992، فيما اكتفت بتتبع حادثة اختطاف السفيرين العماني و اليمني خلال عام 1994.

و رغم أن إيران تعد دولة بعيدة جغرافياً عن الجزائر إذا ما قورنت بدول الجوار و بقية الدول العربية و حتى الغربية، إلا أن يومية " ليبراسيون " ربطتها بالصراع القائم في الجزائر و وصفتها بالمعنية به و على اعتبار أن تنامي ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر مع بداية التسعينيات، يتقاطع كثيراً مع نفس ما حدث في إيران مع بداية السبعينيات من القرن الماضي، مع وجود فرق في أن الإيرانيين نجحوا في تأسيس الحكم الإسلامي، و هو ما لم تقلح فيه الجبهة الإسلامية، و مع ثبوت فشل هذا المشروع في الجزائر في عام 1996 - أي بعد انتخاب اليامين زروال رئيساً للجمهورية و تعديل دستور 1989 - أضحت إيران الدولة الوحيدة - حسب الصحيفة - المتضررة من ذلك.

العمود الثاني رقم 31 يوضح تطور طبيعة علاقة المنظمات بالصحراء الغربية " ليساسيون " على امتداد فترة الدراسة :



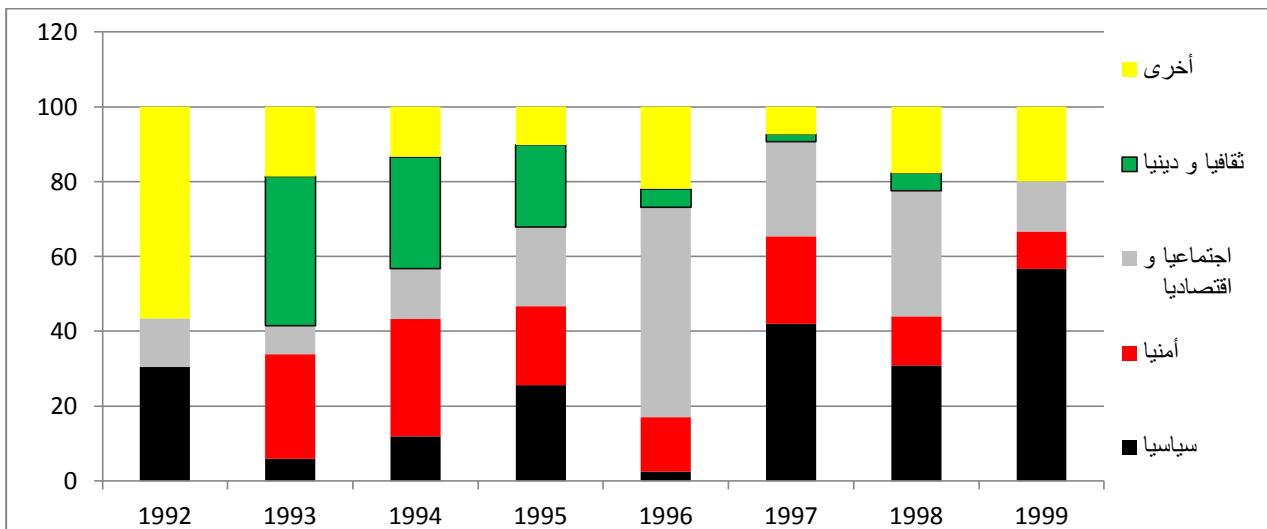
يتضح لنا من خلال العمود البياني رقم 31 أن ربط الصحيفة للصراع الدائر في الجزائر ببعض المنظمات، اقتصر على سنوات 1992، 1994، 1995، 1997، 1998، 1999، كما لم تعتبر أي من المنظمات الموضحة في العمود البياني متضررة من الصراع أو غير معنية به، و نلاحظ أيضا تركيزها على تدخلها في الصراع، فئة " معنية " ظهرت خلال عام 1997 فقط و بنسب لم تصل الـ 30%.

و أشارت الصحيفة إلى إدانة هيئة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية لاغتيال الرئيس بوضياف في منتصف عام 1992، كما نقلت انزعاج صندوق النقد الدولي (FMI) من الوضع الاقتصادي المعقد في الجزائر مع بداية عام 1994، و تطرقت أيضاً إلى الضغوط الفرنسية الممارسة على الاتحاد الأوروبي لمساعدة الجزائر، و بالمقابل اقتصر تناول الصحيفة لدور المنظمات خلال عام 1995 على نقل دعوات بعض الناشطين الحقوقيين الجزائريين لضرورة إيفاد هيئة الأمم المتحدة للجنة للتحقيق في حريق سجن سركاجي.

و عكفت الصحيفة باستمرار خلال عامي 1997 و 1998 على متابعة ردود فعل مختلف المنظمات، بعد سلسلة المجازر التي مست بعض المناطق بالجزائر العاصمة و ما جاورها، فيما أعتبر كل من الاتحاد الأوروبي و منظمة العفو الدولية معنيين بالصراع، فالأولى معنية لأن المجازر حصلت في منطقة تعد استراتيجية بالنسبة لها و قريبة من إقليمها، أما منظمة العفو الدولية فتعد كذلك بالنظر إلى أن تلك المجازر تمثل انتهاكا لحقوق الإنسان، و هو ما يمثل المحور الأساس لمجال عملها و نشاطها.

العمود البياني رقم 32 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 07 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد

فترة الدراسة :



يبين لنا العمود البياني رقم 32 تطور متابعة صحيفة " ليبيراسيون " لانعكاسات الصراع السياسي في الجزائر، و يظهر لنا تركيزها على التأثيرات السياسية خلال عام 1992 التي حققت نسبة 30.44%، بينما وجهت اهتمامها نحو الجانب الثقافي و الديني و كذا الأمني في عام 1993 باحتلالهما لنسب 39.83% و 27.97% على التوالي، و انعكست النسب خلال عام 1994 فبلغت الانعكاسات نسبة 31.34% مقابل 29.25% للانعكاسات الثقافية و الدينية.

و جاءت النسب متوازنة إلى حد بعيد خلال عام 1995، حيث احتلت الانعكاسات السياسية أعلى نسبة بـ 25.54%، تليها الانعكاسات الثقافية و الدينية بـ 21.9%، ثم كل من الانعكاسات الأمنية، الاجتماعية و الاقتصادية بـ 21.17% لكليهما.

في حين خصصت الصحيفة الهامش الأكبر خلال عام 1996 للانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية بـ 56.1%، تليها مباشرة الأمنية بـ 14.63%، و خلال عامي 1997 و 1999 برزت أكثر الانعكاسات السياسية بـ 42% و 56.67% على التوالي، و عادت اليومية لتركز أكثر على الجانب الاجتماعي و الاقتصادي خلال عام 1998 بنسبة 33.65%، يليه مباشرة الجانب السياسي بـ 30.84%.

و نستنتج إذن انطلاقاً من معطيات العمود البياني رقم 32 أن " ليبيراسيون " ركزت خلال العام الأول من تغطيتها لموضوع الدراسة على الانعكاسات السياسية للصراع بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و الذي جرد السلطة من أهم مؤسساتها الدستورية، و بالتالي فقدت شرعيتها و هيبتها، و ما زاد الأمر تعقيداً حسب الصحيفة هو الاغتيال " الدرامي " للرئيس بوضياف بعد أقل من ستة أشهر من استلامه لمهامه الجديدة، كما تطرقت للانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية، التي هي أصل المشكلة، لأن فقدان الشارع الجزائري لثقته في قدرة السلطة على أن توفر له وضعاً اقتصادياً و اجتماعياً مريحاً، جعله يصدق وعود الجبهة الإسلامية التي ركزت في خطابها على هذا الجانب بالذات.

و وجهت اليومية اهتمامها خلال العام الموالي للانعكاسات الثقافية و الدينية بالدرجة الأولى، فقد لاحظنا تفاعل الصحيفة مع اغتيال متقفين جزائريين من أمثال جيلالي اليابس و الهادي فليسي و حفيز صنهاجي و محمد بوخبزة..، كما اهتمت في ذات الوقت بانعكاسات الصراع على الوضع الأمني من خلال تفشي العنف و الإرهاب و غياب الثقة، و هو ذات الاهتمام الذي تواصل خلال عامي 1994 و 1995، فتطرقت الصحيفة لما أسمته باستراتيجية " الحرب الأهلية " و انغلاق المجتمع على الحزن و الخوف.

كما تناولت استهداف الجامعات و الصحفيين و " الأسلمة المفروضة " على مجتمع برمته، و تأثير الصراع على القطاعات الثقافية من خلال عرضها لنموذج السينما، و ركزت أكثر خلال عام 1996 على الفشل السياسي في الجزائر الذي بدأ بفشل مبادرة الحوار الوطني، و انتهى " بخيبة " رئاسيات 1995. في حين أبدت " ليبيراسيون " اهتماما أكبر بالانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية و هو ما ظهر من خلال إنجازها لسلسلة من الروبورتاجات و عددها ثلاثة*، تطرقت فيها للوضع الاجتماعي و الاقتصادي الذي أحدثه الصراع أو الحرب كما وصفتها الصحيفة في 3 مناطق مختلفة. و في العامين المواليين أي 1997 و 1998، ركزت الصحيفة على الصدى العالمي للمجازر الإنسانية التي حصلت في مناطق من العاصمة و تأثير ذلك على مصداقية و سمعة الدولة الجزائرية أمام المجتمع الدولي، و في نفس الوقت عرضت الوضع الاجتماعي و الاقتصادي المتدهور الذي آل إليه سكان تلك المناطق من خلال روبورتاجات أنجزت في بن طلحة و رابيس...، و طبعاً لم تغفل الوضع الأمني، و في هذا السياق ركزت على فقدان الثقة. و تشير نتائج العمود البياني إلى التركيز الشبه كلي لليومية على الانعكاسات السياسية لصراع السلطة - الجيش خلال عام 1999، و الذي جعلها - حسب تقدير " ليبيراسيون " - تفقد شرعيتها مجدداً، و قد استندلت على ذلك بأزمة الثقة بين الشارع و السلطة و التي خلقها انسحاب ستة مترشحين عشية تنظيم الانتخابات الرئاسية لنفس السنة.

*ملاحظة : قام الصحفي ديديي فرانسوا (Didier François) بإنجاز 3 روبورتاجات خلال 3 أيام، ليصف 3 وضعيات في 3 مناطق مختلفة، بدءاً بوهران، ثم الصحراء، ثم الجزائر العاصمة و حملت عناوين " أحكام شاطئ ريفيرا بوهران العابثة "، " الجماعات المسلحة المحرومة من الصحراء "، " العاصمة، شباب تعيسون و لا قانون يحكمهم " على التوالي.

المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية ليومية " ليبيراسيون "

نعمل في هذا الجزء من الدراسة على تحليل اتجاه التغطية الإعلامية لموضوع الدراسة في يومية " ليبيراسيون "، معتمدين في ذلك على الجداول المركبة و الأعمدة البيانية * التي تم تصميمها لهذا الغرض.

1- تحليل الجداول الإحصائية :

جدول رقم 45 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور	سلبية		محايد		إيجابي		الاتجاه المواضيع الرئيسية
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
128	66.41%	85	33.59%	43	0%	0	موضوع 1: أطراف الصراع السياسي
244	75.41%	184	18.85%	46	5.74%	14	موضوع 2: دوافع الصراع السياسي
2485	77.22%	1919	21.41%	532	1.37%	34	موضوع 3: مظاهر الصراع السياسي
3311	38.96%	1290	52.79%	1748	8.25%	273	موضوع 4: الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر
696	83.47%	581	16.53%	115	0%	0	موضوع 7: انعكاسات الصراع السياسي
6864		4059		2484		321	المجموع
100%		59.13%		36.2%		4.67%	النسبة المئوية

يكشف لنا الجدول رقم 45 من خلال القراءة الأفقية للنسب المئوية لكل فئة من فئات الاتجاه، عن التفوق الواضح للاتجاه السلبي بنسبة 59.13% و هو ما يقابل 4059 تكرار، بينما شغل الاتجاه المحايد ثاني أعلى نسبة بـ 36.2% بمجموع 2484 تكرار، و بالمقابل حقق الاتجاه الإيجابي آخر مرتبة بنسبة ضعيفة جداً تقدر بـ 4.67% بـ 321 تكرار.

و تشير القراءة العمودية للاتجاه الإيجابي إلى تفوق موضوع الفاعلين في الصراع بشغله لنسبة 8.25% من خلال هذا الاتجاه، يليه موضوع دوافع الصراع السياسي بـ 5.74%، فيما لم تتجاوز نسبة موضوع مظاهر الصراع السياسي عتبة الـ 2% من خلال هذا الاتجاه، أما الاتجاه المحايد فقد احتل أعلى النسب من خلال موضوعي الفاعلون في الصراع و أطراف الصراع السياسي مسجلاً نسب 52.79% و 33.59% على التوالي، و احتلت باقي المواضيع نسباً متقاربة نسبياً، فحقق موضوع مظاهر الصراع السياسي نسبة 21.41%، مقابل 18.85% لدوافع الصراع السياسي، في حين حقق موضوع انعكاسات الصراع أضعف نسبة ضمن الاتجاه المحايد بـ 16.53%.

*ملاحظة : صممتنا 6 جداول إحصائية و 6 أعمدة بيانية لقياس اتجاه المادة الإعلامية، فبين الجدول الأول و العمود الأول الاتجاه العام للمواضيع، في حين تمثل باقي الجداول و الأعمدة اتجاه الموضوع 1، 2، 3، 4، 7، حيث استغنيا عن الموضوعين 5 و 6 لأننا حاولنا معرفة طبيعة علاقة الدول و المنظمات بالصراع السياسي في الجزائر أي معنية، متدخلة، متضررة، غير معنية، فليس منطقياً قياس اتجاه الصحيفة نحوها، كما أنه لا يخدم أهداف الدراسة.

و فيما يخص الاتجاه السلبي فقد حقق نسباً ساحقة من خلال مختلف فئات المواضيع، إذا استثنينا موضوع الفاعلين في الصراع الذي شغل نسبة 38.96%، فقد جاءت أعلى نسبة من خلال موضوع انعكاسات الصراع السياسي بـ 83.47%، يليه موضوع مظاهر الصراع السياسي بـ 77.22%، ثم دوافع الصراع السياسي بـ 75.41%، فأطراف الصراع السياسي بـ 66.41%.

أي أن الاتجاه السلبي هو الاتجاه الأبرز من خلال تغطية اليومية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، لكن السلبية طغت بشكل واضح على مواضيع انعكاسات الصراع، مظهره، دوافعه و أطرافه، بينما طغى الحياد على موضوع الفاعلين في الصراع، مع العلم أنه أهم موضوع ركزت عليه يومية " ليبيراسيون " في تغطيتها لموضوع الدراسة، فقد لاحظنا أن عرض الصحيفة لانعكاسات الصراع و مظهره اتسم بالسلبية الشديدة، و هو ما يظهر أكثر من خلال الأنواع التعبيرية، و بالأخص البورتري و الربورتاج، أما العرض المحايد و القليل لهذين الموضوعين فقد اقتصر على الأنواع الإخبارية .

و على الرغم من أن الصحيفة تحفظت حول موقفها الحقيقي من أهم الفاعلين و محركي الصراع القائم خلال الفترة ما بين عامي 1992 و 1999، إلا أنها أبدت توجهها السلبي نحو أطراف الصراع أو ثنائياته، و هو ما يرجع ربما إلى الصعوبة التي وجدها الصحفيون في تحديد الموقف، خاصة أن ظروف العمل في الجزائر * خلال تلك الفترة كانت جد صعبة⁽¹⁾، كما غلبت السلبية على وصفها لدوافع الصراع، فقد كانت هناك قناعة بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لن تحترم الحريات، و في نفس الوقت تم النظر إلى إلغاء المسار الانتخابي على أنه إجراء غير قانوني و غير ديمقراطي⁽²⁾، و عليه أيا كان الدافع فهو سلبي.

*ملاحظة: و قد أشارت الصحيفة عدة مرات إلى بعض التوضيحات التي مفادها رفض منح التأشيرة لبعض من صحفييها و مراسليها للدخول إلى الجزائر.

(1)-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون : سبق ذكرها.

(2)-نفس المرجع السابق .

جدول رقم 46 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		سليبي		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المتئوية	التكرار	النسبة المتئوية	التكرار	النسبة المتئوية	التكرار	النسبة المتئوية	التكرار	
%8.59	11	%63.64	7	%36.36	4	%0	0	عناصر الموضوع 1
%8.59	11	%63.64	7	%36.36	4	%0	0	عنصر 01: الجماعات الإسلامية-السلطة
%8.59	11	%63.64	7	%36.36	4	%0	0	عنصر 02: الجماعات الإسلامية-الجيش
%20.31	26	%46.15	12	%53.85	14	%0	0	عنصر 03: الجماعات الإسلامية-الجماعات الإسلامية
%51.57	66	%80.3	53	%19.7	13	%0	0	عنصر 04: السلطة-الجيش
%10.94	14	%42.86	6	%57.14	8	%0	0	عنصر 05: أخرى
128		85		43		0		المجموع
%100		%66.41		%33.59		%0		النسبة المتئوية

يكشف لنا الجدول رقم 46 تفوق الاتجاه السلبي بشكل واضح جداً بتسجيله نسبة 66.41%، و شغل الاتجاه المحايد النسبة المتبقية أي 33.59%، و هو ما يؤدي بالضرورة إلى شغل الاتجاه الإيجابي لنسبة 0%.

و نجد أن صراع السلطة - الجيش هي أكثر ثنائية وردت بالاتجاه السلبي و بنسبة ساحقة وصلت إلى 80.30%، تليها ثنائيتي الجماعات الإسلامية - السلطة و الجماعات الإسلامية - الجيش بـ 63.64% لكليهما، في حين سجل كل من صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية و الثنائيات الأخرى نسبتين متقاربتين بـ 46.15% و 42.86% على التوالي، أي أن جميع نسب مؤشرات أطراف الصراع تعد نسباً هامة.

و انطلاقاً مما سبق، تفوق الاتجاه المحايد بنسبة طفيفة من خلال صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية و الصراعات الأخرى بـ 53.85% و 57.14% على التوالي، و نلاحظ أيضاً بأن صراع السلطة - الجيش نال أقل نسبة ضمن العرض المحايد ليومية " ليبيراسيون "، أي أن اليومية عبرت بوضوح عن معارضتها لأطراف الصراع خاصة صراع السلطة - الجيش، و سبق و أن أشرنا إلى أن هذه الثنائية كانت الأبرز في تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة*، و تستمد سلبيتها - حسب " ليبيراسيون " - من فشلها في تسيير الصراع مع الجماعات الإسلامية لصالحها، فانشغال طرفيها بصراع المصالح جعلها لا يدركان خطورة المد الإسلامي، و قد استغلت الجبهة الإسلامية هذا الفراغ - انشغال السلطة عن الشعب - و نجحت في تعبئة جماهيرية واسعة للناخبين حول مشروع الدولة الإسلامية، و الدليل الأكبر على ذلك حسب اليومية هو قانون الانتخابات الذي عدل بهدف التأثير على نجاح جبهة الإنقاذ، لكنه أدى في

*ملاحظة : ارجع إلى تحليل الجدول رقم 38.

الأخير إلى نجاح غير مسبوق لها في الانتخابات التشريعية، و هكذا فإن سلبية هذه الثنائية مستمدة من مساهمتها في منح الإسلاميين الشرعية و القوة كأحد محركي الصراع منذ إلغاء المسار الانتخابي.

و بالنسبة لصراع الجماعات الإسلامية ضد كل من السلطة من جهة، و الجيش من جهة أخرى، فرغم أن قيمة العرض التصويري السلبي لها كانت أقل من ما هي عليه بالنسبة لصراع السلطة - الجيش، إلا أن تفوق الاتجاه السلبي كان واضحاً، و هو ما يعود بالدرجة الأولى إلى كمية العنف التي صاحبت هذه الثنائيات طوال فترة الدراسة، و يكفي حسب اليومية أن صراع هاتين الثنائيتين تحول إلى عنف مسلح وظفت فيه كل أساليب الحرب الممكنة⁽¹⁾.

و يلاحظ أن الصحيفة كانت أكثر تحفظاً في إعلان موقفها من صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض، و هو ما يعود إلى كون الجماعات الإسلامية المسلحة (GiA) أحد أهم الفاعلين في هذا الصراع، لذلك و انطلاقاً من الخوف الفرنسي العام من تهديدات هذه الجماعات*، حاولت " ليبيراسيون " التزام الحياد، لكن رغم ذلك ظهر الاتجاه السلبي بنسبة معتبرة، و هذا بسبب انتقادها لتضارب الرؤى بين مختلف التنظيمات الإسلامية حول الجدوى من استهداف الأجنبي في الجزائر.

جدول رقم 47 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 2 في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		سلبي		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المتوالية	التكرار	النسبة المتوالية	التكرار	النسبة المتوالية	التكرار	النسبة المتوالية	التكرار	
21.31%	52	84.62%	44	15.38%	8	0%	0	عنصر 01: الصراع على السلطة
40.98%	100	61%	61	25%	25	14%	14	عنصر 02: الصراع حول القيم
32.38%	79	84.81%	67	15.19%	12	0%	0	عنصر 03: صراع مصالح
5.33%	13	92.31%	12	7.69%	1	0%	0	عنصر 04: صراع قديم
244		184		46		14		المجموع
100%		75.41%		18.85%		5.74%		النسبة المتوالية

يبين الجدول أعلاه اتجاه دوافع الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " ليبيراسيون "، و يظهر جلياً من خلاله تفوق الاتجاه السلبي بنسبة تشكل الأغلبية أي 75.41%، يليه الاتجاه المحايد بـ 18.85%، و شغل الاتجاه الإيجابي أقل نسبة بـ 5.74%.

و قد بلغ الاتجاه السلبي أقصى نسبة له بـ 92.31% من خلال مؤشر صراع قديم، يليه الصراع على السلطة و صراع المصالح بنسبتين متقاربتين تقدران بـ 84.81% و 84.62% على التوالي، و احتل الصراع على القيم أقل نسبة ضمن الاتجاه السلبي لكن بنسبة كبيرة هي الأخرى وصلت إلى 61%

(1)-Jacques amalric, jouer la division : **libération** , le 16 juillet 1997, page 03.

*ملاحظة : لتفاصيل أكثر ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثاني.

و هو ذات المؤشر الذي سجل الظهور الوحيد ضمن الاتجاه الإيجابي بنسبة 14%، كما سجل أعلى نسبة ضمن الاتجاه المحايد بـ 25%، و سجل الصراع على السلطة نسبة 15.38% مقابل 15.19% لصراع المصالح، و بطبيعة الحال حقق مؤشر صراع قديم أقل نسبة ضمن هذا الاتجاه بـ 7.69%، ثم ربط الصراع القديم بأسوأ فترات الجزائر و الأمة الإسلامية تاريخياً، فقد تم مقارنة ما حدث خلال الفترة من عام 1992 إلى غاية عام 1999 بأحداث أكتوبر 1988 أو ما أسمته الصحيفة " مأساة " 1988، كما قورن بأزمة صائفة 1962 التي شهدت صراعاً حاداً على السلطة*، و كذا عصر انحطاط الأمة الإسلامية الذي تزامن مع بداية النهضة الأوروبية، و انتقدت " ليبيراسيون " صراع المصالح و الصراع على السلطة، و هما من أهم الدوافع المحركة للصراع خلال فترة الدراسة، لأنهما ساهما في الإخلال بمختلف المبادئ الديمقراطية التي كرسها دستور 1989، على الرغم من أن معظم الصراعات السياسية و الإيديولوجية و التباينات في المصالح كانت تحدث دوماً خارج إطار المؤسسات، و هو ما يؤدي إلى حقيقة مفادها أن 90% من الأحداث السياسية الرسمية تقع خارج نطاق الدولة، و هنا يكمن منشأ الصراع⁽¹⁾.

و قد عملت الصحيفة على نقل مختلف التفسيرات المتداولة للصراع القائم في الجزائر في تلك الفترة، فالخطاب الذي تنقله وسائل الإعلام عموماً و الصحافة تحديداً، هو إنتاج خاص جداً، يتناقل رهانات حاسمة تتعلق بالمجتمع و هويته، و تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في صياغة سيناريوهاتها و تقديم التخييلات الاجتماعية المتداولة⁽²⁾، و في سياق عرض الصحيفة لصراع القيم - و هو الدافع الأقوى للصراع القائم في الجزائر في تلك الفترة حسبها- أكدت على ضرورة التفريق بين الإسلام و الإسلاموية لأن الخلط بين المفهومين يعني تبرير الثاني⁽³⁾، فالإسلام دين إيجابي في تقدير " ليبيراسيون "، لكن الأمر السلبي هو الإيمان بإمكانية تطبيقه في السياسة، فالإسلاموية التي تمثل الاستعمال السياسي للإسلام من قبل الفاعلين في الاحتجاج ضد العصرية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد تهديداً لهويتهم الوطنية و الدينية⁽⁴⁾، ما هي في حقيقة الأمر إلا مجرد وهم حسب الصحيفة، و اعتباراً لذلك كان لابد على السلطة أن تكمل المسار الانتخابي لتثبت ذلك للجزائريين.

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الأول من الفصل الأول.

(1)-Addi Lahouari ,réflexion politique sur la tragédie algérienne :**confluences méditerranée** ,n°20 ,1996 ,page 44.

(2)-Aurélie tavernier, Patrick charaudeau, les médias et l'information, l'impossible transparence du discours : **études de communication** , n° 29, 2006, page 02

(3)-Gérard Dupuy, feu sur la pensée : op.cit, page 03.

(4)-Bruno Étienne, l'islamisme comme idéologie et comme force politique : op.cit, page 46.

جدول رقم 48 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 3 في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		سلي		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
عناصر الموضوع 2								
عنصر 01: الخطاب السياسي								
%0.9	22	%45.45	10	%50	11	%4.55	1	
عنصر 02: المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات								
%3.62	90	%20	18	%52.22	47	%27.78	25	
عنصر 03: اللجوء السياسي و هجرة السكان								
%1.77	44	%54.55	24	%43.18	19	%2.27	1	
عنصر 04: المراقبة و الاعتقالات								
%11.99	298	%34.57	103	%63.42	189	%2.01	6	
عنصر 05: العنف								
%22.21	552	%88.95	491	%10.87	60	%0.18	1	
عنصر 06: التصفية الجسدية								
%31.51	783	%88.38	692	%11.62	91	%0	0	
عنصر 07: أخرى								
%28	696	%83.48	581	%16.52	115	%0	0	
2485		1919		532		34		المجموع
100		77.22		%21.41		%1.37		النسبة المئوية

يوضح الجدول رقم 48 طغيان العرض التصوري السلبي على مظاهر الصراع السياسي في الجزائر وفقاً لتغطية " ليبيراسيون "، فقد سيطر الاتجاه السلبي بنسبة تشكل الأغلبية و هي %72.22 مقابل %21.41 للاتجاه المحايد، في حين سجل الاتجاه الإيجابي أقل و أضعف نسبة بـ %1.37، و تشير القراءة العمودية لنتائج الاتجاه السلبي إلى أنه سجل أهم نسبة من خلال مؤشري العنف و التصفية الجسدية بـ %88.95 و %88.38 على التوالي، كما حقق نسبة هامة أيضاً من خلال مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان بـ %54.55، و سجلت المظاهر الأخرى نسبة ساحقة بـ %83.48.

و بالنسبة للاتجاه المحايد فقد بلغ أقصى نسبة له من خلال مؤشر المراقبة و الاعتقالات بـ %63.42، يليه مؤشر المظاهرات و الاضطرابات و الاحتجاجات و المواجهات بـ %63.42، يليه مؤشر المظاهرات و الاضطرابات و الاحتجاجات و المواجهات بـ %52.22، ثم الخطاب السياسي بـ %50، و يلاحظ أن الاتجاه الإيجابي سجل حضوره من خلال خمس مؤشرات من أصل ستة مظاهر رئيسية، لكن أعلى نسبة له على الإطلاق كانت من خلال مؤشر المظاهرات و الاضطرابات و المواجهات بـ %27.78.

يجمع أغلب الباحثين حول الأزمة الأمنية و السياسية التي عاشتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي على تسمية العنف الحاصل في تلك الفترة بالعنف السياسي، فالعنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، لذلك فهو استخدام كافة الوسائل المتاحة و في مقدمتها القوة أو التهديد لتحقيق

أهداف محددة مسبقاً، وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على السلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم⁽¹⁾.

و وفقاً للمفهوم السابق، كان من الطبيعي أن تغلب السلبية على وصف اليومية لمظهري العنف و التصفية الجسدية، خاصة و أنهما أبرز مظاهر الصراع في تلك الفترة.

ظهرت السلبية أيضاً بشكل بارز في توصيف ظاهرتي اللجوء السياسي و هجرة السكان، لكن مع ملاحظة أنها مستمدة في هذا السياق من التهديد الذي تمثلانه لفرنسا، فقد رأت " ليبيراسيون " بأنه في ظل تدهور الوضع الأمني في الجزائر، سيرغب الآلاف من الشباب في الاستفادة من حق اللجوء السياسي وفقاً لقانون باسكوا، لكن فرنسا لا يمكن أن تتحمل نتائج هذا القانون على جميع الأصعدة، كما أن استمرار الهجرة سيكون عامل نقل للصراع نحو الضفة الشمالية لبحر المتوسط.

و رغم أن اليومية لم تركز على الخطاب السياسي لمختلف الفاعلين، كما لم يبدو اهتمامها بتحليل المعاني التي يتضمنها، إلا أنها حاولت في بعض المرات انتقاده خاصة لما يتعلق الأمر بخطاب السلطة، و يقول الصحفي **جاك أمالريك** في هذا السياق "... لقد انتظرنا بكثير من الاهتمام الخطاب الافتتاحي للرئيس زروال، لكن خاب الأمل بعد طول انتظار، و لم تأت أية مبادرة سياسية كبيرة من قبله التي تأمل فيها الجزائريون..."⁽²⁾.

عملت الصحيفة على نقل الأخبار و صياغة التقارير لمواكبة مختلف المظاهرات و الاضطرابات و المواجهات بين أطراف الصراع، خاصة في مراحله الأولى لذلك طغى الحياد على هذه الفئة، لكن نلاحظ أنها سجلت نسبة هامة ضمن الاتجاه الإيجابي، و هذا بسبب تأكيد اليومية على القيمة الحضارية التي أصبحت تحملها المظاهرات و الاحتجاجات في الجزائر، مثل تكريسها لأهم مبادئ الديمقراطية أي حرية التعبير، كما غلب الحياد على نقل الصحيفة للاعتقالات و إجراءات المراقبة، لأنها لم تهتم كثيراً بنقدها، ما عدا عرضها للجوانب السلبية لتطبيق حالة الطوارئ، و اعتبرت نفس هذه الإجراءات إيجابية في حالات أخرى، باعتبارها الحل الأمثل أمام السلطة لإيقاف مد " الإسلاميين الملتحين "، و يلاحظ أيضاً تركيز الصحيفة على الجانب السلبي أكثر في متابعتها و عرضها لمظاهر الصراع الأخرى.

(1)- آدم قبي، رؤية نظرية حول العنف السياسي : مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص105.

(2)- Jacques amalric, immobilisme : **libération** , le 26 novembre 1995, page 04.

جدول رقم 49 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في بومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		سليبي		محايد		إيجابي		الاتجاه
النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	
28.03%	928	35.88%	333	56.47%	524	7.65%	71	عناصر الموضوع 2
19.18%	635	38.74%	246	52.76%	335	8.5%	54	عنصر 01: السلطة
22.08%	731	33.10%	242	58.69%	429	8.21%	60	عنصر 02: الجيش
0.24%	8	75%	6	25%	2	0%	0	عنصر 03: الجبهة الإسلامية للإنقاذ
6.34%	210	77.14%	162	22.85%	48	0%	0	عنصر 04: الحركة الإسلامية المسلحة
24.13%	799	37.68%	301	51.31%	410	11.01%	88	عنصر 05: الجماعات الإسلامية المسلحة
								عنصر 06: أخرى
3311		1290		1748		273		المجموع
100%		38.96%		52.79%		8.25%		النسبة المنوية

تكشف معطيات الجدول رقم 49 عن تفوق واضح للاتجاه المحايد بنسبة 52.79% مقابل 38.96% للاتجاه السلبي، في حين شغل الاتجاه الإيجابي نسبة 8.25%، و تظهر القراءة العمودية لنفس الجدول بأن الاتجاه السلبي سجل أعلى نسبة له من خلال الجماعات الإسلامية المسلحة بـ 77.14%، تليها مباشرة و بنسبة قريبة الحركة الإسلامية المسلحة بـ 75%، في حين سجل باقي الفاعلين نسباً دون الـ 40% ضمن نفس الاتجاه و قد شغل نفس الفاعلين نسباً معتبرة ضمن الاتجاه المحايد، و تأتي الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأعلى نسبة وصلت إلى 58.69%، تليها السلطة بـ 56.47% ثم الجيش بـ 52.76%، و حقق الفاعلون الآخرون نسبة 51.31%، و بالنسبة للاتجاه الإيجابي الذي لم يظهر نهائياً من خلال مؤشري الحركة الإسلامية المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة، فقد شغل أعلى نسبة له بـ 11.01% من خلال الفاعلين الآخرين، و سجل نسباً متقاربة من خلال السلطة، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ 7.65%، 8.5% و 8.21% على التوالي.

فإذا كانت اليومية قد أعلنت موقفها السلبي اتجاه ثنائيات الصراع أو أطرافه الأساسية، فإنها و على العكس التزمت الحياد إزاء أهم الفاعلين فيه، و هو ما يفسر لنا أن القيمة السلبية اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت أقل بالمقارنة مع كل من السلطة و الجيش، و الغرض ربما هو تجنب تأثيرات " الأصولية " القادمة من الجزائر على فرنسا⁽¹⁾، إن السلطة و الجيش - حسب " ليبيراسيون " - هما المتسببان الرئيسيان في الصراع بسماحهما لإسلاميين متطرفين بتشكيل حزب سياسي حصل بفضل دهاء قاداته على دعم شعبي واسع، و تواصل هذا الدعم حسبها حتى بعد إلغاء المسار الانتخابي، و السبب هو الوضع الاقتصادي الذي كان يزداد سوءاً يوماً بعد يوم لصالح الإسلاميين أنفسهم، و هو الأمر الذي فرض تدخل الجيش من جديد لتشتيت قوى الجماعات الإسلامية.

(1)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص319.

و ترى الصحيفة بأنه على الرغم من ضعف الجيش - و هو ما تأكد من خلال اختراق هذه المؤسسة العتيدة من قبل الإسلاميين - إلا أنه أقوى من السلطة التي أثبتت هشاشتها من خلال طريقة تعاملها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و خسرت الرهان السياسي معها، لكنها في الأخير تداركت الأمر بكسبها للرهان العسكري، و لكن بفضل مساعدة الجيش ، و رغم تأكيدها على عدم شرعية المجلس الأعلى للدولة، إلا أنها أشادت بأول رئيس له و هو محمد بوضياف الذي يعد بنظرها الوحيد القادر على إخراج السلطة من المأزق الذي وقعت فيه، لأنه رمز من رموز الثورة النزهاء و الذي تتوفر فيه الشرعية.

تأسست السلطة الجزائرية في إطار العنف الذي ميز نضالها ضد النظام الاستعماري، و بناءً على ذلك أعتبر الجيش كضامن للوحدة الوطنية، لكن الملاحظ في هذا الإطار بأن السلطة لم تصل إلى هدفها إلا باعتراف غالبية الجزائريين بشرعيتها⁽¹⁾، و تعتبر " ليبيراسيون " بأن السلطة و الجيش يرغبان في الحفاظ على النظام القائم باستعمال القوة و العنف، و نفس الشيء بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن ذلك أمر غير مقبول لأن الشعب هو أكثر الرافضين لهذا الأسلوب، لأنه ببساطة المتضرر الوحيد، و أشارت الصحيفة إلى أن السلطة اعتمدت في فترات لاحقة على الرجل الأول في الجبهة و هو عباسي مدني لخلق الانقسام بين الإسلاميين.

و وفقاً لليومية اليسارية " يعد الجيش المؤسسة القوية الوحيدة في الجزائر، و لكنها لم تسلم من بعض الاضطرابات، حتى و إن كان الجنرال خالد نزار الرجل القوي في المجلس الأعلى للدولة، يحكم قبضته عليها، فقد اقتنع كثير من الإطارات الوسيطة في الجيش - بعد توالي الاعتداءات و عمليات الفرار من الجيش - بأنهم سيواجهون احتمال الدخول في وضع لا تحمد عقباه في حال استمرت الأمور على ما هي عليه، فالقمع لم يؤدي إلى نتائج مرضية حتى الآن "⁽²⁾.

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فهي تضم 3 قيادات متناقضة، بدءاً بعباسي مدني و هو سياسي ماهر، يميل أكثر نحو الهدوء و الانفتاح، أما علي بلحاج فسريع الانفعال و يحب تهييج جموع المصلين في المساجد، و فيما يخص عبد القادر حشاني فهو الأكثر تسييساً و براغماتية داخل جبهة الإنقاذ الإسلامية⁽³⁾.

و تعتبر الصحيفة بأنه رغم التنظيم و الاحترافية التي بدت على قادة الجبهة قبل و بعد إلغاء المسار الانتخابي، إلا أن جميعهم فشلوا في التحكم في التنظيمات العسكرية التي انشقت عنها، بل و فلتت زمام

(1)-Addi Lahouari et monther kilani : op.cit, page 300.

(2)-José garçon, la rupture du dernier fil : op.cit, page 08.

(3)-S. Etr, Madani et benhadj, le tandem qui lança le FIS aux marches du pouvoir : **libération**, le 16 juillet 1997, page 02.

الأمر تماماً منهم بدءاً من عام 1995.

لم تهتم " ليبيراسيون " كثيراً بدور الحركة الإسلامية المسلحة، و في المرات القليلة التي تحدثت فيها عن هذا التنظيم، أكدت في معظمها على العنف الذي ميز تدخلاتها، لذلك طغت السلبية عليها كفاعل، فيما يلاحظ وجود اهتمام أكبر بالجماعات الإسلامية المسلحة (210 تكرار مقابل 8 تكرارات)، فهذه الجماعات التي اعتبرها كثير من الباحثين بمثابة ظاهرة حضرية - حيث أنها تركزت أساساً في المدن، و تنشط من خلال مجموعات صغيرة تنتقل بعد كل عملية أو اعتداء - تبنت أغلب الاعتداءات ضد الصحفيين و المتقنين و النساء و الأجانب، و لعل أهمها بالنسبة للفرنسيين اختطاف طائرة " الإيروس " التابعة للخطوط الجوية الفرنسية⁽⁴⁾، و انطلاقاً مما سبق اعتبرت صحيفة الدراسة جماعات " الجيا " من أخطر التنظيمات الإرهابية في المنطقة في تلك الفترة، و نلاحظ اهتمامها بمتابعة صراعات الزعامة التي نشبت داخل هذا التنظيم، و هكذا طغى الاتجاه التصويري السلبي على الجماعات الإسلامية المسلحة من خلال تغطيتها الصحفية لموضوع الدراسة.

حظي الفاعلون الآخرون بأهم نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي، فقد قدمت يومية " ليبيراسيون " حزب حماس برئاسة محفوظ نحاح على أنه البديل الأمثل أمام السلطة للتخلص أو " لامتصاص " شعبية الحزب المحل، كما أشادت أحياناً بدور قوات الدفاع الذاتي و المعارضة، لكن الملاحظ أنها مالت أكثر نحو متابعة الفاعلين الجدد، و حتى هؤلاء الذين تفاعلوا إيجابياً أو سلباً مع إلغاء المسار الانتخابي، لكن لم يكن لهم دور محوري في الصراع، لذلك سيطر الحياد على عرض الصحيفة لهذه الفئة.

جدول رقم 50 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في يومية " ليبيراسيون " :

نسبة الظهور		سلبي		محايد		إيجابي		اتجاه المادة الإعلامية
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
عناصر الموضوع 7								
عنصر 01: سياسياً								
%25.57	178	%82.58	147	%17.42	31	%0	0	
عنصر 02: أمنياً								
%20.26	141	%75.89	107	%24.11	34	%0	0	
عنصر 03: اقتصادياً و اجتماعياً								
%22.13	154	%92.86	143	%7.14	11	%0	0	
عنصر 04: ثقافياً و دينياً								
%15.37	107	%86.92	93	%13.08	14	%0	0	
عنصر 05: أخرى								
%16.67	116	%78.45	91	%21.55	25	%0	0	
المجموع		581		115		0		
%100		%83.47		%16.53		%0		
النسبة المئوية								

(1)-Brahim younessi : op.cit, page 373.

يكشف لنا الجدول رقم 50 عن تفوق الاتجاه السلبي على موضوع انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر بنسبة ساحقة بلغت 83.47%، يليه مباشرة الاتجاه المحايد بنسبة ضعيفة تقدر بـ 16.53%، و يظهر لنا من خلال القراءة العمودية لنتائج الاتجاه السلبي تحقيقه لنسب تشكل جميعها الأغلبية الساحقة و هي 92.86%، 86.92%، 82.58%، 75.89%، للانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية، الثقافية و الدينية، السياسية، الأمنية على التوالي، و هو ما يتوافق مع السلبية التي طغت على مظاهر الصراع*، فإذا كانت مظاهر الصراع سلبية، أكيد أن انعكاساته أيضاً ستكون كذلك.

في حين سجل الاتجاه المحايد أعلى نسبة له من خلال الانعكاسات الأمنية بـ 24.11%، و نلاحظ بأن الصحيفة ركزت على إبراز انعكاسات الصراع السياسية، لكن التصوير السلبي ظهر أكثر من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية، ثم الانعكاسات الثقافية و الدينية و هو ما يرجع إلى سببين رئيسيين، يتمثل الأول في تركيزها على معالجة الانعكاسات الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية الدينية من خلال الروبورتاجات و مواد الرأي، بل أن أغلب الروبورتاجات تناولت الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور للفرد الجزائري.

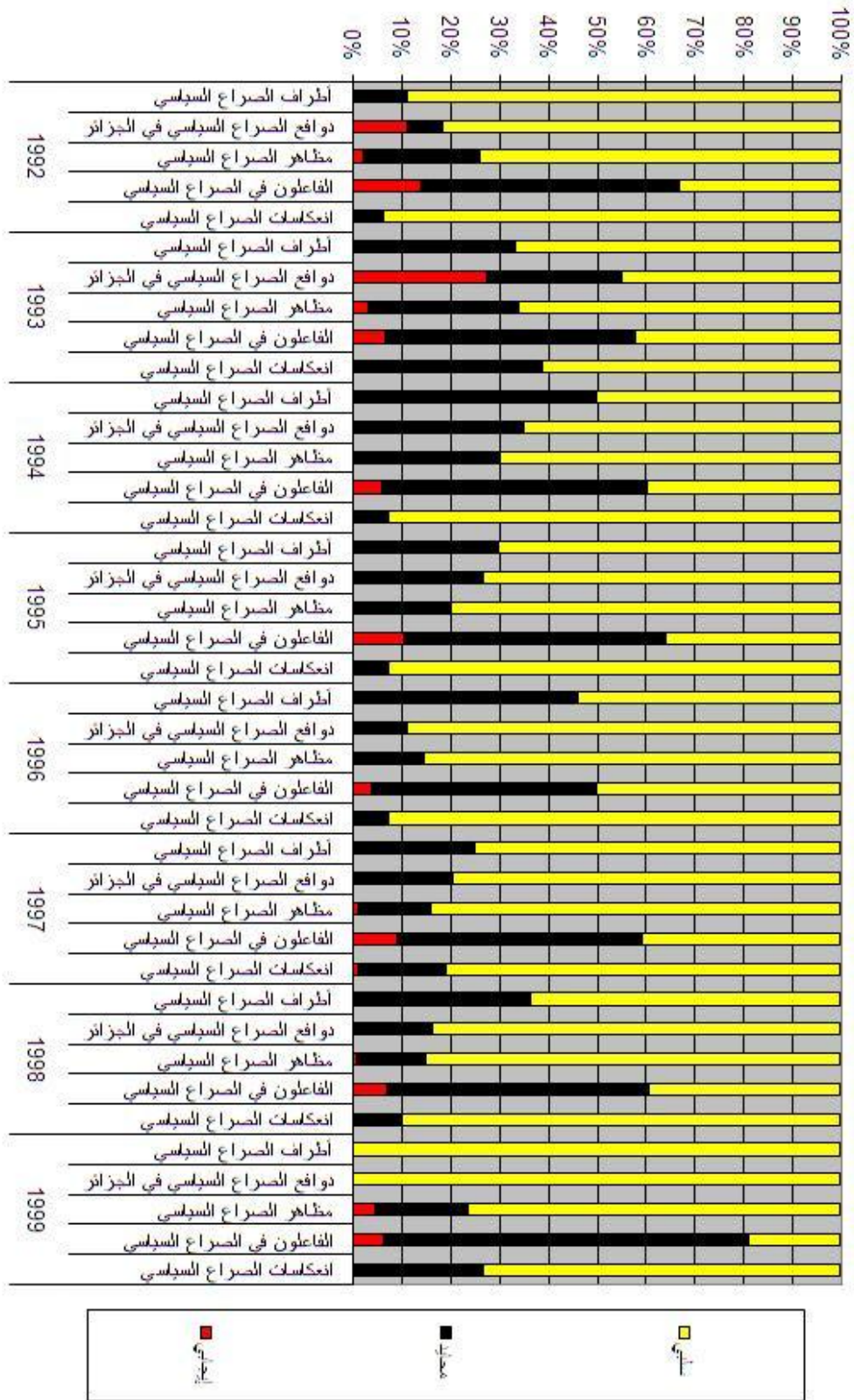
و يرجع السبب الثاني إلى ربطها بين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و قوة الإسلاميين من خلال علاقة طردية، فكلما كان الوضع معقداً أو متدنياً زاد نفور المواطن الجزائري عن السلطة و تعزز ارتباطه بالإسلاميين و العكس صحيح، أي أن تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي يعد عامل قوة بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما ربطت في بعض المرات بين التطرف الديني و الفكري - كأحد الانعكاسات الثقافية و الدينية - و تأثيرات ذلك على مسار العلاقات الفرنسية - الجزائرية.

و أكدت اليومية على الانعكاسات السياسية للصراع الدائر و التي تتجسد بالأساس في الانسداد السياسي و تراجع الديمقراطية و تغييب لغة الحوار، و التي تحولت إلى أبرز سمات المشهد السياسي في الجزائر في تلك المرحلة، كما تطرقت للانعكاسات الأمنية التي أثرت بدورها على سيرورة القطاعات الأخرى.

2- تحليل الأعمدة البيانية :

*ملاحظة : أنظر الجدول رقم 48.

العمود السنوي رقم 33 يوضح تطور اتجاه المعاضفة في بوجمة " لسياسيين " على امتداد فترة الدراسة .



يكشف لنا العمود البياني رقم 33 عن تفوق الاتجاه السلبي من خلال موضوع أطراف الصراع السياسي على امتداد سنوات الدراسة بتحقيقه لنسب 88.89%، 66.67%، 50%، 70%، 53.85%، 75% و 63.64%، 100% في سنوات 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999 على التوالي.

كما برز نفس الاتجاه بشكل واضح من خلال موضوع دوافع الصراع السياسي بتسجيله لنسب 81.48% و 65%، 73.33%، 88.89%، 79.55%، 83.64%، 100%، خلال سنوات 1992، 1994 و 1995، 1996، 1997، 1998، 1999، على التوالي، في حين سجل أقل نسبة في عام 1993 بـ 44.82% مقابل 27.59% لكل من الاتجاه الإيجابي و المحايد و هي أعلى نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي، و استمر تفوق الاتجاه السلبي من خلال فئة مظاهر الصراع السياسي و شغل نسباً ساحقة بـ 74.08%، 65.8%، 69.93%، 79.83%، 84.83%، 83.99%، 84.85% و 76.19% خلال سنوات 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999 على التوالي.

و على العكس نلاحظ تفوقاً و لو طفيفاً للاتجاه المحايد من خلال موضوع الفاعلون في الصراع بتحقيقه لنسب 52.73%، 51.29%، 54.39%، 53.37%، 50.2%، 53.6%، 74.8% خلال أعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1997، 1998، 1999 على التوالي، في حين برز الاتجاه السلبي خلال عام 1996 بنسبة 50%، و عاد الاتجاه السلبي ليتفوق من جديد من خلال موضوع انعكاسات الصراع محققاً أهم النسب على الإطلاق في جميع السنوات، و بلغت 93.48% و 61.02% و 92.54%، 92.7%، 92.68% و 80.67%، 89.72%، 73.33%، خلال سنوات 1992، 1993 و 1994، 1995، 1996، 1997 و 1998، 1999 على التوالي.

تتوافق نتائج موضوع أطراف الصراع السياسي مع نتائج الجدول رقم 46، حيث كشفت الصحيفة عن موقفها السلبي اتجاه ثنائيات الصراع مع ملاحظة أن سلبيتها اتجاهها عرفت أقصى حد لها خلال عام 1992*، أي مع البدايات الأولى للصراع، حيث أبانت اليومية عند عدائها التام اتجاه مختلف الأطراف، و الذي تناقصت حدته في الأعوام الموالية.

*ملاحظة: نلاحظ من خلال العمود البياني رقم 33 أن الاتجاه السلبي حقق أقصى نسبة له من خلال موضوع أطراف الصراع في عام 1999 بـ 100%، لكن لا يمكن اعتماد هذه النسبة كثيراً، لأن اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة سجل أدنى نسبة له خلال هذا العام بـ 3 أعداد.

و على العكس من ذلك التزمت الصحيفة الحياد إزاء أهم الفاعلين في الصراع، و نلاحظ أن هذا الحياد تزايد خلال عامي 1994 و 1995 و هو ما يتزامن مع تبني السياسة الخارجية الفرنسية لمبدأ الخطاب المحايد اتجاه الفاعلين في الصراع*، و لم يبرز الاتجاه السلبي من خلال هذه الفئة سوى مرة واحدة في عام 1996، و هو ما يتزامن أيضاً مع قضية اختطاف ثم اغتيال ما أضحي يعرف بقضية " رهبان تبحرين "، حيث لاحظنا تفاعلاً غير مسبوق للصحيفة مع هذه المسألة، لذلك كان موقفها سلبياً أكثر.

و بالنسبة لدوافع الصراع فقد زادت حدة سلبية الصحيفة نحوها، خلال عام 1992 و هو أول عام من فترة الصراع التي استمرت لثمانى سنوات، و رفضت الصحيفة أثناءها التطور السريع للأحداث التي تحول مجراها نحو عنف سياسي دامي، و كذا عام 1996 و الذي تزامن مع استهداف رجال الدين الفرنسيين و هنا اعتبرت " ليبيراسيون " بأنه مهما كان دافع الصراع بالنسبة لهذا الطرف أو ذاك فإنه أبداً لا يمكنه تبرير هذا العمل الشنيع.

كما حققت دوافع الصراع نسباً عالية أيضاً خلال عامي 1997 و 1998، و يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى سلسلة المجازر الإنسانية التي طالت مناطق من الجزائر.

و يلاحظ أن ذات الأعوام أي 1996، 1997، 1998 شغلت أهم النسب ضمن الاتجاه السلبي فيما يخص مظاهر الصراع، و هو ما يرجع إلى ذات الأسباب الي أشرنا إليها فيما سبق.

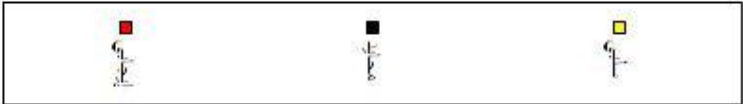
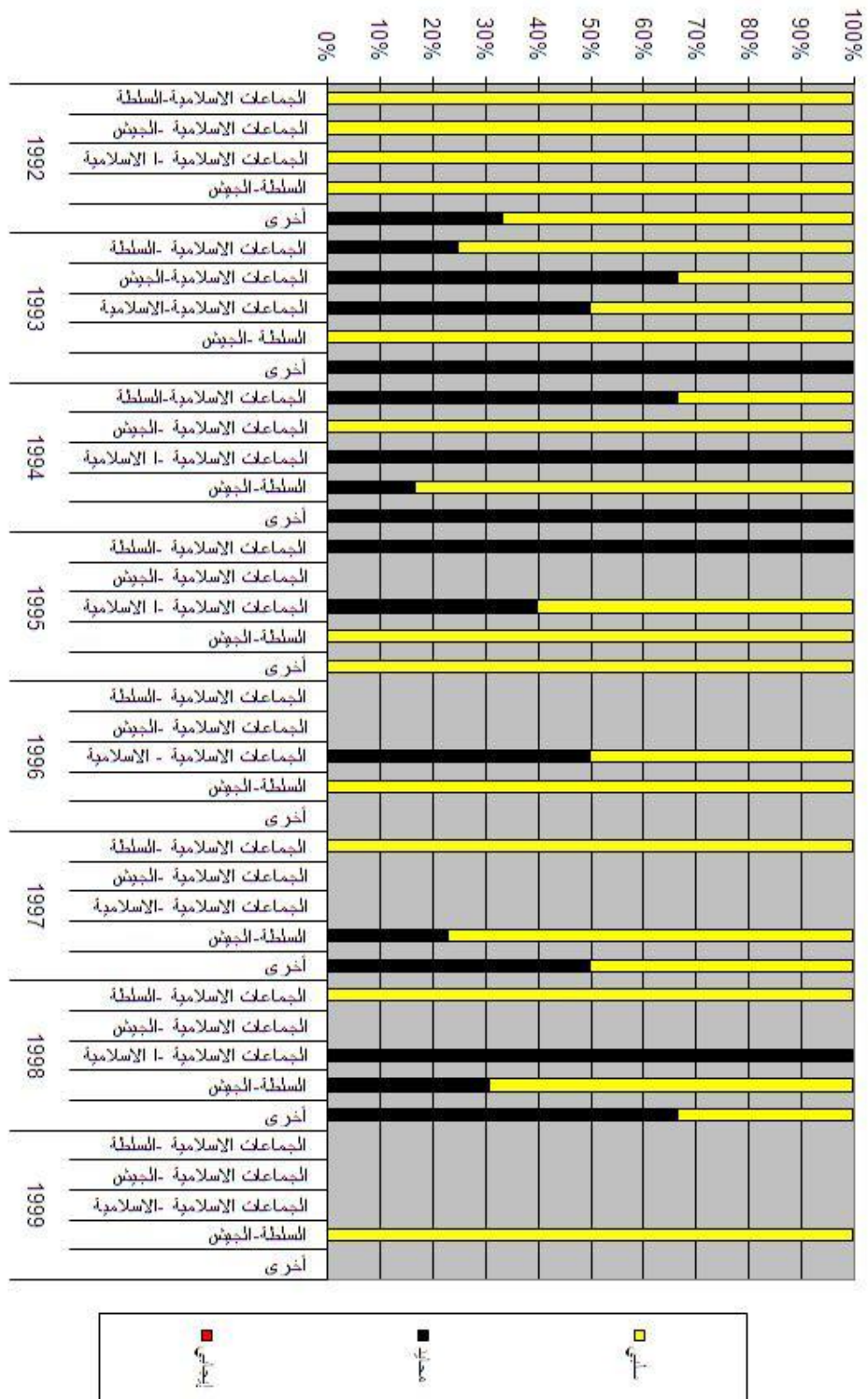
و حقق الاتجاه السلبي نسباً هامة من خلال موضوع انعكاسات الصراع محققاً أعلى نسبة خلال عام 1992 بـ 93.48%، فقد ركزت صحيفة الدراسة منذ بداية تغطيتها للصراع القائم في الجزائر على تحليل انعكاسات الصراع على مجمل الميادين، و أشارت معظم التحليل إلى أن هذه الانعكاسات ستكون حتماً جد سلبية بالنظر إلى غياب أي مؤشر يدل على احتمال وجود حل وسطي بين طرفي الصراع الرئيسيين.

و قد حقق الاتجاه الإيجابي أعلى نسبة له من خلال موضوع دوافع الصراع السياسي في عام 1993، حيث تم التأكيد على ضرورة التفريق بين الإسلام و الأسلمة، فالإسلام يحمل الكثير من الإيجابيات و لا بد أن لا يقارن بالفاشية⁽¹⁾.

*ملاحظة: لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الثالث من الفصل الثالث.

(1)-Akram belkaid , Quel dialogue en Algérie : **libération** , le 12 juillet 1993, page 05.

العمود البياني رقم 34 يوضح تطور اتجاه الموضوع 01 في بومبة " ليس اسبون " على امتداد فترة الدراسة :



يكشف العمود البياني رقم 34 عن تفوق الاتجاه السلبي من خلال صراع الجماعات الإسلامية - السلطة في عامي 1992 و 1993 مسجلاً نسب 100% و 75% على التوالي، كما سجل نسبة 100% خلال عامي 1997 و 1998، في حين لم تظهر هذه الفئة نهائياً خلال عامي 1996 و 1999، و على العكس تفوق الاتجاه المحايد خلال عامي 1994 و 1995 بتسجيله لنسب 66.67% و 100%.

و هو ما يعني أن الصحيفة أعلنت عن موقفها الراض لهذا الصراع خلال العامين الأولين اللذين تلا إلغاء المسار الانتخابي، و لكن و بعد أن أصبحت المصالح و الجالية الفرنسية مهددة بفعل هذا الصراع، عملت على التزام الحياد و الصمت أكثر* و هو ما ظهر خلال أعوام 1994، 1995 و 1996، لتتخلى عنه بشكل واضح في العامين المواليين بعد أن تسبب ذات الصراع - حسبها - في المجازر البشعة التي حصلت خلالها، و أدى تراجع الإسلاميين كأهم الفاعلين في الصراع في الفترات السابقة، إلى اختفائها من تغطية الصحيفة خلال عام 1999.

و بالنسبة لصراع الجماعات الإسلامية - الجيش و الذي اقتصر ظهوره على الأعوام الثلاثة الأولى من فترة الدراسة، فقد سيطر الاتجاه السلبي عليه بنسبة 100% خلال عامي 1992 و 1994، في حين كانت الغلبة للاتجاه المحايد في عام 1993 بنسبة 66.67%، و هو ما يرجع إلى تركيزها على العنف المتبادل بشكل غير مسبوق في تاريخ الجزائر بين الجيش كمؤسسة عسكرية و التنظيمات المسلحة المنشققة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

يلاحظ سيطرة الاتجاه المحايد على صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية بتسجيله لنسب 50% ، 100% ، 40% ، 50% ، 100% في أعوام 1993، 1994، 1995، 1996، 1998 على التوالي، و لم يتفوق الاتجاه السلبي سوى في عامي 1992 و 1995 بتحقيقه لنسب 100% و 60% على التوالي، و هو ما يدل على التزام الصحيفة أكثر بالحياد اتجاه هذا الصراع، خاصة بالنظر إلى التهديد الكبير الذي شكلته الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) لفرنسا نفسها لاسيما في عامي 1993 و 1994.

في حين لم يكن هناك أي داعي لدى الصحيفة في إخفاء معارضتها و سلبيتها اتجاه صراع السلطة - الجيش الذي سجل نسب 100% ، 100% ، 83.33% ، 100% ، 100% ، 76.92% و 68.97% في أعوام 1992، 1993، 1994، 1995، 1996، 1997، 1998، 1999 على التوالي، فالجماعات الإسلامية ليست طرفاً في هذا الصراع.

*ملاحظة: و الملاحظ أيضاً هو سيطرة الحياد على الخطاب الرسمي الفرنسي خلال أعوام 1994، 1995 و 1996، لتفاصيل أكثر ارجع إلى

المبحث الثالث من الفصل الثالث .

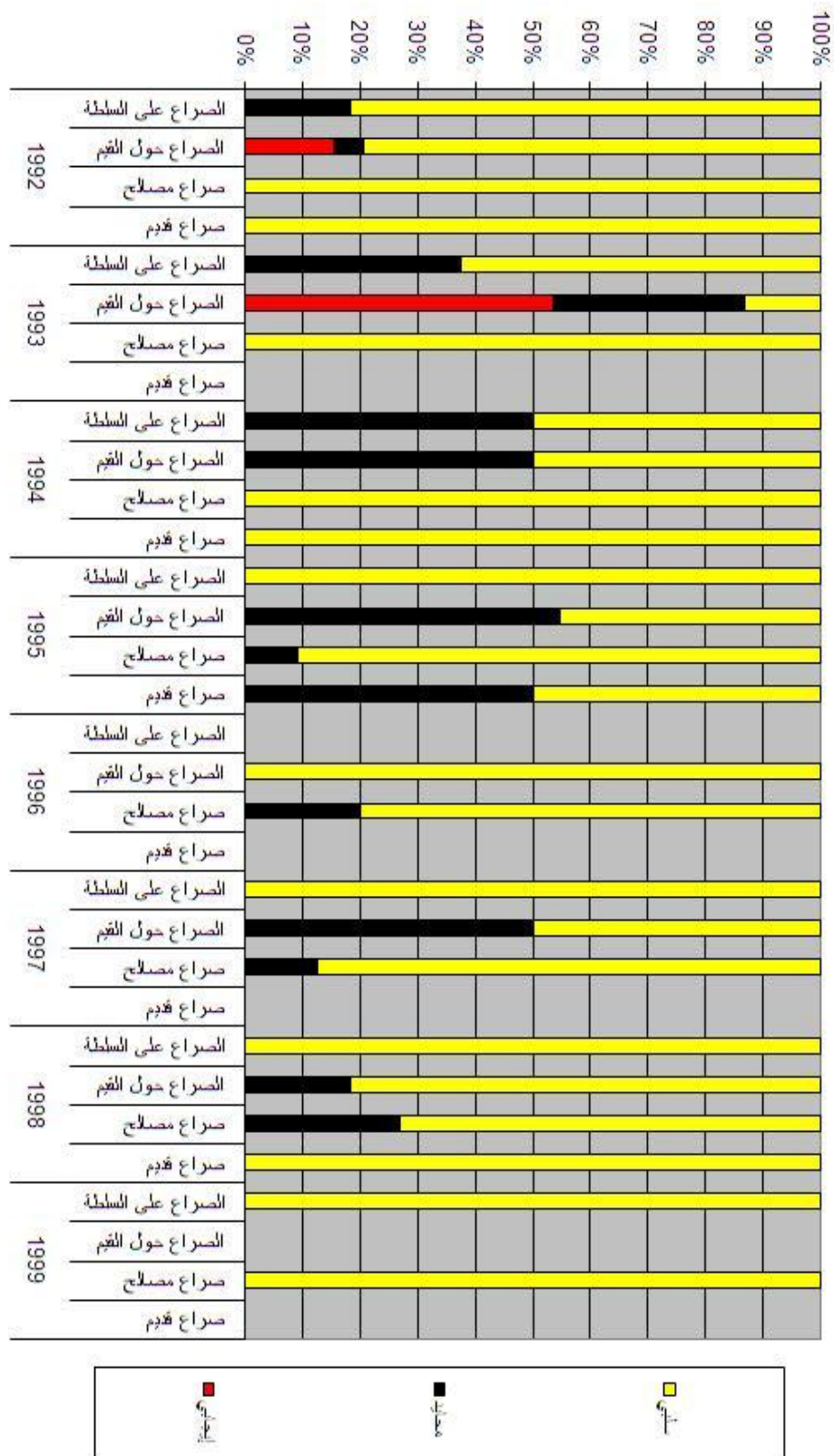
و تؤكد نتائج العمود البياني سيطرة الاتجاه التصويري السلبي على مؤشرات موضوع أطراف الصراع السياسي في الجزائر خلال العام الأول من فترة الدراسة، بتحقيقه لنسبة 100%، و بعدها تجنبت الصحيفة السلبية التامة، بالنظر إلى تطور مجريات الصراع بشكل أصبحت فرنسا نفسها متضررة مما يحدث بسبب إتهام الجماعات الإسلامية لها بالتدخل فيه لصالح السلطة الجزائرية، لذلك حاولت " ليبيراسيون " اعتماد الحياد قدر الإمكان في تغطيتها، خاصة لما يتعلق الأمر بالجماعات الإسلامية.

و بالمقابل نلاحظ تذبذباً في موقف الصحيفة من ثنائيات الصراع الأخرى، فقد تفوق الاتجاه السلبي خلال عام 1992 بتحقيقه لنسبة 66.67% و هنا أشارت الصحيفة إلى دور صراع السلطة - المعارضة، خاصة جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية، و الذي اعتبرته سلبياً لأنه أثر على قوة السلطة في مواجهة الجماعات الإسلامية و ساهم في زيادة " الفوضى السياسية "، في حين اكتفت بمتابعة الصراعات الأخرى دون التعليق على دورها في عامي 1993 و 1994، حيث حقق الاتجاه المحايد نسبة 100%.

و عاد الاتجاه السلبي ليفرض سيطرته خلال عام 1995، فقد أكدت الصحيفة من جديد على الدور السلبي لصراع السلطة مع المعارضة و الذي تكرر أكثر من خلال سباق الرئاسيات.

و اقتصر ظهور هذه الفئة فيما تبقى من فترة الدراسة على عامي 1997 و 1998 مع بروز أكثر للاتجاه المحايد، خاصة مع الدور المحوري لصراعات الجماعات الإسلامية ضد كل من السلطة و الجيش خلال هذه المرحلة من الصراع القائم في الجزائر.

العمود البياني رقم 35 يوضح تطور اتجاه الموضوع من 02 في يونيو "ليبس استيون" على امتداد فترة الدراسة :



يبين العمود البياني رقم 35 توزيع اتجاه عناصر دوافع الصراع السياسي في الجزائر في كل سنة من سنوات الدراسة، و يظهر لنا تفوق الاتجاه السلبي على دافع الصراع على السلطة في معظمها بتحقيقه لنسب 81.82%، 62.5%، 50%، 100%، 100%، 100% في أعوام 1992، 1993 و 1994، 1995، 1997، 1998، 1999 على التوالي، و لم يبرز الحياد بنسب هامة سوى في عامي 1993 و 1994 حيث شغل نسب 37.5% و 50% على التوالي، أي أنه لم يتفوق على الاتجاه السلبي بتاتاً، في حين لم يسجل الاتجاه الإيجابي أي ظهور له من خلال دافع الصراع على السلطة.

و على العكس حقق دافع الصراع على القيم ظهوره بالاتجاه الإيجابي مرتين و كانت في عامي 1992 و 1993 محققاً نسب 15.38% و 53.32% على التوالي، فقد دافعت الصحيفة بعض الشيء عن الإسلام السياسي كأبرز دافع للصراع مع بداياته الأولى، و اعتبرته إيجابياً في بعض الأحيان، كما أكدت على ضرورة التفريق بينه و بين الفاشية*.

و شهد الاتجاه المحايد من خلاله منحي تصاعدي منذ عام 1993 إلى غاية عام 1996 بتسجيله لنسب 33.33% ثم 50% ف 54.55%، و هو ما يتزامن مع الموقف المحايد الذي اتبعته السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه ما يحدث في الجزائر، و الذي تقرر بعد استهداف المصالح و الجالية الفرنسية من قبل الجماعات الإسلامية التي تتبنى الإسلام السياسي كهدف لها.

و ما عدا ذلك حقق صراع القيم نتائج ساحقة ضمن الاتجاه السلبي بـ 79.49%، 100%، 50% و 81.82% في أعوام 1992، 1996، 1997، 1998 على التوالي، حيث رفضت الصحيفة عبر تحليلاتها و تعاليقها أن ينتصر "الإسلاميون الملتحون" و يفرضوا حكمهم العقائدي في الجزائر، و هو ما يظهر منذ بداية تغطية الصحيفة لموضوع الدراسة، حيث سيطر موضوع الإسلام السياسي** على مواد الرأي التي سيطرت بدورها على نمط التغطية الصحفية لذات الموضوع***.

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل العمود البياني رقم 33 .

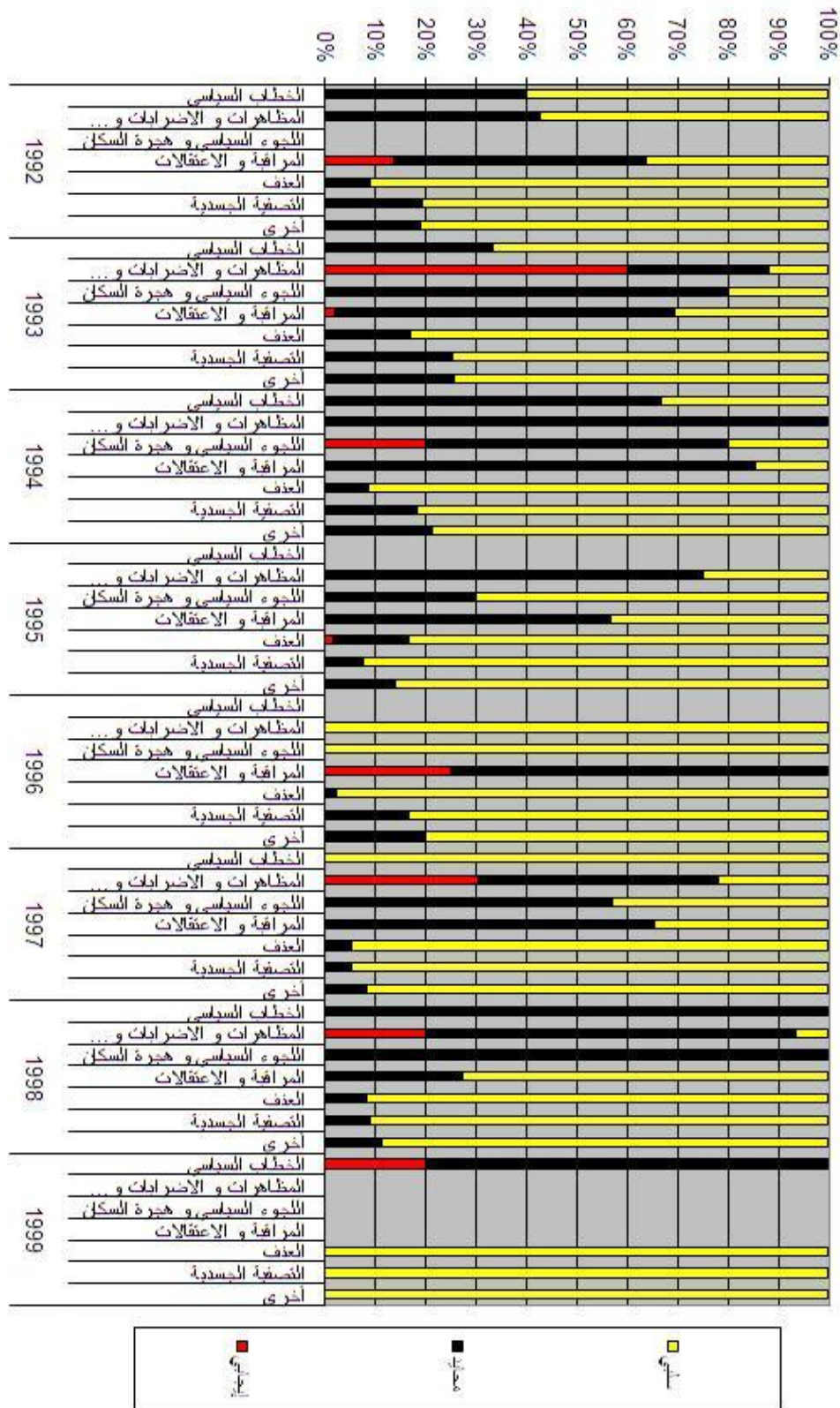
**ملاحظة: إن أهم مقالين خلال عام 1992 و اللذين احتل كل منهما صفحة كاملة من صفحات الجريدة ضمن ركن " rebonds " خصص موضوعهما الرئيسي للإسلام السياسي و هما " islamisme et autonégation de la démocratie, le dilemme " للباحث عدي الهواري، و " la longue marche des islamistes " لغاي كيبيل (Gilles Kepel).

***ملاحظة: ارجع إلى العمود البياني رقم 22.

يشير العمود البياني رقم 35 إلى احتلال الاتجاه السلبي لنسب ساحقة من خلال دافع صراع المصالح، حيث أن أقل نسبة له تعادل 73.08% و كانت خلال عام 1998، في حين بلغت نسبه في باقي السنوات 100% في كل من أعوام 1992، 1993، 1994 و 1999، و 90.91%، و 80% و 87.5% في سنوات 1995، 1996، 1997، و تستمد هذه السلبية من مساهمة صراع المصالح في دعم قوة و مشروعية الجبهة الإسلامية للإتقاد ، إضافة إلى اعتبار الصحيفة لهذا الصراع تصفية " دنيئة " لحسابات بين عدة زمر (داخل السلطة)، أشارت أيضاً إلى الدور السلبي لهذا الصراع و تحديداً ذلك الذي جمع بين السلطة و الجيش، في النجاح الباهر الذي حققه الإسلاميون في انتخابات 26 ديسمبر 1991، و الذي مهد إلغائها للتمرد العسكري الذي قاده المناضلون المتعصبون للحزب الإسلامي.

و رغم أن " ليبيراسيون " لم تتبنى فكرة أن يكون الصراع القائم بين السلطة و الجبهة الإسلامية مجرد استمرار و انفجار لتراكمات سابقة ، إلا أنها عبرت عن توجه منتقد و رافض لدافع الصراع القديم في المرات القليلة التي أشارت فيه إليه، و هذا بسبب العنف الدامي الذي رافق كل محاولة لمنافسة السلطة أو تغييرها، و اعتبرت أن فترة نظام الحزب الواحد التي طالت على الجزائريين هي الأسوأ على الإطلاق بالنظر إلى الرقابة المفرطة التي مورست في كل القطاعات.

العمود البياني رقم 36 يوضح تطور اتجاه الموضوعات 03 في بورتية "ليبيا استبيان" على امتداد فترة الدراسة:



يكشف العمود البياني رقم 36 عن طغيان الاتجاه السلبي على وصف يومية " ليبيراسيون " لمظاهر الصراع القائم في الجزائر منذ بدايته في عام 1992 ، فقد سجل مؤشر الخطاب السياسي نسبة 60%، يليه مؤشر المظاهرات و الاحتجاجات و الاضطرابات و المواجهات بـ 57.34%، فقد انتقدت الخطاب المتطرف لقادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و لاسيما علي بلحاج و طريقة احتجاج مناضليها على وقف المسار الانتخابي، كما شغل مؤشري العنف و التصفية الجسدية نسب 90.91% و 80.65% على التوالي، في حين سجل أقل نسبة له من خلال مؤشر المراقبة و الاعتقالات بنسبة 36.36%، بحيث أشارت الصحيفة في بعض تحاليلها إلى أن هذا السلوك (المراقبة و الاعتقالات) من السلطة تزايد بعد إلغاء المسار الانتخابي مما ساهم في زيادة عدا و حقد الإسلاميين على السلطة، فيما احتل ذات المؤشر نسبة معتبرة و هي الوحيدة ضمن الاتجاه الإيجابي في هذا العام، فقد اعتبرت في تحاليل أخرى أن هذه الإجراءات لابد منها بالنظر إلى الخطر الكبير الذي أصبح يمثله الإسلاميون على المجتمع بأكمله.

و نجد أن الاتجاه الإيجابي حقق أهم نسبة له على الإطلاق من خلال مؤشر المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات في عام 1993 بـ 60%، و ذلك بالنظر إلى تأكيد الصحيفة على الوعي الكبير لدى الفرد الجزائري و قدرته على التعبير عن آرائه دون خوف متجاوزاً ذهنيات فترة نظام الحزب الواحد، بالمقابل تواصل تفوق الاتجاه السلبي على مؤشرات الخطاب السياسي، العنف، التصفية الجسدية بـ 66.67%، 82.93%، 74.49% على التوالي، فقد أشارت مجدداً إلى تمسك قادة الحزب المحل بخطابهم المتطرف، ما شجع الجماعات المسلحة على الاستمرار في تطبيق استراتيجية العنف، فيما برز الاتجاه المحايد من خلال مؤشري اللجوء السياسي و هجرة السكان، و المراقبة و الاعتقالات بتحقيقه لنسب 80% و 67.37% أي أن الصحيفة اكتفت بنقل هذه المظاهر و لم تعمل كثيراً على التعليق عليها.

و سجل الاتجاه المحايد تفوقه لأول مرة من خلال معظم مؤشرات مظاهر الصراع خلال عام 1994 بالنظر إلى الاستعمال المكثف لأنواع الإخبارية من قبل يومية الدراسة خلال هذا العام*، فقد سجل نسب 66.67%، 100%، 60%، 85.37% من خلال مؤشرات الخطاب السياسي، المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، اللجوء السياسي و هجرة السكان، المراقبة و الاعتقالات على التوالي، و قد استمر تفوق الاتجاه المحايد في العام الموالي من خلال مؤشري المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، المراقبة و الاعتقالات لكن بنسب أقل و هي 75%، 56.6% على التوالي، في حين

*ملاحظة: أنظر توزيع الأنواع الصحفية المستعملة خلال عام 1994 في يومية " ليبيراسيون " و الموضحة في العمود البياني رقم 22.

طغى الاتجاه السلبي على باقي مؤشرات مظاهر الصراع، و هذا بسبب تركيز الصحيفة على تدهور الأوضاع الأمنية و استهداف الأجانب خصوصاً، و نسجل في هذا السياق الموقف السلبي لها من ظاهرة اللجوء السياسي و هجرة السكان و التي حققت نسبة 70% ضمن الاتجاه السلبي، و هذا بالنظر إلى تأكيدها على التأثيرات السلبية لهاتين الظاهرتين على فرنسا و استقرارها الداخلي.

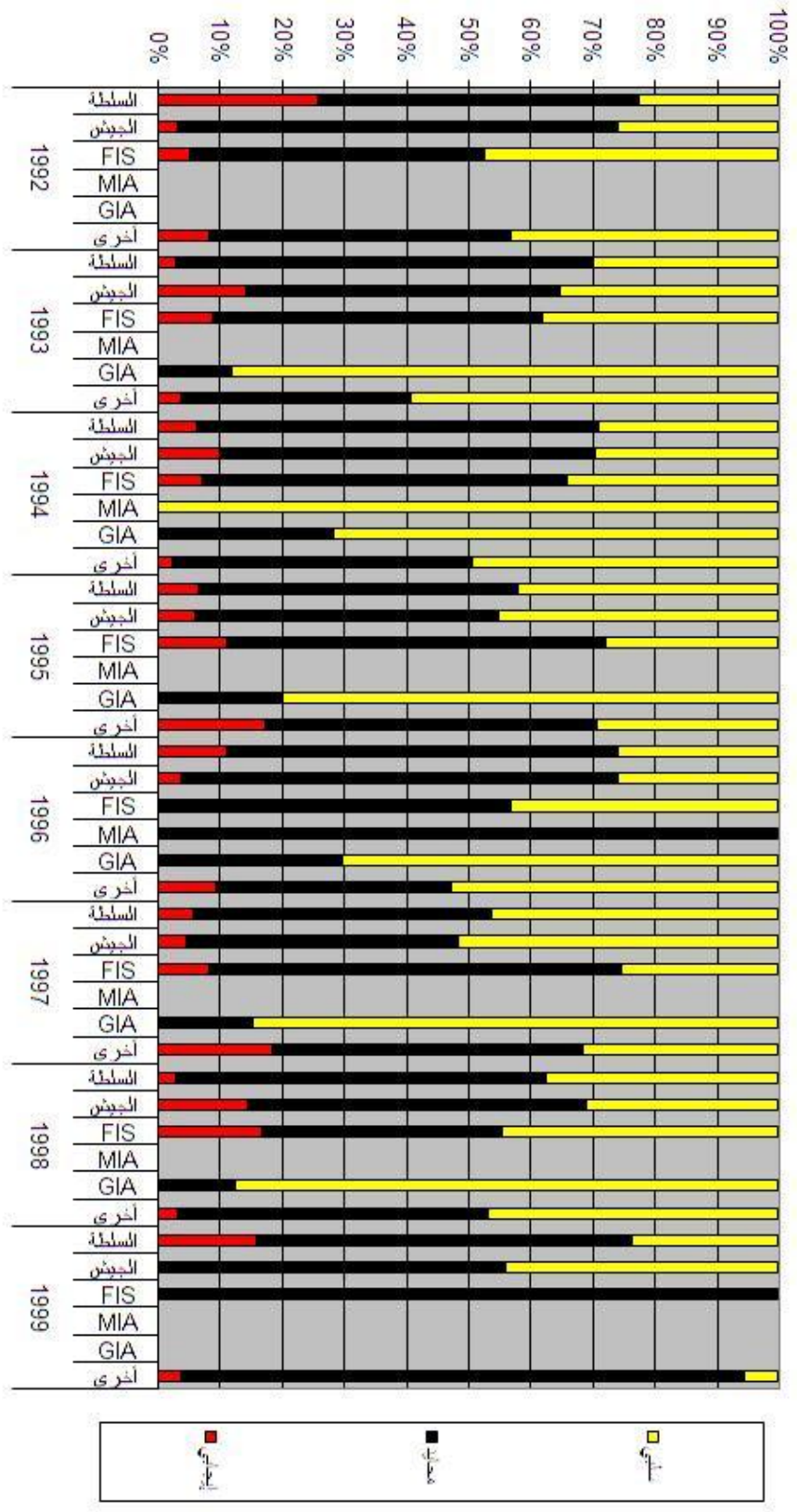
و مع استمرار استهداف الأجانب في الجزائر من قبل الجماعات الإرهابية في عام 1996 و تسجيل ضحايا وسط رجال الدين الفرنسيين، استمر تفوق الاتجاه السلبي الذي سجل نسباً ساحقة من خلال مجمل مؤشرات مظاهر الصراع، ما عدا مؤشر المراقبة و الاعتقالات الذي سجل أهم نسبة له خلال هذا العام ضمن الاتجاه المحايد بـ 75%، مع العلم أنه سجل خلاله أقل نسبة له من حيث الظهور* ، و نلاحظ أن حدة سلبية مظاهر الصراع تناقصت نوعاً خلال عامي 1997 و 1998، ما عدا فيما يخص مؤشري العنف و التصفية الجسدية اللذين سجلا أعلى النسب لهما ضمن الاتجاه السلبي، و هو ما يعود إلى كونها المظاهر الأبرز من خلال سلسلة المجازر البشعة التي حصلت خلال هذين العامين، إضافة إلى الخطاب السياسي الذي سجل نسبة 100% في عام 1997، و هذا بسبب تأكيد الصحيفة على سلبية خطاب كل من المعارضة و السلطة على حد سواء بمناسبة الانتخابات التشريعية التي نظمت خلال هذا العام.

و رغم استمرار الوضع الأمني خلال عام 1999، إلا أن الصحيفة و على العكس اعتمدت الاتجاه التصويري السلبي لمظهري العنف و التصفية الجسدية، و هو ما يؤكد على اعتمادها لمبدأ الإثارة و التهويل في وصف الوضع القائم في الجزائر، و على العكس من ذلك سجل مؤشر الخطاب السياسي نسبة 20% ضمن الاتجاه الإيجابي، حيث أشارت " ليبيراسيون " إلى الخطاب المثالي للرئيس زروال المستقيل، و الذي يبحث من خلاله عن الخروج من الساحة السياسية بطريقة جميلة و محترمة⁽¹⁾.

*ملاحظة : بالعودة إلى العمود البياني رقم 27، نجد أن مؤشر المراقبة و الاعتقالات سجل أقل نسبة له في عام 1996، و لم تتجاوز 2.25%.

(1)–José garçon, Zeroual cherche à sortir en beauté : libération, le 15 février 1999, page 15.

العمود الثاني، رقم 37 يوضح تطور اتجاه العمود 04 في بوجمة "اليمينيين" على امتداد فترة الدراسة.



يكشف العمود البياني رقم 37 عن طغيان الحياد على وصف الصحيفة لأهم الفاعلين في الصراع القائم في الجزائر خلال عام 1992، فقد شغلت السلطة نسبة 51.61% مقابل 70.97% للجيش و 47.46% للجبهة الإسلامية للإنقاذ و هي نفس النسبة التي شغلها الاتجاه السلبي، كما طغى الحياد على وصف الفاعلين الآخرين بنسبة 48.65%، و يلاحظ أن أعلى نسبة للاتجاه الإيجابي سجلت من خلال السلطة بـ 25.81% و هو ما يعود إلى إشادة الصحيفة خلال النصف الأول من هذا العام بشخصية الرئيس بوضياف التاريخية، فيما شغلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعلى نسبة ضمن الاتجاه السلبي بسبب انتقادها لردود الفعل العنيفة لمناضليها و الخطاب الاستفزازي و المتطرف لقادتها.

و في عام 1993 تناقص البعد الإيجابي اتجاه السلطة و على العكس زاد البعد السلبي بتحقيقه لنسبة 29.78% حيث ركزت الصحيفة على ضعف السلطة في مواجهتها للجماعات الإسلامية، ما استدعى تدخل المؤسسة الأقوى و هي الجيش لذلك حققت نسبة 14.14% ضمن الاتجاه الإيجابي، لكن في ذات الوقت أشارت في مرات عدة إلى اختراق الإسلاميين لهذه المؤسسة الصلبة ، و عليه بلغت نسبة 35.35% ضمن الاتجاه السلبي.

و يلاحظ أن نسب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضمن الاتجاه السلبي تدرجت بشكل تنازلي خلال أعوام 1993، 1994، 1995، بتسجيلها لنسبة 38% ثم 34.04% ف 27.78% و هي الأعوام التي شهدت استهداف الجالية و المصالح الفرنسية من قبل الجماعات الإرهابية، التي حاولت أيضاً نقل الصراع إلى داخل فرنسا حتى تتوقف هذه الأخيرة عن دعم السلطة الجزائرية*، و هو ما يفسر لنا توجه الصحيفة شيئاً فشيئاً نحو سياسة الحياد إزاء أهم الفاعلين في هذا الصراع و هم السلطة، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي شغلت نسب 67.38%، 50.51%، 53.33% على التوالي ضمن الاتجاه المحايد في عام 1993، ثم نسب 64.95%، 60.49% 58.87% في عام 1994، فنسب 51.61% ، 49% و 61.11% في عام 1995.

و على العكس طغى الاتجاه التصويري السلبي نحو الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) و الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) حيث تبني هذين التنظيمين - لاسيما الأول - أغلب العمليات التي تمت ضد الصحفيين و الطلبة و المفكرين و الأجانب.

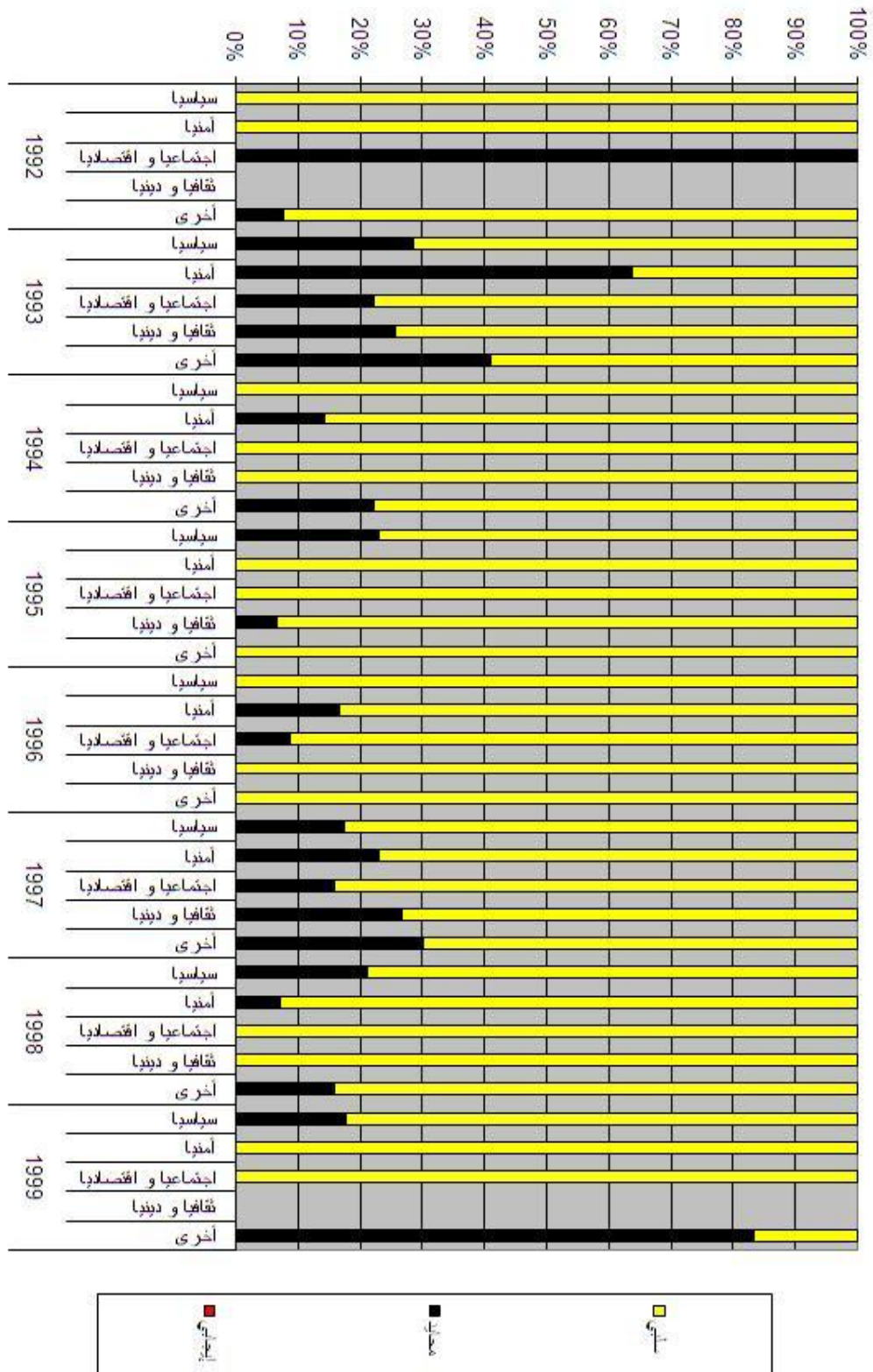
*ملاحظة : لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

تواصل الحياد إزاء أهم الفاعلين في الصراع خلال عام 1996، فشغلت السلطة نسبة 62.96% ضمن الاتجاه المحايد مقابل 70.37% للجيش و 56.76% للجبهة الإسلامية للإنقاذ، مع ملاحظة أن البعد السلبي نحو الحزب المحل زاد خلال هذا العام ليحقق نسبة 43.24%، كما لم يحقق ظهوره ضمن الاتجاه الإيجابي و ذلك بسبب كون الجبهة الإسلامية للإنقاذ أكثر طرف حملته الصحيفة مسؤولية اغتيال رهبان تبحرين بعد اختطافهم من قبل تنظيم " الجيا " الذي حقق نسبة 70.27%، ضمن الاتجاه السلبي.

و تشير نتائج العمود البياني رقم 37 إلى ارتفاع نسب الاتجاه السلبي إزاء جميع الفاعلين في الصراع خلال عامي 1997 و 1998، و هو ما يعود إلى رفض الصحيفة تحميل الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) المسؤولية وحدها عن المجازر اللاإنسانية التي وقعت خلال هذين العامين، بل اعتبرت أن جميع الفاعلين مهما كانت طبيعة دورهم في الصراع مسؤولون عن ما حصل، و أولهم السلطة و الجيش اللذان عجزا و فشلا في جعل الفرد الجزائري البسيط بعيداً عن تأثيرات هذا الصراع.

فيما اقتصر الموقف السلبي للصحيفة اتجاه الفاعلين في عام 1999 على كل من السلطة و الجيش بشغلها لنسب 23.68% و 44% على التوالي، فقد انتقدت " ليبيراسيون " انشغالها بصراع المصالح، الذي بلغ ذروته حسبها مع اقتراب موعد رئاسيات أبريل 1999.

العمود الثاني رقم 38 يوضح تطور اتجاه الموضوع 07 في يومية " ليس اسبوع " على امتداد فترة الدراسة .



يتبين لنا من خلال العمود البياني رقم 38 أنّ الانعكاسات الأمنية و السياسية جاءت بنسبة 100% ضمن الاتجاه السلبي في عام 1992، في حين شغلت الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية نسبة 100% ضمن الاتجاه المحايد، فمع بداية الصراع طرحت يومية " ليبيراسيون " فرضيات تتعلق بمدى تأثير الصراع على المجالين الاجتماعي و الاقتصادي ،و لكنها لم تقدم رأياً بهذا الخصوص لأنها رأت أنه من المبكر إطلاق الأحكام ،خاصة و أن ملامح الصراع لم تتضح بعد، و على العكس من ذلك اعتبرت أن تأثيراته السياسية و الأمنية برزت بمجرد وقف المسار الانتخابي، الذي تسبب في الفراغ الدستوري و الإتيان بمحمد بوضياف لتولي رئاسة المجلس الأعلى للدولة، و ركزت في هذا السياق على سلبيات حظر التجول و مرسوم حالة الطوارئ و بداية تدهور الوضع الأمني.

بينما برز الموقف السلبي في عام 1993 أكثر من خلال الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الدينية بـ 77.78% و 74.47% على التوالي ،فقد أشارت الصحيفة إلى الوضع الاجتماعي و الاقتصادي الصعب الذي تمر به الجزائر، لكنها اعتبرت أنّ الأسوأ هو أن الإسلاميين هم أكثر المستفيدين من ذلك، كما انتقدت بشدة استهداف المتقنين الذين ليس لهم أي علاقة بأي من أطراف الصراع، في حين اكتفت اليومية بنقل الأخبار عن الوضع الأمني، فطغى الحياد على الانعكاسات الأمنية بنسبة 63.64%.

و ابتداءً من عام 1994 تفوق الاتجاه السلبي بشكل ملفت من خلال جميع مؤشرات انعكاسات الصراع، و هو ما يعني أنّ يومية " ليبيراسيون " عملت على نقل هذه الانعكاسات و التعليق عليها، فلم تغفل أبداً إبراز موقفها المعارض للفوضى و الانسداد السياسي الذي آلت إليه الأوضاع مع احتدام الصراع بين أطرافه الأساسية، بالإضافة إلى تأكيدها الدائم على التراجع الرهيب للاقتصاد الجزائري و المستوى المعيشي للفرد الجزائري .

النتائج الجزئية :

-اهتمت يومية " ليبيراسيون " بموضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة ما بين عامي 1992 و 1999 .

-اعتمدت صحيفة " ليبيراسيون " كثيرا على الصور الفوتوغرافية في ظل منع صحفييها من دخول الجزائر .

-تمحور مضمون مجمل الصور الفوتوغرافية حول ابراز مختلف مظاهر الصراع و أهم الفاعلين ، في حين لم تركز الصحيفة من خلالها على رموز الاسلام السياسي .

-اعتمدت الصحيفة على الخرائط لتوضيح و تحديد أدق للمناطق غير المعروفة بالجزائر و على العكس لم تستعمل كثيرا الرسوم .

-ركزت الصحيفة أكثر على التعليق على أحداث الصراع القائم في الجزائر أكثر من جمع الأخبار المتعلقة به ، في حين أهملت نسبيا الأنواع التعبيرية التي أستعمل منها خاصة الريبورتاج .

-اعتمدت اليومية بشكل أساسي على المصادر الأولية لتغطية موضوع الصراع السياسي خاصة و أنها تضم ضمن طاقمها الصحفي صحفية مختصة في شؤون الجزائر ، و على العكس تجنبت الاستعمال المكثف لوكالات الأنباء .

-اعتمدت الصحيفة بنسبة معتبرة على المتعاونين بغرض فتح المجال أمام مختلف الآراء و التوجهات لمناقشة الصراع القائم في الجزائر .

-عملت اليومية على نقل الأخبار التي تتعلق بأحداث الصراع العنيفة معتمدة في ذلك على المصادر المجهولة التي ظهرت بنسبة معتبرة.

-زاد اهتمام الصحيفة بموضوع الدراسة خلال عامي 1995 و 1997 في حين سجل أدنى النسب خلال عامي 1992 و 1999 .

-إن الصور الفوتوغرافية هي الصور الأكثر استعمالا من قبل يومية " ليبيراسيون " خلال سنوات الدراسة الثمانية.

-لم يبدأ توظيف الخرائط من خلال الصحيفة إلا في عام 1994 أما الرسوم الأقل توظيفا فقد أستعملت فقط خلال عامي 1995 و 1997.

-تفوقت الأنواع الاخبارية خلال عامي 1994 و 1996 من خلال تغطية صحيفة " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة ، و على العكس تفوقت أنواع الرأي خلال أعوام 1992، 1993، 1997، 1995، و 1998 ، في

حين استعملت جميع الأنواع الصحفية بشكل متوازن في عام 1999.

- تفوقت المصادر الأولية على باقي أنواع المصادر في صحيفة " ليبيراسيون " في جميع سنوات الدراسة ما عدا عام 1992 الذي تساوت فيه نسبتها مع نسبة المتعاونين .
- حققت المصادر الثانوية نسبة ضعيفة في غالبية السنوات التي استعملت فيها و بالمقابل وظف المتعاونون بنسب هامة خلال عامي 1992 و 1998 .
- تمحور اهتمام صحيفة " ليبيراسيون " في تغطيتها لموضوع الصراع السياسي في الجزائر حول محركي هذا الصراع ثم ابراز مظاهره مع الاهتمام بأدق التفاصيل .
- اهتمت اليومية بموضوع الدول و علاقتها بالصراع أكثر من اهتمامها بالبحث عن دوافع الصراع و كشف مختلف أطرافه أو ثنائياته .
- تمحور اهتمام الصحيفة فيما يتعلق بثنائيات الصراع حول صراع السلطة ضد الجيش باعتباره السبب الرئيسي في نجاح الاسلاميين في الانتخابات ، لذلك فهي تمثل طرفا مرجعيا في الصراع حسب تغطية الصحيفة .
- أشارت يومية " ليبيراسيون " إلى الصراع داخل الجماعات الاسلامية و أكدت على عدم قدرة التنظيم " الأم " و هو الجبهة الاسلامية للإنقاذ على التحكم في التنظيمات العسكرية التي تفرعت أو انشقت عنها.
- أرجعت يومية " ليبيراسيون " أسباب الصراع في الجزائر بالدرجة الأولى إلى الصراع حول القيم بين الاسلام السياسي الذي تمثله الجماعات الاسلامية و على رأسها جبهة الانقاذ و بين اللائكية ممثلة في السلطة .
- اعتبرت الصحيفة أن صراع المصالح يمثل ثاني أهم الدوافع المحركة للصراع القائم في الجزائر خاصة و أنه حدث داخل مؤسسة الجيش.
- ركزت يومية " ليبيراسيون " على ابراز الحثيات و المظاهر الأكثر سلبية في الصراع القائم في الجزائر و هي العنف و التصفية الجسدية .
- أكدت الصحيفة على أن العنف المصاحب للصراع الدائر في الجزائر موروث عن عنف الاستعمار الفرنسي نفسه، و يظهر هنا التوجه اليساري للصحيفة.
- أشارت الصحيفة إلى أن عنف الجماعات الارهابية الاسلامية يرجع إلى تراجع قوتها أولا ، ثم الدعاية بإيهاام الغرب بتدهور الوضع الأمني حتى يتخلى عن دعمه للنظام الجزائري ثانيا .
- اهتمت الصحيفة بخطاب كل من السلطة و الجيش في حين أهملت خطاب الجبهة الاسلامية للإنقاذ .
- تعتبر السلطة حسب صحيفة الدراسة المحرك الأساسي للصراع القائم في الجزائر خلال الفترة من 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أفريل 1999 لأنها صاحبة الفعل الأول في هذا الصراع .

- تعد الجبهة الاسلامية ثاني أهم فاعل في الصراع بالنظر إلى كونها صاحبة رد الفعل الأساسي بعد إلغاء المسار الانتخابي و بالمقابل يأتي الجيش في المرتبة الموالية ضمن ترتيب الفاعلين .
- اعتبرت الصحيفة أن كل من جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية تعدان من بين الفاعلين الثانويين القلائل الذين ساهموا في تسيير الصراع و توجيهه من خلال ضغطها على السلطة لفتح الحوار مع الاسلاميين.
- إن فرنسا هي أكثر دولة ركزت عليها يومية " ليبيراسيون " في سياق عرضها للدول المرتبطة بالصراع القائم في الجزائر، كما أنها اهتمت أكثر بتضررها من منطلق أن كل ما يمس الجزائر يمس تلقائيا بفرنسا.
- اعتبرت " ليبيراسيون " أن الضرر الذي لحق بفرنسا سببه الاستمرار في علاقاتها مع الجزائر و دعمها للسلطة ، لكنها أكدت بأن العلاقات الثنائية لا يجب أن تتأذى بعد استهداف رعاياها لأنه لا غنى لطرف عن الآخر .
- أكدت الصحيفة بأن قيام دولة اسلامية في الجزائر يمثل مصدر آخرا للضرر بالنسبة لفرنسا.
- عملت الصحيفة على نقل و نقد أهم ردود الفعل الفرنسية اتجاه ما يحدث في الجزائر و تطرقت إلى " التدخل الحتمي " في الصراع خاصة في قضية اختطاف رهبان تبحرين و الهادف أيضا إلى حماية المصالح الفرنسية .
- تعد فرنسا حسب صحيفة الدراسة معنية بالصراع و هو ما يرجع إلى جاليتها و مؤسساتها الموجودة بالجزائر و علاقاتها المميزة مع مستعمرتها السابقة.
- تأتي الدول الغربية في المرتبة الموالية بعد فرنسا ضمن الدول التي جعلتها يومية " ليبيراسيون " الأكثر ارتباطا بالصراع القائم في الجزائر ، مع تركيزها على تدخلها الذي جاء بسبب الضغوط التي مارسها فرنسا على كبرى الدول الغربية من أجل التدخل في الصراع لصالح السلطة في الجزائر .
- أكدت الصحيفة بأن النظرة العدائية التي تحملها الجبهة الاسلامية للإنقاذ اتجاه فرنسا تمتد أيضا نحو الغرب و خاصة كبرى الدول .
- اعتبرت الصحيفة أن ايران معنية بالصراع الجزائري لأن تنامي الاسلام السياسي في الجزائر منذ الثمانينات بمثابة امتداد لنفس ما حدث في ايران مع بداية السبعينيات من القرن الماضي .
- أهملت اليومية الدور الأمريكي في الصراع و اكتفت بنقل ردود فعلها الرسمية اتجاه ما يحدث في الجزائر كما لم تهتم بدور دول الجوار .

- ركزت صحيفة الدراسة على نقل ردود فعل منظمة هيئة الأمم المتحدة في سياق عرضها لدور مختلف المنظمات في الصراع الدائر في الجزائر، في حين لم تهتم بدور الاتحاد الأوروبي و استبعدت أي دور لاتحاد دول المغرب العربي.
- تابعت الصحيفة مختلف انعكاسات الصراع بشكل متوازن مع بروز أكثر للانعكاسات السياسية ثم الاقتصادية و الاجتماعية.
- اهتمت صحيفة الدراسة بنقل انعكاسات الصراع الأخرى و كان أبرزها انتشار المافيا التي عززت من مواقعها و نفوذها مستغلة انشغال السلطة بصراعها ضد الجماعات الاسلامية .
- اهتمت الصحيفة بتحليل دوافع الصراع السياسي في عام 1992 مع بداية الصراع و عام 1998 بعد تغير الجوهر و الدافع الرئيسي للصراع.
- عملت الصحيفة على ابراز مختلف مظاهر الصراع خلال كل سنة من سنوات الدراسة كما اهتمت خلالها بموضوع الفاعلين ، حيث عكفت على تحديد و تحليل أهم الفاعلين في الصراع و قياس موازين القوى بينهم بالموازاة مع تطور أحداث الصراع .
- إن صراع السلطة-الجيش كان الصراع الأبرز من خلال تغطية يومية " لبييراسيون " لموضوع الدراسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة ما عدا عامي 1995 و 1996 ، بالنظر إلى دور هذه الثنائية في تحديد موازين القوى في اطار ثنائيات الصراع الأخرى .
- يعد صراع الجماعات الاسلامية ضد بعضها البعض الصراع الأهم حسب " لبييراسيون " خلال عامي 1995 و 1996 بعد أن تمكنت قوات الجيش من محاصرتها و اختراق شبكاتها و أصبحت تتخربها الخلافات الشخصية و صراع المصالح .
- أكدت الصحيفة أن الصراع حول القيم هو المحرك الأهم للصراع خلال الأعوام الأربع الأولى من فترة الدراسة في حين أن صراع المصالح هو الدافع الأقوى له في السنوات الثلاثة الموالية، أما أهم دافع له في عام 1999 هو الصراع على السلطة.
- اهتمت يومية " لبييراسيون " بخطاب الفاعلين خلال عام 1999 و ركزت أكثر على خطاب كل من السلطة و المترشحين للانتخابات الرئاسية المنظمة خلال نفس العام .
- ركزت الصحيفة من خلال تغطيتها للجوء السياسي و هجرة السكان خلال عام 1996 على الضرر الذي يتسبب فيه اللجوء السياسي بالنسبة لفرنسا و مدى قدرتها على الاستمرار في تطبيق القانون المتعلق به .

- تعد الجماعات الاسلامية المسلحة أهم فاعل في الصراع في الجزائر خلال عام 1996 حيث نسبت اليها الصحيفة مجمل أحداث العنف خاصة استهداف الأجانب .
- إن السلطة أهم فاعل في الصراع في عام 1992 لأنها صاحبة الفعل الأول بإلغاء المسار الانتخابي في حين تمثل الجبهة الاسلامية للإنقاذ أهم فاعل في الأعوام الثلاثة الموالية بسبب تواصل ردود فعلها .
- برزت فرضية التضرر الفرنسي من الصراع من خلال تغطية صحيفة " ليبيراسيون " أكثر خلال عامي 1992 و 1996 .
- عكفت الصحيفة باستمرار خلال عامي 1997 و 1998 على متابعة ردود فعل مختلف المنظمات بعد سلسلة المجازر التي حدثت في مناطق من الجزائر .
- اتسم عرض الصحيفة لانعكاسات الصراع و مظاهره بالسلبية الشديدة و تحفظت على موقفها الحقيقي من أهم الفاعلين و محركي الصراع بطغيان الحياد من خلالها ، بينما أبدت توجهها السلبي نحو أطراف الصراع .
- غلبت السلبية على وصف اليومية لدوافع الصراع حيث اقتنعت بأن الجبهة الاسلامية للإنقاذ لن تحترم الحريات و في نفس الوقت تم النظر إلى إلغاء المسار الانتخابي على أنه اجراء غير قانوني و غير ديمقراطي .
- عبرت اليومية بوضوح عن معارضتها لأطراف الصراع خاصة صراع السلطة-الجيش التي استمدت سلبيتها من فشلها في تسيير الصراع مع الجماعات الاسلامية لصالحها .
- قارنت الصحيفة صراع التسعينيات بأسوأ فترات الجزائر و الأمة الاسلامية تاريخيا مثل أزمة صائفة 1962 و عصر انحطاط الأمة الاسلامية .
- انتقدت " ليبيراسيون " صراع المصالح و الصراع على السلطة لأنهما ساهما في الاخلال بمختلف المبادئ الديمقراطية التي كرسها دستور 1989 .
- أكدت الصحيفة على ضرورة التفريق بين الاسلام و الإسلامية لأن الخلط بين المفهومين يعني تبرير الثاني فالإسلام دين ايجابي في تقديرها أما السلبية فتتمثل في امكانية تطبيقه في السياسة .
- ظهرت السلبية بشكل كبير في توصيف ظاهرتي اللجوء السياسي و هجرة السكان بسبب تأكيد الصحيفة على أنهما بمثابة تهديد لفرنسا .
- حمل اتجاه الصحيفة نحو الجبهة الاسلامية للإنقاذ قيمة سلبية أقل مقارنة مع كل من السلطة و الجيش من أجل تقادي تأثيرات تنامي الاسلام السياسي في الجزائر على فرنسا .

- تعد كل من السلطة و الجيش حسب الصحيفة المتسببان الرئيسيان في الصراع بسماحهما لإسلاميين متطرفين بتشكيل حزب سياسي حصل بفضل دهاء قادته على دعم شعبي واسع.
- اعتبرت صحيفة الدراسة الجماعات الاسلامية المسلحة من أخطر التنظيمات الارهابية في المنطقة في تلك الفترة و لكنها اهتمت أكثر بمتابعة صراعات الزعامة التي نشبت داخل هذا التنظيم .
- ظهر التصوير السلبي لانعكاسات الصراع أكثر من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بالنظر إلى ربط الصحيفة بين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و قوة الاسلاميين من خلال علاقة طردية .
- طغت السلبية من خلال الانعكاسات الثقافية و الدينية حيث ربطت بين التطرف الديني و الفكري و تراجع العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا.
- تزايد حياد الصحيفة اتجاه أهم الفاعلين في الصراع خلال عامي 1994 و 1995 و هو ما يتزامن مع تبني السياسة الخارجية الفرنسية لمبدأ الخطاب المحايد اتجاه ذات الفاعلين.
- تزايدت حدة سلبية الصحيفة اتجاه دوافع الصراع خلال عام 1992 حيث رفضت التطور السريع لأحداث الصراع و تحولها إلى عنف سياسي و في عام 1996 بعد استهداف رجال الدين الفرنسيين.
- اعتبرت اليومية صراع السلطة مع المعارضة سلبيا خلال عام 1992 لأنه أثر على قوة السلطة في مواجهة الجماعات الاسلامية .
- عبرت الصحيفة عن موقف محايد اتجاه صراع القيم ما بين عامي 1993 و 1996 أي بعد استهداف المصالح و الجالية الفرنسية من قبل الجماعات الاسلامية التي تتبنى الاسلام السياسي .
- توجهت الصحيفة شيئاً فشيئاً نحو سياسة الحياد إزاء أهم الفاعلين في الصراع بدءاً من عام 1993 بسبب المخاوف من انتقال الصراع إلى داخل فرنسا نتيجة الدعم الفرنسي للسلطة .

الفصل السادس :

المقارنة بين تغطية يومي
" لوفيغارو " و " ليبيراسيون "
للصراع السياسي في الجزائر

خطة الفصل :

-تمهيد

المبحث الأول : التحليل المقارن لشكل المعالجة الصحفية لليوميتين

المبحث الثاني : التحليل المقارن لمضمون المعالجة الصحفية لليوميتين

المبحث الثالث : التحليل المقارن لاتجاه المعالجة الصحفية لليوميتين

- النتائج العامة

تمهيد :

تهدف الدراسات المقارنة إلى تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين الوحدات محل المقارنة ، و تعتمد على القراءة الكمية و الكيفية المقارنة بين الجداول الإحصائية و الأعمدة البيانية لكل من يومية " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " .

و عليه نهدف في هذا الجزء من الدراسة إلى المقارنة بين شكل و مضمون و اتجاه المعالجة الصحفية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر من خلال يوميتي الدراسة.

المبحث الأول : التحليل المقارن لشكل المعالجة الصحفية لليوميتين

نقوم في هذا الجزء بإجراء تحليل كمي و كمي مقارن بين نتائج فئات الشكل الخاصة بكل من يومي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون "، و عليه تكون كل من فئات درجة بروز موضوع الصراع السياسي، نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية، الأنواع الصحفية و المصادر الصحفية هي محور التحليل المقارن.

1-تحليل الجداول الإحصائية المقارنة :

أ-درجة بروز موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 51 يمثل درجة بروز موضوع الصراع السياسي في الجزائر في اليوميتين :

المساحة الكلية		مجموع المواد الإعلامية		مجموع الأعداد		التكرار أو المساحة اليومية
النسبة المئوية	المساحة (سم ²)	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%39.61	60344.17	%52.34	190	%52.05	89	لوفيغارو
%60.39	91994.66	%47.66	173	%47.95	82	ليبيراسيون
%100	152338.83	%100	363	%100	171	اليوميتين

يظهر لنا من خلال الجدول رقم 51 أن يومية " لوفيغارو " هي من خصصت النسبة الأكبر من مجموع الأعداد و المواد الإعلامية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر في اليوميتين بـ %52.05 و %52.34 على التوالي، مقابل نسب %47.95 و %47.66 على التوالي ليومية " ليبيراسيون " ، و يبدو أن تفوق " لوفيغارو " من حيث مجموع الأعداد و المواد الإعلامية يعد طفيفاً إذا ما قورن بما يقارب نسبة الـ %20 كفارق يفصل اليوميتين فيما يتعلق بالمساحة المخصصة لموضوع الدراسة، فقد قدرت على مستوى " ليبيراسيون" بـ %60.39 من المساحة الكلية المخصصة للحدث في كلتا اليوميتين ، في حين حققت " لوفيغارو " باقي النسبة أي %39.61.

تشير الصحافة المتوازنة إلى أن كل قصة لها جانبان ،و حين يتصارع الجانبان يبرز عنصري الحداثة و الاهتمام من خلال هذه الدراما، و من ثم تزداد فرصة الخبر في النشر، و قد يكون الصراع مادياً أو فكرياً، و هو صراع من أجل البقاء، لهذا يقوم القائم بالعملية الاتصالية بمنح أخبار الصراع الأفضلية على غيرها، و من الأخبار التي يتوافر فيها عنصر الصراع ما يتعلق بالمعارك الحربية أو المباريات الرياضية أو بالتنافس بين الأحزاب السياسية أو بالجرائم الإنسانية و غيرها⁽¹⁾، و هكذا اهتمت كل من يوميتي الدراسة بموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و الذي كان قائماً بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ

(1)-انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك : مرجع سبق ذكره ، ص 95.

خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أفريل 1999، فقد زاد اهتمام وسائل الإعلام الفرنسية بالحدث الجزائري منذ الانتخابات التشريعية التي نظمت في 26 ديسمبر 1991 (1). فأغلب الكتابات المتعلقة بالعلاقات الجزائرية - الفرنسية تؤكد على ضرورة الاعتراف بأن الجزائر - و هي قلب المتوسط - تمثل استثناءاً مأساوياً بالنسبة لفرنسا بالنظر إلى الاضطرابات العنيفة التي ميزت التاريخ المشترك بين البلدين خلال العهد الاستعماري، و لذلك لم تكف فترة 30 سنة لتهدئة العواطف (2)، و هو ما يفسر التفاعل الفرنسي الرسمي مع الحدث الجزائري*، و الذي أدى بدوره إلى تفاعل الإعلام الفرنسي معه و هو ما تجسد باهتمام كل من " لوفيغارو" اليمينية و " ليبيراسيون " اليسارية بالصراع السياسي في الجزائر. و يعتبر تنامي ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر أحد العوامل الهامة التي ساهمت في اهتمام صحفيي الدراسة بالصراع الجزائري**، بالنظر إلى خطاب الإسلاميين المعادي للغرب، إضافة إلى الخوف الفرنسي العام من الإسلام.

يلاحظ أن اليوميتين سجلتا معدل جدّ متقارب لنسبة المواد الإعلامية في كل عدد***، و المقدرة بـ 2.13 لصحيفة " لوفيغارو " و 2.11 لصحيفة " ليبيراسيون "، و هو ما يعني أن كلاهما أبدتا نفس درجة الاهتمام بموضوع الدراسة، مع ملاحظة أن الأخيرة خصصت مساحة أكبر له رغم التفوق النسبي للأولى من حيث مجموع الأعداد و المواد الإعلامية، و يرجع هذا الاختلاف إلى أن يومية " ليبيراسيون "، على الرغم من تخصيصها عدداً أقل من الأعداد و المواد الإعلامية لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، إلا أنها في كل مرة تتناوله، تخصصه بأكثر مساحة ممكنة، فقلما سجلنا تخصيص أقل من صفحة لهذا الموضوع في هذه اليومية خلال فترة الدراسة.

(1)-Alain chenal, La France rattrapée par la drame algérien : op.cit , page 416.

(2)-Bochra settouti, la diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins : **thèse de doctorat en droit**, université Nancy 2, France. Année universitaire 2007-2008, page (38-39).

*ملاحظة: لتفاصيل أكثر أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني.

**ملاحظة: لتفاصيل أكثر أنظر " Ahmed Adimi, la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française "

***ملاحظة: و هو المعدل الذي يتم حسابه بقسمة مجموع المواد الإعلامية المخصصة للموضوع في كل يومية على مجموع الأعداد المخصصة له في ذات اليومية، أي 89/190 و 82/173 .

ب-نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

جدول رقم 52 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في اليوميتين :

اليومية	الصور المصاحبة للمواد الإعلامية	الصور الفوتوغرافية	الرسوم	الخرائط	المجموع
لوفيغارو	مجموع التكرارات	77	15	8	100
	النسبة المئوية	%77	%15	%8	%46.3
ليبيراسيون	مجموع التكرارات	86	14	16	116
	النسبة المئوية	%74.14	%12.07	%13.79	%53.7
اليوميتين	مجموع التكرارات	163	29	24	216
	النسبة المئوية	%75.46	%13.43	%11.11	%100

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 52 أن الصور الفوتوغرافية هي أكثر الصور استعمالاً في يوميتي الدراسة لتغطية موضوع الصراع السياسي في الجزائر و هذا بنسبة 75.46%، تليها الرسوم و الخرائط بنسبتين متقاربتين تقدران بـ 13.43% و 11.11% على التوالي، كما نجد أن كل صحيفة على حدى اعتمدت بدرجة أكبر على الصور الفوتوغرافية التي سجلت النسبة الساحقة في كليهما، لكن استعمال الرسوم كان أكبر من استعمال الخرائط في يومية " لوفيغارو "، و العكس بالنسبة لـ " ليبيراسيون " التي تقاربت فيها نسب الرسوم مع الخرائط ، و على الرغم من أن " ليبيراسيون " سجلت أقل عدد من الأعداد و المواد الإعلامية المخصصة لموضوع الدراسة، إلا أنها كانت أكثر توظيفاً للصور بـ 53.7% من مجموع الصور الواردة في اليوميتين، في حين سجلت " لوفيغارو " نسبة 46.3%.

تتشرك كل من يوميتي الدراسة في استعمالهما الكبير للصور الفوتوغرافية، و التي كان الغرض منها في كليهما محاولة نقل صورة عن الصراع الدائر، في ظل التكتّم الإعلامي المفروض من قبل السلطة الجزائرية في تلك الفترة على الأخبار الأمنية خصوصاً، يضاف إلى ذلك الصعوبات الكبيرة التي وجدها الصحفيون الأجانب لممارسة عملهم و تغطيتهم الصحفية و استحالة الوصول إلى مواقع الصراع الحقيقية، كما أن جلّ هذه الصور كان مصدرها وكالتي رويترز و وكالة الأنباء الفرنسية.

و قد عملت كلاهما على إبراز مختلف مظاهر الصراع السياسي في الجزائر اعتماداً على الصور الفوتوغرافية، و بالمقابل اختلفتا في تركيز " لوفيغارو " على كل ما يتعلق بالإسلام السياسي في محاولة للربط بينه و بين الصراع العنيف*، و هو ما لم نلاحظه بتاتاً من خلال تغطية " ليبيراسيون " لذات الموضوع.

*ملاحظة: يتم إرفاق كل مقال يتناول تدهور الوضع الأمني و نقشي العنف بصورة فوتوغرافية تبرز أحد رموز الإسلام السياسي في الجزائر، و هو ما يعني بشكل أو بآخر إسناد هذا العنف للإسلام السياسي.

يلاحظ أيضاً أن توظيف الرسوم في يومية " لوفيغارو " كان أكبر مما كان عليه في يومية " ليبيراسيون"، كما كانت أقرب و أشبه بالرسوم الكاريكاتورية، و هو ما لم يكن عليه الأمر بالنسبة لصحيفة " ليبيراسيون"، و إذا علمنا بأن الرسم هو الاستنساخ المشوه للحقيقة⁽¹⁾، فيمكن القول بأن الاستخدام الكبير لهذا النوع من الرسوم في صحيفة " لوفيغارو " غرضه توصيل الصورة التي ترغب هذه الصحيفة في توصيلها، و ليست بالضرورة أن تكون متطابقة مع واقع ما كان يحدث فعلياً، خاصة و أن معظم الرسوم ركزت على الصراع بين الجيش و الجماعات الإسلامية.

و بالنسبة للخرائط التي أستعملت بقلة في يومية " لوفيغارو " (8 مرات)، فقد ظهرت بوفرة في تغطية " ليبيراسيون " (16 مرة، أي ضعف عدد استعمالها في " لوفيغارو ")، و كان الغرض منها هو التحديد الدقيق للمناطق غير المعروفة من القطر الجزائري، و التي تعد كمواقع نفوذ للجماعات الإسلامية المسلحة، في حين وظفت من قبل " لوفيغارو " من أجل إبراز " مواقع الحرب في الجزائر"، أو لتحديد الموقع الجغرافي للمنطقة التي تم تناولها من خلال إحدى الروبورتاجات.

ج - الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي :

جدول رقم 53 يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي في الجزائر

في اليوميتين :

اليومية	الأنواع الصحفية	أنواع اخبارية	أنواع رأي	أنواع تعبيرية	المجموع
لوفيغارو	مجموع التكرارات	70	69	51	190
	النسبة المئوية	%36.84	%36.32	%26.84	%100
ليبيراسيون	مجموع التكرارات	69	71	33	173
	النسبة المئوية	%39.88	%41.04	%19.08	%100
اليوميتين	مجموع التكرارات	139	140	84	363
	النسبة المئوية	%38.29	%38.57	%23.14	%100

تظهر نتائج الجدول رقم 53 استعمالاً متوازناً للأنواع الإخبارية و أنواع الرأي في مجموع المواد الإعلامية المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر بـ %38.29 و %38.57 على التوالي، كما وظفت الأنواع التعبيرية بنسبة هامة أيضاً وصلت إلى %23.14، و نلاحظ التفوق المعتبر ليومية " ليبيراسيون " في توظيف كلّ من الأنواع الإخبارية و أنواع الرأي بـ %39.88 و %41.04 على التوالي مقابل %36.84 و %36.32 على التوالي ليومية " لوفيغارو"، و على العكس من ذلك تفوقت الأخيرة في نسبة الأنواع التعبيرية التي وصلت إلى %26.84 مقابل %19.08 ليومية " ليبيراسيون".

(1)-Ahmed adimi, la montée de l'islamisme : op.cit , page 141.

و يكشف نفس الجدول عن اختلاف آخر بين اليوميّتين، فإذا كانت " لوفيغارو " عبرت عن استعمال متوازن ما بين الأنواع الإخبارية و أنواع الرأي، فإن هذه الأخيرة برزت أكثر في تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة ، و هو ما يعني أن يومية " ليبيراسيون " ركزت أكثر على التعليق على أحداث الصراع و تقديم وجهة نظرها، كما لم تغفل متابعة كل الأخبار المتعلقة بتطوراتها و إعداد التقارير الإخبارية بين كل فترة و أخرى، في حين أهملت نوعاً ما الأنواع التعبيرية، و لكن و على العكس قدمت " لوفيغارو " تغطية إعلامية متوازنة فيما يخص طبيعة الأنواع الصحفية المستعملة، فهي اهتمت بإعلام جمهورها من القراء بما يحدث في الجزائر بقدر اهتمامها بعرض وجهة نظرها على ذات القراء، كما خصصت حيزاً أكبر للأنواع التعبيرية و خاصة الريبورتاج، و هو ما لم تقم به يومية " ليبيراسيون "، التي تأثرت ربما بمنع مراسليها عدة مرات من دخول الجزائر، حيث كانت قد أشارت في أحد أعدادها إلى عدم قدرتها على نشر ريبورتاجات حول الجزائر منذ أشهر، و ذلك بسبب رفض السلطات الجزائرية منح التأشيرة لصحفيها، خاصة الصحفية جوزي غارسون المختصة بالشأن الجزائري في تلك الفترة (1).

اعتمدت كلا اليوميّتين على وكالة الأنباء الفرنسية و وكالة رويترز لاستقاء مختلف الأخبار المتعلقة بالوضع الأمني في الجزائر في ظل صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر، و حاولت كلاهما الاعتماد على الأنواع الإخبارية لنقل كل تفاصيل الصراع القائم، مع ملاحظة أن نسبة التقارير الإخبارية كانت أعلى على مستوى " ليبيراسيون "، في حين قلما أستعمل هذا النوع من قبل " لوفيغارو"، كما أنها كانت أكثر حرصاً منها على نقل أدق التفاصيل ، و فيما يخص مواد الرأي فقد غلبت عليها التعليقات و المقالات و القراءات الحرة في صحيفة " لوفيغارو"، و ركزت من خلالها على تحليل مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر، كما خصصت هامشاً معتبراً لتقديم وجهة نظرها حول الدور الفرنسي في الصراع و أسباب استهداف المصالح الفرنسية، و هو نفس ما تشترك فيه مع صحيفة " ليبيراسيون " .

لكن يلاحظ أن يومية " ليبيراسيون " علقت على أحداث الصراع بالاعتماد بشكل أساسي على تحليل الصحفية جوزي غارسون ، كما أنها تختلف عن " لوفيغارو" في توظيفها للافتتاحية من أجل ذات الغرض - و هي أهم مواد الرأي على الإطلاق في أية صحيفة - و هو النوع الصحفي الذي تكفل به معظم الوقت رئيس التحرير جاك أمالريك * .

(1)-Serge July , a nos lecteurs : Libération , le 22 novembre 1993, page 08.

*ملاحظة : يُعدّ جاك أمالريك (Jacques amalric) من بين الصحفيين الفرنسيين القلائل الذين عايشوا الثورة التحريرية الجزائرية و دافعوا عن استقلال الجزائر، لذلك فمعلوماته و تكوينه السياسي أثر على توجهه السياسي من خلال كتاباته في يومية " ليبيراسيون "، خاصة و أنه عمل أثناء الثورة التحريرية في يومية " لوموند " (Le monde)، و عارض من خلالها رد الفعل الفرنسي اتجاهها (أي الثورة).

و كما أسلفنا سابقاً، فإن " لوفيغارو " هي الأكثر تركيزاً على الأنواع التعبيرية و بالذات الربورتاج بالمقارنة مع " ليبيراسيون "، و لكن كلاهما أرادت من خلال الربورتاج إبراز معاناة الجزائريين و وضعية المرأة و المفكرين في خضم الصراع، و الأهم فرض الإسلاميين لمشروع الدولة الإسلامية على المجتمع.

و يؤكد المؤرخون بأن النزاعات المسلحة قد أسهمت بشكل واضح في بروز الربورتاج الصحفي و تطوره و المعروف أن الربورتاج كنوع صحفي مستقل لا يؤكد على نتيجة الحدث، كما هو الأمر بالنسبة للخبر الصحفي، و لا يركز على دلالة الحدث، كما هو الشأن، بالنسبة للمقال الصحفي، إنه يهتم بالسياق الاجتماعي و الإنساني لوضعية موصوفة أو للحدث المنقول ، فالربورتاج يسمح للجمهور بالولوج إلى الحدث عبر ما عاشه الصحفي أو ما اختبره⁽¹⁾.

أما المقابلات، فنلاحظ تركيز يومية " ليبيراسيون " أكثر على شخصيات جزائرية معظمها محسوبة على الإسلاميين سواء " العصريين " (حزب حماس) أو " المتعصبين " (الجبهة الإسلامية للإنقاذ)، في حين قابلت " لوفيغارو " هي الأخرى شخصيات جزائرية مختلفة التوجهات، و في الوقت نفسه منحت الفرصة لبعض الباحثين الفرنسيين للتعبير عن آرائهم من خلال مجموعة معتبرة من المقالات، خاصة عندما يتم استهداف المصالح الفرنسية في الجزائر .

و يظهر أيضاً الاستعمال القليل جداً للبريتري - و هو أمر منطقي - من قبل يوميتي الدراسة، و قد أستعمل لذات الأسباب في كلاهما، فأول صورة صحفية تناولت شخصية الرئيس بوضياف بمناسبة توليه لمنصب رئاسة المجلس الأعلى للدولة، كما حُصَّ رجال الدين الفرنسيين الذين رفضوا مغادرة الجزائر بهذا النوع الصحفي، و خصص ذات النوع أيضاً لوصف شخصيات من الجبهة الإسلامية للإنقاذ مثل عبد الباقي صحراوي في " لوفيغارو " و عباسي مدني و علي بلحاج في " ليبيراسيون " .

(1)-عبد الله الكندي : تغطية الصحافة العربية للحروب (دراسات في فلسفات التغطية و مضامينها في حربي الخليج الثانية و الثالثة)، ط1، المؤسسة

العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2008، ص 44.

د- المصادر الصحفية في يوميتي الدراسة :

جدول رقم 54 يمثل المصادر الصحفية المعتمدة في اليوميتين :

اليومية	المصادر الصحفية	مصادر أولية	مصادر ثانوية	متعاونين	دون توقيع	المجموع
لوفيغارو	مجموع التكرارات	127	35	7	21	190
	النسبة المئوية	%66.84	%18.42	%3.68	%11.05	%100
ليبيراسيون	مجموع التكرارات	117	10	15	31	173
	النسبة المئوية	%67.63	%5.78	%8.67	%17.92	%100
اليوميتين	مجموع التكرارات	244	45	22	52	363
	النسبة المئوية	%67.22	%12.4	%6.06	%14.32	%100

يوضح الجدول رقم 54 بأن المصادر الأولية هي أهم مصدر اعتمدت عليه يوميتا الدراسة في تغطيتهما لموضوع الصراع السياسي في الجزائر بنسبة بلغت %67.22، و توزعت باقي النسبة على باقي المصادر، فقد احتلت المصادر المجهولة (دون توقيع) المرتبة الثانية بـ %14.32، تليها المصادر الثانوية بنسبة قريبة تقدر بـ %12.4، فيما جاءت فئة المتعاونين ضمن المرتبة الأخيرة بـ %6.06.

و يكشف نفس الجدول عن توظيف متقارب لكل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " للمصادر الأولية بـ %66.84 و %67.63 على التوالي، فيما اختلفت توظيف باقي المصادر بشكل كبير بين اليوميتين، فنجد أن ثاني أهم مصدر اعتمدت عليه " لوفيغارو " هو المصادر الثانوية بـ %18.42، فيما احتل هذا المصدر المرتبة الأخيرة في صحيفة " ليبيراسيون " بأضعف نسبة و هي %5.78، كما تعد المصادر المجهولة ثاني أهم مصدر لـ " ليبيراسيون " بـ %17.92 و الذي شغل نسبة معتبرة، و لكنها أقل في يومية " لوفيغارو " بـ %11.05، و يلاحظ أخيراً بأن فئة المتعاونين حققت نسبة %8.67 في يومية " ليبيراسيون " مقابل %3.68 في يومية " لوفيغارو " .

إن تحليل المصدر الصحفي يساعد على معرفة من تفتح له الصحيفة صفحاتها و أي الموضوعات يتم معالجتها، و لأن لكل طرف مصالحه و أهدافه و رؤيته الخاصة للأمر⁽¹⁾ ، لاسيما في مثل هذا الموضوع الصراع، يصبح تحليل المصادر أمراً رئيسياً في فهم المعالجة الصحفية التي قامت بها يوميتي الدراسة للصراع السياسي في الجزائر، لذلك ميزنا بين الفئات الرئيسية الأربعة، لأن كل فئة تكشف عن دلالات معينة تساعدنا على فهم طبيعة المعالجة الصحفية لموضوع الدراسة.

(1)-هناك فاروق صالح عبد الدايم : مرجع سبق ذكره، ص 444.

و قد اعتمدت صحيفتي الدراسة بشكل واسع على مصادرها الأولية من صحفيين و مراسلين بالإضافة إلى مبعوثيها الخاصين إلى الجزائر حسب الحاجة، و هو ما يدل على الاهتمام الكبير الذي أولته كلتا اليوميتين لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و تمتاز الصحيفتان بتوفرهما على صحفيين مختصين في الشأن الجزائري مثل تييري أوبرلي و أرزقي آيت العربي بالنسبة لـ " لوفيغارو "، و جوزي غارسون بالنسبة لـ " ليبيراسيون ".

و أدى التوظيف الواسع للمصادر الأولية إلى قلة اعتماد الصحيفتين على المصادر الثانوية، لكن اعتماد يومية " ليبيراسيون " عليها كان أقل بكثير، و هو ما يعود إلى اعتمادها بنسب أكبر على المتعاونين و المصادر المجهولة، فقد حاولت " ليبيراسيون " متابعة أدق تفاصيل الصراع القائم في الجزائر، فيما عملت " لوفيغارو " على الاستمرار في تتبع الوضع دون البحث كثيراً عن التفاصيل، و هو ما جعل " ليبيراسيون " تعتمد أكثر على المصادر المجهولة، فهي الوحيدة الكفيلة بتحقيق هدف الصحيفة بالنظر إلى صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر و مواقع الصراع في تلك الفترة، و الذي أثر حتى على وكالتي رويترز و وكالة الأنباء الفرنسية اللتان تمتلكان نفوذاً واسعاً في المنطقة.

و يلاحظ قلة اعتماد صحيفة " لوفيغارو " على المتعاونين، فهي اعتمدت أكثر على المصادر الأولية بالإضافة إلى المصادر الثانوية، و تحاشت المصادر المجهولة، و على العكس من ذلك فتحت " ليبيراسيون " صفحاتها لكثيرين لمناقشة الصراع الدائر سواء من الجزائريين أو الفرنسيين، و هي السياسة التي تعمدت الصحيفة إتباعها في تلك الفترة، فقد سمحت بنشر مقالات لفرنسيين، تتبع بمقالات رد أو تعليق عليها من قبل جزائريين، و السبب حسب ذات الصحيفة هو أن النقاش حول الجزائر في فرنسا يأخذ دائماً بعداً عاطفياً و حماسياً، لذلك فالهدف من الاعتماد بشكل كبير على المتعاونين هو توسيع النقاش حول الصراع في الجزائر*.

2- شكل المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين :

نهدف في هذا الجزء إلى المقارنة بين نتائج الأعمدة البيانية و الخاصة بفئات شكل المادة الإعلامية**، أي مقارنة تطور فئات الشكل الأربعة بين يوميي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " على امتداد كل سنة من سنوات الدراسة بدءاً من عام 1992 و انتهاءاً بعام 1999.

*ملاحظة : و هي السياسة التي كشفت عنها الصحيفة في عددها الصادر يوم 11 جويلية 1993 في ركن " rebonds " ضمن الصفحة الخامسة.

**ملاحظة : نظراً لصعوبة تصميم أعمدة بيانية مقارنة على شاكلة الجداول المقارنة، فقد اكتفينا بإحالات نحو الصفحة التي تتضمن العمود المعني بالتحليل بالنسبة لكل صحيفة.

أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي :

يكشف العمود البياني رقم 1* و العمود البياني رقم 20** عن تسجيل عامي 1995 و 1998 لأعلى النسب في الصحيفتين فيما يخص حجم الأعداد بـ 21.35% و 20.22% على التوالي في يومية " لوفيغارو "، و 19.51% و 18.29% على التوالي في يومية " ليبيراسيون "، و سجل عام 1997 نسباً معتبرة في كلتا اليومييتين، في حين سجل عام 1999 أضعف النسب.

و فيما حقق عام 1992 نسبة متوسطة من الأعداد بـ 11.29% من خلال يومية " لوفيغارو "، نجد أنه و على العكس حقق ثاني أضعف نسبة من خلال يومية " ليبيراسيون " بـ 7.32%، و هو نفس ما يقال على عام 1994، و العكس بالنسبة لعامي 1996 و 1993 اللذين لم تتجاوز نسبتهما 5.62% و 6.74%، على التوالي في يومية " لوفيغارو "، و بالمقابل حققا نسباً معتبرة في يومية " ليبيراسيون " بـ 10.98% و 12.19% على التوالي.

فيما اتفقت الصحيفتان في تسجيلهما لأعلى النسب من حيث المواد الإعلامية خلال عام 1995 بـ 20% في " لوفيغارو " و 20.23% في " ليبيراسيون "، و أضعف النسب دائماً في عام 1999 بـ 2.36% في الأولى و 1.74% في الثانية، و اختلفت النسب تماماً بين الجريدتين في باقي الأعوام، فقد حققت صحيفة " لوفيغارو " نسباً هامة خلال أعوام 1992، 1994، 1998، بالمقابل كانت النسب أقل من المتوسط في صحيفة " ليبيراسيون " التي كانت نسب المواد الإعلامية فيها مرتفعة في أعوام 1993، 1996، 1997 و على العكس من ذلك بالنسبة لـ " لوفيغارو ".

و بالنسبة للمساحة المخصصة لموضوع الدراسة، فقد تقاربت النسب بين الصحيفتين إلى حد ما خلال أعوام 1995، 1998، 1999، فيما اختلفت بشكل تام في بقية الأعوام، فقد سجلت " لوفيغارو " نسباً ضعيفة خلال عامي 1997 و 1996 و 1993، فيما كانت النسب هامة في يومية " ليبيراسيون " بـ 10.64% و 27.45% و 13.91% على التوالي، في حين حققت " ليبيراسيون " ثاني أضعف نسبة لها في عام 1992 بـ 6.96% مقابل 19.22% لـ " لوفيغارو " و هي ثاني أهم نسبة، و لم تتباعد النسب كثيراً بين الصحيفتين في عام 1994 بتسجيلها لـ 19.28% في يومية " لوفيغارو " و 10.69% في يومية " ليبيراسيون ".

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 234 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 340 من الفصل الخامس.

و يظهر من خلال النتائج السابقة اهتمام يومية " لوفيغارو " بموضوع الدراسة بمجرد إلغاء المسار الانتخابي، و هو ما لم يحدث بالنسبة لصحيفة " ليبيراسيون " التي سجلت اهتماماً ضعيفاً بنفس الموضوع خلال عام 1992، حيث لم تبدي اهتماماً كبيراً به، إلا بعد أن تبلور الصراع و أخذ منحى خطير بدخول الجماعات الإسلامية المسلحة كطرف فيه، و بالمقابل كشفت " لوفيغارو " عن اهتمامها به منذ البداية مع التركيز على التعليق حول ما يحدث و محاولة طرح سيناريوهات مستقبلية تتعلق بسيرورة الصراع.

و في العام الموالي أي 1993، تراجع اهتمام يومية " لوفيغارو " بموضوع الصراع السياسي في الجزائر و اقتصرت تغطيتها على متابعة ما يحدث، لكن و على العكس أظهرت " ليبيراسيون " اهتماماً بالغاً باستهداف العسكريين من قبل الإسلاميين و كذا قتل المفكرين، و هو ما يبدو عادياً بالنظر إلى حدة الصراع، لكن الصحيفة اليسارية كان لها رأي آخر، فهي اعتبرت الحدث الأول دلالة على ضعف أقوى مؤسسة في الجزائر و هي الجيش، و الثاني يعبر عن رغبة الجماعات الإسلامية في لفت انتباه العالم باستهداف إطارات المجتمع، لأن الواقع أثبت - حسب الصحيفة - بأن الإسلاميين أنفسهم يدركون أن هؤلاء لا علاقة لهم بأي من طرفي الصراع الرئيسيين.

و اشتركت صحيفتا الدراسة في متابعتها خلال عام 1994 ما أسماه بتنامي " الإرهاب الإسلامي "، و لكن يومية " لوفيغارو " كانت الأكثر اهتماماً بتغطية استهداف الفرنسيين في الجزائر، كما أبدت انشغالها بفشل مؤتمر العقد الوطني و تولي الجنرال زروال لرئاسة المجلس الأعلى للدولة.

و سجل عام 1995 أكبر النسب من حيث اهتمام كلتا اليومييتين بموضوع الدراسة، فقد تابعت كلاهما نفس الأحداث الجزئية تقريباً في إطار معالجتها للحدث العام و هو الصراع القائم، فتطرقنا لبداية المفاوضات بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما خصصنا حيزاً هاماً للانتخابات الرئاسية التي نظمت خلال هذا العام و كذا استمرار أعمال العنف بالتزامن معها.

في حين نلاحظ بأن اهتمام " لوفيغارو " بالصراع الجزائري تناقص بشكل واضح في عام 1996، و بالمقابل كشفت " ليبيراسيون " عن اهتمام معتبر به، و لاسيما من خلال متابعتها لقضية اختطاف ثم اغتيال الرهبان الستة في تبحرين، كما تابعت بكثير من الفضول الصراع داخل الجماعات الإسلامية .

و لقيت المجازر التي حصلت خلال عام 1999 اهتماماً من قبل صحيفتي الدراسة اللتان عملتا على نقل تفاصيلها و التعليق عليها، و لكن يلاحظ أن " ليبيراسيون " عموماً سجلت اهتماماً أكبر، بسبب تركيزها على أحداث أخرى و في مقدمتها إطلاق سراح القيادة الثلاثية للحزب المحل، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية، و على العكس منه، شهد عام 1998 اتفاق اليومييتين باهتمامهما بأحداث الصراع القائم في

الجزائر، كما اشتركتا في متابعتهما للمجازر التي تواصلت خلال هذا العام، و عملتا على تقديم وجهتي نظرهما حول الاستقالة المسبقة للرئيس زروال*، و هنا أيضاً يلاحظ تركيز الصحيفتين على أحداث و مواضيع مختلفة، فإذا كانت " لوفيغارو " قد تابعت توسيع الجماعات الإسلامية المسلحة لشبكاتهما و كذا دور قوات الدفاع الذاتي في الصراع، فإن " ليبيراسيون " تناولت قضية التحقيقات الدولية في المجازر، و كشفت عن صراع المصالح في أعلى هرم السلطة.

و تراجع اهتمام كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " بموضوع الدراسة خلال عام 1999، بعد فقدان الجماعات الإسلامية لقوتها كأهم فاعل في الصراع في المراحل السابقة، ما أدى إلى استقرار الوضع الأمني. ب- تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة :

يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 2 ** و العمود البياني رقم 21 *** بأن الصور الفوتوغرافية هي أكثر أنواع الصور توظيفاً من قبل صحيفتي الدراسة و هذا على امتداد كل سنة من سنوات الدراسة، كما أنها ظهرت في جميع سنوات الدراسة الثمانية، ففي ظل صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر لمعرفة ما يحدث بالتحديد، استعانت اليوميّتان بالصور الفوتوغرافية التي كان مصدرها وكالتي رويترز و الفرنسية - بالنظر إلى نفوذهما الكبير في المنطقة و خبرتهما المكتسبة في مثل هذه الأحداث - في محاولة لنقل صورة واقعية عن الصراع الدائر في الجزائر.

و بالنسبة للرسوم فقد أستعملت أكثر من خلال يومية " لوفيغارو " و بنسب هامة منذ عام 1993 إلى غاية 1999، في حين أستعملت في عامي 1995 و 1997 فقط في يومية " ليبيراسيون " و التي أوردتها على شكل رسم كاريكاتوري مرة واحدة فقط (في عام 1997)، لكن و بالنسبة لـ " لوفيغارو " اليمينية فقد جاءت كل الرسوم على شكل كاريكاتور، و حاولت من خلالها نقل الصورة التي تكونت لدى صحيفيها حول واقع الصراع، و المعروف أن الرسم من نسيج خيال الصحفي، و هو ما يعني أنه قد لا يتفق مع حقيقة ما يحصل، و بالتالي يمكن القول بأن الصحيفة اليمينية أرادت من خلال استعمالها المكثف للرسوم نقل صورة مشوهة عن واقع الصراع أو مبالغ فيها على الأقل، بينما لم تعتمد " ليبيراسيون " على هذا النوع من الصور، بل وظفت أكثر الصور الفوتوغرافية، فبالإضافة إلى وكالات الأنباء، اعتمدت أيضاً على الصور التي مصدرها بعض الوكالات الخاصة و المتخصصة في إنتاج الصور.

*ملاحظة : وصفت يومية " لوفيغارو " هذه الاستقالة بأنها نهاية عهد زروال، فيما اعتبرت " ليبيراسيون " بمثابة التقاعد المفاجئ.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 237 من الفصل الرابع.

***ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 343 من الفصل الخامس.

و بالمقابل، نلاحظ اتفاقاً شبه تام في استعمال الخرائط من قبل الصحيفتين، فلم تظهر في كليهما إلا ابتداءاً من عام 1994، و امتد ذلك إلى غاية عام 1998، مع العلم أنها لم تستعمل في يومية " لوفيغارو " في عام 1996، في حين استخدمت في يومية " ليبيراسيون " لكن بغرض تحديد موقع المنطقة التي خصت برورتاج، و يلاحظ أيضاً بأن توظيف الخرائط في تغطية اليوميتين لموضوع الدراسة ارتبط بتدهور الوضع الأمني و بالسنوات الأكثر عنفاً في الصراع، فأقصى نسبة في استعمال الخرائط في كليهما كانت في عام 1997، أي خلال السنة التي شهدت سلسلة من المجازر، فاستعملت الخرائط لتحديد أدق لمواقعها، خاصة و أنها حصلت في مناطق غير معروفة بالنسبة للقارئ الفرنسي و الأوروبي على حد سواء.

ج- تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة :

يوضح لنا العمود البياني رقم 03* و العمود البياني رقم 22** استعمال يوميتي الدراسة لجميع الأنواع الصحفية خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ما عدا عام 1999 الذي تميز على مستوى " لوفيغارو " بغياب الأنواع الإخبارية، و يظهر جلياً تفوق أنواع الرأي على باقي الأنواع الصحفية خلال العامين الأولين من فترة الدراسة في كليهما، لكن هذا التفوق يظهر أكثر من خلال صحيفة " ليبيراسيون " التي اعتمدت على المتعاونين في عام 1992 و صحفيتها في عام 1993 من أجل التعليق على مسار أحداث الصراع في الجزائر، و هو ما طغى أيضاً على صحيفة " لوفيغارو " لكن بدرجة أقل.

كما تشابهت اليوميتان في توظيفهما أكثر للأنواع الإخبارية خلال عام 1994 و هو ما يعود بالدرجة الأولى إلى التسارع الكبير للأحداث خلال هذا العام و تدهور الوضع الأمني، ما استدعى مواكبة إخبارية من قبل الصحيفتين بنقل الأخبار و إعداد التقارير، حيث كثفت الجماعات المسلحة من عملياتها و بالمقابل تضاعفت عمليات التمشيط العسكرية من قبل الجيش.

و يلاحظ أن تفوق الأنواع الإخبارية استمر من خلال تغطية " لوفيغارو " طوال السنوات الأربع الموالية و لم تتفوق أنواع الرأي مجدداً سوى في عام 1999، و على العكس بالنسبة لصحيفة " ليبيراسيون " التي تفوقت فيها أنواع الرأي في 3 سنوات أخرى و هي 1995، 1997 و 1998، و تساوت نسبتها مع باقي الأنواع الصحفية خلال عام 1999، أي أن الأنواع الإخبارية لم تتفوق مجدداً سوى في عام 1996.

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 238 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 348 من الفصل الخامس.

و هو ما يعني أن الأنواع الإخبارية تفوقت في 5 مناسبات في يومية " لوفيغارو " مقابل مرتين فقط في يومية " ليبيراسيون "، و تفوقت أنواع الرأي 5 مرات من خلال " ليبيراسيون " مقابل 3 مرات لـ " لوفيغارو " أي أن هذه الأخيرة اهتمت أكثر بنقل أخبار الصراع مع حرصها على التعليق على ما يحدث، بينما يلاحظ إفراط " ليبيراسيون " في تقديم وجهة نظرها اتجاه أحداث الصراع و مختلف الفاعلين فيه و طرح وجهات النظر الأخرى التي جسدها مجموعة المتعاونين الذين فتح لهم المجال من أجل ذلك*.

يظهر من خلال العمودين البيانيين 3 و 22 توظيف صحيفتي الدراسة للأنواع التعبيرية خلال كل سنة من سنوات الدراسة، أي أنهما لم تغفلا أبداً النزول إلى الميدان و تقديم الصورة الفعلية عن الصراع، بالاعتماد بشكل أساسي على الريبورتاج، لكن في ذات الوقت تظهر المقارنة بين النسب في كلتا الجريدتين، أن استخدام الأنواع التعبيرية كان بنسب هامة في يومية " لوفيغارو " مقابل نسب متوسطة أو ضعيفة في يومية " ليبيراسيون "، و هو ما يعود إلى تركيز هذه الأخيرة على أنواع الرأي و عدم حصول صحفيتها عدة مرات على تأشيرة الدخول إلى الجزائر، و بالمقابل تملك " لوفيغارو " مراسلا دائماً فيها و هو أرزقي آيت العربي، كما أنها تعمدت التوظيف الواسع لتقنية الريبورتاج من أجل إبراز معاناة مختلف شرائح المجتمع الجزائري في خضم الصراع القائم.

د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة :

يتبين لنا من خلال العمود البياني رقم 04* و العمود البياني رقم 23***، بأن المصادر الأولية هي أهم مصدر اعتمدت عليه يوميته الدراسة في تغطيتهما لموضوع الدراسة، و هذا خلال كل سنة من السنوات الثمانية، ما عدا عام 1992 الذي تساوت فيه نسبة المتعاونين مع نسبة المصادر الأولية في يومية " ليبيراسيون "، و هو ما يعود إلى اعتمادها على هذه الفئة للتعليق على مسار الأحداث و هوية و مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر، في حين اعتمدت " لوفيغارو " على صحفيتها و مراسلها الدائم في الجزائر و عدد قليل جداً من المتعاونين.

و يدل الاستعمال الواسع لصحيفتي الدراسة للمصادر الأولية على اهتمامهما الكبير بأحداث الصراع السياسي في الجزائر، و الذي كانت كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ و السلطة طرفاه الأساسيان في معظم فترات الدراسة، و بالمقابل نجد أن المصادر الثانوية لم توظف كثيراً في يومية " ليبيراسيون "، فقد ظهرت في

*ملاحظة : اعتمدت يومية " ليبيراسيون " أكثر على المتعاونين و هو ما لم تقم به صحيفة " لوفيغارو "، لتفاصيل أكثر أنظر تحليل الجدول رقم 54.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 240 من الفصل الرابع.

***ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 351 من الفصل الخامس.

السنوات الست الأولى فقط، و كانت أقصى نسبة استعمال لها في عام 1996 بـ 22.22%، في حين أستعملت في 7 سنوات من أصل ثمانية تضمنتها فترة الدراسة في يومية " لوفيغارو " حيث أستعملت كبديل للمصادر الأولية في الحالات التي عجز فيها صحفيوها و مراسلوها عن الوصول إلى مصدر الخبر .

و نجد أن يومية " ليبيراسيون " التي تفادت الاعتماد الواسع على المصادر الثانوية، وظفت أكثر المتعاونين و المصادر الخفية (المجهولة)، على عكس " لوفيغارو " التي ارتبط استعمالها للمصادر المجهولة بالسنوات الأكثر عنفاً فقط و هي على وجه الخصوص أعوام 1993، 1994 و 1995، في حين أدت رغبة " ليبيراسيون " في البحث عن أدق التفاصيل إلى استعمالها لهذا النوع من المصادر في 7 سنوات و بنسب معتبرة إذا ما قورنت بطبيعة هذا المصدر .

إن الهدف من اعتماد " لوفيغارو " على المتعاونين هو مناقشة الطريقة المثلى للتعامل الفرنسي الرسمي مع الصراع الدائر في الجزائر و كذا مختلف أطرافه ،حتى لا يتم إقحام فرنسا فيه، لذلك وظف المتعاونون في سنوات 1994، 1995 و 1996، و هي ذات الأعوام التي شهدت استهدافا واسعاً للجالية و المصالح الفرنسية في الجزائر، و تخلت الصحيفة عن هذا المصدر بمجرد توقف استهداف الفرنسيين من قبل الجماعات الإرهابية، و بالمقابل نجد أن هذا المصدر لم يوظف بنفس الطريقة و لا لنفس الغرض في صحيفة " ليبيراسيون " ،التي أشارت في إحدى أعدادها المخصصة لموضوع الدراسة عن فتح ركن " rebonds " للتحليل و القراءات الحرة المتعلقة بالصراع " الدامي " في الجزائر، لذلك استمر الاعتماد على هذه الفئة خلال عامي 1997 و 1998 .

المبحث الثاني : التحليل المقارن لمضمون المعالجة الصحفية لليوميتين

نقوم في هذا المبحث بإجراء مقارنة حول مضمون المعالجة الصحفية ليوميتي الدراسة، و التي تتمحور بالتالي حول الجداول المقارنة الخاصة بفئة الموضوع، بالإضافة إلى مقارنة نتائج الأعمدة البيانية لليوميتين .

1-تحليل الجداول الإحصائية المقارنة :

جدول رقم 55 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في اليوميتين :

اليومية	المواضيع الرئيسية	أطراف الصراع السياسي	دوافع الصراع السياسي	مظاهر الصراع السياسي	الفاعلون في الصراع السياسي	الدول و علاقتها بالصراع	المنظمات و علاقتها بالصراع	انعكاسات الصراع السياسي	النسبة الكلية لظهور المواضيع
لوفيغارو	مجموع التكرارات	213	295	1576	2681	896	39	761	6461 تكرار
	النسبة المئوية	%3.30	%4.57	%24.39	%41.5	%13.87	%0.6	%11.77	%46.49
الليبيراسيون	مجموع التكرارات	128	244	2485	3311	480	93	696	7437 تكرار
	النسبة المئوية	%1.72	%3.28	%33.41	%44.52	%6.46	%1.25	%9.36	%53.51
اليوميتين	مجموع التكرارات	341	539	4061	5992	1376	132	1457	13898 تكرار
	النسبة المئوية	%2.45	%3.88	%29.22	%43.11	%9.90	%0.95	%10.49	%100

يكشف لنا الجدول رقم 55 عن تفوق يومية " ليبيراسيون " على يومية " لوفيغارو " في المجموع الكلي لتكرارات المواضيع، رغم أن " لوفيغارو " هي التي خصصت أكبر مجموع من الأعداد و المواد الإعلامية لموضوع الدراسة، و هو ما يفسر بتخصيص " ليبيراسيون " لذات الموضوع مساحة تحريرية أكبر من تلك التي خصصتها صحيفة " لوفيغارو ".*

و تظهر نتائج ذات الجدول تقارباً نسبياً بين تكرارات المواضيع الرئيسية، فقد حقق موضوع الفاعلين في الصراع أكبر نسبة في الجريدتين معاً بـ %41.5 في " لوفيغارو " و %44.52 في " ليبيراسيون " ، يليه موضوع مظاهر الصراع السياسي بـ %24.39 و %33.41 على التوالي، و حقق موضوع انعكاسات الصراع السياسي نسبتيين متقاربتين بـ %11.77 و %9.36 لكل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " على التوالي، أما الاختلاف الجوهرى بين الصحيفتين فيكم في نسب موضوع الدول و علاقتها بالصراع حيث سجلت نسبة هامة في يومية " لوفيغارو " بـ %13.87 مقابل %6.46 في يومية " ليبيراسيون " .

*ملاحظة : أنظر الجدول رقم 51.

و حققت مواضيع أطراف الصراع السياسي، دوافع الصراع السياسي، المنظمات و علاقتها بالصراع نسباً ضعيفاً و متقاربة في كلتا الصحيفتين، لاسيما موضوع دوافع الصراع السياسي الذي شغل نسبة 4.57% في صحيفة " لوفيغارو " مقابل 3.28% في صحيفة " ليبيراسيون " .

إن تأطير أي حدث أو مشكلة سياسية يعني اختيار بعض جوانب هذا الحدث أو المشكلة، و جعل جزء من أبعاده الأكثر بروزاً⁽¹⁾، و يبدو أن صحيفتي الدراسة ركزت على الفاعلين في الصراع و مظاهر هذا الصراع و عملتا على إبرازها من خلال مختلف العناصر التيبوغرافية أي العناوين، الصور و كذا النص، و هو ما يعود إلى الإجماع العام على خصوصية الصراع الجزائري عموماً و صراع الجبهة الإسلامية خصوصاً لذلك فمن أجل فهم سيرورة هذا الصراع و القدرة على تحليل و تفسير وقائعه، لا بد من التركيز على محركه و الفاعلين فيه، كما أن إبراز حدثه يكون من خلال الاهتمام بالدرجة الثانية بمتابعة مظاهره المختلفة.

لكن يلاحظ أن يومية " لوفيغارو " ركزت أكثر من " ليبيراسيون " على موضوع الدول المعنية بهذا الصراع، و هو ما يرجع إلى كون الإسلام السياسي أحد أطراف الصراع، و يقول أحمد عظيمي أن صحافة اليسار اهتمت بالشخصيات خلال تغطيتها لتنامي التيار الإسلامي، و وضعية النساء في ظل الإسلام، بينما نجد أنه و على العكس اهتمت صحافة اليمين بما يمس المصالح المادية للغرب في ظل تصاعد التيار الإسلامي⁽²⁾، و هو ما ظهر في تركيز " لوفيغارو " اليمينية أكثر على علاقة الدول بالصراع، ما لم تلتزم به " ليبيراسيون " اليسارية كثيراً.

و إذا كانت يوميتا الدراسة قد ركزت على مظاهر الصراع، فإنهما و على العكس من ذلك لم تهتما بمتابعة انعكاسات نفس الصراع، فقد اقتصرتا متابعتها الدقيقة على تحليل إيديولوجية أهم الفاعلين فيه، بالإضافة إلى نقل الصورة السلبية عن ما يجري، و لذات السبب لم تعر كليهما أهمية لدوافع الصراع أو أطرافه، كما استبعدتا أن يكون لبعض المنظمات دور أساسي فيه.

(1)–Rémy rieffel : **sociologie des médias** , 2^e édition, Ellipses éditions marketing S.A , Paris, 2005, page 26.

(2)–Ahmed adimi , la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française : op.cit, page 118.

جدول رقم 56 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في اليوميتين :

اليوميتين		ليبيراسيون		لوفيغارو		اليومية أطراف الصراع السياسي في الجزائر
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%16.13	55	%8.59	11	%20.66	44	الجماعات الإسلامية - السلطة
%14.96	51	%8.59	11	%18.78	40	الجماعات الإسلامية - الجيش
%14.66	50	%20.31	26	%11.27	24	الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية
%30.5	104	%51.57	66	%17.84	38	السلطة - الجيش
%23.75	81	%10.94	14	%31.45	67	أخرى
%100	341	%100	128	%100	213	المجموع
%100		%37.54		%62.46		النسبة المئوية

يظهر من خلال الجدول رقم 56 بأن يومية " لوفيغارو " كانت أكثر اهتماماً بأطراف الصراع السياسي في الجزائر بالمقارنة مع يومية " ليبيراسيون " ، حيث سيطرت على 62.46% من تكرارات ظهور هذه الفئة في اليوميتين مقابل 37.54% ، كما يتبين الاختلاف التام بين الصحيفتين في مؤشرات هذه الفئة.

ف نجد أن يومية " ليبيراسيون " تمحور اهتمامها داخل الفئة حول صراع السلطة - الجيش بنسبة 51.57% يليه الصراع داخل الجماعات الإسلامية بـ 20.31% ، بينما سجلت باقي المؤشرات أو الصراعات نسباً ضعيفة إذا ما قورنت بالنسب السابقة، و بالمقابل تقاربت النسب على مستوى صحيفة " لوفيغارو " مع أسبقية بسيطة لصراع الجماعات الإسلامية - السلطة بـ 20.66% ، ثم صراع الجماعات الإسلامية - الجيش و السلطة - الجيش بـ 18.78% و 17.84% على التوالي.

فقد اهتمت " لوفيغارو " بمختلف الصراعات القائمة في الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي، و تأتي في مقدمتها صراع الجماعات الإسلامية - السلطة مع نسب الفعل دائماً للسلطة، و كان رد الفعل بطبيعة الحال من قبل الإسلاميين، لكنها أكدت أيضاً على تدخل الجيش و مواجهته للجماعات الإسلامية الذي اقتصر تناول الصحيفة له على الفترات الأكثر عنفاً، و أشارت اليومية أيضاً لصراع السلطة مع الجيش لكنها لم تركز عليه كثيراً ، خاصة مع البدايات الأولى للصراع.

و على العكس من ذلك اعتبر صراع السلطة - الجيش بمثابة ثنائية محورية بالنسبة للصراع الكلي في يومية " ليبيراسيون " ، التي أكدت أن هذه الثنائية هي أصل باقي الصراعات، فلولاها لما أعتمدت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب بعد أحداث أكتوبر 1988* ، و لما فازت بأول انتخابات بلدية و تشريعية ديمقراطية

*ملاحظة : تمثل أحداث أكتوبر 1988 انفجاراً علنياً للصراع الخفي الذي ساد داخل السلطة منذ بداية الثمانينات، لتفاصيل أكثر ارجع إلى المبحث الثاني من الفصل الأول.

في الجزائر، فانشغال السلطة و الجيش بصراع المصالح و تصفية الحسابات أوصل الجزائر إلى حالة من الانسداد السياسي و المأزق الاقتصادي و الاجتماعي، ليجد الإسلاميون مناخاً ملائماً لتسويق مشروعهم الإسلامي الذي لم يكن لينجح لو اختلفت الظروف، ففوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ و بروزها في أغلب ثنائيات الصراع يعود بالأساس إلى الوضعية الاقتصادية الصعبة⁽¹⁾.

و اتفقت صحيفتا الدراسة على انتقادهما لوقف السلطة للمسار الانتخابي الذي يعتبر في نظرهما غير شرعي، على الرغم من أن الجبهة الإسلامية تبنت هي الأخرى خطاباً متطرفاً، كما اتفقتا على حكمهما على السلطة بضعفها في صراعها ضد الجماعات الإسلامية، ما تطلب تدخل الجيش - باعتباره المؤسسة الأكثر تنظيماً و قوة - لمواجهة هذه الجماعات .

أثارت اليوميتان أيضاً موضوع الصراع داخل الجماعات الإسلامية و اعتبرت أن هذا الصراع قائم حتى قبل إلغاء المسار الانتخابي، و طرفاه الجناح السياسي للحزب الإسلامي و جناحه العسكري.

جدول رقم 57 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في اليوميتين :

اليوميتين		ليبيراسيون		لوفيغارو		اليومية دوافع الصراع السياسي في الجزائر
النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	النسبة المنوية	التكرار	
%22.08	119	%21.31	52	%22.71	67	الصراع على السلطة
%45.45	245	%40.98	100	%49.16	145	الصراع حول القيم
%26.9	145	%32.38	79	%22.37	66	صراع مصالح
%5.57	30	%5.33	13	%5.76	17	صراع قديم
%100	539	%100	244	%100	295	المجموع
%100		%45.27		%54.73		النسبة المنوية

يكشف لنا الجدول رقم 57 بأن " لوفيغارو " أكثر تركيزاً على دوافع الصراع من يومية " ليبيراسيون " بـ %54.73 مقابل %45.27 ، و لكن تمحور اهتمام كليهما بالصراع حول القيم بـ %49.16 في صحيفة " لوفيغارو " و %40.98 في صحيفة " ليبيراسيون " ، أي أن النسبة كانت أكبر في الأولى، و نلاحظ أن تركيز " ليبيراسيون " بعدها كان حول صراع المصالح بـ %32.38 يليه الصراع على السلطة بـ %21.31 في حين ركزت " لوفيغارو " عليهما بنفس الدرجة تقريباً أي %22.37 و %22.71 على التوالي، و اشتركت الصحيفتان في تحقيقهما لأقل نسبة من خلال صراع قديم بنسبة لم تتجاوز الـ %6 في كليهما.

(1)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 344.

يمثل الخطاب الصحفي أداة أساسية لإعادة إنتاج المعارف الاجتماعية المشتركة، و يتم التعبير عن الإيديولوجيات بشكل كبير من خلال النوع الأدبي المرتبط بالصحف اليومية، و وفقاً لوجهة النظر هذه، لا يتم النظر إلى الخطاب على أنه مجرد شكل، تعبير أو سيرورة نفسية، و لكنه يصبح أيضاً هيكلاً هرمياً معقداً للتفاعل أو كمارسة اجتماعية⁽¹⁾، و يعد صراع القيم أي الإسلام السياسي - وفقاً لخطاب الصحيفتين - أهم دوافع الصراع بين السلطة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب صحيفتي الدراسة، و إذا كانت يومية " ليبيراسيون " قد أكدت على أن مشروع الدولة الإسلامية يتناقض مع المبادئ الديمقراطية، و أن سبب نجاح الجبهة الإسلامية هو ممارستها للغرس الاجتماعي لمبادئ الإسلام السياسي، فنجد أن يومية " لوفيغارو " أرجعت تأجج الصراع إلى قرار الرئيس بن جديد، " لعب ورقة الإسلام ضد الديمقراطية "، كما دافعت كلاهما عن الإسلام و لكن بطريقة مختلفة، ف " ليبيراسيون " أشارت إلى ضرورة التمييز بين الإسلام و الفاشية، أما " لوفيغارو " فاعتبرت أن هناك فرق بين الإسلام المتعصب الذي تتبناه الجماعات الإسلامية المسلحة، و الإسلام المتسامح الذي يمثلته غالبية الشعب الجزائري.

و عموماً، يمكن القول بأن الصحيفتين اهتمتا بموضوع الدراسة كثيراً بالنظر إلى كون الإسلام السياسي أهم طرف و محرك له، فالحدث لا يعد حدثاً كاملاً إلا عندما يثير العداء حول الهوية السياسية للفاعل⁽²⁾.

و على اعتبار أن " ليبيراسيون " ركزت على ثنائية " الجيش - السلطة " كأحد أهم أطراف الصراع، كان من الطبيعي أن تركز على صراع المصالح بالدرجة الثانية مباشرة بعد صراع القيم في سياق تحليلها لدوافع الصراع، لأنها أكدت أن صراع المصالح أو تصفية الحسابات هو السبب الرئيسي في تواجد هذه الثنائية و في الأهمية التي اكتسبتها خلال فترة الدراسة، و قد أشارت " لوفيغارو " أيضاً إلى هذا الدافع كأحد أسباب الصراع بالإضافة إلى الصراع على السلطة، لكنها لم تركز عليه بشكل واضح كما كان الحال مع " ليبيراسيون " و السبب هو أن هذه الأخيرة أكدت على أهمية هذا الدافع منذ إلغاء المسار الانتخابي، فهي أكدت على أن ثنائية الصراع التي جمعت السلطة مع الجيش هي ثنائية محورية بالنسبة لباقي الثنائيات و هو نفس ما ينطبق مع دافعها و محركها الأكبر أي صراع المصالح ، في حين لم تشر " لوفيغارو " إلى أهمية هذه الثنائية و هذا الدافع إلا خلال السنوات الأخيرة من الصراع القائم في الجزائر.

(1)-Norma de Piccoli et autres , entre faits et opinions (une analyse psychosociale de la presse quotidienne) : **psychologie sociale des médias** , sous la direction de pascal marchand , presses universitaires de rennes, France, 2004, page 213.

(2)-Bernard lamizet , sémiotique de l'événement : op.cit , page 179.

تقاربت نسب دافع الصراع على السلطة في صحيفتي الدراسة، فقد أكدنا على أن كل من السلطة و الجبهة الإسلامية تسعيان للوصول إلى السلطة، فسعت الأولى إلى الحفاظ على سلطتها الفعلية و القائمة و هو ما جعلها تلغي المسار الانتخابي و تتخذ عدة إجراءات ضد الجبهة الإسلامية التي فازت في الانتخابات البلدية و التشريعية، لكنها اصطدمت برد فعل قوي و عنيف من قبل مناضلي هذا الحزب ، الذين أرادوا استعادة انتصارهم المسلوب عن طريق العمل المسلح.

إن انقسام الجيش الجزائري إلى عصب تنافسية يعود إلى فترة الثورة التحريرية، و هو ما استمر على امتداد السنوات بعد الإستقلال⁽¹⁾، و هو بالتحديد السياق التاريخي الذي عرضت من خلاله صحيفة " لوفيغارو " دافع الصراع القديم، و بالمقابل ذهبت " ليبيراسيون " أبعد من ذلك تاريخياً، حيث أرجعت الصراع إلى عصر انحطاط الدولة الإسلامية، و لكن يلاحظ أن كليهما اکتفت بالإشارة إلى هذا الدافع دون اعتباره المحرك الأهم للصراع.

جدول رقم 58 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في اليوميتين :

اليوميتين		ليبيراسيون		لوفيغارو		اليومية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
النسبة المنوية		النسبة المنوية		النسبة المنوية		مظاهر الصراع السياسي في الجزائر
%1.48	60	%0.9	22	%2.41	38	الخطاب السياسي
%3.74	152	%3.62	90	%3.94	62	المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات
%2.68	109	%1.77	44	%4.12	65	الجزء السياسي و هجرة السكان
%10.71	435	%11.99	298	%8.69	137	المراقبة و الاعتقالات
%26.91	1093	%22.21	552	%34.33	541	العنف
%29.7	1206	%31.51	783	%26.84	423	التصفية الجسدية
%24.78	1006	%28	696	%19.67	310	أخرى
%100	4061	%100	2485	%100	1576	المجموع
%100		%61.19		%38.81		النسبة المنوية

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 58 بأن صحيفة " ليبيراسيون " هي الأكثر تركيزاً على نقل مظاهر الصراع القائم في الجزائر بنسبة %61.19 مقابل %38.81 لصحيفة " لوفيغارو "، أي أن الفرق واضح بين الصحيفتين من خلال هذه الفئة.

(1)-Ahmed rouadjia , l'état algérien et le problème du droit : politique étrangère , n° 02 , 1995, page 359.

و اتفقت اليوميتان على تمحور اهتمامها داخل هذه الفئة حول مظهري العنف و التصفية الجسدية بنسبة 34.33% و 26.84% على التوالي ليومية " لوفيغارو " و 22.21% و 31.51% على التوالي ليومية " ليبيراسيون " ، و حققت المظاهر الأخرى نسبة معتبرة في كليهما تقدر بـ 19.67% في " لوفيغارو " و 28% في " ليبيراسيون " ، كما شغلت المراقبة و الاعتقالات نسبة 8.69% في الأولى و 11.99% في الثانية.

تلعب وسائل الإعلام دوراً محورياً في الاستراتيجية الإرهابية، و تجد نفسها في وضعية تسمح لها إما بتحويل أو التقليل من أهمية أفعال العنف السياسي و الفاعلين فيه ، لكن بإمكانها أيضاً أن تضمن تغطية إعلامية تتفادى الصيغة الأولى و حتى الثانية⁽¹⁾.

لكن و بالنسبة للصحافة الفرنسية، ترى الباحثة إيزابيل غارسين مارو (isabelle Garcin – Marrou) في إحدى دراساتها حول تناول هذه الصحافة لقضايا الإرهاب، بأن وسائل الإعلام تحتاج إلى العنف من أجل رفع نسبة مبيعاتها لدى القراء المذهولين و المتعطشين للمعلومة، ما دام الإرهابيون أنفسهم يستعملون وسائل الإعلام لمنح الشرعية لأعمالهم و إعطاء صدى قوي لدوافعهم على الساحة السياسية⁽²⁾.

و هو ما فعلته بوضوح يوميتا الدراسة بتركيزهما على العنف و التصفية الجسدية، مع ملاحظة أن " لوفيغارو" ربطت العنف بالإسلام، في حين أن " ليبيراسيون " أشارت إلى أن هذا العنف موروث عن عنف الاستعمار الفرنسي، و يلاحظ من خلال تغطية الصحيفتين لموضوع الدراسة المتابعة المستمرة ليومية " ليبيراسيون " لمؤشر المراقبة و الاعتقالات، فقد اهتمت أكثر من " لوفيغارو " بتحليل القوانين و الإجراءات الرقابية التي استحدثتها السلطة لمواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

و اتفقت اليوميتان على إهمالهما لباقي المظاهر ، و تناولت كلاهما تأثيرات هجرة الجزائريين على فرنسا و أوروبا باعتبارهما الوجهة المفضلة لدى هؤلاء، و بالنسبة لخطاب الفاعلين في الصراع، فقد سلطت " لوفيغارو " الضوء على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ " المتطرف " و وصفت مزاياء التي مكنت هذا الحزب من الفوز في الانتخابات، و على العكس ركزت " ليبيراسيون " على خطاب كل من السلطة و الجيش و الذي كشف عن ضعفهما في مواجهة الجماعات الإسلامية.

(1)–Brigitte I. nacos : médias et terrorisme (du rôle central des médias dans le terrorisme et le contre terrorisme), traduit par Monique Berry , nouveaux horizons, paris, 2005, page 235.

(2)–Isabelle garcin-marrou : terrorisme , médias et démocratie, presses universitaires de Lyon, France, 2001, page 93.

و عملت كلاهما على نقل مظاهر الصراع الأخرى، ففتقرت يومية " ليبيراسيون " مثلاً لتبادل الاتهامات بين مختلف الأطراف الفاعلة ، في حين أكدت " لوفيغارو " في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة على ثقل ملف المفقودين .

جدول رقم 59 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في اليوميتين :

اليوميتين		ليبيراسيون		لوفيغارو		اليومية الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%27.54	1650	%28.03	928	%26.93	722	السلطة
%17.54	1051	%19.18	635	%15.52	416	الجيش
%23.53	1410	%22.08	731	%25.33	679	الجهة الإسلامية للإنقاذ
%0.23	14	%0.24	8	%0.22	6	الحركة الإسلامية المسلحة
%6.34	380	%6.34	210	%6.34	170	الجماعات الإسلامية المسلحة
%24.82	1487	%24.13	799	%25.66	688	أخرى
%100	5992	%100	3311	%100	2681	المجموع
%100		%55.26		%44.74		النسبة المئوية

يكشف الجدول رقم 59 عن تفوق نسبي ليومية " ليبيراسيون " من حيث التركيز على موضوع الفاعلين في الصراع بنسبة %55.26 مقابل %44.74 ليومية " لوفيغارو "، أي أن الفرق بينهما تجاوز حدود %10، لكن و بالنسبة لمؤشرات الفئة، فيلاحظ وجود تقارب شبه كلي بين نسبها . فقد ظهرت السلطة كفاعل بنسبة %26.93 في يومية " لوفيغارو " مقابل %28.03 ليومية " ليبيراسيون "، أي أن الفارق لم يتعدى نسبة %1، و سجلت الحركة الإسلامية المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة نسب %0.22 و %6.43 في الأولى على التوالي، و تقاربت نسبها إلى حد بعيد في اليومية الثانية بتحقيقهما لنسب %0.24 و %6.34 على التوالي، و سجل الفاعلون الآخرون نسبة %25.66 من خلال " لوفيغارو " و %24.13 من خلال " ليبيراسيون " ، أما الفارق الوحيد و الطفيف بينهما فكان من خلال فاعلي الجيش و الجهة الإسلامية للإنقاذ، فقد سجلنا بروز أكبر للجيش من خلال صحيفة " ليبيراسيون " بـ %19.18، مقابل نسبة %15.52 في يومية " لوفيغارو " التي تفوقت من خلالها الجهة الإسلامية للإنقاذ كفاعل بنسبة %25.33 مقابل %22.08 لـ " ليبيراسيون " . يسعى الفاعلون في الصراع في حالة الحرب إلى فرض سلطتهم و هويتهم المختلفة عن هوية

خصومهم ، فرهان الصراع هو تغيير هوية الخصم عن طريق قهره أو السيطرة عليه⁽¹⁾ ، و هو ما جعل موضوع الفاعلين الموضوع الأكثر بروزاً من خلال يوميتي الدراسة.

و تؤكد نتائج الجدول رقم 59 على وجود اتفاق شبه تام على هوية الفاعلين و المحركين الأساسيين للصراع خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999، ما عدا ترتيب كل من الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فلأسباب تاريخية ، يعد الجيش العمود الفقري للنظام، حيث يلعب دوراً محورياً في تعيين النخب المدنية، و لهذا السبب فإن أعضاء المؤسسة العسكرية هم أبرز الفاعلين في الحقل السياسي، و الذين يتصرفون داخله كجماعات ضغط تستعمل وسائل غير رسمية للوصول إلى هدفها⁽²⁾. أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و هي في الأصل جماعة سياسية، فقد تحولت إلى حزب حقيقي في الجزائر، و استعملت وفقاً للظروف و العنف القمعي من قبل السلطة تقنيات مختلفة⁽³⁾:

- الأسلمة انطلاقاً من القاعدة عن طريق العمل الدؤوب في الأحياء الشعبية.
- الديمقراطية (الطريق الشرعي) ، أي المشاركة في الانتخابات.
- العنف ضد السلطة.
- الجهاد الخارجي.

لقد ركزت " لبييراسيون " على ثنائية الصراع التي جمعت الجيش مع السلطة*، لذلك برز الجيش كأهم فاعل في الصراع من خلال تغطيتها ، و هو نفس ما يقال عن " لوفيغارو " التي ركزت بشكل متوازن على ثنائيات الصراع التي تضم الجماعات الإسلامية كمحرك، فكان البروز أكثر للجبهة الإسلامية للإنقاذ. و بالنسبة لكلا الصحيفتين، تعد السلطة المحرك المحوري للصراع، رغم أنها فقدت شرعيتها بعد أن ألغت نتائج انتخابات تمت بطريقة شرعية و تحت إشرافها ، و أشادت كلاهما بشخصية الرئيس بوضياف التاريخية. و لم تهتم يوميتا الدراسة بدور كل من الحركة الإسلامية المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة، و هما التنظيمان المسلحان اللذان لعبا دوراً كبيراً في تحول الصراع إلى عنف سياسي مستفحل في بعض من فترات الدراسة، و هو ما يرجع إلى تركيزها أكثر على الفاعلين الثلاث الرئيسيين و هم السلطة ، الجيش

(1)–Bernard lamizet , politique et identité : op.cit, page 326.

(2)–Addi Lahouari, les partis politiques en Algérie : revue de l'occident musulman et de la méditerranée, n° 111-112, 2005, page 142.

(3)–Bruno Étienne, l'islamisme comme idéologie et comme force politique : op.cit, page 51.

*ملاحظة : ارجع إلى الجدول رقم 56.

و جبهة الإنقاذ، و هذه الأخيرة هي الوحيدة التي تملك الشرعية - على الأقل مع البدايات الأولى للصراع - أما باقي التنظيمات المتفرعة عنها فقد افتقدت إلى إطار شرعي (قانوني) لعملها، رغم تأكيد الصحيفتان معاً على قوتها و تنظيمهما خاصة جماعات " الجيا " .

و عملت الصحيفتان أيضاً على تتبع فاعلين آخرين مثل جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية، و نلاحظ تركيز " لوفيغارو " على التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية (و خاصة رئيسها سعيد سعدي)، و أشارتا أيضاً إلى دور قوات الدفاع الذاتي و الذي اعتبرته " لوفيغارو " حاسماً بالنظر إلى دورها في تقليص نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة، و على العكس رأت " ليبيراسيون " بأن جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية هما اللتان كانا لهما دور كبير من خلال الضغط على السلطة للتعاور مع الإسلاميين.

يظهر من خلال الجدول رقم 60 التركيز الكبير ليومية " لوفيغارو " على موضوع الدول و علاقتها بالصراع حيث بلغ هذا الموضوع نسبة 65.12% من مجموع التكرارات الكلية لهذه الفئة في الصحيفتين، في حين احتلت " ليبيراسيون " النسبة المتبقية و هي 34.88% ، و هو ما يعني أن اليومية اليمينية كانت أكثر اهتماما بدور الدول في الصراع القائم ، على خلاف اليومية اليسارية التي لم تكشف عن نفس القدر من الاهتمام بهذا الموضوع.

و فيما يخص النسب المئوية و محور الاهتمام داخل هذه الفئة، فيتبين لنا تركيز كلتا الصحيفتين على الدور الفرنسي بنسبة كبيرة تقدر بـ 68.19% في صحيفة " لوفيغارو " و 62.29% لصحيفة " ليبيراسيون "، و تتمثل طبيعة هذا الدور في التأكيد على تضرر فرنسا منه، ثم تدخلها فيه، و كونها معنية به، في حين أشارت كل منهما إلى فكرة أن فرنسا غير معنية بهذا الصراع بنسبة قليلة.

و رغم أن كل من صحيفتي الدراسة لم تهتما بالدور الأمريكي في الصراع، إلا أن " لوفيغارو " كانت الأكثر اهتماما به بنسبة 6.25% مقابل 1.04% لـ " ليبيراسيون " و هي نسبة ضعيفة جداً و اقتصر على عرض التدخل الأمريكي فقط، و هو ذات الدور الذي ركزت عليه " لوفيغارو " بنسبة 60.71% ، لكنها أكدت على كون الولايات المتحدة الأمريكية معنية بالصراع الجزائري بنسبة 21.43% و اعتبرتها متضررة و غير معنية بنسبة 8.93% لكليهما.

و نلاحظ من خلال الجدول أيضاً بأن يومية " ليبيراسيون " ركزت أكثر على دور بقية الدول الغربية في الصراع بنسبة 31.46% مقابل نسبة 18.86% ليومية " لوفيغارو " و اتفقت كلاهما على عرض تدخل هذه الدول بالإضافة إلى تضررها من الصراع، و اهتمت " لوفيغارو " أكثر بالدور الإيراني في الصراع الدائر في الجزائر بنسبة 5.02% مقابل 1.88% ليومية " ليبيراسيون " ، لكنهما اتفقتا أيضاً على التضرر الإيراني من تطورات نفس الصراع ، و يظهر أيضاً إهمال اليوميتين لدور دول الجوار و بقية الدول العربية، حيث احتلت الفئتان معاً أقل النسب ضمن هذا الموضوع.

تعتبر فرنسا أهم دولة ذات علاقة بالصراع الدائر في الجزائر حسب يوميتي الدراسة، فكلما كان الحدث أنياً يقع في موقع قريب، كلما تحول إلى واقع و مصدر حقيقي للتهديد في حالة ما إذا كان سلبياً ، و هو ما يحصل لما يتعلق الأمر ببلد يقع بالقرب من بلد منشأ الصحيفة (1).

(1)-Norma de Piccoli et autres : op.cit, page 217.

و الملاحظ أيضاً أن كلاهما ركزتا أكثر على تضرر فرنسا من الصراع، فقد اعتبرت " لوفيغارو " فرنسا متضررة منه، لذلك قامت بتغطية الصراع في الجزائر و انعكاساته الدائمة على فرنسا⁽¹⁾، فتقديم الأحداث الجزائرية من خلال وسائل الإعلام الفرنسية يحمل بعداً ثنائياً و تاريخياً و مؤسساتياً⁽²⁾، أما " ليبيراسيون " فترى بأن ما يمس الجزائر يمس تلقائياً بفرنسا، و اتفقت صحيفتا الدراسة على أن التهديد الذي تعرضت له المصالح و الجالية الفرنسية في الجزائر ، سببه استمرار الدعم الفرنسي للسلطة الجزائرية.

و رغم أن " لوفيغارو " أكدت على ضرورة ترك الجزائريين يحلون مشاكلهم بأنفسهم، لكن تحليلاتها اصطدمت مع واقع مفاده الاستمرار الذي لا مفر منه في العلاقات الثنائية بين البلدين ،على الأقل بالنظر إلى حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر، بينما كانت " ليبيراسيون " أكثر واقعية، و أكدت أن العلاقات الفرنسية مع الجزائر لا يجب أن تتأذى أبداً بعد استهداف رعاياها.

اشتركت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " في اعتقادهما بأن قيام دولة إسلامية في الجزائر يمثل خطراً حقيقياً لفرنسا، لأنها البلد الأوروبي الأكثر أهمية و حساسية اتجاه تنامي الإسلاموية، و هو ما يعود إلى وجودها الاستعماري لأكثر من قرن في عدة دول إسلامية، و كذا علاقاتها و خاصة الثقافية التي ترتبط بها مع سلطات هذه الدول، يضاف إلى ذلك وجود جالية إسلامية هامة جداً على أرضها، و موقعها الجغرافي الذي يضعها في مواجهة العالم الإسلامي الذي يعرف تصاعداً مستمراً و ملحوظاً للإسلام⁽³⁾ .

و انتقدت كلاهما التعامل الفرنسي الرسمي مع الصراع الجزائري فقد لامت يومية " لوفيغارو " الحكومة الفرنسية على فتح أراضيها و إيوائها للإسلاميين و تساهلها معهم بهذا الخصوص و دعمها العلني المفرط للسلطة الجزائرية، و بالمقابل علقت يومية " ليبيراسيون " على تبني شارل باسكوا لقانون حق اللجوء السياسي، و أكدت على أن فرنسا لا يمكنها تحمل عقبات تطبيق هذا القانون الذي سيسمح لا محالة بانتقال الصراع إلى أراضيها، و في نفس الوقت أشارت إلى ضرورة أن تتحمل الدولة الفرنسية مسؤوليتها كاملة اتجاه رعاياها في الجزائر و اتجاه الجالية الجزائرية في فرنسا.

و عملتا أيضاً على متابعة ردود الفعل الرسمية إزاء أحداث الصراع القائم في الجزائر، التي دارت حول ثلاث جبهات، عسكرياً، اقتصادياً و إعلامياً، و بالنسبة للجبهة الأخيرة، احتلت فيها فرنسا مكانة استراتيجية، لأنه تتوقف عليها الصورة الخارجية للنظام، فهي لا تملك فقط القدرة على التأثير على الرأي العام الدولي

(1)-مقابلة مع الصحفي تيري أوبرلي : سبق ذكرها.

(2)-Bernard lamizet, sémiotique de l'évènement : op.cit , page 255.

(3)-Ahmed adimi, la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française : op.cit, page 323.

و لكنها أيضاً تؤثر على الرأي العام المحلي (الجزائري) ،على اعتبار أن القنوات التلفزيونية الفرنسية يلتقط بثها في تلك الفترة في الجزائر، فالصورة التي يكونها الغرب - و بالذات فرنسا - عن النظام في دول العالم الثالث تمثل مصدرا للشرعية الداخلية⁽¹⁾.

و اتفقت الصحيفتان على الأسباب التي تجعل من فرنسا معنية بالصراع، و هي الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الجزائر بالنسبة لفرنسا و الذي يدل عليه حجم التعاملات الاقتصادية و الثقافية و التجارية بين البلدين، و ما انجر عنها من جالية فرنسية بالجزائر، و جالية جزائرية بفرنسا، و هذه العوامل مجتمعة، تجعل من فرنسا معنية لا محالة بما يحصل في الضفة الجنوبية من المتوسط.

و في حالات نادرة، أشارت اليوميتان إلى أن فرنسا غير معنية بما يجري في الجزائر، من خلال دعوتها إلى ضرورة عدم الانسياق وراء خطاب معادي للإسلاميين و مساند للسلطة، و الذي جعل من فرنسا البلد الأكثر استهدافا بالعمليات الإرهابية.

وضعت اليوميتان بقية الدول الغربية في المرتبة الثانية ضمن الدول المرتبطة بالصراع في الجزائر، و أكثر هذه الدول هي الدول الأوروبية لاسيما الكبرى منها، فقوة فرنسا تستمد من قوة أوروبا الموحدة، و عليه وضعت الدول الغربية (و التي معظمها أوروبية) ، في المركز الثاني بالنسبة للدول ذات العلاقة بالصراع، و قد ركزت كلتا الصحيفتين أيضاً على تضرر هذه الدول و تدخلها في هذا الصراع - كما كان الحال فيها يخص تناولها لطبيعة علاقة فرنسا بذات الصراع - و هو ما يؤكد بأن ما يمس فرنسا يمس هذه الدول بالضرورة ، و كل ما يعني فرنسا يعني هذه الدول تلقائياً.

و رغم أن كلتا الصحيفتين لم تركزا على دور الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن نتائج الجدول رقم 60 تؤكد بأن يومية " ليبيراسيون " كانت أكثر إهمالاً لهذا الدور، و اقتصر عرضها له على نقل ردود الفعل اتجاه ما يحدث في الجزائر، و بالمقابل تتوعت طبيعة الدور الأمريكي حسب تغطية " لوفيغارو " لموضوع الدراسة و المعروف عن صحيفة " لوفيغارو " هو دعمها العلني لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾، فإضافة إلى اهتمامها الكبير بنقل ردود الفعل الرسمية، لفتت الصحيفة انتباه صناع القرار في فرنسا إلى المنافسة الأمريكية لفرنسا اقتصاديا في المنطقة، أي الجزائر، و التي أصبحت لصالح الأمريكيين بعد انسحاب فرنسا منها بفعل الصراع، و إذا تساءلنا عن دور وسائل الإعلام في الحياة السياسية، فيمكن القول بأنه مثلما

(1)-Addi Lahouari et mondher kilani : op.cit , page 310.

(2)- تودوروف : مرجع سبق ذكره ، ص 221.

تؤثر في رأي الأفراد ، فهي أيضا تؤثر على استراتيجيات اتصال السياسيين⁽¹⁾، و تشير نتائج بعض الدراسات في هذا الإطار، إلى أن هناك تأثيراً قوياً للتغطية الإعلامية على إدراك صانعي السياسة على المستوى الحكومي لأهمية قضية ما، و أن هناك شعوراً لدى صانعي القرار بأهمية تصحيح الأوضاع المتعلقة بذات القضية المثارة⁽²⁾ ، و نلاحظ أيضاً أن " لوفيغارو " اهتمت أكثر بالدور الإيراني في الصراع بالمقارنة مع " ليبيراسيون "، لكن كلاهما شبهتا مشروع الدولة الإسلامية الذي جاءت به جبهة الإنقاذ بتنامي الإسلام السياسي في إيران منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، و اعتبرت كلاهما أن إيران تضررت بفعل فشل هذا المشروع في الجزائر.

و اتفقت الصحيفتان في عدم اهتمامهما بدور كل من دول الجوار و باقي الدول العربية، و هو ما يتماشى مع واقع الصراع في تلك المرحلة، حيث لم يكن لأي من هذه الدول دور معين أو تأثير واضح على مجريات هذا الصراع، خاصة و أنها نادراً ما تعرضت لانعكاساته السلبية.

(1)-Patrick charaudeau : **le discours politique** (les masques du pouvoir, librairie Vuibert, paris, 2005, page 216.

(2)-بسيوني إبراهيم حمادة : **دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 21 ، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1993 ، ص131.

يظهر من خلال الجدول رقم 61 تركيز " ليبيراسيون " على موضوع المنظمات و علاقتها بالصراع و تفوقها في ذلك على " لوفيغارو " بنسبة كبيرة وصلت إلى 70.45% مقابل 29.55% ، لكن مع تمحور اهتمام كل منهما على تدخل هذه المنظمات في الصراع.

كما اختلف توزيع النسب داخل هذه الفئة بين الصحيفتين، فقد ركزت " ليبيراسيون " بنسبة كبيرة على دور هيئة الأمم المتحدة بـ 48.38% مقابل 35.9% بالنسبة لـ " لوفيغارو " التي اهتمت بنسبة 41.03% بدور الاتحاد الأوروبي، و الذي على العكس لم يسجل سوى نسبة 5.38% من خلال صحيفة " ليبيراسيون " و لم تتطرق كلاهما لدور اتحاد دول المغرب العربي الذي حقق نسبة 0%، بينما تناولتا دور منظمات أخرى بنسبة 23.07% في صحيفة " لوفيغارو " و 46.24% في صحيفة " ليبيراسيون " .

لقد انصب اهتمام يومية " ليبيراسيون " في إطار عرضها لدور المنظمات على منظمة واحدة و هي هيئة الأمم المتحدة، التي جاءت ضمن المرتبة الثانية من خلال يومية " لوفيغارو "، و يلاحظ تركيز الصحيفتين أكثر على عرض ردود فعلها إزاء أحداث الصراع، و تختلف اليومية اليسارية عن اليومية اليمينية في دعوتها عدة مرات لتدخل هذه المنظمة، لاسيما للتحقيق في المجازر التي حصلت خلال عامي 1997 و 1998، و انتقدت رفض السلطات الجزائرية لهذه الفكرة.

اختلفت اليوميّتان بشكل واضح فيما يخص عرض تدخل الاتحاد الأوروبي، حيث لم تهتم يومية " ليبيراسيون " كثيراً بمتابعته، و على العكس يظهر التركيز الأكبر ليومية " لوفيغارو " عليه، و لو أنها اهتمت أكثر بتدخل هذه المنظمة التي سعت إلى جعل أوروبا بعيدة عن تأثيرات الصراع القائم في الجزائر .

و على العكس، نلاحظ بأن صحيفتي الدراسة لم تتطرقا بتاتا لدور اتحاد دول المغرب العربي، و هو ما يتطابق مع الغياب الكلي لهذا الاتحاد في تلك الفترة، حيث لم يقوى حتى على مجرد الظهور من خلال ردود فعله، و هو ما يعود حتماً إلى جدته في تلك الفترة و عدم قدرته على الحراك، بسبب الأزمات التي عاشتها دوله الأعضاء مثل الجزائر و ليبيا، بالإضافة إلى النزاع الجزائري - المغربي حول قضية الصحراء الغربية الذي أثر كثيراً على فاعلية هذا الاتحاد.

تابعت الصحيفتان الأدوار التي قامت بها منظمات أخرى و على رأسها منظمة العفو الدولية و صندوق النقد الدولي، لكن " ليبيراسيون " واصلت اهتمامها بعرض تدخل هذه المنظمات من خلال رصد ردود أفعالها، و هو ما قامت به أيضاً يومية " لوفيغارو " ، و لكنها تناولت أيضاً قبول صندوق النقد الدولي بإعادة جدولة الديون الجزائرية، و هو ما جعله معنياً بالصراع القائم.

جدول رقم 62 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في اليوميتين :

اليوميتين		ليبيراسيون		لوفيغارو		اليومية انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
%27.59	402	%25.57	178	%29.43	224	سياسيا
%23.95	349	%20.26	141	%27.34	208	أمنيا
%21.96	320	%22.13	154	%21.81	166	اقتصاديا و اجتماعيا
%13.73	200	%15.37	107	%12.22	93	ثقافيا و دينيا
%12.77	186	%16.67	116	%9.2	70	أخرى
%100	1457	%100	696	%100	761	المجموع
%100		%47.77		%52.23		النسبة المئوية

تظهر نتائج الجدول رقم 62 تقارب تركيز الصحيفتين على موضوع انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر، مع تفوق طفيف ليومية "لوفيغارو" بنسبة 52.23% مقابل 47.77% ليومية "ليبيراسيون" كما لم يختلف كثيراً توزيع النسب داخل هذه الفئة، فيلاحظ تركيز اليوميتين معاً أكثر على الانعكاسات السياسية بنسبة 29.43% في "لوفيغارو" و 25.57% في "ليبيراسيون"، التي اهتمت بالدرجة الثانية بالانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة 22.13% مقابل 21.81% ليومية "لوفيغارو"، أي أن النسبتين جد مقاربتين، و ركزت "لوفيغارو" بالدرجة الثانية على الانعكاسات الأمنية بنسبة 27.34%، في حين لم تتجاوز ذات النسبة في يومية "ليبيراسيون" حدود 20.26%، و حققت الانعكاسات الثقافية و الدينية نسباً مقاربة بـ 12.22% في صحيفة "لوفيغارو" مقابل 15.37% في صحيفة "ليبيراسيون"، التي يظهر اهتمامها بمتابعة الانعكاسات الأخرى بنسبة 16.67% مقابل نسبة ضعيفة إلى حد ما في صحيفة "لوفيغارو" و المقدرة بـ 9.2%.

لقد أشارت دراسة أجراها مجموعة من الباحثين من جامعة أوكلاهوما الأمريكية بعنوان " قصة الحرب في الخليج، التغطية في خمس صحف دولية " *، إلى أن صحيفة "لوموند" الفرنسية هي الوحيدة بين الصحف الخمس التي ركزت على الجانب الإنساني و الأخلاقي للحرب، و تساءلت عن ضرورتها⁽¹⁾، و هو الأمر الذي لاحظناه على تغطية يوميتي الدراسة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، فقد عملتا - و لو بتركيز أقل بالمقارنة مع باقي المواضيع - على عرض و تحليل انعكاسات الصراع القائم على امتداد فترة الدراسة.

*ملاحظة : و هي " واشنطن بوست " الأمريكية (Washington post)، " فرانكفورت الجمانيا " الألمانية (Frankfort algamaina)، " لوموند " الفرنسية (Le monde)، " التايمز " البريطانية (The times) و " أساهي شيمون " اليابانية (asahi shimone).

(1)-عبد الله الكندي : مرجع سبق ذكره ، ص19 .

و اهتمت كلتا الصحيفتين بالدرجة الأولى بعرض الانعكاسات السياسية للصراع، من خلال تأكيدهما على الفراغ و الانسداد السياسي الحاصل في الجزائر، بفعل إلغاء المسار الانتخابي، ما أدى إلى تراجع فرص تكريس الديمقراطية و فقدان السلطة لشرعيتها، و هو الوضع الذي استمر تقريباً طوال فترة الدراسة.

و نجد بالمقابل أن " ليبيراسيون " بعدها ركزت أكثر على الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية ، و هو ما ظهر أكثر من خلال الربورتاج الذي تابعت من خلاله ما أسمته بـ " المحنة الاجتماعية المريعة " ، في حين اهتمت " لوفيغارو " بعرض احتمالات الانفجار الاجتماعي و ربطها بالأزمة الاقتصادية، لكنها ركزت أكثر على الانعكاسات الأمنية و تحديدا حالة الخوف و الفرع الدائمين و المسيطرين على الحياة اليومية للجزائريين، و هي نفس الحالة التي أرادت " ليبيراسيون " نقلها، و لكن بتركيز أقل.

لم تغفل يوميتا الدراسة متابعة الانعكاسات الثقافية و الدينية للصراع مع اختلافهما في مضمونها، ففي الوقت الذي اهتمت فيه " ليبيراسيون " أكثر باستهداف المثقفين و المفكرين و الصحفيين و عملت على تفسير دلالات ذلك، نجد أن " لوفيغارو " سلطت الضوء أكثر على ما أسمته بالتخلف الديني و التقهقر الثقافي بسبب انتشار التفكير الإسلامي الراديكالي، و الذي يظهر حسبها من خلال تخلي كثيرين بشكل جبري عن ممارسة مظاهر الانفتاح الأوروبي، أو اضطرارهم إلى الهجرة نحو الخارج.

قامت يوميتي الدراسة أيضا بنقل انعكاسات الصراع الأخرى و اتفقتا على اعتبار أن ظهور المافيا هو أبرزها، و أرجعتا ذلك إلى استفادتها من الظروف التي خلفها الصراع القائم خلال فترة التسعينيات.

2- مضمون المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين :

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بمقارنة نتائج الأعمدة البيانية الخاصة بفئات المواضيع في كل من صحيفة " لوفيغارو " و صحيفة " ليبيراسيون " .

أ- المواضيع الرئيسية :

يظهر من خلال العمود البياني رقم 05 * و العمود البياني رقم 24 ** * تركيز صحيفتي الدراسة في عام 1992 على موضوعي مظاهر الصراع السياسي و الفاعلون في الصراع بالدرجة الأولى بنسبة 16.8% و 45.22% على التوالي في يومية " لوفيغارو " ، و بنسب 27.78% و 45.27% على التوالي في

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 263 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 376 من الفصل الخامس.

يومية " ليبيراسيون " ، كما تقاربت نسبة موضوع دوافع الصراع بـ 9.56% في الأولى و 11.11% في الثانية، في حين اختلفت باقي النسب، فقد تفوقت " لوفيغارو " من حيث التركيز على موضوعي أطراف الصراع السياسي و الدول و علاقتها بالصراع اللذين سجلا نسب 11.88% و 11.11% على التوالي مقابل نسبتي 1.85% و 4.12% على التوالي في يومية " ليبيراسيون " التي تفوقت بدورها من خلال موضوع انعكاسات الصراع السياسي بـ 9.46% مقابل 5.43% في يومية " لوفيغارو " .

و يلاحظ أن كلتا الصحيفتين حققتا أكبر اهتمام بموضوع الدول و علاقتها بالصراع في عام 1996 بنسبة 26.1% ليومية " لوفيغارو " و 16.79% ليومية " ليبيراسيون " ، كما استمر اهتمامها بهذا الموضوع طوال السنوات السبع الأولى من فترة الدراسة، لكن النسب التي حققها هذا الموضوع كانت أعلى من خلال يومية " لوفيغارو " .

و تقاربت نسب موضوع انعكاسات الصراع السياسي إلى حد ما بين اليومييتين، كما أن أكبر نسبة اهتمام لهما بموضوع المنظمات و علاقتها بالصراع سجلت في عام 1998 بـ 3.95% لصحيفة " ليبيراسيون " و 1.86% لصحيفة " لوفيغارو " ، و يظهر من خلال العمودين 5 و 24 بأن أعلى النسب في الصحيفتين في كل سنة من سنوات الدراسة ،حققتها دائماً موضوع مظاهر الصراع السياسي أو الفاعلون في الصراع السياسي ،لكن النسب أهم من خلال يومية " ليبيراسيون " ، و بلغ اهتمام الصحيفتين بموضوع الفاعلين في الصراع أقصى نسبة له عام 1999 بنسبة 67.58% في يومية " لوفيغارو " مقابل نسبة 61.11% في يومية " ليبيراسيون " .

و يتضح أيضاً بأن يومية " ليبيراسيون " سجلت أقصى تركيز لها على دوافع الصراع خلال عامي 1992 و 1998، و هو نفس ما يقال على يومية " لوفيغارو " لكن مع تفوق واضح لليومية الأولى بنسب 11.11% و 5.58%، و عدا ذلك فيومية " لوفيغارو " هي التي كانت الأكثر اهتماماً بموضوع دوافع الصراع، و بموضوع أطراف الصراع السياسي أيضاً - الذي لم يحظى بمتابعة كبيرة من قبل يومييتي الدراسة- و حقق أقصى نسبة له عام 1992 بـ 11.88%، في حين أن أقصى نسبة له في يومية " ليبيراسيون " لم تتجاوز حدود 3.35% و كانت في عام 1998.

و انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن صحيفتي الدراسة ركزتا خلال أول عام من الصراع (1992) و آخر عام منه (1999) على تحليل موضوع الفاعلين في الصراع، و هو ما يرجع إلى الطبيعة المعقدة لظاهرة الصراع السياسي في الجزائر، كما أن الإسلاميين كانوا لأول مرة أحد الفاعلين فيه بل أهمهم، ما يعني أنه لا يمكن وقف سيرورة الصراع و التنبأ بتطوراتها لاحقاً، إلا عن طريق متابعة سلوكيات الفاعلين الأساسيين، ما

يسمح بفهم أيديولوجياتهم المختلفة، و بالتالي فهم و تحليل ظاهرة الصراع القائم في الجزائر، و هو الأمر الذي ركزت عليه صحيفتي الدراسة، خاصة خلال بدايته، فالظاهرة جديدة و سلوكيات أو ردود فعل الفاعلين جديدة أيضاً، و المعروف أن وسائل الإعلام عموماً تهتم بكل ما هو جديد و آني، أما عام 1999، فقد عرف تغييراً جذرياً على مستوى موازين القوى بتراجع قوة الإسلاميين، و بروز الجيش و السلطة كأهم الفاعلين، و رغم أنهما كانا دائماً ضمن أهم الفاعلين في السنوات السابقة، إلا أن سلوكياتهم اختلفت، فبعدها واجها الجماعات الإسلامية معاً، أصبحت في مواجهة بعضهما البعض في إطار ما أسمته اليوميتان بصراع العصب.

و نفس السبب أظهرت يوميتا الدراسة اهتماماً أكبر بتحليل دوافع الصراع خلال عامي 1992 و 1998، و هذا الأخير يعتبر بمثابة البداية الفعلية لصراع السلطة - الجيش.

و قد سجل اهتمام الصحيفتين بموضوع الدول و علاقتها بالصراع أقصى نسبة له عام 1996 لكن الدوافع كانت مختلفة، فركزت " لوفيغارو " خلاله على استهداف الأجانب و بالذات الفرنسيين و حاولت معرفة الأسباب و الطرق المثلى لتقادي ذلك، في حين تأثرت " ليبيراسيون " كثيراً و تابعت باهتمام بالغ قضية اختطاف ثم اغتيال رهبان تبحرين، فالأسباب مختلفة و النتيجة واحدة، كما يظهر أن الاهتمام بهذا الموضوع سجل نسباً هي الأهم بعد عام 1996 خلال عامي 1993 و 1994 و هما العامان اللذان حدثت فيهما أغلب العمليات التي تمت ضد الفرنسيين، يضاف إلى ذلك يتبين لنا أن تركيز " لوفيغارو " على هذا الموضوع أهم مما هو عليه في " ليبيراسيون "، و هو ما يعود إلى اختلاف التوجه السياسي لكل منهما، فالأولى معروفة بتوجهها اليميني و الثانية تحسب على اليسار الفرنسي.

و قد ارتبط دور المنظمات بالصراع القائم في الجزائر في الصحيفتين بالمجازر البشعة التي وقعت، و هو ما يظهر بوضوح من خلالهما في عام 1998، بالإضافة إلى عام 1997 من خلال صحيفة " ليبيراسيون " التي أصرت على ضرورة تدخل المنظمات الدولية المختصة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الجزائر، بينما عملت " لوفيغارو " على نقل مختلف ردود فعل هذه المنظمات اتجاه ما حدث.

و عموماً يمكن القول بأن يومية " ليبيراسيون " أظهرت اهتماماً بالغاً بموضوعي الفاعلون في الصراع و مظاهر الصراع، فمن خلال الأول يمكن تحليل سيرورة الصراع، في حين يسمح الثاني بنقل صورة للقارئ عن ما يحدث، و رغم أن يومية " لوفيغارو " اهتمت هي الأخرى بهاذين الموضوعين لكنها لم تهمل باقي المواضيع، فنجد أن موضوع الدول و علاقتها بالصراع احتل المرتبة الثانية خلال عامي 1993

و 1996، كما جاء موضوع انعكاسات الصراع في نفس المرتبة خلال عام 1999، في حين نجد أن موضوعي الفاعلون و المظاهر احتلا المرتبة الأولى أو الثانية على امتداد سنوات الدراسة السبع .

ب- أطراف الصراع السياسي :

يكشف لنا العمود البياني رقم 06* و العمود البياني رقم 25**، بأن صراع الجماعات الإسلامية - السلطة هي الثنائية الأبرز من خلال يومية " لوفيغارو " في عام 1992 ب 34.78%، يليه صراع الجماعات الإسلامية - الجيش بنسبة 30.44%، في حين احتل صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية و صراع السلطة - الجيش أضعف النسب، و على العكس في يومية " ليبيراسيون " ، حيث نجد أن الثنائية " السلطة - الجيش " احتلت أعلى نسبة خلال نفس العام مع ثنائية الجماعات الإسلامية - السلطة ب 22.22%، يليهما صراع الجماعات الإسلامية - الجيش و الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية بنسبة 11.11% لكل منهما.

و استمر اهتمام " ليبيراسيون " بصراع السلطة - الجيش ليحتل المرتبة الأولى في العامين المواليين بنسبة 37.5% في عام 1993 و 1994، في حين ركزت " لوفيغارو " أكثر في عام 1993 على صراع الجماعات الإسلامية - الجيش ب 32%، ثم عادت لتهم بصراع الجماعات الإسلامية - السلطة في عام 1994 بنسبة 29.28% و هي الثنائية الأبرز في عام 1995 ب 25.93%، في حين لم تتطرق الصحيفة لهذا الموضوع في عام 1996، بينما تظهر سيطرة صراع الجماعات الإسلامية - الجماعات الإسلامية على موضوع أطراف الصراع خلال عامي 1995 و 1996 من خلال يومية " ليبيراسيون " بنسب 50% و 92.31% على التوالي، ليعود صراع الجيش - السلطة للبروز من خلال هذه الصحيفة و بنسب أكبر تقدر ب 65% و 87.88% و 100% في أعوام 1997، 1998 و 1999 على التوالي، و هي نفس الثنائية التي احتلت المرتبة الأولى في عامي 1998 و 1999 بنسب 53.49% و 45.45% على التوالي، و على العكس من ذلك برزت ثنائية الجماعات الإسلامية - الجيش في عام 1997 بنسبة 35%.

و يظهر من خلال القراءة الكمية السابقة بأن صراع الجيش - السلطة هي الثنائية الأبرز من خلال تغطية يومية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة خاصة خلال أعوام 1993، 1994، 1997، 1998 و 1999، في حين انصبت تغطية صحيفة " لوفيغارو " خلال الأعوام الست الأولى على صراع الجماعات الإسلامية ضد

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 266 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 379 من الفصل الخامس.

كل من السلطة و الجيش، و لم تهتم بصراع السلطة - الجيش سوى خلال العامين الأخيرين، بعدما انفجر هذا الصراع بشكل علني من خلال الصحف الجزائرية، و زادت حدته بعد الاستقالة المسبقة للرئيس زروال. و هو ما يعني أن يومية " لوفيغارو " اهتمت بمتابعة ثنائيات الصراع الأبرز انطلاقاً من واقع الميدان، فنجد مثلا أن صراع السلطة - الجماعات الإسلامية كان الأهم بعد إلغاء المسار الانتخابي، في حين ظهر صراع الجيش - الجماعات الإسلامية أكثر خلال عام 1993 بفعل عمليات التمشيط الواسعة التي قامت بها قوات الجيش الجزائري ضد مخابئ الإسلاميين، و لكن يومية " ليبيراسيون " لم تطبق هذا النهج، بل أكدت منذ بداية تغطيتها على أن قوة الإسلاميين - و هم المحرك الأقوى و الأهم للصراع - تعتمد على موازين القوى داخل ثنائية الصراع " الجيش - السلطة " و على حدة هذا الصراع، لذلك فهي التي يتحدد بناءً عليها موازين القوى داخل ثنائيات الصراع الأخرى، و لكن ذلك غير كاف - حسب اليومية - لأنه يجب أيضاً معرفة مدى الانسجام أو التنافر بين الجماعات الإسلامية، و هو ما جعلها تهتم أكثر من صحيفة " لوفيغارو " بالصراع داخل هذه الجماعات، الذي برز بوضوح بعد التصريحات المتناقضة لأمرأء و قادة تنظيم " الجيا " بخصوص اغتيال الرهبان الفرنسيين بمنطقة تبحرين.

ج- دوافع الصراع السياسي :

يظهر من خلال العمود البياني رقم 07* و العمود البياني رقم 26** بأن الصراع على السلطة هو أهم دافع للصراع السياسي في الجزائر في عام 1992 حسب يومية " لوفيغارو " بنسبة 45.95%، في حين أن الدافع الأهم حسب يومية " ليبيراسيون " هو الصراع على القيم بنسبة 72.22%، و هو ما استمر في الأعوام الثلاثة الموالية من خلال نفس الصحيفة لكن بنسب أقل، و على العكس من ذلك بالنسبة لصحيفة " لوفيغارو " التي عرف فيها دافع الصراع على القيم منحى تصاعدي منذ عام 1993، ليصل إلى نسبة 100% خلال عام 1996، أي أنه الدافع الأقوى للصراع حسبها خلال سنوات 1993، 1994، 1995 و 1996، و حتى عام 1997 لكن بنسبة أقل بلغت 37.5%، بينما نجد أنّ أهم دافع للصراع حسب صحيفة " ليبيراسيون " خلال أعوام 1996 و 1997 و 1998 هو صراع المصالح بتسجيله لنسب 55.55% و 54.55% و 47.27% على التوالي، و بالمقابل نجد أن صراع المصالح لم يقدم كأهم دافع للصراع من خلال تغطية " لوفيغارو " سوى في عام 1998 بنسبة 50%، و اتفقت صحيفتا الدراسة تماماً حين اعتبرتا أن الصراع على السلطة هو الدافع الأكبر للصراع في عام 1999 بنسبة 66.67% في

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 268 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 381 من الفصل الخامس.

كليهما، و حقق صراع المصالح النسبة المتبقية أي 33.33%. يتبين لنا من خلال ما سبق أن الصحيفتان اختلفتا حول الدافع الأهم للصراع خلال العام الأول من الصراع، فنجد أن " لوفيغارو " و انطلاقاً من تغطيتها و نهجها المعتمد على واقع الصراع، اعتبرت بأن الصراع على السلطة هو الدافع الأهم للصراع، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ سعت إلى استعادة فوزها الانتخابي، في حين أرادت السلطة الإبقاء على سلطتها الفعلية، و بالمقابل ركزت " ليبيراسيون " اهتمامها بشكل كبير على الإسلام السياسي و هو شعار الإسلاميين و مشروعهم الأوحد، و رأت في تحليلاتها بأن سلبيات الإسلام السياسي و تناقضه مع الديمقراطية هو السبب الرئيسي في الصراع القائم.

و مع تطور الجماعات الإسلامية و تبنيتها لمعظم العمليات الإرهابية - و منها تلك التي تمت ضد الأجانب و خصوصاً الفرنسيين منهم - أكدت يومئذ الدراسة بأن صراع القيم أو الإسلام السياسي تحول (بالنسبة لـ " لوفيغارو ") أو ما زال (بالنسبة لـ " ليبيراسيون ") المحرك الأقوى للصراع، لكن نلاحظ بأن يومية " ليبيراسيون " بدأت شيئاً فشيئاً تغير من مضمون تغطيتها بهذا الخصوص، و بدءاً من عام 1996 و إلى غاية عام 1998، أصبح الدافع الأهم هو صراع المصالح، و الذي ربطته بتثائية الصراع التي جمعت السلطة مع الجيش و التي سجلت هي الأخرى نسباً مرتفعة خلال هذه السنوات، أي أن الاختلاف في طبيعة الدافع المقدم من قبل صحيفتي الدراسة، يرجع إلى الاختلاف في ثنائيات الصراع التي ركزت عليها كل صحيفة خلال هذه الفترة.

و على العكس اتفقت اليوميتان كلياً خلال عام 1999، و أكدت على أن الصراع على السلطة هو المحرك الأساسي للصراع السياسي في الجزائر، و هو ما ظهر من خلال صراع المعارضة مع السلطة بعد انسحاب المترشحين الست من سباق رئاسيات 1999، و استمر صراع المصالح - حسب اليوميتين - من خلال حرب التصريحات بين مؤسستي السلطة و الجيش و الذي كان هدفه تصفية الحسابات.

د- مظاهر الصراع السياسي :

يتبين لنا من خلال العمود البياني رقم *08 و العمود البياني رقم *27، بأن العنف و التصفية الجسدية هي أبرز مظاهر الصراع في تغطية الصحيفتين لموضوع الدراسة خلال أعوام 1992، 1993، 1994 و 1995، 1996، 1997، 1998، كما أن أعلى نسبتيين لمؤشر المراقبة و الاعتقالات تم تسجيلهما خلال العامين الأولين للصراع أي عام 1992 و 1993 بنسب 36.92% و 24.76% في يومية " لوفيغارو "

*ملاحظة: ارجع إلى الصفحة رقم 270 من الفصل الرابع.

*ملاحظة: ارجع إلى الصفحة رقم 383 من الفصل الخامس.

و 16.3% و 17.56% في يومية " ليبيراسيون " و نجد أيضاً أن أهم نسبتين لمؤشر الخطاب السياسي سجلتا في عامي 1999 و 1992 بنسب 37.5% و 10.77% في يومية " لوفيغارو " مقابل نسب 23.81% و 3.7% في يومية " ليبيراسيون " ، و يظهر الاهتمام المعترف الذي منحه صحيفة الدراسة لمؤشر المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات خلال الأعوام الثلاثة الأولى من فترة الدراسة. و يبدو أن يومية " لوفيغارو " أكثر اهتماما بمؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان حيث حقق نسباً معتبرة في 4 سنوات من أصل سبع ظهر فيها ، لاسيما أعوام 1994 بـ 11.86%، 1993 بـ 5.72% و 1997 بـ 6.67%، و بالمقابل ظهر في 6 سنوات من خلال يومية " ليبيراسيون " و بنسب جد ضعيفة بلغت أقصاها 5.06% في عام 1996.

إن العنف هو المواجهة بين إرادتين أو رغبتين متناقضتين، فالانفتاح السياسي يمثل رغبة السلطة في نقل الصراع إلى داخل النظام السياسي، و وفقاً لهذا المنظور يمكن النظر إلى رد الفعل الإسلامي على أنه رفض جزء من الشعب لمأسسة الصراع⁽¹⁾، فالعنف و التصفية الجسدية كانت أبرز أفعال و ردود أفعال الفاعلين الأساسيين في الصراع، و يتعلق الأمر هنا بالسلطة، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ و الجماعات الإسلامية المسلحة.

و نظرا لحملة الاعتقالات التي شنتها السلطة ضد الإسلاميين خلال العامين اللذين تلا إلغاء المسار الانتخابي، و مختلف الإجراءات الرقابية التي اتخذتها من أجل الحد من قوتهم، فقد ركزت يوميتا الدراسة على فئة المراقبة و الاعتقالات خلال هذه الفترة، كما أظهرتا اهتماماً معتبراً بفئة الخطاب السياسي خلال عام 1992 مع التركيز أكثر على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن الاهتمام اتجه هذه الفئة عرف أقصى حد له في عام 1999، و تمحور حول خطاب السلطة، فالصراع الذي وصل إلى ذروته بين السلطة و الجيش و المعارضة قبيل الانتخابات الرئاسية، لم يتعدى حدود الخطاب.

اختلفت اليوميتان في درجة اهتمامهما بمؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان، فقد ظهر بأن " لوفيغارو " أكثر اهتماما به، و لكنها انفتحت مع " ليبيراسيون " في ربطها له بتضرر فرنسا من الصراع و استهداف جاليتها بالجزائر، كما تطرقت كلاهما لهذا المؤشر بمناسبة تغطيتهما للمجازر الإنسانية التي وقعت خلال عامي 1997 و 1998.

(1)–Addi Lahouari et mondher kilani : op.cit, page 305.

ل- الفاعلون في الصراع :

يكشف العمود البياني رقم 09* و العمود البياني رقم 28** عن توافق كبير في توزيع أهم الفاعلين في الصراع في يوميّتي الدراسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، فقد اعتبرت كلاهما أن السلطة أهم فاعل في الصراع في عام 1992 بنسبة 34.28% في يومية " لوفيغارو " مقابل نسبة 42.27% في يومية " ليبيراسيون " ، كما اعتبرت الفاعل الأهم أيضاً في ثلاث سنوات أخرى و هي أعوام 1995، 1997 و 1999 بنسب 26.82% و 27.3% و 20.66% على التوالي في يومية " لوفيغارو " ،مقابل بنسب 27.89% و 28.19% و 30.89% على التوالي في يومية " ليبيراسيون " .

و اتفقت الصحيفتان على أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أهم فاعل خلال عامي 1993 و 1994، لكن مع تفوق واضح لصحيفة " لوفيغارو " من حيث النسب التي بلغت 46.46% و 42.4% على التوالي ، مقابل نسبي 29.7% و 30.92% على التوالي في يومية " ليبيراسيون " ،و يلاحظ أنّ نسب الجبهة الإسلامية للإنقاذ كفاعل كانت دائماً أهم في اليومية اليمينية و هذا على امتداد السنوات الخمس من فترة الدراسة.

و لم تختلف الصحيفتان حول هوية الفاعل الرئيسي سوى مرة واحدة و كان ذلك في عام 1996، فقد برزت الجماعات الإسلامية المسلحة بنسبة 33.64% من خلال يومية " ليبيراسيون " و هي المرة الوحيدة التي ظهرت فيها هذه الجماعات كفاعل رئيسي في كلتا الصحيفتين، في حين برزت السلطة من جديد في صحيفة " لوفيغارو " بنسبة 25% ،و اتفقت الصحيفتان أيضاً في عام 1998، فقد استمر بروز السلطة كأهم فاعل من خلال يومية " لوفيغارو " بنسبة 29.38% مقابل نسبة 36.27% في يومية " ليبيراسيون " .

و نلاحظ أيضاً من خلال العمودين 9 و 28 بأن أعلى نسبة حققتها الجماعات الإسلامية المسلحة في الصحيفتين كانت في عام 1996، كما أن أعلى نسبة للفاعلين الآخرين كانت في عام 1999 بـ 59.6% في صحيفة " لوفيغارو " و 43.9% في صحيفة " ليبيراسيون " .

يحظى الفاعلون السياسيون بشهرة إعلامية في الفضاء العام بفضل ممارساتهم الثقافية التي تساعد على بروزهم⁽¹⁾، و هو ما جعل هذه الفئة هي الأكثر بروزاً من خلال صحيفتي الدراسة.

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 272 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 385 من الفصل الخامس.

اتفقت صحيفتا الدراسة على أن السلطة هي أهم فاعل في الصراع منذ إلغاء المسار الانتخابي و طوال العام الذي تلاه، فقد أشارت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " إلى أن السلطة هي صاحبة الفعل الأول، و أن أفعال الجبهة الإسلامية للإنقاذ هي مجرد ردود أفعال على حرمانها من فوزها الانتخابي و القمع الذي مورس ضد مناضليها، و لكن خلال العامين المواليين برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ مقابل تراجع لدور السلطة، و هو ما يرجع إلى حجم العنف الذي صاحب ردود فعل مناضلي هذا الحزب و نشاط قياديه في الخارج لاسيما رابح كبير .

و خلال عامي 1995 و 1996 استعادت السلطة هيبتها و حتى شرعيتها و لو شكليا* ، ما مكنها من تحقيق انتصارات معنوية كبيرة ضد الجماعات الإسلامية لذلك ظهرت كأهم فاعل من خلال صحيفتي الدراسة، لكن و في عام 1996، و على العكس من يومية " لوفيغارو " نجد أن الجماعات الإسلامية المسلحة هي أبرز الفاعلين من خلال تغطية صحيفة " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، و هو ما يرجع إلى تركيز الصحيفة خلال هذا العام على قضية اختطاف ثم اغتيال رهبان تبخرين، و تداعياتها على العلاقات الجزائرية - الفرنسية، و هي العملية التي نسبتها " ليبيراسيون " إلى الجماعات الإسلامية المسلحة، كما تابعت الصراع داخل هذه الجماعات و الذي ظهر من خلال ما أسمته اليومية بـ " الانقلاب " على أمير " الجيا " جمال زيتوني.

و اتفقت الصحيفتان مجدداً على أن السلطة هي الفاعل الأبرز في عام 1997 بسبب دورها المحوري في الانتخابات التشريعية التي نظمت خلال نفس العام، كما كان لها ذات الدور في رئاسيات 1999، ما جعلها أهم فاعل من خلال الصحيفتين خلال هذا العام.

كما أن السلطة هي أهم الفاعلين خلال عام 1998 بفعل صراع المصالح في أعلى هرم السلطة و الذي بلغ ذروته بإعلان الرئيس زروال عن استقالته و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. و دخل الفاعلون الآخرون كأقوى طرف في الصراع خلال عام 1999، و يتعلق الأمر هنا بالمعارضة التي كان لها دور واضح و كبير خلال الانتخابات الرئاسية لهذا العام.

*ملاحظة : و هو ما تحقق بعد الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية التي فاز بها اليامين زروال ثم الاستفتاء على دستور عام 1996.

و- الدول و علاقتها بالصراع :

يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 10* و العمود البياني رقم 29** بأن فرنسا هي أكثر الدول التي ربطتها صحف الدراسة بالصراع القائم في الجزائر خلال سنوات 1993، 1994، 1995 و 1996 بنسب 75.18%، 72.84%، 70.56% و 82.46% على التوالي في يومية " لوفيغارو " مقابل نسب 67%، 61.76%، 81.97% و 94.62% على التوالي في يومية " ليبيراسيون " ، و هي نفس الدولة التي ربطتها " لوفيغارو " أكثر بالصراع خلال عامي 1992 و 1997 بنسب 81.39% و 53.17% على التوالي، في حين ركزت يومية " ليبيراسيون " أكثر على دور باقي الدول الغربية بنسب 35% و 55.36% على التوالي.

و اتفقت اليوميتان مجدداً في عام 1998 من خلال ربطهما للصراع الجزائري أكثر بباقي الدول الغربية بنسبة 65.39% في " لوفيغارو " و 85.1% في " ليبيراسيون " ، تليها في كليهما مباشرة فرنسا بنسبة 28.85% في الأولى مقابل 12.77% في الثانية، و على العكس اختلفت الصحيفتان خلال عام 1999، حيث تطرقت " ليبيراسيون " للدور الأمريكي فقط، بينما اقتصر تناول " لوفيغارو " لهذه الفئة على بقية الدول الغربية.

و يلاحظ من خلال العمودين البيانيين بأن الصحيفتان تطرقتا لدور إيران في الصراع منذ بدايته في عام 1992، مع ملاحظة أن " لوفيغارو " واصلت تناولها للدور الإيراني في العام الموالي بنسبة أكبر وصلت إلى 24.09%، في حين لم تبلغ نفس الفئة سوى 1% في يومية " ليبيراسيون "، كما يظهر اهتمامها و لو نسبياً بدور دول الجوار خلال عام 1992 بنسبة 4.65% في " لوفيغارو " و 15% في " ليبيراسيون " التي تبدو أكثر اهتماما بعلاقة بقية الدول العربية خاصة خلال عامي 1992 و 1994.

و سجل اهتمام صحيفة " لوفيغارو " بدور الولايات المتحدة الأمريكية أقصى نسبة له في عام 1997 بـ 29.37% مقابل نسبة 100% في صحيفة " ليبيراسيون " عام 1999.

تؤكد دراسات حول الصحافة الفرنسية إلى وجود اختلافات تكاد تكون كبيرة في مقارنة موضوعات داخلية، كالموقف من قضية طرد المجريين مثلاً ، لكن الموقف من قضايا السياسة الخارجية لا تخرج فيه الصحيفة عن توجهات الموقف الرسمي إلا في بعض التفاصيل، حتى أن هناك من يصفها بكونها ناطقة رسمية باسم وزارة الخارجية، و خصوصاً الموقف من الدول الإفريقية و الصراع في الشرق الأوسط، فالفرق

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 274 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 388 من الفصل الخامس.

بين الصحف اليمينية و الصحف اليسارية يظهر بالأساس في القضايا الداخلية⁽¹⁾، و هو ما يظهر من خلال نتائج العمودين البيانيين 10 و 29، فأثناء الأعوام التي شهدت استهدافاً واسعاً للرعايا و المصالح الفرنسية، زاد تركيز صحيفتي الدراسة على الدور الفرنسي في الصراع القائم في الجزائر، و يؤكد العمود البياني رقم 11* و العمود البياني رقم 30**، أن اليوميتان عملتا على تحليل مختلف جوانب هذا الدور، فقد تطرقتا للعلاقات الاقتصادية و التجارية و الثقافية المتينة التي تجمع الجزائر مع فرنسا، صف إلى ذلك حجم الجالية المشتركة هنا و هناك، و هو ما يجعل فرنسا معنية بشكل كبير بالصراع الجزائري، كما تناولتا التدخل الفرنسي من خلال الدعم الاقتصادي للسلطة الجزائرية و إفراطها في مساندتها العلنية لها، و طرحت كلاهما ضرورة عدم إقحام فرنسا نفسها في الصراع بين الطرفين (أي أنها غير معنية به) ،حتى لا تتحول إلى هدف بالنسبة للإسلاميين الذين يحملون منذ البداية نظرة عدائية نحو الغرب عموماً و فرنسا على وجه التحديد.

و يلاحظ أن اليوميتان حققتا أقصى اهتمام بالدور الفرنسي في عام 1996، فتجد أن يومية " لوفيغارو " ناقشت موضوع استهداف الجالية الفرنسية من أجل الوصول إلى الطريقة المثلى التي يجب أن تتعامل بها السياسة الخارجية الفرنسية حتى تتفادى ذلك، بينما انصب اهتمام يومية " ليبيراسيون " حول استهداف رجال الدين الفرنسيين و الجدوى من ذلك و التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة الجديدة على مسار العلاقات الثنائية بين الجزائر و فرنسا ،و يظهر لنا من خلال العمودين 10 و 29 بأن " لوفيغارو " أكثر اهتماماً من " ليبيراسيون " بعلاقة فرنسا بالصراع في عامي 1998 و 1994 ،وكان يفترض أن تبدو اليومية اليسارية أكثر اهتماماً خاصة و أن أكثر العمليات التي تمت ضد الجالية و المصالح الفرنسية قد حدثت خلال هذين العامين، و هو ما نجد تفسيراً له في مضمون الصحيفة التي أشارت في إحدى أعدادها*** إلى أن " الصراع العنيف الذي تعيشه الجزائر، قد تضررت منه فرنسا نفسها، لكن فرنسا و الفرنسيين لن يكونوا أبداً أكثر تأثراً من الجزائريين، لأنهم هم وحدهم من يعيشون يومياً في دوامة هذا الصراع " ، لذلك اهتمت صحيفة " ليبيراسيون " أكثر من " لوفيغارو " بإبراز مظاهر الصراع خلال هذين العامين****.

(1)-المصطفى مرادا ، لوفيغارو... الصحيفة الفرنسية التي تعتبر من أقدم جرائد العالم : مرجع سبق ذكره.

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 276 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 390 من الفصل الخامس.

***ملاحظة : أنظر الصفحة الخامسة في العدد الصادر يوم الاثنين 12 جولية 1993.

****ملاحظة : ارجع إلى العمودين رقم 5 و 24.

و يبدو أن " لوفيغارو " كانت أكثر ميلاً نحو تبني مواقف السياسة الخارجية الفرنسية، بحيث ظهر اهتمامها الكبير بالدور الفرنسي في الصراع منذ بداياته الأولى، و هو ما فعلته أيضاً " ليبيراسيون " لكن ليس بنفس درجة التركيز، كما أنها تطرقت فقط لفرضيات التضرر الفرنسي من الصراع بالإضافة إلى متابعتها لردود الفعل الرسمية الفرنسية اتجاه أحداث الصراع، لكن و على العكس نجد أن صحيفة " لوفيغارو " عرضت جميع أنواع الروابط الفرنسية اتجاه الصراع السياسي في الجزائر، و هو ما يتأكد أيضاً في عام 1997، فقد واصلت " لوفيغارو " اهتمامها بالدور الفرنسي، فركزت على موقفها من المجازر اللإنسانية التي وقعت خلال هذا العام، في حين تابعت " ليبيراسيون " مختلف ردود فعل الدول الغربية، ثم الفرنسية إزاء هذه المجازر. و اتفقت اليوميتان مجدداً في عام 1998، بتركيزهما على رصد مختلف المواقف الغربية مما يحدث في الجزائر، لاسيما مطالباتها بإيفاد لجان دولية للتحقيق في المجازر و انتهاكات حقوق الإنسان، و عرضت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " أوجه التشابه بين مشروع الدولة الإسلامية الذي جاءت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ و ظاهرة تنامي الإسلام السياسي في إيران، و أكدت كلاهما أن مشروع الإسلاميين في الجزائر مستوحى من النموذج الإيراني، و أن إيران لها دور في دعم الحركة الإسلامية في الجزائر. و لم تهتم كلتا الصحيفتين بدور كل من دول الجوار و باقي الدول الغربية في الصراع الجزائري، و الواضح أن ما كان يهم الصحيفتان معاً هو متابعة مدى تأثير الصراع على فرنسا بالدرجة الأولى و أوروبا و الغرب عموماً بالدرجة الثانية، و هذا بالنظر إلى ارتباط المصالح الفرنسية بالاستقرار السياسي في الجزائر من جهة، و قوة أوروبا و الدول الغربية الكبرى و بقائها بعيدة عن تهديدات الإسلاميين الجزائريين من جهة أخرى.

ن-المنظمات و علاقتها بالصراع :

يتضح لنا من خلال العمود البياني رقم 12 * و العمود البياني رقم 31 ** بأن يوميتا الدراسة اشتركتا في ربطهما للصراع ببعض المنظمات خلال الأعوام 1994 و 1995، 1997 و 1998، بالإضافة إلى عام 1993 في يومية " لوفيغارو " و عامي 1992 و 1999 في يومية " ليبيراسيون "، أي أنه ارتبط بالسنوات الأكثر عنفاً بالنسبة لصحيفة " لوفيغارو "، في حين لم تتطرق صحيفة " ليبيراسيون " لدور المنظمات سوى في عامي 1993 و 1996، و اقتصر تعرض الصحيفتين لدور المنظمات على كونها إما معنية أو متدخلة في الصراع.

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 278 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 393 من الفصل الخامس.

و يلاحظ من خلال العمود البياني رقم 31 أن يومية " ليبيراسيون " ركزت فيما يتعلق بعلاقة المنظمات بالصراع على تدخلها بشكل واسع، و هو ما يظهر خلال أعوام 1992 و 1994 و 1995 و 1997 و 1998 و 1999، في حين لم تعتبرها معنية بالصراع سوى في عام 1997 و بنسبة بلغ أقصاها 27.78% (منظمات أخرى)، و هنا أشارت إلى أن منظمة العفو الدولية مختصة في مجال حقوق الإنسان، و ما يحدث في الجزائر (أي المجازر) يعد انتهاكا واضحا لهذه الحقوق، و بالتالي تعتبر هذه المنظمة المعنية الأكبر بذلك.

و على العكس نجد أن يومية " لوفيغارو " - التي لم تتطرق لدور المنظمات سوى في السنوات الأكثر عنفاً في الصراع الجزائري - أكدت خلال عامي 1993 و 1994 بأن منظمات الاتحاد الأوروبي و هيئة الأمم المتحدة بالإضافة إلى منظمات داخلية فرنسية معنية بأحداث الصراع في الجزائر، فالاتحاد الأوروبي مثلا عليه أن يضمن مصالح دوله الأعضاء في الجزائر و الدول المحيطة بها، و أن يحميها من التأثيرات السلبية للصراع، و نلاحظ بأن الحديث عن هذا الدور تزامن مع السنوات التي شهدت استهدافا واسعا للمصالح الفرنسية و الأوروبية في المنطقة، و مع تصريحات قادة الإنقاذ التي ألمحت إلى وجود تواطؤ بين الغرب و السلطة الجزائرية.

في حين ركزت " لوفيغارو " في السنوات الأخرى على تدخل هذه المنظمات و خاصة هيئة الأمم المتحدة في الصراع من خلال متابعتها لردود أفعالها و مواقفها و مختلف المبادرات الصادرة عنها.

ي-انعكاسات الصراع السياسي :

يوضح لنا العمود البياني رقم 13 * و العمود البياني رقم 32 ** وجود اتفاق نسبي بين الصحيفتين في عام 1999، حيث ركزت كلاهما على التأثيرات السياسية للصراع بنسبة 82.69% في يومية " لوفيغارو " مقابل 56.67% في يومية " ليبيراسيون "، في حين اختلفت الصحيفتان فيما تبقى من سنوات الدراسة.

فقد ركزت صحيفة " لوفيغارو " على التأثيرات السياسية في عامي 1993 بنسبة 40% و 1998 بنسبة 33.08%، مقابل نسب 30.44% و 25.54% و 42% في صحيفة " ليبيراسيون " في أعوام 1992 و 1995 و 1997 على التوالي، كما اهتمت " ليبيراسيون " بالانعكاسات الأمنية للصراع مرة واحدة فقط و كانت في عام 1994 بنسبة 31.34%، مقابل مرتين في " لوفيغارو " خلال أعوام 1992 و 1997 بنسب 38.1% و 42.63%، و التي برزت من خلالها أي الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية في عام

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 279 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 394 من الفصل الخامس.

1994 بنسبة 31% ، و ذات الانعكاسات برزت مرتين من خلال صحيفة " ليبيراسيون " ب 56.1% و 33.65% في عامي 1996 و 1998 على التوالي، أما الانعكاسات الثقافية و الدينية فقد كانت الأبرز من خلال صحيفة " لوفيغارو " بنسب 33.02% و 63.64% في عامي 1995 و 1996 على التوالي، بينما برزت مرة واحدة فقط من خلال صحيفة " ليبيراسيون " بنسبة 39.83%، و كان ذلك في عام 1993، فمع بداية الصراع في الجزائر بإلغاء المسار الانتخابي، انصب اهتمام " لوفيغارو " حول تدهور الوضع الأمني، في حين اهتمت " ليبيراسيون " بفقدان السلطة لشرعيتها و هيبتها و قوتها، و تفاعلت في العام الموالي مع قتل المتقنين و الصحفيين و بالمقابل ركزت " لوفيغارو " على تراجع المبادئ الديمقراطية في الجزائر.

و اهتمت " ليبيراسيون " بشكل كبير للمرة الأولى و الوحيدة بالتأثيرات الأمنية للصراع في عام 1994، و الظاهرة من خلال تفشي العنف و الإرهاب و غياب الثقة، و بدورها ركزت " لوفيغارو " للمرة الأولى و الأخيرة أكثر على الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية، و ربطت معاناة الفرد الجزائري اجتماعيا و اقتصاديا بعجز السلطة عن مواجهة الجماعات الإرهابية، و أبرزت المخاوف من أن يكون ذلك سبباً في انتصار الإسلاميين، و نلاحظ أن صحيفة " لوفيغارو " ركزت أكثر خلال عامي 1995 و 1996 على الانعكاسات الثقافية و الدينية، و هو ما تزامن مع طرحها لقضية الاستهداف الفرنسي من قبل الإسلاميين و اعتبرت بأن التعصب الديني و تخلي الجزائريين عن مظاهر الحياة الأوروبية لا يخدم فرنسا، و قد يؤثر على العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة الثقافية منها، أما " ليبيراسيون " فقد اهتمت أكثر خلال عام 1995 بما أسمته بفشل مبادرة الحوار الوطني، في حين ركزت أكثر خلال عام 1996 بتدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و هو ما أظهرته من خلال سلسلة من الروبورتاجات.

و تزامناً مع المجازر التي وقعت خلال عام 1997، اهتمت " لوفيغارو " أكثر بالانعكاسات الأمنية لها، و لكن على العكس ركزت " ليبيراسيون " على الانعكاسات السياسية لهذه المجازر، خاصة و أنها تزامنت مع الانتخابات التشريعية التي فقدت أهميتها بالنظر للظروف التي نظمت فيها.

و في عام 1998، ركزت " ليبيراسيون " أكثر على الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال تناولها للوضع المعيشي لسكان المناطق التي مستها المجازر البشعة، في حين ركزت " لوفيغارو " على تأثيراتها السياسية، و في عام 1999، يلاحظ أن صحيفتي الدراسة اهتمتا بالتأثيرات السياسية لصراع المصالح و صراع السلطة الذي برز أكثر بعد استقالة الرئيس زروال في أعلى هرم السلطة، ما جعل هذه الأخيرة تفقد شرعيتها مجدداً.

المبحث الثالث : التحليل المقارن لاتجاه المعالجة الصحفية لليوميتين

نأتي في هذا الجزء من الدراسة إلى إجراء المقارنة بين اتجاه كل من يومية " لوفيغارو " اليمينية و يومية

" ليبيراسيون " اليسارية نحو موضوع الصراع السياسي في الجزائر.

1-تحليل الجداول الإحصائية المقارنة :

جدول رقم 63 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في اليوبيكين :

موضوعات رئيسية	اليوبيكين				ليبراسيون				لويكارد				الاتجاه	
	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي	مطلبي		
موضوعات رئيسية	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
	المطلبي		المطلبي		المطلبي		المطلبي		المطلبي		المطلبي		المطلبي	
أطراف الصراع السياسي	%52.2	178	%45.16	154	%2.64	9	%66.41	85	33.59%	43	%0	0	43.66%	93
													%52.11	111
دفع الصراع السياسي في الجزائر	%67.54	364	%28.38	153	%4.08	22	%75.41	184	18.85%	46	%5.74	14	61.02%	180
													%36.27	107
مظاهر الصراع السياسي في الجزائر	%72.66	2951	%25.75	1046	%1.58	64	%77.22	1919	21.41%	592	%1.37	34	65.49%	1032
													%32.61	514
الاعلان في الصراع السياسي	%36.87	2209	%53.10	3182	%10.03	601	%38.96	1290	52.76%	1747	%8.28	274	34.28%	919
													53.63%	1435
تحركات الصراع السياسي	%76.32	1112	%23.27	339	%0.41	6	%83.47	581	16.24%	113	%0.29	2	69.78%	531
													%29.7	226
الجميع	%55	6814	%39.38	4880	%5.62	696	%59.13	4059	36.2%	2484	%4.67	301	49.86%	2755
													%43.36	2396
													%6.78	375

يكشف الجدول رقم 63 عن تفوق الاتجاه السلبي من خلال يوميّتي الدراسة بتسجيله لنسبة 55% مقابل نسبة 39.38% للاتجاه المحايد، في حين شغل الاتجاه الإيجابي أقلّ نسبة بـ 5.62%، و يظهر لنا من خلال القراءة الأفقية لمعطيات نفس الجدول تفوق يومية " ليبيراسيون " من حيث الاتجاه السلبي، و بنسبة هامة تقدر بـ 59.13% مقابل نسبة 49.86% ليومية " لوفيغارو "، أي أنّ الفارق وصل إلى حدود الـ 10%، و هو ما يعني أنّ السلبية طغت أكثر على تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، كما يظهر تفوق يومية " لوفيغارو " من خلال الاتجاه المحايد و الإيجابي بشغلها لنسب 43.36% و 6.78% على التوالي مقابل نسب 36.2% و 4.67% على التوالي في يومية " ليبيراسيون "، أي أنّ صحيفة " لوفيغارو " مالت أكثر من صحيفة " ليبيراسيون " نحو الحياد في عرضها لأحداث الصراع، في حين أنّ العرض التصويري الإيجابي له ضعيف جداً في كليهما.

و يرجع تفوق " ليبيراسيون " في العرض التصويري السلبي لموضوع الدراسة إلى تركيزها أكثر من يومية " لوفيغارو " على التعليق على الموضوع و إبداء موقفها، و هو ما يدلّ عليه توظيفها الكبير لأنواع الرأي بالمقارنة مع " لوفيغارو ".*.

و تشير القراءة العمودية لنتائج الجدول رقم 63 إلى وجود اتفاق شبه كلي بين الصحيفتين، فلم تختلفا سوى من خلال اتجاه أطراف الصراع السياسي، فقد غلب الحياد في عرضها من خلال صحيفة " لوفيغارو " بنسبة 52.11%، في حين طغت السلبية عليها من خلال يومية " ليبيراسيون " بـ 66.41%، و ما عدا ذلك يلاحظ وجود تقارب كبير بين نسب الاتجاه المحايد و السلبي بينهما، مع ملاحظة أنّ نسب الاتجاه السلبي دائماً ما كانت أعلى في " ليبيراسيون "، و هذا لنفس السبب الذي سبق الإشارة إليه.

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل الأنواع الصحفية المستخدمة في يوميّتي الدراسة ضمن المبحث الأول من الفصل السادس.

و هو ما يدل عليه طغيان الاتجاه السلبي على دوافع الصراع و مظاهره و انعكاساته في كليهما بنسب 75.41% و 77.22% و 83.47% على التوالي في يومية " ليبيراسيون " ، مقابل نسب 61.02% و 65.49% و 69.78% على التوالي في يومية " لوفيغارو "، و على العكس غلب الاتجاه المحايد في عرضهما للفاعلين في الصراع بنسبة 53.52% في صحيفة " لوفيغارو " و 52.76% في صحيفة " ليبيراسيون "، أي أنّ كليهما عملتا على التزام الحياد اتجاه أبرز الفاعلين، و هو المبدأ الذي طبقتة السياسة الخارجية الفرنسية في أغلب فترات الدراسة*.

و تؤكد نتائج الجدول أن يومية " لوفيغارو " هي أكثر من عكست توجهات السياسة الخارجية الفرنسية بالمقارنة مع صحيفة " ليبيراسيون "، فقد التزمت الحياد حتى اتجاه ثنائيات الصراع أو أطرافه، و تقول إيزابيل غارسين مارو في هذا السياق، أنّ وسائل الإعلام تجد صعوبة في تبني خطاب مستقل في فترة الإرهاب، و يصبح خطابها بالتالي مرتبطاً بخطاب السلطة⁽¹⁾.

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(1)-Isabelle garcin-marrou, terrorisme, médias et démocratie : op.cit, page 97.

جدول رقم 64 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في اليرمين :

الوجهة و الاتجاه	اليرمين				اليرلسون				القطار				النسبة النسبة النسبة	
	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة	النسبة النسبة		
عناصر الموضوع 1	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
لجاعات	22	22	32	1	7	4	0	15	28	1	2.27	1	2.27	%
لجاعات لجاعات	17	17	34	0	7	4	0	10	30	0	0	0	0	%
لجاعات لجاعات	19	19	31	0	12	14	0	7	17	0	0	0	0	%
لجاعات لجاعات	87	87	17	0	53	13	0	34	4	0	0	0	0	%
لجاعات	33	33	40	8	6	8	0	27	32	8	11.94	8	11.94	%
لجاعات	178	178	154	9	85	43	0	93	111	9	4.23	9	4.23	%

يوضّح الجدول رقم 64 التفوق الطفيف للاتجاه السلبي على موضوع أطراف الصراع السياسي في اليوميتين بنسبة 52.2%، يليه الاتجاه المحايد بنسبة 45.16%، و لم يشغل الاتجاه الإيجابي سوى نسبة 2.64%. نجد أيضاً أن يومية " ليبيراسيون " كانت أكثر سلبية في عرضها لأطراف الصراع بنسبة 66.41% مقابل نسبة 43.66% في يومية " لوفيغارو "، التي مالت نحو الحياد أكثر بنسبة 52.11%، كما حضر الاتجاه الإيجابي من خلالها في هذا الموضوع و لو بنسبة ضعيفة تقدّر بـ 4.23%، في حين لم يظهر بتاتاً من خلال صحيفة " ليبيراسيون ".

و رغم أنّ صحيفة " لوفيغارو " مالت نحو الحياد أكثر في عرضها لصراع الجماعات الإسلامية- السلطة و الجماعات الإسلامية- الجيش، الجماعات الإسلامية-الجماعات الإسلامية، إلاّ أنها عبرت عن موقف سلبي واضح اتجاه صراع السلطة-الجيش بنسبة 89.47%، و هو ما تتشابه فيه مع صحيفة " ليبيراسيون " التي سجلت أقصى نسبة للاتجاه السلبي من خلال هذه الفئة بنسبة 80.3%، أي أنّ الصحيفتين عبّرتا عن رفضهما الصريح لصراع السلطة-الجيش، بينما كانت " ليبيراسيون " أقل سلبية اتجاه الصراعات الأخرى، حتى أنّها كشفت عن موقف محايد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية مع بعضها البعض. و هو ما يعني أنّهما لم تتحفظا في موقفهما اتجاه الصراع الذي جمع السلطة مع الجيش، لأنّ الجماعات الإسلامية لا تعتبر طرفاً فيه، و بالمقابل عبّرت الصحيفتين عن موقف محايد أو أقل سلبية اتجاه الصراعات التي تعد الجماعات الإسلامية إحدى أطرافها، أي أنّ سبب التحفظ هو الخوف من الإسلام الذي تمثله هذه الجماعات، و يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى النتيجة التي توصلت إليها إحدى الدراسات حول " قضية الحجاب الإسلامي "، و التي مفادها أنّ مصدر الخوف لدى فرنسا ليس الحجاب و لكن الإسلام، حيث تدل كلّ المحاولات من أجل القضاء على المظاهر الدينية في كلّ المؤسسات العمومية الفرنسية على الرغبة في منع تصاعد الدين الإسلامي في المجتمع الفرنسي، و الحفاظ على اللاتيكية الفرنسية⁽¹⁾.

(1)-Ibrahima mboup, l'affaire du voile islamique de 2003 dans la presse française (étude de cas avec " le nouvel observateur ") : mémoire de fin d'étude du cycle normal, institut supérieur de l' information et de la communication, rabat, Maroc, 2006-2007, page 93.

و يدلّ على ذلك أيضاً التزام كلا الصحيفتين بالحياد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية ضدّ بعضها البعض (70.83% في يومية " لوفيغارو " و 53.85% في يومية " ليبيراسيون ")، و الهدف من ذلك هو إبقاء فرنسا بعيدةً عن تأثيرات الصراع القائم في الجزائر خلال تلك الفترة.

و إذا كانت يومية " لوفيغارو " قد التزمت الحياد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية ضدّ كلّ من السلطة و الجيش، فعلى العكس من ذلك نجد أنّ صحيفة " ليبيراسيون " عبّرت عن موقفها السلبي اتجاه هذه الثنائيات، و هو ما يرجع إلى تحول الصراع فيها إلى عنف مسلّح، وظّفت فيه كل أساليب الحرب الممكنة*، أي أنّ الصحيفة انتقدت عنف هذه الثنائيات الصراعية و ليس أحد أطرافها.

*ملاحظة: ارجع إلى تحليل الجدول رقم 46 ضمن المبحث الثالث من الفصل الخامس.

جدول رقم 65: بيشل توزيع الانجاء على عناصر الموضوع 2 في اليوميين :

عناصر الموضوع 2	اليوميين				اليوميين				اليوميين				اليوميين و الينجاء						
	سبب		ايدي		سبب		ايدي		سبب		ايدي								
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد							
انجاء على منطقة	%68.07	81	%30.25	36	%1.68	2	%84.62	44	%15.38	8	%0	0	%55.23	37	%41.79	28	%2.98	2	انجاء على منطقة
انجاء حول القيم	%56.33	138	%35.92	88	%7.75	19	%61	61	%25	25	%14	14	%53.1	77	%43.45	63	%3.45	5	انجاء حول القيم
موزع مستطاح	%84.83	123	%14.48	21	%0.69	1	%84.81	67	%15.19	12	%0	0	%84.85	56	%13.64	9	%1.51	1	موزع مستطاح
موزع قيم	%73.33	22	%26.67	8	%0	0	%92.31	12	%7.69	1	%0	0	%56.82	10	%41.18	7	%0	0	موزع قيم
موزع	%67.53	364	%28.39	153	%4.08	22	%75.41	184	%18.85	46	%5.74	14	%61.02	180	%36.27	107	%2.71	8	موزع

يتبين لنا من خلال الجدول رقم 65 تفوق الاتجاه السلبي على دوافع الصراع السياسي في الیومیتین بنسبة 67.53%، في حين شغل الاتجاه المحايد نسبة 28.39%، و جاء الاتجاه الإيجابي في المرتبة الأخيرة بأضعف نسبة لم تتجاوز 4.08%.

و نلاحظ اتفاقاً كبيراً بين الصحيفتين فيما يخص النسب الجزئية الخاصة بكلّ منها على حدى من خلال الاتجاه السلبي، الذي شغل أعلى نسبة في كليهما بـ 61.02% في یومية " لوفیغارو " و 75.41% في یومية " لیبیراسیون " التي كانت أكثر سلبية في عرضها لدوافع الصراع.

بينما مالت " لوفیغارو " أكثر نحو الحياد، فقد حقق الاتجاه المحايد فيها نسبة 36.27%، بينما تقدر النسبة في " لیبیراسیون " بالنصف تقريباً أي 18.85%، كما نجد أنّ نسبة الاتجاه الإيجابي كانت أعلى من خلال صحيفة " لیبیراسیون " بـ 5.74% مقابل 2.71%.

و تشير القراءة العمودية لنتائج الاتجاه السلبي إلى اتفاق تام بين الصحيفتين في رفضهما التام لصراع المصالح الذي جاء سلبياً بنسبة تفوق 84% في كليهما، كما تفوق الاتجاه السلبي من خلال باقي عناصر الموضوع 2 في الصحيفتين معاً، مع ملاحظة التفوق الدائم لصحيفة " لیبیراسیون " من خلال نسب هذا الاتجاه.

فشغل الصراع على السلطة و الصراع حول القيم نسب 55.23% و 53.1% على التوالي في صحيفة " لوفیغارو " مقابل نسب 84.62% و 61% على التوالي في صحيفة " لیبیراسیون "، أمّا الصراع القديم فقد احتل أعلى نسبة من خلال یومية " لیبیراسیون " بـ 92.31%، و لم تتجاوز نسبته ضمن الاتجاه السلبي في یومية " لوفیغارو " حدود 58.82%.

و حقق الاتجاه الإيجابي أعلى نسبة من خلال مؤشر الصراع على القيم في كلتا الصحيفتين، لكن النسبة أعلى في الصحيفة اليسارية بـ 14%، في حين لم تتجاوز نسبة 3.45% في صحيفة " لوفیغارو " الیمنية، أي أنّ " لیبیراسیون " كانت أكثر دفاعاً عن الإسلام السياسي، من منطلق ضرورة التفريق الدلالي بين الإسلام السياسي، و هو فعل يستغل الدين لأغراض سياسية مقابل الإسلام كدين عقائدي يهتم بالحياة الروحية للإنسان⁽¹⁾.

(1)-فاتح لعقاب : مرجع سبق ذكره ، ص 346.

اتفقت الصحيفتان على انتقادهما الشديد لصراع المصالح و الذي جمع في أغلب فترات الدراسة بين السلطة و الجيش، و هي الثنائية التي تميز وصفها في الصحيفتين بالسلبية التامة*، لذلك كان من الطبيعي أن يتصف دافعها الرئيسي بالسلبية أيضاً.

و على الرغم من أنّ اليوميتين لم تؤكدتا كثيراً على فكرة ارتباط الصراع السياسي القائم خلال فترة الدراسة بمراحل سابقة من تاريخ الجزائر السياسي، إلاّ أنهما أكدتا على سلبية مؤشر صراع قديم، نظراً لربطهما لهذا الصراع بأسوأ الفترات التاريخية التي مرّت بها الجزائر، و الذي لا يمثل سوى انفجار للتراكمات و التناقضات التي جرى إهمالها من قبل الأنظمة السابقة.

و رفضت كلاهما دافع الصراع على السلطة، لأنّ إلغاء المسار الانتخابي (الذي هدفه حفاظ السلطة على سلطتها الفعلية) أمر غير قانوني، كما أنّ العمل على استعادة الحق بطرق عنيفة (الجهة الإسلامية للإنقاذ) يعدّ فعلاً غير مقبول.

أشرنا فيما سبق إلى أنّ " ليبيراسيون " دافعت عن الإسلام كدين سماوي لكنّها رفضت استعماله في السياسة، فهذا الأمر يعدّ وهماً لأنّ تطبيق مبادئ الإسلام في الحياة السياسية يتناقض مع مبادئ الديمقراطية، و بالنسبة ليومية " لوفيغارو " فقد رأت بأن الراديكالية ليس لها مستقبل في الجزائر، لأنّ جميع صحفيها الذين سبق لهم زيارة الجزائر (و هم كثيرون) يعتقدون بأنّ الهوية الجزائرية متعددة و لا بد من احترام ذلك⁽¹⁾.

*ملاحظة : ارجع إلى تحليل الجدول رقم 64.

(1)-مقابلة مع الصحفي تييري أوبرلي : سبق ذكرها.

يتضح من خلال الجدول رقم 66 طغيان الاتجاه السلبي على مظاهر الصراع السياسي في اليوميتين بنسبة 72.66%، و لم يحتل الاتجاه المحايد سوى نسبة 25.76%، و سجّل الاتجاه الإيجابي أقل نسبة بـ 1.58%.

كما شغل الاتجاه السلبي أعلى نسبة في كل صحيفة على حدى بـ 77.22% من خلال صحيفة " ليبيراسيون"، و 65.49% في صحيفة " لوفيغارو" التي تفوق الاتجاه المحايد من خلالها بنسبة 32.61% مقابل 21.41% ليومية " ليبيراسيون"، و شغل الاتجاه الإيجابي أضعف نسبة في كليهما بنسب 1.9% و 1.37% في كل من " لوفيغارو" و " ليبيراسيون" على التوالي.

و يظهر البعد السلبي بوضوح في اليوميتين من خلال مظاهر العنف و التصفية الجسدية بشغلها لنسب 71.35% و 74.46% على التوالي في يومية " لوفيغارو"، و 88.95% و 88.38% على التوالي في يومية " ليبيراسيون"، و ظهر الاتجاه السلبي بنسبة أقل في كليهما من خلال مؤشر اللجوء السياسي و هجرة السكان مسجلاً نسبة 56.92% في صحيفة " لوفيغارو" مقابل 54.55% في صحيفة " ليبيراسيون"، في حين تفوق الاتجاه المحايد على باقي المؤشرات في الصحيفتين محققاً أعلى نسبة بـ 68.42% في " لوفيغارو" من خلال مؤشر الخطاب السياسي، أما أعلى نسبة له من خلال صحيفة " ليبيراسيون" فكانت من خلال مؤشر المراقبة و الاعتقالات بـ 63.42%.

لقد ضمنّت التغطيات الإعلامية في جميع الحالات لمرتكبي العنف الصدى (التشهير بأفعالهم) الذي يبحثون عنه، كما عرضت مطالبهم و دوافعهم⁽¹⁾، و تشير دراسات عديدة إلى أن الفعل الإعلامي خلال الحروب و الصراعات يكون في الأغلب أقرب إلى الفعل الدعائي، حيث تمارس وسائل الإعلام أدواراً خارج دائرة ما هو أخلاقي أو مهني، و تتحول إلى أدوات لتنفيذ سياسات الدولة و استراتيجياتها، و بالتالي تصبح أداة من بين مجموعة أدوات تتناغم في أداؤها، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لهذه السياسات و الاستراتيجيات⁽²⁾.

و قد ركزت كلتا الصحيفتين على الجانب السلبي لمظاهر الصراع و لاسيما العنف و التصفية الجسدية، و ذلك بالنظر إلى العنف الذي صاحب الصراع القائم خاصة خلال السنوات السبع الأولى من فترة الدراسة، يضاف إلى ذلك العدد الهائل من القتلى الذين خلفهم الصراع.

(1)-Brigittle L. nacos : op.cit, page 102.

(2)-عبد الله الكندي : مرجع سبق ذكره ، ص13.

و أشارت يوميتا الدراسة إلى البعد السلبي الذي تحمله ظاهرتي اللجوء السياسي و هجرة السكان، مع ملاحظة اتفاقهما على ربطه بالتأثيرات السلبية لهاتين الظاهرتين على فرنسا نفسها، بفعل الطلبات المتزايدة للجوء السياسي في أوروبا عموماً و فرنسا على وجه الخصوص، و المخاوف من هجرة جماعية من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط نحو ضفتها الشمالية.

أكدت كلتا الصحيفتين على الجانب الإيجابي الذي تحمله المظاهرات و الاضطرابات و الاحتجاجات و المواجهات و التي جاءت بنسبة 17.74% في صحيفة " لوفيغارو " و 27.78% في صحيفة " ليبيراسيون "، و لكن بمضمون مختلف حيث أن اليومية الأولى اعتبرتها إيجابية عندما تخص بعض قادة الجماعات الإسلامية لاسيما " الجيا "، أو عندما تتحول إلى الوسيلة الوحيدة للتحكم في الوضع الأمني، أما اليومية الثانية فقد أكدت على تكريس هذه المظاهر لأهم مبادئ الديمقراطية ألا و هي حرية التعبير. و قد لاحظنا أن كلتا الصحيفتين عملتا على نقل مظاهر المراقبة و الاعتقالات من خلال التقارير الإخبارية، و هو ما جعل الحياد السمة الغالبة له في كلتا الصحيفتين.

و رغم أن كلتا الصحيفتين لم تهتما كثيراً بعرض الجوانب السلبية لخطاب أهم الفاعلين في الصراع بالنظر إلى تركيزهما أكثر على تحليل أيديولوجياتهم، إلا أن يومية " ليبيراسيون " مالت أكثر نحو انتقاد خطاب السلطة، و على العكس من ذلك نجد أن يومية " لوفيغارو " اعتبرته إيجابياً و أيدت مضمونه.

جدول رقم 67 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في اليربوعين :

اليربوعين				اليربوعون				اليربوعون				اليربوعون		عناصر الموضوع 4				
سائبي	مساوي	إيجابي	سائبي	مساوي	إيجابي	سائبي	مساوي	إيجابي	سائبي	مساوي	إيجابي	سائبي	إيجابي					
سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي	الكل	سائبي				
%34.48	569	%57.46	948	%8.06	133	%35.88	333	%56.47	524	%7.65	71	%32.69	236		%58.72	424	%8.59	62
%38.15	401	%51.38	540	%10.47	110	%38.74	246	%52.76	335	%8.5	54	%37.26	155	%49.28	205	%13.46	56	مساوي
%35.53	501	%54.75	772	%9.72	137	%33.10	242	%58.69	429	%8.21	60	%38.14	259	%50.52	343	%11.34	77	سائبي إيجابية نوعية
%57.14	3	%42.86	6	%0	0	%75	6	%25	2	%0	0	%33.33	2	%66.67	4	%0	0	سائبي إيجابية نوعية
%70	266	%28.95	110	%1.05	4	%77.14	162	%22.38	47	%0.48	1	%61.18	104	%37.06	63	%1.76	3	إيجابية إيجابية نوعية
%28.31	404	%56.48	806	%15.21	217	%37.68	301	%51.31	410	%11.01	88	%23.69	163	%57.56	396	%18.75	129	إيجابي
%36.86	2209	%53.18	3186	%9.96	397	%38.96	1290	%52.79	1748	%8.25	273	%34.28	919	%53.63	1438	%12.09	324	المساوي

يظهر من خلال الجدول رقم 67 طغيان الاتجاه المحايد على موضوع الفاعلين في الصراع بنسبة 53.18%، في حين حقق الاتجاه السلبي نسبة أقل تقدّر بـ 36.86%، و شغل الاتجاه الإيجابي نسبة معتبرة بـ 9.96%.

و تكشف معطيات الجدول تقارباً كبيراً في نتائج الصحيفتين، خاصة فيما يتعلق بنسبة الاتجاهين المحايد و السلبي اللذين حققا نسب 53.63% و 34.28% على التوالي في صحيفة " لوفيغارو " مقابل 52.79% و 38.96% على التوالي في صحيفة " لبييراسيون "، و شغل الاتجاه الإيجابي نسباً معتبرة في كليهما بـ 12.09% في صحيفة " لوفيغارو " و 8.25% في صحيفة " لبييراسيون ".

اتفقت الصحيفتان بتسجيلهما لأعلى نسبة ضمن الاتجاه السلبي من خلال الجماعات الإسلامية المسلحة بـ 61.18% في يومية " لوفيغارو " و 77.14% في يومية " لبييراسيون "، و اختلفتا فقط من خلال الحركة الإسلامية المسلحة التي عرضت ضمن الاتجاه المحايد بنسبة 66.67% في " لوفيغارو "، في حين طغت عليها السلبية في يومية " لبييراسيون " بنسبة 75%.

و عدا ذلك طغى الاتجاه المحايد على باقي الفاعلين و أهمهم في كلتا الصحيفتين فقد شغلت كل من السلطة، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسب 58.72%، 49.28% و 50.52% على التوالي في صحيفة " لوفيغارو " مقابل نسب 56.47%، 52.76% و 58.69% على التوالي في صحيفة " لبييراسيون "، و هو ما يعني أن صحيفتي الدراسة اتفقتا تماماً على التزام الحياد اتجاه الفاعلين الأساسيين في الصراع القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999، و هو نفس المبدأ الذي عملت به الخارجية الفرنسية في تعاملها مع ذات الصراع في ذات الفترة*.

في خضم الأزمة أو الصراع على الفاعلين أن يتموقعوا أو يتخذوا موقفاً معيناً اتجاه بعضهم البعض و اتجاه رهانات السلطة التي تمثل البعد السياسي للصراع⁽¹⁾، و وفقاً لذلك شهدت الساحة السياسية في الجزائر ثلاث فاعلين أساسيين و هم السلطة، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كما لا يمكن إقصاء الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) التي لعبت دوراً كبيراً في تأجيج الصراع، و قد تصارع هؤلاء ضدّ بعضهم البعض مشكلين ثنائيات صراعية**، و لم تكشف يوميتا الدراسة عن موقفهما الحقيقي من الفاعلين الرئيسيين و لكنهما اتفقتا على توجه سلبي واضح إزاء الجماعات الإسلامية المسلحة التي كانت وراء أغلب العمليات

*ملاحظة : ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثالث.

(1)-Bernard lamizet , sémiotique de l'évènement : op.cit, page 219.

**ملاحظة : لتفاصيل أكثر ارجع إلى دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها ضمن الملحق رقم 03.

الإرهابية في نفس الفترة، و خصوصاً تلك التي استهدفت الأجانب الذين كان جلمهم من الفرنسيين. اتفقت اليوميتان على اعتبار أن السلطة هي المتسبب الرئيسي في الصراع بإلغائها للمسار الانتخابي، و اعتبرتا أنه فعل غير شرعي، كما حملتا السلطة مسؤولية فوز الجبهة الإسلامية في الانتخابات لأنها - حسب رأيهما - سمحت لأشخاص معروفين بخطابهم المتطرف بإنشاء حزب معتمد، و يستثنى من هذا الانتقاد الرئيس محمد بوضياف الذي يعد شخصية تاريخية نزيهة، و تمكّن بفضل ذلك من إضفاء الشرعية على المجلس الأعلى للدولة طوال الفترة التي تولى فيها رئاسته، و قد افتقدت السلطة شرعيتها - وفقاً لمضمون تغطية الصحيفتين لموضوع الدراسة - منذ إلغاء الانتخابات، و عادت لتفقدتها من جديد بعد اغتيال الرئيس بوضياف.

و يلاحظ أن " لوفيغارو " - و على الرغم من انتقادها الشديد لها - أكدت على أن السلطة أحسن للفرنسيين من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنها ببساطة " أهون الشرين " ، و أشادت كلتا الصحيفتين بالحيش باعتباره القوة المنظمة الوحيدة في تلك الفترة، على الأقل مقارنة بالسلطة، لذلك فهو الوحيد القادر على مواجهة قوة و تنظيم الجماعات الإسلامية، و لكنهما أشارتا إلى تمكن هذه الجماعات من اختراق هذه المؤسسة المتينة، التي تتميز بنقطة ضعف أخرى و هي صراع الزمر داخلها.

كما اتفقتا على أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تضم على الأقل تيارين، تيار متعقل بزعامة عباسي مدني، و تيار متطرف بقيادة علي بلحاج، و نجد أن " ليبيراسيون " انتقدت كثيراً عدم قدرة التنظيم الأم (الجبهة الإسلامية) على تسيير مختلف التنظيمات التي انشقت عنها، و حسب تغطية الصحيفتين فالإسلاميون دائماً ما يتواجدون في وضعيات صراعية مع الآخرين سواء كان في الدول الإسلامية أو غيرها فهم لا يقبلون أن يعارضوا أو يتناقض معهم الآخرون، يستوردون و يصدرن نمطهم الحياتي (المظاهر)، و يهاجمون رموز الديمقراطية الغربية⁽¹⁾ .

و حظي الفاعلون الآخرون بأهم نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي في الصحيفتين بشغلهم لنسب 18.75% و 11.01% في كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " على التوالي، حيث أثنت اليوميتان على ما أسمته بالإسلاميين العصريين بقيادة محفوظ نحاح، و الذين تمكّنوا من تعويض " الحزب المحل " و امتصاص شعبيته، كما نوهتا بقوات الدفاع الذاتي بالنظر إلى مساعدتها على حسم الصراع لصالح الديمقراطية.

(1)-Ahmed adimi, la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française : op.cit, page 251.

جدول رقم 68. يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في البعثتين :

عناصر الموضوع 7	البعثة الأولى				البعثة الثانية				البعثة الثالثة				البعثة الرابعة				المجموع
	ساحبة	محايدة	مؤيدة	إيجابية	ساحبة	محايدة	مؤيدة	إيجابية	ساحبة	محايدة	مؤيدة	إيجابية	ساحبة	محايدة	مؤيدة	إيجابية	
حرياً	297	25.62%	103	0.5%	2	82.58%	147	17.42%	31	0%	0	66.97%	150	32.14%	72	0.89%	2
ليس	249	28.65%	100	0%	0	75.89%	107	24.11%	34	0%	0	68.27%	142	31.73%	66	0%	0
إيجابياً و إيجابياً	270	14.69%	47	0.94%	3	92.86%	143	6.49%	10	0.65%	1	76.51%	127	22.29%	37	1.20%	2
محايداً و محايداً	158	21%	42	0%	0	86.92%	93	13.08%	14	0%	0	69.89%	65	30.11%	28	0%	0
إيجابي	95	32.87%	47	0.7%	1	78.45%	91	20.69%	24	0.86%	1	67.14%	4	32.86%	23	0%	0
محايداً	1112	23.4%	341	0.28%	4	83.47%	581	16.53%	115	0%	0	68.78%	531	29.7%	226	0.53%	4

يكشف الجدول رقم 68 عن طغيان الاتجاه السلبي على موضوع انعكاسات الصراع السياسي في الجزائر في اليوميتين بتحقيقه لنسبة 76.32%، في حين سجّل الاتجاه المحايد نسبة 23.4%، أما نسبة الاتجاه الإيجابي فلم تتجاوز 0.28%، و قد سجلت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " أكبر نسبة لهما من خلال الموضوع 7 ضمن الاتجاه السلبي، مع تفوق لليومية الأخيرة بنسبة 83.47% مقابل 69.78% لليومية الأولى، التي حققت أعلى نسبة ضمن الاتجاه المحايد بـ 29.7% مقابل نسبة 16.53% ليومية " ليبيراسيون " .

و لم تتناول صحيفة " ليبيراسيون " موضوع الانعكاسات أبداً بشكل إيجابي، في حين ظهر هذا الاتجاه من خلال صحيفة " لوفيغارو "، لكن بنسبة ضعيفة جداً تقدّر بـ 0.53%.

و يظهر لنا من خلال القراءة العمودية لنتائج الاتجاه السلبي من خلال كل يومية على حدى، أن أقصى نسبة له ضمن الجريدتين كانت من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة 76.51% في " ليبيراسيون " و 92.86% في " لوفيغارو "، و سجلت الانعكاسات السياسية من خلال نفس الاتجاه نسبة 66.97% في يومية " لوفيغارو " مقابل 82.58% في يومية " ليبيراسيون "، أما الانعكاسات الأمنية، الثقافية و الدينية فقد شغلت نسب 68.27% و 68.89% على التوالي من خلال صحيفة " لوفيغارو " و 75.89% و 86.92% من خلال صحيفة " ليبيراسيون "، و تؤكد نتائج الجدول رقم 68 تركيز الصحيفتين على إبراز الجانب السلبي لانعكاسات الصراع، أي أنهما لم تكتفيا بنقلها و متابعتها و لكنهما أيضاً قدمتا موقفهما و تعليقاتهما بهذا الخصوص، مثلما سبق و أن ركزت كلاهما على النواحي السلبية لمظاهر الصراع نفسه.

و يلاحظ أن التصوير السلبي لهذا الموضوع ظهر أكثر من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية ثم الانعكاسات الثقافية و الدينية، و هذا في كلتا الصحيفتين، و هو ما يرجع بالأساس إلى عملها على إبرازها من خلال الروبورتاجات و مواد الرأي، أي أن كلاهما حرصت على إبداء الرأي حولها، و ما جعل هذه السلبية تظهر أكثر من خلال الصحيفة اليسارية " ليبيراسيون "، هو ربطها بين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور و تراجع هوية الدولة و قوتها و بالمقابل تزداد مصداقية الإسلاميين لدى الفرد الجزائري، كما اعتبرت أن التطرف الديني ينعكس سلباً على فرنسا نفسها، لأنه من شأنه التأثير على قوة علاقاتها - الثقافية خاصة - مع الجزائر.

و أشارت كلتا الصحيفتين إلى سلبيات إلغاء المسار الانتخابي و الذي كان له انعكاسات سياسية سلبية، تأتي في مقدمتها فقدان السلطة لشرعيتها داخلياً و خارجياً، ما أثر أيضاً على مكتسبات التجربة

الديمقراطية التي تحققت منذ تبني دستور 1989، وأدى غياب الاستقرار السياسي إلى عجز السلطة عن التحكم بالوضع الأمني الذي شهد انحرافات حتى قبل تنظيم الانتخابات التشريعية -ديسمبر 1991- وفقاً لتغطية الصحيفتين للموضوع.

2- إتجاه المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين :

بعد أن قارننا بين الاتجاه العام للمواضيع في صحيفتي الدراسة، ننتقل إلى المقارنة بين التغييرات التي عرفها اتجاه نفس المواضيع خلال كل سنة من سنوات الدراسة، و هذا بالاعتماد على الأعمدة البيانية الخاصة بفئة الاتجاه في كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " .

أ- اتجاه المواضيع الرئيسية :

يكشف لنا العمود البياني رقم 14* و العمود البياني رقم 33** عن تفوق الاتجاه السلبي على موضوع أطراف الصراع السياسي في عامي 1998 و 1999 في صحيفتي الدراسة بنسب 79.07% و 81.82% على التوالي في يومية " لوفيغارو " مقابل نسب 63.64% و 100% على التوالي في صحيفة " ليبيراسيون "، و هو نفس الاتجاه الذي تفوق على ذات الموضوع في أعوام 1992، 1993 و 1994، 1995، 1996، 1997 من خلال يومية " ليبيراسيون "، و على العكس نجد أنّ الاتجاه المحايد هو الذي تفوق على الموضوع خلال هذه الأعوام من خلال صحيفة " لوفيغارو "، ما عدا عام 1996 الذي لم يظهر فيه أصلاً موضوع أطراف الصراع السياسي.

و غلب الاتجاه السلبي على موضوع دوافع الصراع السياسي في اليوميتين في أعوام 1992، 1994 و 1995، 1998، 1999 مسجلاً نسب 51.35%، 51.35%، 63.33%، 87.5%، 100% على التوالي من خلال صحيفة " لوفيغارو " مقابل نسب 81.48%، 65%، 73.33%، 83.64% و 100% على التوالي في صحيفة " ليبيراسيون " التي استمرت تفوق الاتجاه السلبي من خلالها في باقي الأعوام أي 1993، 1996 و 1997 بـ 44.82%، 88.82% و 79.55% على التوالي، في حين برز الاتجاه المحايد خلال هذه الأعوام في صحيفة " لوفيغارو "، كما نجد أن أعلى نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي لهذا الموضوع في الجريدتين تحققت في عام 1993 و بلغت نسبتي 12.5% و 27.59% في كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " على التوالي، أي أن الأخيرة كانت أكثر إيجابية اتجاه موضوع دوافع الصراع السياسي .

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 295 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 408 من الفصل الخامس.

تواصل بروز الاتجاه السلبي من خلال صحيفة " ليبيراسيون " مع موضوع مظاهر الصراع السياسي مسجلاً نسباً ساحقة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، و هو الاتجاه الذي برز كذلك من خلال صحيفة " لوفيغارو " بدءاً من عام 1994 إلى غاية عام 1999، في حين تفوق الاتجاه المحايد في عامي 1992 و 1993 .

و على العكس، نجد بأن الاتجاه المحايد هو الذي تفوق من خلال موضوع الفاعلين في الصراع في الصحيفتين خلال أعوام 1994، 1995، 1997 و 1998 و 1999 ، و هو الاتجاه الذي تبنته " ليبيراسيون " اتجاه الفاعلين في الصراع منذ بداية تغطيتها لموضوع الدراسة في عامي 1992 و 1993، في حين بدت سلبية أكثر بنسبة 50% في عام 1996، و على العكس بدت يومية " لوفيغارو " سلبية اتجاه الفاعلين مع بداية الصراع بتسجيل هذا الاتجاه لنسب 52% و 46.46% في عامي 1992 و 1993 على التوالي، بينما حافظت على حيادها إزاءهم في عام 1996.

و عاد الاتجاه السلبي ليسجل تفوقاً واضحاً في الصحيفتين من خلال موضوع انعكاسات الصراع السياسي، و هو ما يظهر أكثر من خلال صحيفة " ليبيراسيون " .

و تشير القراءة الكمية المقارنة لمعطيات العمودين 14 و 33 إلى اتفاق الصحيفتين على التزام الحياد اتجاه أهم الفاعلين في الصراع بدءاً من عام 1994، و هو ما يتزامن مع بداية استهداف المصالح و الجالية الفرنسية في الجزائر، و الذي جعل فرنسا نفسها تتبنى خطاباً محايداً اتجاه الفاعلين في الصراع الجزائري*، و هو ما يعني أن موقف الصحيفتين اتجاههم مستمد من موقف السياسة الخارجية الفرنسية.

و يظهر من خلال حياد يومية " ليبيراسيون " اتجاه الفاعلين في العاميين الأولين من الصراع و على العكس أبدت " لوفيغارو " موقفاً سلبياً إزاءهم، أن اليومية اليمينية " لوفيغارو " اتفقت أكثر مع سياستها الخارجية من " ليبيراسيون " اليسارية، لأن فرنسا انتهجت مع بداية الصراع موقفاً عدائياً اتجاه الإسلاميين و مسانداً للسلطة، و لم تتبنى الحياد إلى بعد اختطاف الطائرة التابعة للخطوط الجوية الفرنسية**، على عكس صحيفة "ليبيراسيون" التي أكدت منذ البداية على ضرورة التزام الحياد حتى لا يتم إقحام فرنسا في هذا الصراع.

و يلاحظ أن مبدأ الحياد طبقته يومية " لوفيغارو " حتى اتجاه ثنائيات الصراع أو أطرافها و لم تكشف عن موقفها الحقيقي و المعارض لها سوى في عام 1998 و 1999، أي بعد أن تراجعت الجماعات الإسلامية كطرف أساسي في ثنائيات الصراع ضد السلطة و الجيش، و هو ما يؤكد من جديد أن مصدر الخوف هو

*ملاحظة: أنظر التعامل الفرنسي مع الصراع في الجزائر ضمن المبحث الثالث من الفصل الثاني .

**ملاحظة: ارجع إلى المبحث الثالث من الفصل الثاني.

الإسلام و ليس الصراع في حدّ ذاته، بينما نجد أن يومية " ليبيراسيون " أبدت موقفاً سلبياً اتجاه أطراف الصراع، لكن مع ملاحظة تناقص هذه السلبية في الأعوام الموالية، و هو الموقف الذي يتشابه نوعاً ما مع موقف اليومية اليمينية و الذي يعود إلى نفس السبب و هو الخوف من تهديدات الجماعات الإسلامية. اتفقت الصحيفتان معظم الوقت على رفض دوافع الصراع القائم في الجزائر، و هو الموقف الذي تواصل طوال فترة الدراسة في تغطية صحيفة " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة، و تراجعت عنه صحيفة " لوفيغارو " إلى حدّ ما، خصوصاً في عام 1996، و هو العام الذي ركزت فيه من خلال تغطيتها على دور فرنسا في الصراع الجزائري، لذلك حاولت تجنب إطلاق الأحكام على الدوافع المحركة له و لاسيما الإسلام السياسي. و حاولت يومية " لوفيغارو " مع البدايات الأولى للصراع التركيز على نقل مظاهر الصراع فقط و تحليل انعكاساته المستقبلية، لكن و مع تسارع حدة الصراع و كثرة أحداثه الدموية العنيفة، أصبح البعد التصويري السلبى هو الغالب على موضوعي مظاهر الصراع و انعكاساته من خلال تغطية هذه الصحيفة، في حين طغت السلبية على هذا الموضوع منذ البداية من خلال صحيفة " ليبيراسيون " .

ب- اتجاه أطراف الصراع :

يظهر من خلال العمود البياني 15 * و العمود البياني 34 ** اختلاف اتجاه الصحيفتين نحو صراع الجماعات الإسلامية - السلطة في عام 1992 و 1993، ففي الوقت الذي التزمت " ليبيراسيون " الحياد، عبرت " لوفيغارو " عن موقف سلبى اتجاهها، في حين اتفقت الصحيفتان في السنوات اللاحقة، حيث اختفت هذه الثنائية خلال عامي 1996 و 1999، كما التزمتا الحياد اتجاهها في عامي 1994 و 1995، و ظهرت ضمن الاتجاه السلبى بنسبة 100% من خلالهما في عامي 1997 و 1998. و اختلفت اليوميّتان تماماً من خلال صراع الجماعات الإسلامية - الجيش الذي ظهر أكثر باتجاه سلبى من خلال صحيفة " ليبيراسيون "، مقابل حياد صحيفة " لوفيغارو " في عام 1992، التي وازنت بين الاتجاهين السلبى و المحايد في عام 1993 بنسبة 50% لكلّ منهما، في حين عبرت " ليبيراسيون " عن موقف محايد، و كشفت كلاهما عن موقف سلبى اتجاه هذه الثنائية في عام 1994، و التي اختفت من تغطية " ليبيراسيون " في باقى فترة الدراسة، في حين عادت للظهور مرتين من خلال صحيفة " لوفيغارو " باتجاه سلبى في العام الموالي، و محايد في عام 1997.

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 299 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 411 من الفصل الخامس.

و بالمقابل اتفقت الصحيفتان تماماً على التزام الحياد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض في سنوات 1994، 1996، 1997 و 1998، في حين عبرتا عن موقف سلبي اتجاهه في عام 1992 بنسبة 50% في صحيفة " لوفيغارو " و 100% في صحيفة " ليبيراسيون "، و اختلف اتجاههما نحو هذه الثنائية في عامي 1993 و 1995 .

و لم تخف كلتا الصحيفتين موقفهما السلبي الصريح اتجاه صراع السلطة ضد الجيش في أعوام 1993 و 1994، 1995، 1997، 1998، 1999 و الذي ظهر بالاتجاه السلبي بنسب 75%، 100% و 50%، 100%، 95.65% و 100% على التوالي من خلال صحيفة " لوفيغارو " ، مقابل نسب 100%، 83.33%، 100%، 76.92%، 68.97% و 100% على التوالي .

و يظهر من خلال القراءة الكمية السابقة بأن صحيفتي الدراسة اختلفتا في اتجاههما نحو ثنائية الصراع التي جمعت بين الجماعات الإسلامية و السلطة خلال العامين الأولين للصراع، و لكن و منذ أصبحت فرنسا مستهدفة التزمت كلاهما الحياد عملاً بمنهج السياسة الخارجية الفرنسية خلال عامي 1994 و 1995، و بعد أن توقف استهداف الرعايا و المصالح الفرنسية، كشفت كلاهما عن معارضتهما التامة (100%) لصراع السلطة مع الجماعات الإسلامية، و هو الأمر الذي تزامن مع المجازر اللإنسانية التي وقعت في مناطق من الجزائر، و التي خصت بتغطية خاصة من قبل صحيفتي الدراسة.

و على العكس سجلت يوميتا الدراسة اختلافاً شبيه تام في اتجاههما من خلال صراع الجماعات الإسلامية - الجيش، حيث بدى موقف " لوفيغارو " متذبذباً و تراوح بين الحياد و السلب، و بالمقابل لم تظهر هذه الثنائية من خلال صحيفة " ليبيراسيون " سوى في الأعوام الثلاثة الأولى و يلاحظ أنها مالت خلالها نحو السلبية أكثر بسبب تركيزها على العنف المتبادل بين الطرفين خلال الأعوام الأولى من الصراع. و يلاحظ طغيان الحياد على تغطية الصحيفتين للصراع الذي جمع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض، خاصة في السنوات التي شهدت استهداف المصالح الفرنسية من قبل هذه الجماعات، بالنظر إلى التهديد الكبير الذي شكلته - خاصة " الجيا " - لفرنسا، و هو الموقف الذي يؤكد مرة أخرى تطابق توجه الصحيفتين مع توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، و يتوافق مع المذهب القائل بارتباط خطاب وسائل الإعلام بخطاب السلطة في فترة الإرهاب⁽¹⁾.

(1)-Isabelle garcin-marrou, terrorisme , médias et démocratie : op.cit , page 97.

إن التزام الصحيفتين للحياد اتجاه ثنائيات الصراع السابقة يعود إلى كون الجماعات الإسلامية طرفاً فيها، و هو ما يدل عليه المعارضة الشديدة لهما لصراع السلطة -الجيش، فقد كشفتنا عن هذا الموقف لأنّ الجماعات الإسلامية ليس طرفاً في هذه الثنائية الصراعية، فمصدر الخوف من تأثيرات الصراع لا يكمن في الصراع ذاته و إنما إلى كون الإسلام السياسي أحد طرفيه.

ج-اتجاه دوافع الصراع :

يشير العمود البياني رقم 16* و العمود البياني رقم 35** إلى طغيان الاتجاه السلبي على دافع الصراع على السلطة خلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال صحيفة " ليبيراسيون " محققاً نسب 81.82%، 62.5% و 50%، 100%، 100%، 100% و 100% في أعوام 1992، 1993 و 1994، 1995، 1997 و 1998، 1999 على التوالي، و طغى نفس الاتجاه من خلال نفس الدوافع في صحيفة " لوفيغارو"، لكن اقتصر على سنوات 1994، 1995، 1998 و 1999 محققاً نسب 66.67%، 55.33%، 91.67% و 100% على التوالي، في حين برز الحياد أكثر في سنوات 1992 و 1993 و 1997.

و هو ما يعني أن يومية " ليبيراسيون " عبرت عن موقف رافض للصراع على السلطة منذ بداية الصراع، و تواصل هذا الرفض على امتداد سنوات الدراسة انطلاقاً من أن هذا الصراع يمثل تراجعاً كبيراً للديمقراطية، و بالمقابل لم تهتم يومية " لوفيغارو " كثيراً بالتعليق حول هذا الدافع، لكن و بمجرد استهداف المصالح الفرنسية في الجزائر بدأت في انتقاده، و زادت حدة اتجاهها السلبي نحوه في العامين الأخيرين لفترة الدراسة نظراً لربطها بينه و بين صراع السلطة - الجيش و هي الثنائية التي قدمت خلال نفس الفترة بشكل سلبي .

و بالنسبة للصراع حول القيم، فقد سيطر عليه الاتجاه السلبي من خلال يومية " لوفيغارو " في عام 1992 بنسبة 70%، و تراجعت هذه السلبية خلال العامين المواليين، في حين نلاحظ ظهوراً معتبراً له من خلال الاتجاه الإيجابي في يومية " ليبيراسيون " في عامي 1992 و 1993 بـ 15.38% و 53.33% على التوالي، و مالت الصحيفتان أكثر نحو الحياد في وصفهما لصراع القيم في الأعوام الموالية التي ظهر فيها. و هو ما يعني أن " لوفيغارو " انتقدت مع بداية الصراع محاولة الإسلاميين لفرض الإسلام السياسي في

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 303 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 414 من الفصل الخامس.

الجزائر، لكنها مالت أكثر نحو الحياد فيما تبقى من فترة الدراسة حتى لا تساهم في تحريض الإسلاميين ضد فرنسا، لكن و على العكس دافعت " لبييراسيون " خلال العامين الأولين للصراع عن الإسلام كأبرز دافع للصراع، و أكدت على ضرورة التفريق بينه و بين الفاشية، و في نفس الوقت انتقدت توظيف الإسلام في السياسة، لتتبنى بعدها - هي الأخرى - سياسة الحياد التي اتبعتها السياسة الخارجية الفرنسية.

و يظهر من خلال العمودين البيانيين 16 و 35 طغيان الاتجاه السلبي على صراع المصالح من خلال الصحيفتين، لكن يبدو جلياً أن نسب السلبية أعلى في صحيفة " لبييراسيون "، و هو ما يعود إلى سببين، يتمثل الأول في ربط كلتا الصحيفتين لصراع المصالح بثنائية الصراع التي جمعت السلطة مع الجيش، و قد سبق و أن أشرنا إلى أن يومية " لبييراسيون " ركزت أكثر على هذه الثنائية*، كما أن هذه الصحيفة أكدت على أمر سلبي آخر - حسبها - لصراع المصالح و هو مساهمته في دعم قوة و مشروعية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنه تسبب في تراجع قوة و هيبة طرفيها و هما السلطة و الجيش .

و رغم أن كلتا اليوميتين لم تعتمدا كثيراً على السيرورة التاريخية للنظام السياسي الجزائري (صراع قديم) لتفسير الصراع القائم في الجزائر، إلا أنهما مالتا أكثر نحو السلبية في عرض هذا الدافع لكن مع اختلافهما في تفسير هذه السلبية، فصحيفة " لوفيغارو " أكدت أن بداية الصراع تعود إلى عام 1988 عندما سمح الرئيس بن جديد للإسلاميين بإنشاء حزب معتمد، أدى فيما بعد إلى الفوضى العارمة، أما صحيفة " لبييراسيون " اعتبرت أن الصراع يعود بالأساس إلى السلبيات و التراكمات التي خلفها نظام الحزب الواحد و التي لم تظهر سوى في عام 1992.

د- اتجاه مظاهر الصراع :

يكشف العمود البياني رقم 17** و العمود البياني رقم 36*** عن ميل يومية " لوفيغارو " أكثر نحو الحياد في وصفها لمظاهر الصراع القائم في الجزائر، فهي اكتفت بنقل هذه المظاهر دون التعليق عليها كثيراً عدا انتقادها لفرض حالة الطوارئ و إلغاء المسار الانتخابي، و هو الأمر الذي استمر من خلالها في العام الموالي، و على العكس طغت السلبية على ذات مؤشرات الموضوع من خلال صحيفة " لبييراسيون "، بتحقيق مؤشر الخطاب السياسي، المظاهرات و الاحتجاجات و الإضرابات و المواجهات، العنف، التصفية الجسدية لنسب 60%، 57.14%، 90.91%، 80.65% على التوالي، فقد

*ملاحظة : أنظر تحليل أطراف الصراع السياسي ضمن العنصر الثاني من المبحث الثاني في الفصل السادس.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 306 من الفصل الرابع.

***ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 417 من الفصل الخامس.

انتقدت الخطاب المتطرف للجهة الإسلامية للإنقاذ، و نجد أن أقل نسبة للاتجاه السلبي بلغت 36.36%، كانت من خلال مؤشر المراقبة و الاعتقالات و الذي اعتبرته سبباً في زيادة استقراز الإسلاميين، و في أحيان أخرى أثبت على هذا الإجراء لدوره في الحد من خطورة الإسلاميين.

و اختلفت " ليبيراسيون " عن " لوفيغارو " في عام 1993 بتحقيقها لنسبة هامة في الاتجاه الإيجابي، و كانت من خلال مؤشر المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات بـ 60%، حين أشارت عدة مرات إلى الوعي الكبير لدى الفرد الجزائري و قدرته على الإفصاح عن رأيه دون خوف، كما اختلفت عنها أيضاً في بروز الاتجاه السلبي من خلال مؤشرات الخطاب السياسي، العنف و التصفية الجسدية بنسب ساحقة، في حين طغى الحياد على مؤشري اللجوء السياسي و هجرة السكان و المراقبة و الاعتقالات.

نستنتج من ما سبق أن تركيز صحيفة " لوفيغارو " على تحليل الفاعلين في الصراع جعلها تهتم فقط بنقل مظاهر الصراع دون التعليق عليها، فيما لم يمنع ذلك " ليبيراسيون " من تقديم وجهة نظرها بخصوص هذا الموضوع، رغم أن كلاهما استخدمتا أنواع الرأي بكثافة خلال العامين الأولين من الصراع*.

و اختلف اتجاه الصحيفتين نحو مظاهر الصراع خلال عام 1994، ففي الوقت الذي تخلت فيه صحيفة " ليبيراسيون " عن سلبيتها و توجهت أكثر نحو الحياد بسبب استعمالها الكثيف للأنواع الإخبارية خلال هذا العام، نجد و على العكس ظهر الاتجاه السلبي بشكل واضح لأول مرة من خلال صحيفة " لوفيغارو " عدا مؤشر الخطاب السياسي الذي طغى عليه الحياد مجدداً، و هو ما تواصل عبر هذه الصحيفة في العامين المواليين أي 1995 و 1996، و بالتالي ترجع هذه السلبية إلى استهداف الرعايا و المصالح الفرنسية، و هو ذات السبب الذي جعل الاتجاه السلبي يتفوق مجدداً من خلال صحيفة " ليبيراسيون " خلال هذين العامين ما عدا مؤشري المظاهرات و الإضرابات...، و المراقبة و الاعتقالات الذين برزا أكثر ضمن الاتجاه المحايد .

و يلاحظ من خلال العمودين البيانيين 17 و 36 بروز مؤشر هجرة السكان و اللجوء السياسي بشكل تصاعدي ضمن الاتجاه السلبي منذ عام 1994، و هو ما يعود إلى ربط الصحيفتين بين هاتين الظاهرتين و تضرر فرنسا من الصراع، بحكم أنها أكثر بلد يهاجر إليه الشباب الجزائري، و الأكثر تساهلاً مع طلبات اللجوء السياسي وفقاً لتغطية اليوميتين، و هو ما من شأنه نقل الصراع إلى داخل فرنسا.

*ملاحظة : ارجع إلى العمودين رقم 03 و 22.

تناقصت القيمة السلبية لمظاهر الصراع نوعاً ما في الصحيفتين خلال عامي 1997 و 1998، ما عدا مؤشري العنف و التصفية الجسدية اللذين حافظا على نسب عالية ضمن الاتجاه السلبي، و هو ما يفسر بكونهما المظاهر الأبرز في المجازر اللاإنسانية التي وقعت في مناطق متفرقة من الجزائر، و التي لقيت اهتماماً واسعاً من قبل يوميّتي الدراسة.

اشتركت الصحيفتان في عام 1999 على تأكيدهما على نقاط القوة و الإيجاب التي ميزت خطاب الفاعلين خلال هذا العام، و تحديدا خطاب السلطة الممثلة في شخصية الرئيس المستقل اليامين زروال، و بالمقابل بقي الاتجاه السلبي حاضراً من خلال بعض مؤشرات مظاهر الصراع، مثل التصفية الجسدية و العنف من خلال يومية " ليبيراسيون " و هجرة السكان و اللجوء السياسي من خلال يومية " لوفيغارو "، و هو ما يدل على اعتماد كلتا الصحيفتين للإثارة و التهويل في تغطيتهما للصراع القائم في الجزائر .

ل-اتجاه الفاعلين في الصراع :

تشير معطيات العمود البياني رقم 18* و العمود البياني رقم 37** إلى اختلاف موقف الصحيفتين من الفاعلين الأساسيين في الصراع خلال العام الأول من الصراع، فقد تفوق البعد التصويري السلبي لكل من السلطة، الجيش، الجبهة الإسلامية للإنقاذ بتحقيقه لنسب 55%، 66.67% و 49.15% على التوالي في يومية " لوفيغارو "، في حين طغى الحياد على وصفهم من خلال صحيفة " ليبيراسيون " بشغل هذا الاتجاه لنسب 51.61% (السلطة)، 70.97% (الجيش)، 47.46% (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) .

و يلاحظ اختلاف الصحيفتين في اتجاههما نحو الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأبرز فاعل خلال عام 1992، بحيث احتلت أعلى نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي بنسبة 23.73% من خلال صحيفة " لوفيغارو " التي دافعت عن هذا الحزب، لأنها اعتبرت أن ما بدر من مناضليها هو رد فعل طبيعي بعد إلغاء المسار الانتخابي، في حين سجّل ذات الحزب أعلى نسبة ضمن الاتجاه السلبي في صحيفة " ليبيراسيون "، التي و على العكس انتقدت ردود الفعل العنيفة لمناضليها و الخطاب الاستفزازي و المتطرف لقادتها، في حين حققت السلطة أعلى نسبة ضمن الاتجاه الإيجابي بـ 25.81%، و هو ما يعود إلى إشادة الصحيفة خلال النصف الأول من هذا العام بشخصية الرئيس بوضياف.

كما اختلفت الصحيفتان أيضاً في عام 1993، فقد تخلت " لوفيغارو " عن دفاعها عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي سجلت نسبة 60.87% ضمن الاتجاه السلبي، بعد اختطاف العاملين الثلاث في القنصلية

*ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 309 من الفصل الرابع.

**ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 420 من الفصل الخامس.

الفرنسية بالجزائر العاصمة، و بالمقابل سجل كل من السلطة و الجيش نسب 34.62% و 42.86% ضمن الاتجاه الإيجابي، بسبب تفضيل الصحيفة لدكتاتورية السلطة على دكتاتورية الإسلاميين، و على العكس زاد البعد السلبي لدى " ليبيراسيون " اتجاه السلطة و وصل إلى نسبة 29.78%، فقد ركزت على ضعف السلطة في مواجهتها للجماعات الإسلامية، ما استدعى تدخل المؤسسة الأقوى و هي الجيش، و الذي حقق بعدا إيجابياً قيمته 14.14%، و أبتقت على سلبيتها اتجاه الحزب الإسلامي الذي شغل نسبة 35.35%، ضمن الاتجاه السلبي، حيث أشارت الصحيفة إلى اختراق الإسلاميين للمؤسسة العسكرية.

و إذا كانت الصحيفتان قد اختلفتا كلياً في اتجاههما نحو الفاعلين الأساسيين خلال العامين اللذين تلا إلغاء المسار الانتخابي، فعلى العكس فقد اتفقتا تماماً خلال أعوام 1994، 1995 و 1996، و هي السنوات التي شهدت استهدافاً واسعاً للأجانب في الجزائر و خصوصاً منهم الفرنسيين، و السبب هو الخطاب الفرنسي المعادي للإسلاميين الجزائريين، ما جعل كلتا الصحيفتين تلتزمان الحياد اتجاه أبرز الفاعلين، عملاً بمبدأ الخطاب المحايد الذي تبنته السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه ما يحدث في الجزائر خلال ذات الفترة.

مع ملاحظة أن البعد السلبي اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ عاد ليرتفع في كلتا الصحيفتين خلال عام 1996، و لكن مع اختلاف في السبب ، فيومية " لوفيغارو " فتحت المجال أمام المتعاونين لمناقشة الكيفية المثلى للتعامل الفرنسي مع الإسلام السياسي، في حين اهتمت " ليبيراسيون " كثيراً بقضية مقتل رهبان تبشرين .

و بعد أن تلاشت قوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ و توقف استهداف الأجانب في الجزائر في أعوام 1997 و 1998 و 1999، لم تتخلى صحيفة " لوفيغارو " عن حيادها اتجاه أهم الفاعلين في الصراع، في حين أبتقت على موقفها السلبي اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تعد تشكل مصدر خطر لفرنسا، و على العكس زاد البعد السلبي ليومية " ليبيراسيون " اتجاه جميع الفاعلين، حيث رفضت الصحيفة أن تحمل الجماعات الإسلامية المسلحة وحدها مسؤولية المجازر التي حدثت في عامي 1997 و 1998، و أكدت أن السلطة و الجيش أيضاً مسؤولون عن ذلك بسبب عجزهم عن حماية الفرد الجزائري من تأثيرات الصراع، في حين اقتصر البعد السلبي لها في عام 1999 على كل من السلطة و الجيش حيث انتقدت انشغالهما بصراع المصالح.

و اتفقت اليوميتان على محافظتهما على البعد التصويري السلبي اتجاه الجماعات الإسلامية المسلحة خلال كل سنة من السنوات التي ظهرت فيها، أي أن موقفهما منها لم يتغير طوال فترة الدراسة ، خاصة و أنها تبنت جلّ العمليات التي تمت ضدّ الأجانب عموماً و الفرنسيين على وجه الخصوص.

و يلاحظ من خلال ما سبق أن اختلاف التوجه التحريري للصحيفتين (" لوفيغارو " يمينية و " ليبيراسيون " يسارية)، لم يؤدي إلى اختلاف اتجاههما نحو أهمّ الفاعلين في الصراع، بل سجلنا توافقاً كبيراً بينهما بهذا الخصوص، كما أن موقفهما تماشى بالتوازي مع موقف السياسة الخارجية الفرنسية.

و يمكن الحديث عن الصحافة و السياسة الخارجية في إطار تكاملية الأدوار و تصارعها، و ينجم هذا التكامل عن حاجة السياسيين للجهود و الأعمال الصحفية للإعلام بنشاطات سلطة السياسة الخارجية و شرح مواقفها و قراراتها، و البحث عن غطاء شرعي لها و تقديمها للجمهور بما يكسب السياسيين حكم و تأييد هذا الجمهور، كما تبرز في المقابل حاجة الصحف لمعرفة الجديد عن مجال الشؤون الخارجية من أجل تلبية الحاجات الإعلامية لقرائها .

ما يستدعي التعامل مع صانعي القرار كمصدر للمعلومات الرسمية، حتى تتمكن الصحف من أداء دورها، و في هذا الإطار لا يمكن نكران التعاون التام الذي يبرز في حالة وجود عدو مشترك* ، فتتوحد التوجهات الرسمية الخاصة بالسياسة الخارجية مع توجهات المعالجة الصحفية - كما في حالة الحروب و الأزمات - تحت شعار الدفاع عن المصلحة الوطنية⁽¹⁾، و هو ما تجلّى في تغطية الصحيفتين اليمينية و اليسارية للصراع القائم في الجزائر خلال فترة الدراسة، خاصة من خلال موضوع الفاعلين في الصراع، و هو الموضوع الأبرز في تغطية الصحيفتين لموضوع الدراسة** .

ن-اتجاه انعكاسات الصراع :

يظهر لنا من خلال العمود البياني رقم 19 *** و العمود البياني رقم 38 **** أن الانعكاسات السياسية و الأمنية هي أكثر الانعكاسات التي عرضتها صحيفتي الدراسة ضمن الاتجاه السلبي في عام 1992، فقد سجلت نسب 100% و 50% على التوالي من خلال يومية " لوفيغارو "، مقابل نسبة 100% لكل منهما من خلال يومية " ليبيراسيون "، في حين سيطر الاتجاه المحايد على باقي الانعكاسات في كليهما، التي طرحت من خلالهما على شكل فرضيات مستقبلية محتملة دون إطلاق الأحكام، لأنه كان من المبكر التنبأ بالتأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية الدينية للصراع مع بداياته الأولى.

*ملاحظة : و هو الإسلام السياسي في حالة الصراع القائم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

(1)- هشام عطية عبد المقصود محمد : مرجع سبق ذكره، ص 157.

**ملاحظة : أنظر الجدول رقم 59.

***ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 312 من الفصل الرابع.

****ملاحظة : ارجع إلى الصفحة رقم 423 من الفصل الخامس.

و على العكس انتقدنا إلغاء المسار الانتخابي و تطبيق حالة الطوارئ لأنهما ساهما في فقدان السلطة لشرعيتها، و هو ما تأكد أكثر بعد اغتيال الرئيس بوضياف.

و مع اشتداد حدّة الصراع بين مختلف الأطراف بعد انضمام التنظيمات المسلحة المنشقة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ إليه، و عدم قدرة قادة هذا الحزب على التحكم فيها، أصبحت تأثيرات الصراع شديدة الوضوح في جميع المجالات، لذلك استمرت متابعة اليوميتين لحالة الانسداد السياسي في الجزائر حتى بعد إعادة تأسيس مختلف مؤسسات الجمهورية (رئاسة الجمهورية و البرلمان)، كما خصصت كلتاها جل الروبورتاجات لنقل صورة عن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور الذي تعيشه مختلف فئات المجتمع، و يلاحظ في هذا الإطار ربط الصحيفتين بين تدهور المستوى المعيشي و الاقتصادي و تنامي قوة و مصداقية الإسلاميين، خاصة في ظل ضعف السلطة في مواجهتها مع الجماعات الإسلامية.

و فيما يخص الانعكاسات الثقافية و الدينية، فقد ركزت " لوفيغارو " على انتشار ما أسمته بالتطرف الديني الذي يتمثل في تخلي الجزائريين عن النمط المعيشي الأوروبي، و ربطت مساوئه بالعلاقات الثقافية الجزائرية -الفرنسية المهددة بفعل ذلك، في حين انتقدت " ليبراسيون " أكثر استهداف الطبقة المثقفة و الجدوى من ذلك، و أقرت أن ذلك يمثل استهدافا للفكر و حرية التعبير.

النتائج العامة :

1-أوجه التشابه:

- اهتمت يوميتي الدراسة بمتابعة موضوع الصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة 1992-1999 و هو ما يدل عليه حجم الأعداد و المواد الإعلامية و كذا المساحة المخصصة له في كليهما.
- يمثل تنامي ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر مع بداية التسعينيات من القرن الماضي أحد أبرز العوامل المفسرة لاهتمام كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " بموضوع الدراسة خلال نفس الفترة .
- سجل اهتمام اليومييتين بموضوع الدراسة أقل النسب خلال عام 1999 بعد تراجع قوة الجماعات الاسلامية كأهم فاعل في الصراع في السنوات السابقة من فترة الدراسة .
- إن الصور الفوتوغرافية هي أكثر الصور استعمالا من قبل صحيفتي الدراسة بهدف نقل صورة للقارئ عن الصراع الدائر في ظل استحالة الوصول إلى مواقع الصراع الحقيقية ، و على العكس استعملت الرسوم و الخرائط في كليهما بنسب أقل .
- اعتمدت اليومييتان بشكل كبير على وكالتي " رويترز " و " أ.ف.ب " (AFP) للحصول على صور فوتوغرافية تبرز وقائع الصراع القائم في الجزائر و مختلف مظاهره .
- حلت كلتا الصحيفتين من خلال مواد الرأي مستقبل الإسلام السياسي في الجزائر و الدور الفرنسي في الصراع و أسباب استهداف المصالح الفرنسية .
- عكفت يوميتي الدراسة من خلال الريبورتاج على إبراز معاناة الجزائريين و وضعية المرأة و المفكرين في خضم الصراع و كذا " فرض " الإسلاميين لمشروع الدولة الإسلامية على المجتمع .
- اشتركت الصحيفتان في الاستعمال الضئيل للبورترتي و مواطن توظيفه التي تمحورت في كليهما حول وصف شخصية الرئيس بوضياف و كذا رجال الدين الفرنسيين المقيمين بالجزائر خلال فترة الصراع بالإضافة الى شخصيات بارزة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
- اتفقت اليومييتان في توظيفهما للمصادر الأولية بنسبة كبيرة و المتمثلة في الصحفيين و المرسلين و المبعوثين الخاصين إلى الجزائر ، كما كان لكل صحيفة صحفي مختص في الشأن الجزائري ضمن طاقمها التحريري ، و يتعلق الأمر بـ " تييري أوبرلي " بالنسبة لـ " لوفيغارو " و جوزي غارسون " في " ليبيراسيون " .
- اشتركت صحيفتي الدراسة في توظيفهما للصور الفوتوغرافية بنسب هامة خلال كل سنة من سنوات الدراسة الثمانية بهدف نقل صورة واقعية عن الصراع الدائر في الجزائر .

-اتفقت يومينا الدراسة في توظيفهما للخرائط بدءا من عام 1993 إلى غاية 1998 و ارتبط استعمال هذا النوع من الصور بتدهور الوضع الأمني و بالسنوات الأكثر عنفا في الصراع.

-سجل اهتمام الصحيفتين بموضوع الدراسة أقصى النسب خلال عامي 1995 و 1998 ، كما تمحور هذا الاهتمام حول نفس الأحداث الجزئية تقريبا و المتعلقة بالحدث الكلي و هو الصراع الدائر في الجزائر .

-ركزت كل من صحيفتي الدراسة تغطيتهما خلال عامي 1997 و 1998 على المجازر التي وقعت في مناطق متفرقة في الجزائر العاصمة و ضواحيها ، كما اهتمت كلاهما بالاستقالة المسبقة للرئيس زروال نهاية عام 1998 .

-عملت صحيفتي الدراسة على التعليق على أحداث الصراع خلال العامين الأولين من فترة الدراسة ، أي مع بداية الصراع ، في حين استعملتا أكثر الأنواع الاخبارية في عام 1994 ، بالنظر إلى التسارع الكبير للأحداث خلال هذا العام الذي استدعى مواكبة إخبارية من قبل اليومييتين .

-وظفت كل من صحيفتي الدراسة الأنواع التعبيرية خلال كل سنة من سنوات الدراسة ، فهما لم تغفلا النزول إلى الميدان و تقديم الصورة الفعلية عن الصراع القائم في الجزائر .

-تمحور اهتمام صحيفتي الدراسة خلال تغطيتهما للصراع السياسي في الجزائر حول موضوع الفاعلين فيه ثم مظاهر هذا الصراع بالدرجة الثانية ، كما تقارب اهتمامهما بموضوع انعكاسات الصراع السياسي ، أطرافه و دوافعه و المنظمات ذات العلاقة به .

-أدى تركيز الصحيفتين على تحليل إيديولوجية أهم الفاعلين في الصراع بالإضافة إلى نقل الصورة السلبية عن ما يجري إلى عدم اهتمامها بدوافع الصراع أو أطرافه ، كما استبعدتا أن يكون لبعض المنظمات دور أساسي فيه.

-تناولت صحيفتي الدراسة الصراع داخل الجماعات الإسلامية و القائم فعليا قبل إلغاء المسار الانتخابي و الذي جمع بين الجناح السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ و جناحها العسكري .

-يعد الصراع على القيم (الإسلام السياسي) أهم دافع قدمته صحيفتي الدراسة لتفسير الصراع السياسي القائم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1992 و 1999 ، في حين استبعدتا أن يكون امتدادا لصراعات حصلت في فترات تاريخية سابقة .

-اتفقت الصحيفتان حول تمحور اهتمامهما بموضوع مظاهر الصراع السياسي حول كل من فئتي العنف و التصفية الجسدية.

-تأولت صحيفتي الدراسة تأثيرات هجرة الجزائريين على فرنسا و أوروبا باعتبارهما الوجهة المفضلة لدى هؤلاء.

-تعد السلطة أهم فاعل في الصراع وفقا لتغطية صحيفتي الدراسة ،تليها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ثم الجيش ، كما اتفقتنا أيضا على اعتبار أن الحركة الإسلامية المسلحة و الجماعات الإسلامية المسلحة هي أقل الفاعلين أهمية .

-أشادت كلتا الصحيفتين بالشخصية التاريخية للرئيس بوضياف .

-اتفقت الصحيفتان على أن الجماعات الإسلامية تضم تنظيمات قوية و منظمة ، لكنها لم تعتبرها محركا محوريا للصراع ، فقد اقتصر هذا الدور على كل من السلطة ، الجيش و الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

-تعتبر فرنسا أكثر دولة ربطتها يومينا الدراسة بالصراع القائم في الجزائر ، اللتان اعتبرتا أن هذا الارتباط يتمثل بالأساس في تضررها منه ، الذي يعود بدوره إلى استمرار الدعم الفرنسي للسلطة الجزائرية .

-اشتركت كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " في تأكيدهما على أن قيام دولة إسلامية في الجزائر يمثل خطرا حقيقيا لفرنسا ، لأنها البلد الأوروبي الأكثر أهمية و حساسية اتجاه تنامي الإسلاموية .

-انتقدت كلتا الصحيفتين التعامل الفرنسي الرسمي مع الصراع الجزائري ، فقد لامت صحيفة " لوفيغارو " الحكومة الفرنسية على فتح أراضيها و إيوائها للإسلاميين ، أما صحيفة " ليبيراسيون " فشككت في قدرة فرنسا على تحمل تبعات تطبيق قانون حق اللجوء السياسي .

-اتفقت الصحيفتان على أن الأهمية الاستراتيجية التي تمثلها الجزائر بالنسبة لفرنسا ، و التي يدل عليها حجم التعاملات الاقتصادية و الثقافية و التجارية بين البلدين و ما انجر عنها من جالية فرنسية بالجزائر و جالية جزائرية بفرنسا ، تجعل من فرنسا معنية لا محالة بما يحصل في الضفة الجنوبية من المتوسط .

-اشتركت يومينا الدراسة في دعوتهما إلى ضرورة عدم الانسياق وراء خطاب معادي للإسلاميين و مساند للسلطة و الذي جعل من فرنسا البلد الأكثر استهدافا بالعمليات الإرهابية .

-أكدت يوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " على أن باقي الدول الغربية -و لاسيما الأوروبية منها -هي ثاني أكثر الدول تضررا و تدخلا في الصراع الجزائري ، لأن كل ما يمس فرنسا يمس تلقائيا بهذه الدول بالنظر إلى أن قوتها مستمدة من قوة أوروبا الموحدة .

-اهتمت صحيفة " لوفيغارو " أكثر من صحيفة " ليبيراسيون " بالدور الإيراني في الصراع ، لكن كلاهما اتفقتا على تشبيه مشروع الدولة الإسلامية الذي جاءت به جبهة الإنقاذ مع تنامي الإسلام السياسي في إيران في السبعينيات ، و أكدتا على تضرر هذه الدولة بعد فشل هذا المشروع في الجزائر .

- اشتركت الصحيفتان في إهمالهما لدور دول الجوار و الدول العربية في الصراع السياسي في الجزائر .
- اقتصرت عرض الصحيفتين لدور مختلف المنظمات في الصراع القائم في الجزائر على عرض تدخلاتها و ردود فعلها اتجاه أحداث الصراع .
- اشتركت اليوميتان في عدم تطرقهما نهائيا لدور اتحاد دول المغرب العربي في الصراع الجزائري ، كما أشارتا إلى الدور الفعلي فيه لمنظمات أخرى لاسيما منظمة العفو الدولية و صندوق النقد الدولي .
- اهتمت كلتا الصحيفتين بعرض الانعكاسات السياسية للصراع بالدرجة الأولى من خلال تأكيدها على الفراغ و الانسداد السياسي الواقع في الجزائر و فقدان السلطة لشرعيتها .
- اتفقت اليوميتان على أن ظهور المافيا يمثل أبرز الانعكاسات الأخرى للصراع ، و التي ساهم فيها الظروف التي خلفها الصراع القائم خلال فترة التسعينيات .
- اتفقت اليوميتان على تحقيقهما لأعلى النسب من حيث الاهتمام بموضوع الدول و علاقتها بالصراع في عام 1996 ، فقد ركزت " لوفيغارو " خلاله على استهداف الأجانب و بالذات الفرنسيين ، في حين تابعت " ليبيراسيون " قضية اختطاف ثم اغتيال رهبان تبحرين .
- ركزت اليوميتان على موضوع الفاعلين خلال العام الأول من الصراع (1992) الذي شهد دخول الإسلاميين كأهم فاعل لأول مرة في تاريخ ظاهرة الصراع السياسي في الجزائر ، و هو نفس الموضوع الذي تمحورت حوله تغطية الصحيفتين في عام 1999 بعد تغير موازين القوى بتراجع قوة الإسلاميين و بروز الجيش و السلطة كأهم الفاعلين .
- أظهرت يوميتا الدراسة اهتماما أكبر بموضوع دوافع الصراع خلال العام الأول من الصراع و كذا عام 1998 الذي شهد البداية الفعلية لصراع المصالح بين السلطة و الجيش .
- ارتبط تناول الصحيفتين لعلاقة المنظمات بالصراع بالمجازر التي حصلت خلال عامي 1997 و 1998 .
- يعتبر الصراع حول القيم أو الإسلام السياسي المحرك الأقوى للصراع في الجزائر خلال سنوات 1993 و 1994 و 1995 حسب يوميتي الدراسة ، حيث تبنت الجماعات الاسلامية معظم العمليات الإرهابية التي تمت خصوصا ضد الفرنسيين .
- اتفقت اليوميتان كليا حول موضوع دوافع الصراع السياسي خلال عام 1999 بتأكيدهما على أن الصراع على السلطة هو المحرك الأساسي للصراع الجزائري بعد انسحاب المترشحين الست من سباق رئاسيات 1999 و صراع المعارضة ضد السلطة ، و أكدتا أيضا على استمرار صراع المصالح من خلال التصريحات المتبادلة بين مؤسستي السلطة و الجيش .

- أكدت صحيفتي الدراسة على أن العنف و التصفية الجسدية تعد أبرز أفعال و ردود أفعال الفاعلين الأساسيين في الصراع في سنوات 1992 و 1993 و 1994 و 1995 و 1996 و 1997 و 1998 .
- ركزت اليوميتان خلال العامين اللذين تلا إلغاء المسار الانتخابي على فئة المراقبة و الاعتقالات ، كما اهتمتا بفئة الخطاب السياسي خلال عام 1992 مع تركيزهما على خطاب الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
- اتفقت صحيفتا الدراسة على أن السلطة هي أهم فاعل خلال العامين اللذين تلا إلغاء المسار الانتخابي في الجزائر ، لأنها صاحبة الفعل الأول بتجريد الجبهة الإسلامية للإنقاذ من فوزها الانتخابي .
- برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأهم فاعل خلال عامي 1994 و 1995 من خلال تغطية صحيفتي الدراسة للصراع السياسي في الجزائر بفعل العنف الكبير الذي صاحب ردود فعل مناضليها مقابل تراجع دور السلطة .
- تعد السلطة أهم فاعل في الصراع الجزائري خلال أعوام 1995 و 1996 و 1997 بعد أن استعادت هيبتها و شرعيتها .
- حافظت السلطة على دورها كفاعل و محرك رئيسي لأحداث الصراع خلال عام 1998 في يوميتي الدراسة بفعل صراع المصالح داخلها الذي بلغ ذروته بالاستقالة المسبقة للرئيس زروال .
- اشتركت الصحيفتان في تأكيدهما على دور المعارضة كأقوى طرف في الصراع خلال عام 1999 .
- اتفقت اليوميتان على اعتبار أن فرنسا هي أبرز دولة ذات علاقة بالصراع الدائر في الجزائر في أعوام 1993 و 1994 و 1995 و 1996 بسبب الاستهداف الواسع للرعايا و المصالح الفرنسية خلالها.
- اهتمت الصحيفتان -في سياق عرضهما لعلاقة الدول بالصراع- أكثر بتحليل مدى تأثير الصراع على فرنسا بالدرجة الأولى و أوروبا و الغرب عموماً بالدرجة الثانية .
- اتفقت صحيفتا الدراسة على اهتمامهما بالتأثيرات السياسية لصراع المصالح و صراع السلطة عام 1999 بفقدان السلطة لشرعيتها مجدداً .
- غلب الاتجاه السلبي على وصف الصحيفتين لدوافع الصراع و مظاهره و انعكاساته و على العكس عملت الصحيفتان على التزام الحياد اتجاه أبرز الفاعلين في الصراع ، و هو المبدأ الذي طبقتة السياسة الخارجية الفرنسية في أغلب سنوات الدراسة .
- كشفت الصحيفتان عن رفضهما الواضح لصراع السلطة مع الجيش .
- أدى الخوف من الإسلام السياسي إلى التزام اليوميتين الحياد اتجاه صراع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض بهدف ابقاء فرنسا بعيدة عن تأثيرات الصراع الجزائري .

-اتفقت الصحيفتان تماما على انتقادهما الشديد لصراع المصالح الذي جمع أغلب فترات الدراسة بين السلطة و الجيش .

-ربطت اليوميتان بين الصراع القائم في الجزائر و المراحل التاريخية السابقة من خلال علاقة طردية سلبية تتمثل في انفجار و انكشاف التراكمات و التناقضات التي أهملتها الأنظمة السياسية السابقة .

-انتقدت كلتا الصحيفتين إلغاء السلطة للمسار الانتخابي كما رفضتا عمل الجبهة الإسلامية للإنقاذ على استعادة فوزها الانتخابي باستعمال العنف .

-رفضت كل من يوميتي الدراسة توظيف الإسلام في السياسة فقد اعتبرت " ليبيراسيون " بأن الإسلام السياسي مجرد وهم ، فيما رأى " لوفيغارو " أن الراديكالية ليس لها مستقبل في الجزائر .

-عبرت الصحيفتان عن موقف سلبي واضح اتجاه الجماعات الإسلامية المسلحة لأنها تبنت جل العمليات التي تمت ضد الأجانب لاسيما منهم الفرنسيين .

-اتفقت اليوميتان على أن السلطة هي المتسبب الرئيسي في الصراع بإلغائها المسار الانتخابي .

-أشادت الصحيفتان بمؤسسة الجيش باعتبارها القوة المنظمة الوحيدة في تلك الفترة ، و لكنهما أشارتا إلى صراع الزمر داخله و الذي مكن الجماعات الإسلامية من اختراق هذه المؤسسة .

-أكدت الصحيفتان على انقسام الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى تيارين على الأقل ، تيار متعقل بزعامة عباسي مدني و تيار متطرف بقيادة على بلحاج .

-أشادت صحيفتا الدراسة بالإسلاميين العصريين بقيادة محفوظ نحاح و الذين تمكنوا من تعويض الحزب المحل و بقوات الدفاع الذاتي التي ساهمت في حسم الصراع لصالح الديمقراطية .

-ظهر الوصف السلبي لانعكاسات الصراع في يوميتي الدراسة من خلال الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية و الانعكاسات الثقافية الدينية ، و اعتبرتا أن سلبية الأولى عززت من قوة و مصداقية الجماعات الإسلامية ، بينما ساهمت سلبية الثانية في تراجع العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة ثقافيا .

-اتفقت الصحيفتان على التزام الحياد اتجاه الفاعلين في الصراع بدءا من عام 1994 ، تزامنا مع بداية استهداف المصالح و الجالية الفرنسية في الجزائر ، و كذا تبني السياسة الخارجية الفرنسية لخطاب محايد اتجاه أحداث الصراع .

-تطابق اتجاه الصحيفتين مع توجهات السياسة الخارجية الفرنسية بطغيان الحياد على تغطيتهما للصراع الذي جمع الجماعات الإسلامية ضد بعضها البعض ، خاصة في السنوات التي شهدت استهداف المصالح الفرنسية من قبل هذه الجماعات.

-أبقت صحيفة " لبييراسيون " على سلبيتها اتجاه الحزب الإسلامي في عام 1993 و تخلت " لوفيغارو " عن دفاعها عنه لتفضيلها في الأخير لدكتاتورية السلطة على دكتاتورية الإسلاميين .

-عملت يومينا الدراسة على انتقاد الانعكاسات السياسية و الأمنية للصراع خلال عام 1992 خاصة إلغاء المسار الانتخابي و تطبيق حالة الطوارئ ، و بالمقابل اكتفتا بمجرد عرض فرضيات فيما يتعلق بباقي الانعكاسات لأنه كان من المبكر إطلاق الأحكام .

-اهتمت صحيفتي الدراسة بعد تبلور الصراع و اتضح تأثيراته السلبية على جميع القطاعات ، بمناقشة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي المتدهور .

2-أوجه الاختلاف:

-خصت يومية " لبييراسيون " مساحة جد معتبرة لموضوع الدراسة بالمقارنة مع تلك المسجلة في يومية " لوفيغارو " و هو ما يعني أن اليومية اليسارية كانت أكثر اهتماما بالحدث .

-اهتمت صحيفة " لوفيغارو " بشكل واضح بالصراع القائم في الجزائر منذ بدايته بإلغاء المسار الانتخابي في عام 1992 ، و على العكس نجد أن صحيفة " لبييراسيون " لم تهتم بموضوع الدراسة إلا بعد تبلور الصراع و أخذه لمنحى خطير بدخول الجماعات الإسلامية المسلحة كطرف فيه .

-عملت يومية " لوفيغارو " على الربط من خلال الصور الفوتوغرافية بين الإسلام السياسي و الصراع العنيف و هو ما لم تفعله يومية " لبييراسيون " .

-وظفت صحيفة " لوفيغارو " أكثر الرسوم الكاريكاتورية على عكس صحيفة " لبييراسيون " التي سجلت استعمالا ضعيفا لها ، فالأولى أرادت توصيل الصورة التي ترغب في توصيلها و التي قد لا تنطبق مع الواقع الفعلي للصراع ، في حين لم تطبق الثانية هذا الأسلوب .

-تفوقت يومية " لبييراسيون " في استعمال الخرائط بغرض تحديد مناطق نفوذ الجماعات الإسلامية المسلحة ، و بالمقابل نجد أن استعمالها الضعيف من خلال يومية " لوفيغارو " كان من أجل إبراز مواقع الحرب " في الجزائر " .

-حاولت " لوفيغارو " نقل صورة مشوهة عن واقع الصراع أو مبالغ فيها على الأقل ، من خلال اعتمادها على الرسوم الكاريكاتورية بنسب معتبرة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 1999 ، و على العكس لم يظهر استعمال هذا النوع سوى في عامي 1995 و 1997 .

- استعملت يومية " لوفيغارو " مختلف الأنواع الصحفية بشكل متوازن في تغطيتها للصراع السياسي في الجزائر ، في حين ركزت يومية " ليبيراسيون " أكثر على أنواع الرأي ثم الأنواع الإخبارية مع إهمالها للأنواع التعبيرية التي استعملت بأكثر كثافة من خلال " لوفيغارو " .

-تمحور اهتمام " ليبيراسيون " حول التعليق على أحداث الصراع بالدرجة الأولى ، في حين قدمت " لوفيغارو " تغطية صحفية متوازنة ظهر فيها الريبورتاج كنوع صحفي قار ، و على العكس نجد أن التقرير الصحفي هو النوع الصحفي الأبرز من خلال صحيفة " ليبيراسيون " .

-ركزت صحيفة " ليبيراسيون " من خلال المقابلات على شخصيات جزائرية معظمهم من الإسلاميين " العصريين " أو " المتعصبين " ، في حين قابلت " لوفيغارو " شخصيات جزائرية ذات توجهات مختلفة بالإضافة إلى مجموعة من الباحثين الفرنسيين .

-خصت يومية " ليبيراسيون " عددا لا بأس به من الافتتاحيات لموضوع الدراسة ما يعبر عن الاهتمام المتزايد به ، و هي الملاحظة التي لا تنطبق على يومية " لوفيغارو " .

-اختلفت توظيف الأنواع الصحفية بين اليومييتين بدءا من عام 1995 ، فبينما تفوقت الأنواع الإخبارية في تغطية " لوفيغارو " فيما تبقى من فترة الدراسة عدا عام 1999 ، نجد و على العكس طغت أنواع الرأي على تغطية " ليبيراسيون " لموضوع الدراسة في أعوام 1995 ، 1997 و 1998 .

-تفوقت يومية " لوفيغارو " على يومية " ليبيراسيون " في توظيفها للأنواع التعبيرية و خاصة منها الريبورتاج. لم تعتمد كلتا الصحفيتين على المصادر الثانوية بشكل كبير فقد لجأتا إلى هذا النوع من المصادر من أجل الحصول على أخبار الصراع التي لم يتمكن صحفيوها من جمعها .

-اعتمدت يومية " ليبيراسيون " بنسبة معتبرة على المصادر المجهولة و المتعاونين لتغطية الصراع السياسي القائم في الجزائر ، فالمصدر الأول مكنها من الحصول على تفاصيل أكثر ، فيما ساعدها المتعاونون على طرح مختلف الآراء المتعلقة به ، و هو ما لم يظهر في تغطية يومية " لوفيغارو " لذات الموضوع .

-اعتمدت يومية " ليبيراسيون " على صحفييها و كذا المتعاونين لتفسير و تحليل الصراع السياسي في الجزائر خلال العام الأول من فترة الدراسة ، في حين اعتمدت يومية " لوفيغارو " بشكل أساسي على صحفييها .

-ارتبط استعمال فئة المتعاونين على مستوى صحيفة " لوفيغارو " بسنوات 1994 ، 1995 و 1996 التي شهدت استهدافا واسعا للجالية و المصالح الفرنسية في الجزائر ، بهدف مناقشة الطريقة المثلى للتعامل الفرنسي الرسمي مع الصراع الدائر و كذا مختلف أطرافه حتى لا يتم اقحام فرنسا فيه ، و على العكس

استمر استعمال هذه الفئة خلال عامي 1997 و 1998 على مستوى صحيفة " ليبيراسيون " التي تعمدت نشر التحاليل و القراءات الحرة المتعلقة بذات الموضوع .

-ارتفعت نسبة استعمال المصادر المجهولة من خلال يومية " لوفيغارو " في السنوات الأكثر عنفا و هي 1993 ، 1994 و 1995 ، في حين أدى عمل " ليبيراسيون " على البحث عن أدق التفاصيل المتعلقة بالصراع إلى استعمالها لهذا النوع خلال سبع سنوات من أصل ثمانية تضمنتها فترة الدراسة .

-اختلفت الصحيفتان تماما فيما يتعلق بموضوع الدول و علاقتها بالصراع ، حيث تفوقت " لوفيغارو " بشكل كبير على " ليبيراسيون " و أظهرت اهتماما واضحا بهذا الموضوع ، فصحافة اليمين عموما تهتم بما يمس المصالح المادية للغرب في ظل تصاعد التيار الإسلامي في إطار تغطيتها للأحداث التي يعد الإسلام السياسي طرفا فيها ، و بالمقابل تهتم صحافة اليسار أكثر بالشخصيات الفاعلة .

-تمحور اهتمام يومية " ليبيراسيون " فيما يخص موضوع أطراف الصراع السياسي بصراع السلطة مع الجيش باعتباره المحرك الأساسي لثنائيات الصراع الأخرى ، فيما اهتمت يومية " لوفيغارو " بمختلف الثنائيات الصراعية القائمة في الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي مع أولوية بسيطة لصراع السلطة و الجماعات الإسلامية .

-أرجعت يومية " ليبيراسيون " الصراع الجزائري إلى صراع المصالح بين السلطة و الجيش ، يليه الصراع على السلطة كثالث أهم دافع ، في حين ركزت يومية " لوفيغارو " على كليهما في سياق تحليلها لدوافع الصراع السياسي في الجزائر .

-أرجعت صحيفة " لوفيغارو " الامتداد التاريخي للصراع السياسي في الجزائر إلى فترة الثورة التحريرية ، بينما ذهبت صحيفة " ليبيراسيون " إلى أبعد من ذلك و ربطته بعصر انحطاط الدولة الإسلامية . عملت صحيفة " لوفيغارو " على الربط بين العنف و الإسلام ، في حين اعتبرت " ليبيراسيون " أن العنف المصاحب للصراع طوال فترة الدراسة موروث عن عنف الاستعمار الفرنسي نفسه .

-تابعت يومية " ليبيراسيون " باستمرار مختلف القوانين و الاجراءات الرقابية التي استحدثتها السلطة لمواجهة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و على العكس لم تهتم " لوفيغارو " بذلك .

-اهتمت يومية " لوفيغارو " بالخطاب " المتطرف " للجبهة الإسلامية للإنقاذ و وصفت مزاياه التي مكنت هذا الحزب من الفوز في الانتخابات ، بينما ركزت يومية " ليبيراسيون " على خطاب كل من السلطة و الجيش الذي كشف عن ضعفهما في مواجهة الجماعات الإسلامية .

-أكدت صحيفة " لوفيغارو " على ضرورة عدم التدخل الفرنسي في الصراع الجزائري ، و في نفس الوقت أشارت إلى الاستمرار الذي لا مفر منه في العلاقات الثنائية بين البلدين بالنظر إلى حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر ، في حين اعترفت " لبييراسيون " بأن العلاقات الفرنسية مع الجزائر لا يجب أن تتأذى بعد استهداف رعاياها .

-لم تركز كلتا الصحيفتين على الدور الأمريكي في الصراع القائم في الجزائر ، لكن تناول يومية " لبييراسيون " اليسارية اقتصر على نقلها لردود الفعل اتجاه ما يحدث ، و بالمقابل تنوعت طبيعة الدور الأمريكي حسب تغطية " لوفيغارو " ، يضاف إلى ذلك تأكيدها على المنافسة الأمريكية لفرنسا اقتصاديا في المنطقة .

-أكدت يومية " لبييراسيون " على أن هيئة الأمم المتحدة هي أكثر منظمة لعبت دورا في الصراع الجزائري فيما اهتمت " لوفيغارو " أكثر بدور الاتحاد الأوروبي .

-اختلفت يومية " لبييراسيون " اليسارية عن يومية " لوفيغارو " اليمينية في دعوتها عدة مرات لتدخل هيئة الأمم المتحدة في الصراع الدائر في الجزائر ، للتحقيق بالخصوص في المجازر التي حصلت خلال عامي 1997 و 1998 .

-ركزت صحيفة " لوفيغارو " بالدرجة الثانية على عرض الانعكاسات الأمنية للصراع و تحديدا الخوف و الفرع الغالبيين على الحياة اليومية للجزائريين ، في حين لم تركز صحيفة " لبييراسيون " كثيرا على ذلك حيث اهتمت أكثر بالانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية أو ما أسمته بـ " المحنة الاجتماعية المريعة " .

-اهتمت كلتا الصحيفتين بعرض الانعكاسات الثقافية و الدينية للصراع ، لكن يومية " لبييراسيون " ركزت على استهداف المنقذين و المفكرين و الصحفيين و عملت على تفسير دلالات ذلك ، أما يومية " لوفيغارو " فقد اهتمت بـ " التخلف " الديني و التقهقر الثقافي بسبب انتشار التفكير الإسلامي " الراديكالي " .

-تمحور اهتمام يومية " لبييراسيون " فيما يخص موضوع ثنائيات الصراع بصراع السلطة-الجيش ، و هذا خلال أعوام 1993 و 1994 و 1997 و 1998 و 1999 ، في حين لم تركز يومية " لوفيغارو " على هذه الثنائية سوى خلال عامي 1998 و 1999 ، و انصب اهتمامها في باقي السنوات حول صراع الجماعات الإسلامية ضد كل من السلطة و الجيش .

-تابعت صحيفة " لبييراسيون " باهتمام الصراع داخل الجماعات الإسلامية باعتبار مساهمته في تحديد مسار الصراع القائم في الجزائر ، و على العكس لم تهتم صحيفة " لوفيغارو " كثيرا بهذه الثنائية الصراعية.

-يعد الصراع على السلطة هو الدافع الأهم للصراع السياسي في الجزائر في عام 1992 حسب تغطية يومية " لوفيغارو " ، بينما اعتبرت " ليبيراسيون " بأن سلبيات الإسلام السياسي و تناقضه الواضح مع الديمقراطية هو السبب الرئيسي في الصراع القائم .

-استمرت يومية " لوفيغارو " في تأكيدها على أن الصراع حول القيم هو الدافع الأهم للصراع في الجزائر خلال سنوات 1996 و 1997 و 1998 ، و على العكس اعتبرت " ليبيراسيون " بأن ثنائية الصراع الأهم هي التي جمعت بين السلطة و الجيش ، لذلك فصراع المصالح هو أهم محرك للصراع خلال هذه السنوات. -تعتبر الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) الفاعل الأبرز في الصراع من خلال تغطية " ليبيراسيون " بالنظر إلى دورها في عملية اختطاف ثم اغتيال رهبان تبشرين ، و على العكس ظلت السلطة أهم فاعل من خلال التغطية الصحفية لـ " لوفيغارو " .

-اهتمت يومية " لوفيغارو " أكثر من يومية " ليبيراسيون " بالدور الفرنسي في الصراع الجزائري خاصة خلال عامي 1993 و 1994 ، كما مالت أكثر منها إلى تبني مواقف السياسة الخارجية الفرنسية .

-انصب اهتمام صحيفة " لوفيغارو " في عام 1992 حول تدهور الوضع الأمني و بالمقابل ركزت صحيفة " ليبيراسيون " على فقدان السلطة لشرعيتها و هيبتها و قوتها .

-اهتمت صحيفة " ليبيراسيون " في عام 1993 بقتل الصحفيين و المثقفين و على العكس تابعت " لوفيغارو " تراجع المبادئ الديمقراطية في الجزائر .

-ركزت يومية " لوفيغارو " مرة واحدة على التأثيرات الاجتماعية و الاقتصادية للصراع عام 1994 و هو نفس العام الذي شهد تركيز يومية " ليبيراسيون " للمرة الأولى و الوحيدة على الانعكاسات الأمنية للصراع القائم في الجزائر .

-طغى العرض التصويري السلبي على تغطية الصحيفتين لموضوع الدراسة ، و لكنه في نفس الوقت برز أكثر من خلال صحيفة " ليبيراسيون " التي وظفت أنواع الرأي أكثر من صحيفة " لوفيغارو " .

-طغت السلبية على وصف يومية " ليبيراسيون " لأطراف الصراع أو ثنائياته ، في حين لم تكشف يومية " لوفيغارو " عن موقفها منها و التزمت الحياد .

-عملت يومية " ليبيراسيون " على انتقاد عنف الثنائيات الصراعية التي جمعت الجماعات الإسلامية ضد كل من السلطة و الجيش فيما أبقت " لوفيغارو " على موقفها المحايد .

-اختلف موقف الصحيفتين فيما يخص خطاب السلطة فقد وصفته " لوفيغارو " بالإيجابي مع تأييد مضمونه ، فيما عملت " ليبيراسيون " على انتقاده .

-اتفقت صحيفة " لوفيغارو " أكثر مع السياسة الخارجية الفرنسية بتبنيها مع بداية الصراع موقفا عدائيا اتجاه الإسلاميين و مساندا للسلطة ،على عكس صحيفة " ليبيراسيون " التي تبنت الحياد اتجاه أهم الفاعلين في الصراع منذ بدايته .

-تبنت يومية " لوفيغارو " الحياد اتجاه ثنائيات الصراع منذ بدايته و لم تكشف عن موقفها المعارض لها سوى في عامي 1998 و 1999 بعد أن تراجعت الجماعات الإسلامية كطرف أساسي فيها، بينما أبدت يومية " ليبيراسيون " موقفا سلبيا اتجاهها في السنوات الأولى للصراع ، لتتناقص هذه السلبية في الأعوام الموالية .

-ركزت صحيفة " لوفيغارو " على تحليل الفاعلين في الصراع ما جعلها تهتم فقط بنقل مظاهر الصراع دون التعليق عليها ، فيما لم يمنع ذلك " ليبيراسيون " من تقديم وجهة نظرها فطغت السلبية من خلال تغطيتها على موضوع مظاهر انعكاسات الصراع طوال فترة الدراسة .

-طغى العرض التصويري السلبي على وصف صحيفة " ليبيراسيون " للجبهة الإسلامية للإنقاذ بسبب انتقادها لردود الفعل العنيفة لمناضليها و الخطاب الاستفزازي و المتطرف لقادتها ، و على العكس دافعت صحيفة " لوفيغارو " عن هذا الحزب لأنها اعتبرت أن ما بدر من مناضليها هو رد فعل طبيعي بعد إلغاء المسار الانتخابي .

الخطاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل و تفسير مضمون تغطية الصحف الفرنسية للحدث الجزائري ، و وقع اختيارنا على مرحلة معقدة من تاريخ الجزائر السياسي و التي برز فيها الإسلام السياسي لأول مرة كأهم فاعل و محرك لمسار الأحداث .

و الحقيقة أن اختيار الصحافة الفرنسية له ما يبرره ، حيث لا طالما أبانت وسائل الإعلام الفرنسية اهتمامها بالحدث الجزائري عموما ، بالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تربط الجزائر بفرنسا ، يضاف إلى ذلك العاملين البشري و التاريخي اللذان يفرضان استمرارية هذه العلاقات ، و كذا المصالح المشتركة بين البلدين .

و قد أظهر التحليل الكمي و الكيفي لعينة الدراسة لكل من يوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " تركيزهما على هذه الجوانب ، فرغم اختلاف التوجه التحريري بين الصحيفتين - الأولى يمينية و الثانية يسارية - إلا أن معالجتهم للصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى غاية 15 أبريل 1999 تقاطعت و تشابهت في أمور عديدة و اختلفت في أخرى ، و لكن يلاحظ أيضا أن أوجه التشابه و الاتفاق بينهما كانت حول نقاط جوهرية ، أما الاختلاف بينهما فكان حول أمور شكلية فرضتها إمكانيات و توجهات كل صحيفة .

فكلاهما ركزتا كثيرا على الدور الفرنسي في الصراع القائم في الجزائر في تلك الفترة و ضرورة حماية الجالية و المصالح الفرنسية ، و حاولتا بمعية مجموعة من المتعاونين ايجاد الطرق المثلى للتعامل مع ذات الصراع حتى لا تتحول فرنسا و مصالحها إلى أهم متضرر منه ، و رفضت كلاهما قيام دولة إسلامية في الجزائر و كان المبرر وفقا لتغطية الصحيفتين هو النظرة العدائية التي يحملها الإسلام السياسي بشكل عام اتجاه الغرب و فرنسا على وجه الخصوص ، رغم أن كل من " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " رفضتا في البداية إلغاء السلطة للمسار الانتخابي و قطعها الطريق أمام تكريس أولى مبادئ الديمقراطية في الجزائر .

لكن و بمجرد بداية استهداف الجالية الفرنسية في الجزائر تخلت الصحيفتان عن هذه الأفكار و طالبتا وزارة الخارجية الفرنسية بضرورة التزام الحياد اتجاه الفاعلين في الصراع لأن المساندة العلنية للسلطة الجزائرية هو سبب استهداف الإسلاميين لكل ما هو فرنسي ، و على العكس لم تتعرض المصالح الأمريكية لأي اعتداء طوال فترة الصراع بسبب اختلاف طريقة تعاملهما مع الصراع الدائر ، حسب التحاليل الواردة في مضمون صحيفتي الدراسة .

و لم يؤدي اختلاف التوجه التحريري للصحيفتين إلى اختلاف موقفهما و اتجاههما نحو أهم الفاعلين في الصراع و الذي كان مطابقا لتوجهات السياسة الخارجية الفرنسية على امتداد فترة الدراسة ، و هو ما يثبت

تبعية وسائل الإعلام الفرنسية لسياستها الخارجية في تغطيتها لأهم الأحداث الدولية ، خاصة تلك التي تتميز بنوع من التعقيد ، كما كان الحال بالنسبة للصراع القائم في الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي ، حيث أن إلغاء المسار الانتخابي مناقض للديمقراطية الليبرالية الغربية ، في نفس الوقت يعد وصول الإسلاميين إلى السلطة في منطقة ذات بعد استراتيجي بالنسبة للمصالح الفرنسية تهديدا لهذه الأخيرة ، كما أن أي موقف عدائي اتجاه الإسلاميين و مساند للسلطة قد يعرض فرنسا إلى انتقال الصراع إلى أراضيها ، و هو ما حدث فعلا في منتصف التسعينيات .

و عليه يمكن القول أن جوهر اهتمام الصحافة الفرنسية بالحدث الجزائري عموما في شقه الأول، يكمن في ضرورة الحفاظ على العلاقات الثنائية بين البلدين ، لأنها الوسيلة الوحيدة للحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر و على الاستقرار الفرنسي الداخلي ، بالنظر إلى حجم الجالية الجزائرية في فرنسا و التي يزداد تأثيرها داخل فرنسا يوما بعد يوم ، على الرغم من محاولة السلطات الفرنسية الحد من فعاليتها من خلال العديد من الاجراءات القانونية التي تم اعتمادها خاصة في عهد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي .

أما الشق الثاني ، فيتمحور حول الخوف الفرنسي من تنامي الإسلام في الجزائر و إمكانية قيام دولة إسلامية في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط وفقا للنموذج الإيراني ، و تظل فرضية كراهية الإسلاميين لفرنسا قائمة و هو ما أثبتته التعامل الفرنسي الرسمي و الإعلامي مع الصراع الجزائري ، و أكدته أحداث أخرى مثل مسألة منع الحجاب في المدارس الفرنسية و الضجة التي أثرت في فرنسا مؤخرا حول ما أضحى يسمى بقضية محمد مراح .

و فيما يخص الشق الثالث و الأخير، فيتعلق بالمعتقد الفرنسي القائل بمبدأ " الجزائر فرنسية " ، و الذي مازال حاضرا في أذهان الكثيرين - كما سبق الإشارة إلى ذلك ضمن الفصل الثاني من الدراسة - و يثير في كل مرة النقاش و الصدام بين الفرنسيين أنفسهم .

المراجع

1- الكتب :

أ -باللغة العربية :

- 1- إبراهيم أبو عرقوب : الاتصال الإنساني و دوره في التفاعل الاجتماعي ، ط1، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2010/2011 .
- 2- إبراهيم إمام و محمد فريد عزت : وكالات الأنباء المعاصرة (النشأة - التطور - الدور - الفعاليات)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2006، ص89.
- 3- إبراهيم لونيبي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة (1962-1965)، دار هومه، الجزائر، 2007.
- 4- أحمد مرسلي: مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 5- أحمد عظيمي: منهجية كتابة المذكرات و أطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.
- 6- أحمد منصور: الرئيس أحمد بن بيل... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر ، الكتاب الخامس (كتاب الجزيرة " شاهد على العصر ")، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، 2007.
- 7- أديب خضور: أدبيات الصحافة، د ط، مطبعة داودي، دمشق، 1986.
- 8- أسماء حسين حافظ : مصادر الأخبار الصحفية و مواجهة تحديات سرعة تدفق المعلومات، دار الثقافة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2000.
- 9- إسماعيل قيرة و آخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2002.
- 10- ألكس غلني : بناء جسور لا جدران (التعاطي مع الإسلاميين السياسيين في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا) ، ترجمة مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة أوراق الجزيرة رقم 16 ، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2010 .
- 11- إنتصار إبراهيم عبد الرزاق و صدف حسام الساموك : تطور الأداء و الوسيلة و الوظيفة ، الطبعة الإلكترونية الأولى، الدار الجامعية للطباعة و النشر و الترجمة ، بغداد، 2011 .
- 12- اندرياس جرن والد ، ترجمة حازم سالم : تجارب الإعلام المرئي و المسموع في أوروبا، ط 1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (سلسلة قضايا الإصلاح 14)، 2007 .

- 13-أيمن منصور ندا : الصور الذهنية و الإعلامية (عوامل التشكيل و استراتيجيات التغيير) ، د ط ، المدينة برس ، القاهرة ، 2004.
- 14-بسيوني إبراهيم حمادة : دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 21 ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1993.
- 15-تمام مكرم البرازي : الجزائر تحت حكم العسكر ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر .
- 16-تمام مكرم البرازي : من منع قيام دولة جند الله في الجزائر؟ ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 2002.
- 17-حاتم رشيد: الأزمة الجزائرية...إلى أين، دار سندباد للنشر ، عمان ، الأردن ، 1999.
- 18-حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (سلسلة أطروحات الدكتوراه 17) ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.
- 19-خميس خزام والي: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر (سلسلة أطروحات الدكتوراه)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
- 20-د. تودوروف ، ترجمة أديب خضور: تاريخ الصحافة العالمية ، ط2 ، المكتبة الإعلامية ، دمشق ، سوريا، 2009 .
- 21-رشدي طعيمة: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية (مفهومه، أسسه ، استخداماته)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1987.
- 22-رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2002.
- 23-رياض صيداوي : صراعات النخب السياسية و العسكرية في الجزائر (الحزب ،الجيش، الدولة)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت ، لبنان ، 2000.
- 24-زهرة بن عروس و آخرون : الإسلاموية السياسية (المأساة الجزائرية)، ط1، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2002.
- 25-سالم برقوق : الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، د ط ، طاكسيج كوم ، الجزائر ، 2009 .
- 26-سعدي بزيان : جرائم فرنسا في الجزائر ، د ط ، دار هومة ، الجزائر ، 2009 .
- 27-سعود صالح : الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية) ، د ط ، طاكسيج كوم ، الجزائر ، 2009 .

- 28- سليمان الرياشي و آخرون : الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية) ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان 1999.
- 29- سمير محمد حسين: تحليل المضمون، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1983.
- 30- شريف درويش اللبان و هشام علية عبد المقصود: مقدمة في مناهج البحث الإعلامي، ط1، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.
- 31- صالح بلحاج : أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة (1956-1965) ، ط1 ، دار قرطبة ، الجزائر، 2006.
- 32- صدف حسام حمودي، مصادر المعلومات الخفية لوسائل الإعلام المختلفة في العراق : الإعلام العراقي (حرية التعبير و الوصول إلى المعلومة)، كتاب الهيئة1، هيئة الإعلام و الاتصالات، العراق، 2010.
- 33- عاطف عدلي العبد عبيد : تصميم و تنفيذ استطلاعات و بحوث الإعلام و الرأي العام (الأسس النظرية و النماذج التطبيقية)، دار الفكر العربي، القاهرة ، 2003.
- 34- عاطف عدلي العبد و زكي أحمد عزمي : الأسلوب الإحصائي و استخداماته في بحوث الرأي العام و الإعلام ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، 1993.
- 35- عبد الباسط دردور: العنف السياسي في الجزائر و أزمة التحول الديمقراطي ، ط1 ، دار الأمين ، القاهرة، مصر، 1996.
- 36- عبد الحميد براهيمى: في أصل الأزمة الجزائرية (1958-1999) ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، 2001.
- 37- عبد الرحمن خليفة: إيديولوجية الصراع السياسي (دراسة في نظرية القوة) ، دون طبعة ، دار المعرفة الجامعية، 1999.
- 38- عبد العالي دبله : الدولة الجزائرية الحديثة (الاقتصاد و المجتمع و السياسة) ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر، 2004.
- 39- عبد الله الكندي : تغطية الصحافة العربية للحروب (دراسات في فلسفات التغطية و مضامينها في حربي الخليج الثانية و الثالثة)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2008.
- 40- عبد الله زلطة : القائم بالاتصال في الصحافة (دراسة نظرية و ميدانية) ، ط1، الدار العالمية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2007.

- 41- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الثاني 1959 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة.
- 42- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الثالث 1959 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة .
- 43- عبد الله شريط : الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، الجزء الأول 1961 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، دون سنة.
- 44- علي عباس فاضل: الصورة في وكالات الأنباء العالمية بين الإستمالية و الإقناع، ط 1، دار أسامة، عمان ، الأردن، 2012.
- 45- علي محافظة : فرنسا و الوحدة العربية 1945-2000 ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان، 2008.
- 46- عواطف عبد الرحمن و أخريات : تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، دار العربي، القاهرة، 1983.
- 47- فاطمة عوض صابر و ميرفت علي خفاجة : أسس و مبادئ البحث العلمي ، ط 1 ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 .
- 48- فرانسوا بورجا، ترجمة لورين فوزي زكري: الإسلام السياسي...صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا)، ط2، دار العالم الثالث ، القاهرة ، مصر ، 2001.
- 49- كاظم هاشم نعمة : العلاقات الدولية ، الجزء الأول ، دون دار نشر ، دون بلد النشر ، 1979.
- 50- مادلين نصر: صورة العرب و الإسلام في الكتب المدرسية الفرنسية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ، 1995.
- 51- محمد العباسي : السلطة و الحركة الإسلامية في الجزائر(أخطاء و خطايا)، د ط ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر، 1993.
- 52- محمد زيان عمر: البحث العلمي (مناهجه و تقنياته)، ط8، الهيئة المصرية العامة للكتاب، جدة، 2002.
- 53- محمد شلبي : المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقتربات و الأدوات)، ط4، دار هومه، الجزائر، 2002.

- 54- محمد ضريف : الإسلام السياسي في الجزائر، ط1، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي ، دون بلد النشر ، 1994.
- 55- محمد عبد الحميد: بحوث الصحافة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1992.
- 56- محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1985.
- 57- محمد قيراط : قضايا إعلامية معاصرة ، ط1 ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006.
- 58- محمد قيراط : تشكيل الوعي الاجتماعي (دور وسائل الإعلام في بناء الواقع و صناعة الرأي العام) ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 2007.
- 59- محمد منير حجاب : أساسيات البحوث الإعلامية و الاجتماعية ، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002.
- 60- محمد منير حجاب و سحر محمد وهيبي : المدخل الأساسية للعلاقات العامة (المدخل الاتصالي)، دار الفجر، القاهرة، 1990.
- 61- مركز الدراسات و الأبحاث في دار الكاتب العربي: الجزائر إلى أين؟ 1830-1992 ، ط1، دار الشواف للنشر، الرياض، السعودية، 1992.
- 62- موريس أنجريس، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبية، الجزائر، 2005.
- 63- ناجي معلا : التفاوض ، الاستراتيجية و الأساليب (مدخل في الحوار الاقناعي) ، ط2 ، مطابع الفنار ، الأردن ، 2000.
- 64- ناظم عبد الوحيد الجاسور : الجزائر، محنة الدولة و محنة الإسلام السياسي (دراسة في الصراعات الداخلية و أبعادها الإقليمية و الدولية) ، ط1 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2001.
- 65- نصر الدين لعياضي : اقتربات نظرية من الأنواع الصحفية ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007.
- 66- هيو روبرتس : الجزائر بين الطريق المسدود و الحل الأمثل (دراسات عالمية)، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 8، أبو ظبي، 1996.
- 67- يوسف تمار: تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين، ط1، طاكسيج للدراسات و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

1-Abed charef , les émeutes d'octobre 1988, une crise fondatrice ? : **Algérie , 30 ans** (les enfants de l'indépendance), dirigé par merzak allouache et Vincent colonna ,hors série n ° 60, éditions autrement- série monde , paris ,France mars 1992.

2-Ahmed adimi : **islam et islamistes à travers la presse française (cas de l'Iran et de l'Algérie)** , éditions dar el Gharb, Oran , 2006.

3-Ali hassani : **des mots pour comprendre le conflit et la violence** , éditions dar el Gharb, Oran , 2007 .

4-Amar benamrouche : **grèves et conflits politiques en Algérie** , éditions Karthala , paris, France,2000.

5-Atmane laouche : **notre ami Sarkozy** , el maarifa éditions , Alger, 2007.

6-benjamin stora : **Algérie, histoire contemporaine 1830-1988**, casbah éditions ,Hydra, Algérie , 2004.

7-benkhedda benyoucef : **l'Algérie à l'indépendance** (la crise de 1962) , dahlab, Alger , 1997 .

8-Bernard lamizet : **la médiation culturelle** , l'harmattan communication, paris, 1999.

9-Bernard lamizet : **politique et identité** , presses universitaires de Lyon, France, 2002.

10-Bernard lamizet : **sémiotique de l'événement**, Lavoisier, paris, 2006.

11-Brigitte I. nacos : **médias et terrorisme** (du rôle central des médias dans le terrorisme et le contre terrorisme), traduit par Monique Berry , nouveaux horizons, paris, 2005.

12-Catherine bertho lavenir : **la démocratie et les médias au 20^e siècle**, Armand colin, paris.

13–Charles Iedré : histoire de la presse (les temps et les destins), fayard , paris, France, 1958.

14–charles Tilly et Sidney tarrou , traduit par Rachel bouyssou : politique (s) du conflits (de la grève à la révolution), presses de sciences po, paris , France , 2008 .

15–Claire Blandin : le figaro (deux siècles d’histoire), Armand colin, paris , 2007.

16–Claude Bellanger et autres : Histoire générale de la presse française , (de 1958 à nos jours), 1ère édition , tome 05 ; presses universitaires de France , paris , France , 1976.

17–Cécil vigour : la comparaison dans les sciences sociales (pratiques et méthodes), éditions la découverte, paris, 2005.

18–Daniel junqua : la presse écrite et audiovisuelle ,1 ère édition, imprimerie France Quercy, septembre 1995.

19–Elvira Steinhardt , quelques réflexions sur la politique algérienne d’arabisation de la fin des années quatre–vingts : le Maghreb , l’Europe et la France (annuaire de l’Afrique du nord 1990) , éditions du centre national de la recherche scientifique , paris , France , 1990.

20–Emmanuel Derieux : la presse quotidienne française, librairie Armand colin, paris ,1974.

21–François Balle : Médias et sociétés , 14 ème édition , Montchrestien (lextenso édition) , paris , France , 2009.

22–Françoise berger : journaux intimes (les aventures tragi–comiques de la presse sous François Mitterrand) , éditions robert Laffont , paris , 1992.

23–François–marie samvelson : il était une fois libération (reportage historique) , éditions du seuil , 1979 .

- 24–Grimaud Nicole : la politique antérieure de l'Algérie, éditions Karthala, paris , France, 1984.
- 25–Hayéte chérigui : la politique méditerranéenne de la France (entre diplomatie collective et leadership) , édition l'harmattan , paris , 1997.
- 26–Isabelle garcin–marrou : terrorisme , médias et démocratie, presses universitaires de Lyon, France, 2001.
- 27–Isabelle Garcin –Marrou : des violences et des médias , l'Harmattan, France, 2007.
- 28–Jacques le bohec : les rapports presse – politique , l'harmattan , paris , France, 1997.
- 29–Jean de bonville: l'analyse de contenu des médias (de la problématique au traitement statistique) , éditions de Boeck université, Bruxelles, 2006.
- 30–Jean Guisnel : libération , la biographie, éditions la découverte paris , 1999.
- 31–Jean–Marie Charon : les médias en France , éditions la découverte , Paris, France, 2003.
- 32–jean– Marie Charon : la presse quotidienne , éditions la découverte , paris, France , 2005.
- 33–jean – pierre tuquoi : paris– Alger, couple infernal , édition grasset, paris . France, 2007.
- 34–Lahouari addi et kilani mondher , violence politique et islam en Algérie : islam et changement social (groupe de recherches et d'études sur la méditerranée et le moyen orient) , éditions Payot , Lausanne , 1998.
- 35–Laurence bardin : l'analyse de contenu , presses universitaires de France , paris , 2007.

- 36–Madeleine varin d’ainvelle : la presse en France (genèse et évolution de ses fonctions psycho–sociales) , presses universitaires de France ,paris , France , 1965.
- 37–Mohamed harbi : le FLN mirage et réalité (des origines à la prise du pouvoir 1945–1962),naqd/enal , Alger, 1993.
- 38–Norma de Piccoli et autres , entre faits et opinions (une analyse psychosociale de la presse quotidienne) : psychologie sociale des médias , sous la direction de pascal marchand , presses universitaires de rennes, France, 2004.
- 39–Pascaline Gabarit : restaurer la confiance après un conflit civil (Cambodge, Mozambique et Bosnie–Herzégovine) , l’harmattan, paris , France, 2009.
- 40–Patrick charaudeau : le discours politique (les masques du pouvoir, librairie Vuibert, paris, 2005.
- 41–Pierre Albert : la presse française , la documentation française , 1998.
- 42–Pierre Albert : la presse française , la documentation française, paris, 2008.
- 43–Pierre Birnbaum , conflits : Traité de sociologie , dirigé par Raymond Boudon , 1 édition, presses universitaires de France, paris, 1992.
- 44–Rémy rieffel : sociologie des médias , 2^e édition, Ellipses éditions marketing S.A , Paris, 2005.
- 45–Sadek sellam : la France et ses musulmans (un siècle de politique musulmane 1895 – 2005), casbah éditions , Alger , 2007.
- 46–sophie chautard : les conflits du xx^e siècle ; groupe vocatis (ex–groupe studyrama) ; France ; 2009 .

47-Thomas ferenczi : l'invention du journalisme en France (naissance de la presse moderne à la fin du xix éme siècle) , 1 ère édition, petite bibliothèque Payot, paris , France, 1996.

48-Yves Agnès : manuel de journalisme , nouvelle édition, éditions la découverte et Syros , paris, 2002.

2-المعاجم و القواميس :

1-عبد الوهاب الكيلاني : موسوعة السياسة ، الجزء الخامس ، ط 2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1990.

2-عبد الوهاب الكيلاني : موسوعة السياسة ، الجزء الرابع ، ط3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1995.

3-محمد منير حجاب : المعجم الاعلامي ، ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2004.

3-المجلات و الجرائد :

أ-باللغة العربية :

1-محمد سعيد أبو عامود ، الإسلاميون و العنف المسلح في الجزائر : مجلة السياسة الدولية، العدد 113، القاهرة، 1993.

2-ناظم عبد الواحد الجاسور، الموقف الفرنسي من الإسلام السياسي في الجزائر (أبعاده الإقليمية) : المستقبل العربي، السنة 18، العدد 202 ، ديسمبر 1995.

3-منير محمود بدوي ، مفهوم الصراع (دراسة في الأصول النظرية للأسباب و الأنواع) : مجلة دراسات مستقبلية ، العدد الثالث ، جويلية 1997.

4-سامح راشد ، الأحزاب السياسية في الجزائر: سلسلة بحوث سياسية، العدد 117، مركز البحوث و الدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، أكتوبر 1997.

5-أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة و المهمة الصعبة : مجلة السياسة الدولية، العدد 137، جويلية 1999.

6-سرحان بن ديبيل العتيبي ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (دراسة تحليلية مقارنة 1976-1998) : مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، المجلد 28، شتاء 2000، جامعة الكويت.

7-محمد الملي ، الجزائر إلى أين؟ : مجلة المستقبل العربي، العدد 171، بيروت، لبنان ، سبتمبر 2001.

8- آدم قبي، رؤية نظرية حول العنف السياسي : مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

9- محمد بن سعود بن خالد، مصادر المعلومات الإعلامية بين التقليد و الواقع (التجربة السعودية) : ندوة الإعلام السعودي سمات الواقع و اتجاهات المستقبل ، جامعة الملك سعود، الرياض، 29-31 مارس 2003.

10- عشيرة كامل ، الاتجاهات الفرنسية : مجلة شؤون الشرق الأوسط ، العدد 19 ، جامعة عين شمس ، مصر ، جويلية 2006 .

11- عصام بن الشيخ ، تجربة الحركة السلفية في الجزائر و محصلة التضارب بين الفكر و الممارسة : مجلة الديمقراطية (مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية) ، العدد 38 ، أبريل 2010.

12- محمد السعيد، لماذا يحق للجزائر طلب الاعتذار من فرنسا: يومية " الشروق الجزائرية "، العدد 2957 ، الاثنين 07 جوان 2010 .

ب-باللغة الأجنبية :

1-José garçon, la crise algérienne : cahiers français (les conflits dans le monde) ,n°290, mars –avril 1999,la documentation française.

2-Bruno Etienne, l’islamisme comme idéologie et comme force politique : cités (philosophi, politique, Histoire), puf, n° 14, 2003.

3- Georges Morin, France –Algérie , la passion toujours : confluences méditerranée, n° 19 , automne 1996.

4-Jean-robert henry , France- Algérie , assumer l’histoire commune : confluences méditerranée,n°19 ,automne 1996.

5-Lucile Provost , la France peut-elle penser son rapport avec l’Algérie ? : confluences méditerranée, n° 19 , automne 1996.

6-Addi Lahouari ,réflexion politique sur la tragédie algérienne : confluences méditerranée ,n°20 ,1996.

7-Lahouari addi , l’armée , la nation et l’état en Algérie : confluences méditerranée ,n=29 ,printemps 1999.

- 8–Pierre henry et Carmen Duarte, France, Algérie , un peu de courage : confluences méditerranée ,n°42 ,été 2002.
- 9–Gilles Gauthier, l’analyse éditoriale française et québécoise (une comparaison entre le monde et le devoir) : Études de communication , numéro 25 , 2002.
- 10–Aurélie tavernier, Patrick charaudeau, les médias et l’information, l’impossible transparence du discours: Études de communication,n°29, 2006.
- 11–Addi Lahouari, l’islam politique et la démocratie (le cas algérien) : Hérodote , n° 77, 1995.
- 12–partis politiques , inquiétude : le Figaro , le 13/ 01/ 1992.
- 13–Les garanties du FIS à la France : le Figaro , le 16/ 01/ 1992.
- 14–Patrick de Saint–Exupéry , le FLN entre dans l’opposition : le Figaro ,le 16/ 01/ 1992.
- 15–Charles Lambroschini , Bruno Etienne , le temps joue pour le Fis : le Figaro , le 17/ 01/ 1992.
- 16–P.S.E , briser les bases du Fis : le Figaro , le 21/01/ 1992.
- 17– P.S.E , le pouvoir resserre l’étaiu : le Figaro , le 22/01/1992.
- 18–Thierry Desjardins, Algérie , le moindre mal ? : le Figaro , le 24/01/1992 .
- 19– Rémi favret ,un an de répression contre les islamistes (Algérie , la guerre d’usure de l’armée) : le Figaro , le 24/01/1993.
- 20–Rémi favret , la chasse aux islamistes se poursuit (Algérie , la voie étroite du pouvoir) : le Figaro , le 05/ 03/1993.
- 21–AFP , Reuter , Algérie , des étrangers sur le départ : le Figaro , le 26/ 10/1993.
- 22–Claude lorieux , la France durcit sa politique à l’égard des intégristes :le Figaro ,le 26/10/1993.

- 23–Thierry obérlé , quand paris accueillait le FIS : le Figaro , le 26/ 10/ 1993.
- 24–Thierry Desjardins, Liamine Zéroual cumulera la présidence et le ministère de la defence : le Figaro , le 31/01/1994.
- 25–Jacques de barrin , le prix de la clarté : le Figaro , 05/08/1994.
- 26–françoise Lemoine , bourrasque diplomatique : le Figaro , le 07/ 08/1994.
- 27–Edgard Pisani , seul le peuple algérien : le Figaro , le 13/ 08/ 1994.
- 28–Nouvelles menaces islamistes contre les français en Algérie : le Figaro ,le 13/ 08/ 1994.
- 29–Thierry Desjardins , huit ans de descent aux enfers : le Figaro , le 01/11/1994.
- 30–Annette messonier , avec les femmes d’Alger : le Figaro , le 06/12/1994.
- 31–Kamel-el-assad , les algériennes sous tutelle : le Figaro , le 13/ 01/1995 .
- 32–Ivan rioufol , désespérer de l’islam ? : le Figaro , le 16/08/1995.
- 33–Arezki ait-larbi, Algérie , la peur des " faux barrages " : le Figaro , le 20/08/1996.
- 34–Thierry obérlé , la ligne minimaliste de paris : le Figaro , le 24/ 09/1997.
- 35–Thierry obérlé , la guerre des clans bat son plein à l’approche de l’élection présidentielle : le Figaro ,le 04/11/1998.
- 36–Arezki aït-larbi et Thierry obérlé , a deux mois de l’élection présidentielle anticipée : le Figaro , le 16/ 02/1999.
- 37–Addi Lahouari , en Algérie , du conflit armé à la violence sociale : le monde diplomatique , avril 2006.
- 38–Anne feitz ,les quotidiens nationaux ont maintenu leurs ventes en 2011: les échos, 06/02/2012.
- 39–Lahouari addi, violence et système politique en Algérie : les temps modernes , janvier 1995 .

- 40–Gilles Kepel, la longue marche des islamistes : libération , le 22 Janvier 1992.
- 41–Lahouari addi, islamisme et autonégation de la démocratie , le dilemme : libération,le 09/03/1992.
- 42–Josè garçon, la rupture du dernier fil : libération , le 30 juin 1992.
- 43–Mark Kravetz, constat d'échec : libération, le 30 juin 1992.
- 44–Josè garçon, Algérie, l'homme fort d'Alger échappe à un attentat : libération , le 15 février 1993.
- 45–José garçon, Alger se mobilise contre le terrorisme islamiste : libération , le 23 mars 1993.
- 46–Gerard Dupuy, feu sur la pensée : libération, le 24 juin 1993.
- 47–José garçon , six questions sur un pays en crise : libération , le 24/06/1993.
- 48–José garçon, le piège se referme sur les intellectuels : libération, le 24 Juin 1993.
- 49–José garçon, des groupes armés sans contrôle réel : libération, le 27 octobre 1993.
- 50–José garçon, un an après Boudiaf , l'Algérie est au point mort : libération, le 30 juin 1993.
- 51–Akram belkaid , Quel dialogue en Algérie : libération , le 12 juillet 1993.
- 52–Gilles millet, Algérie, paris appelle les français a la prudence : libération, le 27 octobre 1993.
- 53–Serge July , a nos lecteurs : Libération , le 22 novembre 1993.
- 54–Gilles millet, la genèse de groupes armés qui ont débordé le FIS : libération, le 14 mars 1994.
- 55–Jacques amalric, le cauchemar algérien : libération, le 05 avril 1994.

- 56–Gilles millet, il faut reconnaître le FIS comme parti : libération, le 06 mai 1994.
- 57–Gilles millet, Attentat contre une manifestation à Alger: libération, le 30 juin 1994.
- 58–José garçon, étrange libération des ambassadeurs arabes à Alger : libération, le 25 Juillet 1994.
- 59–M.S. les acteurs clés de la crise : libération, le 15 septembre 1994.
- 60–Jacques amalric, les faucons masqués : libération, le 13 octobre 1994.
- 61–François burgat, le nationalisme arabe, des fellaghas aux intégristes : libération, le 14 et 15 janvier 1995.
- 62–AFP, Alger décompte 100 morts dans la mutinerie de serkadji : libération , le 24 février 1995.
- 63–José garçon, le case-tête du pouvoir algérien, après le FLN, le FFS rejette un scrutin présidentiel qui exclut les islamistes : libération, le 10 avril 1995.
- 64–José garçon, l’armée, inamovible maîtresse du jeu politique : libération, le 16 novembre 1995.
- 65–Jacques amalric, immobilisme : libération , le 26 novembre 1995.
- 66–Florence Aubenas ,“Mohamed Duval” mort en Algérie où il voulait rester : libération ,le 31 mai 1996, page
- 67–Pierre Briançon, fermeté : libération, le 04 Aout 1996, page 03.
- 68–José garçon, cinq questions sur une guerre civile : libération, le 08 Janvier 1997.
- 69–Didier François, entre peur et espoir, élections sous très haute surveillance : libération, le 05 juin 1997.
- 70–Jacques amalric, jouer la division : libération, le 16 juillet 1997.

71–S. Etr, Madani et benhadj, le tandem qui lança le FIS aux marches du pouvoir : libération, le 16 juillet 1997.

72–José garçon, un engrenage de vengeance et de haine, l’interminable cortège d’atrocités plonge ses racines dans le passé colonial de l’Algérie: libération, le 11 Aout 1997.

73–Jacques amalric, un massacre de trop : libération, le 22 septembre 1997.

74–Luc lamprière, massacres en Algérie, le réquisitoire d’Amnesty : libération, le 19 novembre 1997.

75–Patrick Baudouin, Algérie, une commission d’enquête, vite : libération, le 22 janvier 1998.

76–José garçon , Zeroual cherche à sortir en beauté : libération , le 15 février 1999.

77–Patrick eveno , la saga libération : l’histoire , n= 318 , mars 2007.

78–Lahouari Addi, de la permanence du populisme algérien : peuples méditerranéens , n ° 52–53, Juillet – décembre 1990 .

79–Antoinete delafin, les intellectuels français face à la guerre en Algérie : peuples méditerranés, n°70–71, janvier –juin 1995.

80–Jean–françois daguzan , les rapports franco–algériens 1962–1992 (réconciliation ou conciliation permanente : politique étrangère, n° 04 ,1993.

81–Ahmed rouadjia , l’état algérien et le problème du droit : politique étrangère , n° 02 , 1995.

82–Alain chenal , la France rattrapée par le drame algérien : politique étrangère , n °02 , 1995 , page

83–Benjamin stora , conflits et champs politiques en Algérie : politique étrangère ,N° 02 , 1995.

- 84–Brahim Younessi, l’islamisme algérien (nébuleuse ou mouvement social?)
: politique étrangère, numéro 02, 1995
- 85–May chartouni – dubarry, le Maghreb à l’épreuve de l’Algérie :politique étrangère, n=02, 1995.
- 86–paul– marie de la grace , la France et le Maghreb : politique étrangère ;
n=04 , 1995 .
- 87–benjamin stora , ce que dévoile une guerre , Algérie : politique étrangère ,
n° 04, 1997.
- 88–Luis Martinez , Algérie , les enjeux des négociations entre l’Ais et l’armée
: politique étrangère , 1997.
- 89–José garçon, Algérie, l’impossible restauration : politique étrangère , n° 02,
1999.
- 90–jack batho , le français , la francophonie et les autres : politique étrangère
,n°01 , 2001.
- 91–Pascal boniface , la France est–elle encore une grande puissance : politique étrangère , n° 04 , 2002.
- 92–Rémy leveau , la France , l’Europe et la méditerranée..un espace à
construire : politique étrangère ,n°04, 2002.
- 93–Aït kaki , armée , pouvoir et processus de décision en Algérie : Politique étrangère ,n°02 ,2004.
- 94–Maxime ait kaki, armée, pouvoir et processus de décision en Algérie :
politique étrangère, n° 02, 2004.
- 95–Addi Lahouari, les partis politiques en Algérie : revue de l’occident musulman et de la méditerranée, n° 111–112, 2005.
- 96–patrice canivez, qu’est–ce qu’un conflit politique ?:revue de métaphysique et de morale ,n° 58, 2008/2 , presses universitaires de France.

4- رسائل الدكتوراه و الماجستير :

أ-باللغة العربية :

1- هشام عطية عبد المقصود محمد ، تأثير السياسة الخارجية للدولة في المعالجة الصحفية للشؤون الدولية (دراسة تحليلية مقارنة للصحافة المصرية خلال الفترة من 1990 حتى 1992) : رسالة ماجستير في الصحافة ، جامعة القاهرة ، 1995.

2- كمال قابيل محمد ، المعالجة الصحفية للأحداث الخارجية في الصحافة المصرية و الفرنسية (دراسة مقارنة بين " الأهرام " و " لوموند " من 1985 إلى 1992) : رسالة دكتوراه في الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1996.

3- فاتح لعقاب، صورة الجزائر في الصحافة الفرنسية المكتوبة (دراسة وصفية تحليلية لأسبوعيتي " الإكسپرس " و " لوفيل أيسرفاتور " من 1990 إلى 1992) : رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، 1997.

4- عمرو عبد الكريم سداوي ، التعددية السياسية في الجزائر (1989-1992): رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.

5- هناء فاروق صالح عبد الدايم ، معالجة صحيفة لوموند الفرنسية لتطورات قضية السلام العربي الإسرائيلي في الفترة من 1991 حتى 1996 : رسالة ماجستير في الإعلام ، جامعة القاهرة ، 1999.

6- صويلح مولود، فرنسا و الأزمة الجزائرية : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2000-2001.

7- آمال كمال طه محمد، صورة العراق في التغطية الصحفية العربية و الغربية في التسعينيات : رسالة دكتوراه في الإعلام ، جامعة القاهرة، 2001.

8- إلهام نايت سعدي، العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية (1988-1995): رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2001-2002.

9- قبي آدم ، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر (1988-1999) : أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ، 2003.

10- نبيلة بن يوسف ، إدارة أزمة العنف السياسي في الجزائر (1992-2002) : رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2003.

- 11- عبد العزيز برضوان الإدريسي ، الدولة و الحقل السياسي- الديني في الجزائر: أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الحسن الثاني، عين الشق ، الدار البيضاء ، المغرب ، السنة الجامعية 2004/2003 .
- 12- بلعيد منيرة ، السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة اتجاه الجزائر 1992-2002: مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2004-2005.
- 13- توزاي خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2005-2006 .
- 14- نور الدين حتوت ، المصالحة الوطنية و أثرها على التحول الديمقراطي في الجزائر 1994-2005 : رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2006.
- 15- محمد فدل ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال جريدتي " الوطن " (elwatan) و " لوموند " (le monde) ، 2003-2007 (دراسة وصفية تحليلية مقارنة) : مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2008-2009 .
- 16- سعد شيجاني ، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة من 1999-2004 : مذكرة ماجستير في علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة الجزائر ، 2008/2009.
- 17- مريم مولايم ، السياسة المتوسطة الفرنسية (التطوير ، الأبعاد ، الاستراتيجيات): مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2009/2010.
- 18- ببيرم فاطمة ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة : مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2009/2010 .
- 19- محمد لمين حبيلة ، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009 (الإدراكات الاستراتيجية الفرنسية اتجاه الجزائر): مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، ديسمبر 2010.
- ب- باللغة الفرنسية :

1-Ahmed adimi , la montée de l'islamisme à travers la presse périodique française de 1978 à 1992 : thèse de doctorat en sciences de l'information et de la communication , université Stendhal Grenoble 3, France, septembre 1994.

2-Ibrahima mboup, l'affaire du voile islamique de 2003 dans la presse française (étude de cas avec " le nouvel observateur ") : **mémoire de fin d'étude du cycle normal**, institut supérieur de l'information et de la communication, rabat, Maroc, 2006-2007.

3-Bochra settouti, la diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins : **thèse de doctorat en droit**, université Nancy 2, France. Année universitaire 2007-2008.

4-Amandine kervella , les discours de la presse écrite française sur le terrorisme perpétré dans le cadre du conflit israélo- palestinien et du conflit tchéchène , face à la guerre contre le terrorisme : **thèse de doctorat de sciences de l'information et de la communication**, université jean moulin Lyon 3 , 2008 .

5-المقابلات :

1-مقابلة مع الصحفي تييري أوبرلي (Thierry obérlé) في مقر يومية " لوفيغارو " بشارع عصمان (Haussmann) في باريس يوم 05 أفريل 2012 على الساعة 12:00.

2-مقابلة مع الصحفي فيليب لانسون (phillipe lançon) في مقر يومية " ليبيراسيون " (libération) يوم 06 أفريل 2012 على الساعة 11:30.

3-مقابلة مع الصحفية ماري أميلي لومبارد لاتون (Marie- Amélie Lombard- latune)، تمت عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 23 /04 /2012 على الساعة 03: 16.

4-مقابلة مع جان ميشيل سالفاتور (Jean- Michel Salvator) نائب مدير التحرير، تمت عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 26 /4 /2012 على الساعة 13 : 45 .

6- التقارير و المنشورات :

1-Graham E. Fuller : **Algeria, the next fundamentalist state?**, arrayo center, United states, 1996.

2-Laure borgomano – loup et d'autres : **le Maghreb stratégique** (première partie) , Ed jean dufourcq et laure borgomano- loup , Nato defence college , Roma , italy , 2005.

3–Nicolas beunaiche, attentats –suicide et figures médiatiques du kamikaze dans la presse française : **séminaire violences et médias**, institut d'études politiques de Lyon, 2007.

4–Sous la présidence d'Alain Juppé et de Louis Schweitzer : **livre blanc sur la politique étrangère et européenne de la France 2008–2020** (la France et l'Europe dans le monde).

7- مواقع الأنترنت :

1–<http://www.hiik.de>

2–www.elkhabar.com

3–www.ambafrance-bw.org

4–festival.7olm.org

5–www.ahewar.org

6–www.diplomatie.gouv.fr

7–<http://bukharimail.ru.blogspot.com>

8–www.elaph.com

9–www.haifi.over-blog.com

10–www.siironline.ogr

11–site.iugaza.edu.ps

12–<http://www.wikipedia.org/>

الملاحق

I- البيانات الخاصة بالوثائق محل الدراسة:

- 1- اسم الصحيفة: 1 2
2- تاريخ الصدور: 3 4 5

II- البيانات الكمية الخاصة بالفئات و عناصرها :

3- درجة بروز الموضوع :

- 6 7 8
4- الصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

- 9 10 11
5- الأنواع الصحفية:

- 12 13 14

6- المصادر الصحفية :


- 15 16 17 18
7- الموضوع :


- 19 20 21 22 23 24


- 25 26 27 28 29


- 30 31 32 33 34 35 36 37


- 38 39 40 41 42 43 44


51 50 49 48 47 46  45
(-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0)

56 55 54 53  52
(-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0) (-) (ع) (-) (0)


62 61 60 59 58  57


68 67 66 65 64  63
8- الاجزاء :
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

73 72 71 70  69
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

79 78 77 76 75  74
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

81 80
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

88 87 86 85 84 83  82
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

94 93 92 91 90  89
(ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0) (ع) (-) (0)

الملحق رقم 02 : دليل استمارة تحليل المضمون

ينقسم هذا الدليل إلى 03 أقسام و هي:

I - البيانات الخاصة بالوثائق محل الدراسة:

و تشير المستطيلات المرقمة من 01 إلى 05 إلى ما يلي :

1: يومية " لوفيغارو " ، 2 : يومية " ليبيراسيون " .

3 : يوم صدور الصحيفة ، 4 : شهر صدور الصحيفة ، 5 : سنة صدور الصحيفة .

II - البيانات الكمية الخاصة بالفئات و عناصرها:

• فئة درجة بروز الموضوع :

6 : مجموع الأعداد المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر ، 7 : مجموع المواد الإعلامية

المخصصة لموضوع الصراع السياسي ، 8 : المساحة المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر .

• فئة الصور :

9 : الصور الفوتوغرافية ، 10: الرسوم ، 11 : الخرائط .

• فئة الأنواع الصحفية :

12 : أنواع إخبارية ، 13: أنواع الرأي ، 14 : أنواع استقصائية.

• فئة المصادر الصحفية :

15 : مصادر أولية ، 16 : مصادر ثانوية ، 17: متعاونين ، 18: دون توقيع .

• فئة الموضوع :

يشير المثلث 19 إلى فئة الموضوع 1 و هي أطراف الصراع السياسي ، أما المستطيلات المرقمة

من 20 إلى 24 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 1 و هي كما يلي :

20 : الجماعات الإسلامية – السلطة ، 21 : الجماعات الإسلامية – الجيش ، 22 : الجماعات

الإسلامية – الجماعات الإسلامية ، 23 : السلطة – الجيش ، 24 : أخرى .

يشير المثلث 25 : إلى فئة الموضوع 2 و هي دوافع الصراع السياسي في الجزائر ، أما

المستطيلات المرقمة من 26 إلى 29 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 2 و هي كما يلي :

26 : الصراع على السلطة ، 27 : الصراع حول القيم ، 28 : صراع مصالح ، 29 : صراع قديم .

يشير المثلث 30 إلى فئة الموضوع 3 و هي **مظاهر الصراع السياسي** ، أما المستطيلات المرقمة من 31 إلى 37 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 3 و هي كما يلي :

31 : الخطاب السياسي ، 32 : المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات، 33 : اللجوء السياسي و هجرة السكان ، 34 : المراقبة و الاعتقالات ، 35 : العنف ، 36 : التصفية الجسدية ، 37 : أخرى .

يشير المثلث 38 إلى فئة الموضوع 4 و هي **الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر** ، أما المستطيلات المرقمة من 39 إلى 44 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 4 و هي كما يلي :

39 : السلطة ، 40 : الجيش ، 41 : الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، 42 : الحركة الإسلامية المسلحة ، 43 : الجماعات الإسلامية المسلحة ، 44 : أخرى .

يشير المثلث 45 إلى فئة الموضوع 5 و هي **الدول المعنية أو المتدخلة أو المتضررة أو غير المعنية بالصراع السياسي في الجزائر** ، أما المستطيلات المرقمة من 46 إلى 51 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 5 ، و هي كما يلي :

46 : فرنسا ، 47 : الولايات المتحدة الأمريكية ، 48 : دول الجوار ، 49 : بقية الدول العربية ، 50 : بقية الدول الغربية ، 51 : إيران .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ، ب ، ج ، د) ، فتشير إلى طبيعة علاقة البلد المذكور مع ظاهرة الصراع السياسي في الجزائر ، و هي :

أ : معنية ، ب : متدخلة ، ج : متضررة ، د : غير معنية .

يشير المثلث 52 إلى فئة الموضوع 6 و هي **المنظمات المعنية أو المتدخلة أو المتضررة أو غير المعنية بالصراع السياسي في الجزائر** ، أما المستطيلات المرقمة من 53 إلى 56 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 6 ، و هي كما يلي :

53 : اتحاد دول المغرب العربي ، 54 : الاتحاد الأوروبي ، 55 : هيئة الأمم المتحدة ، 56 : أخرى .

أما المستطيلات الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج ، د) ، فتشير إلى طبيعة علاقة

المنظمة المذكورة مع ظاهرة الصراع السياسي في الجزائر ، و هي :

أ : معنية ، ب : متدخلة ، ج : متضررة ، د : غير معنية .

يشير المثلث 57 إلى فئة الموضوع 7 و هي انعكاسات الصراع السياسي ، أما المستطيلات

المرقمة من 58 إلى 62 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 7 ، و هي كما يلي :

58 : سياسيا ، 59 : أمنيا ، 60 : اقتصاديا و اجتماعيا ، 61 : ثقافيا و دينيا ، 62 : أخرى .

• فئة الاتجاه :

يشير المثلث 63 إلى فئة الموضوع 1 و هي أطراف الصراع السياسي ، أما المستطيلات المرقمة

من 64 إلى 68 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 1 و هي كما يلي :

64 : الجماعات الإسلامية – السلطة ، 65 : الجماعات الإسلامية – الجيش ، 66 : الجماعات

الإسلامية – الجماعات الإسلامية ، 67 : السلطة – الجيش ، 68 : أخرى .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج) ، فتشير إلى اتجاه عناصر الموضوع

1 و هي :

أ : ايجابي ، ب : محايد ، ج : سلبي .

يشير المثلث 69 : إلى فئة الموضوع 2 و هي دوافع الصراع السياسي في الجزائر ، أما

المستطيلات المرقمة من 70 إلى 73 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 2 و هي كما يلي :

70 : الصراع على السلطة ، 71 : الصراع حول القيم ، 72 : صراع مصالح ، 73 : صراع قديم .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج) ، فتشير إلى اتجاه عناصر

الموضوع 2 و هي :

أ : ايجابي ، ب : محايد ، ج : سلبي .

يشير المثلث 74 إلى فئة الموضوع 3 و هي **مظاهر الصراع السياسي** ، أما المستطيلات المرقمة

من 75 إلى 81 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 3 و هي كما يلي :

75 : الخطاب السياسي ، 76 : المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات ، 77 : اللجوء

السياسي و هجرة السكان ، 78 : المراقبة و الاعتقالات ، 79 : العنف ، 80 : التصفية الجسدية، 81 :

أخرى .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج) ، فتشير إلى اتجاه عناصر الموضوع 3 و هي :

أ : ايجابي ، ب : محايد ، ج : سلبي .

يشير المثلث 82 إلى فئة الموضوع 4 و هي **الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر** ، أما

المستطيلات المرقمة من 83 إلى 88 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 4 و هي كما يلي :

83 : السلطة ، 84 : الجيش ، 85 : الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، 86 : الحركة الإسلامية

المسلحة ، 87 : الجماعات الإسلامية المسلحة ، 88 : أخرى .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج) ، فتشير إلى اتجاه عناصر الموضوع 4 و هي :

أ : ايجابي ، ب : محايد ، ج : سلبي .

يشير المثلث 89 إلى فئة الموضوع 7 و هي **انعكاسات الصراع السياسي** ، أما المستطيلات

المرقمة من 90 إلى 94 ، فتشير إلى عناصر الموضوع 7 ، و هي كما يلي :

90 : سياسيا ، 91 : امنيا ، 92 : اقتصاديا و اجتماعيا ، 93 : ثقافيا و دينيا ، 94 : أخرى .

أما الدوائر الموجودة أسفل هذه المستطيلات و المرمزة بـ (أ ، ب ، ج) ، فتشير إلى اتجاه عناصر الموضوع 7 و هي :

أ : ايجابي ، ب : محايد ، ج : سلبي .

III - الملاحظات

الملحق رقم 03 : دليل التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها

أعد هذا الدليل الموضوعي في إطار أطروحة " دكتوراه علوم " في علوم الإعلام و الاتصال، بعنوان " الصراع السياسي في الجزائر من خلال الصحافة الفرنسية " ، معتمدين في ذلك على أسلوب تحليل المضمون كأداة لتحليل عينة الدراسة ، التي قمنا باختيارها بطريقة عمدية من مجتمع البحث المتكون من جميع أعداد يوميتي " لوفيغارو " (LE FIGARO) و " ليبيراسيون " (LIBERATION) الصادرة خلال الفترة الممتدة من 13 جانفي 1992 إلى 15 أفريل 1999 ، و نعرض فيما يلي التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها ، أما الفئات المعتمدة فهي ، درجة بروز الموضوع، الصور المرافقة للمواد الإعلامية، الأنواع الصحفية، المصادر الصحفية ، الموضوع و الاتجاه أي اتجاه المادة الإعلامية، أما وحدات التحليل فهما ، الفكرة كوحدة للتسجيل في ظل سياق الفقرة و العد كأسلوب للتكرار .

و الجدير بالذكر أن الفئات و عناصرها حددت بعد قراءات عديدة لعينة اليومييتين محل الدراسة ، فالرجاء منكم :

- قراءة جيدة لأعداد العينة الاختبارية ليوميتي الدراسة و التي تم انتقاؤها بطريقة عشوائية .
- قراءة شاملة و جيدة لدليل التعريفات الإجرائية للفئات التي تم ذكرها أعلاه و كذا عناصرها .
- قراءة جيدة للوثيقة في ضوء عناصر هذا الدليل مع وضع علامة (0) بين قوسين أمام التعريفات التي ترون أنها مطابقة للمفهوم الذي ورد في العينة الاختبارية لليومييتين محل الدراسة.
- إذا رأيتم أن أي تعريف لأي عنصر من عناصر دليل التعريفات الإجرائية لا يطابق مفهومه الوارد في الجريدتين، الرجاء منكم وضع علامة (x) بين قوسين أمام هذا التعريف.
- إذا وجدتم تعريفا يستدعي التعديل، الرجاء منكم وضع علامة (Z) أمامه.
- إذا رأيتم أن هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات، الرجاء منكم كتابتها في المكان المناسب أو في ورقة منفصلة لو استلزم الأمر ذلك.

تقبلوا منا جزيل الشكر.

الطالبة: سميرة بلعربي

التعريفات الإجرائية للفئات و عناصرها:

أولاً : الفئات الخاصة بدرجة بروز الموضوع :

نهدف من خلال هذه الفئة إلى قياس نسبة اهتمام يوميي الدراسة بموضوع الصراع السياسي في الجزائر ، و هو ما يعني معرفة حجم التغطية الإعلامية للموضوع محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 13/01/1992 إلى 15/04/1999 ، و هو ما سيتحقق بحساب كل من :

1-الأعداد المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر :

و نقصد به ترقيم كل عدد ظهر ضمن عينة الدراسة حسب ترتيبه في العينة ، و في يومية " لوفيغارو " مثلا يبدأ من العدد رقم 01 الموافق لـ 13/01/1992 إلى غاية العدد رقم 89 الموافق لـ 15/04/1999.

2-المواد الإعلامية المخصصة لموضوع الصراع السياسي :

و هو ما يعني مجموع المواد الإعلامية أو المقالات المخصصة لموضوع الصراع السياسي ضمن كل عدد من أعداد كل يومية ظهر من خلاله موضوع الصراع السياسي .

3-المساحة المخصصة لموضوع الصراع السياسي :

و نقصد بها المساحة التحريرية المطبوعة المخصصة لموضوع الصراع السياسي في الجزائر، و التي يتم قياسها بحساب مساحة كل المواد الإعلامية الواردة ضمن كل عدد من أعداد عينة الدراسة ، و من ثم حساب مجموعها الكلي على مستوى كل يومية .

ثانياً : الفئات الخاصة بالصور المصاحبة للمواد الإعلامية :

إن المقصود بهذه الفئة هو طبيعة الصور المرفقة مع كل مادة إعلامية من المواد الواردة ضمن كل عدد من أعداد عينة الدراسة ، و التي تتمثل في :

1- الصور الفوتوغرافية :

و هي صور عادية لشخصيات من الطبقة السياسية في الجزائر ، مؤرخين فرنسيين ، ضحايا الصراع من الفرنسيين ، شخصيات مرموقة جزائرية أو فرنسية أو....، كما قد تتعلق هذه الصور بأماكن معينة ، كمناطق التفجيرات أو بناية أو مقر معين أو صورة عادية لإحدى الشوارع الجزائرية .

2-الرسوم :

و تتمثل في الرسوم الكاريكاتورية التي ترفقها اليومياتان الفرنسيتان مع بعض التعليقات خلال فترة الدراسة و التي تعبر بطريقة تخطيطية أو إيحائية عن محتوى التعليق أو الهدف النهائي منه .

3-الخرائط :

أما العنصر الأخير ضمن هذه الفئة يتمثل في الخرائط التي اعتادت اليومياتان (و لاسيما " لوفغارو ") على إرفاقها مع بعض الأخبار أو التقارير ، و نادرا ما تم إرفاقها مع أنواع صحفية أخرى ، و تتعلق هذه الخرائط بأماكن التفجيرات أو موقع الجزائر ضمن حوض المتوسط أو دول المغرب العربي .

ثالثا : الفئات الخاصة بالأنواع الصحفية :

النوع الصحفي أو الفن الصحفي أو القالب الصحفي هو الشكل الذي يتم من خلاله تقديم المادة الإعلامية ، و قد اعتمدنا في هذه الدراسة على تقسيم مغاير للتقسيم الكلاسيكي المعتمد في أغلب الدراسات التي تعتمد على أداة تحليل المضمون (أي ، خبر ، تقرير ، عمود) ، و ذلك لأن الهدف من هذه الفئة هو الكشف عن هدف المحتوى ، هل هو جمع الأخبار حول الموضوع أم عرض وجهة نظر اليومية و مختلف المهتمين بالموضوع ، أم أن اليومية اعتمدت أكثر على النزول إلى ميدان الصراع و تقصي الحقائق ؟ لذلك اندرجت ضمن هذه الفئة العناصر الثلاثة الآتية :

1-الأنواع الإخبارية :

و المتمثلة أساسا في الأخبار و التقارير ، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت صحف الدراسة على نقل البرقيات الصادرة عن وكالة الأنباء الفرنسية (AFP) و كذا رويترز (REUTERS)، و نادرا ما اعتمدت على وكالة الأنباء الجزائرية (APS) .

2-أنواع الرأي :

و هي الأنواع التي يبرز الصحفي من خلالها رأيه و توجه الصحيفة ، و تتمثل أساسا في العمود ، الافتتاحية و التعليق .

3-أنواع استقصائية :

و هي المقابلة ، الريبورتاج و البورتري ، فقد اعتمدت اليوميتان على إعداد بورتريهات (أو ما يسمى في بعض المراجع بالصورة الصحفية) عن بعض الشخصيات الفاعلة في إطار الصراع السياسي أو أنها وقعت ضحية هذا الصراع ، كما أجرت سلسلة كبيرة من المقابلات مع مختلف الشخصيات الفاعلة في الصراع أو المراقبة له على اعتبار أن هذه المسألة من اهتماماتها و على رأسها كل من الباحثين الفرنسيين Bruno Etienne و benjamin stora .

كما أوفدت اليوميتان مراسليها إلى الجزائر لإجراء ريبورتاجات تصور في معظمها معاناة مختلف فئات المجتمع الجزائري من انعكاسات الصراع الدائر خلال تلك الفترة .

رابعا : الفئات الخاصة بالمصادر الصحفية:

المصدر هو المرجع الذي حصلت منه الجريدة على الخبر أو المعلومة المنشورة بأي شكل من الأنواع الصحفية المذكورة أعلاه ، و قد اعتمدنا على التصنيف التالي :

1-مصادر أولية :

و هي المواد الإعلامية التي يعدها صحفيو هيئة التحرير المركزية أو المراسلين الصحفيين الذين تم إفادتهم إلى الجزائر خصيصا خلال تلك الفترة .

2-مصادر ثانوية :

و التي تتمثل أساسا في وكالات الأنباء ، و نقصد بالمصدر الثانوي كل مصدر آخر غير الصحفي أو المراسل الصحفي .

3-متعاونين :

قامت كلتا اليوميتين بفتح صفحاتها لبعض الباحثين و المفكرين و حتى صحفيين جزائريين ، للإدلاء بأرائهم و عرض تحاليلهم حول ما يجري في الجزائر .

4-دون توقيع :

ترد بعض المواد الإعلامية دون ذكر مصدرها أو دون توقيعها ، و بالتالي فهي لا تعد مصدرا أوليا كما أنها لا تعد مصدرا ثانويا ، لذلك فقد صنفتها ضمن فئة دون توقيع .

خامسا : الفئات الخاصة بالموضوع:

تجيبنا هذه الفئة عن سؤال ماذا قيل ؟ و مكننا الاطلاع على عينة اليوميتين من تقسيم موضوع الصراع السياسي إلى سبعة عناصر ، و لأن هذه العناصر لم تساهم في تفكيك الموضوع بصفة كلية ، فقد قسمناها هي الأخرى إلى مجموعة مؤشرات اختلف عددها من عنصر إلى آخر ، حسب ما ورد في العينة ، و هي كالتالي :

1-أطراف الصراع السياسي :

و هي ثنائيات الصراع كما أوردتها اليوميتان ، أي هوية الطرفين الأساسيين المتصارعين في الجزائر طوال فترة الدراسة ، و هي :

1-1-الجماعات الإسلامية-السلطة :

و هو الصراع الذي جمع بين مختلف التيارات الإسلامية المنتمية أو المتفرعة عن التنظيم الأم و هو الجبهة الإسلامية للإنقاذ هذا من جهة ، و السلطة من جهة أخرى أيا كانت مسمياتها في المقالات ، و هذه التيارات هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) ، الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) ، الجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) ، الحركة الإسلامية المسلحة (MIA) ، إلى غيره من التنظيمات الإسلامية السياسية أو العسكرية التي استخدمتها اليوميات لوصف الجماعات الإسلامية .

1-2-الجماعات الإسلامية-الجيش :

و هو الصراع الذي خاضته مختلف التيارات الإسلامية المنتمية أو المتفرعة عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد الجيش على اختلاف تنظيماته من الأمن و الشرطة و الدرك و حتى قوات الدفاع الذاتي التي تم تأسيسها على مستوى مختلف البلديات لمواجهة الجماعات الإسلامية.

1-3-الجماعات الإسلامية-الجماعات الإسلامية :

و نعني به الشقاق الذي حدث داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، و الذي كان قد بدأ بسجن قادتها (كل من عباسي مدني و علي بلحاج) ، و تأزم أكثر بعد إلغاء المسار الانتخابي و حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ما أدى إلى ميلاد تنظيمات جديدة اختلفت مع بعضها و من ثم تصارعت حول طبيعة الأهداف التي تنشط من أجلها و وسائل تحقيقها .

1-4-السلطة-الجيش :

و هي الفكرة التي عرضتها كلتا اليوميتين في بعض الأحيان عن وجود صراع خفي بين أجهزة السلطة و مختلف جنرالات الجيش ، أي بين الجناح العسكري للسلطة و جناحها السياسي .

1-5-أخرى :

أما الصراعات الأخرى و الأقل أهمية و حدة و الأهم أنها أقل صدق لدى وسائل الإعلام و منها يومينا الدراسة ، و التي لا تدخل ضمن أي من الفئات السابقة ، فتعتبر فرعية بالنسبة لموضوع دراستنا و أوردناها ضمن هذه الفئة ، و تتمثل أهمها في المعارضة-الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، الشعب - السلطة ، المعارضة-السلطة .

2-دوافع الصراع السياسي في الجزائر :

و هي الفكرة التي شرحت الصحف من خلالها أسباب الصراع السياسي في الجزائر ، أي لماذا تتصارع مختلف الأطراف ؟ و تتمثل مؤشراتنا في :

2-1- الصراع على السلطة :

أي أن الصراع الدائر بين مختلف الأطراف الفاعلة لا يتعدى أن يكون مجرد صراع للوصول إلى السلطة ، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ و مختلف التيارات التابعة لها أو المتفرعة عنها أرادت مواصلة المسار الانتخابي الذي سيمكنها من تحقيق أغلبية في التشريعات ، و بالتالي التحكم في السلطة التشريعية ، في حين أن السلطة القائمة أرادت المحافظة على سلطتها الفعلية .

2-2- الصراع حول القيم :

و هي الفكرة التي مفادها أن الصراع القائم و الذي ظاهره سياسي ليس كذلك في جوهره ، لأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ترغب في الوصول إلى السلطة لكن من أجل إقامة دولة إسلامية ، و هو ما اصطلح على تسميته من قبل الصحافة الفرنسية عموما بالإسلام السياسي ، و هو ما رفضته السلطة القائمة التي تعد أكثر انفتاحا و وصفتها اليوميّتان بالعصرية اللاتينية.

و يرتبط تضارب القيم بالنظام القيمي أو المسلمات - أي ما نؤمن به - في حالة وجود تناقض على مستوى القيم فيما يتعلق بما هو صحيح و ما هو خاطئ ، الجيد و السيئ ، العادل و غير العادل ، بمعنى وجود معايير مختلفة لتقييم الأفكار و الذهنيات .

2-3- صراع مصالح :

و هي الفئة الأقل ظهورا ، و تتمحور هذه الفكرة حول تفسير واحد للصراع السياسي في الجزائر ، و هو أنه مجرد تصفية حسابات بين مختلف الأطراف التي تسعى إلى تحقيق مصالحها لا غير .

2-4- صراع قديم :

و هو ما يعني أن الصراع الذي انفجر سنة 1992 هو مجرد استمرارية لصراع غابر تعود جذوره التاريخية إلى أزمة صائفة 1962 أو على أقل تقدير إلى أحداث أكتوبر 1988.

3- مظاهر الصراع السياسي :

و نقصد به مختلف الأوجه التي يتجلى و ينكشف من خلالها الصراع الدائر أمام عامة الناس و كذا وسائل الإعلام ، و تتمثل في :

3-1-الخطاب السياسي :

و نعني به عبارات التحدي و التحذير التي يصرح بها كل الفاعلين في ظل الصراع القائم ، و التي تصدر من هنا و هناك .

3-2-المظاهرات و الإضرابات و الاحتجاجات و المواجهات :

و هي ردود الفعل للأطراف الفاعلة و التي تقوم من خلالها بتحريك الشارع ، و يقوم المتعاطفون بتنظيم مظاهرات و إضرابات و احتجاجات ، كما قد يتواجهون مع قوات الأمن أو المواطنين الذين لا يتقاسمون معهم نفس الرؤى و التوجهات .

3-3-اللجوء السياسي و هجرة السكان :

و هو من أبرز مظاهر الصراع خلال الفترة 1992-1999 ، و هي طلب الجزائريين للجوء السياسي (في فرنسا خاصة) و قد كان من بين هؤلاء الصحفيون و الفنانون و إطارات المجتمع من أطباء و باحثين و غيرهم من المشاهير و المتقنين الأكثر عرضة للخطر بحكم شعبيتهم أو لحساسية المناصب التي يتولونها ، كما تميزت تلك الفترة بهجرة السكان من الأرياف نحو المدن بسبب التهديدات التي يتعرضون لها في المناطق التي يقطنونها.

3-4-المراقبة و الاعتقالات :

و نقصد بها مختلف القوانين و الإجراءات التي كان هدفها مراقبة مناضلي الجبهة الإسلامية للتحكم أكثر في الوضع و من بينها مرسوم حالة الطوارئ و مرسوم حظر الجبهة الإسلامية للإنفاذ ، يضاف إلى ذلك حملة الاعتقالات هنا و هناك .

3-5-العنف :

و هي كل الأعمال التي حملت صبغة عنيفة كالتخريب و الحرق و التدمير و التفجيرات...الخ.

3-6-التصفية الجسدية :

و هو التقتيل و الاغتيال الذي تعرض له الجزائريون و الأجانب في مختلف مناطق الجزائر .

3-7-أخرى :

و كل المظاهر المتبقية و التي لا تدخل في إطار أي من الفئات السابقة ، تم تصنيفها ضمن هذه الفئة مثل حديث صحف الدراسة عن المأساة في الجزائر أو حرب الجزائر الثانية .

4-الفاعلون في الصراع السياسي في الجزائر :

و هم مختلف الأطراف المحركة للصراع السياسي في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة ، و التي ساهمت في استمرار الصراع و تأجيجه و استفحاله إلى عنف سياسي عارم ، و تتمثل أساسا في :

4-1-السلطة :

و هي مختلف الأجهزة في السلطة ، بدءا من رئاسة الجمهورية أو المجلس الأعلى للدولة ، الحكومة ، الوزارات المختلفة

4-2-الجيش :

كل إطارات و أجهزة الجيش بمختلف المسميات بالإضافة إلى المجلس الأعلى للأمن ، الشرطة ، الدرك الوطني...الخ .

4-3-الجماعة الإسلامية للإنقاذ FIS :

و هي مختلف إطارات الحزب المحل في الداخل أو الخارج .

4-4-الحركة الإسلامية المسلحة MIA :

و هو التنظيم المنشق عن الجيش الإسلامي للإنقاذ .

4-5-الجماعات الإسلامية المسلحة GIA :

و هو من أكثر التنظيمات الإسلامية خطورة و تنظيما أيضا ، و أكثر فعالية في الصراع الدائر .

4-6-أخرى :

و تتمثل أساسا في جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاشتراكية و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية ، بالإضافة إلى أطراف مجهولة ، و كذا المجتمع المدني .

5-الدول المعنية أو المتدخلة أو المتضررة أو غير المعنية بالصراع السياسي في الجزائر :

و نقصد بهذه الفكرة أهم الدول التي ذكرتها اليوميات في سياق تناولها للصراع السياسي في الجزائر ، و هذه الدول اعتبرتها اليوميات إما :

5-1-معنية :

أي أن الصراع الدائر في الجزائر يعنيها و يخصها بشكل أو بآخر ، مثل فرنسا التي تملك جالية لا بأس بها في الجزائر ، و في نفس الوقت فإن الجزائر تنتمي إلى حوض المتوسط الذي يهتم كثيرا فرنسا .

5-2-متدخلة :

و هي الدول التي اعتبرت الصحف الفرنسية أنها تتدخل في الصراع الدائر سواء عن طريق التصريحات أو ردود الفعل إزاء ما يحدث أو عن طريق الدعم الاقتصادي أو التأييد المعنوي للسلطة في الجزائر، أو دعوتها للحوار مع الإسلاميين لفك الصراع .

5-3-متضررة :

و ذلك عن طريق استهداف العمليات الإرهابية لرعايا بعض الدول (الغربية خاصة) ، أو عن طريق المساس بمصالح هذه الدول في الجزائر ، أو انتقال العنف الدائر في الجزائر إلى بعض الدول و على رأسها فرنسا .

5-4-غير معنية :

و هي الفكرة التي مفادها أن الدول الأخرى غير معنية بالصراع الدائر في الجزائر و الذي يخص الجزائريين وحدهم دون غيرهم .

و هذه الدول المعنية أو المتدخلة أو المتضررة أو غير المعنية ، هي :

- فرنسا .
- الولايات المتحدة الأمريكية .
- دول الجوار و هي المغرب ، تونس و ليبيا .
- بقية الدول العربية و هي كل الدول العربية عدا دول الجوار .
- بقية الدول الغربية و هي كل الدول الغربية عدا فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية .
- إيران .

6- المنظمات المعنية أو المتدخلة أو المتضررة أو غير المعنية بالصراع السياسي في الجزائر :

و نقصد بها أهم المنظمات الإقليمية و الدولية التي اعتبرتھا صحف الدراسة المعنية أو متدخلة أو متضررة أو غير معنية بالصراع الدائر في الجزائر و ذلك يكون :

6-1- معنية :

فبعض المنظمات يعينها الصراع لأن الجزائر تدخّل ضمن إطار اهتماماتها نظرا لكونها أي الجزائر عضوا فيها على غرار اتحاد دول المغرب العربي ، أو أنها تعتبر منطقة استراتيجية لمصالحها مثل الاتحاد الأوروبي .

6-2- متدخلة :

و هي المنظمات التي تدخلت بعدة أشكال في الصراع الدائر قولا أو فعلا مثل منظمة الأمم المتحدة ONU التي أرسلت لجانا للتحقيق فيما يجري في الجزائر ، أو الاتحاد الأوروبي الذي توسط لمنح النظام الجزائري قروضا و تسهيلات على مستوى صندوق النقد الدولي FMI .

6-3- متضررة :

و هي المنظمات التي تكبدت خسائر معنوية في معظمها جراء الصراع الدائر في الجزائر مثل اتحاد دول المغرب العربي الذي فقد بعضا من قوته نظرا لكون الجزائر عضوا فعلا فيه .

6-4- غير معنية :

و هو ما يعني أن مختلف المنظمات غير الجزائرية ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية غير معنية بما يحدث في الجزائر لأن هذا الأمر يهم التنظيمات الجزائرية فقط ، لأنها أولى بتحليل أسباب ما يحدث.

7- انعكاسات الصراع السياسي :

و تناولت اليوميتان من خلال هذه الفكرة النتائج السلبية للصراع في الجزائر على الأوضاع الداخلية للبلد في مختلف القطاعات ، و هي :

7-1- سياسيا :

و يظهر ذلك من خلال غياب الديمقراطية و الانسداد السياسي و انحصار الحريات العمومية ، و غياب الشرعية... الخ .

7-2- أمنيا :

و ذلك بتدهور الوضع الأمني من خلال غياب الأمن و الثقة .

7-3- اقتصاديا و اجتماعيا :

يتجلى بتدهور القدرة الشرائية للمواطن و الوضع الاقتصادي الجزائري الصعب بارتفاع المديونية الخارجية ، ما انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي العام بارتفاع نسبة البطالة و انتشار الفقر و تراجع الممارسات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري .

7-4- ثقافيا و دينيا :

فقد أثر الوضع الأمني على النشاطات الثقافية ، خاصة و أن الفنانين و المفكرين و الصحفيين كانوا من بين أبرز المستهدفين من خلال العمليات الإرهابية بالإضافة إلى هجرة كثيرين منهم بفعل التهديد، فتراجع المشهد الثقافي عموما على غرار المسرح و السينما و التلفزيون ، كما تناقصت المؤلفات الأدبية و الفنية ، و في الوقت ذاته انتشر التعصب الذي طغى على الممارسات الدينية .

7-5-أخرى :

أما بقية التأثيرات السلبية الأخرى التي لا تدخل ضمن أي من المؤشرات الست السابقة فقد صنفناها ضمن هذه الفئة .

سادسا: الفئات الخاصة بالاتجاه :

نقصد باتجاه المادة الإعلامية طريقة عرض الفكرة من خلال اليومية ، فإما أن تعرض بشكل ايجابي أو محايد أو سلبي .

1-ايجابي :

عندما يتم عرض أي من فئات الموضوع بصورة جيدة أي باستعمال أوصاف أو كلمات ايجابية، أو عندما يتم تصويرها في موضع قوة ، أو يحاول الصحفي تديرها بإبراز حسناتها ، فيكون اتجاه المادة الإعلامية هنا ايجابيا.

2-محايد :

و هي الأفكار التي تكتفي فيها اليومية بعرضها دون وصفها بأي شكل سواء كان ايجابيا أو سلبيا، أو أنها تتقلها كما جاءت من مصدرها على شكل أخبار أو تقارير.

3-سلبي :

في حالة ما إذا عرضت المادة الإعلامية بصورة سيئة أي باستعمال أوصاف أو كلمات سلبية ، أو عندما يتم التركيز على مواطن الضعف ، أو أن يقوم الصحفي بالانتقاد أو الكشف عن التناقضات ، فيكون اتجاه المادة الإعلامية هنا سلبيا.

الملحق رقم 04 يوضح توزيع عينة الدراسة :

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيغارو " le Figaro "	الرقم
1992/01/22	01	1992/01/13	01
1992/02/03	02	1992/01/16	02
1992/03/09	03	1992/01/17	03
1992/03/10	04	1992/01/20	04
1992/06/05	05	1992/01/21	05
1992/06/30	06	1992/01/22	06
1993/02/15	07	1992/01/24	07
1993/02/26	08	1992/02/04	08
1993/03/17	09	1992/02/10	09
1993/03/23	10	1992/07/01	10
1993/04/01	11	1993/01/24	11
1993/06/24	12	1993/03/05	12
1993/06/30	13	1993/06/02	13
1993/07/12	14	1993/10/26	14
1993/10/27	15	1993/11/09	15
1993/11/22	16	1993/12/02	16

تابع : الملحق رقم 04 .

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيجارو " le Figaro "	الرقم
1994/03/14	17	1994/01/07	17
1994/04/01	18	1994/01/25	18
1994/04/05	19	1994/01/26	19
1994/05/06	20	1994/01/31	20
1994/06/30	21	1994/03/08	21
1994/07/25	22	1994/04/04	22
1994/09/15	23	1994/05/03	23
1994/10/13	24	1994/08/05	24
1994/11/19	25	1994/08/07	25
1995/01/05	26	1994/08/13	26
1995/01/14	27	1994/08/15	27
1995/01/20	28	1994/10/13	28
1995/02/20	29	1994/11/01	29
1995/02/24	30	1994/12/05	30
1995/03/21	31	1994/12/06	31
1995/04/10	32	1995/01/13	32

تابع : الملحق رقم 04 .

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيغارو " le Figaro "	الرقم
1995/04/18	33	1995/01/23	33
1995/06/21	34	1995/01/24	34
1995/06/22	35	1995/02/01	35
1995/11/09	36	1995/03/30	36
1995/11/16	37	1995/03/31	37
1995/11/18	38	1995/05/07	38
1995/11/25	39	1995/07/13	39
1995/11/28	40	1995/08/16	40
1995/12/06	41	1995/08/18	41
1996/05/31	42	1995/08/20	42
1996/06/21	43	1995/09/20	43
1996/07/16	44	1995/09/27	44
1996/07/29	45	1995/10/02	45
1996/08/03	46	1995/10/10	46
1996/08/19	47	1995/11/11	47
1996/12/23	48	1995/11/15	48

تابع : الملحق رقم 04 .

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيجارو " le Figaro "	الرقم
1996/12/24	49	1995/11/18	49
1996/12/25	50	1995/12/21	50
1997/01/08	51	1996/02/13	51
1997/04/14	52	1996/08/03	52
1997/04/23	53	1996/08/05	53
1997/06/02	54	1996/08/08	54
1997/06/05	55	1996/08/20	55
1997/07/09	56	1997/01/24	56
1997/07/16	57	1997/06/03	57
1997/08/11	58	1997/06/08	58
1997/09/22	59	1997/07/19	59
1997/09/30	60	1997/09/11	60
1997/10/23	61	1997/09/18	61
1997/10/31	62	1997/09/24	62
1997/11/19	63	1997/09/30	63
1997/12/20	64	1997/10/01	64

تابع : الملحق رقم 04 .

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيفارو " le Figaro "	الرقم
1998/01/22	65	1997/10/09	65
1998/01/28	66	1997/10/23	66
1998/03/03	67	1997/10/26	67
1998/03/13	68	1997/10/30	68
1998/03/19	69	1998/01/02	69
1998/04/06	70	1998/01/10	70
1998/04/29	71	1998/01/12	71
1998/05/27	72	1998/01/14	72
1998/07/21	73	1998/02/16	73
1998/08/07	74	1998/02/20	74
1998/08/12	75	1998/04/15	75
1998/09/12	76	1998/05/11	76
1998/09/14	77	1998/05/23	77
1998/10/21	78	1998/05/26	78
1998/12/08	79	1998/05/28	79
1999/02/15	80	1998/07/22	80

تابع : الملحق رقم 04 .

ليبيراسيون " Libération "	الرقم	لوفيجارو " le Figaro "	الرقم
1999/04/05	81	1998/09/14	81
1999/04/14	82	1998/09/17	82
/	/	1998/10/05	83
/	/	1998/10/11	84
/	/	1998/11/04	85
/	/	1998/12/07	86
/	/	1999/02/16	87
/	/	1999/04/14	88
/	/	1999/04/15	89

الملحق رقم 05 : رقم الأعمال الخاص باليوميات الفرنسية الإخبارية السياسية و العامة

1999	1995	1991	
1052	918	955	رقم الأعمال
338	394	367	البيع بالعدد
139	113	86	البيع بالاشتراك
477	507	453	مجمل المبيعات
419	311	307	الإشهار التجاري
155	100	195	كل أنواع الإشهار
575	411	502	مجمل الإشهارات

الملحق رقم 06 : كرونولوجيا الشخصيات التي تداولت على أهم المناصب السياسية في الجزائر إلى غاية 1990

- رئيس الدولة من 1962 إلى 1989 *: بعد هذا التاريخ ، لم يعد رئيس الدولة منتميا إلى جبهة التحرير الوطني .

الجنح	الرئيس
سياسي	أحمد بن بلة
عسكري	هواري بومدين
عسكري	الشاذلي بن جديد

- رئيس الحكومة من 1958 إلى 1990 **: سنة انسحاب مولود حمروش من الجبهة أثناء ترأسه للحكومة .

الجنح	رئيس الحكومة
سياسي	فرحات عباس
سياسي	بن يوسف بن خدة
سياسي	أحمد بن بلة
عسكري	هواري بومدين
عسكري	الشاذلي بن جديد
عسكري	أحمد عبد الغني
سياسي	عبد الحميد براهيم
عسكري	قاصدي مرباح
سياسي	مولود حمروش

- وزير الدفاع من 1962 إلى غاية 1989 :

الجنح	الوزير
عسكري	هواري بومدين
عسكري	الشاذلي بن جديد

- الأمين العام و المسؤول عن الحزب من 1956 إلى 1994 : (*مسؤول الحزب أو مدير الحزب أو مكلف بجهاز الحزب)

الجنح	المسؤول
سياسي	محمد خيضر
سياسي	أحمد بن بلة
عسكري	هواري بومدين
عسكري	شريف بلقاسم
عسكري	قايد احمد
عسكري	محمد الصالح يحيوي
عسكري	الشاذلي بن جديد
سياسي	محمد شريف مساعديه
سياسي	عبد الحميد مهري

الفهما رس

1- فهرس الأشكال و الأعمدة البيانية :

- شكل رقم 01 يوضح الهيكل التنظيمي ليومية " لوفيغارو "ص221.
- شكل رقم 02 يوضح تطور توزيع صحيفة " لبييراسيون " من عام 1975 إلى غاية عام 2005.....ص329.
- شكل رقم 03 يوضح الهيكل التنظيمي ليومية " لبييراسيون " (أفريل 2012).....ص330.
- العمود البياني رقم 01 يوضح تطور بروز موضوع الصراع السياسي في يومية " لوفيغارو " على إمتداد فترة الدراسة.....ص234.
- العمود البياني رقم 02 يوضح تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص237.
- العمود البياني رقم 03 يوضح تطور الأنواع الصحفية المستعملة في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص238.
- العمود البياني رقم 04 يوضح تطور المصادر الصحفية المعتمدة في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص240.
- العمود البياني رقم 05 يوضح تطور بروز المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص263.
- العمود البياني رقم 06 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 01 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص266.
- العمود البياني رقم 07 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 02 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص268.
- العمود البياني رقم 08 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 03 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص270.

- العمود البياني رقم 09 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 04 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص272.
- العمود البياني رقم 10 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 05 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص274.
- العمود البياني رقم 11 يوضح تطور طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي في الجزائر حسب يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص276.
- العمود البياني رقم 12 يوضح تطور طبيعة علاقة المنظمات بالصراع السياسي في الجزائر حسب يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص278.
- العمود البياني رقم 13 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 07 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص279.
- العمود البياني رقم 14 يوضح تطور اتجاه المواضيع في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص295.
- العمود البياني رقم 15 يوضح تطور اتجاه الموضوع 01 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص299.
- العمود البياني رقم 16 يوضح تطور اتجاه الموضوع 02 في يومية " لوفيغارو " على امتداد الدراسة.....ص303.
- العمود البياني رقم 17 يوضح تطور اتجاه الموضوع 03 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص306.
- العمود البياني رقم 18 يوضح تطور اتجاه الموضوع 04 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص309.
- العمود البياني رقم 19 يوضح تطور اتجاه الموضوع 07 في يومية " لوفيغارو " على امتداد فترة الدراسة.....ص312.

- العمود البياني رقم 20 يوضح تطور بروز موضوع الصراع السياسي في يومية " ليبيراسيون " على إمتداد فترة الدراسة.....ص340.
- العمود البياني رقم 21 يوضح تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص343.
- العمود البياني رقم 22 يوضح تطور الأنواع الصحفية المستعملة في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص348.
- العمود البياني رقم 23 يوضح تطور المصادر الصحفية المعتمدة في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص351.
- العمود البياني رقم 24 يوضح تطور بروز المواضيع الرئيسية في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص376.
- العمود البياني رقم 25 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 01 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص379.
- العمود البياني رقم 26 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 02 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص381.
- العمود البياني رقم 27 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 03 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص383.
- العمود البياني رقم 28 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 04 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص385.
- العمود البياني رقم 29 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 05 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص388.
- العمود البياني رقم 30 يوضح تطور طبيعة علاقة الدول بالصراع السياسي في الجزائر في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص390.

- العمود البياني رقم 31 يوضح تطور طبيعة علاقة المنظمات بالصراع السياسي في الجزائر في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص393.
- العمود البياني رقم 32 يوضح تطور بروز عناصر الموضوع 07 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص394.
- العمود البياني رقم 33 يوضح تطور اتجاه المواضيع في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص408.
- العمود البياني رقم 34 يوضح تطور اتجاه الموضوع 01 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص411.
- العمود البياني رقم 35 يوضح تطور اتجاه الموضوع 02 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص414.
- العمود البياني رقم 36 يوضح تطور اتجاه الموضوع 03 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص417.
- العمود البياني رقم 37 يوضح تطور اتجاه الموضوع 04 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص420.
- العمود البياني رقم 38 يوضح تطور اتجاه الموضوع 07 في يومية " ليبيراسيون " على امتداد فترة الدراسة.....ص423.

2- فهرس الجداول :

- جدول رقم 01 يمثل مواقف الأحزاب من إعادة الشرعية إلى الجبهة الإسلامية.....ص93.
- جدول رقم 02 يمثل تطور سحب الصحف اليومية الأربعة.....ص158.
- جدول رقم 03 يمثل توزيع اليوميات الفرنسية الوطنية على مدار 15 سنة.....ص159.
- جدول رقم 04 يمثل توزيع اليوميات في فرنسا.....ص160.
- جدول رقم 05 يمثل مقروئية اليوميات الوطنية.....ص162.
- جدول رقم 06 يمثل مقروئية الصحف حسب متغيري السن و الجنس.....ص163.
- جدول رقم 07 يوضح تطور عدد الصحفيين المهنيين من 1955 إلى 2006.....ص166.
- جدول رقم 08 يوضح حصص أهم وسائل الإعلام من الإشهار.....ص166.
- جدول رقم 09 يوضح توزيع حصص الاستثمار الإشهاري بين مختلف أشكال الصحافة (2002).....ص167.
- جدول رقم 10 يمثل واردات الإشهار بالنسبة للصحافة خلال الفترة 1985-2006.....ص167.
- جدول رقم 11 يوضح مساعدات الدولة للصحافة بالأورو.....ص169.
- جدول رقم 12 يوضح تطور مساعدات الدولة للصحافة بين عامي 1990 و 2005.....ص169.
- جدول رقم 13 يمثل متوسط التوزيع اليومي لصحيفة " لوفيغارو ".....ص220.
- جدول رقم 14 يمثل درجة بروز موضوع الصراع السياسي في الجزائر في يومية " لوفيغارو ".....ص222.
- جدول رقم 15 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية المخصصة للصراع السياسي في الجزائر في يومية " لوفيغارو ".....ص223.
- جدول رقم 16 يمثل توزيع الأنواع الصحفية في يومية " لوفيغارو ".....ص228.
- جدول رقم 17 يمثل توزيع المصادر الصحفية في يومية " لوفيغارو ".....ص231.
- جدول رقم 18 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو ".....ص242.
- جدول رقم 19 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في يومية " لوفيغارو ".....ص244.
- جدول رقم 20 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في يومية " لوفيغارو ".....ص247.
- جدول رقم 21 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في يومية " لوفيغارو ".....ص250.

- جدول رقم 22 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في يومية " لوفيغارو ".....ص252.
- جدول رقم 23 يمثل توزيع عناصر الموضوع 5 في يومية " لوفيغارو ".....ص254.
- جدول رقم 24 يمثل توزيع عناصر الموضوع 6 في يومية " لوفيغارو ".....ص260.
- جدول رقم 25 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في يومية " لوفيغارو ".....ص261.
- جدول رقم 26 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في يومية " لوفيغارو ".....ص281.
- جدول رقم 27 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في يومية " لوفيغارو ".....ص282.
- جدول رقم 28 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 2 في يومية " لوفيغارو ".....ص285.
- جدول رقم 29 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 3 في يومية " لوفيغارو ".....ص287.
- جدول رقم 30 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في يومية " لوفيغارو ".....ص289.
- جدول رقم 31 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في يومية " لوفيغارو ".....ص293.
- جدول رقم 32 يمثل متوسط التوزيع اليومي لصحيفة " لبييراسيون ".....ص328.
- جدول رقم 33 يمثل درجة بروز موضوع " الصراع السياسي في الجزائر " في يومية " لبييراسيون ".....ص331.
- جدول رقم 34 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية المخصصة للصراع السياسي في الجزائر في يومية " لبييراسيون ".....ص332.
- جدول رقم 35 يمثل توزيع الأنواع الصحفية في يومية " لبييراسيون ".....ص334.
- جدول رقم 36 يمثل توزيع المصادر الصحفية في يومية " لبييراسيون ".....ص337.
- جدول رقم 37 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في يومية " لبييراسيون ".....ص354.
- جدول رقم 38 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في يومية " لبييراسيون ".....ص356.
- جدول رقم 39 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في يومية " لبييراسيون ".....ص359.
- جدول رقم 40 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في يومية " لبييراسيون ".....ص362.
- جدول رقم 41 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في يومية " لبييراسيون ".....ص364.
- جدول رقم 42 يمثل توزيع عناصر الموضوع 5 في يومية " لبييراسيون ".....ص366.
- جدول رقم 43 يمثل توزيع عناصر الموضوع 6 في يومية " لبييراسيون ".....ص372.
- جدول رقم 44 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في يومية " لبييراسيون ".....ص374.
- جدول رقم 45 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في يومية " لبييراسيون ".....ص397.

- جدول رقم 46 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في يومية " ليبيراسيون " ص399.....
- جدول رقم 47 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 2 في يومية " ليبيراسيون " ص400.....
- جدول رقم 48 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 3 في يومية " ليبيراسيون " ص402.....
- جدول رقم 49 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في يومية " ليبيراسيون " ص404.....
- جدول رقم 50 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في يومية " ليبيراسيون " ص406.....
- جدول رقم 51 يمثل درجة بروز موضوع الصراع السياسي في الجزائر في اليوميتين ص434.....
- جدول رقم 52 يمثل نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية في اليوميتين ص436.....
- جدول رقم 53 يمثل الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي في الجزائر في اليوميتين ص437.....
- جدول رقم 54 يمثل المصادر الصحفية المعتمدة في اليوميتين ص440.....
- جدول رقم 55 يمثل توزيع المواضيع الرئيسية في اليوميتين ص448.....
- جدول رقم 56 يمثل توزيع عناصر الموضوع 1 في اليوميتين ص450.....
- جدول رقم 57 يمثل توزيع عناصر الموضوع 2 في اليوميتين ص451.....
- جدول رقم 58 يمثل توزيع عناصر الموضوع 3 في اليوميتين ص453.....
- جدول رقم 59 يمثل توزيع عناصر الموضوع 4 في اليوميتين ص455.....
- جدول رقم 60 يمثل توزيع عناصر الموضوع 5 في اليوميتين ص458.....
- جدول رقم 61 يمثل توزيع عناصر الموضوع 6 في اليوميتين ص463.....
- جدول رقم 62 يمثل توزيع عناصر الموضوع 7 في اليوميتين ص465.....
- جدول رقم 63 يمثل توزيع الاتجاه على المواضيع الرئيسية في اليوميتين ص481.....
- جدول رقم 64 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 1 في اليوميتين ص484.....
- جدول رقم 65 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 2 في اليوميتين ص487.....
- جدول رقم 66 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 3 في اليوميتين ص490.....
- جدول رقم 67 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 4 في اليوميتين ص493.....
- جدول رقم 68 يمثل توزيع الاتجاه على عناصر الموضوع 7 في اليوميتين ص496.....

3- فهرس الموضوعات :

مقدمة.....	ص01.
1-الاشكالية.....	ص02.
2-التساؤلات.....	ص04.
3-فرضيات الدراسة.....	ص04.
4-أسباب اختيار الموضوع محل الدراسة.....	ص04.
5-أهمية الدراسة.....	ص05.
6-أهداف الدراسة.....	ص06.
7-منهج الدراسة.....	ص07.
أ-المنهج المسحي.....	ص07.
ب-المنهج المقارن.....	ص09.
ج-المنهج التاريخي.....	ص10.
8-أدوات الدراسة.....	ص10.
أ-تحليل المضمون.....	ص10.
وحدات التحليل.....	ص11.
فئات التحليل.....	ص11.
ب-المقابلة.....	ص13.
9-مجتمع البحث.....	ص14.
10-عينة الدراسة.....	ص15.
11-اختباري الصدق و الثبات.....	ص17.
أ-اختبار الصدق.....	ص17.
ب-اختبار الثبات.....	ص18.
12-الدراسات السابقة.....	ص.....
13-تحديد المفاهيم و المصطلحات.....	ص26.
الفصل الأول : الصراع السياسي في الجزائر.....	ص33.
تمهيد.....	ص35.

- المبحث الأول: الصراع السياسي، مفهومه و بداياته الأولى في الجزائر.....ص36.
- 1-الاتجاهات النظرية في تعريف مفهوم الصراع السياسي.....ص36.
- أ-مفهوم الصراع.....ص36.
- ب-مفهوم الصراع السياسي.....ص39.
- ج-العلاقة بين الصراع السياسي و العنف و الحرب.....ص42.
- 2-البدايات الأولى للصراع السياسي في الجزائر.....ص43.
- أ-مؤتمر الصومام و السباق نحو السلطة.....ص44.
- ب-نهاية خضوع العسكري للسياسي و بروز القيادة الثلاثية.....ص46.
- ج-إنشاء هيئة القيادة العامة للأركان و تغيير موازين القوى.....ص49.
- د-تحالف بن بلة مع قيادة الأركان.....ص52.
- المبحث الثاني: تطور أحداث الصراع السياسي منذ أزمة 1962.....ص55.
- 1-أزمة صائفة 1962.....ص56.
- أ-مساعي " بن بلة " من أجل الاعتراف بالمكتب السياسي.....ص56.
- ب-تمسك الولاية الرابعة بمبدأ الحياد و اصطدامها بجيش الحدود.....ص59.
- 2-احتدام الصراع في عهد الرئيس أحمد بن بلة.....ص61.
- أ-العزلة السياسية لأحمد بن بلة.....ص62.
- ب-صراع الرئيس بن بلة مع بومدين و حركة 19 جوان 1965.....ص65.
- 3-تطور الصراع السياسي خلال الفترة (1965-1988).....ص68.
- أ-الصراع خلال فترة الرئيس هواري بومدين.....ص69.
- ب-الصراع بين أجنحة السلطة و التمهيد لأحداث أكتوبر 1988.....ص71.
- 1-مرحلة إثراء الميثاق الوطني.....ص74.
- 2-مرحلة الإسراع بالإصلاحات 1986-1987.....ص74.
- 3-مرحلة التحضير للمؤتمر السادس 1988.....ص75.
- المبحث الثالث : الصراع السياسي في الجزائر في عهد التعددية.....ص76.
- 1-بروز التيار الإسلامي بعد أحداث أكتوبر 1988.....ص76.
- أ-كرنولوجيا أحداث أكتوبر 1988.....ص76.

- ب- ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ و مشروعها للوصول إلى السلطة.....ص 80.
- ج- الصراع بين الجبهة الإسلامية و السلطة حول قانون الانتخابات الجديد.....ص 82.
- 2- تطور الصراع السياسي بعد تأجيل تشريعات جوان 1991.....ص 85.
- أ- تحدي الجبهة الإسلامية للسلطة و دخولها الانتخابات في ظل استمرار الصراع.....ص 85.
- ب- وقف المسار الانتخابي و تدخل الجيش كأقوى طرف في الصراع.....ص 87.
- ج- المواجهة المسلحة بين طرفي الصراع و طغيان العنف السياسي.....ص 90.
- خلاصة.....ص 95.
- الفصل الثاني : سياسة فرنسا اتجاه الجزائر و موقفها من الصراع الدائر فيها.....ص 96.
- تمهيد.....ص 98.
- المبحث الأول : خصوصية العلاقات الفرنسية-الجزائرية.....ص 99.
- 1- تاريخ العلاقات الفرنسية-الجزائرية.....ص 99.
- 2- عوامل التصادم و التقارب في العلاقات الثنائية.....ص 106.
- أ- عوامل التصادم.....ص 107.
- أولا : الخلافات التاريخية و السياسية.....ص 107.
- استرجاع الأرشيف.....ص 107.
- تعويض ضحايا الاستعمار و التفجيرات النووية و تصفية الأماكن الملوثة.....ص 107.
- ملف الصحراء الغربية.....ص 109.
- ثانيا : الخلافات القانونية.....ص 109.
- ثالثا: الخلافات الاقتصادية و الأمنية.....ص 111.
- ب- عوامل التقارب.....ص 112.
- أولا : العوامل الجيو استراتيجية.....ص 112.
- ثانيا: نشر اللغة الفرنسية.....ص 113.
- ثالثا : العوامل الاجتماعية.....ص 115.
- المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الجزائر.....ص 117.
- 1- سياسية التعاون كخيار استراتيجي.....ص 117.
- 2- الرؤية الفرنسية لأهمية الجزائر و تأثيرها.....ص 120.

- أ - في منطقة المغرب العربي.....ص121.
- مكانة الموقع الإستراتيجي.....ص121.
- تأثير المكانة السياسية.....ص122.
- تأثير المتغير الإقتصادي.....ص123.
- ب - في عالم الجنوب.....ص124.
- المشروع الأورو - متوسطي.....ص124.
- الساحل الإفريقي.....ص125.
- 3-تطور السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر خلال فترة الصراع السياسي (1990-2000).....ص127.
- أ-على المستوى السياسي.....ص127.
- ب-على المستوى الاقتصادي.....ص128.
- ج - على المستوى الاجتماعي.....ص129.
- المبحث الثالث: تعامل فرنسا مع الصراع السياسي في الجزائر.....ص131.
- 1- رد فعل فرنسا بعد تفوق الجبهة الإسلامية و بروز الإسلام السياسي.....ص131.
- 2- انتظار و خطاب غير منحاز لأي من طرفي الصراع.....ص136.
- 3- تكييف القروض و خطاب ضد الإسلامية.....ص138.
- 4 - العودة إلى خطاب الحياد مع استمرارية الدعم.....ص142.
- خلاصة.....ص145.
- الفصل الثالث :نشأة و تقسيمات الصحافة الفرنسية و مكانتها ضمن وسائل الأخرى.....ص146.
- تمهيد.....ص148.
- المبحث الأول : نشأة و تطور الصحافة الفرنسية و وضعيتها الحالية.....ص149.
- 1-أهم المحطات في تاريخ الصحافة الفرنسية.....ص149.
- أ-لاغازيت (la gazette) أول نشرية رسمية لمملكة فرنسا.....ص149.
- ب - الصحافة الفرنسية الرأسمالية الاحتكارية منذ قيام الثورة و حتى ما بعد الحرب العالمية.....ص152.
- 2 - الوضعية الحالية للصحافة الفرنسية.....ص158.
- أ - ملامح أزمة الصحف اليومية.....ص158.

- ب - الإشهار في الصحافة اليومية الفرنسية و دور مساعدات الدولة.....ص165.
- المساعدات المباشرة.....ص168.
- المساعدات غير المباشرة.....ص169.
- المبحث الثاني: تقسيمات الصحافة الفرنسية و إطارها القانوني.....ص170.
- 1- تقسيمات الصحافة الفرنسية.....ص170.
- أ - الصحافة اليومية الوطنية.....ص170.
- ب- الصحافة اليومية الجهوية.....ص170.
- ج- الصحافة الأسبوعية.....ص171.
- د - الصحافة المجانية.....ص171.
- هـ - المجلات الشهرية.....ص171.
- و -المجلات نصف شهرية.....ص171.
- ن- المجلات السنوية.....ص171.
- أ-يوميات الذوق العالي Haut de gamme.....ص172.
- ب - يوميات الرأي.....ص173.
- ج- اليوميات الشعبية.....ص173.
- د- اليوميات المتخصصة.....ص174.
- 2- القوانين المنظمة للصحافة الفرنسية.....ص175.
- أ - قانون 29 جويلية 1881.....ص176.
- ب- تعليمات 1944.....ص177.
- 3 - ظاهرة التمرکز في الصحافة الفرنسية.....ص180.
- 4 - خصائص البيئة الصحفية في فرنسا.....ص183.
- أ - ازدهار الصحافة الدورية.....ص183.
- ب - تدهور و انهيار صحافة الرأي.....ص183.
- ج - تدهور أوضاع الصحافة اليومية.....ص184.
- د - احتفاظ صحافة النخبة و الجودة العالية بمكانتها.....ص185.
- هـ - انتهاء عصر التوزيع الضخم.....ص185.

- و - انتعاش و ازدهار الصحافة الإقليمية.....ص185.
- ن - الصحافة المجانية كمنافسة للصحافة غير المجانية.....ص185.
- ي - تعاضم قوة المجموعات الاحتكارية.....ص186.
- ر - ارتفاع أسعار الصحف.....ص186.
- المبحث الثالث : مكانة الصحافة الفرنسية و تغطيتها للأحداث في الجزائر.....ص187.
- 1- مكانة الصحافة الفرنسية محليا.....ص187.
- 2- المكانة الأوروبية و العالمية للصحافة الفرنسية.....ص190.
- 3 - الحدث الجزائري من خلال الصحافة الفرنسية.....ص194.
- أ - السلطة و الصحافة في فرنسا.....ص194.
- ب - تغطية الصحافة الفرنسية للأحداث في الجزائر.....ص199.
- خلاصة.....ص207.
- الفصل الرابع : الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " لوفيغارو ".....ص208.
- تمهيد.....ص210.
- المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " لوفيغارو ".....ص211.
- 1- نبذة عن صحيفة " لوفيغارو ".....ص211.
- 1-1 ظهورها.....ص211.
- 1-2- التوجه الليبرالي للصحيفة مع " بيير بريسون ".....ص213.
- 1-3- وفاة " بيير بريسون " و مجيء " روبرت هرسون ".....ص214.
- 1-4- " لوفيغارو " في المرحلة الحالية.....ص218.
- 2- شكل المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو ".....ص222.
- 2-1- تحليل الجداول الإحصائية.....ص222.
- أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي.....ص222.
- ب- نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية.....ص223.
- ج . الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي.....ص228.
- د- المصادر الصحفية في يومية " لوفيغارو ".....ص231.
- 2-2- تحليل الأعمدة البيانية.....ص234.

- أ-تطور بروز موضوع الصراع السياسي على امتداد فترة الدراسةص234.
- ب-تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة.....ص237.
- ج- تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة.....ص238.
- د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة.....ص240.
- المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو "ص242.
- 1-تحليل الجداول الإحصائية.....ص242.
- 2-تحليل الأعمدة البيانية.....ص263.
- المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية ليومية " لوفيغارو "ص281.
- 1-تحليل الجداول الإحصائية.....ص281.
- 2-تحليل الأعمدة البيانية.....ص294.
- النتائج الجزئية.....ص314.
- الفصل الخامس : الصراع السياسي في الجزائر من خلال يومية " ليبيراسيون "ص319.
- تمهيدص321.
- المبحث الأول : شكل المعالجة الصحفية في يومية " ليبيراسيون "ص322.
- 1-نبذة عن صحيفة " ليبيراسيون "ص322.
- 1-1-البدايات الأولى لإنشائها.....ص322.
- 1-2-أهم المراحل التاريخية للصحيفة.....ص324.
- أ- ليبيراسيون 1.....ص324.
- ب - ليبيراسيون 2.....ص325.
- ج- ليبيراسيون 3.....ص326.
- د- وصول " إدوارد دوروتشيلد " و رحيل " سرج جولي "ص326.
- 1-3- الوضع الحالي للصحيفة.....ص328.
- 2- شكل المعالجة الصحفية ليومية " ليبيراسيون "ص331.
- 2-1- تحليل الجداول الإحصائية.....ص331.
- أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي.....ص331.
- ب- نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية.....ص332.

- ج - الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي.....ص334.
- د- المصادر الصحفية في يومية " ليبيراسيون ".....ص337.
- 2-2- تحليل الأعمدة البيانية.....ص340.
- أ- تطور بروز موضوع الصراع السياسي على امتداد فترة الدراسة.....ص340.
- ب- تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة.....ص343.
- ج - تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة.....ص348.
- د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة.....ص351.
- المبحث الثاني : مضمون المعالجة الصحفية ليومية " ليبيراسيون ".....ص354.
- 1- تحليل الجداول الإحصائية.....ص354.
- 2- تحليل الأعمدة البيانية.....ص376.
- المبحث الثالث : اتجاه المعالجة الصحفية ليومية " ليبيراسيون ".....ص397.
- 1- تحليل الجداول الإحصائية.....ص397.
- 2- تحليل الأعمدة البيانية.....ص407.
- النتائج الجزئية.....ص424.
- الفصل السادس : المقارنة بين تغطية يوميتي " لوفيغارو " و " ليبيراسيون " للصراع السياسي في الجزائر.....ص431.
- تمهيد.....ص433.
- المبحث الأول : التحليل المقارن لشكل المعالجة الصحفية لليوميتين.....ص434.
- 1- تحليل الجداول الإحصائية المقارنة.....ص434.
- أ-درجة بروز موضوع الصراع السياسي.....ص434.
- ب-نوعية الصور المصاحبة للمواد الإعلامية.....ص436.
- ج - الأنواع الصحفية المستخدمة لمعالجة موضوع الصراع السياسي.....ص437.
- د- المصادر الصحفية في يوميتي الدراسة.....ص440.
- 2-شكل المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين.....ص441.
- أ- درجة بروز موضوع الصراع السياسي.....ص442.
- ب- تطور استعمال الصور المصاحبة للمواد الإعلامية على امتداد فترة الدراسة.....ص444.

ج- تطور الأنواع الصحفية المستعملة على امتداد فترة الدراسة.....	ص445.
د- تطور المصادر الصحفية المعتمدة على امتداد فترة الدراسة.....	ص446.
المبحث الثاني : التحليل المقارن لمضمون المعالجة الصحفية لليوميتين.....	ص448.
1-تحليل الجداول الإحصائية المقارنة.....	ص448.
2- مضمون المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين.....	ص466.
أ- المواضيع الرئيسية.....	ص466.
ب- أطراف الصراع السياسي.....	ص469.
ج- دوافع الصراع السياسي.....	ص470.
د- مظاهر الصراع السياسي.....	ص471.
ل- الفاعلون في الصراع.....	ص473.
و- الدول و علاقتها بالصراع.....	ص475.
ن-المنظمات و علاقتها بالصراع.....	ص477.
ي-انعكاسات الصراع السياسي.....	ص478.
المبحث الثالث : التحليل المقارن لاتجاه المعالجة الصحفية لليوميتين.....	ص480.
1-تحليل الجداول الإحصائية المقارنة.....	ص480.
2-إتجاه المعالجة الصحفية على امتداد فترة الدراسة في اليوميتين.....	ص498.
أ-إتجاه المواضيع الرئيسية.....	ص498.
ب-إتجاه أطراف الصراع.....	ص500.
ج-إتجاه دوافع الصراع.....	ص502.
د-إتجاه مظاهر الصراع.....	ص503.
ل-إتجاه الفاعلين في الصراع.....	ص505.
ن-إتجاه انعكاسات الصراع.....	ص507.
النتائج العامة	ص509.
1-أوجه التشابه.....	ص509.
2-أوجه الاختلاف.....	ص515.
الخاتمة.....	ص521.

المراجع.....ص524.

-الملاحق.

الملحق رقم 01 : استمارة تحليل المضمون.

الملحق رقم 02 : دليل استمارة تحليل المضمون .

الملحق رقم 03 : دليل التعريفات الاجرائية للفئات و عناصرها .

الملحق رقم 04 : توزيع عينة الدراسة .

الملحق رقم 05 : رقم الأعمال الخاص باليوميات الفرنسية الإخبارية السياسية و العامة .

الملحق رقم 06:كرنولوجيا الشخصيات التي تداولت على أهم المناصب السياسية في الجزائر إلى غاية 1990 .

-الفهارس.

1-فهرس الأشكال و الأعمدة البيانية.

2-فهرس الجداول .

3-فهرس الموضوعات .